

طبعة جديدة منقحة
ومخرجة الآيات، قوالب
على نسختين مطبوعتين
مزيداً فيها ما نقص من
النسخة الأولى ومصوباً
فيها الأخطاء التي وردت
وتكررت في النسختين
السابقتين. مع تحقيق
لبعض النصوص من أصولها.

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

مَقَالَاتُ الْكُوْثَرِيِّ

بِقَامِ الْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ
مَحَمَّدِ زَاهِدِ الْكُوْثَرِيِّ

الطبعة سنة ١٣٧١ هـ

بإذن الله تعالى

مِفْتَاحُ الْإِسْلَامِ الْكَوْثَرِي

بِقَلَمِ الْعَلَامَةِ

الشيخ محمد زاهد الكوثري

المتوفى سنة ١٣٧١ رضى الله عنه

كان وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية
وأستاذ العلوم القرآنية في (معهد التخصص في التفسير والحديث)
وأستاذ الفقه وتاريخه في القسم الشرعي من الجامعة العثمانية
وأستاذ العربية في دار الشفقة الإسلامية

الأهداء

إلى الذين يُتَكَلَّمُونَ في سبيل الله فلا يتكلمون — ويتألمون فلا
يتململون — ويذبون عن شرع طسّه ولا يتذبذبون — أهدى هذه السيرة
للعظة والذكرى — إنصافاً للمروءة والدين وإرضاء للحق واليقين .

أحمد فخرى

تحريراً بروضة خيرى باشا — يوم الخميس

خامس المحرم سنة ١٣٧٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحكيم العليم القائل : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في ملك الأرض والسماء ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، خاتم الرسل وسيد الأنبياء . اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أهل الصفاء والوفاء صلاة وسلاماً يكونان لنا في هول المحشر نعم الأمل والرجاء . وبعد : فهذه سيرة رجل له على من الفضل ما لا يحصر إذ أفدت من علمه وتجاربه ونصحه الثمر وكان في كل ذلك عزوفاً عن الدنيا ألباً عن أن أعوضه شيئاً من دنياي المادية مقابل ما نلت منه لصالح دنياي الروحية من علمية ودينية ، حر يصباً على أن يكون كل ما يمنحه من علومه خالصاً لوجه الله تعالى لا يرجو فيه الجزاء إلا من ربه الأعلى واسوف يرضى

ومما لا شك فيه أن الإسلام رزماً قادحاً وأن الأحفاف نكبوا نكبة واضحة بوفاة إمام العصر ، وشيخ علماء مصر التقى النقى — اللوذعى الألبى — الأديب الأريب — الشاعر النائر — الموجد المؤرخ — الفقيه الجدلى المحقق — والمحدث المفصل المدقق — مولانا حجة الله الأستاذ محمد زاهد أفندى^(١) الكوثرى المنقول إلى رحمة الله تعالى بعد عصر يوم الأحد ١٩ من ذى القعدة سنة ١٣٧١ إحدى وسبعين عن خمس وسبعين سنة ، دون الشهر .

(١) أفندى كلمة تركية معناها السيد وكانت تطلق على أفراد البيت المالك العثماني وعلى كبار العلماء — ولا تزال في مصر نستعمل كلمة (أفندم) ومعناها (سيدي) — في مجال الأدب والتسكريم .

وقد قسمت هذه السيرة إلى ثمانية فصول :

الفصل الأول : في سرد تاريخ حياته من المولد إلى الوفاة

الفصل الثاني : ذكر أهم الأحداث في حياته على ترتيبها الزمني

الفصل الثالث : وصفه وصفاً دقيقاً

الفصل الرابع : قصيدتي فيه وهي ٧٥ بيتاً مع شرحها

الفصل الخامس : في بيان مؤلفاته وتقدماته وتعاليقه ومقالاته

الفصل السادس : في أمور خاصة بينه وبينى

الفصل السابع : بيان بعض شيوخه وبعض مآثور كلامه من منظوم ومنثور

الفصل الثامن : تلامذته مرتبة أسماء من تعبه الذاكرة منهم على

حروف المعجم .

وليس من عادتي أن أكيل المدح جزافاً كما أنى أطبع هذه الترجمة ولا يزال

عارفو الرجل والناهلون من فضله أحياء يرزقون — ولذلك أقر أن كل

ما سيرد في هذه الترجمة هو دون حقيقة فضائل الرجل ومناقبه — ومهما

يقوم الجاهل أو الخاسد فيها من الغلو والمبالغة فإن العارف المنصف سيبري

فيها قصوراً ونقصاً .

الفصل الأول

في سرد تاريخ حياته من المولد إلى الوفاة

هو محمد زاهد بن الحسن الحلبي المتوفى في دوزجه يوم الأربعاء ثاني عشر ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ عن مائة سنة ، وكان انتقل إليها من قرية سنة ١٣٠٣ وهو ابن علي الرضا المتوفى بموضع قرية الحساج حسن قبل بنائها وعقب وصولهم مهاجرين من القوقاس سنة ١٢٨٠ وهو ابن نجم الدين خضوع المتوفى بالقوقاس في حدود سنة ١٢٤٥ وهو ابن بابي المتوفى بالقوقاس حوالي سنة ١٢٢٠ وهو ابن قنيت المتوفى بالقوقاس في حدود سنة ١١٨٠ وهو ابن قانص المتوفى بالقوقاس حوالي سنة ١١٤٠ وينحدر من أصل چركسي من فخذ يعرف جدم باسم كوثر ومن هنا كانت النسبة ويرجح أن يكون بين قانص وكوثر نحو سبعة آباء .

ولد يوم الثلاثاء ٢٧ أو ٢٨ من شوال سنة ١٢٩٦ ست وتسعين مع أذان الفجر في قرية الحاج حسن أفندي^(١) وتلقى مبادئ العلوم من شيوخ دوزجه وغادرها سنة ١٣١١ للآستانة ونزل عند وصوله في مدرسة دار الحديث التي بناها ناضي العسكر حسن أفندي المتوفى سنة ١٠٤٤ حيث كان ينزل عمه موسى السكاظم^(٢)

(١) هي قرية أنشأها والد المترجم فعرفت باسمه (حاج حسن قريسي) وتقع قبلي قضاء دوزجه بنحو ثلاثة ميال وشرق الآستانة بنحو خمس مراحل
(٢) هو موسى السكاظم الكوثر السبزوئي المتوفى سنة ١٣٥٣ في أطه بازار بالاناضول بين الآستانة ودوزجه عن حوالي تسعين سنة .

وطلب العلم في جامع الفاتح على الشيخ إبراهيم حتى الأيدى إلى أن توفي سنة ١٣١٨ فتعم على الشيخ على زين العابدين الأصوفى المتوفى سنة ١٣٣٦ إلى أن تخرج عليه سنة ١٣٢٢ ، وكان الامتحان العالمية في ذلك الوقت يجرى مرة كل خمس سنوات وتصدر به إرادة سلطانية ، وكان امتحان المترجم سنة ١٣٢٥ بلجنة رئيسها وكيل الدرس أحمد عاصم المتوفى سنة ١٣٢٩ — وأعضاؤها محمد أسعد الأخصخوى الذى ولي مشيخة الإسلام فيما بعد ومصطفى بن عظم الداغستانى المتوفى سنة ١٣٣٦ وإسماعيل زهدى الطوسى المتوفى سنة ١٣٢٧ ^(١) وله مشايخ غير هؤلاء ذكر أغلبهم وترجم لبعضهم في ثبته المسمى (التحرير الوجيز)

ولما نال إجازته العلمية سنة ١٣٢٥ اشتغل بالتدريس في جامع الفاتح إلى أوائل الحرب العظمى الماضية التى بدأت في سنة ١٣٣٢ ولما كان ممن قاموا التغيير الذى أراد أن يقوم به الاتحاديون القامعون بالحكومة العثمانية وقتئذ ذلك التغيير الذى أرادوا به القضاء على العلوم الدينية تحت ستار الإصلاح ^(٢) فقد أصبح عرضة لاضطهادهم .

وتفصيل الأمران النظام القديم كان يقضى بأن الطلبة يختارون شيخاً يحضرون عليه العلوم جميعها من مبدئها إلى غايته لمدة خمس عشرة سنة فأراد أصحاب النظام

(١) انظر ص ٣٦ من ثبته المترجم (التحرير الوجيز) وقد ولي كل من الآخرين مصطفى وإسماعيل رتبة قضاء المسكر وهى المعروفة بصدارة الروملى التى هى أرقى الرتب العلمية ويعرف أصحابها بالصدور العظام ومنهم كان يختار شيخ الإسلام عادة فيما سلف من تلك الأيام .

(٢) والإصلاح دائماً هو الدعوى التى يلجأ إليها الملاحدة إذا أرادوا محاربة الدين الذى يرونه مانعاً لهم من بلوغ مآربهم الفاسدة .

الجديد إدخال العلوم الحديثة العربية وتخصيص المدرسين بأن يدرس كل منهم ما يختار له من العلوم لعدة فصول وجعلوا مدة الدراسة ثمانين سنة وعقدوا لذلك مجعما وكان شيخنا من أعضائه فرأى في ذلك قضاء على الدين لقصر مدة الدراسة وكثرة العلوم خصوصا وأن الطلبة أترك والعلوم الدينية تستلزم دراسة اللغة العربية فزال يقال وبمكر حتى جعل مدة الدراسة اثنتي عشرة سنة غير البدء بسنتين تحضيريتين ، وبعد ذلك ثلاث سنوات للتخصص فأصبحت المدة سبع عشرة سنة وذلك بمعاونة بعض الصالحاء من أعضاء اللجنة مما أثار حفيظة صنائع الاتحاديين من أعضاء اللجنة فسموا في عزل شيخ الإسلام في ذلك العهد محمد أسعد بن النعمان الأخيشنوي وتعيين خيرى أفندى الأركونى الذى كان على رفضه للقديم وصرامته ذا ورع ودين إلى حد ما فلم يفل الاتحاديون مشتهام وصدر قانون الإصلاح محققا لرغبات الجميع وهادما لشهوات المتطرفين فلما شمرت الحرب عن ساقها وكان شيخنا اختير له علوم البلاغة والوضع والعروض والتدريس في معاهد نظامية يوميا ما عدا يوم الجمعة ، أشار عليه بعض أصدقائه من الاتحاديين بأن وجوده في الأستانة أثناء الحرب قد يجعله عرضة لبعض الاضطهاد : فقال : إنه يود القيام بافتتاح المعهد الفرعى الذى أنشأته الحكومة فى قسطنطينى بوسط الأناضول فصدر الأمر بنقله حيث بقى هناك ثلاث سنوات استقال عقبها وعاد إلى الأستانة .

ومما حدث له قبل ذهابه إلى قسطنطينى أن الجامعة أرادت تعيين أحد أساتذتها لتدريس الفقه وتاريخه فتنافس فى ذلك الأساتذة الاتحاديون فرأت الإدارة عقد امتحان وأخبره بالنبا أحد زبلائه فقدم طلب الدخول فى الامتحان آخر يوم وأصبح فادى الامتحان ، وكان الأول فى النجاح ، ولكن الاتحاديين غاظهم هذا الأمر ، فقام أحد كبار نوابهم وكان زميلا للشيخ فى التدريس بالفتح واسمه

فاضل عارف المتوفى سنة ١٣٤١ وطلب من وكيل^(١) المعارف المدعو محمد شكرى بك أن يوقف تبليغ موافقته للجامعة ففعل — فلما علم الشيخ بذلك زاره وقال له والآخر يعجب من زيارة خصمه — علمت من الصحف نبأ تعيينى ولما كنت زميلى فى التدريس ومن ذوى الجاه الآن فلا بد أن ذلك كان بمساعدتك — واضطر عارف إلى مجازاة الشيخ وقبول شكره وتناهى معاكسته السالفة .

ولما رأى الاتحاديون أنه لا مناص من تعيين خصمهم اكتبوا بانقذاب أحد الأساتذة لهذه الوظيفة ولم يعينوا فيها أحداً حتى لا يتعرضوا للاعتداء عليهم أحد أعوانهم وتحظى الفاجح الأول — وحتى يتفادوا تعيين عدوهم فى وظيفة جديدة ذات مراتب حسن .

وعاد الشيخ من قسطنطينية إلى الأستانة ، وفى طريقه غرق فى أفتشيه شهر وتفصيل ذلك فى الفصل الثانى ، وكان وصوله إلى الأستانة عقب الهدنة مباشرة فعين فى دار الشفقة الإسلامية وهى مدرسة ليالية كبيرة تحت إشراف جمعية خاصة .

وساعده نجاحه فى الامتحان السابق الذكر على أن يلى تدريس التخصص مع صفر سنة بالنسبة إلى زملائه فى تدريس التخصص وذلك بعد نحو شهر من اشتغاله بدار الشفقة الإسلامية — واستمر فى ذلك حتى انتخب عضواً فى مجلس وكالة الدرس نائباً عن معهد التخصص وبعد ذلك عين وكيلاً للدرس ورئيساً للمجلس المذكور^(٢) إلى أن عزل واستمر بعد عزله عضواً بمجلس وكالة الدرس لأنه لما عين رئيساً لم يعين بدله فى العضوية فما عزل عن الرياسة بقى فى العضوية والتدريس إلى أن

(١) أى الوزير وكانت تطلق عليه كلمة الوكيل وقتئذ باعتبار أن كل وزير نائب عن السلطان فى وزارته فهو فى حكم وكيله .

(٢) انظر معنى وكيل الدرس وسبب عزل الأستاذ فى الفصل الثانى .

غادر الآستانة^(١) فاصداً مصر على الباخرة العباسية من بواخر شركة البوسنة الحديدية فوصل الإسكندرية يوم الأحد ١٣ من ربيع الآخر سنة ١٣٤١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ م ونزل بالقبارى أياماً ثم سافر إلى القاهرة ونزل بفندق دار السلام بالحى الحسينى أياماً ثم انتقل إلى شبرا وسكن منزلاً بجوار قسم شبرا أشهراً ثم سكن بمصر الجديدة لمدة أشهر أيضاً ثم عاد إلى الإسكندرية ومنها رحل ورجلته الأولى إلى الشام قبل انقضاء عام على يوم وصوله من الآستانة فسافر بالبحر من إسكندرية إلى بيروت ومنها بسكة الحديد إلى دمشق حيث مكث بها ما يزيد على سنة ثم عاد بالسكة الحديدية إلى مصر عن طريق فلسطين والقطر فزحل بجلوان ثم تحول إلى مدرسة محمد بك أبى الذهب المتوفى سنة ١١٨٩ وهى المعروفة بين العامة باسم تكية الأنراك . وتقع شمال جامع أبى الذهب السكائن فى شمال الجامع الأزهر والمطل على ميدان الأزهر ثم رحل الرحلة الثانية إلى الشام سنة ١٣٤٧ عن طريق فلسطين بسكة الحديد وأقام بدمشق حوالى سنة وعاد بنفس الطريق إلى مصر سنة ١٣٤٨^(٢) فنزل بفندق الكلوب المصرى بالحى الحسينى فلما التحق

(١) انظر سبب مغادرته الآستانة فى الفصل الثانى

(٢) من أهم من أقيم فى الرحلة الأولى السيد أبو الخير الحنفى المتوفى سنة ١٣٤٣ والمترحم بدمشق قبل عودته وهو السيد محمد أبو الخير بن أحمد المتوفى سنة ١٣١٧ ابن عبد الغنى شقيق العلامة ابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢ — ولقى أيضاً السيد محمد ابن جعفر السكتانى المالكي المتوفى سنة ١٣٤٥ — والشيوخ محمد بن سعيد بن أحمد الفراء الحنفى المتوفى سنة ١٣٤٥ وهو ابن بنت محمد علاء الدين بن عابدين المتوفى سنة ١٣٠٦ — وعلاء الدين هذا هو الذى أكمل حاشية والده على الدر — . ولقى فى رحلته الثانية محمد صالح الأمدى الحنفى المذكور فى ص ١٦ من التحرير الوجيز — كما لقى فى رحلته الأولى والثانية كلا من محمد توفيق الأيوبى الحنفى وكذا محدث الشام السيد بدر الدين الحسى سمع منه ولم يستجزه .

بدار المحفوظات المصرية لتعريب الوثائق التركية بعد اختباره نقل سكنه إلى القلعة ليكون قريباً من عمله وهناك حضرت عائلته حيث رآها لأول مرة منذ مغادرته الآستانة ، ثم انتقل بعائلته إلى شبرا فخلوان فشارع حسن الأكبر فشارع النهضة بالسكاكيني فشارع سوق العباسية بالمنزل رقم ١٧ فأخيراً شارع العباسية بالمنزل رقم ١٣٠ حيث زرتة لأول مرة سنة ١٣٥٦ ثم انتقل إلى رقم ٦٠ من شارع العباسية في سنة ١٣٥٧ وفي أوائل سنة ١٣٥٨ انتقل إلى المنزل رقم ٦٣ من شارع العباسية حيث بقي به عشر سنوات ، وفي أواسط سنة ١٣٦٨ انتقل إلى المنزل رقم ٣ حارة الزوم المتفرعة من شارع الملك وانتقل منه بعد أشهر يوم الاثنين ٢٠ من شوال سنة ١٣٦٨ إلى المنزل رقم ١٠٤ بشارع العباسية على يسار السالك من مصر إلى مصر الجديدة بجوار قسم الوايلي وبه توفي .

وكان قد تزوج بعد اشتغاله بالتدريس وذلك قبيل الحرب العالمية الأولى بالسيدة الفاضلة التقية التي شاركته أفراحه وأتراحه وساكنته في هجرته وغربته وهي لا تشكو ولا تنذمر بل كانت مثال المؤمنة الصالحة التقية على الرغم مما نالها من بلاء يؤود الجبال وما نزل بها من أحزان تثبط منها الجبال ولم يكن على غيرها طول حياته ، ورزق منها ولداً وثلاث بنات مات الولد وإحدى البنات بالآسنة قبل هجرته وماتت البنات بمصر .

فأما الآنسة سنيحة فماتت أثناء إقامته الثانية بخلوان في ٢٠ من شوال سنة ١٣٥٣ بحسب التيفوتيد، وأما السيدة مليحة فقد تزوجت ثم طلقت لسبب صحى وتوفيت ليلة الأحد ٧ من رجب سنة ١٣٦٧ وصلى عليها بالحرم الحسيني يوم الأحد ودفنت مع شقيقها وكانت وفاتها نتيجة ضعف عام من تسلط مرض السكر على الرغم من صغر سنها وظلت تصلى إلى ظهر الجمعة ثم أحسست بانهايار فأنهت حياتها والدها أن عليها

أداء الصلاة من عصر الجمعة فانظر إلى هذه المؤمنة التي تخرج من الدنيا وعليها صلاة يوم واحد بسبب وطأة المرض وشدة الاحتضار وقس هذه الحالة على كثير من يدعون الإسلام ويزعمون الانساب إليه ثم لا يعرفون ما هي الصلاة .

وانظر قبل ذلك كله إلى ذلك الرجل الصالح الذي ربي أولاده تربية إسلامية صحيحة ثم احتسبهم عند الله صابراً راضياً واذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من مسلم تدرك له ابتقان فيحسن إليهما ما صحبناه إلا أدخلناه الجنة » (الجامع الصغير للسيوطي وحسنه) .

وكان المترجم رضى الله عنه يشكو في سنواته الأخيرة ثارة من السكر وتارة من الضغط وآونة من الأملاح وغيرها من أمراض الشيخوخة على أن ذلك لم يكن ليقعده عن التأليف وإلقاء تلامذته وتعليمهم والرد على الأسئلة التي كانت تأتيه من المسلمين في مختلف البقاع وفي السنة الأخيرة من عمره شعر بضعف في بصره فأجريت له جراحة في إحدى عينيه ثم أصيب باحتباس البول ودخل مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية — بالأجر — وغادره في آخر ربيع الآخر ولما زرته لآخر مرة وأفطرت عنده يوم الجمعة ٢٧ من رمضان كانت تبدو عليه آثار الضعف ولكنه كان سليم الحواس حديد الذكورة وأمل على بعض فوائد عن مكتبة طوبقوبو بالأستانة التي غادرها منذ أكثر من ثلاثين سنة وفي شوال عاوده احتباس البول فدخل المستشفى الإيطالي وغادره بعد شفائه ، وقد أكد لي الأخ الشيخ عبد الله عثمان أن المترجم ظل ممتعاً بحواسه إلى آخر لحظات حياته . ولذا فإن من يزعم أنه كف قبيل موته يكذب على الله ويكذب على الأحياء من عباد الله ، وفي يوم السبت السابق على وفاته شعر بأعراض الحمى فأحضره له الشيخ عبد الله عثمان وكان يلزمه في المدة الأخيرة — طبيياً — قرر بعد فحصه أنه مصاب (بالأنفلونزا) وأمر له بدواء ، وفي ليلة الأحد اشتدت

الحرارة وزاد الضعف ، وبعد ظهر يوم الأحد المذكور رأى الشيخ عبد الله أن الحالة
تستدعى حضور بعض الإخوان لمعاورته على ما قد يحدث فزّل قبيل العصر ولما
عاد في الساعة الخامسة إلا ثلثاً وجده انتقل إلى رحمة الله تعالى منذ خمس دقائق
أى في الساعة الرابعة والواقعة الخامسة والثلاثين من بعد ظهر يوم الأحد تاسع عشر
ذى القعدة سنة ١٢٧١ إحدى وسبعين ولم يحضره إلا زوجته التى أوصاها المترجم
أن تقرأ الفاتحة عند خروج روحه وقد نفذت وصيته وصلى عليه قبل ظهر الاثنين
٢٠ منه في الجامع الأزهر وأم الناس الشيخ عبد الجليل عيسى شيخ كلية اللغة العربية
— كان — ودفن في قراة الإمام الشافعى في حوش صديقه الشيخ إبراهيم سليم بشارع
الرضوان وهو شارع يتفرع من الشارع الرئيسى الموصل إلى البساتين ويقع شرقاً
إلى الجبل فإذا دخل فيه السائر مستديراً شارع البساتين مستقبلاً جبل المقطم وجد
الحوش عن يمينه ، فإذا دخله وجد حوشاً صغيراً غير مستوفٍ ويواجه الداخل قبر
مكتوب عليه الفاتحة لروحى صليحة ومليحة بنتى السكوثرى في ٢٠ شوال
سنة ١٢٥٣ هـ — ٧ رجب سنة ١٣٦٧ هـ وإلى يمين الداخل دفن المترجم في قبر
خاص لم تكن عليه كتابة يوم زرته بعد عصر الأربعاء ١٣ من ذى الحجة
سنة ١٣٧١ — وقد رأيت عند السيد حسام الدين القدسى لوحة من الرخام أعدت
لقوضع على القبر مكتوب عليها ما يأتى :

الفاتحة لروح محمد الزاهد السكوثرى وهو القائل :
يا واقفاً بشفير اللحد معتبراً قد صار زائر أمس اليوم قد قبراً
فالموت ختم فلا تنفل وكن حذراً من الفجاءة وادع للذى عبراً
فالزاهد السكوثرى ثاو بمرقده مسترحاً ضارعاً للعفو^(١) منتظراً

(١) يلاحظ أنه أُملى على (للصفح) بدلا من (للعفو)

توفي في ١٩ (ذ) من سنة ١٣٧١ عن ٧٥ سنة .

وكان رضى الله عنه أمل على هذا الشهر في ٢٧ من رمضان سنة ١٣٧١ وقال
إنه يود أن يكتب على قبره فكأنه كان يؤذني بأن هذا هو آخر لقاء بيننا
في هذه الدنيا القانية .

وقبره قريب من قبر أبي العباس الطوسي المتكلم المشهور رضوان عليهما .
هذا هو الرجل الذي فقد الإسلام وخسر الأحناف ورزى فيه العلم
وشكلته المروءة واستوحش لغياته الزهد وشعر مكانه بمصر رضى الله عنه وأرضاه
وأعلى في جنان الخلد منازلته ومثواه .

الفصل الثاني

ذكرهم الأحداث في حياته على ترتيبها الزمني

فأولها : حادث الفرق بأقششهر وتفصيل ذلك أنه عقب الهدنة استقال من عمله في قسطنطيني وأراد العودة إلى الأسقانة وكان الوقت شتاء ويستحيل السفر بالبر لكثرة الثلوج وصعوبة السير — وليس إلا طريق البحر الأسود فسار من قسطنطيني إلى إينابولي وهي مينائها على البحر وتبعد عن قسطنطيني نحو مرحلة إلى الشمال وهناك بعد أن طال انتظاره اضطر إلى ركوب باخرة صغيرة قديمة كانت تسير حيناً وتوقف آخر حتى وصل إلى ميناء أريلي وهناك فضل تركها واستقل قارباً يقصد أقششهر وهي ميناء بلدته دوزجه وتبعد عنها نحو خمس ساعات بالعربة التي تجرها الخيل على نية أن يبقى ببلدته حتى تيسر له سبيل العودة إلى الأسقانة وكانت مغادرة أريلي مع الفجر وقبيل العصر بدت له ولئن معه من الركاب مدينة أقششهر وبدأ اضطراب البحر واشتداد هياجه وما أن أشرفوا على الساحل عن بعد حتى انقلب بهم الزورق ولكنهم ظلوا متمسكين به ورآهم من كان على الشاطئ فهموا بإنزال زورق آخر ولكنهم اضطروا إلى المدول لشدة هياج البحر واضطراب أمواجه فسا كان من اثنين منهم إلا أن زلأ إلى المساء وسبحا ومعهما حبال طويلة ربطا بها الزورق وعادا لمن في البر لجذبه وأثناء الجذب اشتدت الأمواج المثلثة : وهي بأن تأتي الموجة تعقبها ثانية ثم ثالثة متتاليات . وأدى ذلك إلى أن أفلت من في البر الحبال وعاد الزورق إلى وسط البحر كما كان ، كل هذا والفرق مستمسكون بالزورق غير شاعرين بما يبذل لإنقاذهم فلما اشتدت الأمواج المثلثة أرغمتهم على إفلات الزورق وهنا بدأ الشيخ يغرق ، وكان مما دار بخله عند انقلاب الزورق أن لو كان غرق

بعيداً لسكان أجدى من غرقه هنا حيث يموتون على جمته فيترتب على ذلك إزعاج والده وأهله ، فلما بدأ يفرق قال لنفسه أهكذا الموت غرقاً بهذه السهولة كنت أظنه أشد من ذلك ثم غاب عن وعيه — ولم يفق إلا على طنين في أذنيه ثم بدأت حواسه تعود إليه حتى أفاق ثم ألزمه منقذوه أن يجري حتى لا يهلك مما تحمله من شدة البرد ومقاومة الأمواج ومع وجود كثير يعرفونه لم يعرفه أحد إلا بعد مدة حين تمت إفاقته وعاد الدم إلى وجهه — وعلم بعد ذلك أن الرجلين اللذين ربطا الزورق بالحبال كانا في شبابهما ممن يعمل في البحر ثم أثريا وتركوا تلك الصناعة لعمال تحت أيديهما ، فلما شاهدوا الحادث — واتفق عدم وجود أحد غيرهما يحسن الإقناذ — نزلا وربطوا الزورق ، ولما اضطرت الأمواج المنقذين إلى إفلات الزورق عادا إلى النزول وأقنذا جميع الفرق الذين خرجوا أحياء ولم يمض أحد منهم وقت الحدد — ولما أراد شيخنا مكافأة الأخوين مادياً — وذلك لأن الرجلين المنقذين كانا أخوين — قيل له مهما تكافأتهما فإن تأثير مكافأتك عليهما لأنهما من التراء بمكان عظيم ، ولكن لو توسطت لدى الحكومة فشكرت لهما هذا الصنيع لسكان أجدى فلما عاد إلى الآستانة وسط بعض أصدقائه لدى الصدر الأعظم فأنعم عليهما بنوط وأشير إلى أن ذلك لشهامتهما — وعلم الشيخ أنهم عند إخراجه ظنوه قد ماتا ولكن أحد الشيوخ قال : اعملوا الواجب بأن تضربوه على رجليه وتستفرغوا الماء منه إلى آخر ما يعمل لإقناذ الفرق — وما هي إلا هنيهة حتى أفاق وعاد إليه شعوره وكان معه عند الفرق مجموعة من أنفس المخطوطات — بلغ الحرص به عليها — أن نقلها معه من الآستانة إلى قسطنطيني — ولم يرد تركها هناك لخمائها معه حيث غرقت فيما غرق من ممتلكاته — وكان بينهما مخطوط — كان من ضمن ما فيه أن كاتبه ذكر أنه رأى (الأمالي) لأبي يوسف القاضي صاحب المتوفى سنة ١٨٢ في قطر (دولاب)

خاص وأن الكتاب المذكور في ثلثمائة مجلد . وكان هذا الحادث في سنة ١٣٣٧ .
وكانت المخطوطات سالفة الذكر ، منها ما هو من مخطوطات القرن السادس ،
ومنها ما هو من القرن السابع أي أنها كانت من عيون الذخائر ، أما المخطوط الذي
ذكر الأمانى فقد كان مخطوطاً بعد الألف ، وليس له تاريخ ولا اسم مؤلف ولكن
الشيخ يرجح أن مؤلفه هو العلامة (نوح القونوي) بحثي درر الحكم شرح
غرر الأحكام المتوفى سنة ١٥٧٠ — والمدفون بمصر قرب قبر عقبة بن عامر —
وكانت الكتابة مبتدئة في كل صفحة من الزاوية ثم تسير في أسطر مائلة حتى
تنتهي في الزاوية المقابلة ، وكان هذا المخطوط يحتوي على مجموعة رسائل مادرة من
ضمنها رسالة لابن حجر الهيتمي الشافعي المتوفى سنة ٩٧٤ في مناقب أبي حنيفة غير
(الخيرات الحسان) وكان فيه أيضاً رسالة جاء بها أن مؤلفها رأى في مخطوط قديم رواية
عن أبي عاصم المامري القاضي أن الأمانى بالوصف السابق ذكره — ولأبي عاصم
هذا (المبسوط) في الفقه الحنفي في ثلاثين مجلداً وذكر عبد القادر القرشي المتوفى
سنة ٧٧٥ أنه موجود بمكتبة نور الدين الشهيد بالشام — وكان هذا المخطوط مما
اشتراه شيخنا من تركة شيخه محمد خالص الشرواني المتوفى سنة ١٣٣١ — وعما عرف
أيضاً يومئذ كتاب عقيدة الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١ بخط ابن العديم صاحب
تاريخ حلب المتوفى سنة ٦٦٠ وعليه سماعات وغير ذلك من الذخائر والنفايس —
ولما أنقذ الشيخ جسداً إلى دوزجه استجتم بها بضعة أيام وفي أثناء ذلك وردت له
برقية من الأستاذة بتعيينه في دار الشفقة الإسلامية فتوجه إلى الأستاذة كما مر ذكره
في الفصل الأول .

وثانيها : عزله المشرف من منصب وكالة الدرس وبحسن أن نذكر معنى الكلمة وسببها وذلك أن السلطان بايزيد ^(١) الثاني بنى مدرسة وأمر بأن يدرس فيها شيخ الإسلام ومع تطورات الزمن عين مشايخ الإسلام بمحيدون السياسة أكثر من العلم فكانوا ينيبون عنهم وكذا لأداء هذا الدرس عرف باسم وكيل الدرس أو (درس وكيل) كما يقول الترك ثم انتهى الأمر بأن أصبح لشيخ الإسلام ثلاثة وكلاء أحدهم للفتوى ويسمونه (فتوى أميني) أي أمين الفتوى ، والثاني : له الإشراف على العلم والعلماء والمدارس ، وهو وكيل الدرس ووظيفته تقابل منصب شيخ الأزهر بمصر - والثالث : رئيس النحقيات الشرعية ، ووظيفته ضبط أعلام القضاة والإشراف على الشئون القضائية - أما تعيين القضاة وعزلهم فكان بأمر السلطان بناء على اقتراح شيخ الإسلام وتقرير مجلس القضاء ، وكان سبب عزل الأستاذ عن منصب وكيل الدرس أن لجنة مساعدة منكوبي الحرائق بالاستانة أرادت هدم مدرسة أنشأها السلطان مصطفى الثالث المتوفى سنة ١١٨٧ والمشهور باسم لاله لي - لقبني عليها داراً للإسفاف المنكوبيين تكون بمثابة مأوى لهم وكانت اللجنة برئاسة شرف السلطان محمد وحيد الدين ^(٢) السادس ورياسة توفيق باشا فعارض الأستاذ في هدمها وطلب من شيخ الإسلام ^(٣) أن يعارض فلم يعمل شيئاً

- (١) المتوفى سنة ٩١٨ وهو ابن السلطان محمد الثاني فاتح مدينة قيسر المتوفى سنة ٨٨٦ ووالده السلطان سليم الأول فاتح مصر سنة ٩٢٣ والمتوفى سنة ٩٢٦
- (٢) هو آخر سلطان عثماني وخلفه ابن عمه عبد المجيد الثاني خليفة فقطع بيننا تولى السلطة الفعلية عدو الله كمال رئيساً للجمهورية ثم عزل الخليفة وزالت تلك الدولة وسبحان من يرث الأرض ومن عليها .
- (٣) واسمه نوري أفندي وهو آخر قاض أرسلاته الدولة العثمانية إلى مصر وبعده انفصلت مصر عن تركيا كما أنه آخر شيخ الإسلام بالاستانة وبعده ألقى المنصب .

فما كان من الأستاذ إلا أن رفع دعوى لدى المحكمة لمنع هدم المدرسة لأنها مستقلة شرانطها ولا يجوز هدمها إلا بحكم ووكيل عنه محامين ورفعها أمام أحد القضاة المطر بشين (أى لابسى الطار بوش) لعدم ثقته بالمعممين وأثناء سير الدعوى ولى توفيق باشا منصب الصدر الأعظم وحاولوا نفي الأستاذ عن عزمه فلم يفلحوا فاحتجوا بأن صاحب الحق فى رفع الدعوى هو شيخ الإسلام فأخرج لهم الأستاذ نصاً بأن المدارس تابعة لوكيل الدرس فلم يروا بداً من عزله وتعيين سواه على أنه بقى عضواً فى مجلس وكالة الدرس الذى كان رئيسه كما مر ذكره فلم يسكت بل ذهب لمن خلفه وقال له إن سكت فيها ونعمت وإن لم تسكت وتنازلت عن الدعوى بعزل المحامين فتق بآى مهاجك فقال له : أنا أسكت والدعوى تأخذ سيرها ثم انقابت الأمور ودخل السكاليون الأستاذة وقبيل دخولهم غادرها الأستاذ وهدمت المدرسة بعد ذلك فعلا وبني مكانها بناء سلم لإدارة الهلال الأحمر وهذه الدار الآن ^(١) هى مركز الكفر والإلحاد والعياذ بالله بينما كانت المدرسة المهدومة مسكناً للطلبة الذين حصلوا على إجازات علمية وأصبحوا علماء ، واسكن لم يتزوجوا فسكان يسكنها كل صالح وكان لشيخنا صديق من حاشية السلطان وحيد الدين وكان ذلك الصديق صالحاً ومتألماً لهدم المدرسة ، فقال له الشيخ أخبر السلطان أن السلطان مصطفى لاله لى وإن عرف عنه أنه كان مجسماً إلا أنه بنى هذه المدرسة المباركة وفي زمنه احترق جامع الفاتح فجدد ببناءه ووقف عليه خيرات جمة وله عدة أوقاف وصناديق جارية بالأستانة فهدم هذه المدرسة المباركة يكون مشموماً خصوصاً وقد بلغنى أن السلطان قال هذا عمل جدي ولا بد قبل هدمه من بناء سواه .

(١) المراد من (الآن) وقت التدوين فى المحرم سنة ١٣٥٩ أما الآن أى فى المحرم سنة ١٣٧٢ فربما يكون الوضع تغير خصوصاً وقد ألغت الحكومة التركية كثيراً من القيود التى كانت موضوعة لممارسة الدين الإسلامى .

والآن أفف برهة أسائل فيها نفسى كم من علماء الإسلام يستطيع - فى سبيل ما يمتقده حقاً - أن يقف فى وجه من يبلده أدنى سلطان فضلاً عن الوقوف فى وجه (جلالة) السلطان. أظن أن العدد يكون قليلاً جداً - والكثيرى كان من هذا القليل القادر.

وكان مرتب منصب وكيل الدرس خمسة وسبعين جنيهاً ذهبياً فى كل شهر وهو مبلغ طائل فى تلك الأيام .

وثالثها : اضطراره إلى مغادرة بلاده فاراً بدينه ، وسبب ذلك أن الأستاذ كان من المستمسكين بدينهم واستلزم ذلك كراهته الاتحاديين لزعمتهم الإلحادية فلما ولى الأمر الكماليون وكانوا أشد إلحاداً ولا دينية وبغضاً للإسلام وعلمائه وكل ما يتصل به كما ظهر منهم فيما بعد ، فقد رأى أن الخير فى مغادرة البلاد مؤقتاً حتى نهدأ الفتنة خصوصاً وقد أخبره بعض المخلصين أن هناك مؤامرة لاعتقاله فخرج من السوق إلى الميناء دون الرجوع إلى منزله حيث استقل الباخرة من الإسكندرية إلى الإسكندرية كما مر فى الفصل الأول .

ويجمل بى أن أعرض فى هذا المقام للإصلاح الفاسد الذى زعمه الكماليون وفساده أى من فصلهم الدين عن الدولة ، فالدين الإسلامى كما يعلم كل من له أقل إلمام به ليس بقاصر على صلاة وصوم ولكنه دين سياسة وتنظيم المجتمع فكتب الفقه تبدأ بالعبادات ، ولسكنها تشمل المعاملات العامة والخاصة والمقوبات والحظر والإباحة ، وكتب السير تبحث فى الحرب وأحكامها وما يترتب عليها والغنائم ومعاملة غير المسلمين مع مراعاة حقوقهم وحفظ ذمتهم ، وإجمالاً أقول : إن الدين الإسلامى فيه كل ما يراد من تحقيق مجتمع إنسانى مثالى سعيد ولا يطلب فصل الدين عن الدولة إلا الذى لا يعرف ما هو الدين الإسلامى .

ومما لا شك فيه أن هذا الحدث أهم أحداث حياته فقد انتقل فيه من سعة
دنيوية فانية إلى ضيق ، ولكن العكس حدث فيما يتعلق بالآخرة وهي خير وأبقى
فضلاً عن أجر مهاجرته إلى الله ورسوله ، فقد انتقل من أفق تركي قاصر على دولة
واحدة إلى أفق عالمي يشمل كل المسلمين — وذلك أن وجوده في مصر هياً له
الاتصال بعلماء الإسلام في كثير من البلاد وهياً له حرية القول والتأليف وهياً له
أن يكون له تلامذة من مختلف الأجناس والبلدان .

فأما الدنيا فقد غادرها . وقد مضى ضيقها الزائل وعسرهما الفاني — وأما
الآخرة فقد قدم عليها حيث يلقي جزاء ما أفاد عباد الله وما علمهم وما نصيح
لهم به .

وهكذا ترك هذا العالم الجليل وطنه غضباً لدين الله ولو نافق الكمالين عاش
معهم كما عاش سواه ، ولكنه فر بدينه إلى مستقبل غامض وتلقته لأحداث بمصر
فهو حينئذ يعيش من ترجمة الوثائق التركية بدار المحفوظات وآونة يعيش مما تجر به عليه
وزارة الأوقاف من الخيرات وفي كل ذلك تراء صابراً راضياً يشكر الله تعالى الذي
حفظ عليه دينه . ولا يشكو مما كان يتعرض له أحياناً من نفر لاخلق لهم من الأخلاق
يحارونه في مرتبه الضئيل ويشنون عليه غارات شعواء انتهت كلها إلى أن أصبحت
هباء وبقي الشيخ راسخاً راسخ الطود ماضياً فيما عاهد الله تعالى عليه من ذب عن
دينه وحفظ لدعائمه تنزيهه فلا يخرج من الدنيا حتى يكون سجل تعليمه الخالدة
النافعة الرائعة الناصعة في سطور تأليفه وصدور تلاميذه .

الفصل الثالث

وصفه وصفاً دقيقاً

كان رحمه الله طويل القامة ضخيم الهامة ممتلئ الجسم في غير بدانة خفيف
العارضين قصير اللحية أشيب الشعر جميل الصورة حديد السمع والبصر بديع
الذاكرة جميل الخط ، فقد كان خطه يقرأ بسهولة لضبط قواعده وحرصه على
مواضع النقط من الحروف فكان دقته في تحقيقاته وعلمه كانت تنعكس على الأوراق
حين يرسم عليها حروفا ظاهرة جليلة . وكان يجيد اللغات العربية والتركية والفارسية
والجرسية ، وكان إذا تكلم بالعربية تبدو عليه مسحة طفيفة من اللسونة الأعجمية ،
ولكن كلامه كان واضحاً في عامية العربية وفصيحتها ، وإذا تكلم بالمصحح
أقام الإعراب وفي بعض الأحيان كنت أخف عليه تمييزاً أو جملة فيقول : (أعجمي
يا شيخ سيديك من نقده) حتى إذا ظننت أنني ظفرت به أتى بشاهد عربي يؤيد
وجهة نظره ومن ثم أصبحت أنا وكثير من تلامذته لا نمارضه في تعبير لنفقنا بأنه
مستند فيه إلى شاهد لغوي متين . وبالجملة فقد كان على الأسلوب دقيق العبارة
متين التركيب يختار من الألفاظ ما يحسن به أداء المعنى ، كما أنه كان يقول الشعر
ولسكنه لم يكن مبرزاً فيه تبريزه في النثر ، وذلك لأنه لم يشغل نفسه به واهله على
حنفيته اقتدى في هذا المقام بالإمام الشافعي^(١) رضي الله عنه في قوله —
ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم أشهر من لبيد^(٢)

(١) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس المتوفى بمصر في سلخ رجب سنة ٢٠٤
وعلى قبره قبة يستجاب فيها الدعاء .

(٢) لبيد شاعر جاهلي مشهور أسلم وترك الشعر وهو من أصحاب المعلقات
توفي سنة ٤٩ .

وكان ذا ذكر فذة ولا سيما في حفظ الأسماء فكان إذا سمع شيئاً أوراى
أحداً مرة واحدة ذكره ولو بعد سنوات وهيئاً له ذلك مع كثرة اطلاعه على
المخطوطات النادرة في الآستانة ومصر والشام أن يصبح حجة لا يبارى في علم الرجال
وجمع إلى براعته في الحديث ورجاله مهارة فائقة في علم الكلام وتنزيه الله سبحانه
وتعالى ، كما كان أستاذ العصر في علم الأصول والفقه ، وكان على عبقرية
الدهشة يسره أن يقهقه العلماء — والمراد بالعلماء المدلول الصحيح لهذه الكلمة —
وقد ظل يذكر السيد أحمد رافع الطهطاوى المتوفى سنة ١٣٥٥ هـ بغير داع مع أنه
تعقب بعض تعاليقه في ذيول تذكرة الحفاظ بمؤلفه (التنبيه والإيقاظ)^(١) ولم يرضه
أبداً تأليف السيد أحمد لأن شيخنا كان يقصد من تعليقه النفع والإفادة وتعقب
السيد أحمد كان كذلك .

وكان يرد على مهاجيه رداً متفاوت بين جملة في ثنايا كتاب وبين مؤلف
خاص فقد اكتفى في الرد على مؤلف تنبيه الباحث السرى^(٢) بقوله في ص ٤٨
من حسن التقاضى (يأتى في فصل ذكر مؤلفاته) — : (فن يشبهه في شيء مما
سطرناه . . . إلى قوله ويرى لمن يطلق لسانه بكل عدوان في أقدم مكان غير
متصون مما يوجب تضاعف السيئات والله ولي الهداية) هـ . يشير بذلك إلى أن
مؤلف تنبيه الباحث السرى من سكان البلد الحرام والواقع أن مؤلفه أراد أن
يعاتب شيخنا على تعصبه للأحناف فتعصب في تمييزه المالكية تعصباً شديداً
ظاهراً في مؤلفه .

(١) اسمه الكامل التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ مطبعة الترقى
بدمشق سنة ١٣٤٨ في ١٦٦ صفحة غير التصويبات .

(٢) طبع بمطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٦٧ في ٢٠٣ صفحة .

كما أنه لما أراد أن يرد على طليعة التنكيل^(١) رد بمؤلفه الترجيب بنقد
التأنيب — فلما رد معلق الطليعة على المترجم بكتابه (حول ترجيب الكوثري
بنقد تأنيبه)^(٢) وحشا كتابه سباً وشتماً ترفع المؤلف عن الرد عليه تنزهاً عن
مجاراة المهاترة والسباب . وبلاحظ أن المؤلف لم يكتف بسب شيخنا نجيب ،
ولكنه سب المصريين عموماً الذين يزورون مقام الإمام الحسين عليه السلام بمصر ،
والسباب ليس من شأن العلماء والسفهاء أولى بالجهلاء ، وقد مضى الكوثري وسببني
شأنه بل سببني جميعاً ويبقى علم الكوثري وسبب شأنه لتقارن الأجيال القادمة
بينهما ، وحينئذ يبين النش من السمين ويتضح القافه من الثمين ، فأما الزبد
فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض .

وقد عاش المترجم طول حياته خصباً لابن تيمية^(٣) ومذهبه وسرد آراء
الأستاذ يخرج بالترجمة عن القصد وهي مبسوطه في كثير من تأليفه وتعليقه ، وعلى الرغم
من أن لابن تيمية بعض المشايخين الآن بمصر فإنه سيتبين إن هاجلاً وإن آجلاً
ولو يوم تعرض خفايا الصدور ، أن ابن تيمية كان من اللاعنين بدين الله ، وأنه
في حل فتاواه كان يتبع هواه وحسبك فساد رأيه في اعتبار السفر لزيارة النبي
صلى الله عليه وسلم سفر مفسدة لا تقهر فيه الصلاة^(٤) —

(١) طبع بمطبعة الإمام بمصر سنة ١٣٦٨ في ١١٢ صفحة .

(٢) طبع بمطبعة الإمام بمصر في ٧٢ صفحة .

(٣) هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني ثم

الدمشقي الحنبلي المتوفى بدمشق سنة ٧٢٨ .

(٤) انظر عبارته الواقعة بهذا النص في ص ١١٨ من الجزء الأول من مجموع

فتاواه طبع بمطبعة كردستان العلمية بمصر سنة ١٣٢٦ ولابن تيمية عجائب غير هذه
منها وقوعه في الحليينة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسكانه أراد الجمع بين
غلاة النواصب في نهض على عليه السلام ومتطرفي الشيعة في نهض عمر رضي الله عنه .

وقد كان المترجم في كل ناحية تعرض لها بآليف أو تعليق يفيد ويحيد وقد يكون هذا ميسوراً لغيره إذا راجع وبحث ، ولكن عبقرية المترجم كانت في سرعة رده وحضور ذهنه في كل ما يوجه إليه من أسئلة أثناء المحاورات العلمية المختلفة فكان دائماً إما يقطع بالجواب الشافي أو يحيل إلى المرجع الوافي ، وكان إذا تكلم في موضوع علمي تدفق كالنمل في فيضانه — وحينئذ استرى المتكلم عالماً واحداً بل ولا جماعة من العلماء ، وإنما هو دار كتب قيمة تعرض على روادها نقائسها في دقة وترتيب وإبداع وأمانة .

تعصبه المزعوم

دعاني إلى جلاء هذه النقطة ما نسب إلى الشيخ من التعصب . والتعصب لا يمدو أن تكون غايته الاستمسك باليقين والذب عن الدين ، فهذا : فرض لازم على كل مسلم لدينه وعقيدته أو أن يكون تعصباً مذموماً للهوى ونزع الشيطان ، وهذا ما عصى الله تعالى استأذنا منه . وكتبه وتآليفه شاهدة جميعها بأن تعصبه كان لله ورسوله — ونعم التعصب هذا فإن أبا حنيفة وأتباعه لم يخرجوا عن كونهم من الأمة ومن خير من دافعوا عن الدين الإسلامي — ورمى المترجم بالتعصب من خصومه مردود بأن مذمة الخصم معللة وتجريجه محجوج لخصومته وبفضه — والحالة الوحيدة التي قد يرتكز عليها بعض ذوى الهوى هي أن أحد تلامذته أشار إلى ذلك في بعض مطبوعاته ولكن حتى هذه الحجة منهارة فإن ذلك التلميذ حرص بعد ذلك على التودد إلى المترجم والإفادة من علمه والتفاخر بالانتساب إليه إلى يومنا هذا بما يدل على اعتذاره مما قال والفعل يجب القول ؛ والآخر ينسخ الأول ؛ والحسنة تمحو السيئة .

وقد يقول متورع - وما أكثرهم حين لا يلزمون وأقلهم إذا ادلهم الخطب - قد يقول هذا المتورع المزهة أفلا نمسك عن قوم مضوا وأل هذا السم المفسول بعض الوجه إذا كان أذى المؤذى مات بموته وسكن الطاعنين على أذى جنيفة لا تزال كتبهم موجودة على توالى القرون بل زاد انتشارها بطبعها وقد تجد من يميل إلى زيفها فالرد عليها كفيلاً بقمع المفسد المتهور ونفع التائه المتعير - والفضيب لله لا يكون تمصباً فإن رؤى بعد هذا أنه كذلك فنعن التمصب هذا لأن السفهية إن لم يغلظ له في القول لا ينفك مصرراً على سفاهته ولا يفتأ سادراً في حمايته .

وأى ورع يكون في الإمساك عن يقول إن إمام ثلثي الأمة فتان هذه الأمة وأن جنازته ترى في النوم عليها ثوب أسود وحوها قسيسون ^(١) - أو أن يلبس جلد كلب ويتوضأ بنبيد ويقول إن هذه هي صلاة الأحناف ^(٢)

وأى ورع يكون فيمن يقف ملجماً للسان من أجل سواد عيني الخطيب البغدادي ^(٣) أو إمام الحرمين ^(٤) الذين لم يتورعوا عن ذكر هذه المثالب القذرة

(١) انظر ص ٤٥٣-٤٥٤ من الجزء الثالث عشر من تاريخ بغداد طبع مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٩ .

(٢) انظر ص ٥٦ و ٥٨ من كتاب مغيب الخلق لإمام الحرمين المطبعة المصرية بمصر سنة ١٣٥٢ .

(٣) هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الشهير بالخطيب البغدادي توفي في بغداد سنة ٤٦٣ وله تاريخ بغداد طبع بمصر في أربعة عشر مجلداً وقع في الجزء الثالث عشر منه وقبعة بديئة في إمامنا أبي حنيفة رضى الله عنه .

(٤) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني المعروف بإمام الحرمين له كتاب مغيب الخلق في ترجيح القول الحق جرح فيه مذهب الأحناف تجريحاً كاذباً مخيفاً -

التي لا تليق روايتها بحق عوام الناس وفساقهم فكيف بالإمام الجليل الذي تواضع
الناس على إجلاله واتباعه جيلاً بعد جيل .

وَيُعَذَّرُ مَضْطَرُّهُ إِذَا ضَاقَ ذَرْعُهُ فَمَرَّةً صَمْتاً بِهِ يَقْدَرُوعُ
فَإِنَّ الَّذِي تَعْيَا بِهِ مِنْ حَقَاقَةٍ سَتَقْنِمُهُ حَتْمًا إِذَا تَعَدَّرُوعُ

زهده الفريد وعفافه النادر

كان الكوثري في زهده مثلاً حياً لاتباعه زاهد وكان في عفافه مترقياً عن الدنيا
وعن أهلها إلى حد قد لا يتصور — ولا ينبغي أن ذكرها بعض ما أعرف من نوادر
عفافه لأنه كان يستحي من ذكرها ويتأذى من الكلام عن عمره — ولذا يكفيني
والله سبحانه وتعالى يعلم صدق أن أقول إن المترجم كان على قلة ذات يده
أعف من رأيت — وإذا كان التعفف عن الدنيا في هذا الزمان أضحي مقصراً
على اليسورين مستحيلاً في حق الملقين فإن الله سبحانه وتعالى أراد خرق هذه
الاستحالة فأوجد لنا مُعْتَبِرًا عفيفاً — هو الزاهد الكوثري .

ومن فضائله الجمة عزوفه التام عن المأكلة وقد كتب لي السيد حسام الدين
القدسى يقول ضمن كتابه عن الأسقاذ لما لقيه عند قدميه لدمشق أول مرة —
في دار الكتب الظاهرية (وعاشرته فرأيت من خلقه أنه لا يساوم بانثاً وإن كان إذا
تحقق من غشه تركه ولم يعامله . وأخبرني الشيخ عبد الله الحمصي أنه كان
في مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية يعطى ثلاثة من المرضى ثلاثين قرشاً يومياً
ويعطى اثنين يساعده في الحمام للنسل كل أسبوع مائة قرش لمرة واحدة يقتسل
فيها في الأسبوع ويساعده على تنظيف جسمه ؛ ويقول للشيخ عبد الله حرت
عادة بعض المتقين إلى صلاتك المشايخ أو العلماء على التبتير والشح والمساومة و...

فيجب أن تقتلع من رؤوس الناس هذه الفكرة عنهم اهـ . قلت : وبهذه المناسبة أذكر أن سبب حرصى على التعرف إليه والتقليد عليه هو أنى لقيته بمكتبة المرحوم السيد محمد أمين الخانجي المتوفى سنة ١٣٥٨ وهو يلج على الخانجي في أن يأخذ أكثر مما طلب ويقول له الكتاب يساوى أكثر وإما أنت تخط من السعر لأجل وهذا أمر لا أقبله والخانجي يصمم على الرفض ويقول إن الثمن الذى أطلبه فيه ربح لى . فمضيت من هذه المحاورة التى يندر حدوثها قديما وينعدم حديثا وأحببت أن تسكون لى صلة بهذا العالم الفاضل الذى لا يريد استغلال علمه فى أى ناحية مادية وقد تم لى ذلك بحمد الله وكنت أنا الفائز بتلقى العلم على علامة عصره .

وما هو مشهور بين عارفيه أنه كان لا يقبل أجراً على تعليمه أحداً ولا على تصحيحه كتاباً بل كن يقول ما قاله للسيد حسام الدين القدسى لما عرض عليه مائة نسخة من كل كتاب صححه من مطبوعاته (هل يجتمع هذا مع الأجر فى الآخرة) فسكت القدسى .

ولما اشتدت به العلة فى أخريات أيامه وأرهقته أسباب العلاج شرع فى بيع كتبه وامتنع بقاتنا من قبول المعاونات المسادية التى عرضها عليه بعض الفضلاء من تلامذته .

وقد عرض عليه فى السنة الأخيرة من حياته استاذان من أساتذة الجامعة هما أبو زهرة والخفيف أن يلقي بعض الدروس فى الشريعة بجامعة فؤاد الأول فاعتذروا إلخ فأصر ؛ فلما عاتبته فى ذلك قال : إن هذين الفاضلين عرضا ما عرضاه لاطمئنانهما بأنى سأقوم بواجب التدريس كما ينبغى وصحى لانسبح لى بذلك الآن ولا أستعمل لنفسى وقد أوشك الأجل على الانتهاء أن ألزم القيام بأمر أنق بأنى

عاجز عنه اهـ . قلت : ولو أن كل مسلم امتنع من أخذ أجر ما لا يقوم به لامتألت خزائن الدول الإسلامية ولا سيما الحكومة المصرية مما يقوهر لها من ذلك .

وقد ظل طول إقامته بمصر يؤلف ويدرس وينصح ويرشد ما وجد إلى ذلك سبيلاً . وكان يشير على تلامذته بطبع النافع من الكتب ونشرها . وكان ممن سمع له السيد عزت العطار فطبع كثيراً من نفائس المخطوطات بإشارته .

وكان المغفور له الصديق النبيل الشيخ مصطفى عبد الرزاق يحل أستاذنا ويجهله ولا غرو فالفضل يعرفه ذووه . ولما رأى شيخنا حرص شيخ الأزهر على الإفادة من توجيهاته كتب تقريراً ضمنه ما يراه لإصلاح الأزهر وإحياء علم الحديث الذي اندثر من الديار المصرية بعد أن كن فيها أشهر حفظه . ولما سكن موت الشيخ مصطفى في ربيع الأول سنة ١٣٦٦ جعل هذا التقرير يحفظ ضمن المجلات التي يحفظ فيها كل مشروع نافع في مصر . ولا يزال التقرير موجوداً ولعل شيخ الأزهر الحالي وهو ممن يعرفون فضل شيخنا يعمل على بعثه والإفادة مما فيه والله ولي التوفيق .

الفصل الرابع

قصيدتي فيه وهي ٧٥ بيتاً مع شرحها

- ١ - رُزْءُ أَنَا فِ بَقَسَوَةٍ وَتَجَبَّرَ
- ٢ - لَمْ يَقْضِ رَبِّي أَنْ يُخَلِّدَ كَائِنَ
- ٣ - وَالْمَوْتُ خَاتِمَةُ الْحَيَاةِ وَكُلُّنَا
- ٤ - لَكِنَّا فَقْدَارُ الْأَحِبَّةِ كُرْبَةٌ
- ٥ - وَيَخْشَفُ الظَّنُّ الْجَمِيلُ رَبَّنَا
- ٦ - وَيَهْوُونَ الْحُزْنَ الْيَقِينُ بِأَسْهَمِ
- ٧ - مَنْ مَاتَ يُؤْمِنُ بِالْإِلَهِ وَأَحَدٍ

- ٨ - اللَّهُ فِي سَمْعٍ تَلَقَّى نَاعِيًا
- ٩ - يَنْعَى الْأَعْزَةَ لِلْفَوَادِ يُذِيبُهُ
- ١٠ - يَنْعَى الْمَرْوَةَ إِذْ نَعَى لِي (زَاهِدًا)
- ١١ - يَنْعَى الشَّهَامَةَ وَالْكَرَامَةَ وَالْوَفَا
- ١٢ - يَنْعَى لِلْإِسْلَامِ أَخْلَصَ مُسْلِمٍ

- (١) أَنَا فِ بَقَسَوَةٍ أَشْرَفَ عَلَيْهِ . (٤) تَشَطُّ تَصَوُّتٍ مِنَ الثَّقَلِ - وَيَعْتَرِي
يَغْشَى وَيَجِيءُ . (٥) الْأَسَى هُنَا الْحُزْنُ . (٧) صَرَفَ أَحْمَدَ ضَرُورَةً .
(٩) فَتَخَالَه فَتَطْلَنَهُ - وَالْوَالَهُ مِنْ ذَهَبٍ عَقْلُهُ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ .
(١١) قَصَرَ الْوَفَاءَ ضَرُورَةً - مَعْدَرُ بَكْسَرِ الدَّلَالِ الْمَشْدُودَةِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ عَدَرٍ
فِي الْأَمْرِ قَصَرَ بَعْدَ جَهْدٍ .

المنشأ

- ١٣ - يا ابن الألي هجر والقفاز بدينهم واستوطنوا الأناضول حين انهجر
١٤ - فولدت فيه بين قوم جاهدوا وورثت منهم دين طه الأقر
١٥ - ودرشت في دار السعادة طالبا ونهلت منها الصهو غير مكمّر
١٦ - ونشأت فيها عالماً ومعلماً وحيث مثل الشمس بين الأنهر
١٧ - ووليت خير مراتب بجدارة ووقفت فيها وقفة الجرّ الجرى
١٨ - ونشرت علماً طول عمرك دائماً كل الأنام إلى الصراط الأور
١٩ - أشرقت شمساً في مدينة قيسر وأتيت تقرب في محيط الأزهر

جهاده وآلامه

- ٢٠ - يا من حيث مجاهداً بمقيدة لا تستخف بزخرف ومقهط

(١٣) القفاز أو القوقاز أو القوقاس بلاد في جنوب شرق أوروبا. كانت للمسلمين ثم غلبهم عليها الروس في القرن السادس فغادرها المسلمون بعد حروب طويلة وكان والد المترجم ورهطه فيمن هاجروا واستوطنوا الأناضول ويعرف بآسيا الصغرى وبشغل الآن معظم الجمهورية التركية أو كلها الآسيوى والسكache يونانية الأصل ومعناها مطلع الشمس لأنها تقع في شرق بلاد اليونان ويفصل بينهما بحر إيجه .
(١٤) الأقر الأبيض وهو كتابة عن حسنه صلى الله عليه وسلم .
(١٥) دار السعادة من أسماء الآستانة وفيها تعلم المترجم وعلم . ونهلت من الهبل وهو الشرب الأول . (١٦) الأنهر جمع نهار وفيه تكون الشمس (١٧) الجرى بلد والحمة التي حذفت للضرورة . (١٩) مدينة قيسر من أسماء الآستانة وصرفه قيسر ضرورة ومحيط الأزهر كتابة عن القاهرة التي فيها الأزهر وفيها تولى المترجم . وأشرقت كتابة عن أشرقت الشمس أي أضاءت خلافاً لأشرقت أي طلعت وذلك لأن المترجم لم يولد في الآستانة وإنما اشتهر فيها بعد تخرجه (٢٠) الزخرف الذهب . والمقنطر المسكول والمضعف والمراد بهما زينة الدنيا الزائفة .

- ٢١- والناس للناس عبيد قلنا
 ٢٢- والزهد مزهود ومظم أهله
 ٢٣- ولذا كنت الغد قل مثيله
 ٢٤- قاومت كل منافق بنزاهة
 ٢٥- وظلمات تردع من يحيف بشدة
 ٢٦- كم آلموك وعدوك لجهلهم
 ٢٧- فتركتها لما رأت هوام
 ٢٨- وفررت تبغى وجبرتك راضياً
 ٢٩- وحللت أرض النيل ضيفاً مكرماً
 ٣٠- والنيل بكرم ضيفه وبلاؤه
 ٣١- فوجدت أقواماً يرونك قدوة
 ٣٢- ولقد أساءك في الكفاة معشر
 ٣٣- فاترك لثام الحاقدين بغيظهم
 يرضى لأنام بقلعة وتفسر
 يحمون في الإملاق دون تحبير
 في زهده من معرب أو عبرى
 في قوة وحاسية واستيطر
 عن كل إفساد وكل تجبر
 لما رأوك الشهم غير مضير
 أضحي به الإسلام شبه مكفر
 عما قضاه بقسمة ومقدر
 وغدا نزل النيل سبط الكوثر
 كم رحمت بالضيف دون تعبير
 فنذرتهم فضلاً بنصح منمر
 وأنى كرامهم هوان معمر
 واذا كرماتر (مصطفى) الشهم الثرى

(٢٢) الإملاق الافتقار . (٢٣) الغد الفرد . والعبرى : الجيد القوى العجيب
 في حذقه . (٢٥) يحيف يحور ويظلم . (٢٧) المكفر بضم أوله وفتح الكاف
 وفتح الفاء المشددة . المجعود النعمة مع إحسانه وكذلك أصبح دين الإسلام في نظر
 الدولة التركية الحديثة حيث أحلوا محله القوانين الغربية .

(٢٩) السكوتر هنا هو جد المترجم وفيه تورية بنهر الجنة للشهور .
 (٣٠) النمر بالعين المهملة اقترأ الماعون والأمتعة ونحوها . (٣٢) الكفاة
 كتابة عن مصر للحديش المشهور وهو وإن لم يصح عند الحديثين إلا أن المأمول
 في كرم الله تعالى تحقيق ما فيه . (٣٣) هو الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخ الجامع
 الأزهر المتوفى في ربيع الأول سنة ١٣٦٦ وكان يعرف فضل المترجم وينزله منزله ويمنع
 عنه أدى مهاكسبه سواء يوم كان وزيراً للأوقاف أو حينما كان شيخاً للأزهر غفر الله لهما .

٢٤- واذا كرسوا من الألى نالوا الملا فعدت محامد من حديث مذكر

٢٥- والله ان ينسى مروءة (بصيف) ومنهامة (الآفات) يوم المحشر

فصله وعلمه

٣٦- قد خللته على الزمان مآثر وانخلد ليس على الورى ميمم

٣٧- رفته فوق منكب بخارية وسمت به فازدان بين المعشر

٣٨- رخت أنوف الحاسدين بعله وبحسن سيرته وصديق الخبر

٣٩- قد عاش آية ربه في عقله سبعائه الوهاب فاسمع وانظر

٤٠- في قفه كالبردوي محمد أو مثل (عبدالله) أو كالكردي

٤١- وإذا تكلم في الرجال فابما (يحيى) يتحدث بالغزير الأوفر

٤٢- وإذا تعرض للعقائد فاحصا فمحمد إن شئت أو كالأشعري

(٣٥) صرف يوسف ضرورية وهو الشيخ يوسف الحجوى المالكي المتوفى في صفر سنة ١٣٩٥ - واللبان هو الشيخ عبد الحميد السندوني الشافعي المتوفى في ذي القعدة سنة ١٣٩١ ومروءة الحجوى هي أنه شاطر المترجم منزله في زمانه انصل وأصر على أن ينزله عنده إن اشتداد الشارات الجوية في غضون الحرب العالمية الأخيرة إذ كانت العنابية حيث يقطن المترجم هدفا للغارات الجوية ، وأما شهامة اللبان فقد كان يحول دائما بين المترجم وبين شائيه الذين كانوا يحاربونه في مرتبه ويسعون في إخراجه من مصر فأنهم فأنهم ومروءة اللبان وبنيه يشهد بها كل من يعرفهم .

(٣٦) الورى الخلق (٣٧) المناكب جمع منكب وهو مجتمع عظم العضد والكتف وجبل العاتق . (٤٠) البردوي هو الصدر أبو اليسر محمد المتوفى سنة ٩٩٣ هـ وعبد الله هو أبو البركات النيسابوري المتوفى سنة ٧٠١ و قبل ٧١٠ والكردي هو محمد بن عبد الستار المتوفى سنة ٩٤٢ وثلاثتهم من عبود فقهاء الأحناف (٤١) يحيى هو ابن معين المتوفى سنة ٢٣٣ بالمدينة حاجا وكان أعلم الناس برجال الحديث (٤٢) محمد هو أبو منهجور الساتريدي المتوفى سنة ٣٣٣ - والأشعري هو أبو الحسن المتوفى سنة ٣٢٤ وكانا ولا يزالان إمامي أهل السنة في علم التوحيد .

- ٤٣ - ألفت في نصر الشريعة صادقاً كتبها أفادت في انقاع المجتري
 ٤٤ - تزهدت ربك حسبما أمرت به آتى السكتاب وسنة البدر السرى
 ٤٥ - سجلت عليك في الطروس مغلداً ما بين مخطوط وبين منقش
 ٤٦ - أخفقت في (الإشفاق) شرع محمد وغلبت في (الإحقاق) كل منظر
 ٤٧ - ثم أنهرت مبيتاً كذب (الخطيب مؤنباً) ففدت نعم المنبري
 ٤٨ - وجلوت زيف مزاعم في (نظرة) عبرت فيها الحق خسر منبر
 ٤٩ - وأبنت في (النكت الطريفة) منصفاً آراء شيخك صادقاً لا تدمري
 ٥٠ - وحويت في (الحاوي) مناقب صالح وهديت (بالنبرس) هدى غضنفر
 ٥١ - وحققت في (حق القول) باطلا وأضأت (الاستبصار) الغضنفر
 ٥٢ - ونشرت في (حسن التقاضى) سيرة أرجعت كجسسي بالعبير مظهر
 ٥٣ - أنصفت في (الإمتاع) شيخى أمة وجمعت من (زفر) الشدا كالأذفر
 ٥٤ - وبلغت قبلاً بالإمام محمد أمد (الأماني) من وكور الأنسر
 ٥٥ - فاهناً بما خطت بمينك غنصاً في مصر أو في الشام أو أقشهر

(٤٣) المجتري بالهمزة وحذفت للضرورة ، والامتعاق التهر والإذلال .
 (٤٤) السرى السخى في صرودة . (٤٥) الطروس جمع الطرس وهو الصحيفة
 التي يكتب فيها والنشر كناية عن المطبوعات لانتشارها (٤٦) هذا البيت والأبيات
 التالية له لقاية البيت ٥٤ يرد فيها بعض أسماء مؤلفات الأستاذ - انظرها وسواها
 في الفصل التالي . (٤٩) تترى تشك . (٥٠) الهدى بفتح فسكون السيرة -
 والغضنفر الأسد والمراد المرداش المهدى . (٥٢) أرجعت توهج ربح طيبها والعبير
 أخلاط تجمع بالزعفران وقيل هو الزعفران وحده . (٥٣) الشدا حدة ذكاء الزائحة -
 والأذفر السك والمراد الإشارة إلى مؤلف الأستاذ لهايات النظر . (٥٤) الأنسر جمع أنسر
 طائر معروف من الجوارح يعيش في رؤوس الجبال : (٥٥) أقشهر أو أقشه شهر
 ميناء دوزجه وهي مدينة في الأناضول بجوار هرقرية الحاج حسن التي ولد فيها المترجم .

- ٥٦- واعلم بأن الله جل جلاله ارضاه ما أبدعته من أسطر
٥٧- فافرح بحيرة من نصرت كتابه وامرح بجمته وفز واستبشر
٥٨- وهناك حتى المصطفى وصحابه وارفل هنيئاً في الحرير الأخضر

حبسه لمذهبه

- ٥٩- أُخِيْتُ عِلْمَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْوَرَى وَجَلَوْتُ مَا أَخْفَاهُ مِنْهُ الْمَتَرَى
٦٠- بَيَّنَّتُهُ بَيْنَ الْأَنَامِ مُجَاهِدًا وَمَوْضَحًا فَضْلَ الْفَقِيهِ الْأَشْهَرِ
٦١- أَلْقَمْتُ خُصْمَانِ الْإِمَامِ حِجَارَةً فِي شِدَّةٍ وَنَفَاسَةٍ كَالْجَوْهَرِ
٦٢- وَرَدَدْتُ كَيْدَهُمْ وَرَبَّ عَانِدٍ فَلَمْتُ سِفَاهَهُ طَوَالَ الْأَعْصَرِ
٦٣- حَتَّى انْبَرَيْتَ لَهُ بِأَفْوَى حُجَّةٍ وَجَعَلْتُ قَوْلَهُ حَدِيثَ الْمَزْدَرِيِّ
٦٤- أَمْسَيْتُ بَيْنَ رِجَالِ مَذْهَبِكَ الشَّافِعِيِّ كَالْبَيْهَقِيِّ الشَّافِعِيِّ
٦٥- أَحْبَبْتُ اتِّبَاعَ الْإِمَامِ بِأَسْرَمٍ وَنَفَعْتُ بَيْنَهُمْ شِدْأً كَالْعَقِيرِ
٦٦- وَلَطَالَمَا عَلِمْتَنِي وَنَصَحْتَ لِي وَأَمَرْتَنِي بِالْعُرْفِ دُونَ الْمُنْكَرِ
٦٧- وَلَكِنْ رَأَيْتُكَ مَا حَبِيبْتُ فَأَيُّمَا بَعْضَ الْجَمِيلِ أَرُدُّ غَيْرَ مُزَوَّرِ

(٥٧) المرح بالميم شدة الفرح بالغناء (٥٨) رفل في ثيابه أطالها وجرها متبخترا -
(٥٩) الورى الخلق كما مر - والمترى المتشكك . (٦١) خصمان بضم أوله جمع
مخاصم مثل خصماء (٦٣) انبريت له اعترضت له (٦٤) البيهقي هو أبو بكر أحمد بن
الحسين المتوفى سنة ٤٥٨ هـ وفيه إشارة إلى ما قيل من أنه ما من شافعي إلا وللإمام
الشافعي عليه منة ما عدا البيهقي فإن له منة على الشافعي بما ألقب في الدب عنه والدفاع
عن مذهبه وكذلك كان المترجم يدافع عن مذهبه والضرورة توجب تخفيف ياء الشافعي
(٦٥) نفع الطيب فاح والشدا حدة ذكاء الرائحة (٦٦) العرف بضم العين المعروف

الخاتمة

- ٦٨ - يا معشر الأحناف مات فقيهم من كان يدفع عنكم من يفترى
 ٦٩ - إني لأخشى أن يعز شيعته في الدين والقوى وطيب المنصر
 ٧٠ - ويظفني بي حزني فأذكر حكمة نطقت وكرها حديث الشعر
 ٧١ - (حلف الزمان ليأتين بمثله) حيث يمينك يا زمان فسكّر
 ٧٢ - إني وإن أوتيت كل فصاحة وبلاغة فرتيت غسير مقهر
 ٧٣ - لقلب عن وصف ما شاهدته وعرفته من طيب ومطهر
 ٧٤ - كيف الإحاطة بالفضائل والجمعا والعلم والإخلاص دون تمتر
 ٧٥ - ولذاك أخصر في الكلام وإعما حسبي إذا أنا قلت (مات الكوثرى)

(٧٠) يظف بضم أوله يقارب ويلم — السمر الدين يتحدثون بالليل ويلاحظ أن غالب اجتماعات الناس يكون ليلا لا اشتغالهم بالنهار . (٧١) هذا البيت ليس من نظمي وإنما هو مضمن ولا أعرف قائله . (٧٣) الغلب بفتح اللام المشددة المغلوب مراراً (٧٤) الجمعا — العقل — تمت القصيدة وشرحها .

الفصل الخامس

في بيان مؤلفاته وتقدماته وتعاليفه ومقالاته

تنقسم مؤلفات الأستاذ إلى قسمين رئيسيين ، أولهما : ما ألفه قبل هجرته من الآستانة ، والثاني : ما ألفه بعدها والغالب على القسم الأول أنه مخطوط ، والثاني على العكس : كما أن مؤلفات القسم الأول لا ندرى عنها شيئاً سوى إرغام المرید الذي أهدى منه نسخاً لتلامذته —

القسم الأول

- ١ - نظم عوامل الإعراب (باللغة الفارسية) وهو أول مؤلفاته . مخطوط
- ٢ - إزاحة شبهة المغم عن عبارة الحرم . مخطوط
- ٣ - الجواب الوفي في الرد على الواعظ الأوفى ، مخطوط

(٢) لشيخ يدعى الحرم شرح على شرح عبدالرحمن الجاحي على كفاية ابن الحاجب في النحو فيه عبارة في باب الندبة في المنصوبات رأى أحد زملاء الشيخ شطب أسطر منها ليستقيم المعنى في نظره وكان رأى الشيخ إبقاء العبارة كما هي بتأويل مستسلخ تصحح معه العبارة فألفها رسالة في نحو عشر صفحات .

(٣) في ساحل البحر الأسود بلدة يسمى أوف معروف بكثرة الوعظ فقصده أحد هم بلدة الأستاذ واشتهر بحسن الإلقاء وكان يقسو على الصوفية وفي يوم أوغل في وعظه بعد الظهر وكان الشيخ وقتئذ يناصرهم فاختلى في غرفته حتى أتم رسالة في الرد عليه في نحو ٢٠ صفحة وقدمها قبيل ظهر اليوم التالي إلى الواعظ فسكانما ألقمه الحجر وأقلع عن الكلام في الصوفية .

- ٤ - تفريح البال بجل تاريخ ابن الكمال . مخطوط
- ٥ - الصحف المنشرة في شرح الأصول العشرة للجم الدين الطائفة الكبرى . مخطوط
- ٦ - ترويض القرية بموازين الفكر الصحيحة في المنطق . مخطوط
- ٧ - قرة النواظر في آداب المناظر . مخطوط
- ٨ - الفظم العتيد في توسل المرید طبع بآخر تاليه في ٦ صفحات
- ٩ - إرغام المرید في شرح الفظم العتيد لتوسل المرید طبع في الأستانة سنة ١٣٢٨ في ١١٤ صفحة غير الفهرس والتصويبات
- ١٠ - إصعاد الرقي على المراقى . مخطوط
- ١١ - النقد الطامى على العقد القامى على شرح الجامى . مخطوط

(٤) لابن السكال لغز تاريخي اخترعه يذكر فيه الأسداس والأرباع ونحو ذلك كان يقول في الربع الثاني من العام الثالث من العقد الرابع من الثالث الثالث وهكذا ورسالة الأستاذ هي حل لذلك اللغز ببيان ووضع جداول لشرح المقصود .

(٩) نشر اسم هذا الكتاب في ترجمة الأستاذ في تأنيب الخطيب (بمناهج) بدل (بموازين) كما أملى على وليامسألته عن الصحيح قال إنه لا يستطيع الجزم بذلك الآن وإنما كل ما يذكره أنه ترجمة كتاب معيار سداد الذي ألفه بالتركية الوزير جودت باشا في المنطق .

(٧) هو ترجمة كتاب آداب سداد الذي ألفه بالتركية جودت باشا أيضا في المناظرة

(٨) ألفه سنة ١٣١٨ وهو في ٣٤ بيتا . (٩) ألفه سنة ١٣٢٠

(١٠) يتضمن غرر أحاديث حرائق الفلاح ومواضع الإشكال في الكتاب المذكور .

(١١) للشيخ محمد رحى الأكيبي من علماء الأستانة (العقد الناصي) في مجلد

في التعليق على الفوائد الضيائية شرح السكافية لعبد الرحمن الجامى نفسه الأستاذ ومضى نقده (النقد الطامى) . في النعوى .

- ١٢ الفوائد السكافية في القروض والقافية . طبع وايس عليه اسم المؤلف
- ١٣ - تدريب الوصيف على قواعد التصريف . مخطوط
- ١٤ - تدريب الطالب على قواعد الإعراب . مخطوط
- ١٥ - حنين المنفجع وأنين المتوجع قصيدة في ويلات الحرب العظمى الأولى طبع
- ١٦ - إبداء وجود الهدى في كامل ابن عدى . مخطوط
- ١٧ - نقد كتاب الضعفاء للمقبلي . مخطوط
- ١٨ - التمتع الحديث لما ينفيه ابن تيمية من الحديث . مخطوط
- ١٩ - البحوث الوفية في مفردات ابن تيمية . مخطوط
- ٢٠ - الووض الناضر الوردي في ترجمة الامام الرباني السرهندي المعوف سنة ١٠٣٤
- ألفه بقسطموني وهو الكتاب الوحيد الذي ألفه باللغة التركية . مخطوط
- ٢١ - المدخل العام لعلوم القرآن مخطوط في مجلدين ألفه بالأساتذة وهو أم
- مؤلفاته مطلقاً لما فيه من النقص والمقارنة والبحث سواء من ناحية
- الموازنة بين المفسرين بالرواية والمفسرين بالدراية ومسالكتهم وفيما يتعلق
- بجمع القرآن في أدواره الثلاثة (النبي عليه الصلاة والسلام - وأبي بكر
- وعثمان رضي الله عنهما) وما يتعلق برسم القرآن وقراءاته الأربع عشرة
- وطبقات قرائه والإسلام العام بما ألف في القراءة والرسم وتراجم المفسرين
- وذلك على توالي القرون ، ولم يكن الشيخ بأسف على شيء أسفه على

(١٢) هكذا أملى على (السكافية) ولكن جاءت السكامة في آخر الاستبصار
 (من ٣٧) (الوافية) .
 (١٨) تعقبه فيما نفاه في كتابه منهاج السنة من ورود أحاديث في بعض المواضع
 مغالطة مع ورود أحاديث فيها .

ضمياع هذا الكتاب الذي لا يدري مآله ، ولعل الله يسهل العثور عليه فقد أخبرني الأستاذ محمد سامي الخانجي أن كتب الشيخ التي كان يملكها ظهرت أخيراً في الأستانة بعد انقضاء ثلاثين سنة على اختفائها عقب هجرته مما يدل على أنها كانت محفوظة ولعل المدخل يظهر يوماً — ويلاحظ : أن ما ذكر ألف بعضه بالأستانة والبعض بدوزجة أثناء العطلة المدرسية والبعض بقسطنطينية .

القسم الثاني

- ١ — رفع الريبة عن تخبطات ابن قتيبة . مخطوط
- ٢ — صفحات البرهان على صفحات العدوان طبع في دمشق بمطبعة الترقى سنة ١٣٤٨ في ٥٤ صفحة
- ٣ — الإشفاق على أحكام الطلاق طبع في مطبعة مجلة الإسلام في ١٠٤ صفحة
- ٤ — بلوغ الأمان في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني طبع ضمن الرسائل الفاجرة التي كان يطبعها الخانجي سنة ١٣٥٥ في ٧٢ صفحة غير النهارس والنصوبيات
- ٥ — القحير الوجيز فيما يفتيه المستعجز طبع بمطبعة الأنوار سنة ١٣٦٠ في ٤٧ صفحة

-
- (١) رد به علي ابن قتيبة في مؤلفه مختلف الحديث الذي وقع فيه في التشبيه والطعن في أبي حنيفة والنقل عن كتب أهل الكتاب واصفاً إياها بالصحة كقوله التوراة الصحيحة والانجيل — ألفه أوائل مجيئه مصر .
 - (٢) نقض به ما كتبه السيد محب الدين الخطيب في مجلة الزهراء .
 - (٣) رد به علي نظام الطلاق للشيخ أحمد شاكر .
 - (٥) وهو ثبته ذكر فيه أسانيد وشيوخه وشيوخهم وترجم لسكثير منهم وفيه على صفرة فوائد جمة .

- ٦ — تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب
طبع سنة ١٣٦١ في ٢٠٠ صفحة غير مقدمة حافلة في ترجمة الأستاذ
- ٧ — إحقاق الحق بإبطال الباطل في منيخ الخلق طبع بمطبعة الأنوار
سنة ١٣٦٠ في ٦٦ صفحة
- ٨ — أقوم المسالك في بحث رواية مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي حنيفة
عن مالك طبع في آخر إحقاق الحق في الصفحات ٦٧ - ٧٢
- ٩ — تذهيب التاج اللجيني في ترجمة البدر العيني المتوفى سنة ٨٥٥ لخصها
طابع شرحه للبخاري وطبعها بأوله .
- ١٠ — الاهتمام بترجمة ابن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ لم يطبع
- ١١ — عتب المغترين بدجاجلة المعمرين . مخطوط
- ١٢ — تحذير الخلف من مخازي أدياء السلف . مخطوط
- ١٣ — قطرات الغيث من حياة الأئمة المتوفى سنة ١٧٥ مخطوط
- ١٤ — الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١ طبع بمطبعة
الأنوار سنة ١٣٦٨ في ٤٣ صفحة

(٦) رده على مفتريات الخطيب البغدادي في الجزء الثالث عشر من تاريخ بغداد
عند ترجمته إمامنا أبا حنيفة مع تنديل في الرد على ما جاء في حق أبي يوسف ومحمد
ابن الحسن والحسن بن زياد اللؤلؤي .

(٧) رد به على مطاعن إمام الحرمين في مؤلفه منيخ الخلق التي افترى فيها على
الأحناف . (١١ و ١٢) ملخصها دحض الزاعم المنتشرة بين بعض أرباب الأثبات
بخصوص معمر بن أعمار وأهمية تبلغ المئات من السنين واستعارها منه الأيوبي بالشام
في رحلته الثانية وبقيها عنده .

١٥ — فصل المقال في بحث الأوعال ثم سماه فصل المقال في تمحيص
أحدونة الأوعال . مخطوط

١٦ — البحوث السنية عن بعض رجال أسانيد الطريقة الخلوتية . مخطوط

١٧ — نظرة عابرة في مزاعم من يفكر نزول عيسى عليه السلام . مطبعة أمين
عبد الرحمن سنة ١٢٦٢ في ٦٧ صفحة غير التصويبات

١٨ — نبراس المهتدى في اجتلاء أنباء العارف دمرdash الحمدى المتوفى
سنه ٩٢٩ مطبعة الأنوار سنة ١٢٦٤ في ٣١ صفحة

١٩ — الفسكت الطريقة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة
مطبعة الأنوار سنة ١٢٦٥ في ٢٧٣ صفحة

٢٠ — رفع الاشتباه عن مسألتى كشف الرؤوس ولبس الدعال في الصلاة
طبع سنة ١٢١٦ في ٢٤ صفحة

٢١ — ترجمة العلامة محمد منيب العفتابى المتوفى سنة ١٢٣٨ مخطوطة

(١٥) يتضمن الكلام على الحديث الخرافى القائل بأن حملة العرش أو عال
وكانت قامت له ضجة في مصر منذ نحو ١٢ سنة

(١٦) ألهم في ربيع الآخر سنة ١٣٦٣ بإشارة الشيخ عبد الخالق الشبراوى
المتوفى في سنة ١٣٦٦ وترجم فيه لثلاثة عشر شيخاً خلوتياً في ١٠ صفحات كبيرة
وعندى الأصل الذى بخط المؤلف ونسخت له صورة أرسلتها إليه

(١٩) ادعى ابن أبي شيبة مخالفة أبي حنيفة لأحاديث صحيحة في ١٢٥ مسألة
من أمهات المسائل الاجتهادية فقام هذا الكتاب بتمحيص أدلة الطرفين كاشفاً عن
كثير من الخفايا في تفاوت مدارك الفقهاء وأطوار الفقه الإسلامى مما له خطره
عند الباحثين .

(٢١) ألفها في رمضان سنة ١٣٦٧ بناء على طلب الفقير .

- ٢٢ — من عبر التاريخ طبع سنة ١٣٦٧ في ٣٢ صفحة نشره السيد عزت العطار
- ٢٣ — حسن القاضى فى سيرة الإمام أبى يوسف القاضى المتوفى سنة ١٨٢
مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٨ فى ١٠٣ صفحة
- ٢٤ — لمحات النظار فى سيرة الإمام زفر المتوفى سنة ١٥٨ مطبعة الأنوار
سنة ١٣٦٨ فى ٣٠ صفحة
- ٢٥ — الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد المتوفى سنة ٢٠٤ وصاحبه
محمد بن شجاع المتوفى سنة ٢٦٦ مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٨ فى ٧٠ صفحة
- ٢٦ — الترحيب بنقد التأنيب نشرته مكتبة الخانجي سنة ١٣٦٩ فى ٥٢ صفحة
- ٢٧ — بحق القول فى مسألة التوسل مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٩ فى ١٨ صفحة
- ٢٨ — تعطير الأنفاس بذكر سند ابن أركاس طبع ضمن مجموعة سنة ١٣٦٩
مطبعة الأنوار من ص ٩ إلى ص ١١
- ٢٩ — الإفصاح عن حكم الإكراه فى الطلاق والفكاح طبع ضمن المجموعة
السابقة من ص ١٢ إلى ص ١٦
- ٣٠ — الاستنبصار فى التحدث عن الجبر والاختيار طبع بمطبعة الأنوار
-
- (٢٢) تضمنت بحث ٨ مسائل تاريخية .
- (٢٦) رحب فيه بالنقد الذى هدد به مؤلف طليعة التشكيل وقد مر ذكر ذلك .
- (٢٧) نفى فيه الشرك المزعوم عن يتوسلون برسول الله صلى الله عليه وسلم
وآل بيته وهم الوسيلة الحقة .
- (٢٨) ألفه بناء على طلب الأشخ الفاضل الحاج ابراهيم الحنفى من علماء المدينة
المنورة ولم يحتفظ المؤلف بصورة فلما استنسخت صورة من الأصل بالمدينة المنورة
نقلت له صورة طبع عليها .
- (٣٠) رد فيه على الشيخ مصطفى صبرى التوقادى نزىل مصر والذى كان
شيخنا للإسلام بالدولة العثمانية .

في ذي القعدة سنة ١٣٧٠ وهو آخر ما نشره من مؤلفاته رضي الله عنه . ولعله آخرها تأليفاً .

فجملته مؤلفاته التي أفردناها ٥١ مؤلفاً كما مر ذكره ^(١) . على أن هناك مؤلفات سماها وليكنها طبعتم ضمن الكتب التي كانت مؤلفات الأستاذ بمثابة التعاليق والحواشي لها وأذكر من ذلك :

١ — لفت اللحن إلى ما في الاختلاف في اللفظ وهو مقدمة وتعليق على كتاب الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة طبعه القدسي بمطبعة السعادة بمصر في ٨٦ صفحة بما في ذلك الفهارس سنة ١٣٤٩

٢ — تهديد الظلام الخيم من نونية ابن القيم وهو مقدمة وتعليق على كتاب السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل للسبكي الكبير . مطبعة السعادة سنة ١٣٥٦ في ١٩٢ صفحة غير الفهارس والتصويبات وكلمة الناشر .

تقدماته وتعليقه

لأستاذنا الكوثرى رضي الله عنه تقدمات وتعليق على كثير من الكتب النافعة وسأكتفي بالكلام على ثلاث منها ثم أسرد أسماء الباقي نقلاً عن آخر مؤلفاته الاستبصار حيث سردها في آخره :

(١) جاء في ترجمته في أول طبقات ابن سعد ذكر مؤلفين هما : —

١ — تاريخ مذاهب الفقهاء وانتشارها .

٢ — تاريخ الفرق وتأثيرها على المجتمع .

ولم يذكرهما المترجم لي ولدا لا أدري أين ألفا ولا أعلم شيئاً عنهما .

١ — مقدمته الحافلة القيمة على نصب الراية لأحاديث الهداية للحافظ الزيلعي

المتوفى سنة ٧٦٢ طبع بمصر سنة ١٢٥٧ وتقع من ص ١٧ إلى ص ٤٩ ثم من ص ٥٧ إلى ص ٦٠ من الجزء الأول وتعتبر تاريخاً للفقهاء ومنشأ تطوراتهم . فقد استهلها بكلمة عن فقه أهل العراق ثم استطردها إلى الرأي والاجتهاد ثم تكلم عن الاستعسان وانتقل إلى شروط قبول الأخبار ثم استعرض منزلة السكوفة من علوم الاجتهاد وذكر ٣٣ جزءاً من أصحاب على عليه السلام وابن مسعود بالسكوفة ثم انتهى إلى طريقة أبي حنيفة في التفقيه وذكر ٩٦ حافظاً من كبار المحدثين الأحناف وانتهى بكلمة في كتب الجرح والتعديل والواقع أن هذه المقدمة تعتبر مستوراً جليلاً ومدخلاً مضيئاً للفقهاء الإسلاميين .

٢ — مقدمته لكتاب المقدمات الخمس والعشرون من دلالة الحائرين

لابن ميمون الفيلسوف الإسرائيلي المتوفى سنة ٦٥٥ طبع مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٦٩ . ومقدمة الأستاذ تقع من ص ٣ إلى ص ٢٣ وفيها عدة أبحاث نفيسة خصوصاً عن الشخصيات الإسرائيلية في تاريخ الإسلام مع استطرادات مفيدة نافعة .

٣ — تعليقة قيمة على مادة (الجركس) في تعريب دائرة المعارف الإسلامية

وتقع تعليقة الأستاذ في المجلد السادس ص ٣٤٥ إلى ٣٥٠ - أراد بها تصحيح ما ورد في الدائرة المذكورة عن الجركس فأجاد وأفاد على عادته . أما باقي تقدماته وتعليقه فقد ذكر في ص ٣٨ من مؤلفه الاستبصار بعد سرد أسماء مؤلفاته ما نصه : — — — — — وعما قدم له وعلق عليه — :

- ١ - الغرة المنيفة للسراج الفزنوى الهندى فى تحقيق نحو مائة وسبعين مسألة رداً على الطريقة البهائية للفخر الرازى .
- ٢ - دفع شبه التشبيه لابن الجوزى .
- ٣ - رسالة أبى داود السجستانى فى وصف سنه .
- ٤ - مناقب أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد بن الحسن للذهبي ومعها أيضاً تعليق الأستاذ أبى الوفاء .
- ٥ - ذبول طبقات الحفاظ للحسينى وابن فهد والسيوطى .
- ٦ - تبين كذب المفترى فى الذب عن الإمام الأشعرى لابن عساكر .
- ٧ - التبصير فى الدين وتمييز الفرقة الناجية من الفرق المالكين لأبى المظفر الإسفراينى .
- ٨ - العالم والمتعلم رواية أبى مقاتل عن أبى حنيفة .
- ٩ - رسالة أبى حنيفة إلى البقي إمام أهل البصرة فى الإرجاء .
- ١٠ - الفقه الأسطى رواية أبى مطيع .
- ١١ - الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادى مع ملء الخروم من كلامه وكلام أصحابه .
- ١٢ - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبى الحسين الملقب .
- ١٣ - اللعة فى الوجود والقدر وأفعال العباد لإبراهيم بن مصطفى الحلبي المذارى .
- ١٤ - كشف أسرار الباطنية لمحمد بن مالك الحمادى .
- ١٥ - الروض الزاهر للبدر العيني فى سيرة الملك الظاهر (ططر) .
- ١٦ - الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح لسبط ابن الجوزى .
- ١٧ - شروط الأئمة الستة لمحمد بن طاهر المقدسى والخمسة للهازمى والتعليقات عليهما مسمية بالتعليقات المهمة على شروط الأئمة .

- ١٨ - مراتب الإجماع لابن حزم ونقده لابن تيمية .
 - ١٩ - النبد في أصول المذهب الظاهري لابن حزم .
 - ٢٠ - اختلاف الموطآت للدارقطني .
 - ٢١ - كشف المعطى من فضل الموطأ لابن عساكر .
 - ٢٢ - العقل وفضله لابن أبي الدنيا .
 - ٢٣ - الخدائق في الفلسفة العالية للبطانيوس .
 - ٢٤ - حقيقة الإنسان والروح للجلال الدواني .
 - ٢٥ - العقيدة النظامية لإمام الحرمين .
 - ٢٦ - الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني .
 - ٢٧ - خصائص مسند أحمد لأبي موسى المديني .
 - ٢٨ - المصعد الأحمد لابن الجزري .
 - ٢٩ - زغل القلم للذهبي .
 - ٣٠ - الأسماء والصفات للبيهقي .
- ومما قدم له وكتب فيه كلمة : —

- ١ - شرح مقامه (الخور العين) لنشوان الحيري .
- ٢ - نثر الدر المسككون في فضائل اليمين الميسون للسيد محمد الأهدل شيخ رواق اليمين .
- ٣ - الدر الفريد الجامع لمفرقات الأسانيد للسيد عبد الواسع البجلي .
- ٤ - بيان مذهب الباطنية وبطلانه من كتاب قواعد عقائد آل محمد لمحمد بن الحسن الديلمي .
- ٥ - طبقات ابن سعد من الطبعة المصرية .

- ٦ — فتح الملهم في شرح صحيح مسلم لمولانا العلامة شهبز أحمد العثماني رحمه الله
- ٧ — ترتيب مسند الإمام الشافعي للحافظ محمد عابد السندي .
- ٨ — أحكام القرآن جمع البيهقي من نصوص الإمام الشافعي رضي الله عنه
- ٩ — مناقب الإمام الشافعي للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الشافعي
- ١٠ — ذيل الروضتين للحافظ أبي شامة .
- ١١ — فهارس البخاري لفضيلة الأستاذ الشيخ رضوان محمد رضوان .
- ١٢ — إشارات المرام لكمال الدين البياضي .
- ١٣ — كشف الستار عن فرضية الوتر لعبد الغني النابلسي
- ١٤ — العالم والمتعلم لأبي بكر الوراق الترمذي
- ١٥ — الأعلام الشرقية للأستاذ زكي مجاهد
- ١٦ — انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب للأستاذ حسام الدين القدسي
- ١٧ — النهضة الإصلاحية للأسرة الإسلامية للأستاذ الكبير مصطفى الحامي رحمه الله
- ١٨ — منتهى آمال الخطباء له أيضاً
- ١٩ — براهين الكتاب والسنة للعلامة العارف بالله الشيخ سلامة العزالي
- ٢٠ — قانون التأويل لحجة الإسلام العزالي
- ٢١ — الثمرة البهية للصعابة البدرية لمحمد سالم الحفناوي
- ٢٢ — كتاب بغداد لابن طيفور .
- ٢٣ — الروض النضير في شرح المجموع الفقهي الكبير للسياغي الصنعاني .
- قلت : وأزيد على ما مر ذكره ما يأتي : —
- ١ — منية الأملعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي للحافظ

ابن قطلوبغا ، قدم له وحققه ونشر مذبذبا بعمليات الحافظ قاسم بن قطلوبغا على النصف الثاني من الدراية مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٦٩

٢ — إيضاح الكلام فيما جرى للعز بن عبد السلام في مسألة الكلام بقلم ولده الشيخ محمد عبد اللطيف طبعه الأستاذ من نسخته بمطبعة الأنوار سنة ١٣٧٠ وصححه وعلق بأوله تعلية .

٣ — الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء علق عليه لغاية ص ٨٨ والكتاب طبع سنة ١٣٥٠ في ١٩٠ صفحة بما في ذلك مقدمة الناشر والفهارس .
وهذه أشياء من هذا القليل أخفى الأستاذ فيها نفسه أذكر منها الآتي :

١ — تعليقاته النفيسة على تاريخ القوقاز الذي طبع تعريبه بمطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٤٠ م . وذكر منسوبة إلى عالم جر كسي جليل

٢ — مذكرات الأمير محمد علي توفيق عر بها وطبع التعريب في مطبعة عناني سنة ١٣٦٦ في ٥٧ صفحة ولم يذكر فيها اسمه

٣ — بيان المخطوط الجيلة المحفوظة في المتحف الذي أنشأه الأمير محمد علي في سراي منيل الروضة المطبوع بمطبعة مهر سنة ١٣٧٠ في ٢٢ صفحة

٤ — بعض وثائق تاريخية من عهد ساكني الجنان إسماعيل باشا وتوفيق باشا

انتقاها وأمر بترجمتها الأمير محمد علي وطبع بمطبعة عناني سنة ١٣٦٧

في ٩٣ صفحة غير التصويب وذكر بأولها أنها ترجمة الأستاذ رضي الله عنه وكان الإفصاح باسمه هنا مخالفا لما سبق .

وإني أشكر مزيد الشكر كل من يتفضل فيرشدني إلى ما أكون غفلة عنه

من مؤلفاته خاصة ومن تقدماته وتعاليقه عامه .

وقد عثر في أوراق المترجم رضى الله عنه على رسالة بخطه في ١٦ صفحة اسمها (المنتقى المفيد) انتهى فيها أشياء من (المقد الفريد في علو الأسانيد) تأليف العلامة سيدي الشيخ أحمد بن سليمان الأرواڤي المتوفى سنة ١٢٧٥ فرغ منها المترجم في خامس جمادى الثانية سنة ١٣٥٤ . وهي مخطوطة بخطه كما ذكر .

كما عثر على نسخة من (حنين المتفجع) طبع قسطنطين سنة ١٣٣٧ وقد مر ذكرها ويأتي ذكر بعض أبياتها في الفصل السابع الخاص بذكر شعره ونظمه بمشيئة الله تعالى . وعلى قدر ما بذلته من جهد لحصر مؤلفات أستاذنا رضى الله عنه وتعاليقه وتقديماته فإنني أستشعر أن منها ما فاتني مضطراً وقد نبهني السيد حسام الدين القدسي إلى أن الترجمة الموجودة في صدر الجزء الأول من فتاوى السبكي الذي طبعه سنة ١٣٥٦ والواقعة في ص ١٣ - ١٥ هي من صنع الأستاذ رضى الله عنه ولاسكنه لم يرد أن تذكر باسمه لصغرها وقلة الجهد المبذول فيها ونظمو الكتاب المطبوع من أي مجهود الأستاذ رضى الله عنه . ومن يطالع هذه الترجمة ولا سيما في أواخر ص ١٤ يستشف منها روح الكوثرى ومقدرته وعلمه وسعة أفقه وأخيراً أرجو قبول عذري في ما فاتني وتكرار شكري لمن ينهني إليه .

مقالاته

المترجم رضى الله عنه مقالات كثيرة في فنون متشعبة وفي كل مقالة منها من الدروس ما يفيد جماعة وقد كان ينشر في معظم المجلات التي تتمشى مع نواحي مقالاته على أنه اختص مجلة الإسلام ثم الشرق العربي بمعظم ما نشر وقد حرص بعض فضلاء تلاميذه على جمع مقالاته ونشرها في مجلد مستقل رأوا أن تكون هذه الترجمة في صدره والله المستعان وختاماً أحب أن أسجل أن المترجم عدة

رسائل علمية وهذه لا يسهل جمعها لأنها منقشرة في بقاع الأرض حيث كان يرسلها
رداً إلى من يسألونه ولا أدري إذا كان احتفظ بصورها في أوراقه .. أما مراسلاته الخاصة
معي فمحفوظة بفضل الله وبأني الكلام عليها في الفصل التالي إن شاء الله .

ويحسن التنويه بأن للأستاذ ترجمة نفيسة للسيد عزت العطار في صدر تأنيب
الخطيب وأخرى للأستاذ السراوي في أول الطبقات الكبرى لابن سعد طبع بمصر
وقد كتب لي السيد عزت العطار بأن آخر ما كتبه شيخنا بخطه السكريم من
تقدمات للكتب مقدمة كتاب جذوة القتبس الذي طبعه السيد عزت ونشره .
هذه هي صفحة فخر من سجل حياة مجيدة لرجل عاش يرغب عن دنياه
ويرجو من الله أخراة رجل نقاه الله تعالى من الخطايا كما نقى الثوب الأبيض من الدنس
والله المستول أن يفسله بالماء والثلج والبرد وأن يكرم نزله بمنه وفضله .

الفصل السادس

في أمور خاصة بينه وبينى

أكتفى في هذا الفصل بذكر بعض ما قرأته على الأستاذ رضى الله عنه مما يكون في بيانه فائدة عامة - كما أشير إلى بعض ما جاء في مراسلاته مما يناسب ذلك.

فما قرأته عليه - كتاب منار الأنوار في أصول الأحناف لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفى المتوفى سنة ٧٠١ ، نسخة مخطوطة سنة ٩٠٤ ذيلها بالإجازة بخطه وهى عندى برقم ١٢ أصول ، وهذا بعض ما قاله الأستاذ :-

(١) تقسيمات الذريعات التى فى أول كتب الأصول من عمل أبى زيد الدبوسى من كبار فقهاء الحنفية ومن يضرب به المثل توفى ببخارى سنة ٤٣٠ ومن جاءوا بعده تابعوه على تقسيماته لسرورهم بها .

(ب) عدم الجمع بين قطع بد السارق وضمان ما سرقه عند الأحناف أمر لوفظان له الذين بشرعون لعلوا أن مسألة قطع اليد التى يجعلونها سبباً لقتلهم الشرع وانكباهم على القانون الفرنسى ليست جزافاً وإنما هى مع ضماناتها الشرعية لازمة . وقابل بل نادر من لا يفتدى يده برء ماسرق .

(ج) عدم ضمان المنافع يخالفه الأستاذ ويرى وجوب دفع إيجار .

(د) عند الكلام على القسم الأول من أقسام الشئنة جملة (وهو ما كان من الآحاد فى الأصل ثم انتشر) قال الأستاذ كحديث إنما الأعمال بالنيات .

(هـ) عند ذكر جملة (وعند بعض المتكلمين لا يصح بيان الجمل والمشارك

إلا موصولا) قال الأستاذ هذا هذيان وليس برأى فقهي فلا داعى إلى الوصل .

(و) عند جملة (والاستثناء متى تعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض ينصرف إلى الجميع كالشرط عند الشافعى رحمه الله . وعندنا إلى ما يليه) قال الأستاذ مثل قوله تعالى فى سورة النور (وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ — إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا) فالاستثناء يزيل الفسق ولكنه لا يزيل عدم قبول الشهادة عندنا .
خلافا للشافعى

(ز) عند الكلام على حديث معاذ رضى الله عنه قال الأستاذ إنه يرى صحة حديث معاذ وله فى ذلك تعليق على كتاب الفيز لابن حزم الذى طبعه السيد عزت العطار .

(ح) عند الكلام على البتراء قال إنها الركعة الواحدة فى الحديث أنه
نهى عن البتراء .

ومما قرأته عليه قصيدة البردة المباركة ... ليلة الجمعة ٢٨ من شهر رمضان سنة ١٣٥٨ ثمان وخمسين وعند الوصول إلى الفصل الأخير قال بأنه يفضل تجلى بالجم فى البيت :

وَأَنْ يَضِيقَ رَسُولَ اللَّهِ جَاهُكَ بِي إِذَا الْكَرِيمُ تَجَلَّى بِأَسْمِ مُشْتَقِّمٍ
وذلك لأن الانتقام لا يكون حلية ولكنه من تجليات الحق سبحانه وتعالى لإقامة العدل وتنفيذ القصاص وكسب الإجازة بخطه الشريف وبسند فيه هبة الله البعلى المتوفى سنة ١٢٢٤ ومحدث الشام صالح الجنينى المتوفى سنة ١١٧٠ وعبد الغنى النابلسى المتوفى سنة ١١٤٣ ونجم الدين الغزى المتوفى سنة ١٠٦١ والذى كان يتعسر عليه الطواف عند حجته الأخيرة من انسكاب الناس عليه لاستجارته ... ووالده بدر الدين الغزى المتوفى سنة ٩٨٤ والقاضى زكريا الأنصارى المتوفى سنة ٩٢٦ وغيرهم

أفيمقل أن هؤلاء العلماء الأعلام كلهم أمشركوا من أجل سواد عيني ابن عبد الوهاب النجدى . وهل لأنه لم يفهم روائع المعانى التى فى البردة نرمى عقولنا ونسب سلفنا المنصف ونطيع النجدى المتعسف . وماذا فى قول البوصيرى :

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنِ الْوُدُّ بِهِ سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمِيمِ
 وأى شرك فى هذا البيت المترع باليقين والإيمان . إن البوصيرى يتكلم عن يوم القيامة ، وحديث الشفاعة الطويل المتواتر الذى اتفق عليه البخارى ومسلم صريح فى أن الناس يمجون يوم القيامة ويترددون على الأنبياء رجاء الشفاعة وأن كل نبي يقول لست لها . فإذا جاءوا النبي صلى الله عليه وسلم يقول أنا لها وبمحمد ربه ويسأله ساجداً فيجده حياً فيخرجهم من النار ويدخلهم الجنة وهكذا عدة مرات حتى لا يبقى فى النار إلا من وجب عليه الخلود وينجو كل مؤمن — والبوصيرى لم يقل غير ما جاء فى الحديث وجلة يا أكرم الخلق فيها إشارة لمن يتدبر إلى الاعتراف بخالق هؤلاء الخلق وكلمة سواك فى البيت مرجمها الأنبياء الذين يعتذرون من عدم الشفاعة يومئذ بنص الحديث . والتوجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فى قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحِيماً) فجعل توبته ورحمته متعلقتين بالتوجه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم واستغفاره المتوجهين فإن قيل إن ذلك فى حياته تمهيناً مع القائل وتركنا جانباً حياة النبي صلى الله عليه وسلم فى قبره التى نوقن بها وقلنا للمعرض هل تنكر حياة النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة وأنه سيكون فى وسطنا كما كان بين صحابته يوم نزلت آية سورة النساء — فأين خطأ البوصيرى إذاً — ومقام النبي صلى الله عليه وسلم الذى يوجب على المسلم أن يسلم عليه بصيغة مخاطب الحاضر فى كل جلسة عقب ركعتي الصلاة — والمرء بين يدي الله تعالى —

هذا المقام لا يتعرض له بسوء إلا من ضيق عقله أو ضاع عدله .

فالבוصري مؤمن ورميه بالشرك بلاء يوقع قائله في مآرق تجعلهم يهتمون
بسفساف الكلام ويغفلون عن المصائب والكلام . التي ستمتعي بتسليم آخر
مناقلة الإسلام إلى السكفار باسم الاتجار وما هو إلا نوع من أنواع الاستعمار والاشتغال
بذره هذا البلاء أولى من المهاترة والإسفاف . ولكن أين الإنصاف

ومما قرأته عليه أيضاً من التدورى وهو كتاب مبارك تواتر عند الأحناف أنه إذا
قرىء على شيخ صالح كان سبباً لتيسير الرزق ولما لم أجد أصلح من الأستاذ بمصر
وذلك لأنى لم أكن عرفت يومئذ الأخ الصالح السيد محمد إبراهيم أبى العيون شيخ
معهد المنيا حالاً فقد قرأته عليه سنة ١٣٥٩ ودعى لى فى ختامه وكتب الإجازة بخطه
فيسر الله تعالى رزقى تيسيراً لم يكن على بالى من حل مبارك لا شبهة فيه ولا ريبه
فدله الحمد والشكر والمنة .

والكتب التي قرأتها على الأستاذ كثيرة وكنت أحرص دائماً على أن يكتب
الإجازة فى آخرها بخطه وسردها يطيل الترجمة .

وقد كتب الأستاذ نقداً بخطه لمؤلفى إزالة الشبهات بوجـد فى آخر
الكتاب المذكور .

كما أجازنى بعدة إجازات منها ما لم يدخل فى ثبته (التحرير الوجيز) وكلها
خطه الجميل المبارك .

وقد كتب بعض فوائده وتصحيحات بخطه على نسخة الفقه الأكبر المنسوخة عن
مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة وقد جلدت تصحيحات الأستاذ مع فوائده أرسلها
الشيخ عبد القادر الشافى الطرابلسى المتوفى سنة ١٣٦٩ من المدينة المنورة بأخر
النسخة المذكورة المحفوظة عندى برقم ٧٥ توحيد .

ومن أعز ما أعتبر به مجموعة مراسلاتنا وقد بلغ عددها ٢٥٩ من ذلك ١٥٠ صادرة عني و ١٠٩ واردة من الأستاذ ويوجد بعض خطابات برقم مكرر لخطاب سابق تعلق المكرره وجميع مراسلات الأستاذ جلية مفيدة وأكتفى هنا بالكلام على خمسة أشياء هي ضمن ماورد في خمسة خطابات منها :

ففي الخطاب رقم ١٧ للورخ ٢٦ من رجب سنة ١٣٥٨ قال وأما حديث رد الشمس فهو صحيح باعتبار الصناعة وحكمه حكم أخبار الآحاد الصحيحة ولست ممن يجعل لقدرة الله حداً انتهى - قلت والفقيه يؤمن به أيضاً ورثي لحضرات الذين يتشككون فيه وفي انشقاق القمر لتعارض ذلك مع نوايس الطبيعة لأن الاشتغال بالجاذبية وسببها مما يعارض قدرة الله يؤدي إلى مذاهب النشوء والارتقاء والتطور ورد الإنسان إلى فرد ورد الفرد إلى سمكة ورد السمكة إلى ماتسم له عقولهم الفاسدة وعلوهم الجاحدة والله الذي خلق السكون على ما يشاء وأجرى السكواك كما يشاء فقدر على أن يرد الشمس ثم يعيدها وعلى أن يشق القمر ثم يعيده دون أن يتأثر شيء من نظام السكون لأن السكون لا يقوم بنفسه وإنما هو قائم بالله الفعال لما يريد وفي الخطاب رقم ٤٤ المؤرخ ٢٤ من جمادى الآخرة سنة ١٣٦١ أن الإنارة في طرق حديث الزيارة لابن حجر هي في حديث زر غباً وليست في زيارة قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم كما ظن السكتاني .

وفي الكتاب رقم ١٤١ المؤرخ ٧ من ربيع الآخر سنة ١٣٦٥ أن الكتاب الذي طبعه الشيخ راغب الطباخ الحلبي المتوفى سنة ١٣٧٠ باسم الإفصاح هو في الحقيقة كتاب الإشراف على مذاهب الأئمة الأشراف الذي هو قاطعه من الإفصاح وفي الكتاب رقم ٢٠٢ المؤرخ ١٥ من ذى الحجة سنة ١٣٦٧ شرح معنى أرطغرل وأن أر بنتمج الهمة وسكون الراء الذكر والرجل وأن طغرل بضم الطاء المهمة

وسكون الفين المعجمة وضم الراء وسكون اللام هو الضقروا أن كلمة الطغراء مأخوذة من هذا لأنها على رسم صقر مفتوح الجناحين اه . قلت . وهذه فائدة هامة فإن أحد أساندة الجامعة اشرفى هذه السنة سنة ١٣٧٢ كتابا ذكر فيه نقلا عن أحد الأجانب أن للطغراء قصة طريفة تفسر نشأتها فقد اضطر السلطان مراد الأول العثماني إلى أن يعقد معاهدة مع أحد أعدائه وكتب المعاهدة وقرئت عليه ثم قدمت له لكي يوقع عليها ولما كان أمياً لا يعرف القراءة ولا الكتابة فقد دهن يده اليسرى بالخبر ثم طوى إبهامه ومد أصابعه الثلاثة التالية إلى أعلى وترك خنصره منفرداً قليلاً عنها ثم ضغط بيده على المعاهدة فإذا صورة قريية من صورة الطغراء التي نعرفها قد ظهرت على الورقة وتناول كاتبه هذه الورقة وكتب في داخل الصورة اسم السلطان واسم أبيه ثم لقب خان وعبارة عز نهره . والأساتذ الجامعي مشكور في نشر المصدر ومعدور في تصديقه الأجانب لأن ثقافتها الأخيرة تسكاد تسكون مستمدة منهم ولكنه معذول لعدم رد هذه القرية الصادرة عن قلب مغيف من السلطان مراد الذي كان هو وأسلافه وبعض من خلفوه قذى في عين كل أوربي وهذه العبارة مردودة من أربعة أرجه .

الأول : أنه كان يكفى السلطان التوقيع بأصبع واحد لأن أخذ البصمات لتحقيق الشخصية لم يكن عرف بعد في تلك الأيام .

والثاني : أن السلطان مسلم والمسلم يعاهد بيده اليمنى لا باليسرى .

والثالث : أنه كان يمكن للسلطان أن يأمر أحد أتباعه بالتوقيع نيابة عنه دون أن يلوث يده بالمداد كما يفعل صبيان المسكاتب .

والرابع : أن الطغراء معروفة قبل ظهور العثمانيين بنحو مائتي سنة وكان الذي يكتبها يعرف باسم الطغرائي . والطغرائي الشاعر المشهور توفي سنة ٥١٣ وأول سلطان عثماني وهو عثمان ولي الملك سنة ٦٩٩ . ومراد الأول ولي سنة ٧٦١ وبذلك يتبين

استحالة القصة. نقلاً وعقلاً كما يتبين أن الطغراء أقدم من العثمانيين وأنها كما قال الأستاذ نسبة إلى الصقر في اللغة التركية والامة التركية قديمة واختلاط العرب بالأتراك أقدم من ظهور العثمانيين بعدة قرون

وفي الكتاب رقم ٢٢٣ المؤرخ ٢٤ من شعبان سنة ١٣٦٩ ذكر أن سودوب بالباء الموحدة في آخره تصحيف متوارث . وأن الصواب سودون بالنون في آخره ومعناه (فتى الدون) والدون نهر معروف في شمالي مروج شمالي القوقاز والاسم المركب علم جركسي .

وبهذا يتبين أن مراسلات الأستاذ كانت دائرة معارف عامة فيها من كل بحر قطرة وأنه كان كالنجلة تجمع رحيق الزهور المختلفة . ثم تخرجه عسلاً حلواً فيه شفاء للناس وكما أن النحلة يؤذيها الزنبور فكذلك لم يسلم الأستاذ من زناير البشر . وفي البشر من هم كالزناير لا يعملون شيئاً ولا يفيدون أحداً ويعتدون على العاملين النافعين وقد تفضل رضى الله عنه فكتب تقريراً نافعا جامعاً نقد فيه مؤلفي إزالة الشبهات وهذا التقرير مطبوع بنصه في آخر مؤلفي المذكور .

وكتب — مع إجلال التام للأستاذ — أخالفه في أشياء — وكان رضى الله عنه لا يغضب من ذلك ولا تبرا منى لأنه كان يحب أن يعتقد الإنسان ما يقتنع به مادام الأمر لا يمس أصول الإسلام المعروفة .

ولأبأس بأن أذكر هنا بعض ماخالفات فيه شيخى الجليل رضى الله عنه وأرضاه: فأولا مخالفتى المذهب الحنفى ومنها :

١ — اعتقادى نجاته أبى طالب رضى الله عنه ولى فى ذلك مؤلف خاص سهل الله تعالى إتمامه .

٢ — اعتقادى أفضلية سيدنا على عليه السلام على سيدنا أبى بكر رضى الله عنه ولى فى ذلك (القول الجلى) وقد سبقنى بعض الحنفية إلى ذلك . وحسبك

أخلاف هذا ليس
صح الكونى والحق
هو مع جواهر العلماء
ولا تكفى تتعامل مع
أمر التوبة وحديث
المنهاج ١١

ليس هذا بعشك ماد حب
تبدو فلا تم التمسك
نفساً واهمه جليله !!!

قوله : ويجوز إمامة المفضل مع وجود الفاضل إلى آخر ذلك البحث المشهور وليس هنا مقامه .

٣ — حرص على صوم الأيام الستة من شوال متتالية مبدئاً باليوم التالي لعيد الفطر مع أن الراجح في المذهب صومها متفرقة ودليل في حرصي أن الحديث ورد بلفظ من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال . والإتياع مفهومه التوالى لا التفرق . كما أن خيفة توم أن تظن مما فرض أمر أنزه نفسي عنه . فالعوام قبل الخواص يعلمون أن الله تعالى لم يفرض إلا صوم شهر رمضان .

٤ — مخالفتي المذاهب الأربعة في الحامل المتوفى عنها زوجها فإنهم يقولون بأقرب الأجلين والمروى عن علي عليه السلام وابن عباس رضي الله عنهما أبعاد الأجلين وهو الوجه فإن الحامل التي يموت زوجها ظهراً وتلد عصباً يصبح لها على الرأي الأول أن تزوج ولا يزال جثمان زوجها مسجى على سريرها لما يدفن بعد . أما على الرأي الثاني فإنها تنتظر أربعة أشهر وعشراً مدة الحداد وهذا أحوط ولا ضرر منه خلافاً للرأي الأول لأنه في بعض الحالات قد يتأخر وضع الجنين إلى أبعد من أربعة أشهر وعشراً ومن الحتم انتظار الزوجة حتى تضع وتعتد فلا ضرر عليها أن تنتظر بعد المولد إلى استيفاء أجل الحداد مراعاة لحزمة الزوجية وروابطها المقدسة . هذه بعض المسائل التي أخالف بها مذهبي وجهتها ثمان مسائل مبسطة في أول مؤلفي (أبوطالب) أما فيما عداها فأنا حنفى عن عقيدة وبحث ما تريد عن يقين وشخص والحمد لله رب العالمين .

وثانياً : كان رضي الله عنه يقطع بفساد نسب الفاطميين والذي أراه أن ذلك محتمل كما أن صحة نسبهم محتملة أيضاً والظن في الأنساب بلاء قديم . وزوال الفاطميين وقت أن كان أعداؤهم العباسيون لا يزالون ملوكاً مكن لمن يشاء أن

ينشر الطعن ويكتب المحاضر وإلا فكيف نرمي الأمة التي حكها الفاطميون بالخضوع إلى يهودى زنيم وهي تكون وقتئذ من مصر والشام والحجاز واليمن والغرب فذلك بعض ما خالفته فيه

وأختم هذا الفصل بقولى إنه كان رضى الله عنه يرى الإسلام من وجهته الصحيحة ولما سأله أيحب على العشر بيتا أرضى خراجية ولا يجمع بينهما فى المذهب. والخراج هو الضريبة التي تؤديها للدولة باسم الأموال على الأرض الزراعية والعشر هو ما يجب على الزرع. أجابنى بقوله : اعتبر الخراج زكاة وتصدق بالعشر مدخرا إياه عند الله فنحن فى وقت قست فيه القلوب ومعاونة الفقير مجلبة للبركة بحفظه الرزق . والعقل يدخر من ماله لما يتوقمه من عسر محتمل مقبل فكن عاقلا وادخر عند الله تعالى ما تضمن حفظه ومضاعفته وما تجده فى وقت أنت أحوج ما تكون فيه إليه — وهى كلمات طاهرة نقية — صادرة عن نفس مطمئنة نقية .

الفصل السابع

بيان بعض شيوخه

وبعض مآثور كلامه * من منظوم ومنثور

ذكر أستاذنا رضى الله عنه شيوخه وشيوخهم وترجم لهم فى ثبته التحرير
الوجيز فيما يبتغيه المستعيز ، مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٠ بالقاهرة وأكثفى هنا بنقل
ترجمة خمسة من شيوخه مع ترك الاستطرادات والاقتصار على ترجمة كل
شيخ منهم .

فأولهم والده الشيخ حسن بن على الكوثرى المولود فى قوقاسية سنة ١٢٤٥
وتلقى العلم هناك من الشيخ سليمان الشولى الأزهرى المقرئ المتوفى شهيداً سنة ١٢٧٧
والشيخ موسى الصوبوسى المتوفى سنة ١٢٧٦ والشيخ موسى الحناشى المتوفى
سنة ١٣٠٠ والشيخ حسن الصححى المتوفى سنة ١٢٩٥ تلميذ الشيخ شامل المجاهد
الجركى المشهور المتوفى بالمدينة المنورة سنة ١٢٨٧ - ثم هاجر المترجم إلى البلاد
العثمانية مع طلبته سنة ١٢٨٠ وبنى قرية جنوبى دوزجة بنحو ثلاثة أميال وتدعى
باسمه إلى اليوم وبنى بها أيضاً مدرسة كثيرة الغرف لطلبة العلم سنة ١٢٨٤ .
واجتمع فيها الطلبة - فاستمر على تدريسهم إلى أن بنى أشرف مركز دوزجة
مدرسة فى جنب الجامع الجديد بها فطلبوه ليدرس بها فانتقل من القرية إلى دوزجة
سنة ١٣٠٣ فاشتغل بتدريس الطلبة بها إلى أن بنى خانقاهها جنب المدرسة فانتقل
إليه متخلياً عن شئون المدرسة لأنجب تلاميذه - وتفرغ المترجم لإقراء الفقه

والحديث وإرشاد السالكين . ومن شيوخ المترجم أيضاً الشيخ دولت المتوفى سنة ١٢٨٤ والشيخ موسى الأسترخاني المكي المتوفى سنة ١٣٠٢ صاحب عبد الله الأرزنجاني المكي تلميذ مولانا خالد البغدادي اجتمع به سنة ١٢٨٧ في موسم الحج وبقي عنده مدة — ومن مشايخ المترجم أيضاً الشيخ أحمد ضياء الدين الكمشخاني المولود سنة ١٢٢٧ والمتوفى سنة ١٣١١ وهو عمدة المترجم — وكانت المترجم رضى الله عنه يد بيضاء في الفقه والحديث ، وقد أقرأ أمهات كتب الفقه مرات وراموز الأحاديث مرات وكان له شرف عظيم بصحيح البخاري ، يختمه مطالعة مع شرح ابن حجر والبدر العيني ثم يعيده وهكذا — وقد تلقى شيخنا من المترجم الفقه والحديث وغيرهما وأجازه بمروياته عامة ومنها دعاء الفرج المبارك المسلسل بقول رواه (كتبه وهامو في جيبى) — توفى بدوزجه وشيخنا في بلاد العربية مهاجراً . وذلك يوم الأربعاء ١٢ من ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ عن مائة سنة رضى الله عنه .

وثانيهم — الشيخ إبراهيم حقي الأكني — كان آية في الذكاء ، وحسن الإلقاء ، ولم ير شيخنا مثله في ذلك بين من أدرك من أهل طبقاته — وكانت له يد بيضاء في علوم القراءة . والأدب العربي — وكان بارعا في الأصولين ، والمنطق والحكمة والفقه . تخرج في العلوم على الشيخ أحمد شاكر المتوفى سنة ١٣١٥ . وهو عمدة فيها . وقد تخرج عليه نحو مائتي عالم في الطبقة الأولى . وكان شيخنا يلزمه في الطبقة الثانية في عدد لا يقل عن ذلك . إلى أن مرض في شعبان واستمر مريضا حتى موته يوم السبت ٢٧ من شوال سنة ١٣١٨ عن ٥٧ سنة . وهو عمدة شيخنا ويمينه في العلوم من صرف ونحو وبلاغة وأدب وفقه وأصول وتوحيد ومصطلح وتفسير وحديث ومنطق وآداب وحكمة إلى غير ذلك مما كان يدرس في الآستانة وقتئذ — رضى الله عنه .

وثالثهم : هو الشيخ علي زين العابدين الأصوفى المولود سنة ١٢٦٨ في
الأصونيا حيث تعلم مبادئ العلوم في بلده . ثم رحل إلى إستانبول لخصر درس
العلامة رجب الأرنؤوطى ولما توفى سنة ١٢٨٩ انتقل إلى درس الشيخ أحمد شاكر
وبه تخرج في العلوم وأخذ الحديث عن الشيخ حسن القسطلونى . وتلقى برهان
الكلابوى وغيره من المحقق المشير عبد الكريم النادر الألبصافى المتوفى سنة ١٣٠٠
ودرس العلوم في جامع الفاتح . وتخرج عنده طريقتان من أهل العلم الأولى نحو مائة
عالم والثانية نحو مائة وأربعين عالماً . وكان آية في الورع . حتى إنه بعد أن أتم
التدريس في الطبقة الثانية تخلى عن مرتبه لمبيت مال المسلمين مرتباً أنه لم يعد يستطيع
التدريس فلم يبق وجه لصلته من بيت المال فطار هذا الخبر كل مطار . فكثر
الزوار . فتوهم متوهمون مؤامرة سياسية في المترددين إليه . فأصابه بعض أذى إلى أن
أذاع بين محبيه ألا يزوروه فامتنع من مقابلة الزوار لهذا العذر إلى الانقلاب الدستوري
في الدولة العثمانية سنة ١٣٢٦ . ولما أحيل أمر إصلاح المعاهد الدينية إلى العلامة
محمد خالص الشروانى المتوفى سنة ١٣٣١ بتعيينه وكيلاً للدرس . اختار المترجم في
عداد من اختارهم لمجلس الوكالة فقبل بعد إلحاح شديد . وعاد إلى ساحة التوظيف
بالحكومة . وفي سنة ١٣٢٩ عين وكيلاً للدرس . ومن نصائحه لشيخنا عند ما
تخرج عليه (إن الدرهم لا يدخل محلاً إلا ويخرج منه الإخلاص) . ولما توفى
الشيخ إبراهيم الأكينى انتقل الأستاذ بوصية منه إلى الأصوفى حيث أكمل عليه
العلوم . ونعته بأنه قدوته ومساعدته وشيخه وملاذه — توفى المترجم يوم الجمعة
١٨ صفر الخير سنة ١٣٣٦ ودفن بعد ظهر السبت في مقبرة السلطان محمد الفاتح
رضى الله عنها .

ورابعهم : الشيخ حسن القسطلونى المولود في بلدة طاطلى سنة ١٢٤٠ تخرج
في العلوم على العلامة أحمد حازم الصغير النوشهرى المتوفى سنة ١٢٨١ حفيد أحمد حازم

الكبير المتوفى سنة ١١٦٠ وأخذ الحديث والتصوف عن الكمشخاوى وهو من أقدم أصحابه . وشارك شيخه فى الأخذ عن السيد أحمد بن سليمان الأروادى المتوفى سنة ١١٧٥ حين ماورد الآستانة سنة ١٢٦٦ . وأقام بها سنتين يدرس الحديث بآياصوفيا . كما أخذ المترجم عن الشيخ عبد الفتاح المقرئ أحد أوصياء مولانا خالد البندادى دفين صالحية الشام . كان من الموقنين فى الإرشاد ونشر الحديث وسمع شيخنا عليه راموز الأحاديث وغيره . وأجازه سنة ١٣١٨ بماحوى ثبت شيخ المترجم وبعروياته عامة . توفى يوم الخميس ٢٣ من صفر سنة ١٣٢٩ . عن ٨٩ سنة ودفن قرب شيخه الكمشخاوى فى مقبرة السلطان سليمان رضى الله عنهم .

وخامسهم : الشيخ يوسف ضياء الدين التكوشى المولود سنة ١٢٤٥ فى تسكوش بولاية سالانيك ورحل إلى الآستانة ولازم درس العلامة الحافظ سيد السيروزى . تلميذ محمد أسعد إمام زاده . ثم تخرج فى العلوم على المحقق على الفسكرى بن بهرام الياقوى المتوفى سنة ١٢٩٣ تلميذ العلامة سليمان السكريدى المتوفى سنة ١٢٦٨ وتلقى المترجم السلسل بالأولية من الشيخ محمد بن على التيمى المتوفى بالآستانة سنة ١٢٨٧ وأخذ منه المطول فى سنتين . والمترجم غير ذلك من المشايخ — إلا أن الياقوى هو عمده . وقد سمع شيخنا من المترجم حديث الرحمة السلسل بالأولية وكان المترجم شيخا طوالا نير الوجه مهيبا على سيرة السلف الصالح . ومن مناقبه أنه كان لا يخاف لومة لائم فى بيان الحق وذلك أن بعض المخدولين من كبار رجال المعارف فى حدود سنة ١٣٢٠ رفع تقريراً عن أن فى رد المحتار لابن عابدين كلمة ماسة تثير الخواطر وهى قوله فى كتاب الأشرطة من قال اسطان زماننا عادل فقد كفر . فصدر الأمر بمصادرة الكتاب فمضى المترجم ومعه العلامة محمد فرهاد بن عمر الرزوى المتوفى سنة ١٣٤٣ عن ٨٨ سنة وكان

من الشيوخ الهرمين مثله . وقابلا السلطان عهد الحميد الثاني المتوفى بعد خلعهم سنة ١٣٣٦ رجه الله . وقال له ما خلاصته : إن العبارة المنسوبة إلى الكتاب موجودة تقريباً في كل كتاب قديم وإن مصادرة الكتاب تدمي قلوب الخلقين ومثل هذا المرض كان بعد جراحة بالغة في ذلك العهد فأمر السلطان بإعادة الكتب إلى أصحابها ونفى ذلك الموظف الكبير صاحب التقرير إلى إحدى الولايات البعيدة على أن يكون شاربشاً خادماً بسبيلاً في البلدية . قلت إن هذه الحسنة من السلطان الذي كان لا يراود لأمره وقت ما سكه نزولاً على حكم عالمين جليلين تفر في بحرهما كثيراً من سبيلاته . اهـ . وتوفي السكوتري في ٢٩ من صفر سنة ١٣٣٩ ، ودفن في مقبرة القاصح رضى الله تعالى عنهما .

هذه صفحات ناصعة من سير رجال طلقوا الدنيا ورغبوا في الآخرة طمعاً فيما عند الله تعالى من عظيم الأجر وخالد النعم وقد اختارت هؤلاء الخمسة من شيوخ الأستاذ السكوتريين وكلهم كان عظيمًا جليلاً يجمع بين العلم والعمل والتقوى والصالح واقتصرت على هؤلاء عزوفاً عن الإطالة . والله سبحانه وتعالى ينفعنا بهم ويعافى بهم التي كان لشيخنا السكوتري فضل إيصالها إلينا .

وللشيخ السكوتري كذا ذكرت من قبل نظم ونثر . وطريقته في النثر يعرفها كل من طلب العلم عليه وكثيراً ما كنت أقرأ مقالاً يخفى فيه نفسه فأستشفها من عباراته التي يلتزمها في نثره وكنت أكتب له بذلك فكان يعجب في أول الأمر ثم أخذ يسر بعد ذلك — وشعره كقالت من قبل لا يليق بقدره خلافاً لنثره . فشعره دون المتوسط . ولكن نثره بعد من أبلغ وأجود ما كتب في العربية على الرغم من أنه لم يكن عربياً .

فمن مآثور ثمره قوله : (اللامذهبية قنطرة اللادينية) وهو قول لو تدبره
المفصف لوجده من جوامع السكلم فإن للشيطان تلبسات وهو يزين للمرء الوقوع في
الهم ولا يزال به حتى يجره على ارتكاب الكبائر . والمذاهب الإسلامية كلها
توصل إلى السعادة الدنيوية وإلى الجنة في الآخرة فهي أشبه بعدة طرق توصل
إلى مدينة فالسالك في أي طريق منها واصل . أما الذي يسير في هذا الطريق حينما
ثم يعرج إلى الآخر ثم يحاول تجربة الثالث ثم يسعى إلى سلوك الرابع ينتهي به الأمر
إلى التيه في الشعاب وتلتوى عليه المسالك والطرق فلا يصل أبداً . وكذلك اللامذهبية
مهما نزينها الوسواس وتزييف بريقها السكاذب فإنها تؤدي إلى التهاون فلا يستخفاف
فالجحود . وذلك لأن الأئمة المتبوعين رضوان الله عليهم ألزم كل منهم من قواعد
الكتاب والسنة ما فتح الله به عليه ولهم شروطهم في النسخ ودرجات الحديث
ومفهوم الحروف والإجماع والتمييز بين الصحابة وعمل أهل المدينة والقياس
والاستحسان وغير ذلك مما يعرفه أهله . فإذا اتبع الإنسان مذهباً فعنى ذلك أنه
رجح أدلته فإذا عاج إلى آخر فعمناه أنه ارتاح إلى براهينه ، فإذا انتقل إلى ثالث
بدأ الخلط والوسواس يعتريه . أما إذا أراد أن يأخذ من كل مذهب ما يوافق
هواه ، فقد أصبح ممن يحتمكون إلى الهوى ، وهوى النفس أعظم أسباب ترددها
وإتاعها . والتشريع لا يكون عن هوى ، ومن المستحيل أن تسكن في خاق
السلف الصالح الذين شرعوا ، وأنا لا أريد التعرض لعلماء هذا الزمن ، ولا أنكر
أن منهم الصالح التقي ، والعامل النقي ، ولكن لا يمكنني ولا يمكن سواي أن
يتغافل عن انكباب معظمهم على الدنيا وحرصهم على زخرفها وتعلقهم بأسبابها ،
فإذا وجد بيننا اليوم من يضرب ليلى التقضاء فيعتذر عزوفاً عن مناصب الدنيا ،
أو من يمشى في المدينة النورة حافياً حتى لا يبطأ بتعليه موضعاً وطئه النبي صلى الله

عليه وسلم ، أو من يجلد لأنه امتنع عن مجازاة الخليفة على ما لا يعتقده في القرآن الكريم ، إذا وجد أمثال هؤلاء قبلنا منهم أن يضعوا لنا تشريعاً موحداً ومذهباً مفرداً ، أما الحال كما نرى في كل بلاد الإسلام فليتنعص بالنواجذ على مذاهب السلف الصالح ولا تحاول خلطها ولا مزجها ، فكل مذهب منها فيه الغناء والكفاء لجميع التشريعات العصرية من غربية أو شرقية ويزيد عليها بسمو أصله وطهارة منبعه واستمداده من الله ورسوله - وليتمسك كل منا بمذهبه كما وصل اليه من سلفه الصالح ولنعلم أن في اختلافهم من التيسير والأطراف الخفية ما يجعل الجملة الخالدة (اختلافهم رحمة) من روائع الحكم .

ومن مآثور قول الأستاذ أيضاً (نفى الوجود بعظم الوجدان ليس بحجيد) ، وهذه حكمة نفيسة . لأن المرء قد يتعجل فيقطع بنفى ما لا يجده وقد يتابعه سواء فيشتهر الخطأ ويكون عليه وزره ، أما إذا قطع بما يعلم وتوقف فيما يحجل فإن ذلك يكون أولى بالباحث وأعود بالنفع عليه وعلى غيره .

ومن مآثور قوله أيضاً (والفقه صلح لسكل زمان ومكان في أيام مجد الإسلام فلا يعقل ألا يصلح لهذا الزمان الذي ظهر فيه للعيان ميلغ الخلل في أنظمة الغرب حتى أصبحت المجتمعات عرضة للانهلال من فساد تلك الأنظمة) وذلك في مقدمة مؤلفه الإشفاق ثم قوله في الصفحة التالية عن مسامرة العاشرين بالطلاق بتعميد طرق لهم (بل هذه المسامرة تزيد في فتلك المرض بهم وتوجب اتساع الخرق على الراقع وتزيل حكمة استباحة الأنصاع بكلمة الله سبحانه من حصول البركة في الحرث والنسل بإقامة كلمة بعض المتفهمين « المتجهدين » الذين ليس لأهوائهم قرار مقام كلمة الله جل جلاله في ذلك وليس بالأمر الهين الخروج عما يفقهه الأئمة المتبوعون إلى أقوال شذاذ ما صدرت تلك الأقوال منهم إلا غلطاً أو إلى

آراء رجال متهمين أظناء يسعون في الأرض فساداً إذ زين الشيطان لهم سوء عملهم — وهذه المسيرة هي التي أدت إلى تخلى الفقه عن كثير من أبوابه في المحاكم بأيدى أبنائه الذين عقوه وليس ذلك ناشئاً من عدم صلاحية الفقه لسل زمان ومكان بدون تقويض دعائمه أو قص خوافيه مع قوادمه (اهـ)

ومن ماثور نظمه قوله ضمن قصيدته : حنين المتفجع وأنين المتوجع التي طبعها في قسطنطيني في ١٢ من صفر سنة ١٣٣٧ أى بعد أسبوع من الهدنة التي أنهت الحرب العالمية الأولى وعدة القصيدة ٥٥ بيتاً . وفيها يقول :

أرض مقدسة عنا قد انتزعت آياتها انتبذت فالعيش مملول
أعلامها انتكست صلبانها ارتفعت تتلى بها اليوم توراة وإنجيل
بلا (صلاح) فهل ترجى استعادتها وما الصلاح لنا في الكون مأمول

وفي البيت الثالث تورية بين الصلاح ضد الفساد — وبين اسم السلطان صلاح الدين يوسف المتوفى سنة ٥٨٩هـ ومستعيد القدس من الصليبيين في رجب سنة ٥٨٣هـ وليت شعري ماذا عسى شيخنا قائله وقد أصبحت الأرض المقدسة حكرأ لليهود . بعد أن طردوا منها العرب وباقى سكانها من مسلمين ونصارى والله الأمر من قبل ومن بعد .

وقوله في مطلع قصيدته التي سماها النظم العتيد لتوسل المريد برجال الطريقة النقشبندية الخالدية الضيائية :

حداً لمن أبدع الأكوان من عدم هو الغفور لعبد عاد بالندم
نعم الصلاة على مهدي طرائقنا محمد شمس رشد ضاء في الظلم
كذا على الآل والأحباب قاطبة هم النجوم فنستهدي بهديهم

يارب سهل صعايب السلوك لنا وجد بفيض ووصل غير منقص
بجاه أحدنا الهادي الشفييع غداً وذا وسيلتنا في الحل والحرم

وأختم هذا الفصل بقولي إن أستاذنا رضى الله عنه بلغ قدره في بقاع الإسلام
مبلغاً جليلاً فسكان العلماء يقولون عنه - في مصنفاتهم كما فعل مولانا ظفر أحمد
التهانوي^(١) في كتابه إعلاء السنن . حيث قال في ص ٥١٦ من الجزء الحادى
عشر طبع الهند سنة ١٣٥٧ مانصه (وبعد فلما كان وقوع الطلاق في الحيض
ووقوع الطلقات الثلاث بلنظ واحد جملة واحدة ما قد كثر فيه الشغب واعتنى
بالبحث عنه كثير من أهل العلم أصحاب المعالي والرتب وكان من أحسن ما صنف
في الباب كتاب «الإشفاق على أحكام الطلاق» للعلامة محمد زاهد السكوتري
المصرى أطال الله بقاءه ومتع المسامعين ببركات أنفاسه القدسية أحببت أن أذكر
هنا ما ذكره مما لم أذكره في الإعلاء ولا الحبيب في الإنقاذ) - ونلخص بعد ذلك
أكثر مباحث كتاب الإشفاق ونقل منه عشرات الصفحات - وقوله المصرى
هو على اصطلاح المحدثين في ذكر آخر موطن للمترجم كأن يقال عن ابن منظور
الإفريقى ثم المصرى - وقد سبق أن الأستاذ السكوتري جركسى الأصل أناضولى
المولد إستانبولى النشأة مصرى المهجر والوفاة - وقوله في آخر كلامه ولا الحبيب
في الإنقاذ يقصد حبيب أحمد السكيرانوى مؤلف الإنقاذ من الشبهات في إنقاذ

(١) هو تلميذ حكيم الأمة محمد أشرف على التهانوى المتوفى سنة ١٣٦٢ عن مائة
سنة وعن خمسمائة كتاب مطبوع وخمسمائة محاضرة مطبوعة وهو الذى أمر بتعبئته
المذكور وهو ابن أخته أيضاً بتلخيص كتاب الإشفاق كما أخبرنى السيد حسام الدين
القاسى

المذكوره من الطلقات ضمه صاحب إعلاء السنن في مؤلفه في الجزء الحادى عشر المذكور آنفا .^(١)

والآن وقد فرغت من سرد سيرة رجل طلب العلم لله وعمل في دنياه بما يسعده في أخراه وكان مثالا يحتذى في إخلاصه وتقواه . وإماماً يقتدى في دينه وهدهد - لا يسعنى قبل أن أترك القلم لإسؤال الله سبحانه وتعالى له الرحمة والرضوان وفسيح الفردوس وأعلى الجنان وأن يحزبه عن علمه وصبره وجهاده وهجرته خيراً وأن يحزل لنا في فقدته ثواباً ويعظم لنا أجراً وأن يوفقنا لترسم خطواته والانتفاع بنفحاته والإفادة من مؤلفاته وأن يفيض علينا من بركاته . بحاجه النبي صلى الله عليه وسلم وسيلة كل مؤمن في الدنيا . وشفيته في الآخرة وإمامه إلى الجنة . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين .

(١) وأخبرني السيد حسام الدين القدسي أن شبير أحمد العثاني المتوفى سنة ١٣٦٩ وضع جل مافي الإشفاق في مؤلفه (فتح الملهم في شرح مسلم) في باب الطلاق

الفصل الثاني

تلامذته مرتبة أسماء من تعيه الذاكرة منهم

على حروف المعجم

أرى قبل سرد بعض الأسماء التي أعرّفها الإشارة إلى أن الأستاذ رضى الله عنه درس في الأستاذة وفي غيرها مدة طويلة وأنه كان لا يشاركه أو يقاربه أحد من أهل طابقته في عدد التلاميذ الذين كانوا يحضرون حلقات دروسه حيث بلغوا المئات وإنني أشكر كل من يتفضل منهم فيكتب لي بأسماء من يعرف من زملائه في الحضور على الأستاذ وعنواني (روضة خيرى باشا دسونس بحيرة القطار المصري) فاعلى أستطيع سرده أكبر عدد منهم في طبعة مقبلة إن شاء الله تعالى .

هذا فيما يتعلق بتلامذته الذين حضروا عليه قبل هجرته .

أما الذين استجازوه فهم يبالغون المئات أيضاً وذلك لأن ثبته «التحرير الوجيز» طبع منه ٣٠٠ نسخة — ولم يبق منها نسخة واحدة تحت يده — بل كان يدعى إعادة طبعة قبيل موته لكثرة من كانوا يستعجزونه ، ويلاحظ أنه كتب إجازات كثيرة قبل طبع ثبته المذكور . وقد أجازني بأكثر من إجازة بخطه . كما أن الأستاذ أمين سراج نسخ لنفسه بخط يده إجازة وقع له الأستاذ عليها كما أفاد السيد حسام الدين القدسي . فمن ذلك يتبين أن المستعجزين زادوا على ثلاثمائة ، وأظن أن آخر إجازة بثبته حررها للأستاذ فؤاد السيد عماره بدار الكتب المصرية

وقد أرايتها وتاريخها في شهر رمضان سنة ١٣٧١ . أي قبل وفاة الأستاذ رضي الله عنه بشهرين .

أما تلامذته بعد هجرته فإن عددهم قليل وذلك لأن الأستاذ اشغل بعد الهجرة بالمطالعة والتعليق والتأليف ولم يقم بتدريس العام ولكنه كان لا يمنع عن تدريس من يلجأ إليه كما حدث مع الفقير مؤلف هذه الرسالة ومع سواء من الإخوان .

وأنا إذا كتبت أسماء بعض التلامذة الذين تيسر لي إحصاؤهم أتبع كل اسم ببيان موضع تلامذته ، واسم من أخبرني به إلا إذا كان ذلك معروفاً لدى بمشاهدتي وهذه هي الأسماء : —

١ — حاجي جمال الألاصوني واعظ في اصطبلبول في جامع السلطان بايزيد وهو من تلامذة الأستاذ قبل هجرته ، كما أفاد القديس .

٢ — السيد حسام الدين القديس صاحب مكتبة القديس بمصر وناشر الضوء اللامع في ١٢ جزءاً ومجمع الزوائد في عشرة أجزاء وشذرات الذهب في ٨ أجزاء عرفه الأستاذ في رحلته إلى الشام بعد هجرته ، وتلمذ عليه وأفاد منه ، ونشر بإشارته كثيراً من الكتب النافعة ، وقد اهتم بعد موت الأستاذ للقيام بجميع مقالاته والمشاركة في نشرها وهو الذي جمع لي بعض أسماء تلامذته .

٣ — الشيخ حسين بن إسماعيل أطاي بكليّة الشريعة ببغداد تلمذ للأستاذ بعد هجرته . كما أفاده القديس .

٤ — البرنس حسين خير الدين ابن بنت السلطان عبدالعزيز العثماني المتوفى سنة ١٢٩٣ — كان من تلامذة الأستاذ قبل هجرته — ورايته بمصر بمنزل الأستاذ

يقرأ عليه دلائل الخبرات المستجيزة بها حرصاً على دوام الصلة العلمية بينهما فيكون ممن جمع بين الجسنيين ، وقد جمع أيضاً بين حسن الخلق (بفتح الخاء) وحسن الخلق (بضم الخاء) وعليه سمت العلماء وزعيمهم - وهيبة الأمراء ووقارهم وخلطه من أجل ما رأيت .

٥ - الشيخ عبد الفتاح أبو غدة كان يطلب العلم بالأزهر واشتغل بعد تخرجه بالتدريس في بلدته حلب ، رأيت أ أكثر من مرة بمصر يسأل الأستاذ ويستمايه ويكتب عنه - وبلغ من شدة تعلقه به أن نسب نفسه إليه فهو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي السكوري وهو من تلامذته بعد هجرته .

٦ - الشيخ عبد الله بن عثمان الخصى الجركسي الأصل - وهو الذي لازم الأستاذ في أواخر أيامه حتى موته ، ومن المهتمين لجمع ونشر مقالاته ، وكانت الأستاذ يزوره في غرفته بمدرسة محمد بك أبي الذهب في ميدان الأزهر - وهو من تلامذته بعد هجرته .

٧ - السيد عزت المطار الحسيني ناشر السكتب النافعة ، كان يقرأ على الأستاذ تجارب ما ينشره ونشر له من مؤلفاته تأليف الخطيب ، وهو من تلامذته بعد هجرته .

٨ - الشيخ علي آق صوي الواعظ في أزمير من تلامذة الأستاذ قبل هجرته كما أفاده القدسي وزاد بأنه كان رئيس الوعظ ثم صار مفتياً بأندرمه بقرب إسطنبول .

٩ - الشيخ محمد إبراهيم الختني ثم المدني الشهير باسم الحاج إبراهيم الختني وهو الذي ألف الأستاذ من أجله رسالته في ابن أركلس كما مر في ص ٤٢ . حضر بمصر في أواخر أيام الأستاذ واجتمع به ، وكان ممن صلوا عليه وشيعوه ، كان شديد التعلق بالأستاذ وتأذ وتلذذ له بالمسكاتبة وهو في المدينة المنورة - ثم أراد الله له أن يلقاه قبل موته فلقاه بمصر كما سلف القول .

١٠ — الشيخ محمد إحسان بن عبد العزيز من أقدم تلامذة الأستاذ بعد هجرته كما أفاده القدسي ، وهو الآن مدرس اللغة التركية في جامعة إبراهيم بالقاهرة وشيخ تكية السلطان محمود في درب الجميز ومهرب كتاب (العاهل العثماني أبو الفتح السلطان محمد الثاني فتح القسطنطينية وحياته المدلية) الذي طبع بمصر سنة ١٣٧٢ .

١١ — الأستاذ محمد أمين سراج بن مصطفى في كلية الشريعة بالأزهر الشريف بمصر تركي الأصل وهو من تلامذة الأستاذ بعد هجرته ، وأجازه الأستاذ كما أفاد القدسي .

١٢ — الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب بالإدارة الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية رأيتُه أكثر من مرة بمنزل الأستاذ يتلقى منه ويستفيد — وهو من تلامذته بعد هجرته .

١٣ — الشيخ مصطفى عاصم كان بمصر وأجازه الأستاذ كما أفاده القدسي .
فمؤلاهم تلامذة الأستاذ الذين وعظهم الذاكرة أو أُرشدت إليهم — ولم أذكر اسمي في هذا السجل لأني كرهت أن أتقدم عليهم بحكم حروف المعجم — وقد سبق في هذا المؤلف — أكثر من مرة — أني تقلدت للإمام الكوثري رضي الله عنه بعد هجرته وأفدت منه كثيراً لمدة سنوات طويلة .

على أن الكوثري كانت له رسالة نبياة في الحياة ، هي أبقى أثراً وأدوم خلوداً من تلامذته ، وقد بينها في مؤلفاته ، وسيتبين للناس يوماً ما ، أن الرجل كان من المجاهدين الصادقين في صمت وإخلاص ويقين . وأنه كان ينشر العلم لوجه الله ، ويدافع عن الدين ابتغاء مرضاة الله .

وإذا كانت الظروف جعلت شهرة الرجل ، على انتشارها في حياته ، أقل

من حقيقته وفضله ودون خلقه وعلمه ونبله ، إلا أن الأيام كفيلة بإصلاح هذا
وسياى يوم إن شاء الله تعالى يعرف فيه الناس جميعاً من هو الكونرى ، وما هى
مؤلفاته القيمة النافعة ، المباركة الناجحة . فإن عَرَفَ العثر يَضُوع ولا يَضِيع ، وأَرِج
أرند مهما حصرته فإنه ينتشر ويشيع ، وشذا الورد لم يخلق ليحس وإنما
لنعم ويندفع .

وإذا أنكر منكم نفع العلور ، وطيب السلك والعير ، وحاول تجاهل
ذلك . فإن الزكام سيزول يوماً ما ويبقى للطيب أثره الخالد وعبقه الثال .

والآن وقد تم ما التزمته فى مقدسة هذا الكتاب . أرى من المناسب ذكر
سند الإمام الكونرى فى الفقه إلى إمام المذهب رضى الله عنهما . ثم إلى إمام
الأئمة صلى الله تعالى عليه وسلم . لينتفع به من يتعسر عليه الحصول على نسخة
من التحرير الوجيز .

كما أرى رأيت أن أتبع هذ السند قصيدة نظمها يوم الخميس ١٩ من ذى القعدة
سنة ١٣٧٢ بمناسبة مرور سنة على انتقال الأستاذ رضى الله عنه إلى رحمة الله تعالى
ونعيمه وغفرانه وجواره وجفاته ورضوانه .

(عند الإمام السكوتري)

في الفقه — إلى إمام المذهب أبي حنيفة النعمان

ثم إلى إمام الأئمة وسيد سادات هذه الأمة صلى الله عليه وسلم

تفقه مولانا السكوتري المتوفى بمصر سنة ١٣٧١ على والده وعلى الأستاذين
الحافظ إبراهيم حقي الأكيبي وعلي زين العابدين الأصوفي كما سلف القول —
فالأول — المتوفى سنة ١٣٤٥ كما مر — عن الشيخ أحمد ضياء الدين
السكوشخاوي المتوفى سنة ١٣١١ عن السيد أحمد بن سليمان الأروادي المتوفى
سنة ١٢٧٥ عن العلامة محمد أمين الشهير بان مابدين المتوفى سنة ١٢٥٢ وسنده
مشهور في ثبته المطبوع وبهذا السند ساق المترجم إجازته لي بالقندوري —
وقد سلفت الإشارة إليها — وفيه هبة الله البعلبي المتوفى سنة ١٢٢٤ وصالح
ابن إبراهيم الجبيني المتوفى سنة ١١٧٥ وغيرها من عيون المذهب الحنفي رضي الله
عنهم وأرضاهم .

والأخيران أي الأصوفي المتوفى سنة ١٣٣٦ والأكيبي المتوفى سنة ١٣١٨
أخذوا عن الحافظ أحمد شاكر المتوفى سنة ١٣١٥ عن الحافظ محمد غالب المتوفى
سنة ١٢٨٩ عن سليمان بن الحسن السكري المتوفى سنة ١٢٦٨ عن إبراهيم
ابن محمد الإسبيري المتوفى سنة ١٢٥٥ عن علي الفكري بن محمد صالح
الأخيشخوي المتوفى سنة ١٢٣٦ عن محمد منيب العينتابي المتوفى سنة ١٢٣٨
عن إسماعيل بن محمد القونوي المتوفى سنة ١١٩٥ عن عبد الكريم القونوي

الآمدى المتوفى سنة ١١٥٠ عن محمد البيهقي الأزهرى المتوفى سنة ١١٣٥ عن
عبد الحى الشرنبلالى عن أبى الإخلاص الحسن الشرنبلالى المتوفى سنة ١٠٦٩
عن عبد الله بن محمد الفحريرى وشمس الدين محمد المحبى القاهرى المتوفى سنة
١٠٤١ كلاهما عن على المقدسى المتوفى سنة ١٠٠٤ عن أحمد بن يونس الشلبى
متوفى سنة ٩٤٧ عن عبد البر بن الشعنة المتوفى سنة ٩٢١ عن الإمام كمال الدين
ابن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ عن سراج الدين عمر بن على قارى الهداية المتوفى
سنة ٨٢٩ عن علاء الدين السيرامى المتوفى سنة ٧٩٠ عن جلال الدين السكرلانى
شارح الهداية عن عبد العزيز البخارى صاحب كشف الأسرار المتوفى سنة ٧٣٠
عن حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفى المتوفى سنة ٧٠١ صاحب السكز عن
شمس الأئمة محمد بن عبد الستار السكردرى — ح — وأخذ قارى الهداية أيضا
عن كمل الدين محمد بن محمود البارتى صاحب العناية المتوفى سنة ٧٩٦ عن
قوام الدين محمد الكاكي صاحب معراج الدراية المتوفى سنة ٧٤٩ عن الحسين
السفناقى صاحب النهاية المتوفى سنة ٧١١ عن حافظ الدين الكبير محمد بن محمد
ابن نصر البخارى المتوفى سنة ٦٩٣ عن محمد بن عبد الستار السكردرى المتوفى
سنة ٦٤٢ عن صاحب الهداية على بن أبى بكر المرغينانى المتوفى سنة ٥٩٣ عن
النجم أبى حفص عمر النسفى المتوفى سنة ٥٣٧ عن الأخوين البردوينى فخر
الإسلام وصدر الإسلام — فالأول المتوفى سنة ٤٨٢ أخذ عن شمس الأئمة
المرخسى المتوفى سنة ٤٨٣ شارح السير الكبير وصاحب المبسوط المطبوع فى
ثلاثين جزءا عن شمس الأئمة الحلوانى المتوفى سنة ٤٤٨ عن الحسين بن خضر
النسفى المتوفى سنة ٤٢٤ عن محمد بن الفضل البخارى المتوفى سنة ٣٨١ عن
عبد الله بن محمد الحارثى المتوفى سنة ٣٤٠ عن محمد بن أحمد بن حفص المتوفى

سنة ٢٦٤ عن أبيه أبي حفص الكبير المتوفى سنة ٢١٧ كما في تاريخ بخارى
للنرخنى عن الإمام محمد بن الحسن الشيبانى صاحب المتوفى سنة ١٨٩ .

وأخذ صدر الإسلام المتوفى سنة ٤٩٣ عن إسماعيل بن عبد الصادق عن
عبد الكريم البزدوى المتوفى سنة ٣٩٠ عن إمام الهدى أبي منصور الماترىدى
المتوفى سنة ٣٣٣ عن أبي بكر أحمد الجوزجاني عن أبي سليمان موسى بن سليمان
الجوزجاني عن الإمام محمد بن الحسن الشيبانى صاحب المتوفى سنة ١٨٩ عن
إمام المذهب أبي حنيفة النعمان المتوفى سنة ١٥٠ عن حماد بن أبي سليمان المتوفى
سنة ١٢٠ عن إبراهيم بن يزيد النخعي المتوفى سنة ٩٥ عن علقمة بن قيس المتوفى
سنة ٦٢ والأسود بن يزيد سنة المتوفى ٧٥ وأبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب
السامى القارىء المتوفى سنة ٧٤ وقيل ٧٣ — فالأولان عن عبد الله
ابن مسعود المتوفى سنة ٣٢ رضى الله عنه — والسلمى عن سيدنا على عليه السلام
المستشهد بالكوفة فى شهر رمضان سنة ٤٠ — وسيدنا على وابن مسعود عن
خاتم النبیین وقائد الفر المحجلین سيد الأولین والآخرین من ملائكة وجن
وإنس وأنبياء ومرسلین المنقل إلى الرفیق الأعلى ضعى يوم الاثنين ١٣ من شهر
ربيع الأول سنة ١١ إحدى عشرة صلى الله وسلم وشرف وكرم وبارك عليه
وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الأصفياء المتقين وآخر دعوانا أن
الحمد لله رب العالمين ٥١ .

ذكري

مرور عام على وفاة فقيد الإسلام الإمام السكوتري بمصر

يوم الأحد ١٩ من ذى القعدة سنة ١٣٧١

رضي الله عنه

- ١ - مَضَى الْعَامُ مُذْعَاةَ النَّفْسِ مُوَدَّعًا وَخَلَّى فَرَاغًا خَلْفَهُ لَا نُطِيقُهُ
- ٢ - فَرَاغًا تَجَلَّى فِي فِرَاقِ تَرَدَّدَتْ لَهُ زَفَرَاتُ الْقَلْبِ حِينَ يَذْوُونَهُ
- ٣ - فَادْمَعْ أَمَّاكَ وَأَجْزَعْ أَنْفُسًا وَأُحْرِقْ أَكْبَادًا وَكَيْفَ حَرِيقُهُ
- ٤ - وَأَعْقِبْنَا بَعْدَ النَّاسِ وَخَشَّةً وَحَلَّ حَلَّ الرَّأْسِ فِي الْعِلْمِ شُرُوقُهُ
- ٥ - وَغَابَ عَنِ الدُّنْيَا بِغَيْبَةٍ زَاهِدٍ حَدِيثٌ وَتَوْحِيدٌ وَفَقَهُ عَرِيقُهُ
- ٦ - فَقَدْ كَانَ مِرْسَاةً إِذَا غَلَبَ الْهَوَى وَطَفَّ عَلَى مَوْجِ الْفَسَادِ غَرِيقُهُ
- ٧ - وَكُنَّا إِذَا هَبَّتْ زَعَارِعُ فِتْنَةٍ وَلَاحَتْ بِتَجَسُّيمِ الْغَوَى بُرُوقُهُ
- ٨ - فَرَزْنَا إِلَى الْأَسْتَاذِ تَرْجُوبِيَانَهُ لِيُذْهِبَ زُورَ الْقَوْلِ عَنَّا حَقِيقُهُ
- ٩ - فَمَنْ يُرْتَجَى لِلدِّينِ يَحْرُسُ دُرَّةً وَيَحْمِيهِ مِنْ زَيْفٍ تَنَاهَى بَرِيقُهُ
- ١٠ - وَيَمْنَعُ عَنْهُ مُلْجِدًا وَمُشَبَّهًا وَيَرْتَقُ مِنْهُ مَا نَشِيتُ فُتُوقُهُ

(٣) أسمع إناءه : ملأه حتى يفيض - والآفاق جمع مؤق العين . طرفها مما يلي الأنف

(٤) السوق هنا جمع ساق القدم - (٥) العريق : الأصيل العتيق -

(٦) طف : ارتفع وأشرف - (٧) التجسيم دعوى المجسمة الذين يقولون إن

الله تعالى جسم له حد ونهاية - (١٠) الشبه من يشبه الله تعالى غيره - والراتق :

إلحام الفتق وإصلاحه - ونشت : تفرق - والفتوق : جمع الفتق -

- ١١- وَيَنْصِمُ بِالْهَزَانِ رَأْيَ أُمَّةٍ وَيَقْعَمُ شَرِّيراً تَفْشَى مَرْوَةً
١٢- وَيَقْصِي عَنِ الدِّينِ الْخَنِيفَ عَصَابَةً يُرْفَرُ طَلِبُ الشُّؤْمِ فِيمَا تَبْهَوُهُ
١٣- تَرَاهُمْ وَقَدْ عَجَّوْا بِمَنِّ كَصِفْدِ عِجْ تَضَاعَلْ فِي ضَحَلٍ وَزَادَ تَقِيَّةُهُ

- ١٤- سَلَامٌ عَلَى الدُّنْيَا فَقَدْ زَالَ زَاهِدٌ وَعُغِيبَ بَدْرٌ لَا يُرْجَى شُرُوقُهُ
١٥- وَنَامَ شَيْوُخُ الدِّينِ عَنْ بَيْضَةِ الْهُدَى وَقَامَتْ أَسَالِيبُ النَّفَاقِ وَسُوقُهُ
١٦- فَيَا رَبُّ أَرْشِدْنَا وَأَشْيَاخَ دِينِنَا لِيَبْعُدَ عَنَّا فَاجِسُ رُفْسُوقِهِ
١٧- وَيَا رَبُّ أَكْرِمْنَا بِحُرْمَةِ سَيِّدٍ لَهُ الْجَاهُ إِنْ جَاءَ الْمُخِيفُ يَعُوقُهُ
١٨- أَضَاءَتْ بِهِ شَرْقُ الْعَقِيقِ مَدِينَةُ إِلَيْهَا صَبَا قَلْبِي وَخَنَتْ عُرُوقُهُ
١٩- شَفَاعَتُهُ حِزْزٌ إِذَا نَالَ لِي بِهَا نَزَلْتُ بِفِرْدَوْسٍ يُحِلُّ خَلُوقُهُ

تمت بحمد الله تعالى

وبتمامها تم الكتاب ؛ والحمد لله الرزاق الوهاب .

- (١١) المراد بالشريير ابن تيمية الذي يقول إن زيارة النبي صلى الله عليه وسلم سفر معصية لا تقصر فيه الصلاة ، وكان الأستاذ رضي الله عنه حرباً على ابن تيمية وعلى سواه مما حادوا عن جادة الدين -
- (١٣) عجوا : رفعوا أصواتهم - والين : بفتح اليم بعدها آخر الحروف ساكنة : السكذب - والضحل : الماء الرقيق ليس له عمق على وجه الأرض - والمراد أولئك الذين يكفروننا إذا قلنا يا رسول الله ثم هم يحسمون ويشبهون ويحاولون نشر ترهات ابن تيمية وإحلالها محل فقه علماء الإسلام ومذاهبهم المتبوعة .
- (١٩) نال له بالعطية أعطاه إياها - والخلق بفتح الحاء المعجمة : ضرب من الطيب .

﴿ ما طبع من السلسلة ﴾

ويطلب من المكتبات الشهيرة بمصر ومن مكتبة المثنى ببغداد.

- ١ - دالية الحسين عليه السلام
- ٢ - قصيدة الأزهر تتضمن تاريخه في ألف سنة
- ٣ - القصائد السبع النبوية
- ٤ - الغرة المنيفة للإمام الغزنوي
- ٥ - إزالة الشبهات عن قول الأستاذ «كنا حروفاً عالياً»
- ٨ - كشف الستر عن فرضية الوتر للناقلي
- ٩ - المدائح الحسينية
- ١٠ - لمعان الأنوار لسيدى عبد الغنى الناقلي
- ١١ - الإمام الكوثرى
- ١٢ - ذكريات

(تحت الطبع بمشيئة الله تعالى)

- ٦ - مصباح الظلام في المستفيثين بخير الأنام صلى الله عليه وسلم
- ٧ - القول الجلي في ثبوت أفضلية سيدنا علي
- ١٣ - تشريف السمع بتعديد السبع للسيوطي

تصويب

ص	س	خطأ	صواب	ص	س	خطأ	صواب
٣	١٣	المؤرخ	المؤرخ	١٦	٢	منها	منها
٥	٣	من	بن	١٦	٣	أنها	أنها
٥	٣	ابن	ابن	١٦	٩	الهيتمى	الهيتمى
٥	٦	بالقوقاس	بالقوقاس	١٧	٧	للدري	للدري
٥	١٧	ميال	أميال	١٨	٦	أه	أه
٥	١٨	الكاطم	الكاطم	١٨	٩	بأى	بأى
٥	١٩	بالأناضول	بالأناضول	١٨	١٠	الاستانة	الاستانة
٧	٧	بمعاونة	بمعاونة	١٩	١	أفب	أفب
٧	٩	الأركوى	الأركوى	١٩	٨	لزعنهم	لزعنهم
٧	١٨	وتاريخه	وتاريخه	١٩	١١	الفتنة	الفتنة
٨	٦	أه	أه	١٩	١١	هناك	هناك
٨	١٩	نائب	نائب	١٩	١٦	فكتب	فكتب
٩	٢	الموفق	الموافق	١٩	١٨	وإباحة	وإباحة
٩	٣	وزل	وزل	١٩	١٨	الحرب	الحرب
٩	١٢	وأقام	وأقام	١٩	١٩	وإجمالا	وإجمالا
٩	١٢	بدمشق	بدمشق	١٩	٢٠	إن	إن
١١	٨	الاخيرة	الاخيرة	٢٠	٢	بالآخرة	بالآخرة
١١	١٥	بالماسنة	بالماسنة	٢٠	٣	أفقى	أفقى
١٢	١	الحالة	الحالة	٢٠	١٧	فلا	فلا
١٣	٧	لغياته	لغياته	٢١	٩	بالقصصى	بالقصصى
١٤	٧	وهذا	هناك	٢٢	٧	أه	أه
١٤	٩	عها	عها	٢٣	٣	كتابه	كتابه
١٤	٩	نحو	نحو	٢٤	٦	وإعما	وإعما
١٤	١١	بدت	بدت	٢٤	١٦	والحالة	والحالة
١٤	١٣	م	م	٢٥	٩	وإن	وإن
١٤	١٥	زلا	زلا	٢٨	٢	الدول	الدول
١٤	١٧	أقلت	أقلت	٢٨	٢	سما	سما
١٥	١٢	نكاشها	نكاشها	٢٨	٤	إقامته	إقامته
١٦	٢	المخطوطات	المخطوطات	٢٨	٤	تصوير	تصوير

صواب	خطأ	س	ص	صواب	خطأ	س	ص
الإمام	الامام	٩	٣٨	تلامذته	تلامذته	٥	٢٨
الأنوار	الأوار	١٤	٣٩	بطبع	بطبع	٥	٢٨
الإنجيل	الانجيل	١٧	٣٩	النافع	النامع	٥	٢٨
عغازي	غاري	١١	٤٠	الكتب	الكتب	٥	٢٨
إبراهيم	ابراهيم	١٩	٤٢	المخطوطات	المخطوطات	٦	٢٨
للاسلام	للاسلام	٢٣	٤٢	بإشارته	بإشارته	٦	٢٨
المنطوي	المنطوي	٤	٤٦	المغفور	المغفور	٧	٢٨
للبيطليوس	للبيطليوس	٦	٤٦	النبييل	النبييل	٧	٢٨
ضاق	ضاق	١	٥٤	الأزهر	لأزهر	٩	٢٨
منهم	منهم	١١	٥٦	كان	كان	١٠	٢٨
والأمة	والأمة	٢	٥٧	بيتا	يت	٢	٢٩
رجب	رجب	٣	٦٢	بقسوة	بقسوة	٣	٢٩
أه	أه	١٣	٦٥	أصبري	أصبري	٣	٢٩
عمارة	عمارة	١٧	٧٠	ربي	ربي	٤	٢٩
إصطنبول	اصطنبول	١٠	٧١	عبيد	عبيد	١	٣١
نخرجه	يخرجه	٦	٧٢	الأنام	لأام	١	٣١
المتوفى	للتوفى	٥	٧٦	بقلة	قلة	١	٣١
أيضاً	أيض	١٠	٧٦	شائيه	شائيه	١٦	٣٢
المتوفى سنة	سنة المتوفى	٩	٧٧	والاقمماع	والاقمماع	١٤	٣٣
أساليب	أسالب	٥	٧٩	وللاامام	وللاامام	٧	٣٤
بفردوس	بفردوس	٩	٧٩	إني	إني	٣	٣٥
				حنت	حنت	٥	٣٥

مِفْتَاحُ الْإِسْلَامِ الْكَوْنِي

بِسْمِ الْعَالَمَةِ

الشيخ محمد زاهد الكوثري

المتوفى سنة ١٣٧١ رضى الله عنه

كان وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية
وأستاذ العلوم القرآنية في (معهد التخصص في التفسير والحديث)
وأستاذ الفقه وتاريخه في القسم الشرعي من الجامعة العثمانية
وأستاذ العربية في دار الشفقة الإسلامية

في صدرها :

العلامة الكوثري ومقالاته بقلم : الشيخ محمد يوسف البثوري
الإمام الكوثري بقلم : الأستاذ الشيخ محمد أبي زهرة
الإمام الكوثري بقلم : السيد أحمد خيرى
العالم العالمى الشيخ الكوثري بقلم : الشيخ محمد إسماعيل عبد رب النبي

مطبعة الأنوار بالقاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الأستاذ الجليل الشيخ محمد يوسف البنوري
أستاذ الحديث بدار العلوم الإسلامية بباكستان

الحمد لله رب العالمين وحده ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، خاتم النبيين من لاني بعده ، وعلى آله وصحبه الذين حفظوا الإسلام عزه ومجده ، وعلى حملة العلم الذين ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين فبلغ فيه كل جهده .

أما بعد فكانت قرأت كلمة في طبقات ابن سعد (ج ٢ ص ١٠٥) بإسناد صحيح إلى مسروق ذلك التابعي الكبير من رجال الكوفة في حق حبر الكوفة وحبر القادسية وأقرهم إلى الله زلني عبد الله بن مسعود قال : لقد جالست أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فوجدتهم كالإخاذ ، فالإخاذ يروي الرجل والإخاذ يروي الرجلين والإخاذ يروي العشرة والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدمهم ، فوجدت عبد الله بن مسعود من ذلك الإخاذ .

هذه كلمة كنت قرأتها ، رأيته صدقت في عهدنا هذا على بحقق العصر ، الجليل الناقد البجائي الخبير ، الشيخ محمد زاهد بن حسن الكوثري المتوفى في ذي القعدة سنة ١٣٧١ هـ . سواء بسواء . فكان رجلاً يشجلى فيه بعصره هذه المزية بأجلى منظرها . رجل جمع بين غاية سعة العلم والاستبحار المدهش ودقة النظر ، والحفاظة الخارقة للعادة والاستحضار المحير ، والجمع بين علوم الرواية على اختلاف فروعها وشعبها ، وعلوم الدراية على تفنن مراميها ومقاصدها ، وبين رقة الشئانل ومكارم الأخلاق ، من التواضع والقناعة بالسكفاف ، والورع والتقوى ، والصبر على المكروه ، وكرم النفس ، والسماحة بخزان معارفه ودقائق علمه ، مع علم واسع بنوادر المخطوطات في أقطار الأرض

وخزانات العالم ، ثم الغيرة على حفظ سياج الدين ، وإبداء وجه الحق إلى الأمة ناصع الجبين ، كل هذا مع جمال منظر وسياء ، وقوة هيكل وأعضاء ، فصدق فيه قول الله عز وجل (وزاده بسطة في العلم والجسم) وعلى الرغم من كل حاسد أذغنت القلوب لفضله ونبله ، وسعة علمه وإطلاعه ، ولا تزال هذه الأمة تباهى بأفراد وأفئذ في كل قرن من القرون المزهرة بجمال العلم ، بيد أن الله سبحانه يخص قرناً بعد قرون بمن يكون نظير نفسه ، ونسبج وحده ، لا يشق له غبار ولا يساجله أحد ، وأرى أن السكوثري ممن من الله به بعد دهور متطاولة في بلاد الأتراك ، نشأ في بيت العلم ، في مركز العلم ، ورزق قريحة وقادة ، وطبيعة نزوعة إلى التوسع ، ونشيط في المسكابة لا يحول دونها ملل ولا سامة ، وتلقى العلوم من جهاذة عصره ، وغرب وقته ، وكانت بلاد الآستانة ينابيع فياضة بنفائس المخطوطات ، وعيوننا ثمة متدفقة بنوادير السكتب ، ففتح عينيه ، وشاهد عن يمينه وشماله وخلفه وأمامه مكاتب طافحة بالجواهر الثمينة ، فترعرع فيها شاباً ومكتملاً يتضلع من منابعها الصافية بكل رواء ، ثم غرل مكاتب دمشق والقاهرة شيخاً مجرباً ، وفوق كل ذلك إنه طلب العلم للعلم أولاً ، ثم طلبه للحق ثانياً . وأرى أن العلم كماله وجماله لا يحصلان إلا بهذا المنهج البديع .

أست أريد الخوض في غمار خصائصه ومميزات علمه ، فإن أمامنا مقالاته وأبحاثه وهي شهود مقانع على ما أشرت إليه من مزاياه ، فترى فيها ثروة علمية فياضة ، يتدفق تيارها في كل ناحية من مناحي التحقيق والبحث ، روايتها ودرايتها ، فقهاً وحديثاً ، كلاماً ومعقولها ، أديها وتاريخها ، بكل دقة وبكل نصفة وبكل ديانة وبكل أمانة ، ثم كل ذلك بكل صراحة لا يشوبه نفاق ولا مدهانة ولا مواربة ، قياماً لخدمة الحق بما يقتضيه الحق ، ونصيحة للدين بما يستدعيه الدين . قرأت السكوثري من قريب وقرأت للسكوثري كثيراً من قريب ومن بعيد ، وأرى أن الحق - والحق يقال - أن القوم لم يقدروا السكوثري بما

يستحقه من تقدير وإجلال ، ذلك المحقق ، وذلك البحيثة النافذ ، وذلك الخلق الجليل ، والنبل الجزيل بمعنى الكلمة .

بين يديك أيها القارئ الكريم مقالات الكوثرى ، أجل فيها قداح نظرك الغائر تر كل مقالة وكل موضوع يترقب فيه علم غزير فياض . ولا أرى بأساً أن أذكر أمهات خصائص مقالاته وكتاباته فيما يلي إجمالاً ليكون القارئ بصيراً خبيراً ، يتذوقه ذوافاً قبل تعاظيه ، وتأخذه الأريحية قبل أن يرشح الإباء بما فيه :

١ - كل ما كان يكتب أو أراد أن يكتب يكون الحامل عليه الذب عن حوزة الدين الإسلامي والانتصار للحق ، دون أن يكون مرماه إبداء تحقيق فقط ، أو مغزاه رجاء ثناء الناس عليه . فترى تأليفاته وتعليقاته ومقدماته ومقالاته كلها لا يشتد عن ذلك ذرة .

٢ - كل موضوع كتب فيه لا نجد نقلاً من غرر النقول في بابه من قرب أو بعد إلا تشاهده هناك بين يديك من مظانّه وغير مظانّه ومن بطون المجلدات ومن بطون الخزانات الدولية أو الشخصية ، فتجد غرر النقول مما لا يتلقى إلا بشق الأنفس ماثلة أمامك بكل حسن وجمال .

كفى وشفى مافى الصدور ولم يدع لذى لربة في القول جدا ولا هزلاً

٣ - كل موضوع ترى في تحليله آراء ناضجة ، وأفكاراً صائبة ، وعلا للبحث شافية وافية ، هي نتيجة للبحث الطويل ، والتفكير العميق ، والعلم الوافر ، والسعي المتواصل مما لا يقوم بمثله إلا جهابذة العلم وصيارفة النقد .

٤ - أسلوبه في الكتابات مع تجليه بأجلى مظهر الأدب والنزاهة يغير أسلوب عامة المتأنفين . وربما يحس بعض المستأنسين بآين القول ورفق اللهجة ، خشونة في الرد ، وقسوة في الدفاع ، وإنما هي نتيجة حرارة دليّة ، وحماسة طبعية ، الحق عنده أحب إليه من كل شيء باطل ، والصدق أقرب

إليه من كل زور ، فطبعاً تتغير لهجة الرد على الكلام المردود بما يقتضيه قرينه
وبعده من الحق ، فهو سمح حين أين مع كل من ضاع صوابه خطأ ، وأما من
أراد التلبس في الحق أو التدليس في الدين فهو معذور في ذلك لا يستطيع
اللين معه . فانظر يارعاك الله : رجل يذكر أبا حنيفة الإمام في المسجد الحرام
بأبي حنيفة فكيف هو يقدر أن يلين معه القول . أنظر كتابه والنكت الطريفة
في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة ، وانظر تأنيب الخطيب
فيما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب ، تجد في أسلوبهما فرقاً بيننا ،
تجده في الأول موادعاً سمحاً لنا ، في حين تراه في الثاني هزبراً مزيراً .
وقصاري القول أن أسلوبه يتفاوت في الشدة واللين بمبلغ الخطورة في الكلام
المردود . وليت شعري إذا لم يكن هذا من قبيل الحب في الله والغضب في
الله فماذا يكون ؟ ترى الناس يستشيطنون غيظاً إذا كانوا هم أهدافاً للذم
والظلم ، وتراهم أرحب صدوراً إذا فوقت سهام إلى دين الله وسنة رسوله
فذلك التحامل وهذا التحامل والتحمل كل في غير موضعه أمر شنيع أو يعجبني
قول الكوثري في (ص ٢٣٦) أما الكوثري فهو - والله الحمد - ناصع الجبين
جبان زعديد ، لا يجترئ على تخطي حدود ما أنزل الله في ذاته وصفاته
وأحكام شريعته ، لكنه بطل كرار ، حنفي حنفي يهد الأصنام كبيرها
وصغيرها ، ويسحق روس عبادها بمقام الحجج من الكتاب والسنة
والمعقول مادام له عرق يلبض... الخ .

هـ - كل كتاب أو مقالة لأحد من يحله ويحترمه إذا ظهر له فيه بعد من
الضوابط من أية ناحية لا يحول دون الرد عليه صلته بالمواقف الكريمة
بالإجلال والتعظيم ، فإن الحق أحب إليه من كل شيء ، أنظر كتابه
الاستبصار في الجبر والاختيار . حيث رد به مزالقي الشيخ مصطفى
صبري ، متكلم عصره ، وكذلك رده في عرض كلامه في بعض كتاباته على

فضيلة المغفور له الشيخ محمد بن حنيت المطيعي .

٦ - لا نجد في كل ما يكتب كلمات جوفاء ، ولا تمبدا فارغا ، ولا بسطا مستغنى عنه في الموضوع ، وإنما يكتب حينما يكتب صفوة وإبابا ، وروحا وجوهرا ، لا يمكن لأحد أن يخلص كلامه .

هـ وما يحسن شيء كله حسن هـ

فليس هو يأتي بحشو في البين ، ولا هو يخرج من الموضوع ، وهذا أسلوب متين كالبيان المرصوص يخضع له كل ذوق سليم .

٧ - هو محتاط مثبت في النقل ، متيقظ لاسكل مدلول الكلام مطابقة والنزما بكل صنوف الدلالات . أنظر أبلغ كتابة له في الرد على نونية ابن القيم وأقصى لمحة في كتبه هل نجد فيه مغمزا ؟ وكان سيفاً صقيلاً ، وصارماً مسلولاً ، ومهزلاً مشهوراً ، لم يستطيعوا فلة فيه رواية ولا دراية في عشرين سنة مع غاية عدائهم لإياه في هذا الموضوع .

٨ - لا يأتي في الاستدلال بأمور ذوقية أو وجدانية لا تقوم بمثلها حجة على الخصم ، وإنما يأتي ببيانات واضحة تقوم بمثلها حجة على رموس الأَشهاد .

٩ - هو متصلب في المعتقد كصخرة صماء ، منتصر الباتريديّة غاية الاتصاف ، حارس متيقظ ، يذب عن حريم الحنيفية كل حملة شتاء ، ولا نجد لهارمه نبوة ، ولا لجواده كبوة في هذا الصدد ، وهذا غاية ما يقوخذ عليه ، وإلكنى أقول متمثلاً :

وعيرني الواشون أني أحبها ، وتلك شكاة ظاهر عنك عارها .

أو أقول :

ولا هيبت فيهم غير أن سبوفهم ليهن قلوب من قراع الكتاب
وبالجملة فهذه أمهات خصائصه ، ومميزات مقالاته وكتاباته وتأليفاته ،

ويطول بنا القول لو أخذنا في سرد شواهد وبيّنات من غصون رسائله ومؤلفاته . وقد حان لي أن أشير إلى قطيرات ورشقات من بحر مقالاته بما يكون دليلا للسالك ، وابتهاجا للقارئ الكريم ، كل ذلك بإيجاز واختصار :

هذه المقالات وصل إلى منها إلى (ص ٣٣٨) ولها بقية فيما أرى لكن لأدرى كم بقي منها ، مبدؤها بمقالة في المصاحف ومنتهىها بمقالة في الصراع بين الوثنية والإسلام ، وهذه خمس وخمسون مقالة بين طويلة وقصيرة كلها شاهد صدق على طول باع صاحبها في جميع علوم الإسلام ، ومشاركته في الفنون سائر علماء الإسلام ، وبراعة يترقق خلالها مهارته البديعة ، وحسن تصرفه في التعميرات ، والتلبيه على مقاصد الشرع بكلام إمام محقق خبير بما في الزوايا ، بصير بما في الخطايا ، حكيم متغلغل في غايات الدين ومبادئه وأصول الدين الأساسية : عدة مقالات منها كلامية ، وطائفة منها حديثية ، وبعضها في التفسير والقراءات ، وبعضها في الفقه وأصوله ، كلها يرمى إلى غاية سامية في دين الإسلام ، ويصادف الناظر في كل منها شيئا طريفا بديعا . فدونك قولاً ملخصاً في حقائقها والإشارة إلى أمثلتها :

فقرله في (ص ٨) في مقالة مصاحف الأمصار: وتردد الصديق باديء بدء (أى في كتابة القرآن الكريم) إنما كان بملاحظة أن ذلك ربما يكون سببا للتواكل في حفظه ، والتكاسل في استظهاره ، لا باعتبار التخرج في الكتابة ، قال الله تعالى : (رسول من الله يتلو صحفا مطهرة) فأنى يتصور التخرج من كتابة آيات السور في المصحف مع وجود هذه الآية الكريمة الخ . كلام متين . وكلامه في مصاحف البلاد وتوارثها في القرون كلام في غاية التحقيق وتحقيقه في وجود الممؤذين والفاتحة في مصحف ابن مسعود وقراءته تحقيق بارع يسكن إليه القلب . وكلامه في (ص ١٦) و (ص ١٧) في التلبيه على

دخائل مستشرقى الغرب مع قيامهم بلشر المؤلفات كلام حاذق نجيب يعلم ما وراء الأكمة ، والمقالة هذه كلها فى غاية التحقيق ، وفى غاية الحسن والجمال . والمقالة الثانية فى الأحرف السبعة كلها يدل على تغلغل فى علوم القراءات والتفسير ، وفيها تلميحات ونفائس لا يستغنى عنها محقق باحث ، وقوله الفيصل فى هذا المعتبر الضئيل مما يقضى لصاحبه بالبراعة ، وسكونه إلى قول الإمام الطحاوى فى ذلك ثمرة بحثه الواسع وفكره الناضج . والمقالة الثالثة فى تحقيق الصوت على قصرها متينة جيدة منقحة وأكثر النقول فيها بعيدة عن متناول أهل العلم . والرابعة فى كعب الأخبار والإسرائيليات ورأيه فيها فى (ص ٢٤) بقوله : وهذا منهج سديد إلى قوله : وهذا اعتذار وجيه . فى غاية الحسن والوجاهة . وفى الخامسة قوله فى (ص ٣٩) ثم إن قول النقاد فى الحديث إنه لا يصح الخ تنبيه مهم . والسادسة فى الأحاديث الضعيفة المقالة كلها كالمقدمة المهمة للشتمطين بالحديث .

وفى أسطورة قتل المرتدة تجدد نموذج من مهارته برواة الحديث ، وبراعته فى النقد بنوع فقهى وحديثى . ومقالته فى حديث معاذ بن جبل فى حجية القياس مقالة فى غاية الجودة ونموذج صحيح من علومه فى الحديث ورجاله ، والفقه وأصوله فى وقت واحد . ومقالته فى حديث دلا وصية لوارث ، فيها من غرر النقول على أن مضمون الحديث مسألة إجماعية . وفى حديث التشبه (ص ٦٩) نقله لكلام ابن تيمية من « اقتضاء الصراط المستقيم » يدل على رحابة صدره وأن عداؤه لابن تيمية إنما هو فى شواذه ومعتقداته الخاصة . ومقالته فى أحاديث الأحكام (ص ٧١) تحدثنا بما آتاه الله من الإطلاع الواسع ، والبصيرة النافذة . وكلمته عن موطأ مالك وروائه نتيجة علم منخول مغربل فى الرجال والطبقات . وكلمته عن فتح الملهم فى شرح مسلم ، تدل على تقديره لرجال العلم ورحابة صدره للشناء على أهل عصره من غير منافسة ولا منافرة .

ومقالاته في الدين والفقه ، وفي شرع الله في نظر المسلمين ، وفي عدم استثناء الإمام من قوانين الشرع وأنه ليس لغير الله حق في التشريع ومقالاته حول فكرة التقريب بين المذاهب ، ومقالاته في أن اللامذهبية قنطرة اللادينية ، وكلمته في خطورة التسرع في الإفتاء . كل هذه المقالات لها قيمتها العلمية من تحقيقات رصينة وأفكار متينة ، وتأتي من ناحية أخرى عن خبرته على صميم الدين ، وحفظه حوزة الإسلام وسياج الشريعة الغراء ، والصراحة بالحق والاحلال للأئمة المتبوعين ، والسلف الصالحين ، مع ما يلمع من خلالها من تلك الثروة الهائلة العلمية التي تفرد بها الشيخ في أفاضل عصره بكل وضوح وجلال ، والله يختص برحمته من يشاء .

ومقالاته في عدم سقوط الجمعة عن صلى العيد فيها بحث مستفيض من كل جهة ، وهي من خصائص السكوثري . ومقالاته في الصلاة في النعال مقالة لم يترك لشفرة محزا وأجاد فيها كل الاجادة . والمقالات الثلاث في الوقف قيمة جدا من جهة التحريض والتنقيح وإبداء حكمة التشريع ، وحسن المجادلة لأراء الخصم . وكنت أود أن لو دخل الشيخ المحقق في عدة من مسائل الوقف مما يحتاج إلى تنقيح وتحريض ، ولو كان ذلك لملأ الفراغ الملموس ، ولكنه رحمه الله على عاداته اكتفى بما طالته الظروف . ومقالة تعدد الزوجات على اختصارها متينة ، والمقالة التالية لها دقيقة بذبذبة السكوثري . ومقالاته في بيان ملأ لزام أهل الذمة بشعار خاص مقالة علمية فقهية حديثة تاريخية ، ثم فوق كل ذلك أدبية في غاية الحسن والانسجام تتجلى فيها أفكاره النقية بكل جلاء ، ومقالاته في الحجاب تعظييك صورة صحيحة من خبرته الواسعة وعلمه الصحيح ، ومعلوماته المنخرلة ، وقد جاء فيها بحل شاف لما اشتبه على كثير من الناس من أهل العلم في مسألة كشف المرأة الوجه واليدين ، وعدم الفرق بين عورة المرأة ومسألة الحجاب ، وكلمة العلامة أحمد باشا الشثاني

في قباحة السفور وحسن الحجاب لأنهن لا يرغبن في أن يلدن من غير أزواجهن كلمة حكيمة طريفة توازي مقالة .

ومقالاته في نظر المرء إلى شرع الله ، ومقالاته في تحقيق المصلحة في الحكم فيها أبحاث أصولية وكلامية بديعة ، وتنقيح جيد في الفرق بين المصالح المعتبرة والمصالح المرسله ، وبيان معاني الدليل والأماره والعلة والسبب والشرط ، ومقالاته في العقيدة المتوارثه وما بعدها من المقالات صورة صحيحة لعلمه الصحيح ، وغيرته على حريم الدين الاسلامي ، وتوجيهه في (ص ٢٧٧) الحديث : « كانت الثلاث تجعل واحدة » ، الخ توجيهه في غاية القوة واستناده بقول الله عز وجل (أجعل الآلهة إلها واحدا) ، وبقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من جعل همومه هما واحدا ، الخ استناد في غاية المثانة والاحكام يكاد يلحم حجرا في أفواه المجادلين .

ومقالاته في الرد على من أنكر زول عيسى عليه السلام ، وفي الرد على نقض الدارمي ، وفي خطورة القول بالجهمة ، والرد على الخشوية المجسمة مقالات كلها تلي عن حمية دليية على حراسة معتقد أهل الحق من محاولات أهل الزيغ ، وصيانة لها عن تلاعب أيدي رجال سفهاء الاحلام ، يسيثرون إلى الاسلام وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، وفيها لفت أنظار أرباب الحل والعقد من أهل إدارة الأزهر الشريف إلى إصلاح شئون الأزهر من جهة تزيية الناشئة الحديثة ، وكلها في غاية الأهمية عند من رزق بصيرة في الدين وحمية على الشرع المبين ، وغيره على معتقد السلف الصالحين . فرحم الله الشيخ وضاعف أجره ، فقد كافح ونافح وناضل عن الحق أي نضال ولا شك أن الاعتقاد بمثل هذه المخازي في دين الاسلام يجعله غرضا لكل طعن وهذفا لكل ملام ، ويجعله عرضة للابزد والاحتقار في نظر الباحثين عن الأديان . ولا ريب أنه إعانة على هدم أساس الدين ونقض أعرى الدين الوثيقة من أناس متسمين بسمة الاسلام ، فإننا لله وإنا إليه راجعون . ومقالاته في الرد على القصيمي ، ومقالاته في تحذير الأمة من

دعاة الوثنية، ومقاتله في أسطورة الأوعال، ثم مقالته البديعة التاريخية في فتن
المجسمة، وردده على كتاب السنة لابن أحمد، ومقاتله في الصراع الأخير بين
الإسلام والوثنية، كل ذلك مما دججه يراع عالم متغلغل في حقائق الدين، بكل
حماسة وصراحة حرصا لصيانة وجه الإسلام عن هذه الفضائع والمنكرات،
جزاه الله عنا وعن الإسلام خيرا.

فيأيتها القارئ الكريم هذه إيماضات إلى قيمة هذه المقالات القيمة
التي لا حاجة بنا إلى إنهاء البيان بأكثر من هذا فإنها ماثلة أمامك، طف
بين أغرارها وأنجادها فالعيان أكبر شاهد.

كنت أنمي منذ زمن غير قصير في حياة الشيخ الكوثرى جمع مقالاته
ومقدماته في صعيد واحد حرصا على إبراز هذه النفائس القيمة من معادنها
البعيدة حتى يستفيد منها كل مشتاق يقدر هذه الجواهر الغالية بين حنايا
ضلوعه، حتى عرضت اقتراحي هذا على حضرة الشيخ نفسه، ووجهت المجلس
العلمي بالهند إلى القيام بطبعها، ولكن كانت هذه السعادة محتومة لصديقنا
الفاضل الغيور على الدين فضيلة الشيخ رضوان محمد رضوان فقام بطبع تلك
المقالات البديعة بترتيب جيد في غاية الحسن، فجزاه الله عن العلم والدين
خيرا، وأود أن لو طبع مقدمات الكوثرى على كتب شتى على هذا المنوال،
فإنى أرى فيه خدمة للعلم ونفعا لأهل العلم، فقدمته على كتاب والأسماء
والصفات للبيهقي، ومقدمته على التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية
من الهالكين لأبي المظفر الأسفرايني، ومقدمته على تبين كذب المفترى
لابن عساكر، ومقدمته على نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية
للزيلعي، وما إلى ذلك من مقدماته وتقدماته على عشرات من الكتب فإن
فيها من الفوائد والمغام ما يساوي بعضها رحلة وطالما اشتاقت لمثلها الأفكار
وابتهجت بطلعها الأبصار.

حديثه وحديث عنه يعجبني هذا إذا غاب أو هذا إذا حضرا
كلاهما حسن عندي أسره لكن أحلاهما ما وافق النظرا

الإمام الكوثري

بقلم الأستاذ الكبير الشيخ محمد أبو ذهرة
وكيل كلية الحقوق وأستاذ الشريعة بجامعة القاهرة

١ - منذ أكثر من عام فقد الإسلام إماما من أئمة المسلمين الذين علوا بأنفسهم عن سفساف هذه الحياة ، واتجهوا إلى العلم انجاء المؤمن لعبادة ربه ، ذلك بأنه علم أن العلم عبادة من العبادات يطلب العالم به رضا الله لأرضا أحد سواه ، لا ينبغي به علوا في الأرض ولا فسادا ولا استطالة بفضل جاه ، ولا يريده عرضا من أعراض الدنيا ، إنما ينبغي به نصرة الحق لإرضاء الحق جل جلاله . ذلكم هو الإمام الكوثري ، طيب الله ثراه ، ورضى عنه وأرضاه . لا أعرف أن عالما مات فخلا مكانه في هذه السنين كما خلا مكان الإمام الكوثري ، لأنه بقية السلف الصالح الذين لم يجعلوا العلم مرتقا ولا سلسا لغاية ، بل كان هو منتهى الغايات عندهم وأسمى مطارج أظارهم ، فليس وراء علم الدين غاية يتغياها مؤمن ، ولا مرتقى يصل إليه عالم .

لقد كان رضى الله عنه عالما يتحقق فيه القول المأثور العلماء ورثة الأنبياء ، وما كان يرى تلك الوراثة شرفا فقط ليفتخر به ويستطيل على الناس ، إنما كان يرى تلك الوراثة جهادا في إعلان الإسلام وبيان حقائقه وإزالة الأوهام التي تلحق جوهره ، فيبديه للناس صافيا مشرقا منيرا ، فيعشو الناس إلى نوره ويهتدون بهديه ، وأن تلك الوراثة تنقاضى العالم أن يجاهد كما جاهد النبيون ويصبر على البأساء والضراء كما صبروا وأن يلقى العنت بمن يدعوهم إلى الحق والهداية كما لقوا ، فليست تلك الوراثة شرفا إلا لمن أخذ في أسبابها وقام بحققها وعرف الواجب فيها ، وكذلك كان الإمام الكوثري رضى الله عنه .

٢ - إن ذلك الإمام الجليل لم يكن من المنتحلين لمذهب جديد ولا من الدعاة إلى أمر بدى لم يسبق به ، ولم يكن من الذين يسمهم الناس اليوم

بسمه التجديد ، بل كان ينفر منهم ، فإنه كان متبعاً ولم يكن مبتدعاً ، ولسكني مع ذلك أقول إنه كان من المجددين بالمعنى الحقيقي لكلمة التجديد ، لأن التجديد ليس هو ما تعارفه الناس اليوم من خلخلة للريقة ورد لعهد النبوة الأولى ، إنما التجديد هو أن يعاد إلى الدين رونقه ويزال عنه ما علق به من أوهام ، ويبين للناس صافيا كجوهره نقيا كأصله ، وإنه إن التجديد أن تحيا السنة وتموت البدعة ويقوم بين الناس عمود الدين .

ذلك هو التجديد حقا وصدقا ، ولقد قام الإمام السكوتري بإحياء السنة النبوية فكشف عن المخبوء بين ثنايا التاريخ من كتبها ، وبين مناهج رواها ، وأعلن للناس في رسائل دونها وكتب ألفها سنة النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال وأفعال وتقريرات ، ثم عكف على جهود العلماء السابقين الذين قاموا بالسنة ورعوها حق رعايتها فأنشر كتبهم التي دونت فيها أعمالهم لإحياء السنة ، والدين قد أشربت النفوس حبه والقلوب لم تراق بفساد والعلماء لم تشغلهم الدنيا عن الآخرة ولم يكونوا في ركاب الملوك .

٣ - - لقد كان الإمام السكوتري عالما حقا ، عرف عليه العلماء ، وقليل منهم من أدرك جهاده ، ولقد عرفته بمنين قبل أن ألقاه ، عرفته في كُتُباته التي يشرق فيها نور الحق ، وعرفته في تعليقاته على المخطوطات التي قام على نشرها ، وما كان والله عجب من المخطوط بقدر إعجابي بتعليق من علق عليه ، لقد كان المخطوط أحيانا رسالة صغيرة ، ولكن تعليقات الإمام عليه تجعل منه كتابا مقروما وإن الاستيعاب والاطلاع واتساع الأفق تظهر في التعليق بادية العيان ، وكل ذلك مع طلاوة عبارة ولطف إشارة وقوة نقد وإصابة للهدف واستيلاء على التفكير والتعبير ، ولا يمكن أن يحول بخاطر القارئ أنه كاتب أعجمي وليس بعربي مبدع ، ولقد كان لفرط تواضعه لا يكتب مع عنوان الكتاب عمله الرسمي الذي كان يتولاه في حكم آل عثمان ، لأنه ما كان

يرى رضى الله عنه أن شرف العالم يناله من عمله الرسمي وإنما يناله من عمله العلمي ، فكان بعض القارئین - لسلامة المعنى ولاشراق الديباجة وجزالة الأسلوب - لا يحول بخاطره أن الكاتب تركى بل يعتقد أنه عربى ولد عربيا وعاش عربيا ، ولم تظله إلا بيئة عربية . ولكن لا عجب فإنه كان تركيا فى سلالاته وفى نشأته وفى حياته الإنسانية فى المدة التى عاشها فى الآستانة ، أما حياته العلمية فقد كانت عربية خالصة ، فما كان يقرأ إلا عربيا وما ملأ رأسه المشرق إلا النور العربى الحممدى ، ولذلك كان لا يكتب إلا كتابة نقية خالية من كل الأساليب الدخيلة فى المنهاج العربى ، بل كان يختار الفصحى من الاستعمال الذى لم يجر خلاف حول فصاحته ، بما يدل على عظم اطلاعه على كتب اللغة متنا ونحوا وبلاغة ، ثم هو فوق ذلك يقرض الشعر العربى فيكون منه الحسن .

٤ - لقد اختص رضى الله عنه بمزايا رفعتة وجعلته قدوة للعالم المسلم . لقد علا بالعلم عن سوق الاتجار ، وأعلم الخائفين أن العالم المسلم وطنه أرض الإسلام ، وأنه لا يرضى بالذنية فى دينه ، ولا يأخذ من يذل الإسلام بهودة ، ولا يجعل لغير الله والحق عنده إرادة ، وأنه لا يصح أن يعيش فى أرض لا يستطيع فيها أن ينطق بالحق ولا يعلى فيها كلمة الإسلام وإن كانت بلده الذى نشأ فيه وشدا وترعرع فى مغانيه ، فإن العالم يحيا بالروح لا بالمادة ، وبالحقائق الخالدة لا بالأعراض الزائلة . وحسبه أن يكون وجيها عند الله وفى الآخرة وأما جاء الدنيا وأهلها فظل زائل وعرض حائل .

٥ - وإن نظرة عابرة لحياة ذلك العالم الجليل ترينا أنه كان العالم المخلص المجاهد الصابر على البأساء والضراء . وتنقله فى البلاد الإسلامية والبلاد بلاد ، ونشره النور والمعرفة حيثما حل وأقام . ولقد طوف فى الأقاليم الإسلامية فكان له فى كل بلد حل فيه تلاميذ نهلوا من منهله العذب وأشرقت

في نفوسهم روحه المخلصة المؤمنة ، يقدم العلم صفواً لا برنقه وراء ولا التواء ،
يمضي في قول الحق قدماً لا يهجمه رضى الناس أو سخطوا مادام الذى بينه وبين
الله عامراً .

ويظهر أن ذلك كان في دمه الذى يجرى في عروقه ، فهو في الجهاد في الحق
منذ نشأ ، وإن في أسرته لتقوى وقوة نفس وصبر واحتفال للجهاد ، إنه من
أسرة كانت في الفرقان حيث المنمة والقوة وجمال الجسم والروح وسلامة
الفكر وعمقه .

ولقد انتقل أبوه إلى الآستانة فولد على الهدى والحق ، فدرس العلوم
الدينية حتى نال أعلى درجاتها في نحو الثامنة والعشرين من عمره ، ثم تدرج
في سلم التدريس حتى وصل إلى أقصى درجاته وهو في سن صغيرة ، حتى إذا
ابتلى بالذين يريدون فصل الدنيا عن الدين لتحكم الدنيا بغير ما أنزل الله ،
وقب لهم بالمراضاد ، والمواد الخضر والآمال متفحمة ومطامح الشباب متحفزة
ولم يكن أثر دينه على دنياهم وأثر أن يدافع عن البقايا الإسلامية على أن يكون
في عيش ناعم ، بل أثر أن يكون في نصب دائم فيه رضا الله ، على أن يكون
في عيش راقه وقبه رضا الناس ورضاه من يدهم شئون الدنيا ، لأن إرضاء
الله غاية الإيمان .

٦ - جاءه الاتحاديين الذين كان بينهم أمر الدولة لما أرادوا أن يفتيقوا
مدى الدراسات الدينية ويقصروا زمنها ، وقد رأى رضى الله عنه في ذلك
التقصير نقصاً لأطرافها فأعمل الحيلة ودبر وقدس حتى قضى على رغبتهم وأطال
المدة التي رغبوا في تقصيرها ليتمكن طالب علوم الإسلام من الاستيعاب
وهضم العلوم ، وخصوصاً بالنسبة لأعجمي يتعلم بلسان عربي مبين .

٧ - وهو في كل أحواله العالم النزه الأنف الذى لا يعتمد على ذى جاء
في ارتفاع ولا يتماق ذاك جاء لنيل مطلب أو الوصول إلى غاية مهما شرفت ،

فانه رضى الله عنه كان يرى أن معالى الأمور لا يوصل إليها إلا طريق سليم ومنهاج مستقيم ، ولا يمكن أن يصل كريم إلى غاية كريمة إلا من طريق يصون النفس فيها عن الهوان ، فإنه لا يوصل إلى شريف إلا شريف مثله ، ولا شرف فى الاعتماد على ذوى الجاه فى الدنيا فإن من يعتمد عليهم لا يكون عند الله وجيها .

٨ - سعى رضى الله عنه بجده وعمله فى طريق المعالى حتى صار وكيلا مشيخة الإسلام فى تركيا ، وهو من يعرف للنصب حقه ، لذلك لم يفرط فى مصلحة إرضاء لذى جاه مهما يكن قويا مسيطرا ، وقبل أن يعزل من منصبه فى سبيل الاستمسك بالمصلحة . والاعتزال فى سبيل الحق خير من الامتنال للباطل .

٩ - عزل الشيخ عن وكالة المشيخة الإسلامية ، ولكنه بقي فى مجلس وكانها الذى كان رئيسا له ، وما كان يرى غضاضة لمقامه أن ينزل من الرئاسة إلى العضوية مادام سبب النزول رفيعا ، إنه العلو النفسى لا يمنع العامل من أن يعمل رئيسا أو مرؤوسا ، فالعرة تستمد من الحق فى ذاته وبياركمها الحق جل جلاله .

١٠ - ولكن العالم الأبى العف التقي يمتحن أشد امتحان ، إذ يرى بلده العزيز وهو دار الإسلام الكبرى ومناط عزته ومحط آمال المسلمين يسوده الإلحاد ، ثم يسيطر عليه من لا يرجو لهذا الدين وقارا ، ثم يصبح فيه الغابض على دينه كالغابض على الجمر ، ثم يجد هو نفسه مقصودا بالاذى وأنه إن لم ينبج ألقى فى غيايات السجن وحيل بينه وبين العلم والتعليم .

عندئذ يجد الإمام نفسه بين أمور ثلاثة : إما أن يبقى مأسورا مقيدا ينطق . عليه فى غيايات السجن ، وإن ذلك لم يرب على عالم تعود الدرس

والإرشاد وإخراج كنوز الدين ليعلمها الناس عن بينة ، ولما أن يتملق
ويذهن ويمالي ، ودون ذلك خرط القتاد بل حز الأعناق ، ولما أن يهاجر
وبلاد الله واسعة ، وتذكر قوله تعالى (ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا
فيها) .

١١ - هاجر إلى مصر ثم انتقل إلى الشام ، ثم عاد إلى القاهرة ، ثم رجع
إلى دمشق مرة ثانية ثم ألقي عصا التسيار نهائيا بالقاهرة ، وهو في رحلاته
إلى الشام ومقامه في القاهرة كان نورا ، وكان مسكنه الذي كان يسكنه ضؤل أو
اتسع مدرسة يأوي إليها طلاب العلم الحقيقي لا طلاب العلم المدرسي ، فيبتدى
أولئك التلاميذ إلى ينابيع المعرفة من الكتب التي كتبت وسوق العلوم
الإسلامية رائجة ونفوس العلماء عامرة بالإسلام ، فردع قول أولئك الباحثين إليها
ووجههم نحوها ، وهو يفسر المغلق لهم ويفيض بغزير علمه وثمار فكره .

١٢ - وإن كاتب هذه السطور لم يلق الشيخ إلا قبل وفاته بنحو عامين ،
وقد كان اللقاء الروحي من قبل ذلك بسنين عند ما كنت أقرأ كتاباته وأقرأ
تعليقه على ما يخرج من مخطوط ، وأقرأ ما ألف من كتب ، وما كنت أحسب
أن لي في نفس ذلك العالم الجليل مثل ماله في نفسي ، حتى قرأت كتابه « حسن
التفاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي » فوجدته رضى الله عنه خصني
عند الكلام في الحيل المنسوبة لأبي يوسف بكلمة خير . وأشهد أني سمعت
ثناء من كبراء وعلماء فما اعتزرت بثناء كما اعتزرت بثناء ذلك الشيخ الجليل
لأنه وسام علي من يملك إعطاء الوسام العلي .

سمعت إليه لائقاه ، ولكني كنت أجهل مقامه ، وإني لاسير في ميدان
العتبة الخضراء فوجدت شيخا وجيها وقورا ، الشيب يفتق منه كنور الحق
يلبس لباس علماء الترك ، قد التف حول طلبة من سورية ، فوقع في نفسي أنه

الشيخ الذي أسعى إليه . فما إن زایل تلاميذه حتى استفسرت من أحدهم :
من الشيخ ؟ فقال إنه الشيخ السكوثرى ، فأسرعت حتى التقيت به لأعرف
مقامه فقدمت إليه نفسى ، فوجدت عنده من الرغبة فى اللقاء مثل ما عندى ،
ثم زرته فعلمت أنه فوق كتيبه وفوق بحوثه ، وأنه كئيز فى مصر .

١٣ - - وهنا أريد أن أبدي صفحة من تاريخ ذلك الشيخ الإمام لم يعرفها
إلا عدد قليل :

لقد أردت أن يعم نفعه وأن يتمكن طلاب العلم من أن يردوا ورده
العذب ويلتفحوا من منهل الغزير : لقد اقترح قسم الشريعة على مجلس كلية
الحقوق بجامعة القاهرة أن يندب الشيخ الجليل للتدريس فى دبلوم الشريعة
من أقسام الدراسات العليا بالكلية ، ووافق المجلس على الاقتراح بعد أن
علم الأعضاء الأجلاء مكان الشيخ من علوم الإسلام وأعماله العلمية الكبيرة
وذهبت إلى الشيخ مع الأستاذ رئيس قسم الشريعة إبان ذاك ولسكننا فوجئنا
باعتذار الشيخ عن القبول بمرضه ومرض زوجته وضعف بصره ، ثم يصر على
الاعتذار ، وكلما ألحنا فى الرجاء لج فى الاعتذار ، حتى إذا لم نجد جدوى رجونا فى أن
يعاود التفكير فى هذه المعاونة العلمية التى رقبها وتمناها ، ثم عدت إليه منفردا
مرة أخرى أكرر الرجاء وألحف فيه ولكنه فى هذه المرة كان معى صريحا ،
قال الشيخ الكريم ... إن هذا مكان علم حقا ولا أريد أن أدرس فيه إلا وأنا
قوى ألقى دروسى على الوجه الذى أحب ، وإن شيخوختى وضعف صحتى
وصحة زوجى ، وهى الوحيدة فى هذه الحياة ، كل هذا لا يمكننى من أداء هذا
الواجب على الوجه الذى أَرْضاه .

١٤ - - خرجت من مجلس الشيخ وأنا أقول أى نفس علوية كانت تسبح
فى ذلك الجسم الإنسانى ، إنها نفس السكوثرى .

وإن ذلك الرجل الكريم الذي ابتلى بالشدائد فانتصر عليها ابتلى بفقد الألفة
ففقده أولاده في حياته ، وقد احترقهم الموت واحدا بعد الآخر ، ومع كل
فقد لوعة ومع كل لوعة ندوب في النفس وأحزان في القلب . وقد استطاع
بالعلم أن يصبر وهو يقول مقالة يعقوب : فصبر جميل والله المستعان ، ولكن
شريكتيه في الصبر والضراء أو شريكته في بأساء هذه الحياة بعد توالي النكبات
كانت تحاول الصبر فتصبر ، فكان لها موااسيا ولكلومها مداويا ، وهو هو
نفسه في حاجة إلى دواء .

واقدم مضى إلى ربه صابرا شاكرا حامدا كما يمضي الصديقون الأبرار ،
فرضى الله عنه وأرضاه .

محمد أبو زهرة

صاحب السماحة والفضيلة الشيخ الكوثري^(١)

بقلم الشيخ محمد اسماعيل
عبدرب النبي واعظ القاهرة .

في يوم الأحد (في التاسع عشر من ذي القعدة سنة ١٣٧١) وبمجي
العباسية من ضواحي مصر ، توفي إلى رحمة الله العالم العالمي ، والبحر
اللوذعي ، والمؤلف المحقق الراسخ في العلم الواسع الأفق ، والمفكر العبقري ،
والمناظر الذي لم يقهر قط في حياته ، وسيف الله المسلول على رقاب الملاحدة
والفرق الضالة ، وأقدر ناهر ومناضل عن السنة النبوية ، وأبرع محام وحارس
للعقائد الدينية الصحيحة ، وصاحب المؤلفات القيمة الممتعة في كل علم ،
والتعاليق الباهرة في شتى الفنون ، والذي انتهت إليه الزعامة في علوم
السنة المحمدية - ولا سيما - فن الجرح والتعديل ، ومعرفة أحوال الرجال
وتراجم العلماء وتاريخ الفرق الإسلامية ، ومناشئ اختلافها وأسباب
تعددتها وتطورها .

ذاكم هو العلامة صاحب السماحة والفضيلة الأستاذ الشيخ محمد زاهد
ابن حسن الكوثري وكيل المشيخة العثمانية سابقا .

كان - رحمه الله رحمة واسعة - دمث الخلق ، كريم الطبع ، يزيد التواضع
العلمي الساحر رفعة ، والانصاف الأدبي مكانة ، أشهد أنه كان يحب في الله
ويبغض في الله ، وكان يمثل جلال العلم ووقاره أروع تمثيل ، وكان لبق
الحديث بديره بمهارة فائقة .

(١) نشر في (مجلة نور الاسلام) . ونشرت مجلات (النذير) و (المسلم)
و (الوسيلة) و (الرسالة) و (الثقافة) و (الاسلام) و (الكتاب) وغيرها كلمات
وقصائد في وثائقه ونهجه ، رضي الله عنه .

وإذا ما سئل في معضلة ، أخذ يكشف الغامض من جوانبها ، ويشرح حقيقتها شرح الخبير بأصولها وفروعها ، العليم الملم بخوافيها وقراءتها ، في بيان فياض وقوة حجة ، حتى إنه ليرغم السامع على الانصات التام ، ويجتذب قلوب الجلاس نحو بيانه وحديثه .

وكان - قدس الله روحه - مهيب الطلعة كامل الرجولة حسن الصورة جميل المعاشرة هاشا باشا عند اللقاء ، كان يقول فلا يداجي ، وينطق فلا يحابي ، وكان شجاعا في الجهر بالحق لا تأخذه في الله لومة لائم ، بل كانت شجاعته منقطعة النظير في هذا العصر ، وكان أمينا ثابتا في العلم والنقل .

وأشهد أنه - رضى الله عنه - قد علمني بالفعل والقول صفة الثبوت والتحري في كل شيء ، واقد التمسك من فضيلته إجازة في رواية الأحاديث النبوية وعلوم السنة ، فتفضل وشرفني وأجازني إجازة عامة شاملة ، أن أروى عنه جميع ما يصح له وعنه روايته من حديث وتفسير وفقه وأصول ، وتوحيد ومصطلح وحكمة ، وعربية الخ ، وخلد تلك الإجازة بخط يده الكريم في صاب (ثبته) التمهيد الموسوم بالتحجير الوجيز فيما يتغيه المستعجز .

وما ذهبت إلى منزله العامر بالعباسية لزيارة أو طلب علم ، أو استطلاع رأيه في كل نازلة أو حادثة ، إلا وجدت زوارا وطلبة علم ، وأكابر العلماء من كل قطر ، هذا يسأله ، وذلك يستصحه ، وأولئك يسألون عن المشكلات والمعضلات ، ومصادر الكتب النفيسة المطبوعة والمخطوطة ، فكنت تراه بحرا فياضا وسيلا متدفقا ، وكل يرتشف من معين علمه الدفاق الذي لا يفيض فكان بيته المعمور كمبة للقصاد من جميع الشعوب .

وكان - عليه سحائب الرحمة - يجيد أربع لغات . وأذكر حينما أن الحكومة أجرت مسابقة في الترجمة منذ زمن بعيد ، فتقدم لها عدد كبير ، فإذا بأستاذ الكونزي - سقاء الله من السكرثر - هو الأول في الباحثين .

ولفضيلة الأستاذ حساد - كما لكل موهوب وناطقة - وعلى قدر فضل المرء
يكون حساده . ولقد سمعت غرا أو مفتونا يرميه بالتعصب للمذهب الحنفية ،
وهي فرية يكذبها الأمر الواقع ، وسببها أن أستاذنا الكوثرى كان قوى
العارضة ، لا يرحم كل من يتهجم على الحنفية بالباطل ، أو يتجنى على الإمام
أبي حنيفة الزعمان زورا وبهتانا ، شأنه في كل دفاع عن الملة أو الأئمة أو الحق
أو العالم .

وصفوة القول : أن أستاذنا الكوثرى كان عالما عالميا قام بواجبه في
خدمة الاسلام ، وأدى رسالته العلمية على أكمل وجه . وفتح في مصر
مدرسة علمية فكرية ، وترك من المؤلفات ثروة خالدة .

فكانت هجرته من تركيا إلى مصر أروع هجرة في العزة والكرامة
وجلال العلم والنفع العام لعموم المسلمين والتضحية المثالية .
رحم الله المقيد وأسكنه فسيح جناته وأنزله منازل الأبرار مع الأنبياء
والصديقين والصالحين .

الابن البار والتلميذ الوفي

محمد اسماعيل
واعظ القاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصاحف الامصار

وعظم عناية هذه الامة بالقرآن الكريم

في جميع الادوار

لم يسبق لامة من الامم في تاريخ البشر أن تعتنى بكتاب من الكتب قدر اعتناء هذه الامة بالقرآن الكريم حفظا ودراسة وتدوينا لكل ماله به صلة من قرب أو بعد مدى القرون من فجر الاسلام الى اليوم والى ما شاء الله وقد صدق الله وعده في حفظه حيث قال : (انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ^(١)) .

فأين سبق في تاريخ البشر أن تحفظ أمة كتابا تستمر على حفظه على تعاقب القرون ، يستظهره الصغير والكبير ، والناشئ والسكهل ، في المدن والقرى والأصقاع كلها بحيث لو سها تال في كلمة منه أو حرف في أبعاد المواطن عن العواصم يجد هناك من يرده الى الصواب ويرشده اليه سوى هذا القرآن الحكيم .

وقد حفظته الامة يوم أن نزل ، واستمرت على استظهاره وحفظه مدى الدهر في الأقطار الاسلامية كلها ، وهذا أمر لا يشك فيه إلا من يشك في شمس الضحى ، أو يتظاهر بالشك ، لحاجة في النفس ، في الحقائق المدبوسة . وكان النبي صلى الله عليه وسلم في غاية من الاهتمام بتحفيظ كل ما نزل من القرآن لأثر نزوله ، يحض الصحابة على تعلم القرآن وتعليمه وحفظه واستظهاره قائلا لهم : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » ، وما ورد في هذا الصدد من الأحاديث الصحيحة يعد بالعشرات .

ونزول القرآن نجوماً سهلاً على الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أمر حفظه وتعرف أحكامه ، وإليه يشير قوله تعالى (وقرآنًا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ، ونزلناه تنزيلاً ^(١))

وكان للنبي صلوات الله وسلامه عليه من الكتاب ما يزيد عددهم على أربعين كتاباً ، يادر كتاب الوحي منهم إلى كتابة كل ما ينزل من الذكر الحكيم إثر نزوله بمحضر الصحابة ، والصحابة أنفسهم كانوا يسارعون إلى كتابته أو است كتابه كل على حسب استطاعته ومقدار قدرته . وكانوا يتلونه على الرسول صلى الله عليه وسلم غدواً وعشيا لاستظهاره كما نزل ، ولهذا العناية البالغة في كتابته وحفظه وتلاوته ترى الكفار يقولون ما حكى الله سبحانه عنهم حيث يقول : (وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون . فقد جاءوا ظلماً وزوراً . وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلاً ^(٢))

وكان الذين لا أمل لهم من الصحابة الفقراء يأدون إلى صفة مسجد النبي صلى الله عليه وسلم تحت رعايته عليه السلام يتلون كتاب الله ويتدارسونه حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم يحضرهم على حفظه ومدارسته حتى كان لهم دوى بالقسـرآن في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم وفيهم نزل قوله تعالى : (واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ^(٣))

وكانت الصفحة مدرسة لتحفيز القرآن وتدريس أحكامه لاملجاً للعجزة فقط . ولم كان النبي صلى الله عليه وسلم يرسل منهم إلى القبائل لتعليمهم

(٢) سورة الفرقان آية ٥

(١) سورة الاسراء ١٠٦

(٣) سورة الحکم آية ٢٨

القوآن وتفقيهم في الدين ، وكان في المدينة ، زادها الله تشريفاً ، دار للقراء ينزلها الوافدون من أهل القراءة منذ عهد مصعب بن عمير رضي الله عنه الذي كان بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة ليعلم أهل المدينة القرآن . وكان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أفذاذاً من قراء الصحابة أن يقوموا بتعليم القرآن للجمهور ، كما أمر الجمهور بتعلم القرآن منهم حتى امتلأت المدينة المنورة بالقراء ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث منهم جماعات إلى الجهات التي أسلم أهلها لتعليمهم القرآن وتفقيهم في الدين ، وعدد هؤلاء في غاية من السكثرة . وقد ذكرت أسماءهم في كتب السير المبسوطة وفي الكتب المؤلفة في الصحابة . والذين استشهدوا منهم غديراً في بدر معونة فقط نحو سبعين قارئاً حتى استاء النبي صلوات الله عليه من هذا الغدر غاية الاستياء ، فاستمر يقنت في الفجر شهراً يدعو على رغل وذكوان وعصية بسبب غدرهم هؤلاء القراء .

وبعد هذه الحادثة ازداد اهتمام الصحابة بحفظ القرآن . وكان من عادة الصحابة أن يعلموا القرآن آيات آيات يقرمون بتحفيظ هذا سوراً وذلك سوراً آخر ليقرم كل منهم بنصيبه من الحفظ تكثيراً لعدد حفاظ القرآن بكل وسيلة ، فكان منهم من يحفظ القرآن كله ، ومنهم من يحفظ سوراً فقط يشارك في حفظها آخرون ، وهكذا باقى القرآن موزعاً على جماعات . ومن لا يستظهر القرآن من الجمهور يكثر فيهم جداً من لا يقل عن أن يكون بحيث ينتبه إلى السهو إذا ما سها التالى ، وذلك من كثرة تلاوتهم للقرآن وتوالى استماعهم اليه . وكان بينهم من يؤم القوم في الصلوات الجهرية لاسيما الفجر بقراءة السبع الطول ، بل كان بين الصحابة من يختم القرآن في ركعة واحدة كما فعل عثمان وتميم الدارى رضي الله عنهما ، وفعل مثل ذلك أبو حنيفة في عهد التابعين ، وليس بقليل بين السلف الصالح من كان يختم القرآن في كل رمضان ستين ختمة ، وأبها

أهل العلم في كل طبقة من يختتمه في كل شهر مرة ، والأغلبية العظمى في كل طبقة على ختمه في كل أسبوع مرة .

وسهل حفظ القرآن على الصحابة ما آتاهم الله من قوة الذاكرة وسرعة الحفظ وما حفظه العرب من القصائد والخطب والشراهد والأمثال بما يدهش الأمم ، ويقضى لهم بالتفوق البالغ في الحفظ . إلا عند أهل القلوب المريضة والاضغان المميته ، فيظهر من ذلك كيف يكون حالهم في حفظ القرآن الذي أخذ بمجامع قلوبهم ، وهر بصائرهم ببلاغته البالغة ، ومعانيه العالية بما ينادى بأنه تنزيل من حكيم حميد .

وقد صحح عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه كان يعارض القرآن على جبريل مرة في كل سنة في شهر رمضان ، وفي عام انتقله الى الرفيق الأعلى كانت المعارضة بينهما مرتين في شهر رمضان منه . والمعارضة تكون بقراءة هذا مرة واستماع ذلك ثم قراءة ذلك واستماع هذا ، تحقيقاً لمعنى المشاركة فتكون القراءة بينهما في كل سنة مرتين ، وفي سنة وفاته أربع مرات ، فنفرس النبي صلى الله عليه وسلم من تكرير المعارضة في السنة الأخيرة قرب زمن لحوقه بالرفيق الأعلى ، فجمع الصحابة رضي الله عنهم فعرض القرآن عليهم آخر عرضه .

والقراءات الواردة في العرصة الأخيرة هي أبعاض القرآن المتواترة في كل الطبقات ، فيسكفر جاحد حرف منها ، إلا أن من القراءات المتواترة ما هو معلوم تواتره بالضرورة عند الجماهير ، ومنها ما يعلم تواتره حذاق القراء المتفرغون لعلوم القراءة دون عامتهم ، فإنكار شيء من القسم الأول كفر باتفاق . وأما الثاني فإنما يعد كفراً بعد إقامة الحجة على المنكر وتعمته بعد ذلك ، فتبين أمر القراءات السبع أو العشر المتواترة خطراً جداً وإن اجتراً

على ذلك الشوكاني وصديق خان القنوجي^(١) مع أن شيخ الصناعة الشمس الجزري يسرد أسماء رواة العشر طبقة بعد طبقة في كتابه «منجد المقرئين» بحيث يحلو لكل ناظر أمر تواتر القراءات العشر في كل الطبقات جلاء لا مزيد عليه فضلا عن السبع . وهذا مع عدم استقصائه رواة العشر في كل طبقة .

فن المضحك جدا دعوى الشوكاني والقنوجي استنتاج زاعمهما السابقة من كلام ينسب إلى ابن الجزري . ودونك نصه الصريح في «كتاب المنجد له» على التواتر . وأما كلام ابن جرير في بعض قراءات ابن عامر ونحوه فهوة باردة من قبيل القسم الثاني ، وكذلك ما وقع للزمخشري في كشاهه نسأل الله السلامة . ولم يكن ابن جرير من الخذاق في علم القراءة ولا من المتفرغين لدراسته وتدريسه . وهذا هو مصدر أخطائه كما نبه على ذلك الخذاق من أهل هذا العلم .

وترتيب السور والآيات في المصحف المتواتر ليس على ترتيب النزول بل هذا الترتيب المتواتر هو الترتيب المتلقى من النبي صلوات الله عليه في العرض الأخير . بل كان الرسول صلى الله عليه وسلم يرشد الأمة كلما نزلت آية إلى موضعها بين الآيات في السور ، كما كان يرشد إلى ترتيب السور على ما في الحديث الصحيح عن تجزئة القرآن .

والحاصل أن الحجة قائمة على أن الترتيب بين السور توقيفي في التحقيق ، كما أن الترتيب بين الآيات في السور توقيفي .

وأني يتصور العرض المترتب في السمع بدون ترتيب في السور وآياتها وكان القرآن كله مكتوبا في رقاع وأكتاف وعسب ونحوها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت تلك القطع المكتوبة بمحضه عليه السلام يحرسها الصحابة في بيوتهم مع استظهارهم لها فيها بل للقرآن كله ، بل كان القرآن يحفظه كله

(١) في تاج العروس : قنوج كسنور بلدة بالهند كبيرة .

من لا يحصيهم العدد في عهده صلى الله عليه وسلم بالطريقة التي شرحناها ^(١) ،
والعدد المروى عن بعض الصحابة إنما هو بالنظر إلى علم الراوى وبالنظر
إلى قبيلة خاصة ، ولا يشك في ذلك من استعرض الروايات في هذا الصدد .
وقد توسعنا في بيان ذلك فيما أمليناه في علوم القرآن قبل سنين متطاولة ^(٢) .
ولم يمكن جمع السور وآياتها كلها في مصحف واحد في عهد النبي صلى الله
عليه وسلم لقصر المدة بين زمن نزول آخر ما نزل من القرآن وزمن انتقاله
صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ، ولم يكن الجمع في مصحف متصورا
في عهد استمرار النزول . وجمعت كل سورة في صحف خاصة وقرطيس
مرتبة الآيات بخط زيد بن ثابت رضى الله عنه في عهد أبى بكر الصديق
رضى الله عنه تحت إشراف جمهرة القراء من الصحابة ، وجروا على طريقة
المكتوبة من عين ما كتب بين يدى الرسول صلى الله عليه وسلم بعد ثبوت
ذلك بشهادة شاهدين عدلين بأن هذا هو المكتوب بعينه بمحضر النبي صلى
الله عليه وسلم مبالغة في المحافظة على رسم القرآن المتبع عند كتابته أمام
النبي صلى الله عليه وسلم بمحضر الصحابة ، ولم يكن المراد بالإشهاد الإشهاد
على نفس النظم الكريم أصلا . فإن الصحابة الذين كانوا يحفظونه كانوا في
غاية من الكثرة . وحديث خزيمة ينادى بأن الإشهاد إنما كان على القطع المكتوبة
واستشهاد جماعة كبيرة من قراء الصحابة في اليمامة هو الباعث على اقتراح
عمر رضى الله عنه جمع القرآن في المصحف ، وتردد الصديق رضى الله عنه
بإدى بدءه إنما كان ملاحظة أن ذلك ربما يكون سبباً للتواكل في حفظه .

(١) ذكر ابن حجر ٢٩ حافظاً ممن يحفظون القرآن كله ، الفتح ٩ - ٤٣ ،
(٢) للاستاذ الكوثرى رضى الله عنه مؤلف جليل في علوم القرآن بسط فيه أصول
التفسير وأسباب النزول ، والنسخ ، وجمع القرآن ، ودفع الشبه المثاره حوله ، ورسم
القرآن وكتب القراءات والتفسير والمقارنة بينها ، وطبقات القراء والمفسرين ،
ومسالك الرواية والدراية .

والتكاسل في استظهاره لا باعتبار التخرج في الكتابة . قال الله تعالى :
(رسول من الله يتلو صحفاً مطهرة)^(١) فأنى يتصور التخرج من كتابة آيات
السور في الصحف مع وجود هذه الآية الكريمة !

ولم يكن الصحابة رضي الله عنهم يستصحبون شيئاً مكتوباً من القرآن في
حروبهم وأسفارهم مخافة أن يناله العدو بسوء ، وانقياداً لنهي النبي صلى الله
عليه وسلم عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو . وشهداء اليمامة من قراء
الصحابة ما كانوا استصحبوا شيئاً من القطع المكتوبة بمحضره عليه السلام
المحفوظة في بيوتهم لنهيهم صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، لكن إذا تسكرر
مثل هذه الحادثة قبل جمع الآيات في الصحف بالنقل من تلك القطع فإنه
يحصل اضطراب إلى الجمع باملاء حفاظ القرآن من الصحابة عن ظهر القلب
فيسمى الرسم الذي جرى عليه الصحابة بمحضر الرسول صلى الله عليه وسلم
فاقترح عمر ما اقترح ، ووافقه الصديق وسائر الصحابة رضي الله عنهم على
ذلك حتى تم جمع آيات كل سورة في صحف خاصة بيد زيد بن ثابت رضي
الله عنه تحت إشراف جمهرة الصحابة ، فسكتبت مئات من المصاحف
من تلك الصحف .

ولما اتسع نطاق الفتوح الإسلامية جدا ، وبدأت الأغلاط في التلاوة
تذيع في البلاد الشاسعة أجمعت الصحابة في عهد عثمان رضي الله عنه على نسخ
مصاحف من صحف أبي بكر وإرسالها إلى أمصار المسلمين تحت إشراف قراء
معروفين ، ليقابل أهل كل قطر مصاحفهم بالمصاحف المكتوبة تحت إشراف
الصحابة المرسلين إليهم ، وليتخذوها أئمة يقتدون بها في التلاوة والكتابة بهند
ما سوى ذلك من المصاحف التي كتبها أفراد وغلطوا فيها ، ولم ياب ذلك أحد
من الصحابة حتى إن أبي بن كعب رضي الله عنه كان من المساعدين لزيد في أمر

النسخ . وأما ما يصر عليه الذهبي من تقدم وفاته فوهم محض ، بل ابن مسعود رضى الله عنه بعد أن أبدى بعض استياء من عدم توليته أمر الكتابة وافق الجماعة على هذا العمل الحكيم ، حيث قال للذين فزعوا إليه في أمر المصاحف : « إن القرآن أنزل على نبيكم من سبعة أبواب على سبعة أحرف » . وكان زيد بن ثابت رضى الله عنه هو الذى قام بكتابة القرآن ومعه رهنط في عهد عثمان ، كما كان هو القائم بها في عهد أبى بكر ، فليس لابن مسعود أن يستأمن تولية عثمان زيدا أمر نسخ القرآن وكتابته ، لأنه هو الذى كان وليها في عهد أبى بكر ، وقد وقع عليه الاختيار في العهدين بالنظر إلى أن زيد بن ثابت كان أكثر كتاب الوحي ملازمة للنبي عليه السلام في كتابة الوحي ، على شبابه وقوته وجودة خطه ، فيكون أجدر بذلك ، ولأبى بكر وعثمان أسوة حسنة برسول الله صلى الله عليه وسلم في اختياره لكتابة المصحف الكريم ، على أن طول ممارسته لمهمة كتابة القرآن يجعله جاريا على نمط واحد في الرسم ، واتحاد الرسم في جميع أدوار كتابة القرآن أمر مطلوب جدا ، وتكميل مثل هذا العمل الشاق للشيوخ من الصحابة يكون فيه إزهاق ، وليس أحد من الصحابة ينكر فضل ابن مسعود وسبقه واتساعه في معرفة القرآن وعلومه ، لكنهم لا يرون وجها لاستيائه من هذا الأمر وهو القائم بمهمة عظيمة في السكوفة ، يفقه أهلها في دين الله ويعلمهم القرآن ، وابتعاده عن السكوفة سنين لم يكن من مصلحة العلم الذى كان زرع بذوره هناك ، بل كان من الواجب أن يستمر على تعهد غراسه لتؤتى أكلها بإذن ربه .

وقد استمر عمل الجماعة في نسخ المصاحف مدة خمس سنين ، من سنة خمس وعشرين إلى سنة ثلاثين في التحقيق ، ثم أرسلوا المصاحف المكتوبة إلى الأمصار ، وقد احتفظ عثمان بمصحف منها لأهل المدينة ، وبمصحف لنفسه ، غير ما أرسل إلى مكة والشام والسكوفة والبصرة ، وكانت تلك

المصاحف تحت إشراف قراء مشهورين في الاقراء. والمأرضة بها ، فشكرت الأمة صليح عثمان هذا شكرا عميقا ، وفي مقدمةهم علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، بل كان يقول : لو وليت لفعلت في المصاحف الذي فعله عثمان كما روى ذلك أبو عبيد في فضائل القرآن عن عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سويد بن غفلة^(١) عن علي كرم الله وجهه .

فالقرارات الموجودة في العرصة الأخيرة هي أبعاض القرآن . فإمكان جمعه منها بالخط جمعه بالخط في المصاحف المكنونة حيث لم يكن في خط الصحابة شكل ولا نقط ، بل كانوا يستغنون عن كتابة الألفات المتوسطة في الكلمات ؛ ولذلك تمكنوا من الجمع بالخط بين (فتبينوا) و (فتثبتوا) وبين (يلشركم) و (يسيركم) إلى نحو ذلك من القراءات المتواترة ، وأما ما لم يمكن جمعه بالخط فوزعوه على المصاحف .

وكيفية الرسم في تلك المصاحف مدونة تفصيلا في كتب خاصة من أول عهد إلى يومنا هذا ، ومن الكتب السهلة التداول في هذا الصدد كتاب المقنع ، للداني وه المحكم ، له أيضا ، وقد لخصهما من كتب الأقدمين في رسم القرآن ، ومئات من القراء في كل طبقة يعرفون كيفية إملاء الكلمات في تلك المصاحف من أول يوم إلى يومنا هذا . وهاهي كتبهم المدونة في كل طبقة في الرسم ماثلة أمامنا بكثرة بالغة .

ومصحف الكوفة من بين تلك المصاحف - كما يذكره السجستاني - هو المصحف الذي كان محفوظا بطرطوس^(٢) - أمام جزيرة أرواد - قرب طرابلس الشام في عهد العلم السخاوي . ثم نقل إلى قلعة حمص ، ويصفه النابلسي في

(١) في الخلاصة : بفتح الغين المعجمة والفاء واللام .

(٢) في (الباب في الانساب) : بفتح الطاء وسكون الراء وضم الطاء الثانية

رحلته الكبرى سنة ١١٠٠ هـ ألف ومائة ، ولم يزل محفوظا بها إلى الحرب العامة ، فنقله أصحاب تشان من هناك إلى عاصمة الدولة (١) .

وكذلك كان مصحف المدينة المنورة محفوظا بالروضة المعطرة مدى القرون إلى الحرب العامة ثم نقل إلى العاصمة أيضا في أثناء الحرب العامة ، ولعله أعيد إليها بعد أن وضعت الحرب أوزارها .

وأما مصحف الشام فهو الذي كان بطبرية ثم نقل إلى دمشق ، وكان محفوظا في مسجد التوبة في عهد ابن الجزري ، ثم استمر محفوظا في حجرة الخطيب بالجامع الأموي إلى الحرب العامة أيضا ثم نقل فيما نقل إلى العاصمة وكان الشيخ عبد الحكيم الأفغانى الدمشقي العالم المشهور من أهل عصرنا ألهم نسخ القرآن من المصحف الدمشقي على طبق رسمه قبل وفاته بسنوات قلائل وقبل الحرب العامة ، كأنه كان أحس أن المصحف الشامي ينقل من هناك ، فاتم نسخة على طبق رسمه بيده السكرية . ومصحف عبد الحكيم هذا محفوظ عند بعض أصحابه بدمشق إلى اليوم . وفي الحقيقة والحجاز في رحلة الشام ومصر والحجاز لعبد الغنى النابلسي ، وصف ما شاهده في حمص ومصر من المصاحف الأثرية . وذكر في « منادمة الأطلال » (٢) ، أنباء المصاحف الشامية في العهد الأخير .

وأما مصحف عثمان الخاص به الذي أطلع عليه أبو عبيد في بعض الخزائن على مافي العقيلة وشروحا فلا يبعد أن يكون هو المصحف الذي يذكره المقرئ في الخطط عند السلام على مصحف أسماء في جامع عمرو - الذي كان عبد العزيز بن مروان وعد بجائزة كبيرة عن كل غلطة توجد فيه ،

(١) القسطنطينية .

(٢) مخطوط للشيخ عبد القادر بدوان .

فوجد قارىء كوفي كلمة (نجمة) بدل (نجمة) غلطاً فأخذ الجائزة - ثم نقل الى قبسة الملك الغورى^(١) بالقاهرة مع الآثار النبوية ، ثم نقل الى المشيد الحسينى بها مع الآثار المذكورة ، ويصفه العلامة الشيخ بخيت فى « الكلمات الحسان » .

وكثير من الماكرين يجترئون على تلطيح بعض المصاحف القديمة بالدم ليظن أنه الذى كان بيد عثمان رضى الله عنه حينما قتل . وكمن مصاحف ملطخة بالدم فى خزانات الكتب والله ينتقم منهم .

وأما ما أرسله الملك الظاهر بيبرس الى ملك المغول فى الشمال فى دولته وما والاها أثناء سعيه الموفق فى إرشادهم الى الاسلام فليس هو بالمصحف العثمانى رغم ما شهر فى البلاد ، وإن كان من المصاحف القديمة المنسوخة فى عهد الصحابة لان رسمه يخالف رسم مصحف عثمان الخاص فى بعض الكلمات كما حققه العلامة الشهاب المرحانى فى « وفيات الاسلاف وتحيات الاخلاف » بما رضى رسمه برسم مصحف عثمان الخاص المدون فى كتب الرسم كالرائية وغيرها . ويظهر أن مصحف بيبرس هو المصحف الذى كان محفوظا بجامع عبيد الله الاحرار السمرقندى بسمرقند بعد انقراض دولة المغول الشمالية وحينما استولى الروس على سمرقند فى القرن المنصرم نقلوا المصحف المذكور الى خزانه قيصر روسيا ، ولم يزل محفوظا بها الى انقراض دولتهم . ويقال انه أعيد الى الجامع المذكور بسمرقند قبل نحو ١٥٠ سنة بعد انقراض دولتهم ، لكن جملة المسلمين هناك أخذوا أوراقا كثيرة منه من مواضع متفرقة خفية باسم التبرك ، فقضوا بذلك على هذا المصحف الاثرى العظيم القدر والله فى خلقه شئون .

(١) بفتح الغين نسبة الى طبقة الغور العسكرية بالقلمة التى تخرج منها ، على ما حققه العلامة الكوثرى .

وقد تمكن بعض أهل الفضل من أخذ صورة شمسية من البقية الباقية ،
ولذلك المصاحف قيمتها الأثرية العظيمة وإن لم يكن اليها حاجة في معرفة
الرسم لأنه مدون في كل طبعة كما ذكرنا .

وسعى قراء الصحابة المبعوثين إلى الأقطار النائية في تعليم القرآن
وتحفيظه فوق كل تقدير .

وقد اكتظت كتب التاريخ المؤلفة في أخبار الصحابة وأنباء الامصار
وتراجم قراء البلاد بمساعيهم الحميدة في ذلك ، وتجد مصداق ما ذكرناه في
و تاريخ دمشق ، لآبي زرعة الدمشقي ود فضائل القرآن ، لابن الضريس
ود تاريخ دمشق ، لابن عساكر ، و طبقات القراء ، للذهبي وغيرها من
الكتّاب المتداوله .

ولم يكن عدد المصاحف في البلاد الاسلامية في عهد الصحابة يقل عن
مائة ألف مصحف بالنظر الى سعة مساحة البلاد المفتوحة وعناية أهلها
بتعليم القرآن الكريم ، بل كان عمر الفاروق رضي الله عنه يفرض مرتبات
من بيت مال المسلمين للذين يستظهرون كتاب الله الكريم الى أن خشى
أن يشتغل الناس بحفظ القرآن ويهملوا أمر التفقه فيه . وكان من الذين
جمعوا بين التحفيظ والتفقيه ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم أجمعين
والذين تخرجوا في القرآن والفقه عند ابن مسعود بالسكوفة لهم كثرة
بالغة ، حتى الذين قاموا ضد بني أمية مع عبد الرحمن بن الأشعث من القراء
فقط نحو أربعة آلاف قارئ هم خيار التابعين من تلاميذه وتلاميذ تلاميذه
وكان أبو موسى الأشعري رضي الله عنه يقسم تلاميذه حلقة حلقة ويجعل
لكل حلقة نقيباً يشرف عليهم ثم هو يشرف على الجميع تعليمياً وتحفيظاً
كل يوم من طلوع الشمس إلى الظهر في جامع البصرة ، ويفعل مثل ذلك

سواء بسواء أبو الدرداء رضى الله عنه فى جامع دمشق كل يوم الى أن توفى بالشام
ومناقبتهم فى التحفيظ والتفقيه لا تسعها هذه العجالة .

هكذا كان شأنهم فى تعليم القرآن والقراءات التى تعد أبعاض القرآن
وهى القراءات المتواترة تواتراً لا يتصور المزيـد عليه فى الطبقات كلها . وأما
ما يروى بطريق الآحاد من القراءات المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم
أو الى بعض الصحابة أو التابعين فليس من القرآن أصلاً ، بل يدور أمره
بين أن يكون تفسيراً سمع منهم فى أثناء تعليمهم القرآن ثم دون فى عداد
القراءة ، وبين أن يكون سهواً جرى على لسان التالى وظنه السامع قراءة
ولمثل ذلك أشار مالك بن أنس الى نافع القارىء بالايؤم القوم حينما استشاره
فى ذلك قائلاً له ما معناه : انك بارع فى القراءات فاذا سهوت فى القراءة
أثناء الصلاة ربما يظن بهذا السهو أنه قراءة مروية فيتلقى منك هذا السهو كقراءة .
وتلك القراءات الشواذ دونها العلماء فى كتب خاصة ، منها الجارى بجرى
التفسير ، ومنها السهو المحض .

وتوجد قراءات تروى بأسانيد ملفقة كاذبة وحققها أن لا تعد من القراءات
بالمرة ، والفرق بينها شأن العلماء الاختصاصيين بحجج ناهضة معلومة لأهلها
قال أبو عبيد فى « فضائل القرآن » عند ذكر ما جمع فى عهد عثمان تحت
إشراف جمهرة الصحابة : « وهو الذى يحكم على من أنكر منه شيئاً بالحكم
على المرتد من الاستتابة فان أبى فالقتل » ثم قال عند الكلام على الشواذ
والالفاظ الواردة بغير طريق التواتر « فهذه الحروف وأشياء لها كثيرة قد
صارت مفسرة للقرآن ، وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين فى التفسير
فيمسحون ذلك ، فكيف اذا روى عن كبار أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
ثم صار فى نفس القراءة فهو الآن أكثر من التفسير وأقرب ، وأدنى ما يستنبط

من علم هذه الحروف معرفة صحة التأويل على أنها من العلم الذي لا يعرف العامة فضله ، وإنما يعرف ذلك العلماء ، اهـ .

وظاهر جدا كون ما يروى عن أمثال ابن مسعود وإبي بن كعب وابن عباس رضي الله عنهم من الألفاظ المخالفة للبشواتر تفسيراً على الوجه الذي سبق بيانه .

وقد تواترت عن ابن مسعود قراءته بطريق أصحابه من أهل الكوفة ، وقد تلقاها عاصم عن زر بن حبیش عنه رضي الله عنه ، وهي التي يرويها أبو بكر بن عياش عن عاصم ، وتواترها البائع مما لا يتناطح فيه ، وليس فيها تلك الألفاظ الشاذة . ومن زعم أنه لم يكن في مصحفه الفاتحة والمعوذتان أو أنه كان يحك المعوذتين فكاذب قصداً أو داهم من غرة قصد . والمعوذتان موجودتان في قراءة ابن مسعود المتواترة عنه بطريق أصحابه ، وكذلك الفاتحة ، وقراءته هي قراءة عاصم المتواترة التي يسميها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها في كل حين وفي كل الطبقات . وأني يناهض خبر الآحاد الرواية المتواترة على أن العامة يحفظون عن ظهر القلب الفاتحة والمعوذتين لصلواتهم وتعاويذهم في عهده ، فلا مانع من أن يكون استغنى عن كتابتها لكونها غير مظنة للسميان ، ولا مانع أيضاً من أن يكون يحك اسم المعوذتين دون المسمى على طريقته المألوفة في تجريد القرآن من أسماء السور وعدد آياتها وأعمسارها وغير ذلك مما لا يدخل في التنزيل . وقد أجاد ابن حزم الرد على تهويلات المتقولين في هذا الصدد في كثير من مؤلفاته .

والعناية البالغة من الامة باستظهار القرآن وحفظه من يوم النزول إلى اليوم وإلى قيام الساعة لا تحول دون وهم وإهم في لفظ وغلط غلط في كلمة لأنه ليس في طبيعة البشر أن يكون جميع أفرادهم سواء في الحفظ والعلم والفهم

لكن الأوهام والأغلاط تزدوب أمام ضبط الجماهير وحفظهم في كل طبقة ويستأنس أهل العلم بالفاظ تروى في صدد القراءة بتمييزهم بين ماهو من قبيل التفسير وبين ماهو سهو بحث وبين ماهو خبر صرف ظنه بعض مغفل الرواة آية بين ماهو ملفق محض ، فيجعلون لكل منها حكمه الخاص به .

ونرى في المدة الأخيرة اهتماماً خاصاً لمستشرقى الغرب بنشر مؤلفات علماء الاسلام الأقدمين مما يتعلق بالقرآن الكريم وعلومه من كتب القراءة وكتب الرسم وشواذ القراءات وكتب الطبقات ، بل يواصلون سعيهم في ذلك وفي نشر ما للأقدمين من المؤلفات في الحديث والفقه واللغة . إلى غير ذلك من المشرقيات . ومسمى أغليتهم ينم عن قصدهم لإحياء عهد السليبيين بطريقة أخرى في الحملات الممثلة تعصباً وجهلاً نحو النور الوضاء الذى أشرق من القرآن الكريم على هذه الكرة المظلمة حتى استنارت البصائر بذلك النور الواج . فدخل الناس في دين الله أفواجا ، فتبدلت الأرض غير الأرض . وغاية هذا الفريق مكشوفة جداً مهما تظاهروا بمظهر البحث العلمى البرى . كذبا وزورا وخداعا .

وبتلك الإمامة اليسيرة في تاريخ القرآن الكريم يظهر أن محاولتهم هذه ماهى إلا محاولة خائبة منكوسة ، وأنهم لو ابتغوا نفقا في الأرض أو سلما في السماء لياتوا بماله مساس بكتاب الله المنزل على حبيبه المرسل - صلوات الله عليه وعلى سائر الأنبياء - من قرب أو بعد لما وجدوا إلى ذلك أدنى سبيل ولو كان الأزهر الشريف صرف شطراً من عنايته لنشر أمثال تلك الكتب مباشرة أو إعادة نشرها مع تعليق ما يحجب التعليق عليه لقطع السبل على الماكرين . وما ذلك على الله بعزيز .

ماهى الاحرف السبعة؟

لم يسجل التاريخ لامة من الامم فى العناية بكتابتها تعليميا وحفظا، مثل ما سجل لهذه الامة المحمدية من العناية البالغة بالقرآن الكريم ، حفظا وتحفيظا ، ودراسة وتدوينها لكل ماله به صلة من قرب أو بعد ، مدى القرون من فجر الاسلام الى اليوم وإلى ماشاء الله . وقد صدق الله وعده فى حفظه حيث قال : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)

يستظهره الصغير والكبير ، والناشيء والكهل ، فى المسكن والقرى وأصقاع الاسلام كلها بحيث إذا سها نال فى كلمة منه أو حرف أو حركة فى أبعد المواطن عن العواصم ، يجد هناك من يرده الى الصواب ويرشده اليه . وكان النبي صلى الله عليه وسلم فى غاية الاهتمام بتحفيظ كل ما نزل من القرآن إثر نزوله ، يحض الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين على تعلم القرآن وتعليمه قائل لهم : خيركم من تعلم القرآن وعلمه ، وما ورد فى هذا الصدد من الأحاديث الصحيحة يعد بالعشرات

وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مصعب بن عمير رضى الله عنه فى العقبة الأولى الى المدينة ليعلم الأوس والخزرج القرآن قبل الهجرة ونزل دار القراء بها وعلمهم القرآن ، وكانت صفة المسجد النبوى بعد الهجرة كدار للقراء يأوى اليها فقراء الصحابة من لأهل لهم ، يتدارسون القرآن ويتعلمونه ثم يعلمونه لأهل البلاد المفتوحة على تحدد الفتوح .

وكان جماعة من كبار الصحابة تفرغوا لتعليم الناس القرآن فى المدينة المنورة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم حتى امتلأت المدينة بالقراء . وكان لمعاذ بن جبل رضى الله عنه ، ثم لابن عباس رضى الله عنهما هناية عظيمة بتعليم القرآن وعلومه لأناس لا يحصىهم العدد فى مكة المكرمة . وكان ابن

مسعود رضى الله عنه . قد علم القرآن وعلومه لعدد عظيم من أهل الكوفة .
ويبلغ بعض ثقات أهل العلم عدد هؤلاء إلى نحو أربعة آلاف قارى . ما بين
متلق منه مباشرة أو أخذ عن أخذ عنه ، وأبو موسى الأشعري رضى الله عنه
كان يصنع صديعه أيضا بالبصرة .

وقد حدث الحافظ ابن الضريس أبو عبد الله محمد بن أيوب البجلي في
كتابه « فضائل القرآن » عن مسلم بن إبراهيم عن قرعة عن أبي رجاء الطاردي
البصري أنه قال : كان أبو موسى يطوف علينا في هذا المسجد - يعنى مسجد
البصرة - فيقعدنا حائقا حلقا يقرئنا القرآن هـ . وكان أبو الدرداء رضى الله
عنه يعلم القرآن في كل يوم بحمام دمشق من طلوع الشمس إلى الظهر ويقسم
المتعلمين عشرة عشرة ويعين لكل عشرة عريفا يعلمهم القرآن ، وهو يشرف
على الجميع يراجعونه إذا غلطوا في شيء كما في تاريخ دمشق لأبي زرعة الدمشقي
وتاريخ ابن عساكر . وهكذا كان أصحابهم وأصحاب أصحابهم .

وهاهو الإمام ابن عامر رضى الله عنه أقدم القراء السبعة طبقة كان له
وحده بدمشق أربعمائة عريف يقومون بتعليم القرآن تحت إشرافه . وهو
الإمام الذى يجترى على قراءة مثله الشوكاني والقنوجى بدون وازع لهما مع
خطورة الكلام على القراءة المتواترة . وفي المجلد الثانى من « النشر الكبير »
لابن الجزرى بحث تمتع يردع أمثالهما من الخاطئين أو المخطئين المتحاملين على
القراءات المتواترة ، كما توسعت في بيان ذلك في الأعداد (١١ و ٢٥ و ٢٦
لسنة ١٣٥٧ هـ ^(١)) من مجلة الاسلام .

والقراءات المروية بطريق التواتر مدى القرون منذ آخر عريضة عرض
فيها القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم في آخر رمضان من عمره الكريم

(١) أى مقالة (مصاحف الأمصار) وقد تقدمت ، ومقالة (مولد خاتم رسل
الله عليه أزكى الصلوات) وسنأق .

هي أبعاد القرآن المروية بواسطة الأئمة السبعة بل العشرة تواتراً ، فيكون إنكار شيء من تلك القراءات في غاية الخطورة ، إلا أن من القراءات المتواترة ما يعلم الجماهير تواتره بالضرورة ، ومنها ما يعلم تواتره حذاق القراء المتفرغون لعلوم القراءة فقط دون عامتهم ، فإني إنكار شيء من القسم الأول يكون كفراً باتفاق ، وأما إنكار شيء من القسم الثاني فإنما يعد كفراً عند إصرار المنكر على الإنكار بعد إقامة الحجة عليه ^(١) .

ولولا هذا التحقيق لكان تطاول ابن جرير والريشيري على بعض القراءات السبعية المتواترة عند حذاق القراء خطراً جدياً . ولم يكن ابن جرير تفرغ لعلوم القراءة وإنما كان اكتفى بكتاب أبي عبيد في اختلاف قراء الأمصار الخمسة فيسهو فيما لا يسهو فيسهو الحذاق المتفرغون لهذه العلوم ، وأبو عبيد أيضاً غير متفرغ لعلوم القراءة ، بل مسعاه موزع على علوم شتى ، على أنه أول من ألق في اختلاف القراء فيعذر هذا وذلك في السهو ؛ لكن من يتابعهما بعد وضوح الحجة لا يكون معذوراً أصلاً .

وما في التيسير ، لأبي عمرو الداني ، و دحرز الأمانى ، للشاطبي من قراءات الأئمة السبعة كلها متواترة إلا في مواضع يسيرة بينها أهل الصناعة ، وكذا القراءات الثلاث المسكولة للعشر كما في المنجد المقرئين ، و د النشر ، الكبير . وفي المنجد ، بسط ما يحصل به تواتر العشر في كل طبقة مع أنه لم يستوف سرد قراء العشر في كل طبقة .

واختلاف هؤلاء القراء فيما وقع الاختيار عليه في نظر كل منهم بعيد اعترافهم بتواتر قراءات الآخرين وتجوز القراءة بها سواء اعتبرناها وجوه قراءة واحدة أم اعتبرناها هي الأحرف السبعة محفوظة مدى الدهر ، والأول

(١) يكرر المؤلف بعض المباحث المهمة لأنها نشرت في مقالات متباعدة الزمن ، ولما طبعناها بمجموعة لم نر من الأمانة تغيير شيء فيها .

رأى القائلين بأن الأحرف السبعة كانت في مبدأ الأمر، ثم تسبخت بالعرضة الأخيرة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبق إلا حرف واحد، ورأى القائلين بأن عثمان رضى الله عنه جمع الناس على حرف واحد ومنع من الستة الباقية لمصلحة، وإليه نحا ابن جرير وتهيبه أناس فتابعوه، لكن هذا رأى خطير قام ابن حزم بأشد النكير عليه في «الفصل» وفي «الإحكام»، وله الحق في ذلك، والثاني رأى القائلين بأنها هي الأحرف السبعة المحفوظة كما هي في العرضة الأخيرة، وفي جمع أبي بكر وجمع عثمان رضى الله عنهما بجمع الصحابة القراءات المختلفة في الخط فيما أمكن جمعه بالخط لعدم وجود الشكل والنقط والالفاظ المتوسطة في خطهم رضوان الله عليهم أجمعين، ويتوزعهم ماهو من قبيل زيادة حرف أو نقصه على المصاحف في جمع عثمان، وعلى الهامش في جمع أبي بكر كما يظهر من «المقنع» ومن شروح الرائية المعروفة وإليه ذهب الجمهور ومعهم ابن حزم وابن جبار والجمعبري وغيرهم، ولا يتسع المقام لبسط أقوالهم في ذلك.

وقد تواترت الأحاديث في إنزال القرآن على سبعة أحرف، لكن اختلفوا في تفسيرها إلى نحو أربعين قولاً، لا تعويل إلا على أقل قليل منها، والواقع أن القرآن الكريم كان ينزل معظمه على لغة قريش على حرف واحد إلى أن فتحت مكة وبدأ الناس يدخلون في دين الله أفواجا، وأخذت وفود القبائل العربية المختلفة تتوافد، فأذن الله سبحانه على لسان نبيه أن يقرءوه على لغاتهم ولهجاتهم، تيسيراً لهم لصعوبة تحوّلهم من لغتهم إلى لغة النبي صلى الله عليه وسلم بمرة واحدة، كما يدل على ذلك حديث أبي بن كعب رضى الله عنه عند البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم.

قال الطحاوى في «مشكل الآثار»: إنما كانت السبعة للناس في الحروف لعجزهم عن أخذ القرآن على غير لغاتهم، فوسع لهم في اختلاف الالفاظ

١٦٤ ج ٤ ص ١٤٤

ابن جرير يرفع هذا القليل
والنسخة ١٤٤ ١٦٤

إذا كان المعنى متفقاً ، فكانوا كذلك حتى كثر منهم من يكتب ، وعادت لغاتهم إلى لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدروا بذلك على تحفظ ألفاظه ، فلم يسعهم حينئذ أن يقرؤوا بخلافها هـ . قال القرطبي قال ابن عبد البر : فبان بهذا أن تلك السبعة الأحرف إنما كانت في وقت خاص لضرورة دعت إلى ذلك ، ثم ارتفعت تلك الضرورة فارتفع حكم هذه السبعة الأحرف ، وعاد ما يقرأ به القرآن على حرف واحد هـ .

وقد أطال الطحاوي النفس في مشكل الآثار في الجزء الرابع منه (١٨١ - ١٩٤) في تمحيص هذا البحث بما لا نجد مثله في كتاب سواه ومن جملة ما يقول فيه بعد أن أخرج حديث « ما لم تختم عناباً برحة أو رحمة بعذاب ، فكان في هذا الحديث ما قد دل على أن السبعة الأحرف هي التي ذكرنا وأنها بما لا تختلف معانيها وإن اختلفت الألفاظ التي يلفظ بها ، وأن ذلك توسعة من الله تعالى عليهم لضرورتهم إلى ذلك وحاجتهم إليه ، وإن كان الذي نزل على النبي صلى الله عليه وسلم إنما نزل بالفاظ واحدة هـ .

وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه في (اختلاف الحديث) عند كلامه في اختلاف ألفاظ التشهد في الصلاة : (وقد اختلف بعض أصحاب النبي في بعض لفظ القرآن عند رسول الله ولم يختلفوا في معناه فأقرهم وقال : وهكذا أنزل على سبعة أحرف فأقرؤا ما تيسر منه ، فما سوى القرآن من الذكر أولى أن يسمع هذا فيه إذا لم يختلف المعنى .

وقال السخاوي في شرح ألفية العراقي (ص ٢٧٧) في بحث رواية الحديث بالمعنى وقال الشافعي : إذا كان الله برأفته يخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف ، معرفة منه بأن الحفظ قد يزل لتجمل لهم قراءته ، وإن اختلف لفظهم فيه ، ما لم يكن في اختلافهم لإحالة معنى ، كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف ما لم يجمل معناه هـ .

وسبقه لنجوه يحيى بن سعيد القطان فإنه قال : القرآن أعظم من الحديث .
ورخص أن تقرأه على سبعة أحرف . وأسند الخطيب في الكفاية (٢١٠)
إلى يحيى بن سعيد أنه قال : أخاف أن يضيق على الناس تتبع الألفاظ لأن
القرآن أعظم حرمة ووسع أن يقرأ على وجوه إذا كان المعنى واحداً .
وفي فتح الباري عند شرح حديث عمر وهشام^(١) بن حكيم في اختلافهما
في قراءة سورة الفرقان وقول النبي صلى الله عليه وسلم : إن هذا القرآن أنزل
على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه ، أى من المنزل . وفيه إشارة إلى
الحكمة في التعدد المذكور ، وأنه للتيسير على القاريء . وهذا يقوى قول من
قال : المراد بالاحرف تأدية المعنى باللفظ المرادف ولو كان من لغة واحدة
لأن لغة هشام بلسان قریش ، وكذلك عمر ، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما .
نبه على ذلك ابن عبد البر ، ونقل عن أكثر أهل العلم أن هذا هو المراد
بالاحرف السبعة .

وذهب أبو عبيد وآخرون الى أن المراد اختلاف اللغات وهو اختيار
ابن عطية ، يعنون أفصحها ، وقد أنزل أولاً بلسان قریش ثم سهل على الأمة
أن يقرؤه بغير لسان قریش ، وذلك بعد أن كثرت دخول العرب في الاسلام
فقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك بعد الفتح .

وحاصل ما ذهب اليه هؤلاء أن معنى قوله : أنزل القرآن على سبعة
أحرف ، أى أنزل موسعاً على القاريء أن يقرأه على سبعة أوجه ، أى يقرأ
بأى حرف أراد منها على البديل من صاحبه ، كأنه قال أنزل على هذا الشرط
أو على هذه التوسعة ، وذلك لتسهيل قراءته إذ لو أخذوا بأن يقرؤوه على
حرف واحد لشق عليهم . ثم ذكر ابن حجر ما قاله ابن قتيبة في مشكل القرآن

(١) من مسلمة يوم فتح مكة ، ووقع نظير ذلك جماعة من الصحابة ، راجع
فتح الباري (٩ - ٢١) (ز) .

من أن الهذلي يقرأ (عتي حين) ، والاسدي يقرأ (تعلمون) بكسر التاء ،
والتميمي يهمز ، والقرشي لا يهمز . ثم قال : ولو أراد كل فريق منهم أن يزول
عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلاً وناشئاً وكهلاً لشق عليه غاية المشقة ،
فيسر عليهم ذلك بمنه . ولو كان المراد أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه
لقال مثلاً : أنزل القرآن سبعة أحرف ، وإنما المراد أن يأتي في الكلمة وجه
أو وجهان أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة . وقال ابن عبد البر : أنكر أكثر أهل
العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات لما تقدم من اختلاف هشام وعمر
ولغتهما واحدة وقالوا إنما المعنى سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة
نحو أقبل وتعال وهلم اه .

ولاحظ ابن حجر أن الإباحة المذكورة لم تقع بالشبهى أى ان كل أحد
يغير الكلمة بمرادفها في لغته بل المراعى في ذلك السماع من النبي صلى الله
عليه وسلم ، ويشير الى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب :
أقرأني النبي صلى الله عليه وسلم .

ثم قال : لسنكت ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف
ولولم يكن مسموعاً له اه . الى آخر ما توسع به في (٩ - ٢٢) .
فيتلخص من ذلك أن القراءات السبع المدونة في التيسير والشاطبية
قراءات متواترة تعد أبعاض القرآن إلا في بعض مواضع نبه عليها أهل الشأن
وأن إقامة المرادف مقام اللفظ المنزل كانت لضرورة وقتية نسخت في عهد
المصطفى صلى الله عليه وسلم بالعرضة الأخيرة المعروفة ، وأن القراءات
المختلفة المتواترة الى اليوم إما وجوه حروف واحد ، والستة - من أمثال تعال
أقبل - نسخت في عهد المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ، وأهوى الأحرف
السبعة بعينها محفوظة كما هي في العرضة الأخيرة ، المعروفة بالجمع النبوي ،
وفي جمع أبي بكر رضى الله عنه ، وفي جمع عثمان رضى الله عنه الذي هو

عبارة عن تكثير عدد المصاحف بالنسخ عن صحف أبي بكر لتوزيعها على
أمصار المسلمين ، حتى اشتغلوا بنسخ المصاحف خمس سنين متوالية ،
شكر الله فضلهم ، وأعظم أجرهم . فيكون الخلاف في التسمية لافي تواتر
القراءات المتواترة مدى الدهر طبقة فطبعة ، فإنه لا خلاف في أنها متواترة ،
وأنها أبعاض القرآن كما سبق .

ولعل في هذا القدر كفاية في هذا البحث المتشعب ، ولا تسع المجلات
بسطة القول في ذلك بأكثر من هذا ، والله سبحانه ولي التسييد .

بدعة الصوتية حول القرآن

يوجد بين البشر من يرضى لنفسه أن يقول : إن القرآن كلام الله بحرف وصوت ومع ذلك فهو غير مخلوق . وفي هؤلاء يقول أبو بكر الباقلاني في « النقص الكبير » : من زعم أن السين من بسم الله بعد الباء ، والميم بعد السين الواقعة بعد الباء لأول له ، فقد خرج عن المعقول وجحد الضرورة ، وأنكر البديهة ، فإن اعترف بوقوع شيء بعد شيء فقد اعترف بأوليته ، فإذا ادعى أنه لأول له فقد سقطت حاجته وتعين لحوقه بالسفسطة . وكيف يرجى أن يرشد بالدليل من يتوابع في جحد الضروري اه . راجع والشامل ، لإمام الحرمين ، وهـ نجم المهتدى ، لابن المعلم القرشي .

وقال الحلبي في « شعب الإيمان » : ومن زعم أن حركة شفثيه أو صوته أو كتابته بيده في الورقة هو عين كلام الله القائم بذاته ، فقد زعم أن صفة الله قد حلت بذاته ، ومست جوارحه ، وسكنت قلبه ، وأي فرق بين من يقول هذا وبين من يزعم من النصارى أن الكلمة اتحدت بعيسى عليه الصلاة والسلام اه .

وبعد إحاطة القارىء علماً بهذا وذلك لينظر قول الموفق بن قدامة صاحب المغنى - الذى يقول عنه ابن تيمية إنه ما حل دمشق مثله بعدد الأوزاعى - فى مناظرته مع بعض الأشاعرة فى صدد نفي الكلام النفسى ، المسجلة فى المجموعة المحفوظة تحت رقم ١١٦ بظاهرية دمشق : « قال أهل الحق : القرآن كلام الله غير مخلوق . وقالت المعتزلة هو مخلوق . ولم يكن اختلافهم إلا فى هذا الوجود دون ما فى نفس البارى بما لا ندرى ما هو ولا نعرفه اه . . . وله أيضاً « الصراط المستقيم فى إثبات الحرف القديم ، وفيه عجائب . فيكون اعترف فى أول خطوة أن الحق بيد المعتزلة وهو لا يشعر ،

فإذا كان حال الموفق هكذا فإذا يكون حال من دونه ؟ أسأل الله الصون .
وقد أجاد الآلوسي المفسر الرد عليه وعلى إخوانه من نفاة الكلام النفسي
في مقدمة تفسيره ، فلستغنى بذلك عن الإفاضة فيه هنا .

والواقع أن القرآن في اللوح وفي لسان جبريل عليه السلام وفي لسان
النبي صلى الله عليه وسلم ، وألسنة سائر التالين وقلوبهم وألواحهم مخلوق
حادث محدث ضرورة . ومن ينكر ذلك يكون مستفسطاً ساقطاً من
مرتبة الخطاب ، وإنما القديم هو المعنى القائم بالله سبحانه بمعنى الكلام النفسي
في علم الله جل شأنه في نظر أحمد بن حنبل وابن حزم . وقد صح عن أحمد
قوله في المناظرة : « القرآن من علم الله وعلم الله غير مخلوق » أو بمعنى
صفة الكلام القائمة بالله سبحانه كقيام صفات العلم والقدرة ونحوهما به جل
شأنه على تقدير ثبوت إطلاق القرآن عليها ، فدلالة القرآن على المعنى القائم
بالله بالاعتبار الأول دلالة اللفظ على مدلوله الوضعي ، ويشمل وجوده
العلمي اللفظ والمعنى في آن واحد ، لأن كليهما في علم الله ، ودلالته على
الصفة القائمة به سبحانه بالاعتبار الثاني تكون دلالة عقلية كما لا يخفى ، فقولهم :
« القرآن مكتوب في مصاحفنا » محفوظ في قلوبنا ، مقروء بألسنتنا ، مسجود
بأذاننا ، من وصف المدلول باسم الدال مجازاً كما نص على ذلك السعد العلامة
في شرح المقاصد ، بل قال في شرح النسفية عند شرح قول النسفي « غير
حال فيها » : أي مع ذلك ليس حالاً في المصاحف ولا في القلوب والألسنة
والآذان ، بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى ، يلفظ ويسمع بالنظم الدال
عليه ، ويحفظ بالنظم الخيل ، ويكتب بنقوش وصور وأشكال موضوعة
للحروف الدالة عليه كما يقال : النار جوهر محرق . يذكر باللفظ ، ويكتب
بالقلم ، ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتاً وحرفاً هـ .

ثم توسع في بيان الوجودات في الأعيان والأذهان والعبارات

والكتابات مما يعد من مبادئ معارف المشتغلين بهذا العلم .

وبهذا تدبين قيمة شهادة ابن تيمية في حق العلماء ، وليس عنده سوى ألفاظ مرصوفة لا إفادة تحتها في بحوثه الشاذة كلها ، وغير المفيد لا يعد كلاماً ، ولم يصح في نسبة الصوت إلى الله حديث .

وقد أفاض الحافظ أبو الحسن المقدسي شيخ المنذرى في رسالة خاصة في تبين بطلان الروايات في ذلك زيادة على ما وجهه الدليل العقلي القاضى بتزيه الله عن حلول الحوادث فيه سبحانه ، وإن أجاز ذلك الشيخ الحراني^(١) تبعاً لابن ملكا اليهودى الفيلسوف المتمسك ، حتى اجترأ على أن يزعم أن اللفظ حادث شخصاً ، قديم نوعاً . يعنى أن اللفظ صادر منه تعالى بالحرف والصوت فيكون حادثاً حتماً ، لكن مامن لفظ إلا وقبله لفظ صدر منه إلى مالا أول له فيكون قديماً بالنوع ، ويكون قدمه بهذا الاعتبار في نظر هذا المخرف ، تعالى الله عن إلفك الأفاكين . ولم يدرك المسكين بطلان القول بحلول الحوادث في الله جل شأنه وأن القول بحوادث لأول لها هذيان ، لأن الحركة انتقال من حالة إلى حالة ، فهي تقتضى بحسب ماهيتها كونها مسبوقة بالغير ، والأزل ينافى كونه مسبوقاً بالغير ، فوجب أن يكون الجمع بينهما محالاً ؛ ولأنه لا وجود للنوع إلا في ضمن أفراد ، فادعاء قدم النوع مع الاعتراف بحديث الأفراد يكون ظاهراً البطلان . وقد أجاد الرد عليه العلامة قاسم في كلامه على المسامرة .

وفتاوى أهل العلم في الرد على الصوتية مسرودة في تكملة الرد على نونية ابن القيم . راجع السيف الصقيل (ص ٤١ - ٦٤) .

ونص فتنيا العز بن عبد السلام : القرآن كلام الله صفة من صفاته ،

(١) يعنى ابن تيمية . وفي مقالة (من عبر التاريخ) الآتية كلمة أوسع من هذه .

قديم بقدمه ، ليس بحروف ولا أصوات . ومن زعم أن الوصف القديم هو عين أصوات القارئ ، وكتابة السكتين ، فقد ألحد في الدين ، وخالف إجماع المسلمين ، بل إجماع العقلاء من غير أهل الدين ، ولا يحل للعلماء كتمان الحق ، ولا ترك البسيع سارية في المسلمين ، ويجب على ولاية الأمر إعانة العلماء المنزهين الموحدين ، وقمع المبتدعة المشبهين المجسمين . ومن زعم أن المعجزة قديمة فقد جهل حقيقةها . ولا يحل لولاية الأمور تمسكين أمثال هؤلاء من إفساد عقائد المسلمين ، ويجب عليهم أن يلزموا بتصحيح عقائدهم بمباحثة العلماء المعتمدين ، فإن لم يفعلوا ألجئوا إلى ذلك بالحبس والضرب والتعزير ، والله أعلم . كتبه عبد العزيز بن عبد السلام .

ووجوب صون المجتمع الإسلامي من إفساد مفسد لعقيدتهم سيما في مساجدهم أمر لا يخص بلداً ولا زمناً . ألهمنا الله رشدنا . وتخيّل حلول كلام الله في تلاوة التالى فى كلام السالمية تخيل مبرسم .

وقد هفا ابن قتيبة هفوة باردة فى كتابه ، الاختلاف فى اللفظ ، فى تفلسفه بشأن اللفظ المسموع فرددنا عليه رداً واضحاً مكشوفاً ، فلو علم أن أسماء السكتب من قبيل أعلام الأجناس ، فيتناول اسم أدب السكتاب ، له مثلاً ما تخيله هو فى ذهنه أو كتبه بيده أو أملاه على مستمليه من أفضاضه وعباراته وألفاظ سائر القراء لكتابه ، لعلم أن القرآن يشمل ما فى اللوح وما فى لسان جبريل عليه السلام ، ولسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وألسنة سائر التالين ، وأن السكتب يحدث مخلوق سوى ما قام بالله قياماً علمياً أو قيام صفه كما سبق ، فيكون تصور تلقى القرآن من الله بحرف وصوت من فيه زيغاً مبيناً .

وقد كذب من عزا الى أحمد بن حنبل أنه قال : (وكلم الله موسى

تكليماً^(١) (من فيه وناولته التوراة من يده إلى يده ، كما نقله عبدالقادر بدران
المسكين في كتابه المدخل ، إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل رواية بطريق
الاصطخري^(٢) عنه (ص ٣٠) ، وتلك الرواية موجودة أيضاً في (طبقات
الحنابلة) للقاضي أبي الحسين بن أبي يعقوب في ترجمة الاصطخري . لكن
الملفوض أن يتورع مثل ابن بدران في مثل هذا العصر أن ينقل مثل ذلك
بدون تزييفه . وترى هكذا الأمر أخطر مما يتصور ، ألهمنا الله السهر على
معتقد جماعة المسلمين ، وجنبنا مسaire المبطلين .

(١) آية ١٦٣ من سورة النساء .
(٢) في (اللباب) : بكسر الالف وسكون الصاد وفتح الطاء .

كعب الاحبار والاسرائيليات

رغب بعض أفاضل أهل العلم في بعض الأقطار الشقيقة في أن أدلى بدلوى في الجواب عن السؤال الآتى ، فأبديت ما عندى في هذا الموضوع وسقت هنا نص السؤال وجوابى عنه ، وإليك نص السؤال :

ماذا كان تأثير كعب الاحبار (اليهودى - المسلم) على أفكار وتقاليده الإسلام بما يخص الجنة والنار ، كما أتت بقصة الاسراء والمعراج لمولانا ابن العباس المتداولة بين الشعب والمثبتة بالتفسير الحديث - الجزء الثانى ؟

وجوابى عنه : لم يبين السائل مراده بالتفسير الحديث ، ولا أوضح القصة المتداولة بين الشعب (...) ليتمكن التحدث عنهما بجملاء ، فإن كان يريد بالقصة تلك القصة الطويلة التى يسردها ابن جرير وغيره فى تفسير سورة الاسراء فليس فى أسانيدها كعب ولا ابن عباس ، بل فيها أبو جعفر عيسى ابن ماهان الرازى المعروف بسوء الحفظ ، وأبو هارون عمارة بن جوين العبدى ، وخالد بن يزيد بن أبى مالك المتهمان بالكذب ، فلا تقوم بروايتهم الحجة ولا سيما فى مثل تلك القصة الطويلة ، وليس لتلك القصة صلة بكعب من قرب ولا بعد ، على أن الجنة والنار بما أهمل ذكره فى أسفار التوراة الموجودة اليوم عند اليهود حتى عند ذلك من أبرز الأدلة على التحريف فى التوراة ، لخلوها من أخص ما يدعو إليه رسل الله من الإيمان بالبعث بعد الموت ، فلا يتصور أن يلهج كعب بنقل قصة فى الجنة والنار عن كتب اليهود ، بل فى التلمود نص على التناسخ المتناقض لدعوة رسل الله عليهم الصلاة والسلام . وأما كلام ابن عباس رضى الله عنهما مع كعب فى رؤية الله ليلة المعراج فقد أخرجه الترمذى فى جامعه فى تفسير سورة النجم لكن بسند فيه مجالد بن سعيد وهو سىء الحفظ مختلط ، ولفظ الشعبى فيه لفظ

لا يفيد الاتصال ، ويعارضه أحاديث صحيحة .

وكعب هذا يقال له : كعب الأخبار ، وكعب الخير ، وهو ابن مانع الحميري ، كان من أخبار اليهود ومن أوسعهم اطلاعاً على كتبهم ، وكان من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، لأنه ولد في اليمن وأقام بها إلى أن هاجر وأسلم سنة اثنتي عشرة في زمن عمر رضى الله عنه ، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام ، وقال : كان على دين اليهود فأسلم وقدم المدينة ، ثم خرج إلى الشام فسكن حمص حتى توفي بها سنة ثنتين وثلاثين في خلافة عثمان اه . وفيها أرخه غير واحد .

وقال ابن حبان في الثقات إنه مات سنة أربع وثلاثين وقيل سنة اثنتين وثلاثين وقد بلغ مائة وأربع سنين اه . وقد ذكر ابن سعد بطريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن ابن المسيب أن العباس قال لكعب : ما منعك أن تسلم في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر حتى أسلمت في خلافة عمر ؟ قال : إن أبي كان كتب لي كتاباً من النوراة فقال اعمل بهذا وختم على سائر كتبه وأخذ على بحق الوالد على الولد أن لا أفض الختم عنها فلما رأيت ظهور الإسلام قلت لعل أبي غيب عني علساً ففتحتها فإذا صفة محمد وأمته فجئت الآن مسلماً اه .

وفي سند هذا الخبر حماد بن سلمة وهو مختلط تماماه البخاري وتتماماه مسلم أيضاً ، لكن في غير روايته عن ثابت لبقائها في ذهنه كما هي بعهد الاختلاط في نقده ، وفيه أيضاً علي بن زيد بن جدعان ضعفه غير واحد . والجمهور على توثيق كعب ، ولذا لا تجد له ذكراً في كتب الضعفاء والمتروكين ، وقد ذكره الذهبي في طبقات الحفاظ وترجم له ترجمة قصيرة ، وتوسع ابن عساكر في ترجمته في تاريخ دمشق ، وأطال أبو نعيم في الحلية الكلام في أخباره وعظاته ومجالسه وتخويفه لعمر وذكره للجنة والنار

باطالة بسند فيه فرات بن السائب من غير ذكر مصدره ، وترجم له ابن حجر
في الإصابة وتهذيب التهذيب ، وقد اتفقت كلمة نقض الحديث على توثيقه ،
لكن البخارى روى فى كتاب الاعتصام من صحيحه عن معاوية أنه ذكر
كعباً وقال كنا نبؤ عليه الكذب اهـ . وروى فى الإصابة تكذيبه عن حذيفة .
وكذا ابن عباس نسبه إلى الكذب .

وقال على القارى فى الموضوعات الكبرى (ص ١٠٠) من الطبعة
الهندية : لما أراد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أن يبنى
المسجد الأقصى استشار الناس هل يجعله أمام الصخرة أم خلفها ؟ فقال له
كعب : يا أمير المؤمنين ابنه خلف الصخرة . فقال : يا ابن اليهودية خالطتك
يهودية ، بل أبنيه أمام الصخرة حتى لا يستقبلها المصلون . فبناه حيث هو
اليوم اهـ .

هكذا حال عمر دون تمكن كعب من أن يصل إلى قبسلة اليهود فى
مسجد المسلمين .

وقد استبطن كعب اتهام عمر إياه حتى رأى انفصاله بالمتأمرين فى اغتياله
رضى الله عنه مع سبق لإندار منه لعمر بأنه سيقتل ، متظاهراً بالنقل عن كتب
أهل الكتاب ، وما لعمر ولا كتب أهل الكتاب ١٩ فلو كان الشرع الإسلامى
يبيع أخذ المتهم بالظنة لكان للقضاء الشرعى شأن مع كعب فى قضية قتل
عمر رضى الله عنه . ومن المعروف فى التاريخ حمل أبى ذر إلى المدينة من
دمشق بشكوى معاوية ، ورد كعب فى مجلس عثمان على أبى ذر فى رأيه فى
المنع من اقتناء المال وقول أبى ذر لكعب : يا ابن اليهودية ليست هذه من
مسائلك ، ومن الثابت أيضاً منع عوف بن مالك كعباً من أن يقص إلى أن
سمح له بذلك معاوية .

فتبين من تلك التبع أن عمر وحذيفة وأبا ذر وابن عباس وعوف

ابن مالك ومعاوية ما كانوا ياتمون كعباً اثباتاً كاملاً مع رواية ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة عن كعب بعض روايات ، بالنظر إلى أن الأخبار الإسرائيلية تنمى القاعدة القاضية بتصديق ما صدقه الشرع الإسلامى وتكذيب ما كذبه والتوقف فيما سوى ذلك ، لحديث البخارى ، لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون .

وهذا منهج شديد لا تخشى معه غائلة الاسرائيليات لأن من ذكرها إنما ذكرها على أنها إسرا ئيليات خاضعة لذلك المعيار الصادق العيار ؛ فإذا لا كعب ولا غيره من رواة الاسرائيليات أثروا ولا يستطيعون أن يؤثروا على أفكار الإسلام وعقائد الإسلام وتقاليده المسلمين أصلاً مادامت رواياتهم تعرض على ذلك المحك الدقيق ؛ ولذا ترى كشيراً من المفسرين دونوا ما يظنون به أن له نفعا لتبيين بعض النواحي في أنباء القرآن الحكيم من معارف عصرهم المترارئة من اليهود وغيرهم ، تاركين أمر غربلتها لمن بعدهم من النقاد ، حرصاً على إيصال تلك المعارف إلى من بعدهم ؛ لاحتمال أن يكون فيها بعض فائدة فى إيضاح بعض ما أجمل من الأنباء فى الكتاب الكريم ، لالتكون تلك الروايات حقائق فى نظر المسلمين يراد اعتقاد صحتها والاخذ بها على علاقتها بدون تمحيص . فلا تثريب على من دون الاسرائيليات مادام قصده هكذا .

وقد اعتذر سليمان بن عبد القوى الطوفى عن المفسرين فى مله تفاسيرهم بالاسرائيليات بحمل قصدهم على ذلك فى كتابه ، إلا كسير فى قواعد التفسير ، المحفوظ فى مكتبة قرا خسام الدين فى الاستانة ، وضرب لذلك مثلاً بصدىع رواة الحديث حيث عنوا بادى ذى بدء بجمع الروايات كلها تاركين أمر التمييز بين صحاحها وضعافها لمن بعدهم من النقاد ، وهذا اعتذار وجيه .

وصفوة القول أنه لا ينبغي بالإنسائليات الباطلة إلا من تعود أن يأخذ عن كل من هب ودب من غير رجوع إلى أهل العلم في البحوث المتشعبة ، على أن كثيراً من أهل العلم قاموا بما يصون المجتمع من الأخبار الزائفة فجردوا التفسير من الإنسائليات الباطلة كما فعل ذلك عبد الحق بن عطية في تفسيره المسمى بالمحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز ، فلا يكون للإنسائليات وسائر الخرافات تأثير سوى إلا على بعض العامة وبعض المتعلمين الذين يرون أنفسهم في غنية عن الرجوع إلى العلماء وإلى المصادر المتخيرة حتى في المهمات ، والله ولي التسيّد.

حول حديثين في حديث من أحاديث رمضان

في أحد أعداد جريدة الأهرام في أوائل شهر الصيام المبارك المنصرم، مقال فيه تحت عنوان (حديث رمضان : « إياكم وخضراء الدمن ») حديثان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو عرفهما المصريون وعملوا بهما لضمنوا أموراً أربعة ... وهذان الحديثان هما : تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس، و « إياكم وخضراء الدمن » - وهى المرأة الحسناء فى المنبت السوء - يبين الرسول فى هذين الحديثين ... لهذا كله ألح فى أن يعلم المصريون هذين الحديثين ويعملوا بهما .

ولو كان الحديثان من صحيحى البخارى ومسلم لما ألح على الأخذ بهما بأكثر من هذا الإلحاح ، فإذن هما حديثان عند الأستاذ صاحب المقال بحيث ينهى باللائمة على العامة باعتبار أنهم يجهلونهما، وليست أدري أتجهلهما العامة أم لا ؟ ولكن الذى أدري أن الخاصة يعملون منذ قدم أنهم غير ثابتين عن النبي صلى الله عليه وسلم فضلاً عن أن يكونا فى مقام الحججة . ثم رأينا فى أحد أعداد الأهرام كلمة لبعض أهل العلم يقول فيها : إنهما موضوعان . فقام الأستاذ صاحب المقال بالجواب عن هذا الاعتراض قائلاً : « إن أول هذين الحديثين ، وهو « إياكم وخضراء الدمن » قد رواه الدارقطنى فى الأفراد والرامهرمزي والعسكرى فى الأمثال ، وابن عدى فى الكامل ، والقضاعى فى مسند الشهاب ، والخطيب فى إيضاح الملبس ، (هكذا) . والدبلى فى حديث الواقدي عن أبى سعيد ، وذكره الشيخاوى ، وقال القارى : لا يكون موضوعاً سواء كان موقوفاً أو مرفوعاً . أما الحديث الثانى

فقد روى بطرق مختلفة : رواه ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي عن عائشة مرفوعا . وقد روى « تخيروا لنطفكم ولا تضعوها في غير الأكفاء » . وإذا كان قد قال فيه ابن صلاح : له أسانيد فيها مقال فقد صححه الحاكم وبإجملة لم يقل فيهما أحد إنهما موضوعان فيما عانت .

هكذا ينقل البحث في الحديثين من قبة مقام الاحتجاج بهما إلى حضيض : هل هما موضوعان ؟ ثم رأينا أخيرا في أحد أعداد الأهرام تقي الاعتراض بمن نشر باسمه . فوقع البحث في وضع غريب . فوجب صون الجمهور من الاغترار بالباطل بتعيين هذا الموضوع وإعادة الحق إلى نصابه . فأقول مستعينا بالله سبحانه :

إن صديق صاحب المقال في الحديثين ماهو إلا وهلة منه في المرحلتين : مرحلة الاحتجاج بهما ، ومرحلة قياسه بدفع الاعتراض . أما الخطأ في المرحلة الأولى فإن حديث « إياكم وعصراء الدهن » انفرد بروايته مرفوعا محمد بن عمر الواقدي . وهو غير مرضي عند جمهور النقاد ، حتى عدّه ابن المديني — شيخ البخاري — من الرضاعين ، ولذا قال الدارقطني في أفرادهِ : لا يصح من وجه . و« حديث » تخيروا لنطفكم » في سنده الحارث بن عمران الجعفي عند الحاكم والبيهقي وابن ماجه وغيرهم . وهو كان يضع على الثقات في نقد ابن حبان . ولذا قال الحافظ أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث : لأصل له . وفي لفظ : باطل . وساقه البيهقي في عداد ما لا تقوم به الحجة . ورد الذهبي على الحاكم قائلا : في سنده الحارث بن عمران وهو متهم . يعني بالكذب . ومن المعروف أن سنن ابن ماجه فيه أسانيد لا تقوم بها حجة . وفي سنده هذا الشخص بهينه .

وأما الخطأ في المرحلة الثانية فإنه حذف في نقله من مصدره ما يكشف

عن الحديثين ويمنع الاحتجاج بهما ، مع أن أول ما يجب على العالم الأمانة في
التنقل ، ومصدره الوحيد هو كشف الخفاء ، للعجلوني المتوفى سنة ١١٦٢ هـ
بدليل ذكره « إيضاح الملتبس » ، للخطيب باسم « إيضاح الملبس » ، كما وقع
فيه غلطاً . فمن ذلك قول العجلوني (١ - ٢٧٢) في حديث خضراء الدمن :
قال (ابن) عدى : تفرد به الواقدي . وقال الدارقطني : لا يصح من وجه .
وقال القاري : لا يكون موضوعاً سواء كان موقوفاً أو مرفوعاً ، وذكره
صاحب « تحفة العروس » ، عن عمر موقوفاً . مع أن هذا مبنى كلام القاري
في روايته موقوفاً . وأما مستنده في كلامه في المرفوع فيظهر من تمام كلامه ،
وهو « وقال السيوطي رواه الديلمي عن أبي سعيد . قلت : فلا يكون
موضوعاً سواء كان موقوفاً أو مرفوعاً ، وذكره صاحب « تحفة العروس » ،
عن عمر موقوفاً ، وقد حذف العجلوني صدر هذا الكلام اختصاراً لكن أدخل
من جهة تعمية منشأ غلط القاري ، وهو أنه لما رأى السيوطي يقول في الدرر
المنتيرة ، (ص ١١٢) - في هامش (الفتاوى الحديثية) - (إياكم
وخضراء الدمن) أخرجه الديلمي عن أبي سعيد . ظن أنه بغير طريق الواقدي
فيكون الواقدي لم يتفرد به مع أن سند الديلمي بطريق الواقدي نفسه كما
يظهر من (المقاصد الحسنة) للسخاوي (ص ٦٥) والقاري لم يطالع على
المقاصد الحسنة وإنما ينقل ما فيه من مناخضه لابن الدبيع . وأما مصدر
الموقوف على عمر رضي الله عنه فهو كتاب (تحفة العروس ونزهة النفوس)
للأديب أبي عبيد الله محمد بن أحمد البجائي وهو من كتب الباه فلا يكون
مستنداً لمثل هذا البحث ، فلا يكون صليح القاري في الشقين إلا مخالفاً
لعمل أهل نقد الحديث ، على أن البحث ليس في الموقوف بل في المرفوع ،
فلو ورد حديث (إياكم وخضراء الدمن) في ألف كتاب بطريق الواقدي
لا يتغير الحكم فيه عند أهل النقد ، فضلاً عن أن يرد في كتب الأمثال وكتب

غريب اللغة التي ليست بمصادر للأحاديث الصحيحة المحتج بها عند أهل العلم . وكذا ذكره في كامل ابن هدى لأنه خاص بالضعفاء والمتروكين ورواياتهم المتروكة في نظره .

ويذكرني هذا ما شهدته في بعض الجوامع في غير هذا البلد في موسم من المواسم التي يحتفل بها ، إذ رأيت خطيب الجامع يخطب على المنبر يوم الجمعة في فضل ذلك الموسم ويسرد أحاديث لا يحتج بها عند أهل العلم ويقول في آخر حديث تقوية لأمره : أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات . بصوت عال ينطوي على اغتباطه بهذا النقل ، فلا حول ولا قوة إلا بالله . ١ .

وأما حديث (تخيروا لنطفكم) فقد حذف الأستاذ في نقله من مصدره السابق (١ - ٣٠٢) قول المجلوني : قال ابن الجوزي في سنده مجاهيل ، وقال الخطيب (البغدادي) كل طريقه ضعيفة . وفي (التحفة) و (النهاية) صححه الحاكم واعترض . وفي الشرييني على (المنهاج) : وأما حديث (تخيروا لنطفكم) فقال أبو حاتم الرازي : ليس له أصل اه وحذف تلك الكلمات في النقل إخفاء لحال الحديثين على الجمهور بما لا يستسيغه عالم ، ثم إن قول النقاد في الحديث إنه لا يصح بمعنى أنه باطل في كتب الضعفاء والمتروكين لا بمعنى أنه حسن وإن لم يكن صحيحاً كما نص على ذلك أهل الشأن بخلاف كتب الأحكام كما أوضحت ذلك في مقدمة (انتقاد المغني) . ثم إن تعدد الطرق إنما يرفع الحديث إلى مرتبة الحسن لغيره إذا كان الضعف في الرواة من جهة الحفظ والضبط فقط لا من ناحية تهمة الكذب ، فإن كثرة الطرق لا تفيد شيئاً إذ ذاك .

وقال السخاوي في حديث (تخيروا لنطفكم) مداره على أناس ضعفاء روه عن هشام ، أمثلهم صالح بن موسى الطائي والحارث بن عمران

الجعفرى اهـ. فأين يكون الحسن من رواية أمثالهم؟ والحارث بن عمران هو كما سبق وصالح بن موسى الطالحي يقول عنه الذهبي: قال يحيى ليس بشيء ولا يكتب حديثه. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الدسائي متروك. وقال ابن عدي: هو عندي ممن لا يعتمد الكذب. وقال ابن حبان عن عكرمة ابن إبراهيم عند الحاكم: كان ممن يقلب الأخبار ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به اهـ.

وفي علل الحديث (١ - ٤٠٣) لابن أبي حاتم الرازي: سألت أبي عن حديث رواه الحارث بن عمران الجعفرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (تخبروا لنطفكم) قال أبي: الحديث ليس له أصل، وقد رواه مندل أيضا. قال أبي: الحارث ضعيف الحديث. وهذا الحديث منكر. وقال في حديث (انكحوا إلا كفاء واختاروا لنطفكم) قال أبي: هذا حديث باطل لا يشمل هشام بن عروة هذا، ولا فرق بين تعمد الكذب والكذب نفسه، من جهة عدم جواز الاحتجاج بهما، وإنما الفرق بينهما من جهة إسقاط الراوى مطلقا وعدم إسقاطه في بعض الأحوال، كما هو مبسوط في موضعه.

قال الذهبي عن الحاكم: صدوق لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة فيكثر من ذلك فما أدري هل خفيت عليه؟ فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهو خيانة عظيمة وحمل ذلك ابن حجر على حصول تغير وغفلة له في آخر عمره أثناء تأليفه المستدرك اهـ. ونص الذهبي على أن ربع الكتاب عبارة عن أحاديث ضعيفة وبينها نحو مائة حديث موضوع اهـ. وهذا أعدم الانتفاع بالكتاب لمن هو غير أهل للتمييز بين الروايات والأسانيد. وفي هذا القدر كفاية في تعرف حال الحديثين عند أهل النقد من الأقدمين. والله سبحانه ولي التمسيد.

كلمة حول الاحاديث الضعيفة

لا عجب في أن يقع اليوم عالم فيما وقع في مثله الغزالي قبل قرون من الاحتجاج على حكم من أحكام النكاح بروايته وإياكم وخضراء الدمن ، و تخيروا لنطفكم ، ولا في أن يذكره أحد لإخوانه بأنهما غير ثابتين عند أهل نقد الحديث بسوق نصوصهم فيرجع إلى الحق وهو فضيلة ، وإنما العجب أن يقف ضد الحقائق الناصحة من يقرأ في ثنايا كلامه مبلغ المسامحة بمدخل الحديث ومخرجه ، فيصرح بما يجافي الحق من شتى النواحي ، وهذا مادعاني إلى كتابة هذه الكلمة الوجيزة لإعانة للحق إلى نصابه . فأقول :

أولاً : إن الأستاذ المنتقد يسمى حذف ما يكشف عن وضع الخبرين من الأصل المنقول عنه كما سبق إيضاحه ، أداء لإمانة العلم ، وإطلاق أداء الأمانة على مثل ذلك التصرف إطلاق مبتكر أو تسمية للشئ باسم نقيضه . وثانياً : يجاهر بأنه كان يود لو وقف مقامه غيره ممن هو أولى به منه . وهذا يفيد أنه كان لا يرى في نفسه الكفاية في خوض هذا البحث المتعمق السكاشف عن الخائض فيه بسببه توسيعه لدائرة الكلام فيه فأذن ما هو الحامل له على الوقوف في هذا الموقف المخرج بعد هذا الاعتراف ؟

وثالثاً يقول : « لاشك أن الحديثين على كثرة ما قيل فيهما غير موضوعين وبعبارة أدق لم تجمع الأئمة على وضعهما » فن الذي قال إنهما غير موضوعين وقد ذكرنا منشأ غلط على القارى فيما سبق . وقد قال أبو حاتم في : تخيروا لنطفكم ، مع تعدد طرقه : « إنه لا أصل له ، وإنه باطل » . لعدم خلوط طريقه من كاذب أو متهم بالكذب أو فاحش الخطأ أو متلقن ، فكيف يكون الحكم في « إياكم وخضراء الدمن » ؟ وقد انفرد بروايته من كذبه جبهة أئمة النقد

بخط عريض ، ولما استشعر الاستاذ الناقد بطلان نفي الوضع منهما - لنصوص سبق ذكرها - تراجع سريعا ونفى الإجماع على وضعهما ، فكأنه يرى أنه لا اعتماد على الحكم بالوضع في حديث ما لم يكن ذلك بالإجماع ، وهذا ما لم يقله أحد ، وإنما انتزعه انتزاعا من قول السنخاوي في شرح قول العراقي « واللساني يخرج من لم يجمعوا ، في صدد تعيين المراد بضمير الجمع ، ولفظه الأئمة ليس في كلام محمد بن سعد الباوردى المنقول عنه مذهب اللساني هذا لأن لفظه : « مذهب اللساني أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه ، كما في مقدمة ابن الصلاح » ولم يذكر الباوردى من هم هؤلاء المجمعون ؟ ولا ذكر في كلامه لفظا عاما حتى يترك على عمومته ، وتركه على إطلاقه يكون توسعا لكنه يخالف نص اللساني نفسه المنقول في النسكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر ، كما في زهر الرئي في شرح المجتبى للسيوطي ود الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، لعبد الحى اللسكنوى وغيرهما ، الدال على أنه أراد إجماعا خاصا بين متشدد ومتوسط في النقد في طبقات خاصة . كاتفاق شعبة والثوري أو ابن القطان وابن مهدي أو ابن معين وأحمد أو أبي حاتم والبخاري . على أن مذهب اللساني هذا في تخريج الحديث وروايته لا في العمل به ، هذا بحث وذلك بحث آخر وابن هذا من ذاك ؟ فهكذا تردوج الأخطاء هنا ، فدعوى الحاجة إلى الإجماع في الحكم بالوضع على الحديث بدون مستند غير مذهب اللساني المغلوط في فهمه ، تزيل الجواجر بين صحاح الأخبار وموضوعاتها ، فتكون تلك القاعدة المبتكرة جناية على السنة ، على غرابة محاولة إنقاذ رواية الواقدي من الحكم عليها بالوضع بقول الباوردى المغلوط في فهمه ، مع وجود نص من اللساني نفسه يعين أن مراده الإجماع الخاص بل مع وجود نص منه ومن رجال تلك الطبقات في تكذيب الواقدي نفسه فدعوى ذلك قول اللساني في الضعفاء : السكندابون المعروفون بالكذب على رسول الله

صلى الله عليه وسلم أربعة : الواقدي بالمدينة ، وقول البخاري : قال احمد : الواقدي كذاب . وقول ابن معين : الواقدي ضعيف ليس بثقة . وقول أبي داود : لأشك أنه كان يفعل الحديث . وقول أبي حاتم : إنه كان يضع . كما في تهذيب التهذيب وغيره ؛ وجرح هؤلاء مفسر لا يحتمل أن يحمل التكذيب في كلامهم على ما يحتمل الوهم كما ترى . فلا يتصور أن يكون ما انفرد به الكاذب في نظرهم غير موضوع عندهم ، فتشاهد هكذا تلك القاعدة المستكررة بين سمع واضعها وبصره ، كما يزول إمكان التمسك بما ينسب الى أحمد وأبي داود من الأخذ بالحديث الضعيف مطلقا إذا لم يكن في الباب غيره ، لظهور أن انفرد الكاذب في نظرهما بخبر يوجب الحكم عليه بالوضع عندهما ، فلا يمكن إنقاذ خبر الواقدي من هذا الحكم بالنظر الى تكذيبيهما البات له ، ولا قائل بقبول خبر الكاذب . على أن المراد بالضعيف في كلام احمد هنا الضعيف غير المتروك لا الشامل للمتروك وغيره كما حققه ابن تيمية في منهاجه وابن القيم في إعلام الموقعين ، فيزدوج خطأ الأستاذ هنا أيضا .

ورابعا يقول : « أن نفي الثبوت لا يستلزم الوضع ، وهذا كلام في خارج الموضوع ككلامه في تعدد الطرق وفي عدم بناء الحكم على ما في نفس الأمر فن الذي ادعى ذلك الاستلزام ؟ ومن الذي يأخذ باللوازم مع وجود صرائح النصوص من أهل الفن ؟ وإنما مدار الحكم على الخبر بالوضع أو الضعف الشديد من حيث الصناعة الحديثية هو انفرد الكذاب أو المتهم بالكذب أو الفاحش الخطأ به ، لا النظر الى ما في نفس الأمر لأنه غيب ، فالعمدة في هذا الباب هي علم أحوال الرواة ، واحتمال أن يصدق الكذاب في هذه الرواية مثلا ؛ احتمال لم يثبت من دليل فيكون وهما منبوذا .

وخامسا : استرساله في بيان أحكام الضعيف أوقعه في أغلاط لا حجاب

دونها ، ولو اقتصر على ماله صلة مباشرة بهذا البحث كان في إمكانه أن يتفادى منها ، فأوصيه أن لا ينازع الأمر أهله بدون ممارسة سابقة ولا معاناة لاحقة خصوصا بما يزيل الحواجز بين الحق والباطل من الروايات .

وسادساً يقول : « لم تجمع الأئمة على كذب الواقدي ، فكأن رد رواية الكاذب في حاجة إلى إجماع الأئمة على تكذيبه في نظره ، مع أنه لم يقع إجماع على تكذيب راو مطلقا كما يعترف بذلك من له إلمام بكتب الرجال . ومامن راو إلا وله قاذح ومادح ولكن العبرة بكلام ثقات المتفرغين لنقد الرجال فقط . فما هو الواقدي له قاذحون ومادحون لكن المعتمد في أحاديثه هو قول جمهرة نقاد الحديث ، وإن كان لا يستغنى عنه في الفتوح والمغازي وتراجم الرجال على أن تكون غريبة مروياته على عواتق من بعده من أهل النقد كما ذكرت في مقدمة طبقات ابن سعد وفيما علقك على (شروط الأئمة) ولأحاديث الشريعة رجال ، وإسائر الأخبار والأسماح رجال ، فلتراجع ترجمته في تاريخ الخطيب وتهذيب التهذيب وميزان الاعتدال .

وسابعا : يسترسل في بيان وجوه اختلاف العلماء في الأخذ بالحديث الضعيف ، ويشتمك بأضعف الآراء فيه فيهدم مصراً ليبني كوخاً ، مع أن الواجب هو التمسك بالأقوى حجة لا اتباع أى رأى لاى قائل ، فأعدل الآراء في الأخذ بالضعيف وأقواها حجة تقييد ذلك بشروط . قال السخاوى في خاتمة (القول البديع) : « وقد سمعت شيخنا - يعنى ابن حجر - مراراً يقول وكتبه لى بخطه : إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة : الأول متفق عليه وهو أن يكون الضعيف غير شديد فيخرج من انفراد الكذابين والمتهمين بالكذب ومن خش غلطه . والثانى أن يكون منسجماً تحت أصل عام فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً . والثالث أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته اثلاً بالنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله ، قال والآخر إن عن ابن عبد السلام

وعن صاحبه ابن دقيق العيد . والأول نقل العلائي الاتفاق عليه ، اهـ .
 هذا هو نص عبارة ابن حجر في المسألة فيظهر من ذلك أن هذا ليس برأى مبتكر
 من ابن حجر بل الشرط الأول مما اتفق عليه نقاد الحديث في قول مثل الحافظ
 أبي سعيد صلاح الدين العلائي الشافعي مع تضامه وعظم اطلاعه في هذا
 الفن فيسقط ما يحكى في عناد الآراء عن بعضهم من تجويز الأخذ بالضعيف
 على الإطلاق . وإنما ذلك سوء فهم وغلط في التوليد والاستنتاج مع بساطته
 في ذاته عن الحجج ، فيسكون تعويل الأستاذ على هذا الرأي في غابة السقوط
 كما يهاجمه أن اشتراط هذه الشروط من عند ابن حجر مع أن الشرط الأول
 متفق عليه عند أهل الفن وفيهم النووي وإن وقع لإجمال فيما يحكى عنه .
 ولو فرض ثبوت عدم اشتراطه لشيء سوى انتفاء كون الخبر موضوعاً لسقوط
 هذا الرأي لمخالفته لرأى الجماعة المتفق عليه . فيسكون عدم الاشتراط غير
 صالح للاعتداد أصلاً ، وإن اعتد به صاحب المقال . والشرطان الآخران
 من آراء مثل العزبن عبد السلام وابن دقيق العيد المعروف مقامهما في التحقيق
 بل النووي في أول صف المشترطين أن تكون صيغة رواية الضعيف صيغة
 تضعيف وتمريض مثل ورد ويحكى ويذكر ويروى ، الحاظرين استعمال
 ما يفيد الجزم من الصيغ مثل قال وبين وذكر كما وقع في كلام صاحب مقال
 حديث رمضان . ويمر بذلك الأستاذ المدافع من غير أن ينطق بشيء ، مع
 أن المنع من ذلك أمر متفق عليه بين النقاد . وقول النووي : « وأما الأحكام
 كالإحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك ، فلا يعمل فيها إلا
 بالحديث الصحيح أو الحسن » لا يدع مجالاً للأستاذ أن يزعم أن تخيير الأزواج
 من الفضائل ، والمنع من الأخذ بالضعيف على الإطلاق مذهب البخاري
 ومسلم وابن العربي - كبير المالكية في عصره - وأبي شامة المقدسي - كبير
 الشافعية في زمنه - وابن حزم الظاهري ، والشوكاني ولهم بيان قوى في المسألة

لا يعمل . وأما ما يعطى ظاهر كلام النووي في العمل بالضعيف في الفضائل في قوله : ما لم يكن موضوعا ، فقد أثار جدلا عنيفا أجاد تحقيقه السكتوي في (طفر الأمان) على أن الحديثين مما لا يجوز الأخذ بهما عند هؤلاء الطوائف جميعا ، لانتفاء الشروط عند الفريق الأول ولانتفاء الحجج في الضعيف عند الفريق الثاني ، ولانفراد الكذاب أو المتهم فيهما عند النووي وروى من عزأ إلى أحمد وأبي داود تيجوز العمل بالضعيف مطلقا . بل صرح عنهما تكذيب الراقي فلا يتصور أن يقبل روايته في شيء حتى على تقدير صحة هذا العزو .

وثامنا يقول : إن ظاهر كلام هؤلاء الأعلام العمل بالضعيف في الفضائل مطلقا ، لكن الواقع أن كلام النسائي وأبي داود ورواية البيهقي عن ابن مهدي وقول ابن عبد البر ، في رواية الحديث الضعيف وتخرجه لافي العمل به كما يظهر لمن ينظر في ألفاظهم .

وتاسعا : إنه يظن أن القول في الحديثين بالضعيف في كلام العراقي ، ينافي كونهما موضوعين ، وهذا غفلة عن أن الموضوع من أنواع الضعيف البالغة اثنين وأربعين نوعا . وقال العراقي د شر الضعيف الخبر الموضوع ، فال موضوع قسم من الضعيف لا قسم له ، ومدار تعيين درجة الضعيف هو النظر في منعه فإن كان فيه كاذب أو متهم فهو ضعيف متروك فلا يؤخذ به أصلا عندهم ، سواء سموه ضعيفا متروكا أو موضوعا ، والعالم قد لا ينشط لبيان درجة الضعيف .

وعاشرا : إن ذلك المثل العربي : أياكم وخضره الدمن : غير واضح المسلول ، بل ربما يفهم منه ما يتنافى مع آية (وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي) فيها هو ابن نوح عليه السلام لم ينفعه مثبتة الطيب .

ولا ضرر عكرمة رضى الله عنه **ك**ون أبي جهل أباه . ومنسابت
كثير من زوجات رجال الصدر الاثول من شتى النحل والاذيان
والعناصر ماثلة أمام كل ملم بالحديث وعلومه والسيرة والتاريخ .
ثم موقع النطف هنا ليس كموقع النطفة في القرآن الكريم عند
بيان أطوار الخلقة البشرية وقدرة القادر الحكيم في النقل من طور إلى
طور إلى أن يصبح ذلك الماء بشراً سوياً، لأن التحدث عن ماء الشهوة بذلك
التصريح في باب بيان تخير الزوجات ليس من دأب النبي صلى الله عليه وسلم ولا
من أدبه عليه السلام ، وهو الذي يكفى عن النهي عن وطء الحبالى من السبايا
بنهى كل امرئ عن أن يسقى مائه زرع غيره ، وبيانه عليه السلام في تخير
الزوجات بكون في الوضوح كذلك الحديث المتفق على صحته الناهى عن
سوى ذات الدين ولو كانت من البيوتات فيما أخرجه البخارى ومسلم وأبو
داود والنسائى عن أبى هريرة مرفوعاً : « تنكح المرأة لأربع : لمساها
ولحسبها ولجمالها ولدينها » ، فظفر بذات الدين تربت يداك هكذا يكون بيان
الرسول صلى الله عليه وسلم في تخير الألفاظ ووضوح المعاني . وأما زج علم النفس
والاجتماع أو الوراثية في المسألة فنزاع أهل الطبيعة الذين يعزون الآثار إلى
القوى الطبيعية قاطعين صلتها بالصانع الحكيم ، ولا يتحدثون عن ذات الدين
أصلاً ، فليسأل السائل أولاً أئمة أصول الدين عن مدى ترتب الآثار على
غير قدرة القادر الحكيم ، وعن مبلغ تأثير القدرة الحادثة والنواميس
السكونية قبل أن يسأل علماء النفس والاجتماع الذين ما زالوا بعداء عن
إيصال علومهم إلى مستوى يصبح معه التعويل على علومهم ، وبناء الأحكام
الباطية عليها باعتراف أهل الذكر من الملمين بتلك العلوم ، فنقول لمن يلغظ
بمثل ذلك « ليس هذا بعشك فادرجى » .

وهذا القدر أكتفى اليوم ، وعندنا مزيد . باذن الله سبحانه . إن
يستزيد . والله ولى الهداية ، وهو الهادى لمن استهداه .

حول حديث الجمل

ذكر أحد الفضلاء في العدد (٢٥) من مجلة الاسلام الغراء ، بمناسبة
التجاء جمل الى القصر الملكي ، حكاية التجاء جمل الى رسول الله وتحريره
صلى الله عليه وسلم اياه .. لوجه الله بعهد شرائه من صاحبه . بصيغة تدل
عن ثبوت الخبر ، مع أن الخبر غير ثابت ، بل منكر متنا وسندا .

وقد قال ابن كثير في تاريخه (٦ - ١٤٢) بعد أن ساقه بسنده من كتاب
(دلائل النبوة) لأبي محمد عبد الله بن حامد الاصبهاني الواعظ : وهذا
الحديث غريب جداً لم أر أحداً من المصنفين في الدلائل أورده سوى هذا
المصنف . وفيه غرابة وتكارة في إسناده ومثله أيضاً والله أعلم . اهـ .

ووقع في تاريخ ابن كثير غسا من الخطأ المطبعي تحريف (غنيم) الى
(غنيم) في موضع . وتغيير (الداري) الى (الرازي) في موضعين .

ولولا أن عادة المحققين التساهل في الفضائل والمناقب لقسا ابن كثير
على الخبر المذكور بأكثر من هذا لأن في سنده مجاهيل ، كما أن فيه رواية
سعيد بن زياد بن قاتن عن أبي هند الداري عن أبيه عن جده . وثلاثتهم متهمون
عند ابن حبان ، حيث يقول عند كلامه في حديث باطل ورد بهذا الطريق :
لا أدري البلية من هي أمن سعيد ؟ أو من أبيه أو من جده ؟ اهـ . وقال أبو
الفتح الأزدی عن سعيد هذا : إنه منكر الحديث .

وفي الخبر تحرير النعم وتسميته . وهذا مما أبطله الاسلام بعد أن كان
من عادة الجاهلية ، فلا يتصور أن يصدر ذلك من حضرة المصطفى صلوات الله
وسلامه عليه بعد (بطلاله) .

فظن أن خبر الجمل بعهد عن الثبوت جيد البعد فكنا نود لو أشار الاستاذ
المفضل صاحب المقال الى مبلغ بعد الخبر عن الصحة والله سبحانه هو المقوف .

ليلة النصف من شعبان

ليلة النصف من شعبان ليلة اعتادت الأمة لإحيائها بصنوف العبادة ورفع الدعوات إلى قاضي الحاجات جل جلاله للآثار الواردة في فضلها ، وهي تبشرنا بقرب حلول شهر الصيام للاستعداد له. وقد ألف أهل العلم قديما وحديثا في ذلك مؤلفات خاصة ، فللنجم الغيطي ، وابن حجر المكي ، وعلى القاري وصالم السنهوري وغيرهم رسائل معروفة في هذا البحث ، ومن أنفع ما ألف في فضل الليالي والأيام المباركة كتاب (اللطائف) لابن رجب الحنبلي وهو مطبوع متداول بالأيدي .

أما ما ذكره الثعلبي في تفسيره من حل الليلة المباركة المذكورة في أول سورة الدخان على ليلة النصف من شعبان فسبق قلم المخالفة ذلك لنصر القرآن القاضي بنزوله في شهر رمضان ، فلا يعرج عليه وإن تبعه بعض من بعده من المفسرين ، ولا مانع من أن تكون تلك الليلة زمن تسليم بعض سجلات الشقاء والسعادة السنوية لموكليهما من الملائكة انكرام كما ورد في بعض الآثار ، وكما روى عن بعض السلف الرغبة في رفع طاعة له في تلك الليلة الفاضلة لتلك المناسبة فتكون المقادير السنوية موزعة بينها وبين ليلة القدر على هذا الرأي .

وأخرج الترمذي وابن ماجه واحمد وغيرهم خروجهم عليه السلام إلى البقيع في تلك الليلة يدعو الله عز وجل . وقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها كثرة مغفرة الله سبحانه في تلك الليلة المباركة للمؤمنين الثوابين ، لأنه نظر البخاري في سند الحديث لانتقاعين في موضعين من سند الحديث حيث لم يسمع الحجاج بن أرطاة من يحيى بن أبي كثير ويحيى من عروة لكن

الانقطاع بمجرد لا يدل على ترك الحديث إطلاقاً ، نعم في ابن أروطة كلام إلا أن الترمذى حسن بعض حديثه ، ولا سيما أن هذا الحديث له شواهد عند ابن ماجه والبيهقى وابن خزيمة وغيرهم ، فلا ينكر فضاهم — وفضل الدعاء والاستغفار والعبادة فيها ، ولذا نجد في كتب لأهل الفقه عدل أحياء تلك الليلة في عداد الليالى المندوب لإحيائها فى الشرع فيشتغل المشجع بدينه الحريص على الليالى الفاضلة بصنوف العبادات المستجابة لرضا الله سبحانه وغفرانه كما هو الجارى فى جميع بلاد الاسلام .

وأما الصلوات الخاصة فلم يثبت منها شيء خاص ، وإن ذكرها أمثال قوت القلوب والاحياء والغنية ، وقد أطل المحدث عبدالحى الكنوى النفس فى تبين وجوه الفساد فى رواياتنا فى (الآثار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة) ص ٣٠٧ - ٣١٤ ، وقال ابن رجب فى (لطائف المعارف) : فى فضل ليلة النصف من شعبان أحاديث متعددة ، وقد اختلف فيها فضعفها الأكثرون وصحح ابن حبان بعضها وخرجه فى صحيحه ، ومن أمثلها حديث عائشة عند احمد والترمذى وابن ماجه اه . وهو حديث خروجه عليه السلام الى البقيع فى تلك الليلة ، وقد قسا ابن العربى عليه ، وتشده معروف ، وغاية ما قال فيه الترمذى : حديث عائشة لا نعرفه الا من هذا الوجه من حديث الحجاج ومحمد (بمعنى البخارى) يضعف هذا الحديث وقال : يحى لم يسمع من عروة والحجاج لم يسمع من يحيى اه . وذلك بعد أن قال : وفى الباب عن أبى بكر الصديق . يريد به ما أخرجه ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد الملك (بن عبد الملك بن المصعب بن أبى ذئب الفهرى) عن المصعب بن أبى ذئب عن القاسم بن محمد عن أبيه أو عمه عن جده (أبى بكر الصديق) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فى (التوحيد) لابن خزيمة ، وكتاب التوحيد له يعد قطعة من صحيحه ،

وأخرجه تلميذه ابن حبان أيضا في صحيحه لكن في سماع مصعب من القاسم وقفة . والله أعلم .

وأما حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند ابن ماجه مرفوعا ، إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوروا نهارها ، الحديث ، ففي سنده ابن أبي سبرة ولم يخرج عنه أحد من الأئمة الستة غير ابن ماجه ، وهو يرمى بالوضع لكن ابن جريج كان يروى عنه ويدخل أحاديثه في كتبه وكان تولى القضاء ببغداد قبل أبي يوسف ، وتام الحديث ، فإن الله ينزل فيها لغروب الشمس إلى سماء الدنيا فيقول ألا مستغفر فأغفر له ، ألا مستزق فأرزقه ، ألا مبتلى فأعافيه ، ألا كذا ألا كذا حتى يطلع الفجر .

ومعنى النزول فتحه لباب الإجابة لعباده وهو استعمال عربي صحيح ، وحمله على الانتقال من فوق إلى تحت جهل بما يجوز في الله وما لا يجوز فلا بد من حمل النزول على الإسناد المجازي بمعنى بعثه من ينادى هذا النداء كما يدل على ذلك حديث النسائي ، أو على المجاز في العارف بمعنى أنه يقبل على المستغفرين كما ذهب إلى ذلك حماد بن زيد وغيره ، والغروب وثالث الليل مما يختلف باختلاف المطالع فيستمر هذا وذلك بالنظر إلى مختلف البلاد ، فلا يتصور أن يراد الهبوط الحسي في مطلق أحاديث النزول فيسكون على نطمها حديث ليلة النصف من شعبان بل حديث شعبان متكلم فيه ، فسوق ابن خزيمة له في صدد الاحتجاج به على النزول الحسي باطل مردود بالمره .

قال ابن حزم في الفصل (٢ - ١٧٢) : وهذا إنما هو فعل بفعله الله تعالى في سماء الدنيا من الفتح لقبول الدعاء وأن تلك الساعة من مظان القبول والإجابة والمغفرة للمجتهدين والمستغفرين والتائبين ، وهذا معهود في اللغة ، تقول : نزل فلان عن حقه بمعنى وهبه لي وتطول به علي . ومن البرهان على أنه صفة فعل لا صفة ذات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علق النزول (٤ - مقالات)

المذكور بوقت محدود فصيح أنه فعل محدث في ذلك الوقت مفعول حينئذ ، وقد علمنا أن ما لم يزل فليس متعلقاً بزمان البتة ، وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض ألفاظ الحديث المذكور ما ذلك الفعل ، وهو أنه ذكر عليه السلام أن الله يأمر ملكاً ينادي في ذلك الوقت بذلك ، وأيضاً فإن ثلث الليل مختلف في البلاد باختلاف المطالع والمغرب ، يعلم ذلك ضرورة من بحث عنه ، فصيح ضرورة أنه فعل يفعله ربنا تعالى في ذلك الوقت لأهل كل أفق . وأما من جعل ذلك نقلة فقد قدمنا بطلان قوله في إبطال القول بالجسم بعون الله وتأيدده ، ولو انتقل تعالى لكان محدوداً مخلوقاً مؤلفاً شاغلاً لمكان ، وهذه صفة المخلوقين ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . وقد حمد الله إبراهيم خليله ورسوله وعبداه صلى الله عليه وسلم إذ بين أقومته بنقطة القمر أنه ليس رباً فقال (فلما أفل قال لا أحب الأفلين ^(١)) وكل منتقل عن مكان فهو أفل عنه . تعالى الله عن هذا اه .

هذا ما يقوله ابن حزم الظاهري في حديث النزول . وأين هذا من حشوية اليوم الذين يدعون الأخذ بالظاهر فيما يخرجهم من الملة والله ولي الهداية .

اسطورة قتل مرتدة شر قتلة !!

في عهد الصديق رضى الله عنه

ورد إل من أستاذ بجائة له مقام إجلال فى نفوس عارفى فضله خطاب يسألنى فيه عن حديث ورد فى « الناسخ والمنسوخ » لابن شاهين فى مكتبة الاسكوريال ، وإليك نصه . . . ورد فى الكتاب أثناء الحديث عن المثلة والنهى عنها والناسخ والمنسوخ فيما يتصل بها ما يأتى ورقة ٤٨ ،

. . . وروى أن أبا بكر الصديق مثل بامرأة حيث ارتدت عن الإسلام كذلك حدثناه أحمد بن اسحاق بن البهلول ، قال نا أئى ، قال نا محمد بن عيسى عن الوليد بن مسلم ، قال حدثنى سعيد بن عبدالعزيز أن أبا بكر قتل أم ورقة الفزارية فى ردتها قتلة مثلة : شد رجلها بفرسين ثم صاح بهما فشقها ، ولا يعلم أن أبا بكر مثل بغيرها ، ونهى أبو بكر عن المثلة ونسخ حديث المثلة ، اه . ونفسى ياسيدى لا تظمنن إلى هذا الخبر ، ولم أقرأه من قبل ، إلا أن مثل هذه الأمور لا يحكم فيها الحوى وإنما يرجع فيها إلى أهل الذكر والراىين فى العلم . ولا شك أن فى النفس صورة عن رحمة أبى بكر تجعلنى أتردد فى قبول هذا الخبر ، ولكننى لا أنسى أن الحكم على حادثة مر عليها أكثر من ألف وثلاثمائة عام ليس بالامر الهين خاصة وأنا لا أعلم الظروف والملايسات التى وقعت فيها ، فما رأى سيدى فى هذا الخبر ؟ وهل ورد فى مصادر آخر ، ومامدى الثقة بناقليه ورواته ؟ والكتاب قد سقطت من أوله أوراق ، ولكن يظهر أن المفقود قليل ، وأنه لا يزيد عن المقدمة و صفحة من متن الكتاب والله أعلم . والمؤلف تعليقات قليلة على ما يورده من ناسخ ومنسوخ ، ولكنها تعليقات دقيقة طريفة ، مثال ذلك ما ورد فى ورقة ودهب

عن شرب الماء وهأنذا ناقله لفرضياتكم مع تعليق المؤلف عليه : « حديث آخر في الشرب : حدثنا محمد بن علي بن حمزة الأنطاكي ، قال نا أبو أمية الطرسوسي ، قال نا عبيد الله بن موسى ، قال نا أبان بن يزيد العطار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا شرب أحدكم فليشرب بنفسه واحده ، والخلاف في ذلك : حدثنا عبد الله بن محمد البخاري قال نا محمد بن جعفر الوركاني ، قال نا سعيد بن ميسرة البكري الموصلي ، عن أنس بن مالك أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب جرعة ثم قطع ثم سقى ثم جرعة ثم قطع ، ثم سقى الثالثة ثم جرع ثم مضى حتى فرغ منه ، فلما شرب حمد الله . قال الشيخ : والذي يحمل أن يكون هذا ناسخاً للأول لأنه أشبه بأخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن كان إسناد الأول أجود ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا شرب أحدكم فليتنفس ثلاثاً فإنه أهنا وأمرأ أوكا قال ، اه . فتعليق المؤلف هنا يرد قول بعض المحدثين من أن المحدثين القدماء لم يكونوا ياتفقون لمن الحديث ، وأنهم لم يعنوا بغير الإسناد ورجاله ، انتهى ما كتبه الاستاذ السائل .

وهذا نص ما كتبه إليه جواباً عن سؤاله بعد التحية والسلام :
« ومن المعلوم عند سيادتكم أن نقاد الحديث لا يقبلون خبراً ما لم يتصل سنده ويعرف رجاله بالثقة والضبط ، وأحدوثة ابن شاهين لا مغر فيهما من جهة شيخه وشيخ شيخه ، وإن كانا حنفيين » ، وقد وثقا حتى عند الخطيب إلا أن ابن شاهين نفسه على كثرة مؤلفاته وسعة دائرته رواياته وكونه موداً من الثقات يقع في مروياته ما لا يرضاه أهل النقد من زيادة ونقص واستبدال لفظ بلفظ ؛ وقد شاركه عصره الدارقطني في رواية تلك الأحدوثة بسنده

في السنين ص ٣٣٩ لكن بلفظ . . : نا محمد بن عيسى عن الوليد بن مسلم
عن سعيد بن عبد العزيز أن أبا بكر قتل أم قرقة الفزارية . . . وانتهت
رواية الدارقطني عند « فشقها » وزاد ابن شاهين بعد ذلك : « ولا يعلم
أن أبا بكر الصديق مثل غيرها ، ونهى أبو بكر عن المثلة ونسخ حديث
المثلة » من كيدسه !

وإنما كان نسخ المثلة بحديث بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم عند مسلم
 وغيره . ولا يتصور أن يكون نسخ المثلة إلى أبي بكر رضي الله عنه فيكون
 هذا المزيّد من ابن شاهين مختل العيار ، وذكر ابن شاهين « أم ورقة » بدل
 « أم قرقة » ودعاه سعيد . . . بدل « عن سعيد . . . » عند الدارقطني .
 فسعيد بن عبد العزيز ولد سنة تسعين ، وتوفي سنة ١٦٧ هـ . فيكون من تبع
 التابعين ، فيكون الساقط من رجال السند من سعيد إلى أبي بكر نحو ثلاثة
 رجال ليكون الخبر موصول السند ، والخبر المقطوع لا خير فيه عندهم ؛
 على أن سعيداً وإن كان من الثقات ومن رجال الأئمة الستة لكنه ما كان
 يكتب الحديث تعويلاً على حفظه ، ورواية مثله لا بد أن تقع فيها أخطاء .
 لأن الحافظة كثيراً ما تخون . ثم إنه من أخطأ قبل وفاته ، والاختلاط
 يدعو إلى التروى في قبول رواية صاحبه ، فيكون من الرجال الذين يلتقي
 بعض حديثهم عند الجماعة ، فلا تكون هذه من نقاوة رواياته .

وأما الوليد بن مسلم فمدلس مشهور من رجال الجماعة أيضاً ، وقد طال فيه
 الكلام ، وقد عنعن في لفظ الدارقطني كما ترى وعنعن المدلس مردودة عندهم
 وابن شاهين دون الدارقطني في الضبط والإتقان ، وكثير من الرواة يقع
 في استبدال (عن) بالتحديث وبالعكس فيستفحل الشر عندما يكون الراوي
 مدلساً كما هنا .

ومحمد بن عيسى الأموي الدمشقي مدلس أيضاً وقد عنعن عند الدارقطني
 وابن شاهين معاً كما ترى . ثم ابن شاهين كان يرتعش خوفاً من الدارقطني

فيلازم السكوت في مجلسه خوفاً من الافتضاح في علمه الذي هو الحديث، فإذا
يفسد أن يكون مثله ألف ألف جزء في التفسير؟ ثم هو كان يدعى أنه محمدي
المذهب عند كلامه في مسائل الفقه سترأ لجهله وجه الجواب فيها على مذهب
من المذاهب المعروفة، كما نجد على هذا النمط لامذهبية هذا العصر.

وأبو بكر الصديق الذي شهرت سيرته في قتل المرتدين وسب نساءهم
لا يتصور أن يمثل بالمرتدة مع شهرة حديث النهي عن المثلة عند جماهير
الصحابة رضي الله عنهم، بل رواية قتل مرتدة في عصره قتلا عاديا رواية
فيها مغامر، ولو لم يكن فيها غير خالد بن يزيد بن أبي مالك مؤلف كتاب
الديات لكفى في سقوط الخبر، وإن كان قتل المرتدة قتلا عاديا بما يختلف
فيه الصحابة رضي الله عنهم، وأدلة الحنفية في الاكتفاء بحبسها ناهضة رغم
كل مشهور فأجارك الله من حملات الحنفية على القائلين بقتل المرتدة فضلا
عن أن يمثل بها.

واسمنا نعتبر الدارقطني في تدوين تلك الرواية في سننه مع السكوت عما
فيها من المغامر. وبعض من ضاق أفق تفكيره من شيوخ العلم يهيمون فرصاً
لأمثال غولده زهير في الطعن في الاسلام وتاريخ الاسلام بسكوتهم عما
يحملونه من الروايات الثالفة التي لا يجوز تدوينها إلا مع ذكر آفاتنا، والله
الامر من قبل ومن بعد.

وقد وصفتم كتاب «الناسخ والمنسوخ» لابن شاهين وصفاً دقيقاً
مشكوراً سكن حيث أعد مؤلفه من مشاهير الجامعين من غير تمييز بين الغث
والسمين لست راغباً في الاطلاع عليه وإن لم أره في مكتبة مافي الشرق.
وأبو أمية الطرسوسي - في خبر الشرب بنفس واحد - يذكر بكثرة
الأوهام فلا يصح خبره وإن كان من شيوخ الطحاوي، وكذا الخبر الذي

بعده لأن فيه سعيد بن ميسرة ، فالعمدة في هذا الباب هي الحديث الأخير من غير تصور نسخ في المسألة .

والواقع أن المحدثين يقتصرون في الغالب على نقد الحديث من جهة السند فلا يعنون بالاضطراب في متن الحديث قدر عنايتهم باضطراب السند، والنقد في المتن الذي يسميه أصحاب غولد زيهر نقداً داخلياً يقوم به أهل الفقه والاستنباط ، والقريبان تقاسماً وجوه نقد الحديث. ونكتفي بهذا القدر في هذا البحث المتشعب .

إكالة بحث أم قرفة : بعد الانتهاء من كتابة خطابي رأيت أن أشير إلى حكاية معروفة في كتب السير عن أم قرفة وفاطمة بنت ربيعة بن بدر العجوز ، عزيمة بنى فزارة ، فقد ذكر أصحاب السير في أنباء سنة ست من الهجرة قصد زيد بن حارثة إلى الشام في تجارة في رجب ، وتعرض بنى فزارة له في طريقه حتى جردوه من أمواله وجرحوه جرحاً بليغاً ، ولما التأم جرحه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في غزوهم فأذن له حتى غزاهم في شهر رمضان وانتصر عليهم في سرية ، قيل إنهم قتلوا أم قرفة وبليها الثلاثين الفرسان الذين كانت أمهم جهنهم ، وكانت تحضهم على اغتيال محمد عليه الصلاة والسلام، وكانت العرب تضرب المثل بعزتها على بنى فزارة .

لكن اختلف أهل السير فيمن قتلها مباشرة ، والمشهور عندهم أنه قيس ابن مالك بن المحسر وإن لم يثبت قتلها في تلك الغزوة عند أهل الحديث. وفي دعيون الأثر ، لابن سيد الناس (١٨٠/٢) بعنوان ، وعن ابن إسحاق من طريق يونس بن بكير قال : حدثني عبد الله بن أبي بكر . ، ذكر قيس بن مالك ، بن المحسر لأم قرفة وقتله إياها بأمر زيد بن حارثة قتلاً عنيفاً بربط رجلها بيديها حتى شقاها ، لكن ليس في رواية ابن هشام ذكر للبعيرين .

وفي هذه الأقصوصة وقفات من جهة أن الراوى عن ابن إسحاق هو
يونس بن بكير ، وعنه يقول أبو داود : ليس بحجة عندي كان يأخذ كلام ابن
إسحاق فيوصله بالحديث ، وقد ضعفه العجلي والنسائي ، وأخرج له البخاري
ومسلم لسكن في الشواهد لا في الأصول ، فانفراد مثله يكون موضع ريبة
بل لا يصعب على مثله ذكر (حدثني) بذلك (عن) فيجعل المنقطع موصولا
بل وقع في تاريخ ابن جرير عن ابن إسحاق لهذا الخبر عن ابن أبي بكر ،
فتعين الرد لكونه مدلسا ، وشيخ ابن جرير : ابن حميد ، وشيخه : سلمة بن
الفضل الراوى عن ابن إسحاق لا يحتج بهما عند كثيرين ؛ وقد أخرج ابن
جرير حديث سلمة بن الأكوع الموصول عن الحسن بن يحيى - يعني العمري -
نا أبو عامر - يعني العمري - ثنا عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة عن ابن
الأكوع ، فيكون عليه التعويل للاتصال وثقة رجاله وعدم معارضة
ما هو أقوى منه .

ثم إن عبد الله بن أبي بكر توفي سنة ١٣٥ هـ عن ٧٠ سنة ، فإسناده لنبا
مفروض وقوعه سنة ست في حاجة إلى راويين ثقتين على الأقل فوقه ، فأن
يكون التعويل على مثل هذه الرواية المقطوعة المخالفة لرواية مسلم وأحمد
وأبي داود ، وليس فيها ذكر لمثل ذلك القتل الفظيع على اتصال أسانيدهم
وثقة رجالهم ، بل فيها مجرد ذكر أن تلك السرية كانت تحت إمرة أبي بكر
رضي الله عنه وأنه نفل بنت أم قرفة لسلمة بن الأكوع واستوهبها منه
الرسول صلى الله عليه وسلم فبعثها إلى قريش استخلاصاً للأشركين من
المسلمين عندهم بدلها - وكانت عزيزة على المشركين - فيضرب بذلك الرواية
رواية ابن إسحاق عرض الحائط كما فعل ابن كثير في (البداية والنهاية)
اعتماداً على الرواية الصحيحة لأحمد ومسلم وأبي داود فقط .

على أن الواقدي يذكر أن قتلها كان في براحة ولم يذكر أحد بسند يعتمد عليه قتلها في تلك الغزوة ، وزد على ذلك أن ابن حجر قال في (الاصابة) : وذكر ابن السكبي أن قيساً هو الذي باشر قتلها ، قال : وقتلها قتلاً شديداً ، فيكون مصدر التشجيع هو ابن السكبي المعروف .

ثم إنه على تقدير تهور قيس وقتله إياها هذه القتلة يكون ذلك منه ، لا من أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ولا من حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه لو فرض ثبوت هذا القتل الفظيع ، مع أن دعائم الثبوت لم تتحقق في الرواية كما أوضحناه ، كيف والرسول عليه السلام قد نهى عن المثلة نهياً باتاً في كثير من الأحاديث المخرجة في الصحاح والسنن ، فلا يتصور أن يرضى بفعل مانهى عنه بل كان ينهى نهياً باتاً عن قتل النساء في الحروب (١) وكانت أم قرفة مشركة أصلية فلا يباح قتلها في شريعة محمد عليه السلام - إلا إذا كانت محاربة - فلا يتصور أن يقره ، ولم تسكن مرتدة بعد الاسلام حتى يتصور الاختلاف في النهي عن قتلها .

وبهذا يظهر مبلغ التخبط في رواية ابن شاهين كما يتبين سقوط محاولة البرنس كيتانو في (حولياته) استغلال الأقصوصة المروية وقوعها سنة ست في النيل من تاريخ العهد النبوي ، ولعل في هذا القدر من الاستطراد كفاية . والله ولي الهداية .

هذا ما كتبته إلى ذلك الأستاذ المجانة قبل مدة . والآن سنجح لي نشر السؤال والجواب بنصهما لما في ذلك من إزالة شبهة ، والله سبحانه ولي النفع .

(١) : وأما سب امرأة للنبي عليه السلام وعدم انتهائها من ذلك مع نهى زوجها من ذلك مراراً وقتل زوجها إياها غيرة على نبيه وإهدار دمها فليس من هذا الباب (ز) .

حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه في اجتهاد الراى

كثير التساؤل في هذه الأيام عن حديث معاذ في الاجتهاد والقياس ،
فرأيت التحدث عنه في هذا المقال :

قد أخرج أبو داود والترمذى والدارمى عن معاذ بن جبل رضى الله عنه
بألفاظ مختلفة ، أنه لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن سأله النبي عليه
السلام قائلاً له : « كيف تقضى ؟ » قال : أقضى بما في كتاب الله . قال :
« فإن لم يكن في كتاب الله ؟ » قال : فبسنة رسول الله . قال : « فإن لم يكن
في سنة رسول الله ؟ » قال : أجتهد رأيي ولا آلو . فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضاه رسول الله » .
وهذا من جملة الأدلة على الأخذ بالقياس في أحكام النوازل عند عدم
النص عليها في الكتاب والسنة ، وعلى هذا جرت الأمة إلى أن ابتدع النظام
ما ابتدع من نفي القياس وتابعه شراذم من المبتدعة .

وهذا الحديث رواه عن أصحاب معاذ الحارث بن عمرو الثقفى ، وليس هو
بمجهول العين بالنظر إلى أن شعبة بن الحجاج يقول عنه إنه ابن أخى المغيرة
ابن شعبة ، ولا بمجهول الوصف من حيث إنه من كبار التابعين في طبقة
شيوخ أبى عون الثقفى المتوفى سنة ١١٦ ، ولم ينقل أهل الشأن جرحاً مفسراً
في حقه . ولا حاجة في الحكم بصحة خبر التابعى الكبير إلى أن ينقل توثيقه
عن أهل طبقتهم ، بل يكفى في عدالته وقبول روايته ألا يثبت فيه جرح
مفسر عن أهل الشأن ، لما ثبت من بالغ الفحص على المجروحين من رجال
تلك الطبقة . فمن لم يثبت فيه جرح مؤثر منهم فهو مقبول الرواية . أما الصحابة

فكلهم عدول لا يؤثر فيهم جرح مطلقاً عند الجمهور . والتابعون أيضاً مشهور لهم بالخيرية عدول مالم يثبت فيهم جرح مؤثر . ومن بعدهم لا تقبل روايتهم مالم تثبت عدالتهم وهكذا . وهذا ما يؤدي إليه النظر الصحيح والأدلة الناصعة . فن جعل الصحابة والتابعين وتابعيهم في منزلة واحدة في هذا الحكم لم ينزل الناس منازلهم . وكفى في صحيح البخاري من رجال لم ينقل توثيقهم عن أحد نصاً ، إلا أنه لم يثبت جرحهم فأدخلت روايتهم في الصحيح كما نص على ذلك الذهبي في مواضع من الميزان . والخارث هذا ذكره ابن حبان في الثقات . وإن جهله العقيلي وابن الجارود وأبو العرب ، يعنون الجهل بحاله من جهة أنهم لم يظفروا بتوثيقه نصاً من أحد . وقد سبق حكم هذا الجهل في كبار التابعين .

ولا مجال لتوهين أمر هذا الحديث باعتبار انفراد أبي عون برواية هذا الحديث عن الخارث بن عمرو الثقفي ؛ لأن رد الحديث بسبب انفراد راو غير مجروح ليس من مذهب أهل السنة ، ولا من أصول أهل الحق . وأبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي قد روى عنه أمثال الأعمش وأبي حنيفة والثوري وأبي إسحاق الشيباني ومسعر وشعبة وغيرهم وهو من رجال الصحيحين ، وتوثيقه موضع إجماع بين أهل النقد .

وقد روى هذا الحديث عن أبي عون عن الخارث أبو إسحاق الشيباني وشعبة بن الحجاج - المعروف بالتمسدد في الرواية والمعتزف له بزوال الجهالة وصفاً عن رجال يكونون في سند روايته - فرواه عن أبي إسحاق أبو معاوية الضرير ، وعنه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة . كما رواه عن شعبة يحيى بن سعيد القطان وعثمان بن عمر العبدي وعلى بن الجعد ومحمد ابن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وأبو داود الطيالسي وغيرهم ، ورواه عن هؤلاء من لا يحصون كثرة حتى تلتفت فقهاء التابعين

وتابعيهم هذا الحديث بالقبول وجروا خلفاً عن سلف على الأصل الأصيل
الذي أصله هذا الحديث .

وأما محاولة توهين أمر هذا الحديث حيث وقع في لفظ الحارث ، عن
أصحاب معاذ من أهل حمص عن معاذ ، باعتبار أن أصحاب معاذ مجاهيل
ورواية المجاهيل مردودة ، فمحاولة فاسدة لأن أصحاب معاذ معروفون بالدين
والثقة ولا يستطيع هذا المحاول أن يشبث جرحاً في أحد أصحاب معاذ نصاً .
وأما ذكر الحارث لأصحاب معاذ بدون اكتفاء منه بذكر اسم أحد منهم
فإنما هو للدلالة على مبلغ شهرة هذا الحديث من جهة الرواية حتى ترى الأمة
قد تلقته بالقبول .

قال أبو بكر بن العربي في العارضة : « ولا أحد من أصحاب معاذ مجهولاً
ويجوز أن يكون في الخبر إسقاط الأسماء عن جماعة ولا يدخله ذلك في حين
الجهالة ، وإنما يدخل في المجهولات إذا كان واحداً فيقال : حدثني رجل أو
حدثني إنسان ، ولا يكون الرجل للرجل صاحباً حتى يكون له به اختصاص ،
فكيف وقد زيد تعريفاً بهم أن أضيفوا إلى بلد ، وقد خرج البخاري الذي
شرط الصحة في حديث عروة البارقي ، سمعت الحنفي يتحدثون عن عروة ،
ولم يكن ذلك الحديث في حلة المجهولات . وقال مالك في القسامة : « أخبرني
رجال من كبراء قومه ، وفي الصحيح عن الزهري : حدثني رجال عن أبي
هريرة » من صلى على جنازة فله قيراط . » اهـ .

وكلام ابن عربي هذا يقضى على ما يرويه ابن زنجويه عن البخاري في
التاريخ ، على أن لفظ شعبية في رواية علي بن الجعد ، قال : سمعت الحارث بن
عمر وابن أخي المغيرة بن شعبه يحدث عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن معاذ بن جبل ، كما أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه ، ومثله في جامع

بيان العلم ، لابن عبد البر ، وقد صاحب معاذاً كثيراً من أصحاب الرسول عليه السلام فيكون أصحاب معاذ الذين سمع منهم الحارث هم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً ومثله لا يكون من الجهالة في شيء عند جمهور أهل العلم بالحديث وعدم مجاهيل يكون مجازفة باردة ، وهكذا أصحاب القرائح الجامدة يعملون من القوة ضعفاً .

وقال أبو بكر الرازي في أصوله : « فإن قيل إنما رواه عن قوم مجهولين من أصحاب معاذ ، قيل له : لا يضره ذلك ؛ لأن إضافته ذلك إلى رجال من أصحاب معاذ ترجح تأكيده لأنهم لا ينسبون إليه بأنهم من أصحابه إلا وهم ثقات مقبولو الرواية ومن جهة أخرى أن هذا الخبر قد تلقاه الناس بالقبول واستفاض واشتهر عندهم من غير تكبر من أحد منهم على روايته ولا رد له (يعني في القرون الفاضلة) وأيضاً فإن أكثر أحواله أن يصح مرسل والمرسل عندنا مقبول » اهـ .

وقبول المرسل عند الاعتضاد موضع اتفاق بين الأئمة المتبوعين ، وكمن دليل يعضد مضمون هذا الحديث حتى يبلغ المجموع حد التواتر المعتبر فضلاً عن الصحة المصطلحة ، وقد سبق منا تحقيق أنه ليس هذا الحديث من مظان الانقطاع أصلاً ، وكلام الرازي إنما هو على فرض الإرسال .

وقال أبو بكر بن العربي ذلك الحافظ الكبير : « اختلف الناس في هذا الحديث فمنهم من قال إنه لا يصح - على مصطلحهم - ومنهم من قال هو صحيح ، والذي أدين به القول بصحته فإنه حديث مشهور يرويه شعبة بن الحجاج رواه عنه جماعة من الفقهاء والأئمة » اهـ .

وقال الخطيب البغدادي في كتابه « الفقيه والمتفقه » - وهو من أجدر كتبه بالطبع - وقول الحارث بن عمرو « عن أناس من أصحاب معاذ ، يدل على

شهرة الحديث وكثرة روايته ، وقد عرف فضل معاذ وزهده ، والظاهر من حال أصحابه الدين والثقة والزهد والصلاح ، وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ ، وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة ، على أن أهل العلم قد قبلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم اه .

فلنخص من ذلك كله أن الحديث ثابت عند جمهرة الجامعين بين الفقه والحديث ، بل مع ما احتف به من القرائن والروايات يبالغ مدلوله حد التواتر المعنوي ، ولو أخذت أسرد طرق هذا الحديث من الكتب السالف ذكرها فضلاً عن سائر الكتب وعن سائر الروايات في هذا العدد ، لطلال بنا الكلام جدداً وسئم المطالع الكريم ، وفيما ذكرناه غنية في معرفة مرتبة هذا الحديث رغم تقولات بعض النقلة .

والذي دعانا إلى نشر هذا الكلام هو ما تلقى من كثرة التساؤل عن هذا الحديث في هذه الأيام ، حيث منى أهل العصر بجملة أغمار يحاولون إنكار القياس الشرعي زاعمين الأخذ بالحديث عن كل من هب ودب وليسوا هم في شيء من علم الحديث ولا من الثقة ، لكنهم أعوان الشيطان وأنصار الهوى يسعون في تفريق كلمة المسلمين بثبوت احتجاجهم وبخافة الحق ، وبمجانبة الصدق ، ومتابعة الهوى هي أخص أوصافهم ، فالواجب أن لا يلتفت إلى هرائهم مع صدق السلوك على الطريقة المثلى المسلموك عند أئمة الدين ، وهي قبول القياس من أهله فيما لا نص فيه من الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، مع الاستقصاء البالغ في أحاديث الأحكام ، لتكون على بينة من مراتب الأحاديث المروية في أحكام الفروع قوة وضعفاً متناً وسنداً من حيث الثبوت ، ووضوحاً وخفاء من حيث الدلالة ، إن كنا نريد الإلمام بأدلة الأحكام ببعض إلمام ، والله سبحانه الموفق .

حديث « لا وصية لوارث »

قال ابن حجر في « فتح الباري » ، (٥ - ٢٤١) عند كلامه في قول البخاري (باب لا وصية لوارث) هذه لفظ حديث مرفوع . ثم ذكر خروجه ثم قال : جنح الشافعي في « الأم » ، إلى أن هذا المتن متواتر فقال : وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قریش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح : « لا وصية لوارث » ، ويأثرون عن حفظوه عنه ممن لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة ، اهـ يريد به ما ذكره الشافعي رضى الله عنه في « الأم » ، (٤ - ٢٧) : أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الأحمول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا وصية لوارث » ، وما وصفت من أن الوصية للوارث منسوخة بأي الموارث وأن لا وصية لوارث بما لا أعرف فيه عن أحد عن لقيت خلافاً ، وفيه أيضاً (٤ - ٣٦) : ورأيت متظاهراً عند عامة من أقيمت من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح « لا وصية لوارث » ، ولم أر بين الناس في ذلك اختلافاً ، ومثل ذلك في (٤ - ٤٠) منه ، والشافعي رضى الله عنه أخذ بمسئل مجاهد لتقويه بوجوه التقوى المعتمدة عنده في المرسل ومثله يكون صحيحاً عنده كما يعلم من « الرسالة » له ، بل هو متواتر عنده كما سبق .

وقال مالك رضى الله عنه في « الموطأ » ، رواية يحيى الليثي (٢ - ٢٣٢) : السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها أنه لا تجوز وصية لوارث إلا أن يجز له ذلك ورثة الميت اهـ .

وقال أبو داود في « المسائل » ، (ص ٢١٥) : سمعت أحمد رضى الله عنه سئل عن رجل مات وترك ورثة فكان على أحد ورثته دين فلما أخذ ميراثه

قضى دينه فلم يبق عنده شيء ، يعطى من ثلث هذا الميث ؟ قال : لا يعطى .
كررت عليه المسألة فقال : لا يعطى وارث .

وقال ابن هبيرة الحنبلى فى « الإشراف » ، المفرد عن « الإفصاح » ،
(ص ٢٤٥) : « واتفقوا على أنه لا وصية لوارث إلا أن يجيز ذلك الورثة » ،
يريد إجماع الأئمة على ذلك ، وليس بين الأئمة اختلاف فى أن وجوب
الوصية للوالدين والأقربين منسوخ ، وإنما الاختلاف فى ناسخه أهو آية
الموارث أم الحديث المستفيض ؟

وقال ابن حزم فى « مراتب الإجماع » ، (ص ١١٣) : « واتفقوا أن
الوصية لوارث لا تجوز » ، يريد ثبوت الإجماع على ذلك . والإجماع عنده
هو اتفاق الصحابة رضى الله عنهم ، وليس هناك مسألة يجمع عليها الصحابة
ثم يجترى أحد علماء الأمة بعدهم أن يخالفهم فى المسألة فيكون هذا الإجماع
إجماعا يقينيا يكفر منسكروه .

وقال ابن حزم فى المحلى (٩ - ٣١٦) : « إن حديث « لا وصية لوارث » ،
بما نقلته السكواف ، فيكون الحديث متواترا عنده أيضا .

وساق الزياهى الحافظ فى « نصب الراية » ، (٤ - ٤٠٣) أسانيد حديث
« إن الله أعطى كل ذى حق حقه » ، ألا لا وصية لوارث ، عن أبى أمامة
وعمر بن خارجة وأنس وابن عباس وعبد الله بن عمرو وجابر وزيد بن
أرقم والبراء وعلى بن أبى طالب وخارجة بن عمرو رضى الله عنهم من رواية
أن داود والنزملى وابن ماجه واللسائى والدارقطنى وأحمد والبرار وأبى يعلى
والحارث بن أبى أسامة والطبرانى وابن عدى وابن عساكر ، وتوسع فى
المكلام على طرق الحديث فى ثلاث صفحات كبيرة .

وقال الشيخ مرتضى الزبيدى فى « عقود الجواهر المنيفة فى أدلة مذهب
الإمام أبى حنيفة » ، بعد أن ساق الحديث بطريق مسانيد أبى حنيفة والسنن

الأربعة وسنن البيهقي وغيرها : والذي يظهر بمجموع ما ذكرناه أن حديث أبي أمامة صحيح ، وحديث عمرو بن خارجة من الوجهين صحيح ، وحديث أنس بالوجه الذي ذكره صحيح ، ومع وجود هذه الأسانيد الصحاح كيف ترك ويحمل مرسل مجاهد أصلاً في المذهب ، اهـ .

وقال أبو بكر الرازي في « أحكام القرآن » ، في (١ - ١٦٥) بعد أن ساق الحديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم : « وهذا الخبر المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوارد من الجهات التي وصفناها هو عندنا في حين التواتر ، لاستفاضته وشهرته في الأمة وتلقي الفقهاء له بالقبول واستعمالهم له ، اهـ .

والحديث الذي ورد على مشهد ألوف من الناس في خطبة حجة الوداع يكون شأنه هكذا ، وإيراد بعض أهل العلم هذا الحديث نقضاً لقاعدة « لا تجوز الزيادة على الكتاب بخبر الآحاد » ، يندوب إزاء هذا البيان ، وليس أحد من أهل العلم يبيح الوصية لو ارث أصلاً وإن كانت مداركهم تختلف في هذا الحكم ، ولا يضر الكلام في سند خاص من أسانيد الحديث بعد أن ورد بأسانيد لا تحصى ، وأخذت به الأمة جماعاً خلفاً عن سابق ، على أن الكلام في الأسانيد إنما يكون عند أهل النقد فيما لم يستفيض هذه الاستفاضة ، ولم تأخذ به الأمة هذا الأخذ .

وقال ابن هبيرة : « وأجمعوا على أن الوصية مستحبة مندوب إليها لمن لا يرث الموصى من أقاربه وذوي رحمه » .

فعلم من ذلك كله أن إيجاب الوصية لو ارث باسم الشرع لا يمكن صدوره من مدع الاجتهاد ، حيث لا وجه له أصلاً بعد قيام الدلائل القطعية على خلافه كما شرحناه ، بل إنما يصدر مثل هذه المحاولة من زميل لمسيئته من الدجاجلة الذين أنذرنا بظهورهم في آخر الزمان ، وإلى الله سبحانه مرد الأمر كله .

حديث « من تشبّه به بقوم فهو منهم »

وقع في فتيا العلامة الشيخ محمد بن حنيت رحمه الله المتقولة في العدد ٢٧ من مجلة الاسلام الغراء مانصه :

وهذا الحديث وإن قال فيه السخاوى في كتابه « المقاصد الحسنة » : إن أئمة الحديث ضعفوه ، ولكن بتعدد طرقه صار حسناً يحتاج به وله شواهد تؤيده . فكون الحديث حسناً يحتاج به صواب لكن ما عناه إلى السخاوى من أنه قال : « إن أئمة الحديث ضعفوه » غير موجود أصلاً في « المقاصد الحسنة » ، فلا يكون عرو ذلك إليه غير سبق القلم .

ولذلك نعرض مقال السخاوى في « المقاصد الحسنة » ، في ص ١٩٢ : « من تشبهه بقوم فهو منهم » أحمد وأبو داود والطبراني في الكبير من حديث أبي نذير الجريشي ^(١) عن ابن عمر به مرفوعاً ، وفي سنده ضعيف ، ولكن شاهده عند البزار من حديث حذيفة وأبي هريرة ، وعند أبي نعيم في تاريخ أصبهان عن أنس ، وعند القضاعى من حديث طائوس مرسل ، وتقدم في « إتماع العلم بالتعلم » من الهمة عن الحسن في أثر : « وقبلنا تشبهه رجل يقوم إلا كان منهم » وبلفظ آخر ، اهـ .

فظاهر أن لفظ « إن أئمة الحديث ضعفوه » لم يقع في كلام السخاوى ، كيف وقد حسن الحديث بما أشار إليه من الشواهد . ومن شواهد حديث ابن مسعود من كثير سواد قوم فهو منهم . أخرجه أبو يعلى . ومن شواهد أيضاً حديث الترمذى « ليس منا من تشبه بغيرنا » ، وإن كان في سنده ابن أبي عمير ، وهو وضع تضعيفه فيما رواه عنه غير العبادة الأربعة من أصحابه ، وهذا مما رواه عنه عبد الله بن المبارك أحد هؤلاء الأربعة ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن

(١) بضم الجيم وفتح الراء وكسر الشين . كما في الباب والخلاصة .

جده بما اضطر الأئمة إلى الإلتزام به ولو في بعض المواضع ، والكلام في ذلك طويل الذيل ، بل صححه ابن حبان والعراقي كما يظهر من (كشف الخفاء) في (٢ - ٢٤٠) وتساهل ابن حبان في التصحيح إنما هو عند توثيقه لرجل غير موثق بمجرد عدم اطلاعه على جرح فيه ، وأما تصحيحه لهذا الحديث فن جبهة ترجيحه لتوثيق عبد الرحمن بن ثابت في السند كما هو مروي عن عدة ، على أن الصحيح عنده يشمل الحسن كما هو مذهب شيخه ابن خزيمة وغيره .

ونص كلام ابن تيمية في (٣٩) من اقتضاء الصراط المستقيم : روى أبو داود في سننه : حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا أبو النضر - يعني هاشم ابن القاسم - حدثنا عبد الرحمن بن ثابت حدثنا حسان بن عطية عن أبي منيب الجرشي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من تشبه بقوم فهو منهم ، وهذا إسناد جيد فإن ابن أبي شيبة وأبا النضر وحسان بن عطية ثقات مشاهير أجلاء من رجال الصحيحين ، وهم أجل من أن يحتاج إلى أن يقال هم من رجال الصحيحين . وأما عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان فقال يحيى بن معين وأبو زرعة وأحمد بن عبد الله (المعجلي) ليس به بأس . وقال عبد الرحمن بن إبراهيم كُتِّبَ : هو ثقة . وقال أبو حاتم : هو مستقيم الحديث . وأما أبو منيب الجرشي فقال فيسبه أحمد بن عبد الله المعجلي : هو ثقة وما علمت أحداً ذكره بسوء ، وقد سمع منه حسان ابن عطية ، وقد احتج الإمام أحمد وغيره بهذا الحديث ، ثم أطال النفس في سرد مسائل يثبت على هذا الحديث في مذاهب الأئمة : مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم .

واحتجاج الأئمة بحديث تصحيح له منهم ، بل جمهور أهل العلم من جميع
الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً
به أنه يوجب العلم ، كما نجد تفصيل ذلك في (توجيه النظر) في ص ١٣٤ ،
وكلام من تكلم في عبد الرحمن بن ثابت من جهة نسبته إلى بعض القدر ،
أو من جهة تغير حفظه في الأواخر . أما الأول فليس يجرح عند المحققين ،
وأما الثاني فرواية هاشم بن القاسم عنه قبل تغيره ؛ لأنه كان ابن ثلاث
وعشرين سنة عند وفاة عبد الرحمن بن ثابت ، وتغيره قبيل موته بمسيرة
وقد روى الذهبي في الميزان عن أبي حاتم ووديع توثيقه ، كما روى الخطيب
توثيقه عن ابن المديني والفلاس وإن اختلفت الروايات عن ابن معين ،
ولم يذكر أحد هذا الحديث في عداد من كبره أصلاً .

وهذا الحديث من جوامع الكلم . وللهجاء الغزوي من كبار الشافعية في
القرن الحادي عشر (حسن التلبيه لأحكام التشبيه) في مجلد ضخيم يتوسع فيه
في بيان الأحكام التي تستنبط من هذا الحديث . وهو في ظاهرية دمشق .
نافع في باب حقيق بالطبع .

أحاديث الأحكام وأهم الكتب المؤلفة فيها وتناوب الأقطار في الاضطلاع بأعباء علوم السنة

لابد لمن يلتمس إلى الفقه من أن يكون ذا عناية بالأحاديث والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الأحكام الأصلية والفرعية ، ليسكون على بينة من أمره ، فيصون نفسه من محاولة إجراء القياس على ضد المنصوص ، ويحترز من مخالفة الإجماع في المسائل المجمع عليها ؛ لأنه لا يمكن تفريق ما يصح فيه القياس عما لا يصح هو فيه ، وتمييز ما يستساغ فيه الخلاف عما لا يسوغ فيه غير الاتباع المجرد ، إلا لمن أحاط خبراً بموارد النصوص ، ووجوه التفقه فيها ، واستقرأ الآثار الواردة من فقهاء السلف في الأحكام فهو الذي يقدر أن يتصون من القياس في مورد النص ، وهو الذي يستطيع أن يحترز من الخلاف في موطن الإجماع ، ولذلك تجد علماء هذه الأمة وأدلاءها قد سعوا سعياً حثيثاً - في جميع الأدوار - في جمع أدلة الأحكام ، والكلام عليها متناً وسنداً ودلالة على اختلاف أذواقهم ومشاربهم في شروط قبول الأخبار ، وعلى تفاوت مداركهم في النصوص والآثار .

وكانت أمصار المسلمين تتناوب في الاضطلاع بأعباء علوم السنة مدى القرون ، إن قصر في ذلك قطر قام قطر آخر بواجبه في هذا الباب وهكذا ، وكانت من أكبر الأقطار حظاً من العلوم ، ما بين شرعية وعقلية وأدبية ، ولا سيما علوم السنة والفقه ، البلاد العراقية أيام مجد الدولة العباسية إلى تاريخ انقراضها ، وما خلف عليها من المسآثر الخالدة شاهد صدق على ذلك .

ثم خلفتهما - في حيازة القديح المعلى في العلوم - الدولة المصرية على اتساع ممالكها في عهد الدولتين البحرية والبرجية - وإن كان للغرب فضل غير منسكور في جميع الأدوار - والآثار الباقية من الدولتين ، والجامعات العلمية التي كانت الملوك والأمراء شيدوها لم تزل ماثلة أمامنا تنطق عن ماض مجيد ، ولم تزل نشاهد في التاريخ مبلغ ما كانوا يدرون عليها من الخيرات في سبيل العلم ، مع مشاطرة كثير من ملوكهم وأمراءهم العلماء في علومهم ، وهاهو الظاهر برقوق يتفقه على الإمام أكمل الدين البساطي ؛ ويشترك المحدثين في رواية الصحيحين ، ويجلب أمثال ابن أبي الجعد من كبار المسندين من الأقطار النائية رغبة منه في إعلاء سند المتعلمين بمصر بسماعهم الحديث من أصحاب الأسانيد العالية ، ويفعل مثل ذلك المؤيد حيث كان هو نفسه يروي الصحيح عن السراج البلقيني ، بل ابن حجر سمع الحديث من المؤيد هذا ، وترجم له في عداد شيوخه في « المعجم المفهرس » . وقد جلب المؤيد إلى مصر العلامة شمس الدين الديري صاحب « المسائل الشريفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة » ، وكذلك ترى الظاهر جتمع الصحيح من ابن الجزري ، ويجلب كبار المسندين إلى مصر ليتلقى منهم المتعلمون بمصر مروياتهم في السنة من الصحاح والمسانيد ، ويجعل القاعة المصرية مجمع هؤلاء العلماء وموضع تلقى المتعلمين لتلك الكتب من هؤلاء المسندين ، تنوياً بأمرهم وإعلاء لشأن العلم ، وبهذه العناية والرعاية من الملوك والأمراء كانت مصر دار حديث وفقه وأدب في القرون الثلاثة : السابع والثامن والتاسع ، وهاهي كتب التاريخ قد اكتظت بتراجم رجال كبار أنجبهم مصر بكثرة بالغة في تلك القرون الذهبية ؛ فمن لهم مؤلفات كثيرة جنت في شتى العلوم ؛ بحيث يعدون مفاخر الإسلام طراً فضلاً عن مصر ؛ بل آثارهم المحفوظة في

خزائن العالم عما يقضى لمصر بالفخر الخالد ، ومؤلفاتهم في الحديث والفقه والتاريخ خارجة عن حدة الإحصاء .

وقد استمرت النهضة العلمية بمصر على ما وصفناه إلى أوائل القرن العاشر . فبانقراض الدولة المصرية البرجية في أوائل ذلك القرن تضائل النشاط العلمي بمصر بل تزعزعت أركان العلم بها ، وغادر هذا النشاط القطر المصرى إلى أقطار أخرى ، كما هو سنة الله في خلقه ، فإذا قارنت رجال أواخر القرن العاشر برجال القرون الثلاثة التي سبقتها ، علمت مبلغ ما أصيبت به مصر من الانحطاط العظيم في العلم حين ذلك .

ثم توزعت الأقطار النشاط العلمي ، وكان حظ إقليم الهند من هذا الميراث - منذ منتصف القرن العاشر - هو النشاط في علوم الحديث ، فأقبل علماء الهند عليها إقبالا كلياً ، بعد أن كانوا منصرفين إلى الفقه المجرد والعلوم النظرية ، ولو استمرضنا ما لعلماء الهند من المهمة العظيمة في علوم الحديث من ذلك الحين - مدة ركود سائر الأقاليم - لوقع ذلك موقع الإعجاب الكلى والشكر العميق ، وكم لعلمائهم من شروح متمعة وتعليقات نافعة على الأصول الستة وغيرها ، وكم لهم من مؤلفات واسعة في أحاديث الأحكام ، وكم لهم من أباد بيضاء في نقد الرجال ، وعلل الحديث . وشرح الآثار ، وتأليف مؤلفات في شتى الموضوعات . والله سبحانه هو المسؤول أن يديم نشاطهم في خدمة مذاهب أهل الحق ويوفقهم لأمثال أمثال ماوقفوا له إلى الآن ، وأن يبعث هذا النشاط في سائر الأقاليم من جديد .

ومن أحسن المكتب للأقدمين في أحاديث الأحكام - سوى الصحاح والسنن والمسانيد - مصنف ابن أبي شيبة ، وكتب الطحاوى ولا سيما ومعاني الآثار ، وكتب ابن المنذر ولا سيما (الإشراف) وشروح الجصاص المختصر

الطحاوى ، ومختصر السكرخى ، وجامع الكبير ، وكتب ابن عبد البر
 كالتمهيد ، و الاستدكار ، وكتب الأحكام ، لعبد الحق ، و الوهم
 والإيهام ، لأبى الحسن بن القطان ، وكتب البيهقى ، والنووى ، وكتب ابن
 دقيق العيد من الإمام ، و الإمام ، و شرح العمدة ، و الباب فى الجمع
 بين السنة والكتاب ، لأبى محمد المنبجى ، و الاهتمام بتأخير الإسلام ،
 لقطب الدين الحلبي - وقد أصلح ما غلط فيه ابن دقيق العيد من عزو الحديث
 فى الإسلام إلى غير من خرجه - وتحقيق ابن الجوزى ، ومنتقى المجد بن
 تيمية ، و تنقيح ابن عبد الهادى ، وكتب التخرىج كلها - ومن أنفعها وأوسعها
 و نصب الراية ، للجمال الزيلعى - و المختصر ، للجمال المملطى ، وكتب ابن
 حجر وخصوصاً فتح البارى ، و التأخير الحبير ، وكتب البسدر العيى
 ولا سيما عمدة القارى ، و شرح معانى الآثار ، و شرح الهداية ، وكتب
 العلامة قاسم وخاصة تخرىج أحاديث الاختيار ، إلى غير ذلك مما لا يحصى من
 الكتب المؤلفة إلى أوائل القرن العاشر .

ثم بأتى دور إخواننا الهندود - من أهل السنة - فأثرهم فى السنة فى القرون
 الأخيرة فوق كل تقدير ، وشروحهم فى الأصول الستة تزخر بالتوسع فى
 أحاديث الأحكام ، فدونك وفتح الملهم فى شرح صحيح مسلم ، و بذل المجهود
 فى شرح سنن أبى داود ، و العرف الشمدى فى شرح سنن الترمذى ، إلى غير ذلك
 مما لا يحصى ، ففيها البيان الشافى فى مسائل الخلاف ، و لبعض علماءهم أيضاً
 مؤلفات خاصة فى أحاديث الأحكام على طراز بديع مبتكر ، وهو استقصاء
 أحاديث الأحكام من مصادرهما وحشدها فى صعيد واحد فى الأبواب ،
 والكلام على كل حديث منها جرحاً وتعديلاً ، وتقوية وتوهيناً .

وها هو العلامة المحدث مولانا ظهير حسن النيموى رحمه الله قد ألف
 كتابه و آثار السنن ، فى جزئين لطيفين ، و جمع فيهما الأحاديث المتعلقة

بالطهارة والصلاة على اختلاف مذاهب الفقهاء ، وتسكلم على كل حديث منها جرحاً وتعديلاً على طريقة المحدثين ، وأجاد فيما عمل كل الإفادة ، وكان يريد أن يجرى على طريقته هذه إلى آخر أبواب الفقه لسكن المنية حالت دون أمنيته رحمه الله . وهذا الكتاب مطبوع بالهند طبعاً حجرياً إلا أن أهل العلم تخاطفوه بعد طبعه ، فمن الصعب الظفر بنسخة منه إلا إذا أعيد طبعه .

وكذلك عني بهذا الأمر العلامة الأوحيد والحبر المفرد شيخ المشايخ في البلاد الهندية المحدث الكبير والجهيد الناقد مولانا حكيم الأئمة محمد أشرف علي التهانوي صاحب المؤلفات الكثيرة البالغ عددها نحو خمسمائة مؤلف مابين كبير وصغير ، ألف - طال بقاءه - كتاب « إحياء السنن » وكتاب « جامع الآثار » في هذا الباب ويغني عن وصفهما ذكر اسم مؤلفهما العظيم وكلاهما مطبوع بالهند إلا أن الظفر بهما أصبح بمكان من الصعوبة حيث نفدت نسخهما المطبوعة لكثرة الراغبين في اقتناء مؤلفات هذا العالم الرباني - وهو الآن قد ناهز التسعين أطل الله بقاءه - وهو بركة البلاد الهندية وله منزلة سامية عند علماء الهند حتى لقبوه حكيم الأئمة .

وهذا العالم الجليل قد أشار على تلميذه وابن أخته المتخرج في علوم الحديث لديه المحدث الناقد والفقيه البارع مولانا ظفر أحمد التهانوي - زادت مآثره - أن يستوفي أدلة أبواب الفقه بجميع أحاديث الأحكام في الأبواب من مصادر صعبة المنال مع الكلام على كل حديث في ذيل كل صفحة بما تقتضي به صناعة الحديث ، من تقوية وتوهين ، وأخذ ورد على اختلاف المذاهب فاشتغل هذا العالم الغيور بهذه المهمة الشاقة نحو عشرين سنة اشتغالا لا مزيد عليه حتى أتم مهمته بغاية من الإفادة بتوفيق الله سبحانه في عشرين جزءاً لطيفاً بقطع (آثار السنن) وسمى كتابه هذا (إعلاء السنن) وجعل له في جزء خاص مقدمة بديعة في أصول الحديث نافعة للغاية في بابيه . والحق يقال

إني دهشت من هذا الجمع وهذا الاستقصاء ومن هذا الاستيفاء
البالغ في الكلام على كل حديث بما تقتضى به الصناعة متناً وسنداً من
غير أن يبدو عليه آثار التكلف في تأييد مذهبه بل الإنصاف رائده
عند الكلام على آراء أهل المذاهب ، فاعتبطت به غاية الاغترباط ، وهكذا
تكون ممة الرجال وضرب الأبطال . أطال الله بقاءه في خير وعافية ، ووفقه
لتأليف أمثاله من المؤلفات النافعة . وقد طبع المؤلف . حفظه الله بخمسة عشر
أجزاء من ذلك الكتاب طبعاً حجرى ، وقد نفذت نسخ الأجزاء الأول .
وأما طبع الباقي فيجرى ببطء بالغ ، فيأليت بعض أصحاب المطابع الكبيرة
بمصر سعى في جلب الكتاب المذكور من مؤلفه وطبع تمام الكتاب من
أوله إلى آخره بالحروف الجميلة المصرية . ولو فعل ذلك أحدهم لخدم العلم
خدمة مشكورة ، ومأثراً فراغاً في هذا الباب .

ومن مشاهير علماء الهند أيضاً من يعنون بأحاديث الأحكام العلامة
المحدث الشيخ مهدي حسن الشاهجهانفوري الملقب بحفظه الله فإنه شرح كتاب
(الآثار) للإمام محمد بن الحسين الشيباني في مجلدين ضخمين . كثر الله
سبحانه من أمثال هؤلاء الرجال .

وهذه نبذة يسيرة من مآثر هؤلاء الإخوان ، وفي ذلك فليتنافس
المتنافسون .

الموطأ ورواته

ألف عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلفة الماجشون^(١) كتاباً فيما اجتمع عليه أهل المدينة ، ولما اطلع عليه مالك بن أنس رضى الله عنه استحسنته صنيعه ، إلا أنه أخذ عليه لإغفاله ذكر الأخبار والآثار في الأبواب ، حتى قرر أن يقوم هو بنفسه بجمع كتاب تحتوى أبوابه صحاح الأخبار وعمل أهل المدينة في أبواب الفقه ، فبدأ يمد السبيل لذلك ، وكان المنصور العباسي بلغه شيء مما عزم عليه مالك فاجتمع به في حجته الأخيرة - في التحقيق - وأوساه أن يدون علم أهل المدينة مجتنباً رخص ابن عباس وشذائد ابن عمر وشواذ ابن مسعود رضى الله عنهم ، حيث كانت جماعة من أصحاب هؤلاء ينشرون علومهم في المدينة المنورة - منهم الفقهاء العشرة في أيام عمر بن عبد العزيز - ولهم أصحاب وأصحاب أصحاب أدركهم مالك ، فنقوت عزيزة مالك حتى تجرد لجميع الصفوة من الأحاديث والآثار المروية عند أهل المدينة والعمل المتوارث بينهم ، مقتصرأ في الرواية على شيوخ أهل المدينة سوى ستة وهم : أبو الزبير من مكة ، وإبراهيم بن أبي عبلة من الشام ، وعبد الكريم بن مالك من الجزيرة ، وعطاء بن عبد الله من خراسان ، وحيد الطويل ، وأيوب السختياني من البصرة ، إلى أن أتم عمله في أوائل عهد المهدي العباسي - كما بينت ذلك فيما علقته على « الإتيقاء لابن عبد البر » ، فأخذ مالك يلقى الموطأ على أصحابه فيتلقونه منه سماعاً . ولم يكن تأليفه

(١) معرب (ميكون) بمعنى خمري اللون في اللغة الفارسية ، لقب به جده لحرمة

وجنتيه على ما قيل « ز » . وهو بكسر الجيم ، كما في (الباب) .

الكتاب لمعطيه الناس فيلبيخوه ويتداولوه بينهم كمادة أهل الطائفت
المتأخرة في تصانيفهم ، بل كان التعويل حينئذ على السماع فقط . وكان
تأليفه الكتاب لنفسه خاصة ، لئلا يغلط فيما يليقه على الجماعة كمادة أهل
طبقة من العلماء في تأليفهم ؛ ولذا كان يريد فيه وينقص منه حسب ما يبدو
له في كل دور من أدوار التسميع المختلفة ، فاختلقت نسخ الموطأ ترتيبا
وتبويبا وزيادة ونقصا وإسنادا وإرسالا ، على اختلاف مجالس المستملين
فأصبح روايتها على اختلاف الختات هم مدونها . في الحقيقة - منهم من سمع
عليه الموطأ سبع عشرة مرة أو أكثر أو أقل بأن لازمه مسددا طويلة تسع
تلك المرات ، ومنهم من جالسه نحو ثلاث سنوات حتى تمكن من سماع
أحاديثه من لفظه ، ومنهم من سمعه عليه في ثمانية أشهر ، ومنهم من سمعه
في أربعين يوما ، ومنهم من سمعه عليه في أيام هرمه في مدة قصيرة ، ومنهم
من سمعه في أربعة أيام ، إلى آخر ما فصل في موضعه .

ومنازل هؤلاء المستملين تتفاوت فهما وضبطا وضعفا وقوة ، فتكون
مواطن اتفاقهم في الذروة من الصحة عن مالك ، ومواضع اختلافهم وانفرادهم
متنازلة المنازل إلى الحضيض حسب ما لهم من المقام في كتب الرجال .

وقد ذكر أبو القاسم الغافقي اثني عشر راويا من رواة الموطأ في مسند
الموطأ ، له ، فيهم : عبد الله بن يوسف النيسبي ، ومحمد بن المبارك الصوري ،
وسليمان بن برد . واستدرك السيوطي عليه راويين نسختهما من أشهر النسخ
وساق ابن طولون في فهرست الأوسط أسانيد الموطأ من أربع وعشرين
طريقا ، وكذلك فعل أبو العبر أيوب الخلوئي حيث ساق أسانيد في ثبته
من طريق ابن طولون ومن غير طريقه .

ولإني أروى إجازة بطريق الحجار : روايات محمد بن الحسن ، ويحيى بن

يحيى النيسابورى ، وقتيبة بن سعيد ، وعبد الله بن عمر بن غانم ، وعبد العزيز
ابن يحيى الهاشمى ، وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون ، وابن القاسم ،
وعبد الله بن نافع الزبيرى .

وبطريق أبى هريرة بن الذهبى : روايات مطرف بن عبد الله اليسارى ،
ومصعب بن عبد الله الزبيرى ، وعلى بن زياد التونسى ، وأشهب .

وبطريق محمد بن عبد الله بن المحب : رواية عبد الله بن وهب ، ورواية
إسحاق بن عيسى الطباع .

وبطريق إبراهيم بن محمد الأرموى : رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي .
وبطريق زبيب بن بخت الكمال المقدسية : روايات الشافعى ، ومحمد بن معاوية
الاطرابلسى ، وأسدي بن الفرات .

وبطريق ابن حجر : روايات يحيى بن يحيى الليثى ، وأبى مصعب أحمد بن
أبى بكر الزهرى ، ويحيى بن عبد الله بن بكير المضرى ، وسويد بن سعيد ،
وسعيد بن كثير بن عفير ، ومعن بن عيسى القزاز : وهؤلاء أربعة وعشرون
راوياً من أصحاب مالك .

وأحمد يكثر من طريق ابن مهدي ، وأبو حاتم من طريق معن بن عيسى ،
والبخارى من طريق عبد الله بن يوسف التيسى ، ومسلم من طريق يحيى بن
يحيى النيسابورى ، وأبو داود من طريق القعنبي ، والديلمى من طريق
قتيبة بن سعيد .

وقد أوصل الحافظ محمد بن عبد الله الدمشق المعروف بابن ناصر الدين
رواية الموطأ إلى ثلاثة وثمانين راوياً فى كتابه "تحاف السالك برواية
الموطأ عن مالك ،

وأشهر رواياته فى هذا العصر رواية محمد بن الحسن (١) بين المشاركة .

(١) توفى سنة ١٨٩ هـ . وترجمته مستوفاة فى بلوغ الأمانى (ز) .

ورواية يحيى الليثي^(١) بين المغاربة. فالأولى تمتاز ببيان ما أخذ به أهل العراق من أحاديث أهل الحجاز المدونة في «الموطأ»، وما لم يأخذوا به لأدلة أخرى ساقها محمد في موطئه، وهي نافعة جداً لمن يريد المقارنة بين آراء أهل المدينة وآراء أهل العراق وبين أدلة الفريقين، والثانية تمتاز عن نسخ «الموطأ»، كلها باحتوائها على آراء مالك البالغة نحو ثلاثة آلاف مسألة في أبواب الفقه، وهاتان الروايتان نسخهما في غاية الكثرة في خزانات العالم شرقاً وغرباً. وتوجد رواية ابن وهب في مكتبة فيض الله وولي الدين بالآستانة. ورواية سويد بن سعيد، ورواية أبي مصعب الزهري في ظاهرة دمشق، و«أطراف الموطأ» للذاني في مكتبة كبريلي في الآستانة.

وليس في كتب السنة ما يقارب شأو الموطأ من جهة كثرة الروايات وفيه يقول الإمام الشافعي: ما كتاب بعد كتاب الله تعالى أنفع من كتاب مالك، كما ذكره ابن عساكر بإسناده في «كشف المخطئ في فضل الموطأ». وقال ابن عبد البر في التقيص^(٢) ص ٩٠: «الموطأ لا مثيل له ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله عز وجل». وقال أبو بكر بن العربي في المارضة: «الموطأ هو الأصل الأول والباب»، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كسليم والترمذي... وللهذه المنزلة السامية للموطأ بين أهل العلم ينزل المقام الأول له في الاعتراف به من كل ناحية.

وحديث اختلفت نسخه وتعددت رواياته أصبحنا في حاجة شديدة إلى معرفة مواضع اتفاق رواياته ومواقع اختلافهم على تفاوت مراتبهم في الضعف والقوة، لننزل الروايات منازلها في حالتها الانقسام والانفراد. وقد قام

(١) توفي سنة ٢٢٤ هـ. وهو من سمع على مالك في عهد عمره ونه.

(٢) من طبعة سنة ١٢٥٠ هـ.

بتعريف ذلك أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ بأن ألف جزءاً في ذلك مرتباً أحاديث الموطأ على ترتيب شيوخ مالك مع بيان عدد مالكل منهم من الحديث مستقصياً في البحث عن رواياته كلها ؛ لإبانة مواضع الاتفاق والاختلاف ، بل راجع في ذلك الأسمعة خارج الموطأ فأجاد وأفاد . وللدارقطني أيضاً جزء يذكر فيه « ما خولف فيه مالك » من أحاديث الموطأ ، كما أن له « غرائب مالك » أغلبها من أكبر انفرد بها عن مالك أناس غير مرضيين . ومن ألف في اختلاف الموطآت أبو الوليد بن الباجي . وقد رتب ابن عبد البر في التمهيد أحاديث الموطأ على ترتيب شيوخ مالك ، وتوسع في الشرح . ثم لخص هذا الترتيب في كتاب «التقصى» تلخيصاً نافعا مع بيان بعض وجوه الاختلاف في الروايات .

وتلك كنوز ثمينة يهتم بها كل الاهتمام من يريد تذوق علم الحديث بوجهه راغباً في العلم للعلم . وطالب الحديث إذا عني بادیء ذی بدء بمدارسة أحوال رجال الموطأ فاحصاً عن الأسانيد والمتون فيه تدرجاً عن ذوق وخبرة - في مدارج معرفة الحديث والفقه في آن واحد ، بتوفيق الله سبحانه ، فيصبح على نور من ربه في باقي بحوثه في الحديث ، راقياً على مراقب الاعتلاء في العلم ، نافعا بعلمه ومنفعها به ، والله سبحانه ولي التسييد .

فتح الملهم ، في شرح صحيح مسلم

لأهل العلم بالحديث عناية خاصة بصحيح مسلم علما منهم بمنزلة العلامة
بين أصول الاسلام الستة . فمنهم من ألف مستخرجات عليه ، ومنهم من ألف
في رجاله خاصة ، ومنهم من عني بمواضع النقد عند بعض أهل النقد سندا
ومتنا ، ومنهم من سعى في إيضاح غيبات معانيه وشرح وجوه دلالاته
وكشف ما غلق في أسانيده . فمن جملة الشارحين لهذا الكتاب الجليل الإمام
أبو عبد الله محمد بن علي المازري صاحب « المعلم » في شرح صحيح مسلم ،
ومنهم القاضي عياض بن موسى اليحصبي مؤلف « إكمال المعلم » في شرح
صحيح مسلم ، ومنهم أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي مصنف (المفهم) لما
أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، ومنهم أبو ذكرى يحيى الدين يحيى النويري
صاحب (المنهاج) في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، وهو استمد من الكتب
الثلاثة التي ذكرناها ومن الأعلام ومعالم السنن للخطابي .

وشرح النووي هذا هو أول شرح برز في عالم المطبوعات من شروح
صحيح مسلم إلا أنه ليس بما يشفي غلة الباحث في حل المطالب ، ثم ظهر في
عالم الوجود (إكمال إكمال المعلم) لأبي عبد الله محمد بن خليفة الأبي الذي طبع
قبل نحو ثلاثين سنة ومعه (مكمل إكمال الإكمال) لأبي عبد الله محمد بن محمد
السنوسي وقد جمعاه فيهما صفة مافي الشروح السابقة من الفوائد مع استدراكهما
ما تيسر لها ، وكان سرور أهل العلم بهما عظيما بما لقوا فيهما من نوع من
البسط بالنظر إلى شرح النووي المطبوع فيها سبق .

ولكن والحق يقال إنه لم يكن شرح من تلك الشروح يفي صحيح مسلم
حقه من الشرح والإيضاح من جميع النواحي التي تهتم الباحثين المتعاشين إلى
اكتناه مافي الكتاب من الخبايا فإن أجاد أحد الشروح في الفقهيات أو

الاعتقادات على مذهب من المذاهب مثلاً تجده يغفل شرح ما يتعلق بسائر المذاهب عملاً واعتقاداً ، وهذا لا يروى ظمناً الباحث أو تراه يهمس شرح مقدمته مع أنها من أقدم ماسطره أئمة الحديث في التمهيد لقواعد المصطلح ككتاب التبيين لمسلم ، وحق مثلها أن يشرح شرحاً وافياً ، وتجد بين الشراح من يترك الكلام على الرجال بالمرة مع أن الباحث في حاجة شديدة إلى ذلك في مواضع النقد المعروفة ، فإذا أعجبك أحد تلك الشروح من بعض الوجوه تجده لا يشفي غلتك من وجوه آخر ، وهكذا سائر الشروح ، وهذا فراغ مملوس كنا في غاية الشوق إلى ظهور شرح لصحيح مسلم في عالم المطبوعات يملأ هذا الفراغ .

وهانحن أولاء قد ظفرنا بضاللتنا المشوذة ببروز فتح الملم في شرح صحيح مسلم ، بثوبه القشيب وحاله المستمجة في عداد المطبوعات الهندية ، وقد صدر إلى الآن مجلدان ضخمان منه ، عدد صفحات كل مجلد منهما خمسمائة صفحة ، وعدد أسطر كل صفحة خمسة وثلاثون سطراً ، ولو كان الكتاب طبع بمصر لكان كل مجلد منه مجلدين بالقطع الكبير ، وتماثل الكتاب في خمسة مجلدات كهذا ، والمجلد الثالث على شرف الصدور ^(١) . وقد اغتبطنا جد الاعتباط بهذا الشرح الضخم الفخم صورة ومعنى حيث وجدناه قد شفي وكفي من كل ناحية ، وقد ملأ بالمعنى الصحيح ذلك الفراغ الذي كنا أشرنا إليه ، فيجد الباحث مقبلة كبيرة في أوله تجمع شتات علم أصول الحديث بتحقيق باهر يصل آراء المحدثين النقلة في هذا الصدد بما قرره علماء أصول الفقه على اختلاف المذاهب غير مقتصر على فريق دون فريق ، فهذه

(١) صدر المجلد الثالث بعد كتابة هذا المقال ، ثم توفي المؤلف رضي الله عنه ، فنسأل الله تعالى أن يلهم من يقوم بطبع باقي الكتاب .

المقدمة البديعة تكفي المطالع مؤنة البحث في مصادر لا نهاية لها وبعد المقدمة
 البالغة مائة صفحة يلقى الباحث شرح مقدمة صحيح مسلم شرحا يشرح له
 صدر القاحص ، حيث لم يدع الشارح الجهد موضع إشكال منها أصلا بل
 أبان ما لها وما عليها بكل انصاف ، ثم شرح الأحاديث في الأبواب بغاية من
 الاتزان فلم يترك بحثا فقهيا من غير تمحيصه ، بل سرد أدلة المذاهب في
 المسائل وقارن بينها وقوى القوى ووهن الواهي بكل نصفه ، وكذلك لم يهمل
 الشارح الفضال أسرا يتعلق بالحديث في الأبواب كلها ، بل وفاه حقه من
 التحقيق والتوضيح : فاستوفى ضبط الأسماء ، وشرح الغريب ، والكلام
 على الرجال وتحقيق مواضع أورد عليها بعض أئمة هذا الشأن وجوها من
 النقد من حيث الصناعة غير مستسيغ اتخاذ قول من قال دكل من أخرج له
 الشيخان فقد قفر القنطرة ، ذريعة للتقليد الأعمى ، وكم رد في شرحه هذا
 على صنوف أهل الزيغ ، وله نزاهة بالغة في ردوده على المخالفين من أهل
 الفقه والحديث ، وكما أثار من ثنابا الأحاديث المشروحة فرائد شاردة ،
 وحقائق عالية لا يتبها إليها إلا أفذاذ الرجال وأرباب القلوب ، ولا عجب
 أن يكون هذا الشرح كما وصفناه وفوق ما وصفنا عند المطالع المنصف .
 ومؤلفه ذلك الجهد الحجة الجامع لأشتات العلوم محقق العصر المفسر الحديث
 الفقيه البارع النقاد الفواص مولانا شير أحمد العثماني شيخ الحديث
 بالجامعة الإسلامية في داهيل سورت بالهند ، ومدير دار العلوم الديوبندية .
 أزهرا الأفطار الهندية . وصاحب المؤلفات المشهورة في علوم القرآن
 والحديث والفقه والرد على المخالفين ، أطال الله بقاءه ، في خير وعافية ، ووقفه
 لإتمام طبع هذا الشرح الثمين ، وإناليف كثير من أمثاله بما فيه سعادة الدارين
 ونفع بعلومه المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، إنه قريب مجيب .

الدين والفقه

كثير من سكارى شهوة الظهور يتناولون بموثة في شرع الله بالغاط متراكلة وهم لا يعرفون مبلغ تهاوتا يهذون به ويكتفى الصحابة الذين يشهدون الهديان بهن الاكتاف ، ومن رأيت منهم اليوم يدعو إلى الأديان جميعا مثلا لا تشك أنه يعتبر نفسه فوق الأديان وهو يرى في حد ذاته من الجميع ، يجنب بذلك تمسك اليهود بالبيع ، وترهب النصارى في الديور ، وتعبد الصابئة للبياكل والأجرام العلوية ، وتراعى المجوس في النار ، واعتصام المسلمين بدين الاسلام في آن واحد ، وأما تلك الطوائف فلا ترضى طائفة منها قولا له ولا تقبل منه رأيا من هذا القبيل فضلا عن المسلمين ، فلا بد وأن يكون من يلغظ بمثل هذا المجر منبوذا عند الجميع حيث لا يمت إلى إحداها بوشيجة إلا أن يكون اتخذ نبذتها كلها وليجة .

وأى مسلم يستطيع أن يتجاهل قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً) (١) وقوله تعالى (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين) (٢) وقوله تعالى : (إن الدين عند الله الإسلام وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم ، ومن يكفر بآيات الله فإن الله سريع الحساب) (٣)

أم أى صاحب يستسيغ أن يفوه بأن الفقه غير الدين فى كتاب الله ، بغايره ويباينه مطلقا مفهوما وصداقا وتحققا ليستبيح بذلك انتهاك حرمة الفقه فى الدين ، مع أن الفقه ماهو إلا معرفة الدين فلا تتصور مغايرة علم الدين للدين

(١) الآية ٣ من سورة المائدة (٢) الآية ٨٥ من سورة آل عمران

(٣) الآية ١٩ من سورة آل عمران .

ولا مخالفة العلم لمعلومه إلا عند من لا يميز بين الأشخاص فضلا عن المعاني بغفوته ، ولا بين المقدم والمؤخر ببالغ غفلته .

وما أسخف ادعاء أن الدين ماهو إلا الكلمة التي هي سواء بين المسلمين وغيرهم - لا الفقه - إزاء قوله تعالى : (فاولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليشفقوا في الدين ولينبذوا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ^(١)) وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أراد الله بمبد خيرا ففقهه في الدين وألهمه رشده » إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث السكيرة .

أم يمكن أن يرى عاقل تنافي الشيء والعلم به ليكنه إنكار فقه الدين مطلقا بدون إنكار الدين ، وهذا مبدءا إليه المنتهى في السخف .

وأما تنازع الفقهاء في الربع من مسائل أبواب الفقه لتجاذب الأدلة الأحكام ، وتفاوت الأفهام بعد اتفاقهم على ثلاثة أرباع المسائل فلا يسيغ انتهاك حرمة الفقه مطلقا ، بل الدين ينص على أن المجتهد المخطئ يرى النعمة مأجور ، والمجتهد المصيب يضاعف له الأجر .

وأما الدين في كتاب الله فهو الطاعة لله فيما أمر به من الاعتقاد الصحيح والعمل الصالح والخلق الكريم ، فمن عرف الفقه بقوله : « معرفة النفس ما لها وما عليها » أدخل الثلاثة فيه كما أدخلها في الدين من عرف الدين بقوله : « وضع إلهي سائق للبشر إلى ما هو خير له في الدارين » قال الله تعالى (هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) ^(٢) وقال جل شأنه : (أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ^(٣)) وليس الدين هنا هو الإيمان بما يجب تصديقه فقط بل يشمل الطاعة له تعالى في أحكامه في

(١) الآية ١٢٢ من سورة التوبة . (٢) الآية ٣٣ من سورة التوبة .

(٣) الآية ١٣ من سورة الشعوري .

العبادات والمعاملات والأخلاق ، وتلك الأصول القويمة هي الأصول المشتركة بين الأنبياء عليهم السلام فمن أقامها فقد أقام الدين ومن نبذ أحدها فقد أصبح في عداد الذين تفرقوا فيه ، وقد جعل الله سبحانه لكل نبي شرعة ومنهاجا يلزم أمته التمسك بها بأدلة قائمة ينصاعون لها مدة بقاء شريعة كل نبي ، ومعرفة فقهاء الأمة المحمدية لجزئيات تلك الأصول - القاضية بالطاعة له تعالى في الاعتقاد والعمل والخلق - من أدلتها التي أقامها الله لهذه الأمة هي الفقه فتكون الطاعة لأحكام تلك الأدلة عين الدين فلا يكون الاختلاف في الفروع بحسب الأدلة القائمة على شيء من التفرق في الدين بل ذلك محض إقامة للدين ، قال الله تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ^(١))

وليس شأن العالم بعد اعترافه باستناد المسائل الخلافية - الدائرة بين النفي والإثبات - على أصولها الشرعية سوى أن يبره على الراجح منها إن كان أهلا للإبراه لا يند جميعها والاستهانة بها بدون ترجيح إحداها بحجة . وأما ما أقر الفقهاء في كتب قواعد الفقه وكتب الأشباه والنظائر الفقهية باختلاف حكمه حسب اختلاف الزمان والمكان فليس من الاختلاف في شيء بل هو تفصيل للحكم بالنظر إلى حال وحال ، فإدخال ذلك في الاختلاف المشهور إنما يكون من خلل في تعقل الموضوع ودخل في التفكير .

وأما تخيل تغير الأحكام باختلاف الزمن مطلقا بدون نظر إلى ما قرره الفقهاء فتنزىل لشرع الله منزلة الأحكام الوضعية وذلك بما يباه أهل الدين ، وإنما التفرق في الدين هو نبذ الطاعة لله بالإيمان ببعض ما في الكتاب والسنة والكفر ببعض ما فيهما بشتى الذرائع المصطنعة تكذيبا لقوله تعالى : (وما

ينطاعى عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى^(١)) وأما قوله تعالى : (إن الدين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لمست منهم فى شيء^(٢)) ففيعين أخل بتلك الأصول معاندة فلا يكون له أدنى مناسبة للاختلاف فى الفروع بسبب حالة الدليل فى الدلالة وضوحاً وخفاء ، وقد سبق أن ذلك من طاعة الله ، على أن قراءة حرة والكسائي « فارقوا دينهم » فى موضع « فرقوا دينهم » متواترة أيضاً فيجب حمل الآية على معنى تتفق القراءتان فيه وهو ما ذكرناه .

وأما تحكيم العرف على النصوص فلم يقع من مسلم وإن يقع ، والتعامل بين المسلمين بالمعدنين المسكوكين من غير وزن وإنما هو للعلم بوزنهما من قيام رقابة ساهرة عليه جد السهر ، وليس ذلك من تحكيم العرف فى شيء ، وقد ألمت بعض إمام بأحكام العرف فى مقالين^(٣) فلا أرى حاجة إلى إعادة ما فيها .

ومن لا يرفع رأساً إلى خلاف الفقهاء كيف يستبيح بعض الحرام لحاجة فى النفس تعويلاً على تقسيم بعضهم الحرام إلى حرام لذاته وحرام لغيره بالرأى بدون كتاب ولا سنة ، وهذا هو محض التشبهى مع ما فى ذلك من فتح باب شر لا يقفل .

وأما محاولة تنويع السنة تمهيداً لترك ما لا يتفق منها والحاجة وهوى العصر فيحول دون الانخداع بها قوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا^(٤)) وقوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم

(١) الآية ٣ ، ٤ من سورة النجم (٢) الآية ١٥٩ من سورة الانعام
(٣) مقالة (شرع الله فى نظر المسلمين) ومقالة (الامفاهيمية فطره اللادينية)
اللاحقين . (٤) الآية ٧ من سورة الحشر

فتنة أو يصيبهم عذاب أليم (١) لأن الأمر في هذه الآية مصدر مضاف
فيفيد العموم عند أهل اللسان. كما أن لفظ (ما) يفيد العموم في الآية
السابقة. فيعلم من ذلك علما باننا بأنه لا مجال لتنبؤ أوامر سيد المرسلين صلى
الله عليه وسلم تمهيدا لتنبؤ كثير منها ، بل على الأمة الأخذ بأوامره كلها
حيث قام هذا الوعيد الشديد ضد من يخالف أمراً من أوامره ويعرض
عنه ، ولم يقع هذا العام في سياق النفي أو النهي حتى يتوهم سلب العموم ،
نعوذ بالله من الحور بعد الكور .

شرع الله في نظر المسلمين

شرع الله في نظر المسلمين هو القانون الإلهي الذي أدى محمد صلى الله عليه وسلم رسالة ربه بتبليغه للأمة لإسعادهم في معاشهم ومعادهم ، فلا يسوغ لمسلم غير مغلوب على أمره أن يستبدل ببعض أحكامه - فضلاً عن أحكامه كلها - إلا في حالة إكراه يبيح النطق بكلمة الكفر ، ولا أن يرضى به بديلاً في حال من الأحوال ، وهو صالح لتقويم أود الأمة وإصلاح شئونها في كل زمان وكل مكان ، بخلاف القوانين الوضعية فإنها لو صلحت لزمان أو لمكان فلن تصلح لازمنة أخرى ولا صقاع أخرى ، وأين للعقل البشري الإحاطة بجميع مصالح الأمة على اختلاف الأزمنة والامكنة حتى يقن قانوناً كهذا فما يرمه اليوم ينقضه غداً ، والله سبحانه قد أحاط بكل شيء علماً فشرعه في نظر المسلم هو المحيط بمصالح عباده في كل زمان وكل مكان ، فمن حاول أن يقرب الشرع الإسلامي من قوانين غير إسلامية ويحوره على غرارها فهو مريض القلب أثيم العقل ، لا يلقى سوى الدمار والفساد حيث يرغب الرقي والصالح ، ومن فضل عقله على علم الله وشرعه فليس هو من الإسلام في شيء ، وكذلك من ضاق صدره من شرع المسلمين باعتباره غير صالح للزمان الذي هو فيه . قال الله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً^(١)) . وقد ذكر الحافظ أبو شامة المقدسي أن نور الدين الشهيد - ذلك الملك الصالح الذي قل نظيره في ملوك الإسلام - لما ولي الحكم كانت البلاد على أسوأ حالة يتصورها متصور من جميع النواحي ففكر عقلاء الدولة فيما يجب السير عليه في إصلاح شئون البلاد ، ورأوا أن مجرد تنفيذ أحكام الشرع

(١) الآية ٦٥ من سورة النساء .

عند ثبوت إجرام المجرمين ثبوتاً شرعياً لا يكفي في فهمهم ومنهم من المضي في إفسادهم ، فلا بد من أخذهم بأحكام قاسية سياسية حتى يستتب الأمن وتصلح الأحوال ، فوجدوا من العالم الصالح الشيخ عمر الموصلي - بالنظر إلى أنه الناصح الأمين عند جلالة الملك قبل توليه الحكم - أن يوصل إلى مسامحة ذلك الرأي الحصيف في حسابهم ، فقبل رجاءهم وكتب إلى الملك بوصيه بالضرب على أيدي الأتيمين بأحكام صارمة بدون انتظار إلى ثبوت إجرامهم ثبوتاً شرعياً ، وبعد أن قرأ الملك توصية الشيخ كتب على ظهر الورقة مامعناه :
« حاشا أن أجازي أحداً بجرم لم يثبت ثبوتاً شرعياً وحاشا أن أتأون في عقوبة مجرم ثبت جرمه ثبوتاً شرعياً ، ولو جريت على ما رسمته التوصية لي لكنت كمن يفضل عقله على علم الله ، ولو لم يكن هذا الشرع كافياً في إصلاح شؤون العباد لما بعث به خاتم رسله ، وأعادها إلى الشيخ .

ولما اطلع الشيخ على هذا التوقيع الماسكي الحازم بكى بكاء مرأ وقال : يا للخيبة ! كان الواجب على أن أقول ما قاله الملك فانعكس الأمر ، فتاب من توصيته أصدق توبة ، وجرى الملك في تسيير الأمور على ما رسمه الشرع فصاححت البلاد وزال الفساد في مدة يسيرة ، وأصبحت تلك الاصفاح بحيث لو سافرت غداة حسناء وحدها ومعهما أمن الجواهر والاحجار الكريمة من أقصى البلاد إلى أقصاها لما حدثت أحداً نفسه أن يمسه بسوء لافي ماله ولا في عرضها ، وقد اكتظت كتب التاريخ بما تم على يد هذا الملك العظيم من الإصلاحات الهامة ، ودفع عدوان الصليبيين من أرض الشام بل من أرض مصر أيضاً بتجريد جيش تحت إمرة أحد قواده .

وأحكام الشرع لا تنهى عجايب أسرارها في الإصلاح وليست هي كأحكام العقول الخاطئة . وها هي الدول الإسلامية لم تسعد دولة منها إلا بمقدار تمسكها بأهداب الشرع ، ولا شقيت إلا بنسبة ابتعادها عن أحكام

الشرع ، ولنا ألف دليل ودليل على ذلك من التاريخ الإسلامى ، وقد نطق
على بن أبى طالب كرم الله وجهه بكلمة حكيمة جدا حيث قال : « ما ترك
الناس شيئا من أمر دينهم لاستصلاح دنياهم إلا فتح الله عليهم ما هو أضر منه ،
وهى حقيقة ملبوسة فى جميع أدوار التاريخ ، وقد صدق الشاعر الذى قال
لعبد الملك بن مروان :

نزع دنيانا بتمزيق ديننا فلا ديننا يبقى ولا ما نرعى
ومثل هذا الممزق المرقع مثل من يمزق سراويله الساترة لسوءته لترقيق
موضع من جيبته .

وأحكام الشرع هى مافهمه الصحابة والتابعون وتابعوهم من كتاب الله
وسنة رسوله على موجب اللسان العربى المبين ، وعمل الفقهاء إنما هو الفهم
من الكتاب والسنة ، وليس لأحد سوى صاحب الشرع دخل فى التشريع
مطلقا ، ومن عد الفقهاء كمشرعين وجعلهم أصحاب شأن فى التشريع فقد
جهل الشرع والفقه فى آن واحد ، وفتح من جهله باب القول لأعداء الدين
- كما هو مشهود - وأما المتأخرون من الفقهاء فليس لهم إلا أن يتكلموا فى
نوازل جديدة لا أن يبدوا آراء فى الشرع على خلاف مافهمه من النصوص
رجال الصدر الأول الذين هم أهل اللسان ، المطلعون على لغة التخاطب بين
الصحابة قبل أن يمتورها تغيير وتحوير ، والمتلقون للعلم عن الذين شهدوا
الوحي ، فما فهموه من الشرع فهو المفهوم ، وما أبعدوه عن أن يكون دليلا
بعيد عن أن يتمسك به ، وإنما يكون الكلام فيما لم يتكلموا فيه أو اختلفوا
فى حكمه ، ومن تخيل حاجة الإسلام إلى مثل ذلك المصلح الألمانى فى النصرانية
فقد أساء المقارنة بين الإسلام الذى نصوصه محفوظة كما بلاهه الرسول صلى
الله عليه وسلم وبين النصرانية التى تاريخ كتبها المحرفة لا يدع مجالاً للترقيق ،
فمن يلجأ بالإصلاح فى الإسلام من أغمار هذا العصر فقسسده جمع إلى تلك

الإساءة الجهل بتاريخ الدين الاسلامى وتاريخ الكنيسة لكن صدق من نطق
« لتتبعن سنن من قبلكم ... »

وبأسف المسلم كل الأسف من وجود أناس في أزياء العلماء تحملهم
شهوة الظهور على التظاهر بمظهر الاستدراك على فقهاء الصدر الأول وعلى
محاولة ابتداع أساليب بها يحرفون الكلام عن مواضعه ويجعلون الشرع
الواضح المنهاج الصريح الأحكام يتقلب مع الزمن ، وذلك لأجل التقرب
إلى الذين لا يضمرون للإسلام خيراً ، تراهم يقولون : عندنا العرف وعندنا
المصلحة بهما كم تتغير الأحكام وكل لنا من هذا القبيل ، يريدون بذلك أن
يجعلوا شرع الله متقلبا مع الزمن ومع الظروف كأدعتهم المتبعة القابلة لكل
شكل مع كل ظرف ، نعم يوجد في فلاسفة الغربيين اللادينيون من يبغى ديناً
يتقلب مع الزمن ، ولكن بغيته هذه ليست إلا شبكة يريد أن يقع فيها
مقلدوهم من أبناء الشرق الأغرار المتفلسفين .

وليس للعرف في الشرع إلا ما بينه علماء المذاهب في كتب
القواعد وكتب الأصول والفروع من مثل حمل الدرهم في العقود على
الدرهم المتعارف في البلد ، وكذا الرطل ، ويكون المشروط عرفاً
كالمشروط لفظاً ، وزوال خيار الرؤية برؤية المشتري إحدى غرف الدار
عندما كان العرف جارياً بين الناس بيناء دورهم متساوية الغرف ، وعدم
زوال الخيار المذكور عند تغير العرف المذكور ، واعتبار اللفظ صريحاً في
معنى تعورف فيه بخلاف ما إذا نقل إلى معنى آخر وتوسى المعنى الأول
وحمل الطعام واللحم على البر ولحم الضأن في بلد تعورف تخصيصهما بهما
إلى غير ذلك مما هو مفصل في التحقيق الباهر في شرح الأشباه والنظائر
« المحفوظ في المكتبة الرافعية في خمس مجلدات ضخمة ، لشيخ مشايخ
مشايخنا العلامة هبة الله الساجي ، و « المجموع المذهب في قواعد المذهب

للمصالح العلائق ، وغيرهما من المكاتب المؤلفة في قواعد المذاهب وهي
الواسطة بين الفروع والأصول ، ولها أهمية عظيمة في التفقه والتفقيه وإن
أهملت دراستها في الأدوار الأخيرة ، وليس في شيء منها عدد عرف طائفة
شرعا مشروعا حتى يظن أن عمل أهل المدينة في عهد الفقهاء السبعة ليس
بالعمل المتوارث طبقته عن طبقة عن النبي صلى الله عليه وسلم اغترارا
بتقولات بعض الماجنين ، فإذا تعورف في بلد احتساء الشاي البارد ^(١) وعشيان
الحانات فهل يجعل ذلك ذريعة إلى إباحة هذا أو ذلك ؟ فليتيق الله المرجفون
في حلولهم تغيير الشرع باسم العرف ، ولا يتسمع المقام للتوسع في ذلك
بأن كثر من هذا بل الأمر يحتاج إلى كتاب خاص .

ومن جملة أساليب الزائفة في محاولة تغيير الشرع بمقتضى أهوائهم قول
بعضهم : إن مبنى التشريع في المعاملات ونحوها المصلحة فإذا خالف النص
المصلحة يترك النص ويؤخذ بالمصلحة . فيالخيبة من ينطق لسانه بمثل هذه
الكلمة ويجعلها أصلا يبني عليه شرعه الجديد . وما هذا إلا محاولة نقض
الشرع الإلهي بتحليل ما حرمه الشرع باسم المصلحة . فسل هذا الفاجر ماهي
المصلحة حسنة التي تريد بناء شرعك عليها ؟ إن كانت المصلحة الشرعية فليس
لمهرتها طريق غير الوحي حتى عند المعتزلة الذين يقال عنهم إنهم يحكمون
العقل ، كما نجد ذلك مفصلا في المعتمد شرح العمدة لأبي الحسين البصري المعتزلي ،
وفي نقل نصه طول ، راجع ، الشامل للإتقاني . . وإن كنت تريد المصلحة
الدنيوية على اختلاف تقدير المقدرين فلا اعتبار لها في نظر المسلم عند مخالفتها
لنص الشرعي ، إذ العقل كثيرأ ما يظن المفسدة مصلحة بخلاف الشرع ،
وأما المصلحة المرسله وسائر المصالح المذكورة في كتب الأصول وكتب
القواعد فبقيا لانص فيه ، باتفاق بين علماء المسلمين فلا يتصور الأخذ بها
عند مخالفتها لجميع الشرع .

(١) كناية لبعضهم عن الخمر تسترا .

وأول من فتح باب هذا الشرع إلغاء النص باعتباره مخالفاً للمصلحة هو النجم الطوفي الحنبلي^(١) فإنه قال في شرح حديث «لا ضرر ولا ضرار»: «إن رعاية المصلحة مقدمة على النص والإجماع عند التعارض».

وهذه كلمة لم ينطق بها أحد من المسلمين قبله ولم يتابعه بعده إلا من هو أسقط منه . والقول «بأن إجراء ذلك في المعاملات دون العبادات باعتبار أن العبادات حق للشارع ، والمعاملات إنما وضعت أحكامها لمصالح العباد وكانت هي المعتبرة» فرق بدون فارق ، لأن الله أن يأمر بما شاء فيها شاء من غير فارق بين أن يكون أمره في العبادات أو المعاملات ، وهو الذي أباح أنواعا من البيوع وحرم أنواعا منها وكذا السلم والصرف والإجارة وغيرها من أبواب الفقه . فإذا راج هذا السكر من هذا الفضل تسرى خديعته في الأبواب كلها ويكون شرع الله أثرا بعد عين ، ولكن أبن الله إلا أن يتم نوره . ومن الذي ينطق لسانه بأن المصلحة قد تعارضت حجج الله من الكتاب والسنة والإجماع ؟ والقول بذلك قول بأن الله لا يعلم مصالح عباده فكأنهم أدري بها حتى يتصور أن تعارض مصالحهم للأحكام التي دلت عليها أوامر الله المبالغة على لسان رسوله . سبحانك هذا الخاد مكشوف . ومن أعار سمعا لمثل هذا القول فلا يكون له نصيب من العلم ولا من الدين ، وليست تلك الكلمة غلظة فقط من عالم حسن النية تحمل التأويل ، بل فتنة فتح بابها قاصد شر ومثير فتن .

وعن هذا الطوفي الحنبلي يقول ابن رجب في «طبقات الحنابلة»: لم يكن له يد في الحديث، وفي كلامه فيه تخبيط كثير، وكان شيعياً منحرفاً عن السنة.. ولقد كذب هذا الرجل وفجر فيما رمى به عمر، وذكر بعض شيوخنا عن

(١) وقد بسط المؤلف الرد عليه في مقال سيأتي بعنوان (رأى النجم الطوفي

في المصلحة .)

حدثه أنه كان يظهر التوبة ويثبر أمن الرفض وهو محبوب . وهذا من نفاقه فإنه لما
جاور في آخر عمره بالمدينة صاحب السكاكيني شيخ الرافضة ونظم ما يتضمن
السب لابن بكر ذكر ذلك عنه الطارى حافظ المدينة ومؤرخها اه . وقال
ابن مكنوم : اشتهر عنه الرفض والوقوف في أبي بكر رضى الله عنه وابنته عائشة
رضى الله عنها ومن شعره :

كثير من شك في خلافته وبين من قيل إنه الله
يعنى أبا بكر وعلياً رضى الله عنهما فهل هذا مما يصدر ممن في قلبه إيمان ؟
وكان يقول عن نفسه :

حنبللى رافضى ظاهرى أشعري إنما الحدى الكبير
راجع ترجمته من طبقات ابن رجب والدرر الكامنة وشذرات الذهب .
أفضل هذا الزائع يتخذ قدوة في مثل هذا التناصيل الذى يرمى الى استهصال
الشرع . ولا يخفى أن القارىء الكريم بتلقيب بعض المهملين إياه بالإمام النجم
الطوفى فإننا في زمن نرى من لا يصلح أن يكون إماماً في مسجد حارته يلقب
بالإمام الحجة ، وإلى الله عاقبة الأمر كله .

أنسخ الأحكام من حق الإمام

كما يدعيه (عالم فاضل !) في الرسالة

يوالى صاحب مجلة الرسالة نشر مقالات تكشف القناع عن نوع رسالته ومصدر ثقافته ، فيكون بذلك كاشف قراءه بما يحمله بين ضلوعه من مقاصد وغايات : فيؤازره من يؤازره على علم بالمرعى وإطلاع على منتهى السيرة ، فلا يحق له أن يلوم سوى نفسه إذا وجد نفسه تهوى به نكباء الهوى في مكان صحيح . وقد أشرنا إلى بعض نماذج من ذلك في بعض مقالاتنا .

وتحدث اليوم عن مقال منشور في العدد ٨٠ من الرسالة تحت عنوان « حق الإمام في نسخ الأحكام » معرواً إلى « عالم فاضل » ، مقنع برمز إلى اسمه بحرف «ع» في موضع التوقيع . وتحدث بعضهم عن الرموز إليه بأنه « عالم أزهرى » سبق أن نشرت له مقالات في الرسالة حول « تشريعين دائم ومؤقت » ، وحق الإمام في نسخ الأحكام ، لكن لا يهني ذلك لأن الشئ من معدنه لا يستغرب ، وإنما يهني الرأي نفسه كائناً من كان القائل به .

وملخص رأي هذا « العالم الفاضل » ، أن رأى بعضهم في تقسيم التشريع الإسلامى إلى دائم ومؤقت بتمييز ما صدر من النبي صلى الله عليه وسلم بصفة أنه رسول مبلغ عن الله سبحانه - قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً - عما صدر منه كذلك بصفة أنه مفت أو قاض أو إمام - لا يفي بتطويع الفقه الإسلامى (وإخضاعه) لمجاراة الزمن ومسايرة الظروف والأحوال المتغير بين هذا وذاك في نظره واضيق دائرة شمول ما سوى القسم الأول في ساحة الأحكام ، وإنما الدواء الناجع في أزمة التشريع هو الأخذ برأى من ذهب إلى جعل النسخ بيد الإمام كما حكى ذلك أبو جعفر بن النحاس في

كتابه « الناسخ والمنسوخ » هن فرقة ، فعمد صاحب المقال كل آماله على هذا الرأي وعنده هو الوسيلة الوحيدة لتطويع الفقه الإسلامى لمجاراة الظروف والأحوال على الوجه التام الشامل ، وقال إن الدين الإسلامى جاء لرفع الأضرار والأغلال المتوارثة فلا يقر أغلالا على أتباعه فى أى زمن كانوا ، وعد ما لا يتلام — فى نظره — مع طبيعة الاجتماع البشرى أغلالا يطاق — فى فهمه — وهكذا تكون التكاليف المنصوص عليها فى الكتاب والسنة أغلالا فى وقت دون وقت يطلب التخلص منها شيئا فشيئا عند من يريد التحال من جميع القيود. وذلك يدل على مبلغ سعة علمه بالأغلال والأضرار المحملة على الأئمة الغابرة بل مبلغ علمه أيضا بوجوه اليسر فى شرع الإسلام. وليس نظر هذا النشء المنشأ إلى الشرع الإسلامى غير نظرم إلى القوانين الوضعية ، يبدل ويغير بين حين وآخر على طبق آراء الحكام كتبديل الأنظمة الوضعية . وليس معنى أن شرع الإسلام صالح لكل زمان ومكان — كما يتوهمون — أنه قابل للتغيير والتبديل فى كل حين على هوى كل عصر ، بل بمعنى أنه مشتمل على المصالح الحقيقية للبشر فى دنياهم وأخراهم لاستناده إلى الوحي الذى لا يأتى به الباطل من بين يديه ولا من خلفه ؛ بخلاف العقل البشرى الذى كثير ما يرى المصالح مفاسد والمفاسد مصالح بين حين وآخر ، فتكون قوانينه عرضة للتبديل والتغيير . وأما الشرع الإلهى فلا تبدل فيه بغير الوحي ، وقد انقطع زمن الوحي .

ولست أدري ماذا يريد صاحب المقال بالإمام ، فإن كان يريد خليفة المسلمين فقد انطوت صحيفته وتخلي المسلمون عن الالتفات إلى أمر الإمامة الكبرى طوعا أو كرها فلا يحال نسخ الأحكام على من هو غير قائم ، ولو كان قائما لم استطاع أن يجاهر صاحب المقال بذكرته تلك فضلا عن أن يتصور

اجتراء ذلك الإمام على تغيير شرع الله فلا يكون من أجمع على أمانيته
المسلمون من الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله .
وأما إن كان يريد بالإمام (الأستاذ الإمام) فهو متمتع تمام التمتع في
هذا القطر العزيز بتلك السلطة بكل معنى الكلمة يراه يضع ما يشاء ويرفع ما يشاء
بدون أن يمانعه أحد ، فدونك أحكاما كثيرة في النكاح والطلاق والوقف
والوصايا والموارث وغيرها كانت متوارثة من صدر الإسلام على الوجه
التي يدل عليها الكتاب والسنة وإجماع أئمة الهدى المتبوعين - رضى الله
عنهم - إلى اليوم الذي جدت فيه للأستاذ الإمام آراء تخالف تلك الأحكام
فأصبحت آراؤه هي الأحكام النافذة دون الأحكام السابقة ، وهذا لا يكون
إلا من قبيل نسخ الأحكام برأى الأستاذ الإمام ، فإذن ما يبتغيه صاحب
المقال حاصل بالفعل وتحصيل الحاصل محال ، فلا أدري ماذا يريد العالم
الفاضل ١ ، فرق هذا الحاصل ٢ ؟

وليس نطاق هذا المقال يتسع لشرح تلك الآراء ، ويكفي كتمان ذكر
عد الطلاق ثلاثا بلفظ واحد واحدة وإلغاء حكم الخلف بالطلاق المشروحين
في الإشفاق على أحكام الطلاق (١) ، وتقسيم الوقف إلى قسمين يختلف
حكمهما تأقيتاً وتأبيداً وتقييداً بطبقتين وتوريثاً ، مع أن الكل خيرى متحد
الحكم جالب للشبهة داخل تحت قوله تعالى : (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) (٢)
بدون إلزام الواقف بذلك التقييد عند جمهرة فقهاء هذه الأمة كما تضافت
الأحاديث في الدلالة على ذلك ، ومثل ذلك تشريك طلبة جامع الخازندارة
(الخازنة) مثلا لطلبة الجامع الأزهر (المعلوم الحدود والمكان) في استحقاق
ربيع وقفهم الخاص ، إلى غير ذلك مما لشرحه موضع آخر (٣) .

(١) كتاب مطبوع حافل بالإنشقيات للعلامة السكوتري رضى الله عنه ..

(٢) الآية ٧٧ من سورة الحج . (٣) سيأتى في مقالات الأزهر

(٧ = مقالات)

وأما إن كان مراده بالإمام الإمام المعصوم عند الإسماعيلية الباطنية
فقولاء هم الذين يعملون أمر نسخ الأحكام بيد الإمام حقيقة ، وقد تحدث
الغزالي عن إمامهم في فضائح الباطنية ، كما يجب . وقد أنشئ صاحب المقال
باللائحة على أبي جعفر بن النحاس حيث لم يعبا بهذا الرأي ولم يشرح حجج
الاخلد به — كما هو شأن الفقهاء الذين لم يشرح الله صدرهم للكفر — بل
اكتفى بأن قال : وقال آخرون بأن النسخ والمسخ إلى الإمام ينسخ
ما يشاء ، وهذا القول أعظم لأن النسخ لم يكن إلى النبي صلى الله عليه وسلم
إلا بالوحي من الله إما بقرآن مثله على قول قوم وإما بوحي من غير القرآن
فلما ارتفع هذان بموت النبي صلى الله عليه وسلم ارتفع النسخ ، اهـ . وإنما
قال : وهذا القول أعظم بعد أن حكى قولاً وقال عنه : وهذا القول عظيم
جداً يؤول إلى الكفر ، فيكون ما هنا أعظم خطورة باعتبار شدة توغل
هذا الرأي في الكفر وإغراقه في الإلحاد . وهذا الرأي هو الرأي الذي
يراه العالم الفاضل ، دواء ناجعاً لازمة التشريع ١ — ولا أزمة في شرع
الله عند المؤمنين — وقولاء الإسماعيلية هم الذين أرادهم أبو جعفر بن النحاس
بقوله ، وقال آخرون إن النسخ إلى الإمام ، وهو قد أدرك قسمهم بالعراق ،
واستبلاهم على الحجاز ، ونقلهم الحجر الأسود إلى بؤرة فسادهم فما كان مثله
ليستطيع أن يتطاف مع هؤلاء المارقة ، وسجنه في الرد عليهم واضحة جلية
قاهرة دافعة مستغنية عن الإفاضة في تقويتها ، وكان منهم العبيديون حكام
مصر قبل الدولة الأيوبية وخازنهم مشروحة في التبصير ، لأن المظفر
الإسفرائيلي ، وفي مقدمتنا على كشف أسرار الباطنية ، لابن مالك الحادي
وتفصيل أحوالهم في الزندقة وكذبهم في نسبهم ، في تواريق الذهب وابن
كثير ، ويقول ابن عساكر عن قبيهم ابن كلس اليهودي : « كان يهودياً من
أهل بغداد ، شبيهاً ذا مكر ، وله حيل ودهاء ، وفيه فطنة وذكاء ، إلى أن ذكر

كيف أسلم طمعاً في الوزارة . وقال الذهبي في تاريخه الكبير عن فقيهم الآخر النعمان القيرواني : « وتصانيفه تدل على زندقته وانسلاخه من الدين ، أو أنه نافق القوم ، كما ورد أن مغرباً جاء إليه فقال : قد عزم الخادم على الدخول في الدعوة . فقال ما يحملك على ذلك ؟ قال الذي حمل سيدينا . قال يا ولدي نحن أدخلنا في هراهم حلوهم فأنت لماذا تدخل ؟ ، ويقولون عن عبيد الله الذي كانوا يشتمون إليه : إنه كان يظهر الرفض ويبطن الزندقة . وقال أبو الحسن القاسبي : الذين قتلهم عبيد الله وبنوه بعينه ذبحاً في دار النحر - التي كانوا يمدنون فيها الناس ليردوهم عن الترضي على الصحابة - أربعة آلاف رجل ما بين عالم وعابد اختاروا الموت على لعن الصحابة . اهـ

وليس إقامة العبد الألفى للجامع الأزهر من ناحية الاعتراف بمذهبهم ولا بلسانهم في آل فاطمة عليها السلام بل من جهة تذكر ما تعاقب على يده من السنين المتطاولة وإلا لتشابه الطرفان ، فلا يكون صاحب المقال مخبر ببيئة صالحة لبث دعوته لهذا المذهب إن كان هو على مذهب هؤلاء ، وإن كان جاهلاً بأحوالهم فليس من شأن الجاهل أن يزج نفسه في هذه المضائق .

ثم أخذ صاحب المقال يسرد ما يحسبه أن يكون صالحاً ليكون مستنداً لذلك الرأي الساقط فقال : « إن الشرع الدائم هو ما وصى به الله جميع الأنبياء وليس الإسلام في صميمه إلا الشريعة الثابتة من عهد نوح . وأما تلك الفروع فتختلف فيها الأنظار وتقبل التغير والتبديل بحسب الظروف والأحوال ، فكأنه نسي بناء الإسلام على خمس ، أكانت هذه الصلاة وهذا الصيام وهذه الزكاة وهذا الحج من الشريعة المتوارثة من عهد نوح ؟ أم هي بما أوصى به إلى فخر المرسلين ؟ أم هي من الفروع التي تكون عرضة للتغير والتبديل باختلاف الأنظار ؟ ولو تلا صاحب المقال تمام الآية لوجد بيان

ملوحى به الأنبياء عليهم السلام في قوله سبحانه: (أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ) ^(١) وأعلم أن المشترك بين الأنبياء هو إقامة الدين وعدم التفرق فيه . والدين : هو الطاعة لله فسيما أمر به في الاعتقاد والخلق والعمل . والأولان لا يقبلان النسخ ، والأخير يقبل النسخ لكن بالروح لا بالرأى . وقد جعل الله اسكل هؤلاء من الأنبياء شريعة ومنهاجا فلا تكون أحكام الفصل متحدة في شرائع الأنبياء . فتكون إشارته إلى تلك الآية في صدد التذليل على جمل النسخ بيد الإمام بما يقضى منه العجب ، لأن الشرائع لا تكون معترك الآراء إلا فيما إذا احتمل الدليل وجوها والأفهام تختلف ولا شأن للرأى في النسخ ، ثم ذكر قوله تعالى : (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ^(٢)) وتخيّل أن معناه : أن الرهبانية التي ابتدعوها كتبها الله عليهم ليبتغوا بها رضوان الله . فالرهبانية بدعتهم وشرع الله في آن واحد في نظر هذا العالم الفاضل ، فإذا نهي بوحى وبدون وحى ، وهذا هو فهم هذا العالم الفاضل ، في الآية بنظيره الثاقب : متناسياً أن الاستثناء منقطع هنا وأن معنى الآية عند أهل الفهم أنهم ابتدعوا الانقطاع عن الناس للتعبد والزموا لا ابتغاء رضوان الله بدون أن يلزمهم الله ذلك ولكن مارأعوا التزامهم ، وإلا نافي ابتداعهم الرهبانية افتراض الله إياها عليهم لا ابتغاء رضوانه ، والتزام مالا يلزم يوجب المضى فيه إن كان خيراً . فيظهر من ذلك أن الآية لا شأن لها في الدلالة على نسخ الأحكام برأى الإمام .

ثم احتجاجه بحديث « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » من طراز حجة الأخرى في كونه غريباً عن الموضوع ، والحديث مما يحتاج به لجمعية الإجماع ، وهو موقوف أخرجه أحمد عن ابن مسعود إلا أنه في حكم

(١) الآية ١٣ من سورة الشورى . (٢) الآية ٢٧ من سورة الحديد .

المرفوع عند جماعة من أهل الفقه حيث إن ذلك مما لا يعلم بالرأى ، ولا يتصور أن يتفق جميع المسلمين على استحسان شيء مع قيام ما يدل على قبحه من الكتاب والسنة ، وكلامنا في نسخ الإمام لحكم ثابت بالكتاب والسنة فلا يتصور الاحتجاج على ذلك بهذا الحديث عند من يعي ما يقول . وأما شرط « من سن سنة حسنة ، ففعلها له عاقبة حميدة بدون مصادمة للكتاب والسنة ، وشرط « من سن سنة سيئة ، ففعلها لا يكون له عاقبة حميدة مع مصادمة لأحدهما ، فلا شأن لهما أيضا هنا كما هو ظاهر لأهل الفهم ، ولفظ الحديث « وأجر من عمل بها » في الأول ودوز من عمل بها » في الثاني وقد تصرف فيهما صاحب المقال كما ترى ، وترك التغريب في عهد عمر رضي الله عنه من باب الإخذ بأخف الضررين ^(١) وكذا مضاعفة جزية بني تغلب كما يظهر من طرق الخبرين في « نصب الراية » و « التلخيص الخبير » و « الخراج » لأبي يوسف و « الأموال » لأبي عبيد وغيرها . على أن زيادة التغريب بخبر الآحاد على الجمل المنصوص عليه في الكتاب لا يستسيغه كثير من أئمة الفقه ، فليكن عمل عمر رضي الله عنه بترك التغريب لتلك الدققة ، حتى إن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان يقول : كفى بالتغريب فتنة . بل في نصب الراية رواية « هذه جزيتكم فسموها ما شئتم » عن عمر في مضاعفة الجزية على بني تغلب . وأما عمل عثمان رضي الله عنه في الأذان فقرون بموافقة الصحابة رضي الله عنهم مع ظهور المصلحة فيما فعل وعدم ورود نهى عن ذلك وكفى بذلك حجة . وقد تنص كتب المحجة من اتخذ ما أخذ به معاوية ومروان حجة ، على أن تأخير الخطبة ليس شرطا لصحة صلاة العبد اتفاقا وبطلان أصل الدعوى في الوضوح بحيث يستغنى عن التوسيع في الرد بأكثر من هذا .

(١) يدل عليه جميع كثيرة من الكتاب والسنة (ن).

وصفوة القول أن مجرد تصور ذلك الرأي لا يدع مجالاً للتخيل أن يكون قولاً لمسلم فضلاً عن أن يكون رأياً لفرقة إسلامية أو رأياً لجماعة من فقهاء الإسلام ، فلا وجه لاجترأ كاتب المقسالة على التنويه بمثل ذلك الرأي الإلحادي السخيف هذا التنويه في مجلة لمسلم ظاناً انطلاء الأمر على المسلمين واتخاذهم به حاسباً غير حساب الفشل بما يقحمه في غضون كلامه من قوله : « إن صح ، مرة ، وقوله « بدون أن نحمل أنفسنا تبعه ما نسوقه ونحكى به ، مرة أخرى ، وقوله « إنه لا يلزم كناقل إلا بتصحيح النقل ، تارة ثالثة محتمياً بما لا يحميه من وقع الصفيح الإبلج ، كما لم يحم مكتشف « أن الأوامر للإباحة ، من مثل ذلك فيما سبق ، ولست أدري كيف يتصور أن يستسيغ بناء العلالي والقصور على ذلك الرأي لو كان مشكوك الصحة عنده كما يقول ساعياً في استيلاء اليقين من الشكوك ! أم كيف يعقل أن يستجيز هذا الناقل الأمين أن ينسب إلى أبي جعفر بن النحاس ما لم يقله من نسبة ذلك الرأي السخيف إلى فرقة إسلامية أو إلى جماعة من فقهاء الإسلام ! أم كيف يبيح رفع الموقوف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وتغيير ألفاظ الحديثين فيمن سن سنة حسنة وفيمن سن سنة سيئة كما سبق . ثم إن كان هو لا يتحمل تبعه ما يسوقه ويحكى به عن نفسه وغيره في الاحتجاج لذلك الرأي الساقط فمن الذي ينوب عنه في حمل تلك التبعات في آداب المناظرة ؟ ثم الأدلة التي ساقها كمستند لتلك الفرقة الكافرة يترفع عن سوقها كمستند ، كل من خبر وجوه الدلالة وسلم ذوقه وفهمه لظهور كونها غريبة عن المدعى بالمرءة كما سبق .

والحاصل : أن كاتب المقال افتضح افتضاحاً فظيماً في محاولته هذه المرة كذلك الافتضاح المزرى في ادعاء أن الأوامر للإباحة ، وههنا يكون انسحاق الباطل تحت دواغ الحجة ، فنعوذ بالله من الخذلان .

هل لغير الله حق في الإيجاب والتحریم !!؟

يقول عالم في إحدى المجالات المصورة: «إن تقييد الطلاق ومنع تعدد الزوجات مباحان في الإسلام... وإن ولي الأمر له الحق في أن يأمر بمباح فيجب ، وأن ينهى عن مباح فيصير حراما ، ويزعم أن ذلك قاعدة مقررة في الشريعة الإسلامية ، ثم يقول إنه كان يرى التقييد المذكور وهذا المنع يوم كان رئيس لجنة الأحوال الشخصية سنة ١٩٢٧ م وإنه قد تحول رأيه وأصبح اليوم يرى عدم التقييد ، وعدم المنع ، وإن كان الشرع الإسلامي أباحهما - في نظره - فعمل هذا لو كان أصحاب الشأن جازوه لكان لنا تشريع في المسألتين في سنة ١٩٢٧ م وتشريع آخر فيهما يناقض التشريع الأول في السنة الحاضرة ، وكلاهما باسم الشرع الإسلامي ، وأصبح الشرع الإسلامي الصالح لكل زمان ومكان يتبدل هكذا في سنوات قليلة من نقبض إلى نقبض أو لو فرضنا وقوع مثل هذا التحول السريع في القوانين الوضعية لرمى واضعوها بالتسرع وقلة التبصر ، وكيف يستعجاز مثل ذلك فيما يستند إلى شرع الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ١٤ أم كيف ينطابق لسان هذا القائل بأن يقول : «إن تقييد الطلاق ومنع تعدد الزوجات مباحان في الإسلام ، مع ما مثل لديه من نصوص كتاب الله وسنة رسوله والعمل المتوارث من صدر الإسلام إلى اليوم ، والإجماع اليقيني بين فقهاء الأمة الفاضلة بأن الطلاق والتزوج بما فوق الواحدة إلى الأربع من النساء من حق الرجل فقط من غير أن يكون لأحد سواه مجال الاقتضات على حقه الصريح إلا وهو ظالم ، كما أوضحت ذلك أيضا لا لبس فيه ولا تسمية في

مقال لي^(١) ، وأما عد ذلك قاعدة مقررة في الشرع الإسلامي فباطل لا يتصور أن يوجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ولا في مدارك فقهاء هذه الأمة ما يغالط به في تعميم مثل تلك القاعدة الهدامة - أبى الله أن يكون شرعه يمدم بعضه بعضاً ، بل تلك القاعدة المستعقدة هي معنى ما قاله عالم فاضل^١ مقنن ، رمز إلى اسمه بحرف د ع ، في موضع التوقيع ، في مقال منشور له في العدد (٢٨٠) من مجلة الرسالة تحت عنوان « حق الإمام في نسخ الأحكام » ، وسبق أن ردونا عليه ردأً وافياً تحت عنوان « أنسخ الأحكام من حق الإمام »^(٢) ١١٩ ، وفيه ما يغني عن إعادة الكلام في هذا الموضوع .

وأما ما وقع في كلام بعض المتأخرين من أصحاب الطبقات النازلة في الفقه من أن ولي الأمر إذا أمر بمباح وجب امتثاله ، وكذا إذا نهى عن مباح كما في الدر والأثروية في غير موارد النصوص ، وأما ما ورد فيه نص فلا معدل فيه عن النص ، إذ لاطاعة المخلوق في معصية الخالق ، فيكون جعل ذلك الرأي قاعدة شاملة للنصوص وغيره مما لم يفه به عالم قبل اليوم . ففى بحث الأشربة من « الدر المختار » القول بتحريم شرب الدخان لنهى ولي الأمر عنه - يعنى السلطان مراداً الرابع - ورد ابن عابدين عليه بأن ولي الأمر لا شأن له في التحليل والتحريم ، كيف وقد قال فقهاءنا « من قال لسلطان زماننا عادل فقد كفر » ، حيث يكون اعتقد الظلم عدلاً . وقد توسع في تحقيق ذلك ابن عابدين في « رد المختار » ، في بحث الأشربة . وكان أحمد الخذواين من كبار موظفي وزارة المعارف بالاستانة قدم تقريراً عن « رد المختار » ، هذا يقول إن فيه كلمة ماسة مثيرة - يريد الكلمة السابقة - فصدر

(١) سيأتى بعنوان (تعدد الزوجات والطلاق) . (٢) تقدم .

أمر بمصادرة الكتاب المذكور من المكتبات هناك فننفذ الأمر على مرأى من الناس ومشهد منهم ، فعم الاستيلاء البيئات العلمية ، وكان ذلك في حدود سنة ١٣٣٠ هـ فنهض العلامة المعمر أبو المحاسن يوسف الشكوشى رئيس العلماء واستصحب معه المحدث المعمر الشيخ محمد فرهاد اليربوعى رحمهما الله - وكلاهما من أكابر علماء دار الخلافة إذ ذاك - وذهبا توأ إلى القصر السلطاني ، ولما تشرقا بالمشول لدى جلالة السلطان قالوا لجلالته : « لعل جلالة مولانا لا يشك في تعلقنا بعرشه القائم بحراسة الدين وقد حملنا هذا التعلق على أن نرفع إلى مسامع جلالته : أن رد المحتار ، الذى ليس يخلو بيت عالم منه قد صودر أسوأ مصادرة ، وهذا لما يدمى قلوب المخاضين ، والمسألة التى تلعب إليه موجوده فى كل كتاب فقهي تقريبا ، وقد رفعنا هذا إلى مسامع مولانا قياما بواجبنا ، ومثل هذا العرض كان يعد جرأة بالغة فى ذلك العهد ، وقد كل سعى هذين العالمين الورعين بالنجاح حتى صدر الأمر السلطاني بإعادة تلك الكتب إلى أصحابها مع نفى ذلك الموظف الكبير الذى كان قدم ذلك التقرير إلى إحدى الولايات الشرقية البعيدة ليكون مستخدما بسيطا فى إحدى البلديات كما هو مشروح فى « التحرير الوجيز »^(١) ،

وكان أهل العلم يفارون على شرع الله هكذا إلى الأمام الدابر ، وما كان من شأنهم السعى فى التمهيد لهدم البقية الباقية فلا حول ولا قوة إلا بالله ويقول الشيخ عبد الغنى النابلسى الحنفى فى شرحه على الطريقة المحمدية عند كلامه فى التين^(٢) والقهوه : وأمر السلطان ونهيه إنما يعتبران إذا كانا على طبق أمر الله تعالى ونهيه لأعلى مقتضى نفسه وطبعه .. بل لو فرضنا أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم ونهيه كانا من تلقاء نفسه لامن أمر الله ونهيه -

(١) رسالة طريقة للعلامة السكوثرى مطبوعة متداولة . (٢) هو الدخان .

وحاشاه صلى الله عليه وسلم من ذلك - لما وجب علينا امتثال ذلك فكيف
يجب علينا امتثال أمر السلطان أو نهيهِ الصادر من مجرد رأيه وعقله ما لم يكن موافقاً
لحكم الله تعالى إلا إذا ظلم السلطان وجار وشدد على الناس وضيق عليهم
في النهى عن هذين المباحين ، وخاف الناس على أنفسهم من شره خصوصاً
إذا كان يستحل دماء المسلمين ويوجب تعذيبهم في رأيه بسبب ذلك فلا يجوز
أن يلقي أحد بنفسه إلى التهلكة فيكذب المؤمن عن استئصال ذلك بهذا السبب
لا معتقداً الحرمه أو الكراهة بل جاقناً دمه وعرضه . إلى آخر ما في الحديقة
النندية لعبد الغنى النابلسي ج ١ ص ١٤٣ .

والحاصل أن ما أحاه الله سبحانه ليس إلى أحد تحريره كما سبق ، على
أن ذاك الحديث المنشور على لسان ذلك العالم ليس بأول حديث له من هذا
القبيل ، وهو القائل للكاتب الأمريكي د روم لاندو ، في صدد الجواب عن
تجوز بعض علماء الأزهر القول بقديم المادة: إن رأياً كهذا قد كان بحسب
من الزندقة قبل خمسين سنة وما كان أحد لجسر على تقديمه في جامعة
إسلامية لما أعظم التغير في أطوار الزمان ؛ نحن اليوم أدنى إلى الحرية
والسماحة ، كما في العدد ٢٤٦ من مجلة الرسالة ، وهو القائل أيضاً للمؤلف العراقي
د . . وإن من ينظر في كتب الشريعة الأصلية ، يمين البصيرة والخطق ، يجد
أنه من غير المعقول أن تضع قانوناً ، أو كتاباً ، أو مبدأ في القرن الثاني من
الهجرة ثم نحي . بعد ذلك فتطبق هذا القانون أو الكتاب أو المبدأ في مصر
أو في العراق في سنة ١٣٥٤ هـ كما في الأهرام (٢٨ فبراير سنة ١٩٣٦ م)
وقد سمع الناس حديثاً من لسان أحمد لطفي (باشا) السيد في الأزهر عن د . إله
أرسطو ، واتجاه الفلسفة هناك شيئاً كثيراً عني كثير من أفاضل الأزهريين
باستنكار ذلك الحديث في مقالات ممتعة ، زادهم الله غيرة ، وبصرنا عواقب
ما نحن بسبيله ، وأهضنا الإقلاع عن التوغل في طرق الردى ، وأرشدنا إلى
سبيل الرشاد والسداد .

حديث رمضان : التجديد

ورد في جريدة الأهرام مقال بهذا العنوان يتحدث فيه كاتبه عن التجديد حيث استولى سلطان التجديد على مشاعره كل الاستيلاء حتى وجد هذا الشهر أجدر المشهور بحديث التجديد . وقد استهل مقاله بقوله : وأجدر الناس بالحياة هم المجددون ، المجددون في علمهم وعملهم . يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أتى على يوم لم أزد فيه علماً جديداً فلا بورك لي في طلوع شمس ذلك اليوم . . .

هكذا يحزم السكاتب بلسبنة هذا الحديث بهذا اللفظ إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن هذا الحديث بهذا اللفظ لم يرد في رواية من روايات المحدثين ، على أن الحديث باللفظ الآتي تفرد بروايته الحكم بن عبد الله الأيلي عند ابن عبد البر والطبراني وغيرهما ، وعنه يقول الذهبي في الميزان : كان ابن المبارك شديد الخجل عليه . وقال أحمد : أحاديثه كلها موضوعة . وقال ابن معين : ليس بشقة . وقال السعدي وأبو حاتم : كذاب . وقال النسائي والدارقطني وجماعة : متروك الحديث اه . وزاد ابن حجر وقال في اللسان ، قال البخاري : تركوه . وقال مسلم في السكبي : منكر الحديث اه وقال أبو الحسن الهيثمي في « مجمع الزوائد » حديث : « إذا أتى على يوم لا أزداد فيه علماً فلا بورك لي في طلوع شمس ذلك اليوم » ، رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه الحكم بن عبد الله ، قال أبو حاتم : كذاب اه . وقال الشوكاني في « ألف واند المجموعة في الأحاديث الموضوعة » ، بعد أن ساق الحديث بلفظ الهيثمي : في مسنده وضاع اه . فلننظرهما ولفظ العجلوني وابن عبد البر والفتني على اتفاق ، وقد خالفهم كاتب المقال في عدة ألفاظ وزاد عليهم لفظ « جديداً » من كيبسه ، فيكون وضعاً على وضع ليستدل بما زاد عليهم على التجديد الذي

يدعو إليه ، واستدلال المرء على مدعاه باللفظ يزيد في الرواية يكون في
 منتهى الطرافة ، فيكون الوضع في الخبر مركزاً ، . فلو كان قصد صاحب
 المقال الاستدلال على لزوم الازدياد من العلم لسكني ذكر قوله تعالى :
 (وقل رب زدني علماً ^(١)) من غير حاجة إلى إيراد حديث انفرد بروايته
 ككذاب مزيداً فيه لفظ - لم يرد في روايات المحدثين - لمجرد التبدليل على
 لزوم التجديد .

ثم مرد الكاتب ما شاء ثم قال : أما التجديد في أحكام الدين فإن كان
 إصلاحاً كان بدعة حسنة وإلا كانت بدعة سيئة ، سواء كان ذلك في
 العبادات أم في غيرها ، وهذا رأي جمهور العلماء لقوله عليه الصلاة والسلام
 « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة » ومن سن
 سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ، وذلك بدون فارق
 بين العبادات وبين غيرها من أبواب الدين ، . ولفظ هذا الحديث عند أحمد
 ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه بخلاف لفظ الحديث عند كاتب المقال
 بعض مخالفة ، لكن لمست في صدد تحقيق ذلك هنا .

وهكذا ترى الكاتب يوسع الخطي في التفسير والتفسيح ، ويضع أحكام
 العبادات تحت تصرف كل من هب ودب باسم الإصلاح مع أنه لا يستساع
 التصرف في أحكام الدين بالتغيير والتبديل بعد إكمال بعض الكتاب المبين ،
 وقد عزا الكاتب هذا الوضع إلى رأي جمهور العلماء لكنه إن يجد بين علماء
 الدين الإسلامي المعتقد بهم أحداً يوافقه على هذا الرأي الشاطط الفاتح لباب
 التغيير والتحوير على هذا ما فيه ، فلو كان صاحب المقال استذكر مورد
 الشطر الأول من الحديث عند مسلم من استخفافه عليه السلام للناس على

وجوه المسارعة إلى إسعاف المعوزين لعلم أن حسن الشيء المبتكر فرع دخوله تحت تشريع عام يستحسنه، ولتهيب أن يقدم على ما أقدم عليه هنا من جعل العبادات تحت سلطان أصحاب الأهرام يتصرف كل منهم فيها كما يشاء باسم التحسين تحطياً لحدود الأدلة الشرعية، فالشيء المبتكر النافع إذا لم يصادم سنة يكون بدعة حسنة، كإنشاء المدارس والمستشفيات والملاجئ والربط والمكتبات وتدوين الكتب في شتى العلوم النافعة للمجتمع عند جمهور أهل العلم، لأنها داخلة تحت أحاديث الحث على إيصال الخير لجنوف الناس مع عدم مصادمة شيء منها لسنة متوارثة، وأما الشيء المبتكر المصادم لسنة ثابتة فنحكم عليه في أول خطوة أنه سنة سيئة، وإن تصور بعض العقول في ذلك بعض نفع. وابتداع شيء في العبادات لا يكون إلا مصادماً للتوارث عن الشارع فلا يتصور أن يكون مثل هذا الابتداع بدعة حسنة أصلاً، فلا احتمال لشمول هذا الشق من الحديث العبادات كما أوضحناه. فحسن البدعة يكون باندراجها تحت تشريع عام يستحسنها، وقبح البدعة بمضادتها لسنة حسنها الشرع، أو باندماجها تحت حكم قبحه الشرع. وهذا ما عليه جمهور أهل الفقه في الدين على اختلاف مذاهبهم إلا اللا مذهبية الذين لهم في كل عام تقليعة. ولو كان الأستاذ السكاتب استدل بحديث أبي داود في بحث من يحدد أمر دين هذه الأمة في كل مائة سنة، على لزوم التجديد لكان فيه بعض وجهة، لكن التجديد في مخاطب المصدر الأول بمعنى إعادة الجدة والقوة إلى الشيء الذي كاد أن يبلية الزمن، فيسكون المعنى تقوية التمسك بأحكام الدين بعد حصول نوع من الوهن في التمسك بها لاستبدال أحكام بأحكام.

ثم ختم السكاتب مقاله بقوله: «وقال الله تعالى في كتابه الكريم:

(ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنة) ^(١) وهذا أبلغ تشجيع على التجديد في أمور الدين والدنيا معا ، فرحى لهذا الاستنباط الطريف الذي قال إن « من يقترف » بمعنى « من يجده » ، وإنما « اقترف » بمعنى « فعل » ، أو اكتسب عند جماهير أهل التفسير بالرواية وأهل اللغة ، فيكون هذا التأويل منه تأويلا بالرى المجرد من غير رواية تؤيده وإلا فنة تستسيغه ، فيحشى أن ينطبق عليه حديث الترمذى فيمن فسر القرآن برأيه ، نسأل الله السلامة ، بل تلك الآية بمعنى قوله تعالى (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) ^(٢) عند المفسرين ، والقرآن يفسر بعضها بعضا ، فلا تكون الآية (ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنة) أية مناسبة للتجديد المزعوم .

وعندما وصلت في الكتابة إلى هذه النقطة أتاني صديق ، فاطلع على كلش هذه فقال : هل تعلم صاحب المقال ؟ قلت : لا . قال : هو قاض يسعى مع لجنة يرأسها في توحيد المذاهب . فقلت : فبشر المذاهب بطول القيام بعد أن كان من يريد تقويض دعائمها بهذه الخبرة في الكتاب والسنة وطرق الاستنباط .

وصفوة القول أن صاحب المقال استدل بحديث انفرد بروايته كذاب ، وأنه زاد فيه لفظا ليتمكن من الاستدلال به على مدعاه - فيكون في الحديث وضع مكرر ، وأنه حمل حديث « من من سنة حسنة » على معنى استحسان الابتداع في العبادات باسم الإصلاح ، مع أن هذا المعنى مما لا يحتمله الحديث أصلا لمصادمة الابتداع في العبادات الكميفيات المتوارثة عن الشارع فيها ،

(١) الآية ٢٣ من سورة الشورى (٢) الآية ١٦٠ من سورة الانعام

ومن ضرورة ذلك قبح هذا الابتداع ، وأنه يرى لإصلاح أحكام الدين ، مع
أنه كامل في ذاته بنص الكتاب فيكون في غنية عن الإصلاح (والله يعلم
المفاسد من المصالح) وأنه حل قوله تعالى (ومن يقترف حسنة نزد له فيها
حسننا) على معنى تجديد ، مع أنه بما لا تستسيغه رواية ولا دراية ، وكل ذلك
في مقال أقل من عمود ، ومع ذلك كله يرى أئمة الهدى المتبوعين بخطتين مع
اتباعهم البالغين إلى مئات الملايين وهو المنفرد بإصابة كبد الصواب دونهم ،
والله ولي الهداية .

حول حديث التجديد

كنت رأيت في عدد الخميس من جريدة الأهرام ، (١٣ رمضان سنة ١٣٦٦ هـ) مقالا تحت عنوان (حديث رمضان : التجديد) وفيه يقول كاتبه : . يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أتى على يوم لم أزد فيه علما جديدا فلا بورك لي في طلوع شمس ذلك اليوم ... ، يحتج به على لزوم التجديد في كل شيء . فقلت في مقال لي قبل هذا :

هكذا يحرم الكتاب بسببه هذا الحديث بهذا اللفظ إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن هذا الحديث بهذا اللفظ لم يرد في رواية من روايات المحدثين ، بل لفظهم : (إذا أتى على يوم لا أزداد فيه علما فلا بورك في طلوع شمس ذلك اليوم) فتبين أن الاستاذ السكاتب غير لفظ (لا أزداد) إلى (لم أزد) وزاد في الرواية (جديدا) و (لي) ، على أن لفظ المحدثين السابق ذكره انفرد بروايته كذاب وضاع عند أهل الشأن كما سردت نصوصهم في مقالى المذكور ، فيكون عزو الخبر من غير ذلك التغير وتلك الزيادات إلى الرسول صلى الله عليه وسلم باطلا عنهم فضلا عن بطلانه بعد ذلك التغير وتلك الزيادات .

وانما كنت كتبت ذلك صونا لهذا العلم من تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، كما ورد في الحديث ، وقياموا بواجب الرد على من احتج بذلك الحديث الواهي بعد أن تصرف فيه كما شاء على لزوم التجديد في كل شيء حتى في أحكام الدين ، لأن السكوت عن إبطال الباطل شأن كل شيطان أخرس ، وبيان الحق شأن كل من يرعى ميثاق ربه ، وليس من مكارم الأخلاق بحجارة المبطلين والسكوت عنهم .

ثم رأيت مقالا في العدد (٣٩) من مجلة الاسلام الغراء تحت عنوان (حول التجديد) يحاول كاتبه المكافح عن المخطيء ويقول إن تلك الزيادة كتبت تفسيراً للحديث إلا أن الطابع أسقط النقط فتدخل متن الحديث مع التفسير فلا تكون تلك الزيادة وضعا على وضع . وقد تناسى بذلك أن التفسير له طرق معروفة في العربية وفي قواعد الترقيم والإملاء الحديثة ، وليس وضع النقط في شيء منها . فلو وضع (لم أزد) و (جديدا) و (لى) بين أقواس هكذا لبان للغارى أن تلك الألفاظ مما زاده صاحب المقال في الرواية ، ولو صح وضع النقط وإسقاط الطابع لها لما زاد ذلك إلا سوادا على سواد ، على أن مثل هذا التصرف ليس مما يسيغ الاحتجاج بالخبر الباطل ولا بتفسيره الساقط ، وزيادة الثقة بالرواية على رواية الثقات الآخرين مقبولة عند الجمهور باعتبار أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، لأن الزيادة في آخر الزمن على خبر واه بنص أهل الشأن تكون مقبولة ، بل لا تكون هذه إلا وضعا على وضع حتما .

ومن الغريب قول المكافح عن ذلك التصرف في الخبر ، وحسبنا أن نذكر زيادة أبى هريرة في الحديث : « أسبغوا الوضوء . ويل للأعقاب من النار » ولم يقل أحد إن أبى هريرة قد وضع هذه الزيادة وضعا فكذلك هذه الزيادة التفسيرية .

يحاول بذلك أن يصف أبى هريرة رضى الله عنه في صف المتزيدين في لفظ الحديث كما زاد صاحب المقال لفظ (جديدا) فيما ساقه بعد قوله : « يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ... » - لا قبله - للتسديد على لزوم التجديد ، وحاشا أبى هريرة من مثل ذلك ، بل هذه المحاولة تصرف آخر في الحديث شائن .

وإليك نص ما في صحيح البخاري في باب غسل الأعقاب لتعلم مبلغ
الشناعة في البهت على أبي هريرة : حدثنا آدم بن أبي إياس قال : حدثنا
شعبة قال : حدثنا محمد بن زياد قال : سمعت أبا هريرة - وكان يمر بنا والناس
يتوضئون من المطهرة - قال : أسبغوا الوضوء ، فإن أبا القاسم صلى الله عليه
وسلم قال : « ويل للأعقاب من النار »

فيظهر من ذلك أن « أسبغوا الوضوء » قول أبي هريرة للناس يعلمهم
وجوب إتمام الوضوء ، ولم يقل إن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم ،
وقد استدل أبو هريرة على ذلك الوجوب بقوله : « فإن أبا القاسم صلى الله
عليه وسلم قال : « ويل للأعقاب من النار »

وهذا هو الذي عزاه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم هنا لا ما سبقه
فيكون قول المنافح وحسبنا أن نذكر زيادة أبي هريرة في الحديث « أسبغوا
الوضوء » . ويل للأعقاب من النار ، تقويلاً لأبي هريرة ما لم يقله ، ولا أظن
أن الأستاذ المكاتب يقول هنا إن مطبعة الإسلام أسقطت من الوسط :
« فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال ، هكذا تكون نتيجة الكفاح
عن الباطل .

وأما ما يعزوه إلى جمهور أهل العلم من استحسان الابتداع في العبادات
فنود أن يذكر أحداً في مقام القدوة منهم وقد أعفاه الله عن سرد عدد منهم
فضلاً عن سرد أسماء جمهور العلماء الذين عزوا إليهم القول بذلك ، ليتمكن لنا
التحدث عنه وعن دليله ، وإلا فإرسال الكلام على عواهنه غير ملتفت إليه ،
على أن الصلاة على الرسول بعد الأذان في صحيح مسلم .

وأما التفسير بالرأى المجرد بدون رواية تشبهه ولا لغة تفيد به فبطلانه
« وضع اتفاق » وقد خبرنا صنع أهل الشائرن في ذلك قبل أن يولد هذا

الأستاذ ، ونرى صدره الأهرام ، يتسع لكثير من الكلام ، فلو كان للأستاذ
الرئيس سلف في تفسير (ومن يقترف حسنة) على المنهج الذي ذكره
لوسع صدره الأهرام ، لذلك ، ولو فرض ضيق صدر الأهرام فصدره الإسلام ،
واسع برح بمثل ذلك التفسير المؤيد من أهله لو كان موجودا .

وقد استفدنا من المقال الجديد على لسان ~~مكر~~ تير اللجنة المنطوعة
لتوحيد المذاهب ، أن لجنة توحيد المذاهب الإسلامية ... لم تكن مجتهدة في
قراراتها وإنما هي تختار من بين المذاهب الإسلامية ما يكون مناسبا لهذا
الزمان من غير تجديد في الأحكام والاجتهاد في استنباطها من الكتاب
والسنة ، وعلمنا من ذلك أن اللجنة لا تمضي على خطة التجديد في الأحكام
على خلاف ما في مقال التجديد وأنها تعترف بأنها لا يمكنها استنباط الأحكام
من الكتاب والسنة مباشرة فإذا ذلك لا يكون هناك مانع من أن يكون متولى
شؤونها غير خبير بالكتاب والسنة وطرق الاستنباط ، أفلا يكون بعد هذا
الاعتراف السمي في تأسيس مذهب ملحق بدل مذاهب أئمة الاجتهاد التزاما
منها لما يلزمها : لأن العامي الذي لا يعرف دليل الحكم ليس عليه إلا الاتباع
لا السمي في الابتداع بل لو جاز له التلقيق بين المذاهب في خاصة نفسه
عند بعضهم لما جاز له تأسيس مذهب ملحق يلزم الناس به عند أحد من
أهل العلم .

وما يزيد غرابة في الأمر اجترأ بعض من في الأرياف على القيام بمثل
ذلك الأمر الخطير في حين أن مراكز العلم الكبيرة وفي العواصم الكبرى تأبى
القيام بمثل ذلك العبء المظني ، وأدل دليل على منزلة المرء في العلم بنات
أفكاره ، ومؤلفات العالم تتقبلها مكتبة الأزهر ومكتبات المحاكم وسائر
المكتبات وذلك لا يمنع نقد العالم في آرائه الشاذة لتمحيص الحق من
الباطل .

ومن الغريب أيضا أن نرى أناسا يسعون في التقريب بين النحل
الاعتقادية ، وآخرين في توحيد المذاهب الفقهية ، وطائفة أخرى تسعى في
التقريب بين شتى الأديان المتباينة ، بتوجيه (براني) في حين قيام مشا كل
إسلامية عالمية مستعصية الحل في جميع البلدان تقريبا ، وهذا موضوع له
خطورته فتجب دراسته بعناية خاصة لئلا نبتعد عن الوقوع في الهاوية التي تهيا
للمسلمين على غفلة منهم ، أيقظنا الله من رقودنا ، وألهمنا رشدنا ، إنه ولي
التسديد .

حول فكرة التقريب بين المذاهب

إن كان المقصود من هذا التقريب التقريب بين مذاهب أهل السنة المتوارثة عن أئمة الهدى المعروفين رضى الله عنهم فالسعى في ذلك سعى في تحصيل الحاصل ، بالنظر إلى أن أئمة تلك المذاهب كأسرة واحدة في خدمة الدين ، وتبيين طرق الاستنباط من الكتاب والسنة ، والاحتجاج بالإجماع والقياس بشروط خاصة ، حتى نضج الفقه الإسلامى على أيديهم وأصبح هؤلاء الأئمة موضع ثقة الأمة على توالى القرون ، لما خبروا من سعة مداركهم وعظم يقظتهم وكبر إخلاصهم وتفانيهم في خدمة شرع الله .

فقرئ أبا حنيفة على تقدم سنه لا يأنف أن يطلع على كتب مالك بن أنس كما ذكره ابن أبي حاتم في مقدمة معرفة الجرح والتعديل ، مع أنه كان وارث علوم أصحاب ابن مسعود وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهما الذين كانت السكوفة امتلأت بهم ، بل كان أصحاب ابن مسعود وأصحاب أصحابه هناك يبلغون نحو أربعة آلاف عالم وقارىء ، وكان يرأس هناك مجمعا فقهيا عظيما كيانه من نحو أربعين عالما من أفذاذ أصحابه^(١) ، يتدارسون فيه الفقه ويحاجون بين أدلة المسائل إلى أن يستبين الصواب كوكب الصبح فتدون المسائل الممحصاة في الكتاب ، وهذه كانت طريقة بدعة جدا في التفقيه ، وبها ارتفع شأن العراق في الفقه في جميع البيئات العلمية .

وكذلك كان مالك عالم دار الهجرة الذى ورث فقه الفقهاء السبعة من أهل المدينة بواسطة شيوخه تلاميذه هؤلاء السبعة الفقهاء ، يتحين مجىء أى حنيفة إلى الحج والزيارة فيتصل به ويدارسه العلم ، ويطلع كتبه حتى اجتمع عنده نحو ستين ألف مسألة من مسائل أى حنيفة ، كما ذكره عماد الإسلام مسعود

(١) بسط المؤلف أخبار هذا المجمع في مقدمته لكتاب (نصب الراية) من طبعة مصر ، و (تأنيب الخطيب) .

ابن شيبه السندى فى مقدمة كتاب التعليم ، ولذا ترى بعض أئمة المالكية يوصى بالأخذ بقول أبى حنيفة فيها لارواية فيه عن مالك .

وكذلك الإمام المطلبى محمد بن إدريس الشافعى عالم مكة المكرمة يرحل فى نشأته إلى المدينة المنورة ويسمع من مالك الموطأ ، وعند وروده بغداد من الين سنة ١٨٤هـ يتصل بمحمد بن الحسن ويتفق عليه ويتلقى منه حل بختى من الكتب ليس عليها إلا سماعه ، يأخذ عن يوسف بن خالد السمنى وغيره من أصحاب أبى حنيفة ، وهذا جمع بين الطريقتين المدنية والعراقية فى الفقه ، ثم ألف قديمه المعروف بالحجة ونشره بالعراق ثم ألف جديده المعروف بالأم فنشره بمصر ، وقد امتلأ السكون بكتبه وكتب أصحابه .

وأحمد بن حنبل تلقى من أبى يوسف ثلاثة قاطر من العلم فى ثلاث سنوات واستفاد من كتب محمد بن الحسن دقائق المسائل ، وأخذ عن أسد بن عمرو صاحب أبى حنيفة ، ثم تفقه على الشافعى عند مجيئه إلى العراق سنة ١٩٥هـ وقد جمع بين فقه علوم فقهاء الأمصار على سعة روايته فى الحديث حتى كان مرجع العلماء فى السؤال عن مسائل أئمة الفقه ، فكان أحمد بن الفرج يسأله عن مسائل مالك وأهل المدينة ، وكان إسحاق بن منصور الكوسج^(١) - راوية فقه وفقه ابن راهويه - يسأله عن مسائل سفيان الثورى ، وكان الميمونى يسأله عن مسائل الأوزاعى ، وكان إسماعيل بن سعيد الجرجاني الشالنجي^(٢) يسأله عن مسائل أبى حنيفة وأصحابه ، لكنه كان يأبى تدوين المسائل أمامه تحت إشرافه خذرا من التبعة ، حتى إنه لما بلغه أن الكوسج بروى عنه مسائل فى خراسان جمع أصحابه وأشهدهم على أنه رجع عن تلك المسائل ، مع أن كتاب أبى يعقوب إسحاق بن منصور الكوسج فى مسائل أحمد وابن راهويه - وهو - وجود بظاهرة دمشق -

(١) بفتح الكاف وسكون الواو وفتح السين ، كما فى (اللباب لابن الأثير) .

(٢) بفتح الشين واللام وسكون النون . هذه النسبة إلى بيع الأشياء المصنوعة

من الشعر كالحلابة والمقود والحبل . كما فى (اللباب فى الانساب) .

يعول عليه الترمذى فى مذهب احمـد واسـحاق فى المسائل ، ولم يكن رجوع احمـد عنها للضعف فيها بل خوفاً من التبعة ، وهذا لون من الورع اوجب كثرة الاختلاف فى مسائله حيث لم يشرف على تدوينها ، حتى يروى عنه فى بعض المسائل نحو عشر روايات ، وآفة ذلك الرواة عنه ، وقد ركب أبو بكر بن الخلال راحلته فى زمن متأخر فتثقل فى البلاد يسجل مسائل احمـد من أفواه أصحابه وأصحاب أصحابه فبلغ ما سجله أربعين مجلداً تجمع مختلف الروايات عنه ، فأتعب فقهاء مذهب احمـد فى تمحيص تلك الروايات ، ومن أحسن من قام بتحرير تلك الروايات ، هو صاحب منتقى الأخبار عبد السلام ابن تيمية الحرانى رحمه الله فى كتابه (المحرر) بفراهِه الله عن العلم خيراً .

فهؤلاء الأئمة كانوا كأسرة واحدة فى خدمة شرع الله كما سبق ، يأخذ هذا من ذاك وذلك من هذا . وأما الحكايات المروية عن بعضهم فى بعض فصنع يد المتهاككين على حطام الدنيا ، المتزاحمين على القضاء أو اختلاق بعض من نحاحية الانحراف عن الجادة فى باب الاعتقاد ، فاستباح أعراض الأبرياء من غير ورع حاجز ، وإلا فالأئمة وكبار أصحابهم برآء من مثل تلك الأكاذيب بل هم على إخاء كامل ، والتواصل بينهم أمر حاصل ، لأن ثلث المسائل الفقهية مسائل وفاق بينهم ، والثالث البساقى يدور أمره بين أن يكون مقتضى التقوى فى مسألة خاصة منسـبـة فى مذهب خاص ، ومقتضى الفتوى فى تلك المسألة فى المذاهب الأخرى ، وبين أن يكون المقتضيان على خلاف ذلك فى سائر المسائل ، فتكون المذاهب متحدة فى مسائل الوفاق ويدور الأمر بين الأحوط والأيسر فى مسائل الخلاف ، فلا يكون هذا فى شيء من الخلاف الحقيقى ، بل هذا جرى على مقتضى اختلاف طبيعة الدليل فى نظر ونظر ، والأخذ بالأحوط رجال والأيسر رجال .

وقد ألف أهل العلم منذ قديم كتبنا فى بيان وجوه التقارب بين المذاهب بتوزع موجب التقوى وموجب الفتوى عليها ، بالنظر إلى مسائل ومسائل

والساعون في تكبير الخلاف بينهم أناس مدفوعون ضائق أفق تفكيرهم
وتبصرهم ، أو شرادم ييغون المزاوجة على القضاء حرصا على حطام الدنيا ،
فدونك كتاب « الجمع بين التقوى والفتوى في مهمات الدين والدنيا لأبي
العلماء صاعد بن أحمد بن أبي بكر الرازي ، من رجال القرن السادس ، وزع
فيه مسائل الخلاف على نوعين مقتضى التقوى ومقتضى الفتوى ، كما أن كتاب
« ميزان الشعراني » يقسم المسائل على قسمي العزيمة والرخصة . على أغلاط
في نسبة المسائل إلى الأئمة اغترارا بما رآه في « رحمة الأمة لأبي عبد الله
محمد بن عبد الرحمن العثماني » .

هذا بالنظر إلى المسائل المجردة . وأما بالنظر إلى أدلة المسائل فدونك
« اختلاف الفقهاء » ، و « مشكل الآثار » ، و « معاني الآثار » ، لأبي جعفر
الطحاوي و « أحكام القرآن » ، و « شرح مختصر الطحاوي » ، و « شرح الجامع
الكبير » ، لأبي بكر الجصاص و « التجريد » ، لأبي الحسين القدوري و « النواذر
والزيادات » ، لابن أبي زيد القيرواني و « الاستدكار » ، و « التمهيد » ، لابن
عبد البر ، و « المصنف » ، لعبد الرزاق و « المصنف » ، لابن أبي شيبة و « معرفة
السنن » ، للبيهقي و « الحاوي » ، لأبي الحسن المساوردي و « نهاية المطالب في
دراية المذهب » ، لإمام الحرمين ، و « المغني » ، للوفيق بن قدامة ونحوها ،
تدبين فيها مدارك الأئمة وأدلتهم على ما ذهبوا إليه بما يكاد أن يكون خلافهم
فيه لا يعدو حد التقوى أو الفتوى ، والأخذ بالعزيمة أو الرخصة في حال
وحال ، على اتفاقهم في أصول الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس
وأما نفاة القياس من الظاهرية وبعض الشيعة فلا يسلم لهم الاجتهاد في موارد
النصوص ، وعليهم السكوت في غير موارد النصوص في مذهبهم والسكوت
في غير موارد النصوص عن رد النظر إلى النظر يكون قد اعترف أنه لاحظ
له من الاجتهاد ، فيكون خلافة كلا خلاف حيث لا يبتنى على أساس .

ثم إن تسعة أعشار المسلمين على أقل تقدير أتباع أئمة الهدى المعروفين،
فحالة تسيير هؤلاء السكينة العظيمة وراء شريعة ضئيلة من شذوذ الخوارج
والروافض واللامذهبية الحدباء لا تكون إلا هدماً لكيان الفقه الإسلامي
المتوارث، وقلباً للأمر رأساً على عقب، وسعيًا في الإفساد باسم الإصلاح
وتصرفاً فضولياً لمن لا يدين بمذاهب الأئمة المتبعين، فحالة إتباع السكينة
العظمى للأقلية الضئيلة جد الضلالة هكذا لا تكون غير نفع في كبر الفتنة،
فيكون أول من يكتوى بنارها هو القائم بإشعال نار هذه الفتنة، وسنعود
إن شاء الله تعالى إلى البحث بما يرد المسكر إلى نحر الماكر، والله الهادي لمن
استهداه .

ذكرت في مقال لي سابق أن السعي في التقريب بين مذاهب السنة سعى
في تحصيل الحاصل لوجوه سبق بيانها .

وأما مذهب زيد بن علي زين العابدين رضي الله عنهما فالكلام فيه كالكلام
في مذاهب السنة للتوافق في معظم المسائل بين مذهبه ومذهب أبي حنيفة
لاتحاد مصدر المذهبين، لا أخذهما من أهل السكينة من أصحاب علي وابن
مسعود رضي الله عنهما في الغالب، وفي باقي المسائل على اتفاق مع باقي
الأئمة ومع بعض السلف رحمهم الله، وأصول الأدلة عند الجميع متحدة
تقريباً، كما أوضحت ذلك في كلمتي عن الروض النضير في شرح المجموع
الفقهى الكبير، في مذهبه، والكلمات الخطرة في المذهب الزيدى من ناحية
الاعتقاد إنما هي فيما يعزى إلى الجارودية خاصة .

وأما غلاة الروافض في بلاد الهند وإقليم فارس والديلم وخراسان
المجتنون على لعن أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة وحفصة رضي الله عنهم
وقبح مبغضهم - بعد الصلوات الخمس معتقدين وجوب ذلك عليهم - فلا

تستغرب منهم القسوة على مذاهب أهل السنة ؛ إلى حد وقوع سفك دماء بين الفريقين بين حين وآخر في الهند خاصة متناسلين أنهم إخوان يقوون بالتآخي والتصافي ، ويدلون بالتناحر والتجافي ، إلى أن يصبحوا لقمة سائغة في حلق المعتصب الماكر ، وقد شرح أحوالهم المحدث عبد العزيز الدهلوي في « التحفة الإثني عشرية » ، وهي في ١٠٠ صفحة كبيرة باللغة الفارسية ، وترجمها إلى العربية غلام محمد الأسلي الهندي ، ولخص هذه الترجمة محمود شكرى - الآلوسى ، والكتب الثلاثة مطبوعة بالهند - وقد توسع المؤلف في بيان نشأتهم وخصائص طوائفهم وعقائدهم وشواذ مسائلهم مع ذكر مصادرها في اثني عشر باباً على عدد الأئمة الإثني عشر رضى الله عنهم ، وهذا الكتاب نفع كثيراً في إيقاف المتغالين منهم عند حدودهم ، لإبرازه من الكتب المعتمدة عندهم نصوصاً مستهجنة لا تقوى أمام النقد بالعقل والنقل . إلا أن المعتصب الجارى على دستور (فرق تسد) سلك طريق الدس معهم ، وأفقدتهم الشعور بخاطر التناحر ، ففضوا على ما هم عليه على توالى النذر .

وأما بلاد فارس وما والاها فكانت مرتع الغلاة القساة منذ عهد الصفوية فزال أهل السنة من تلك الديار ، حيث لم يتمكنهم أن يعيشوا معهم ، فأصبحت السنة هناك أثراً بعد عين ، وكان نادر شاه حاول في عهد حكمه التوفيق بينهم بطريق المناظرة ، فقام العلامة عبد الله السويدي عالم بغداد - المترجم له في سلك الدرر - بدور علمي عظيم في ذلك حتى ألغى « الصارم الحديد » في الرد على ابن أبي الحديد ، في نحو ألف صفحة من القطع الكبير - وهو محفوظ بمكتبة الفاتح بالآستانة - وكان منهجه المنهج العلمي المحض ، لكن علم الملائمة بذلك كله أن العلم قلما ينفع في تقريب أمثال تلك الطوائف التي نشأتها من عاطفة سياسية ، كما لم يقد السيف غير استفحال الشر في سابق الأجيال .

وأما أهل العراق فبينهم أفاضل أيقاظ يغارون على مستقبل الإسلام

لكنهم لا يستطيعون أن يعملوا شيئاً سوى إبداء أمانى طيبة حيث لا يمكنهم الشذوذ عن إخوانهم فى الهند وبلاد فارس ، وهم تحت تأثير الغفلة الذين ربما تكون عندهم دوافع عنصرية ، يستغلها من لا يضمن للإسلام خيراً على توالى الغفلات .

والتصافى بين طوائف تحمل اسم الإسلام غاية نبيلة يشهد بها كل مسلم مفكر غيور بشرط أن لا يكون الطريق الذى يختار للوصول إليها شائكاً غير مأمون العواقب ، وليس طريق ذلك تنازل أهل السنة عن مسائل وعقائد ليندجوا فى الآخرين ، فتكون لجنة التقرير بسلكك طريقاً يؤدى إلى زيادة التبعية لا إلى التفریب .

ولنما الطريق الموصل إلى الغاية المنشودة - إن كانوا جادين لاهازلين - التمهيد لذلك قبل كل شىء بعقد مؤتمرات فى بلاد الشيعة بين علماءها وخدم ليتبادلوا الآراء فيما إذا كان شذوذهم عما عليه تسعة أعشار المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها فى مصلحة الإسلام أو مصلحة المعتصمين ، وفيما إذا كانت الأصول الأربعة المعتبرة عندهم ، الكافي للكلينى ، ورواه لا يحضره الفقيه لابن بابويه القمي ، و تهذيب الأحكام ، و الاستبصار ، كلاهما لمحمد بن الحسن الطوسي (وتلك الأربعة من محفوظات دار الكتب المصرية) تصلح للاستبقاء فى أعلى درجات الصحة عندهم مع ما حوته من الروايات الباطلة الماسة بكستاب الله وبالسنة الواردة بطريق رجال الصدر الأول مما لا تتصور مصادقة أهل السنة عليه لاستحالة تخليهم عن الكتاب والسنة ، وهكذا يفعل علماء السنة فى بلادهم أنفسهم ، لينظروا فيما هو ممكن أو غير ممكن فى هذا السبيل ، وبعد التمهيد هكذا فى بلاد الطرفين عن إخلاص لا تحت سلطان جمعيات سرية غريبة ، يفيد الاتصال المباشر بين علماء

الفرقيين ، وأما تطوع فرد لهذه المهمة من غير تمهيد ولا تفويض فربما يعد من قبيل وافد يحتسب منه .

والحكمة تقضى بالابتعاد عن بحث المسائل مباشرة قبل ذلك التمهيد ، وإلا نكون فتحنا باب جدل يزيد في التجافي للاختلاف البعيد الشقة بيننا وبينهم حتى في أصول الأدلة ، فالكتاب والسنة يتبعان عندهم لما رسمه الكافي من الروايات ، ومن المحال أن يتخلى أهل السنة عن الكتاب والسنة تودداً إليهم ، والإجماع لا يكون حجة عندهم إلا إذا كان مع المجمعين إمام معصوم في نظرهم ، فالاعتداد عندهم على الإمام لا على الإجماع ، والقياس الفقهي ليس بحجة عندهم ، ومن لا قياس عنده لا فقه عنده ، وتطاولهم على أئمة السنة في « روضات الجنات » وغيرها في غاية الشناعة والبشاعة ، ولهم أكاذيب عجيبة على مذاهب السنة ، أود أن لا أضطر إلى ذكر نماذج منها ، ولا من شواذ مسائلهم البشعة .

والسكيني يجعل عدد آيات القرآن سبعة عشر ألف آية ، وأنت تعرف أن آي القرآن الحكيم أقل من نصف ذلك المقدار ، والسنة عبارة عندهم عن روايات الأئمة المعصومين - في نظرهم - فلا يكون لغير علي كرم الله وجهه وأبيه رضي الله عنهما من الصحابة والتابعين من سوى الإمامين اعتبار في الرواية ، وهذا نبذ للسنة على طول الخط فلنحذر من إثارة هذه البحوث في غير أوانها وقبل التمهيد لها لئلا نكون ساعين في استفحال شر التباعد باسم التقارب ، ولعل الموجه الأصلي يقصد ذلك .

فإن كان الأستاذ المتطوع حائزاً للتفويض من الطائفة في الاعتراف بسقوط تلك الكتب الأربعة من مقام الاعتداد يمكن بعض التعديلات في بعض المسائل معه ، لكن لا أحسبه حائزاً لمثل هذا التفويض ، فإذا

فلندع السنة تسود بلادها ، ولنترك باقي الفرق في ديارهم لانحن نتدخل في شئونهم ولا هم يتدخلون في أمورنا إلى أن يتم التمهيد للشعور الأخوي الشامل .

وقد أصاب العلامة الأكبر الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في قوله في كتابه (أصل الشيعة وأصولها) : إن أول شرط لإعادة صميم الإخاء سد باب المجادلات المذهبية وإغلاقه ، لأن الاسترسال في ذلك قد يؤدي إلى مالاخير فيه .

وإني أحسب أن أذكر هنا نبأ يتصل بهذا البحث ، وهو أنه كان شاب هندي قد التحق بالأزهر باسم أنه شافعي أو حنفي ، وتدرج في مراحل الدراسة إلى أن تخصص في مادة يريدتها وتخرج ، وكان يزورني بين حين وآخر وكنت أظن به أنه سني ، فأخذ يطلب إلى أن أكتب مقالا ليبحث به إلى مجلة لهم هناك ، وأعتذر ويزيد هو إصراراً ، فبحثت فظهر أنه إمامي من أصلب البيئات عوداً ، وفي آخر اجتماعي به وهو على شرف العود إلى بلده أعاد الاقتراح بنوع من العتب ، فقلت مصارحاً : إني لا أكتب إلى مجلات وراء البحار ، ومع ذلك أرى سعيك مشكوراً من جهة أنك تسعى في تقريب شقة الخلاف بين طائفتين كبيرتين من المسلمين ، لكن باعتبار كبر سني ربما أكون أكثر تجريباً منك ، ولي رأي فيما يحقق نجاحك في قصدك : وذلك أن أهل السنة خاصتهم وعامتهم في مشارق الأرض ومغاربها كلهم يحملون على بن أبي طالب كرم الله وجهه وأهل بيت الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين إجلالاً لا مزيد عليه ، ويحبونهم حباً يرضاه الله ورسوله وأهل البيت ، وبعد أن اطمأنتم إلى ذلك يجب أن تعملوا أتم شيئاً باديء ذي بدء يطمئن إليه أهل السنة ، وهو أن لاتحملوا ضغينة في

صدوركم ضد رجال المفسدين الأول ولا سيما الصديق والفاروق ، وأن
لا نسيئوا القول فيهم رضى الله عن الجميع ، فإذا تم ذلك فابعد يكون سهل
الحل ، لكن يجب أن تكون صريحا فيما تمتعده في ذلك ، والصراحة حامية
الشباب الناهض ، ولست أريد تقيية شيعية ولا مهادنة سياسية (كما كان يفعل
فلان وفلان) فتجسس عهدي وصارحنى قائلا أمام جماعة : ليس تحت القبة
الزرقاء إمامي واحد يمتدع في أبي بكر وعمر الإسلام فضلا عن عدم حل
ضعيفة ضدهما ، فقلت (إذن خاب المسمى فلا حول ولا قوة إلا بالله)
سبحانك هذا عدوان أئيم ، واستغرب الحضور صراحتي وجرأته وهو شاب
احتضنه الأزهر السننى ، ودرجه على مدارج العلم إلى أن تخصص فيما يهمه
أف يكون الجرى في هذا الجرى والركض في هذه الفيفاء قبل التأكد من
نظرهم في رجال المصادر الأول وأصول الأدلة بما يقدم عليه سننى يفكر
في عواقب عمله .

وعينما نرى دعاة يسعون في التقريب أو التوحيد بين المذاهب والنحل
بمصر نرى تشكل جماعة (إخوان الصفاء) بها أيضا من رجال شتى الأديان
كأنما التاريخ يعيد نفسه ، وكذلك نرى دعوات توجه إلى رجال البلاد من
لجنة تشكلت في الهند تحت رعاية بعض قدماء دكاترة جامعة عليكرة تدعوم
إلى مشاطرتهم في التقريب بين الطوائف البشرية من مسلمين ونصارى ويهود
وبوذيين وبراهمة وقاديانيين وإسماعيليين وغيرهم استغلالا لاشتراك جميع
هؤلاء في بعض الأسس ، وذلك كله يجري في وقت تشغل فيه المسلمين عامة ،
مسائل خطيرة هامة ، فيأتى من أين تلك التوجيهات المدبرة ومن أين تلك
الاصابع المحركة لهؤلاء السادة في مثل هذه الظروف بدون منهج سديد
واتجاه رشيد ١١٩

اللامذهبية قنطرة اللادينية

لا نجد بين رجال السياسة على اختلاف مبادئهم من يقيم وزناً لرجل يدعى السياسة وليس له مبدأ يسير عليه ويكافح عنه باقتناع وإخلاص ، وكذلك الرجل الذي يحاول أن يخادع الجمهور قائلاً لكل فريق : « أنا معك » ومن أردأ خلال المرء أن يكون إمعنة لا مع هذا الفريق ولا مع ذلك الفريق ، وإن تظاهر لكل فريق أنه معه . وقدماً قال الشاعر العربي :

يوماً يمان إذا لاقيت ذا يمن وإن لقيت معسدياً فعند ناني

ومن يتذبذب بين المذاهب منتهجاً اللامذهبية في الدين الإسلامي فهو أسوأ وأردأ من الجميع .

وللعلم طوائف خاصة تختلف مذاهبهم حتى في العلم الواحد من اقتناع خاص ، فمن ادعى الفلسفة من غير انتماء إلى أحد مسالكها المعروفة ، فإنه يعد سفيهاً منتسباً إلى السفة ، لا إلى الفلسفة ، والقائمون بتدوين العلوم لهم مبادئ خاصة ومذاهب معينة حتى في العلوم العربية لا يمكن إخفاها ، ولا تسفيه أحلام المستمسكين بأهدابها من يريد أن يكرع من ينابيعها الصافية .

وليس ثمة علم من العلوم عني به العلماء عناية تامة على توالي القرون من أبعد عهد في الإسلام إلى أدنى عهوده القريبة من أمثل الفقه الإسلامي ، فالنبي صلى الله عليه وسلم كان يفقه أصحابه في الدين ، ويدربهم على وجوه الاستنباط حتى كان نحو مائة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين يفتون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وبعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى استمر الصحابة على التفقه على هؤلاء ، ولهم أصحاب معروفون بين الصحابة والتابعين في الفتيا ، فالمدنية كانت مهبط الوحي ومقر جمهرة الصحابة إلى آخر عهد ثالث الخلفاء الراشدين

وعنى كثير من التابعين من أهل المدينة بجمع شتات المنقول عن الصحابة من الفقه والحديث حتى كان للفقهاء السبعة من أهل المدينة منزلة عظيمة في الفقه وكان سعيد بن المسيب يسأله ابن عمر رضى الله عنهما عن أفضلية أبيه تقديرًا من ذلك الصحابي الجليل - لسعة علم هذا التابعي الكبير بأفضلية الصحابة . ثم انتقلت علوم هؤلاء إلى شيوخ مالك من أهل المدينة ، فقام مالك بهمعها وإذاعتها على الجماهير ، فنسب المذهب إليه تأصيلًا وتقريبًا وانصاع له علماء كبار تقديرًا لقوة حججه ، ونور منهجه على توالي القرون ، ولو قام أحد هؤلاء العلماء المنتمين إليه بالدعوة إلى مذهب يستجده لوجد من يتابعه من أهل العلم لسعة علمه وقوة نظره ، لكنهم فضلوا المحافظة على الانتساب إلى مذهب عالم المدينة حرصًا على جمع الكلمة ، وعلمًا منهم بأن بعض المسائل الضعيفة المروية عن صاحب المذهب تترك في المذهب إلى ما هو أقوى حجة وأمن نظرًا برأى أصحاب الشأن من فقهاء المذهب ، حتى أصبح المذهب باستدراك المستدركين لمواطن الضعف بالغ القوة ، بحيث إذا قارعه أحد المتأخرين أو ناطحه فقد رأسه .

وهكذا باقى المذاهب لللائمة المتبوعين ، فها هي الكوفة بعد أن ابتناها الفاروق ، رضى الله عنه وأسكن حولها الفصح من قبائل العرب ، بعث إليها ابن مسعود رضى الله عنه ليفقه أهل الكوفة في دين الله فأنزلهم : وإني آتيتكم على نفسى بعبد الله ، وعبد الله هذا منزله في العلم بين الصحابة عظيمه جدا وهو الذى يقول فيه عمر : كنيف مليء علما ، وفيه ورد حديث وإني رضى لآمتى ما رضى لها ابن أم عبد ، وحديث من أراد أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ، فقرأ ابن مسعود هي التي يرويها عاصم عن زر بن حبیش عنه ، كما أن قراءة على بن أبى طالب كرم الله وجهه هي التي يرويها عاصم عن أبى عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمى عنه ،

فبنى ابن مسعود بتفقيه أهل الكوفة من عهد عمر إلى أواخر عهد عثمان رضي الله عنهم عناية لا مزيد عليها ، حتى امتلأت الكوفة بالفقهاء ، ولما انتقل على بن أبي طالب كرم الله وجهه إلى الكوفة سر من كثرة فقهاء جنداً ، فقال : « رحم الله ابن أم عبد قد ملأ هذه القرية علماً ، وإلى باب مدينة العلم تفقيهمهم ، إلى أن أصبحت الكوفة لا مثيل لها في أمصار المسلمين في كثرة فقهاءها ومحدثيها ، والقائمون بعلوم القرآن وعلوم اللغة العربية فيها بعد أن اتخذها على ابن أبي طالب كرم الله وجهه عاصمة الخلافة ، وبعد أن انتقل إليها أفواة الصحابة وفقهاؤهم ، وقد ذكر العجلي أنه توطن الكوفة وحدها من الصحابة ألف وخمسمائة صحابي سوى من أقام بها ونشر العلم بين ريوها ، ثم انتقل إلى بلد آخر فضلاً عن باقي بلاد العراق ، فسكبار أصحاب علي وابن مسعود رضي الله عنهما بها لو دونت تراجمهم في كتاب خاص لآنى كتاباً ضخماً ، وليس هذا موضع سرد لأسمائهم ، وقد جمع شتات علوم هؤلاء إبراهيم بن يزيد النخعي ، وآراؤه مدونة في آثار أبي يوسف ، وآثار محمد بن الحسن ، ومصنف ابن أبي شيبة وغيرها ، وبعد النقاد مراسيله صحاحاً ، ويفضله على جميع علماء الأمصار الشامي الذي يقول عنه ابن عمر رضي الله عنهما حينما رآه يحدث بالمغازي : « هو أحفظ لها مني وإن كنت قد شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقول أنس بن سيرين : « دخلت الكوفة فوجدت بها أربعة آلاف يطلبون الحديث وأربعمائة قد فقهوا كما في الفاصل للإمام مزي ، » وقد جمع أبو حنيفة علوم هؤلاء ودونها بعد أخذ ورد سديد في المسائل بينه وبين أفنداء أصحابه في مجمع فقهى كيانه من أربعين فقيهاً من نبلاء تلاميذه المتبحرين في الفقه والحديث وعلوم القرآن والعربية ، كما نص على ذلك

(١) بفتح الراء والميم وضم الهاء والميم الثانية ، كما في (الباب في الأساليب)

(٩ - مقالات)

الطحاوي وغيره^(١)، وعن هذا الإمام الأعظم يقول محمد بن إسحاق النديم الذي ليس هو من أهل مذهبه : « والعلم برأ وبحراً ، شرقاً وغرباً ، بعداً وقرباً تدوينه رضى الله عنه ، ويقول الشافعى رضى الله عنه : « الناس عيال فى الفقه على أبى حنيفة ، ويبد أصحابه وأصحاب أصحابه نضج الفقه ، ولم يدعوا كلاماً مستدرك - شكر الله سعيهم .

ثم أتى الشافعى رضى الله عنه بجمع عيوننا من المعينين ، وزاد ما تلقاه من شيوخه من أهل مكة كسليم بن خالد الذى تلقى العلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وقد امتلأ الخافقان بأصحاب الشافعى وأصحاب أصحابه ، وملاوا العالم علماً ، وأهل مصر من أعرف الناس بماومه وعلوم أصحابه حيث سكنها فى أواخر عمره ونشر بها مذهبه الجديد ودفن بها رضى الله عنه . ولا يتسع هذا المقال لبيان ما لساير الأئمة من الفقهاء من الفضل على الفقه الإسلامى ، وهم على اتفاق فى نحو ثلثي مسائل الفقه ، والثالث الباقى هو معترك آرائهم ، وحججهم فى ذلك ومداركهم مدونة فى كتب أهل الفقه .

فذهاب تكون بهذا التأسيس وهذا التدعيم إذا لقيت فى آخر الزمن متزعماً فى الشرع يدعو إلى نبذ التمدد بها باجتهاد جديد يقيمه مقامها ، محاولاً تدعيم إمامته باللامذهبية بدون أصل يبنى عليه غير شهوة الظهور ، تبقى تلك المذاهب وتابعوها فى حيرة بماذا يحق أن يلقب من عنده مثل هذه

(١) قال الخطيب البغدادى فى (تاريخ بغداد ١٤ - ٢٤٧) بسنده إلى ابن كرامة قال : كنا عند وكيع يوماً فقال رجل : أخطأ أبو حنيفة ، فقال وكيع : كيف يقدر أبو حنيفة يخطئ . ومعه مثل أبى يوسف وزفر فى قيامهما ومثل يحيى ابن أبى زائدة وحفص بن غياث وحبان ومثدل فى حفظهم الحديث ، والقاسم بن معن فى معرفته باللغة العربية ، وداود الطائى وفضيل بن عياض فى زهدهما وورعهما . ومن كان هؤلاء جلساءه لم يكذب يخطئ . لأنه إن أخطأ ردوه . اهـ .

الحواس والواسوس ، أهو مجنون مكشوف الأمر غلط من لم يقصده إلى
مستشفى المجاذيب أم مذنب بين الفريقين يختلف أهل القول في عده من
عقلاء المجانين ، أو مجانين العقلاء . ٢١٠٠

بدأنا منذ مدة نسمع مثل هذه النعرة من أناس هم في حاجة شديدة على
ما أرى إلى المكشف عن عقولهم بمعرفة الطبيب الشرعي ، قبل الالتفات
إلى مزاعمهم في الاجتهاد الشرعي القاضي - في زعمهم - على اجتهادات
المجتهدين ، فعلى تقدير ثبوت أن عندهم بعض عقل ، فلا بد أن يكونوا من
صنائع أعداء هذا الدين الحنيف من لهم غاية ملعونة ترمى إلى تشتيت اتجاه
الامة الإسلامية في شئون دينهم وديارهم تشتيتاً يؤديهم إلى التناحر والتناز
والنشاحن والتناز يوماً بعد يوم بعد إخماء مديد أشعر بينهم منذ بزغت
شمس الإسلام إلى اليوم .

فالمسلم الرزين لا يتخذ مثل هذه الدعوة ، فإذا سمع نعرة الدعوة إلى
الانفصاض من حول أئمة الدين الذين حرسوا أصول الدين الإسلامي
وفروعه من عهد التابعين إلى اليوم ، كما توارثوه من النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين ، أو طرقت سمعه نعيق النيل من مذاهب أهل
الحق ، فلا بد له من تحقيق مصدر هذه النعرة واكتشاف وكر هذه الفتنة ،
وهذه النعرة لا يضح أن تكون من مسلم صميم درس العلوم الإسلامية حق
الدراسة ، بل إنما تكون من متمسلم مندرس بين علماء المسلمين أخذ بعض
رموس مسائل من علوم الإسلام بقدر ما يظن أنها تؤهله لخدمة صنائمه
ومرشحيه ، فإذا دقق ذلك المسلم الرزين النظر في مصدر تلك النعرة بنوره
الذي يسمي بين يديه ، يجده شخصاً لا يشارك المسلمين في آلامهم وآمالهم
إلا في الظاهر ، بل يزامل ويصادق أناساً لا يتخذهم المسلمون بطانة ، ويلقيه
يحاهر بالهداء لكل قديم وغريق إلا الغريق المحبوب من مغرب شمس الفضيلة
ويراه يعتقد أن رطائنه تؤهله - عنده أسياده - لعمل كل ما يحفل ، فبغضهما

يطالع ذلك المسلم على جليلة الأمر يعرف كيف يخلص بيثة الإسلام من شرور هذا النعيق المنكر بإيقاف أهل الشأن على حقائق الأمور ، والحق يعلم ولا يعلم عليه .

فمن يدور الجمهور إلى نبد المذهب بمذاهب الأئمة المتبوعين الذين أشرنا فيما سبق إلى بعض سيرهم - لا يخلو من أن يكون من الذين يرون تصويب المجتهدين في استنباطاتهم كلها بحيث يباح لكل شخص غير مجتهد أن يأخذ بأي رأى من آراء أى مجتهد من المجتهدين بدون حاجة إلى الاقتصار على آراء مجتهد واحد بتخيره في الاتباع ، وهذا ينسب إلى المعتزلة ، وأما الصوفية فإنهم يصويرون المجتهدين بمعنى الأخذ بالعزائم خاصة من بين أقوالهم من غير اقتصار على مجتهد واحد .

والإمام يشرح أبو العلاء صاعد بن أحمد بن أبى بكر الرازى - من رجال نور الدين الشهيد - في كتابه الجمع بين التقوى والفتوى من مهمات الدين والدنيا ، حيث ذكر في أبواب الفقه منه ما هو مقتضى الفتوى ، وما هو موجب التقوى من بين أقوال الأئمة الأربعة خاصة ، وليس في هذا معنى التشبه أصلاً بل هو محض التقوى والورع .

والرأى الذى ينسب إلى المعتزلة يبيح لغير المجتهد الأخذ بما يروقه من الآراء للمجتهدين ، لكن أقل ما يجب على غير المجتهد في باب الاجتهاد أن يتخير لديه مجتهد يراه الأهل الأورع فينصاع لفتواه في كل صغير وكبير بدون تتبع الرخص - في التحقيق - وأما تتبعه الرخص من أقوال كل إمام ، والأخذ بما يوافق الهوى من آراء الأئمة ، فليس إلا تشبهاً محضاً ، وليس عليهما مسحة من الدين أصلاً ، كائناً من كان مبيح ذلك ، ولذلك يقول الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى الإمام ، عن تصويب المجتهدين مطلقاً : « أوله سفهة وآخره زندقة » ، لأن أقوالهم تدور بين النفي والإثبات فأنى

يكون الصواب في النفي والإثبات معاً...؟ نعم إن من تابع هذا المجتهد في جميع آرائه فقد خرج من العهدة أصاب مجتهد أم أخطأ ، وكذا المجتهدون الآخرون ، لأن الحاكم إذا اجتهد وأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد وأخطأ فله أجر واحد ، والأحاديث في هذا الباب في غاية من السكثرة ، وعلى اعتبار من قلده المجتهد خارجاً من العهدة وإن أخطأ مجتهد جرت الأمة منذ بزغت شمس الإسلام ، ولا تزال بازغة إلى قيام الساعة - بخلاف شمس السماء فإن لها مجزأً وضحي وغروباً - ولولا أن المجتهد يخرج من العهدة على تقدير خطئه لما كان له أجر ، وليس كلامنا فيه . وكلام الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني عن المصوبة حق يدل عليه ألف دليل ودليل ، ولكن ليس هذا بموضع توسع في بيان ذلك .

وأما إن كان ذلك الداعي إلى نبذ المذهب يعتقد في الأئمة المتبوعين أنهم من أسباب وعوامل الفرقة والخلاف بين المسلمين ، وأن المجتهدين في الإسلام إلى اليوم كلهم على خطأ ، وأنه يستدرك عليهم في آخر الزمان الصواب الذي خفي على الأمة منذ بزوغ شمس الإسلام إلى اليوم فهذا من التهور والمجازفة البالغة حد النهاية .

ونحن نسمع من فلتات السنة دعاة هذه النمرة بين حين وآخر تهوين أمر أخبار الأحاد الصحيحة من السنة ، وكذا الإجماع والقياس بل دلالات الكتاب المعتمدة عند أهل الاستنباط . فتهوين أخبار الأحاد يتخلصون من كتب السنة من صحاح وسنن وجوامع ومصنفات ومسانيد وتفسير بالرواية وغيرها ، وإذن فلا معجزة كونية تستفاد منها ولا أحكام شرعية تستمد منها ، فهل يسلك مثل هذه السبيل من سبل الشيطان غير صنائع أعداء الإسلام ؟ على أن أخبار الأحاد الصحيحة قد يحصل بتعدد طرقها تواتر معنوي ، بل قد يحصل العلم بخبر الأحاد عند اختلافه بالقرائن ، بل يوجد

بين أهل العلم من يرى أن أحاديث الصحيحين - غير المنتقاة - من تلك الأحاديث المختلفة بالقرائن . وبنى الإجماع يتخلصون من مذاهب جمهرة أهل الحق ، وينحازون إلى الخوارج المارقة ، والروافض المردة . وبرد القياس الشرعي يسدون على أنفسهم باب الاجتهاد ومسالك العلة - على طرقها المعروفة بالمألوفة - منحازين إلى نفاة القياس من الخوارج والروافض وجامدى أهل الظاهر . وبتلاعبهم بدلالات الكتاب المعتمدة عند أهل الاستنباط يتخذون القيود الجارية مجرى الغالب المنعاة باتفاق بين القائلين بالمفاهيم وغير القائلين بها من صدر الإسلام إلى اليوم وسيلة لتغيير كثير من الأحكام القطعية ، ويجعلون للعرف شأنًا غير ماله عند جميع فقهاء هذه الأمة خائعين لما ألقاه بعض مستشرق اليهود بصر في عمل أهل المدينة ونحوه . وكذلك صليهم في المصلحة التي شرحنّا دخالها بعض شرح في مقالنا (شرع الله في نظر المسلمين ^(١)) .

وكل ذلك مجرى تحت بصر الأزهر وسمعه . ورجاله سكوت . والسكوت على تلك المخازي بما لا يرتضيه الأزهر السنّي الذي أسس بليانه على التقوى منذ عهد الملك الظاهر بيبرس وأمرائه الأبرار ، حيث صبروه معقل العلم لأهل السنة ، بعد أن أحيوا معالمه ، ولم تزل ملوك الإسلام ترعاه على هذا الأساس إلى اليوم ، ولا يزال باب مغلقة على غير أتباع الأئمة الأربعة وكم أدرؤا عليه من الخيرات لهذه الغاية النبيلة ، والملك فؤاد الأول رحمه الله يد بيضاء ، في إنهاض الأزهر على ذلك الأسس القويم ، والحكومة الرشيدة المتمسكة بأهداب الدين الإسلامى لم تزل تسدى إليه كل جميل مراعاة لتلك الغاية السديدة .

فإذا تم لدعاة النعمة الحديثة قصر الاجتهاد على شخص واحد من أبناء

العهد الحديث - بمؤهلات غير مألوفة - ونتمكنوا من إبادة المذاهب المدونة في الإسلام لهؤلاء الأئمة الأعلام ، ومن حمل الجماهير على الانصياع لأراء ذلك الشخص يتم لهم ما يريدون ، ولكن الذي يتغنى بحرية الرأي على الإطلاق بكل وسيلة كيف يستقيم له منع الطامحين من أبناء الزمن مثله إلى الاجتهاد من الاجتهاد أم كيف يجيز إملاء ما يريد أن يمليه من الآراء على الجماهير مرغمين فاقدي الحرية ، أم كيف يبيع داعي الحرية المطلقة حرمان الجماهير المساكين المقلدين حرية تخير مجتهد يتابعونه باعتبار تعويلهم عليه في دينه وعلمه في عهد النور ١١١١ ولم يسبق لهذا الحجر مثيل في عهد الظلمات ١١١١ . وهذا مما لا أستطيع الجواب عنه .

وقصارى القول أنك إذا قت بدرس أحوال القسائمين بتلك النعرة الخبيثة وجدتهم لا يألون المألوف ، ولا يعرفون المعروف ، أعمت شهوة الظهور بصائرهم حتى تراهم يصادقون المتألبين على الشرق المسكين ، فنعتهم هذه ما هي إلا نعيق الإلحاد المنبعث عن أهل الفساد فيجب على أهل الشأن أن يسعوا في تعرف مصدر الخطر ، وإطفاء الشرر ، وليست هذه الدعوة المنسكرة سوى قنطرة للدلايلية السائدة في بلاد أخرى منيت بالإلحاد وكتبت لها التعاسة . والمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين ، والعاقل من اتعظ بغيره ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

خطورة التسرع في الإفتاء

ذكر الإمام سفيان بن سعيد الثوري رضي الله عنه كثرة المحدثين في عصره ، فقال : إذا كثرت الملاحون غرقت السفينة . وقل أنت كذلك عن كثرة المفتين في هذه الأيام .

والصحابة رضي الله عنهم الذين شاهدوا التنزيل وتلقوا علم الدين من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ، كانوا يتهيبون الإفتاء ، ويحيل بعضهم على بعض الإجابة عن مسألة يسأل هو عنها خوفا من الزلل . [وفي صحيح مسلم من حديث أبي المنهال أنه سأل زيد بن أرقم عن الصرف فقال : سل البراء بن عازب . فسأل البراء . فقال : سل زيدا . الحديث] . وأخرج أبو محمد الرامهرمزي صاحب المحدث الفاصل ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال : لقد أدركت في هذا المسجد مائة وعشرين من الأنصار ما منهم أحد يتحدث إلا ودأن أخاه كفاه الحديث ، ولا يسأل عن فتيا إلا ودأن أخاه كفاه الفتيا . وأخرج أيضاً عن الشعبي أنه سئل : كيف كنتم تصنعون إذا سئلتكم ؟ قال : على الخبر سقطت : كان إذا سئل الرجل قال لصاحبه أفهم فلا يزال حتى يرجع إلى الأول . وقال أحد كبار الأئمة : لولا الفرق من الله من ضياع العلم لما أفتيت أحدا ، يكون له الهناء وعلى الوزر .

ولولا خوف السلف من إثم كتم العلم لما كانوا يتصدون للإفتاء بالمرة . وفي هذا الصدوريات كثيرة عن رجال الصدر الأول تدل على مبلغ احترازهم من تبعة الإفتاء ، ولكن نرى الناس اليوم على خلاف ذلك يتزاحمون على الفتيا ويتسابقون في حمل التبعة ، فما من مجلة أو صحيفة في البلد إلا وفيها فتاوى عن مسائل ، وكذلك ليس لطائفة اللامذهبية مجلس وعظ وتذكير

إلا وفيه افتتات على الفتوى في التوحيد والفقہ ، حتى إن السكاكيب البسيط لا يرى بأساً في أن يفتي الناس في أعوض المسائل وأكثرها تشعباً ، وكفى أن تكون عنده فتاوى فرج الله الكردستاني أو الشيخ الحراني ، فينقل منها صفحاتين من بحث تعليق الطلاق مثلاً ويندب ما فيهما في الصحف والمجلات بدون أن يشعر بحاجة إلى التأكد من مبلغ أمانة الطابع ، ومن عديم تصرفه في تصحيح الكتاب زيادة ونقصاً أو تصحيحاً على زعمه ، أو تصحيحاً ، أو متابعة للمؤلف ، ولا إلى التحقق من درجة مطابقة ما في الكتاب للواقع وصدق مؤلفه وبعده عن الزيغ والزلل فيما شذبه عن الجماعة .



وتلك أمور قد يغفل في تحقيقها كبار أهل العلم فضلاً عن صغار أرباب القلم ، على أن اختلاف الفتيا من تلك المصادر المختلفة في مسألة واحدة باسم الشرع تصحيحاً وإبطالاً وتحليلاً وتحريماً يؤدي إلى تفرقة كلمة الشعب المتحد الأمن المطمئن ، بل إلى تمادهم بأمر الشرع إلى أن يزول من قلوب الأمة مهابة الإفتاء وجلال الشرع وحرمة العلماء ، حتى إذا شاهد المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها استمرار هذه الفوضى^(١) ربما يزول من صدورهم ما كانوا يحملونه بين جوانحهم نحو علماء مصر من الإجلال والإكبار والثقة والاعتقاد . ويعز علينا أن نسمع هنا وهناك من أناس في حق أهل العلم : هؤلاء لا نسمع لهم ركزاً إلا عند قبض المرتب ، أو مسابرة كل من هب ودب ، لا في توحيد كلمة المسلمين والحيلولة دون تفرقهم شيها وطوائف يتناحرون ويتسابزون بدل أن يكونوا إخواناً متعاضدين متناهرين متحابين .

(١) فوضى - كشتى - يستعمل وصفاً . قال في التاج : قوم فوضى : مختلط بهم .
بعض . وأصل المؤلف استعمله اسماً استعمالاً مجازياً . أو جعله صفة لموصوف
معدون بقدر مناسباً لل مقام

والله يعلم ماذا فقدت مصر من سمعتها العلمية في الخارج منذ مات شيخ
فقهاء عصره الشيخ محمد نجيب رحمه الله ، وكان مرجع القضاة والعلماء في
أقطار الأرض في حل مشكلاتهم ، فأى قاض أو فقيه إذا راجعه في مشكلة
كان يجد الجواب بما يحل مشكلته على مذهبه حاضراً واصلاً إليه فيمضي
القاضي القضاء ، ويعمل المستفتى بالفتيا ، لأنه رحمه الله كان إذا نقض أو جع ،
وإذا أبرم أفتع ، لسعة دائرة بحثه في فقه المذاهب ، وطول عارسته للدراسة
والقضاء والإفتاء ، ومقدار ذلك العالم العالمى كان عندهم عظيماً .

ولانى أعرف من أفاضل القضاة من كان يراجعهم فيها يستشركه من المسائل
مع كونه من له غوص في الفقه ليتأكد مما فهمه من كتب الفقه ، فيجد الجواب
عن مسأله يصل إليه في مدة يسيرة ، وبعد وفاته رحمه الله ، راجع ذلك القاضي ،
مصر على ما تعود في عهد الشيخ نجيب رحمه الله ، فانتظر شهراً وشهرين وثلاثة
أشهر إلى ستة أشهر بدون أن يصل إليه جواب عن مسأله ، وكان يرجو
القضية إلى ورود الجواب إليه في قطار سوى قطار مصر ، وهكذا يحافظ على
زعامة العالم الإسلامى ١١٩

بل رأينا إفتاء صادراً من مصدر حقه أن يكون ملماً بوجوه الاختلاف في
المسألة وبأدلة الجمهور فيها وبوجه سقوط تشييب من شد فيها ، ينسب في ذلك
الإفتاء ، القول بخلاف ما عليه الجمهور إلى كثير من الصحابة والتابعين وفقهاء
السلف اغتراراً بالفتاوى المذكورة ، وتساهلاً في النقل ، مع أن ذلك القول
لا يثبت عن صحابي واحد ولا تابعي واحد ولا فقيه واحد من فقهاء السلف ،
فضلا عن أن يثبت عن جمع منهم ، بل المسألة إجماعية سلفاً وخلفاً ، وجميع ما في
الأمر أن ابن حزم حول في القرن الخامس قضاء على كرم الله وجهه بسبب الإكراه
والاضطهاد إلى صورة الخنث بدون إكراه بقلة ورج ، كما عمل مثل ذلك

فيما يرويه عن طاوس خيانة في النقل ، وكما حرف الكلام عن مواضعه في قضاء شريع مع أن نص الرواية (فلم يره حدثاً) يدل على أنه كان يحكم بالوقوع لو عد ما فعله المعلق حدثاً .

ففتيا ابن عمر ، وقضاء علي وهو يقول (اضطهدتموه) وقول ابن مسعود وعمل أبي ذر ، وعمل الزبير رضي الله عنهم من غير أن يصح عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، والإجماع المنقول عن فقهاء التابعين وتابعيهم بالنظر إلى فتاويهم المدونة في مصنف عبد الرزاق ، ومصنف وكيع ، ومصنف ابن أبي شيبة ، وسنن سعيد بن منصور ، وسنن البيهقي ، وتمهيد ابن عبيد البر واستدكاره وغيرها ، كل ذلك يقضى على تقولات الشذوذ من الظاهرية وأذناهم في المسألة ، ولا ينبغي لعالم أن يتكلم في مثل هذه المسألة بدون اطلاع على أمثال تلك الكتب . و مصنف ابن أبي شيبة في ثمانية مجلدات بمكتبة مراد ملا بالاستانة ، وبها أيضا مصنف عبد الرزاق . وأما التمهيد فثمانية مجلدات منه في مكتبة كوبريلي بالاستانة أيضا ، وبها تتم نسخة دار الكتب المصرية . .

وقد فضع أبو الحسن التقي السبكي في الدرة المضية ،^(١) خيانة صاحب الفتاوى المذكورة في نقوله من تلك الكتب ، وفي مطالعة الدرة المضية فوائد ومنفعة .

ومصدر أقوال الصحابة والتابعين إنما هو أمثال تلك الكتب ، فن عزا شيئا إلى الصحابة والتابعين بدون أن يطلع على تلك الكتب يضع نفسه في موقف الخجل عند أهل العلم والسقوط من نظرهم ، وما يجز ذلك من الولايات ظاهر مكشوف .

(١) في الرد على ابن تيمية ، وهي رسالة متعة مطبوعة .

فإذا تمدهاه أحد من أهل العلم وقال إنما السؤال عن الحكم الشرعي في المسألة على ما يراه الأئمة المجتهدون المعترف بإمامتهم عند الأمة لا عن القانون رقم كذا ولا النظام تاريخ كذا ، وإن كان من الضروري ذكر الصحابة والتابعين في المسألة فأنبت عن صحابي واحد ، أو تابعي واحد رواية صحيحة صريحة توافق الرأي الشاذ ، من أحد كتب السنة ، وقد أعفك الله عن إثبات الرواية عن جمع من الأصحاب ، أو التابعين أو الفقهاء من بعدهم حتى تعذر بعض عذر عند الناس - لا عند الله - في تأييد ما يخالف الإجماع المنقول في كتاب ابن المنذر وغيره ، فيأترى ماذا يكون جوابه سوى أن يعترف بالحق ويرجع عن فتياه أو يغالط فيرداد سقوطاً أو ماذا كان يصنع ؟

وأما المستفتي فلا يخلو من أن يكون من أتباع أحد الأئمة المتبوعين عند أهل السنة ، أو من فريق اللامذهبية ، فإن كان من أتباع الأئمة المتبوعين ، فإن كان مالكيًا أو شافعيًا مثلاً فإنما يفني بالقول الصحيح المقتضى به في مذهبه قولاً واحداً ، بدون ذكر اختلاف لأن من المعلوم أن بيان الخلاف في جواب المستفتي لا يفيد سوى الحيرة ، مع أن الإفتاء لأجل التخليص من الحيرة ، لا لأجل الإيقاع في زيادة الحيرة كما نص على ذلك علماء المذاهب في كتب رسم المفتي وأدب القضاء ، فلا يجوز للمفتي أن يقول له : فيه قولان عن الشافعي ، وفيه قول قديم وقول حديث أو فيه ست روايات عن مالك بطريق ابن القاسم وأشهب وابن الماجشون والليثي ، وعبد الملك بن حبيب ، والعتبي مثلاً ، أو فيه خمسة أقوال في مذهب أبي حنيفة : ظاهر الرواية ، وغير ظاهر الرواية ، وقول أبي يوسف ، وقول محمد ، وقول زفر ، أو فيه عشر روايات عن أحمد في الرعاية الكبرى ، فإن أصحاب هؤلاء الأئمة قد محصوا الصحيح في مذاهبهم مدى القرون ، وعينوا قولاً واحداً للإفتاء في كل مذهب ، فليس للمفتي المقلد إلا أن يراجع الكتب المعتمدة عندهم فيفني بالقول الصحيح في المسألة .

وأما القول بأن في (على الطلاق إن فعلت كذا) - مع العرف الجاري في عده صريحا - قرأين في مذهب الحنفية مثلا اغترارا بمثل قول أبي السعود العمادى ومن تابعه من المتأخرين الذين لا تلحق أقوالهم بالمذهب باعتبار طبعهم ، فليس من شأن الفقيه الباحث ، وإن غلط الشيخ بخيت رحمه الله في تأييد هذا القول الذى ليس من المذهب فى شيء حتى ألف رسالته فيه ، ليكن قوله هذا كقوله فى التصوير الشمسى مغمور فى زاخر صوابه ساعده الله .

وأى عربى لا يفهم من لفظ (على الطلاق) المعروف فى إيقاعه طلاق امرأة المتكلم ولا يعتبر اللام تغنى غناء الإضافة النحوية ؟ . وهذا على بعده عن الذوق العربى بعيد عن النقل بعيد عن المذهب . وأين هذا فى كتب ظاهر الرواية أو النوادر ، أو النوازل التى أفتى فيها مشايخ المذهب ؟ . وما عرف إيقاع الطلاق به هو فى حكم الصريح .

ولسنا فى حاجة الآن إلى بيان أنواع الضعف الموجودة فى معروضات أبى السعود أو فتاويه المستضعفة مدى القرون عند فقهاء دار الافتاء التى كان هو تولى رياستها فى حين من الدهر . على أن عذر أبى السعود هو عدم جريان العرف على إيقاع الطلاق بذلك اللفظ فى تلك البلاد ، بخلاف البلاد العربية .

وأما إن كان المستفتى من طائفة اللامذهبية فلم طوائف شتى فى البلد : منهم من يلش بالإباحة باسم التصوف ، ومنهم من يدبج التجسيم باسم الساف ، ومنهم من يحاول بعث المذهب الإسماعيلى من مقبره باسم الحديث ، ومنهم من يتوقع إلى حد أن يحاول مرآحة النبى صلى الله عليه وسلم فى وحيه باسم السنة ، وكل هؤلاء اتفقوا على ألا يتفقوا فى شيء إلا فى الخروج على الأئمة ونبد المذهب ، فلا أظن أن هناك منهم من المذاهب المعترف بها حتى يعتبر لهم مصدر لإفتاء خاص ، بل إذا لم يستأصل أهل الشأن شأفتهم قبل أن يكون

فطارهم سيلا ، وتركهم وشأنهم إلى أن يستفحل أمرهم ، ويستشرى شرهم
فلا شك أن القطر الآمن - لا قدر الله - يكون عرضة لما لا تحمد عقباه إلا
إذا قامت كبار العلماء بواجبهم من الآن ومنعوا المتطفلين على الإفتاء من
الإفتاء ، وأرجعوا بحكمتهم دعاء تلك النحل الحديثة المموجة إلى صوابهم
وقطعوا قول القائمين : أما هذه الفوضى في الإفتاء ولهذا التفاضل عن إحداث
نحل جديدة في الإسلام من آخر؟ .

ملاحظة : ليس كلامي فيمن يخدم الأمة عن كفاة وجدارة من
العلماء المخلصين .

كليمه حول المحارِب

من العجب أن نرى بين آونة وأخرى أناسا يسعون جهدهم في إثارة ضجعات حول مسائل تافهة، متفاضين عن موبقات ملأت البقاع، وأذت الشرع الإسلامي في جوهره وصميمه، ولو كان رائد هؤلاء الإخلاص لرأوا الصغير صغيرا والكبير كبيرا، ووسعهم ماوسع جماعة المسلمين على توالي القرون، وقد بلغ ببعضهم التخطي إلى حد محاولة التحدي في أمر يظن أنه قتله محشاً فينبري مستنكراً لما توارثته جماعة المسلمين في مساجدهم من أقدم العهود، وما ذلك إلا من سكوت كبار العلماء عن القطرة إلى أن تصبح سيلاً، ولو حاسب هذا المتحدى نفسه ووازن بين ما حفظه وما غاب عنه لعلم أنه اغتر بسكوت أهل الشأن عن أمثاله فظن أن الجوصفاله فأخذ يشرع ما يشاء ويستنكر ما يشاء، وفي مثله قال الشاعر:

وإذا ما خلا الجبان بأرض طلب الطعن وحده والنزلا

ولو علم المسكين مقدار نفسه لسكت فاستراح وأراح، لكن النملة لما سالت كم مقدار وزنها؟ أجابت قائلة: أزن بميزاني مائة قطارة، فإذا نال ما نال من أن نرى ألف مجتهد ومجتهد في كل بيت نمل!

وقد اتفق أهل العلم على أن المسائل الفرعية الاجتهادية لا تتخذ مشار لأنكار فكيف يقوم في صف الدعاة إلى الله من يجهل ذلك أو يتجاهله ولا ينزل المسائل منازلها؟

وأشهد ما قبل في قيام الإمام في الطاق كلمة أهل العراق. وفي الجامع الصغير للإمام محمد ابن الحسين الشيباني: محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة: لا بأس أن يكون مقام الإمام في المسجد وسجوده في الطاق، ويكره أن يقوم في الطاق. وروى

مثل ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه وإبراهيم النخعي والحسن البصري
والثوري وغيرهم من علماء العراق . وهذه الكراهة كراهة تنزيه عندهم على
ما ذكره الحنفية الرملة في حاشية البحر الرائق ، وهي أقرب إلى الجواز من
الخطأ ، ولم يثبت عن ابن مسعود التعديل بالتشبيه بالنضاري لأن خبر البزار
عنه في سنده ميحون الأعور أبو حمزة قد ضمه غير واحد ، وإن ثبت عنه
القول بكراهة القيام في الطاق - أي المحراب - .

فسير أهل العلم وجه الكراهة في ذلك فلا حظوا احتمال أن تكون العلة
امتنان الإمام عن الجماعة بتمام ، واحتمال أن تكون اشتباه حال الإمام على
من في العيين والشمال ، فالاحتمال الأول رده ابن الهمام قائلا : « إن امتنان
الإمام مقرر مطلوب في الشرع في حق المسكن حتى كان التقدم واجباً عليه
وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ولا أثر لذلك فإنه بنى في المباحة المحارب
من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو لم تكن كانت السنة أن يتقدم في
محاذاة ذلك المسكن لأنه يجاذى وسط الصنف وهو المطلوب إذ قيامه في غير
محاذاته مكروه ، وغايته اتفاق الملتين في بعض الأحكام ولا بدع فيه ، على أن
أهل الكتاب إنما يخصون الإمام بالمسكن المرتفع على ما قيل فلا تشبه ، وزد
على ذلك احتجاج من يحتج بشرائع من قبلنا بالشرط المعروف قال الله تعالى
« فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب »^(١) ، الآية . وأما الاحتمال الثاني
وهو كون علة الكراهة خفاء حال الإمام على بعض الجماعة فقد قرأه ابن
الهمام ذاكراً أن محارب أهل العراق بخوفة مطوقة حتى إذا وقعت الامام
داخل المحراب تشبه حاله على من عن يمينه ويساره فلو كان محض الطاق
عمودان وراءهما فرجتان يطلع منهما أهل الجنتين على حال الإمام لا يكروه
فعلی هذا يكون الأمر خاصاً بأهل العراق .

ومن أهل العلم من عد وجه الكراهة قيام الإمام في محل مرتفع في المحراب . وقد قال ابن المهام أيضا عند التعرض لذلك : « واختلف في مقدار الارتفاع الذي تتعلق به الكراهة فقل قدر القامة ، وقل ما يقع به الامتياز ، وقل ذراع كالسترة وهو المختار ، اه . » والتقدير بالقامة رواية الطحاوي عن أبي يوسف .

وعالم دار الهجرة مالك بن أنس رضى الله عنه مع أهل العراق في كراهة انفراد الإمام في مكان مرتفع في رواية ابن القاسم . وفي المدونة : ذكره مالك أن يصلي الإمام عن شيء هو أرفع مما يصلي عليه من خلفه مثل الدكان في المحراب ونحوه من الأشياء ، إلا أن يكون على دكان يسير الارتفاع مثل ما كان عندنا بمصر فإن صلاتهم تامة ، اه . وبذلك تعلم حكم المحاريب المتوارثة بمصر منذ عهد ابن القاسم صاحب الإمام مالك رضى الله عنه . لكن عالم قریش الإمام محمد بن إدريس الموطأ رضى الله عنه اختار في الأم ، للإمام أن يصلي على الشيء المرتفع ليراه من وراءه فيقتدوا بركوعه وسجوده ، وذلك بعد أن ساق حديث أبي مسعود رضى الله عنه في النهي عن ذلك . وأما قول ابن المهام ببناء المحاريب في المساجد من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيؤيده حديث وائل بن حجر ^(١) رضى الله عنه عند البيهقي وفيه : « ... فدخل المحراب ... » وليس عدم ذكر أم عبد الجبار في سنده بضائره لأنها لا نشذ عن جملة الروايات الثلاث قال عنها الذهبي : وما علمت في النساء من انهيت ولا من تركوها على أنها زوجة صحابي . ولعل قول ابن حجر في نفي وجود المحاريب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ليس بمعنى نفي وجودها مطلقا ، بل يريد نفي كونها على أخص أو صاف محاريب عصره ، وإلا فحديث وائل بن حجر أحق بالتعويل من حديث عبد المهيمن بن عباس الذي يقول فيه : « لم يكن

(بضم الحاء)

لمسجد النبي صلى الله عليه وسلم محراب في زمنه ثم أحده عمر بن عبد العزيز ، لأنه يناقض روايته الأخرى التي توافق حديث وائل وهي روايته عند الطبراني من حديث سهل بن سعد رضى الله عنه وفيه ... فلما بنى له محراب تقدم إليه ... وماله متابع أحق بالقبول مما ينفرد به مثل عبد المهيمن وقد ضعفه غير واحد .

والواقع أن المحراب كان موجوداً ، والذي زاد فيه عمر بن عبد العزيز أيام إمرته بالمدينة المنورة سنة ٨٧ هو التجويف البالغ في المحراب . وعمر بن عبد العزيز أقر له طوائف الفقهاء بالإمامة في الفقه والحديث والورع والاعتصام بالسنة . أثله يمد مبتدعاً فيما فعله . ومن ظن أن تغيير البناء إلى أكل فأكل وأحكم فأحكم بدعة عمقوة فهو الممقوت ، ولم يكن مسجد النبي صلى الله عليه وسلم مبنيًا بالحجارة إلا في أساسه ولا مسقفًا بغير جريد النخل ، فوسعه عمر رضى الله عنه وسقفه ، ثم وسعه عثمان رضى الله عنه وبناه بالحجارة على أعمدة حجارة وسقفه بالساج إلى أن جددت عمارته في عهد إمره عمر ابن عبد العزيز بالمدينة المنورة سنة ٨٧ بفسيفساء ورخام . أفيعد هؤلاء مبتدعة ضلالاً ١١٩

وقد أجاد الأستاذ السيد عبد الله بن الصديق الغماري فيما علقه على رسالة السيوطي في حكم الصلاة في المحاريب وكشف الستار عن خبايا أسانيدها وأبان عدم صحة التمسك بما فيها من جهة التدليل على ما يدعيه السيوطي ، وتسرع العالم كثيراً ما يوقعه فيما لا يرضاه لنفسه ، ولم يوقع السيوطي تسرعه في مثل هذه السقطة .

وقد أحسن صنعا فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عمر عبد الوهاب الجندى حيث ألف ما هو فصل الخطاب في مسألة المحراب وكفى وشفى من كل ناحية ، ووصف ما في كنائس النصارى من المنابع التي قد تسمى المحاريب وصفاً

دقيقاً لا يدع شبهة لأحد أن محاريب المسلمين لا تشبهها بوجه من الوجوه
فجزأهما الله تعالى عن السنة خيراً حيث لم يدع قولاً لقائل .

والعجب من السيوطي كيف يحاول الاستدلال بحديث البيهقي ، اتقوا
هذه المذاهب ، بدون أدنى مناسبة له بالموضوع ولا سيما بعد أن ادعى أن
المحاريب لم يكن لها وجود في عهد النبي صلى الله عليه وسلم على أن سالم بن أبي الجعد
في سنده مدلس ، وقد عنعن وعن عنه المدلس مردودة عند أهل النقد ، ونعيم
ابن أبي هند ناصبي كان يتناول علياً كرم الله وجهه فلا حب ولا كرامة ،
وعبد الرحمن بن مغراء ^(١) تركه ابن المديني وعده ابن عدي من الضعفاء ،
وسهل بن زنجلة على حفظه لم يرو عنه من أصحاب الأصول الستة غير
ابن ماجه ومثله متكلم فيه عند بعض أهل النقد ، ومحمد بن عبد الله الحضرمي
كان محمد بن أبي شيبة يضعفه . وتوثيق ابن حبان لبعض هؤلاء على طريقته
في توثيق المجاهيل ^(٢) . وأما ما يروى عن ابن مسعود ففي سنده ميسون الأعور
ضعفه غير واحد ، ومحبوب بن الحسن ضعفه النسائي وإنما روى البخاري
عنه حديثاً واحداً بمشارك في شيخ شيخه ، ومحمد بن مرداس جهله أبو حاتم .
قال الذهبي : روى عن خارجة خيراً باطلاً ، ولم يرو عنه من الأئمة الستة
غير أبي داود وهكذا ، وكرامة من كره من أهل العراق الصلاة في الطاق
لما سبق من ابن الهمام فلا ينهض ما يرويه السيوطي عن إبراهيم والحسن وابن
مسعود وغيرهم حجة لمسألة الباب .

وهذه كليمه أسوقها على عجل نزولاً عند رغبة بعض الإخوان . وللکلام
متسع إذا لزم ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

(١) بفتح الميم وإسكان الفين

(٢) سبق (في ص ٩٩) : تساهل ابن حبان . . الخ

حول مسألة المحراب

انتهاك حرمة الحقيقة والتاريخ

مسايرة للهوى

رأيت في العدد السادس (سنة ١٣٥٩) من مجلة الاسلام الغراء مقالا حول مسألة المحراب بقلم الأستاذ ابن رستم فعمجت كيف استساغت إدارة المجلة نشره مع ما في المقال المذكور من رمي السلف الصالح بالتغفل والانصياع لعمال النصارى في بنائهم المسجد النبوى على تصميم كنائسهم حيث يقول كاتب المقال : « وأحدثوا فيه بدعة المحراب الجوف كما شاهدوا في كنائسهم » ، وهى كلمة لم يسبق النطق بها لمسلم قبل هذا الأستاذ السنى لآ أن يكون من أهل نحلته ، وحاش لله أن يجعل السلف الصالح على هذا الوصف وهم الذين دوخوا العالم ونشروا الإسلام وأعزوا المسلمين . وفيه أيضاً وصم عمر بن عبد العزيز بالظلم والعدوان مع أنه هو الذى أحيا السنة بحمل أهل العلم على تدوينها وقام بتفقيه أهل البلاد فى أمر دينهم ببعث عشرة عشرة من الفقهاء إلى كل قطر كما هو معلوم لمن درس تاريخ الفقه الإسلامى كما يجب ، وقد ذاع عدله فى الحكم وأصبح مضرب مثل من عهد إمرته إلى عهد خلافته ووفاته ، وحينا ولى لمرّة المدينة المنورة سنة ٨٧ هـ - عام بنائه للمسجد النبوى كما هو الراجح عند ابن سبيك الناس - دعا عشرة من فقهاء المدينة وفيهم السبعة المشهورون وليس بينهم أبان بن عثمان وقال لهم : « إني إنما دعوتكم لأمر تؤجرون عليه وتكونون فيه أهواناً على الحق ، إني لأريد أن أقطع أمراً إلا ب رأيكم أو برأى من حضر منكم ، فإن رأيتم أحداً يتعدى أو بلغكم عن عامل لى ظلامة فأخرج على من بلغه ذلك ألا يبلغني » .

أفمن تكون هذه سيرته أيام إمرته بالمدينة المنورة بعد شاباً غراً يجرى مع هوى النفس ظلوماً غشوماً ينصب أموال الناس ويعتدي على حقوق الناس ۱۱۶ أم تقيماً ورعاً يشرف على ما يشرف عليه بوجه يرضى الله ورسوله ؟ ويحمد الفاروق الكريم في الأمر الصادر إليه من الوليد في صدد توسيع المسجد النبوي مانصه : « فن باعك ملكك فالتزمه منه ، وإلا فقومه له قيمة عدل ثم اهدمه وادفع إليهم أمان بيوتهم فإن لك في ذلك سلف صدق عمر وعثمان ، قل لي بربك ماذا في هذا ما ينافي شرع الله ۱۱۷

والإكثار من القول شأن الناس عند كل تجديد ، وقد لقي عمر الفاروق رضى الله عنه عند توسيع المسجد النبوي من حادته كثير أليصرقه عن قصده لكنه رضى الله عنه كان إذا عزم أمضى ، وليس حديثه مع العباس رضى الله عنه كما يريد أن يصوره كاتب المقال ، والكلام في حديث أبي لايسعه المقام ، وكذلك كان عثمان رضى الله عنه لقي من أكثار الكلام ليحول دون توسيع المسجد النبوي كما يشير إلى ذلك حديث الصحيحين . فقيماً قل عمر وعثمان رضى الله عنهما أسوة حسنة لعمر بن عبد العزيز رضى الله عنه حيث مضى فيما ضمهم مع وجود من يقول : « تركها على حالها أولى ... » ، أو « إن هذا البيان العالي إنما هو من أعمال القراينة والاكسرة وكل طويل الأمل ... » ففي عمل عمر بن عبد العزيز هذا سير على سنة الراشدين ، وإعزاز للإسلام حقاً ، ورفع لشأنه ، وقضاء حاجة المسلمين على الوجه الأكمل ، وزينة للمسجد النبوي ، ولم تزل المدينة المنورة مأرز الصالحين ومزدحمهم في كل قرن ولا سيما بعد انقضاء عهد العظم بها بتولية عمر بن عبد العزيز لاستنهاه وبذلك كرنا لإكثار الكلام حول تجديد المسجد النبوي في كل عهد ما حدثه من الضجة يوم منع حاجب الحجاب الناس من المبيت في الأزهر الشريف

في القرن التاسع الهجري حتى نرى مثل المقرئ يحملي العامة في استنكار ذلك ، وكذا ما كان الناس يقولونه حينها نقلت الصناديق من الأزهري حديشا ، وقد جرت سنة الله على اصطدام العتيق بالجديد إلا أن من جمع الله له الدين مع العقل لا يعادي كل قديم ولا يؤاخي كل جديد بل يأخذ بالأصلح من الاثنين وهو الذي لا يصادم الشرع ، وكان فيما صنع عمر بن عبد العزيز في المسجد النبوي ، المحراب والشرفات ، ولما نظر القاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن عمر إلى الشرفات المحدثه فيه قالوا : « إنها من زينة المسجد » ومن تكلم عند تجديد المسجد النبوي إنما تكلم في عظمة البليسان لا في التجويف البالغ في المحراب ، بل استمرت الأمة في عهد الأمويين والعباسيين إلى يومنا هذا على الأخذ بهذا الطراز في المحاريب ، وماذا على عمر بن عبد العزيز من كونه يترفع في مبدأ أمره في المباحات ؟ ويتقلب في نعم الله وفيما رزقه الله من الطيبات ؟ ولم يزل يزداد خيرا إلى خير حتى ختم له بالخير ، وقد أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على إلحاقه بالخلفاء الراشدين علما وعملا ، أفشله لا يستأهل أن يكف عنه اللسان ويحتجب التلويع نحوه بتخاصم آل أمية وآل هاشم ؟
ولولا أن الأستاذ السني يغار على دينه الخالص ، الأمر بهدم المحاريب في آخر الزمن لتبيب واجتلب الثيل من مثل عمر بن عبد العزيز بتصويره في صورة الظلوم الغشوم زورا وهتانا تعويلا منه على ما رآه في مثل « وفاء الوفاء » للسيد السمعودي من إزعاجه للحسن بن الحسن رضي الله عنه مع أن ذلك ليس إلا حديث خرافة وقد قال السهيلي : « إن الحجر والبيوت كانت أدخلت في المسجد في زمن عبد الملك بن مروان » بل كاتب المقال يناقض نفسه ويعترف بذلك ويقول : « كانت بيوت أمهات المؤمنين خالية منهن آشد بعد انتقالهن جميعا إلى رحمة الله واسكنها كانت تعتبر جزءا من المسجد

إذ كان الناس يجلسون فيها وقت الصلاة ويصلون مع الجماعة، راجع مصدره، فإذا ن أبن بتصور الاعتداء ٤. ود وفاة الوفاء، الذي يستقي كاتب المقال منه أنباء يستولد منها ما يشاء، جامع لكل ما قيل حول موضوع الكتاب لكن مؤلفه السيد يروي فيه عن كل من دب وهب فيحتاج الباحث إلى تمحيص ما فيه، ولذا قال السخاوي عن وفاة الوفاء: «مقتصر إلى تحرير ونظر».

وبالنظر إلى أن صاحب المقال يعول على «وفاة الوفاء» في حملاته يميناً وشمالاً مع يزيد ما يشاء أن يتزيد نهس في أذنه أن تلك الروايات انفرد بها محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي وهو كذاب معروف وعنه يقول ابن معين: كذاب خبيث لم يكن بثقة ولا مأمون. وقال البخاري: عنده منا كثير. وقال أحمد بن صالح المصري: كُتبت عنه مائة ألف حديث، ثم تبين لي أنه كان يضع الحديث فترك حديثه. وقال أبو زرعة: وأهـ الحديث. وقال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال النسائي: متروك الحديث ليس بثقة. وقال مسلم: خير ثقة. وقال أبو داود: كذاباً المدينة ابن زبالة وهب بن وهب. هكذا يكون قدوة من فارق الجماعة، أفبرواية مثله يصح في دينه الخالص، أن ينال من مثل عمر بن عبد العزيز الذي أطبقت الائمة على إمامته في الفقه والحديث والورع والعدل والاعتصام بالسنة، وكتاب عبد الله بن عبد الحكم في سيرته جزء يسير من مناقبه، ولو فرض كونه مرغماً في عهد أمرته لبادر بإزالة البدعة أيام خلافته لو كان هناك شيء يعده بدعة.

وأما ما يقال من محادثة أبان بن عثمان التي يسوقها كاتب المقال فكذب مكشوف من رواية ابن زبالة أيضاً فيرمى في الزبالة ابل ابن كثير ذكر وفاة أبان هذا في هداد وفيات سنة ٨٥ هـ. «١» قبل البدء في بناء المسجد النبوي

(١) في تاريخ الإسلام للذهبي (ج ٤ ص ٢٤١): قال الحكم بن الصلت ثنا أبو الزناد قال: مات أبان قبل عبد الملك بن مروان، وفي ص ٢٨٠ قالوا توفي عبد الملك سنة ست وثمانين، بل لا خلاف في وفاة عبد الملك في هذه السنة.

بستين، ولو كان أبان في الحياة يوم تولى عمر بن عبد العزيز إمارة المدينة لكان استحضره في عداد الفقهاء العشرة من أهل المدينة^(١). وأما ما في تهذيب الكمال من أن وفاته كانت سنة ١٠٥ نقلا عن خليفة بن خياط فقد نصوا على أنه سهو عن تاريخ وفاة يزيد بن عبد الملك لأنه هو المذكور في طبقات خليفة بن خياط دون تاريخ وفاة أبان بن عثمان، وأعاد ابن كثير ذكره في السنة المذكورة مراعاة لحية أبي الحجاج المزي الذي وهم في ذلك، على أن الأحوط عندهم إذا اختلفت الروايات في المواليذ والوفيات أن يؤخذ بالأقدم في الوفيات وبالأحدث في المواليذ.

وأما ما يذكره ابن جرير في تاريخه من أن الوليد كتب إلى ملك الروم يسأله أن يبعث له صناعا للبناء فبعث له بمائة صانع وفصوص كثيرة من أجل المسجد النبوي فيعده ابن كثير من أجل مسجد دمشق فأولى أن تكون كلمة الاستاذ السني في مسجد دمشق وإن وهم في النقل، وتاريخ ابن جرير في الأنبياء يوزن بقيمة أسانيده فيها^(٢).

والخلاص أن كاتب المقال أراه أوغل في الباطل حيث لم يرض أن يكون الكلام بهدوء في مسألة، إنه يكره تنزيها قيام الإمام في محراب غائر في الجدار مطوق الحافتين بطوق ناعم يلتزم به عمودان من جانب المحراب بحيث يصعب اطلاع من في طرفي الصنف على حال الإمام في الانتقالات

(١) قال يحيى القطان: فقهاء المدينة عشرة، فنذكر منهم أبان. كما في (تاريخ الإسلام للذهبي). (٢) في (ج ١ ص ٥) من تاريخ ابن جرير الطبري: فإن كان في كتابي هذا ما يستنكره قارئه أو يستشعره سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجه في الصحة ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يؤت ذلك من قبلنا وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا وإنما أدبنا ذلك على نحو ما أدى إلينا، وقال هناك أيضا إذا لم نقصد بكتابنا هذا قصد الاحتجاج.

كما هو الطراز العراقي في القديم، فيتراجع الإمام بمقدار ما يظهر حاله للجماعة
فتزول السكراته، كما في كتب الفقه بل بلغت به المغالاة إلى النيل من الساف
الصالح الذين أشرفوا على بناء المسجد النبوي بكل يقظة وانتباه مثل صالح بن
كيسان الحافظ من أجلة شيوخ الإمام مالك رضي الله عنه، وإلى الطعن في
مثل عمر بن عبد العزيز المرضي عند جميع الطوائف الإسلامية، وإلى جعل
القائمين بأمر بناء المسجد النبوي طوع لإشارة عمال النصارى في أقدس بقعة
عند المسلمين في عهد كبار التابعين أيام عز الإسلام - والانصياع لهم إن وقع
إنما وقع في زمن غير زمنهم - وهذا التصوير من الخطورة والاجترار بمكان،
ولعل الأستاذ السني لا يتأخر بعد أن مهد هذا التهديد عن أن يقترح هدم
المباني الديلية العالية، والجوامع الشاهقة القباب باعتبار أن علو البليسان
وضخامته من عمل الأكاسرة والقراعة لأن من تكلم في بناء المسجد
النبوي في عهد عمر بن عبد العزيز إنما تكلم في عظمة البليان لا في تجويف
المحراب كما سبق.

وأما ما يخص الأستاذ الجليل الشيخ عمر الجندی من مقال الأستاذ ابن
رستم فصاحب الشأن بعده في عداد ما يهمل، أو يجاوبه إن كان يرى منزلة
مثله، والله سبحانه يجمع كلمة المسلمين، ويسدد خطواتهم ويعيد الشاطحين
إلى رشدهم قبل أن ينزل عليهم البلاء المبين.

بناء مساجد على القبور والصلاة اليها

نشرت كلمات إضافية في ذلك في مجلة الأزهر وفي غير ها في المدة الأخيرة حتى وقع في عدة ربيع الآخر سنة ١٣٦٦ هـ من مجلة الأزهر بعد إيراد حديث جابر عنه مسلم: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخصص القبر، وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه» وحديث أبي الهياج عنه أيضاً: «أن لا توضع مثالا لإطمنائه، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته»، مانعه: (وهما يدلان على عدم جواز إقامة بناء على القبر مطلقاً، سواء أكان القبر في أرض مملوكة للباقي أم غير مملوكة كالأرض الموقوفة للدفن فيها أو المرصدة من ولي الأمر للدفن فيها، لأن ما جاء بهذين الحديثين مطلق غير مقيد بأرض دون أرض، فالذهاب إلى جواز ذلك في الأرض المملوكة وعدم جوازه في الأرض المسبلة أو الموقوفة لا دليل عليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس) ثم استظهر صاحب التوقيع في تلك الفتوى بكلام ابن القيم في إغاثة اللهيستان في مسكايد الشيطان: «وكذلك القباب التي على القبور يجب هدمها كلها لأنها أسست على معصية الرسول لأنه قد نهى عن البناء على القبور، فبناء أسس على معصيته ومخالفته بناء غير محترم، وهو أولى بالهدم من بناء الغاصب قطعاً، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهدم القبور المشرفة، فهدم القباب والبناء والمساجد التي بنيت عليها أولى وأحرى، لأنه لعن متخذى المساجد عليها ونهى عن البناء عليها فيجب المبادرة والمسارعة إلى هدم ما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعليه ونهى عنه، والله عز وجل يقيم لدينه وسنة رسوله من ينصرهما ويذب عنهما، وكذلك يجب إزالة كل قنديل أو سراج على قبر وطفه، فعلى هذا الرأي من صاحب التوقيع يجب على أولياء الأمور في بلاد الإسلام أن يمسكوا بمعاول الهدم ليعملوها في هدم قباب الصحابة وأئمة

الدين وصالحى الأمة فى مشارق الأرض ومغاربها والمساجد المضافة إليهم
وقباب ملوك الإسلام وأمراء الإسلام وغيرهم فى كل قطر، مع ما توارثت
الأمة من خلاف ذلك خالفاً عن سالف، فى مثل هذه البلوى العامة يجب
على العالم التروى واستقصاء أحوال أهل العلم فى جميع الطبقات ليجد بينها
ما يزيل الحرج .

قال أبو عبد الله محمد الأبنى « المالكي فى شرح صحيح مسلم (٢- ٢٣٤) »
« قال بعض الشافعية كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء ويحملونها
قبلة يتوجهون إليها فى السجود فاتخذوها أو تانا فنح المسلمون من ذلك بالتهنى
عنه ، فأما من اتخذ مسجداً قرب رجل صالح أو صلى فى مقبرته قصداً للتبرك
بآثاره وإجابة دعائه هناك فلا حرج فى ذلك ، واحتج لذلك بأن قبر إسماعيل
عليه السلام فى المسجد الحرام عند الحطيم ثم إن ذلك الموضع أفضل مكان
للصلاة فيه . »

وقال عبد الغنى النابلسى الحنفى فى الحديقة الندية (٢ - ٦٣١) : « وأما
من اتخذ مسجداً فى جوار صالح أو صلى فى قبره وقصد به الاستظهار بوجهه ،
أو وصول أثر من آثار عبادته إليه لا للمعظم له والتوجه إليه ، فلا حرج
إذ مر قد إسماعيل عليه السلام عند الحطيم من المسجد الحرام ، ثم إن ذلك
الموضع أفضل مكان يصلى فيه . كسنا فى شرح المصابيح ، اهـ . »

وفى شرح الدرر لإسماعيل النابلسى : « فإن كان فى المقبرة موضع أعد
للصلاة ليس فيه قبر ولا نجاسة لأبأس به كما فى الخانية . » وفى الحاوى : « وإن
كانت القبور وراء المصلى لا يكره اهـ . »

وقال عبد الغنى النابلسى فى كتابه المذكور (٢ - ٦٣٠) فى بحث إيقاد

(١) يضم الهمزة وتشديد الهاء ، نسبة إلى أبة من أعمال تونس (الباب)

الشموع على القبور: وهذا كله إذا خلا من فائدة وأما إذا كان موضع القبور مسجداً أو على طريق، أو كان هناك أحد جالس، أو كان قبرولي من أولياء الله أو عالم من المحققين تعظيماً لوجه المشرقة على تراب جسده كإشراق الشمس على الأرض إعلالاً للناس أنه ولي ليتبركوا به ويدعوا الله عنده فيستجاب لهم فهو أمر جائز لا يمنع منه والأعمال بالنيات .

وفي المدونة (١ - ٩٠) : « قلت لابن القاسم : هل كان مالك يوسع أن يصل الرجل وبين يديه قبر يكون متراً له ؟ قال : مالك لا يرى بأساً بالصلاة في المقابر ، وهو إذا صلى في المقبرة كانت القبور بين يديه وخلفه وعن يمينه وشماله . قال : وقال مالك : لا بأس بالصلاة في المقابر . قال : وبالفى أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يصلون في المقبرة ، وقال مالك أيضاً في المدونة (١ - ١٨٩) : « أكره تخصيص القبور والبناء عليها وهذه الحجارة التي تبنى عليها .

وقال الشافعي في الأم (١ - ٢٤٦) : « أحب أن لا يبنى (القبر) ولا يخصص فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء . وليس الموت موضع واحد منها ، ولم أر قبور المهاجرين والأنصار مخصصة ، وعن طاووس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تبنى القبور أو تخصص ، قال الشافعي : وقد رأيت من الولاة من يهدم بمكة ما يبنى فيها فلم أر الفقهاء يعيرون ذلك فإن كانت القبور في الأرض يملكها المواتي في حياتهم أو ورثتهم بعدهم لم يهدم شيء أن يبنى منها ، وإنما يهدم إن هدم ما لا يملكه أحد فهدمه لئلا يحجر على الناس موضع القبر فلا يدفن فيه أحد فيضيق ذلك بالناس .

وقال ابن حزم في المحلى (٥ - ١٣٣) : « فإن بنى عليه بيت أو قائم لم يكره ذلك ، وكذلك لو نقش اسمه في حجر لم نكره ذلك ... وقد أئذر عليه السلام بموضع قبره بقوله : ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة . وأعلم أنه في بيته بذلك ولم ينكر عليه السلام كون القبر في بيت ولا نهى عن

بناء قائم ، وإنما نهى عن بناء على القبر قبة فقط .

هكذا يرى هذا الظاهري فرقاً بين دفن الميت في بناء وبين بناء قبره نفسه وبناء قبة عليه بعد دفنه ، وبجاء نظر المجتهد متسع في الأحاديث الواردة في ذلك . وقال أهل التفسير في قوله تعالى عن أصحاب السكف (قال الذين غلبوا على أمرهم لننتخذن عليهم مسجداً) (١) أى المسلمون ومليكهم المسلم لأنهم بنوا عليهم مسجداً يصلى فيه المسلمون ويتبركون بمكانهم وكانوا أولى بهم وبالبناء عليهم حفظاً لرتبتهم . كما ذكره النيسابوري وغيره . وحكى النووي في المجموع (٥-٢٩٨) كراهة التخصيص وكتابة الاسم والبناء عن الجمهور ثم عزا إلى أبي حنيفة أنه لا يكره ذلك . وأين لفظ الشافعي ومالك من كلام ابن القيم ؟ وحديث أبي الهياج في إسناده اختلاف مع عنعنة حبيب بن أبي ثابت ، ومع كون التسوية غير معمول بها مدى الدهور ، وحديث جابر فيه عنعنة أبي الزبير ، والهي عن الكتابة زيد في بعض الروايات ، قال الحاكم في المستدرک (١ - ٢٧٠) : « هذه الأسانيد صحيحة وليس العمل عليها فإن أئمة المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف ، . وترك العمل بالحديث مدى القرون علة قاذرة عند كثير من أهل النقد ، فإذا حمل النهى على التنزيه في النهى عن البناء وحملت التسوية في حديث أبي الهياج على البناء في المقبرة المسبلة هان الخطاب ، وتوافقت الآثار ، وطابق الحكم بالهدم بحديث « ليس لعرق ظالم حق » ، وزال الغلو والإسراف في تضليل الأمة وارتفع الحرج ، نعم قول الإمامية بتجوز الصلاة إلى جهة قبور الأئمة بلية مزيد الثواب لا مهرب من دخوله فيما كان اليهود والنصارى يفعلونه ، ولعل عند زميل صاحب التوقيع في لجنة توحيد المذاهب ما يوضح هذه المسألة . ولنا عود إلى الموضوع إن شاء الله تعالى إذا لزم الكلام في المقارنة بين الأدلة ، والله سبحانه ولي التسييد .

(١) الآية ٢١ من سورة السكف .

العيد والجمعة

زارني زائر فاضل أمس يلتفت أن أكتب كلمة عما إذا كانت صلاة الجمعة تسقط عن صلي صلاة العيد يوم الجمعة أم لا تسقط ؟ فقلت : هذا سؤال فات أوانه . قال : لا ، بل أرجوك ملحا في الرجاء أن تكتب ما يشفي في هذا الموضوع لأن كثيراً من السعاة في الحدم يدون أن يبنوا شيئاً من الذين ديدنهم تشو يش العامة بمجاباتهم بما يخالف المتوارث بينهم من المسائل في العقيدة والعمل . لأسباب عليها عند الله . دائمون على الكلام في تلك المسألة في كثير من المجالس والنوادي من يوم عيد الأضحى إلى اليوم ، وربما يؤدي ذلك إلى التشكيك في الفقه المتوارث كله إذا مكنت أهل الشأن عن بيان الحق كلها اجترأ بحترى . على الفقه المتبع خلفاً عن سابق . فقلت له : هون الأمر عليك ، وليست المسألة من المسائل الخطرة بالنسبة إلى شواذ المسائل التي نجابه بها بين حين وآخر ، ومع ذلك أكتب كلمة عنها بزولا عند رغبتك . فأقول مستعيناً بالله :

إن القول بإجراء صلاة العيد يوم الجمعة وكفايتها عن صلاة الجمعة قول شاذ يعزى إلى الإمام أحمد بن حنبل من بين الأئمة المتبوعين رضي الله عنهم لكن حيث لم يكن تدوين مذهبه الفقهي بإشراف منه . بخلاف مذاهب سائر الأئمة . كثرت الروايات عنه كما تجد مصداق ذلك في الرعاية الكبرى ، لابن حمدان ، والفروع ، لابن مفلح ، حتى أصبحت غلبة الروايات عنه بمكان من الصعوبة ، وأشكل التحويل على صحة نسبه قول مخالف لقول الجمهور إليه ^(١) ، ولذا ترى ابن جرير وغيره ^(٢) ممن كتبوا في الخلاف

(١) تقدم في ص ١٢١ من هذه المقالات : يروي عنه في بعض المسائل نحو عشر روايات ، وأفة ذلك الرواة عنه

(٢) كالحافظ ابن عبد البر في (الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء : مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم) .

لا يذكرون خلافه في الغالب ، بل لم ينتشر مذهبه في خارج العراق كذهب فقهي إلا في أواسط القرن الخامس بواسطة أبي يعلى القاضى وأصحابه . وقد دون الإمام السكيا الهراسى الشافعى المعروف كتاباً يحتوى على نحو مائة مسألة من مفرداته فأثار ثائرة الحنابلة حتى صنفوا ردوداً عليه .

وأما في مسائلنا هذه فقد اتفق أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأصحابه والشافعى وأصحابه حتى الظاهرية على أن صلاة العيد لا تسقط صلاة الجمعة أصلاً .

وبعد هذا التمهيد أقول : إن المستفتى إن كان عامياً فلا مذهب له غير ما يفتيه به العالم الذى استفتاه ، وثوقاً بدينه وعليه متحرياً لا متشبهياً ، وهذا العالم يكون مقيداً بنصوص مذهبه إن لم يكن من أهل الاجتهاد فحصر حرسها الله تعالى - حيث لم يكن فيها مذهب معتبر يتقلده الشعب المصرى المسلم غير مذاهب أبى حنيفة ومالك والشافعى رضى الله عنهم لا يسوغ لعالم من ذلك الطراز أن يفتى مستفتياً غير حنبلى فيها بقول يعده شاذاً عند الجمهور بمجرد أن يحده مدونا في بعض الكتب ولا سيما في الرخص ، لأن ذلك يكون تشبهاً لا تعبداً . وأما إن كان العالم المفتى ممن يستشعر الاجتهاد في نفسه فلا يجوز له أن يفتى بشئ بدون حجة ناهضة يقيمها في المسألة متلقياً الردود عليه بصدر رحب ، فيكون كلامنا في المسألة مع فريقين : فريق المقلدة أتباع الأئمة المتبوعين رضى الله عنهم ، وفريق يطمح إلى الاجتهاد .

فالفريق الأول حيث يكتب بنصوص الأئمة يكفيننا هنا أن نسرد من نصوص أئمة الاجتهاد في المسألة ما فيه بلاغ ، فنقول :

قال الإمام محمد بن الحسين الشيبانى فى (الجامع الصغير) : محمد بن يعقوب ، عن أبى حنيفة : عيدان اجتماعاً فى يوم واحد فالأول سنة والآخر فريضة ولا يترك واحد منهما - يعنى العيد والجمعة - وفى (الموطأ) للإمام محمد أيضاً عن الإمام مالك بن أنس عن محمد بن شهاب الزهرى عن أبى عبيد

مولى ابن أزهري أنه قال في حديثه : شهدت العيد مع عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فصلى ثم انصرف ، فخطب فقال : إنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان فمن أحب من أهل العلية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها ، ومن أحب أن يرجع فليرجع فقد أذنبت له ، ثم قال محمد : وهذا كله تأخذ ، وإنما رخص عثمان في الجمعة لأهل العلية لأنهم ليسوا من أهل المصر وهو قول أبي حنيفة . . والعلية على أميال من المدينة ، وأخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه في الإيضاح كما أخرجه يحيى الليثي في الموطأ .

وقال أبو الوليد الباجي المالكي في شرحه : « روى ابن وهب ومطرف وابن الماجشون عن مالك أن ذلك (أي الإذن لأهل العوالي وأنقرى) جائز وبذلك قال أبو حنيفة والشافعي » اهـ .

وقال الشافعي في (الأم) : « وإذا كان يوم الفطر يوم الجمعة صلى الإمام العيد حين تحل الصلاة ثم أذن لمن حضره من غير أهل المصر في أن ينصرفوا إن شاؤوا إلى أهلهم ولا يعودون إلى الجمعة ، والاختيار لهم أن يقيموا حتى يجمعوا أو يعودوا بعد انصرافهم إن قدروا حتى يجمعوا ، وإن لم يفعلوا فلا حرج إن شاء الله تعالى ولا يجوز هذا لأحد من أهل المصر إلا من عذر ، ثم قال : وهكذا إن كان يوم الأضحي ، لا يختلف إذا كان يبلد يجمع فيه الجمعة ويصلي العيد ، ولا يصلي أهل (منى) صلاة الأضحي ولا الجمعة لأنها ليست بمصر » .

وقال البدر العيني في (البنية شرح الهداية) : « قال ابن عبد البر : سقوط الجمعة والظاهر بصلاة العيد متروك مهجور لا يعمل عليه » .

وقال ابن حزم في المحلى : « وإذا اجتمع عيد وجمعة يصلى للعيد ثم للجمعة ولا بد ، ولا يصح أثر بخلاف ذلك » . قال أبو محمد : الجمعة فرض

والعيد تطوع ، والتطوع لا يسقط الفرض ، اهـ .

وبهذا ظهر مذهب الأئمة الثلاثة وأصحابهم ومذهب الظاهرية . ودليلهم الكتاب والسنة المستفيضة والعمل المتوارث والإجماع في فرضية الجمعة على أهل الأمصار من الرجال غير المعذورين فرضاً عاماً فلا يتصور إخراج من يصلي العيد من هذا الحكم إلا بقيام دليل مثله في القوة ، ودون ذلك خرط القتاد كما يقول المحدث الكبير النهانوي في الجزء الثامن من كتابه : إعلال السنن ، وفيه استقصاء هذا البحث من كل ناحية ، وما يعزى في بعض الكتب إلى عطاء من إسقاط الجمعة والظاهر عن صلي العيد في يوم اجتمع فيه العيد والجمعة فغلط من روايته لعدم خروج ابن الزبير بعد صلاة العيد إلى العصر وحاشاه أن يقول بإسقاط الجمعة فضلاً عن الظاهر فيسقط من الصلوات الخمس صلاة .

وأما ما يروى عن ابن الزبير فليست حديث عنه قريباً إن شاء الله تعالى . ولا تريب على حنبلي غير ملم بأدلة المسألة أن يتابع القول المدون في كتب الحنابلة في المسألة من كون الجمعة فرض كفاية بعد أداء صلاة العيد بدون أن يسقط الظاهر عن لم يصل الجمعة ، وهو مذهب زيد بن علي رضي الله عنه أيضاً ، وحاشا أن يكون من مذهب زيد أو أحمد . إسقاط فرض الظاهر عن صلي العيد . وأما الفريق الذي يطمح إلى الاجتهاد فعليه أن يحتج على مدعاه في هذا الباب لمكن حجته لا تكون إلا داحضة ، لأن قصارى ما يكون عنده أحاديث وآثار مخرجة في سنن أبي داود^(١) وغيره من الكتب غير الصحيحين

(١) قال النووي : في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها . وقال ابن رجب : قد أخرج أبو داود لمن قد قيل فيه إنه مقروك ولمن قد قيل فيه إنه متهم بالكذب . كما في (رسالة أبي داود في وصف تأليفه للسنن) .

وهي تدور بين أن تكون واهية الأسانيد أو مخصصة بأهل البوادي بقرائن الأحوال .

حتى إن الموفق بن قدامة غير موفق في (المغني) للإدلاء بحجة مقبولة لمذهبه في هذا الباب كما يظهر من مقارنة كلامه بما هنا .

لحديث أبي داود وحدثنا محمد بن كثير أنا إسرائيل ثنا عثمان بن المغيرة عن إياس بن أبي رملة الشامي قال : شهدت معاوية يسأل زيد بن أرقم هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد بن اجتماع في يوم ؟ قال نعم ، قال : فكيف صنع ؟ قال : صلى العيد ثم رخص في الجمعة ، فقال : من شاء أن يصلي فليصل ، في سنده إسرائيل بن يونس ضعفه ابن المديني ^(١) وابن حزم ، وإن انتفى الشيخان بعض أحاديثه وهذا ليس بما انتقاه . وقال ابن المنذر هذا الحديث لا يثبت وإياس بن أبي رملة مجهول . وأقره ابن القطان هل أن إياسا مجهول في (الوهم والإيهام) والذهبي في (الميزان) ، وابن حجر في (التقریب) ، و « تهذيب التهذيب » . وقد انفرد إياس بتلك الرواية ، وانفرد عنه عثمان بن المغيرة فيكون إياس مجهول العين والصفة في آن واحد ، وذكر ابن حبان إياه في (الثقات) ، — على طريقته في توثيق المجاهيل تبعاً لشيخه ابن خزيمة — لا يجعله ثقة فلا يكون معنى لتحسين إسناده فضلاً عن تصحيحه عند ابن خزيمة أو الحاكم ، وسكوت النسائي وأبي داود إنما يدل في التحقيق على أنه صالح الاعتبار عندهما لو ورد بسند آخر ، وأن الصلاحية الاعتبار من الصلاحية للاحتجاج به ، ولا سيما في مناهضة ما ثبت بالكتاب والسنة المستفيضة والعمل المتوارث ؟ وأما ما يعزى إلى علي ابن المديني من تصحيحه فوهم عن تصحيح أبي موسى المديني بجميع ما في مسنده

(١) بفتح الميم وكسر الدال المهملة وسكون الياء . هذه النسبة إلى مدينة أصبهان

أحمد (١) - وهذا الحديث مخرج فيه - وقد فند أهل العلم بالحديث رأى أبي موسى هذا ، كما هو مبسوط في « الفروسية » لابن القيم وفي تعليقنا على « خصائص المسند » لأبي موسى المديني ، على أن وجود القادح الملبوس في الحديث كما ذكرناه يقطع كلام كل خطيب ، وأين هذا من حديث عثمان المخرج في الصحيح الدال على تخصيص أهل العوالي بذلك الترخيص ؟ ولم يشكر عليه أحد في ذلك الجمع الحاشد ، فيكون تخصيص الحكم بغير أهل الامتياز مجعاً عليه بين الصحابة رضي الله عنهم ، ولو فرض لحوق خلاف ، لا يؤثر في الاتفاق السابق ، وهذا الحكم ليس بما يعلم بالرأى فيكون حديث عثمان في حكم المرفوع ، ويقويه مرسل عمر بن عبد العزيز عند الشافعي وموصول أبي هريرة عند البيهقي وإن كان في إسناده بعض ضعف .

وهذا البيان يذهب أدراج الرياح توهم الشوكاني في « نيل الأوطار » صحة حديث زيد بن أرقم مع تلك القوادح المكشوفة ، وتخيله تخصيص قول الرسول صلى الله عليه وسلم بقول عثمان في تخصيص الترخيص بأهل القرى وتصوره كون ذكر العوالي في حديث عثمان من قبيل التنصيص على بعض أفراد العام . كما أن قول الأمير الصنعاني في « سبل السلام » في حديث زيد بن أرقم : « قد صححه ابن خزيمة ولم يظن غيره فيه فيصالح تخصيصها لاهل الكتاب والسنة » يسقط بذلك الإيضاح ، ولم يصح الحديث كما سبق حتى

(١) قال الذهبي في الميزان : وقس في المسند أشياء غير محكمة المتن ولا الاسناد . وقال الذهبي أيضاً في (سير النبلاء) : في مسند أحمد جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها ولا يحسن الاحتجاج بها ، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة لكنها قطرة في بحر . وقال الزين العراقي إن فيه أحاديث ضعيفة كثيرة وإن فيه أحاديث يسيرة موضوعة . ويقول العلامة الكوثري : والحق أن الإمام كان مات قبل تهذيب المسند .

بتصوير تخصيص عام الكتاب به عند من يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد .
وقد أخذ الشافعي رضي الله عنه بحديث عثمان ومرسل عمر بن عبد
العزيز على أصله في الأخذ بالمرسل فلا يرد عليه ما يريد الصنعاني أن يورده
عليه ، على أن صحيح ابن خزيمة مفقود منذ قرون متطاولة غير باب التوحيد
منه فلا يعول على تصحيح يعزى إليه بدون سند متصل مع تساهله المعروف
في التصحيح ، والشوكاني والأمير الصنعاني ليسا على مناهج أهل البيت ، ولا
على مسالك أئمة السنة في الفقه بل هما مضطربان فيه على قلة بضاعتها في
الحديث وفقرها من جهة الكتب رغم تشبعهما بما لم يعطياه وإن انخدع
بهما بعض الناس ، وقد أساء إلى العلم من اختار كتبهما في عداد كتب
الدراسة في بلاد السنة ، وقد أشرت إلى بعض أحوالهما في « الإشفاق على
أحكام الطلاق » .

وأما حديث أبي داود وحدثنا محمد بن طريف البجلي ثنا أسباط عن
الأعمش عن عطاء قال : صلى بنسا ابن الزبير في يوم عيد في يوم الجمعة أول
الهارثم رحنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحدثنا وكان ابن عباس
بالطائف فلما قدم ذكرنا ذلك له فقال أصاب السنة . فأسباط بن نصر في
سنده مختلف فيه ضعفه أبو نعيم وأسكر أبو زرعة على مسلم لإخراج حديثه
وتوقف في أمره أحمد . وقال ابن حجر : صدوق كثير الخطأ يغرب ،
وانتقاء مسلم لبعض أحاديثه بغير طريق محمد بن طريف لا يدل على أنه من
شروط مسلم مطلقا كما يظهر من « شروط الأئمة ص ٦٢ » ، والأعمش مدلس
وقد عنعن ، وابن خزيمة على تساهله في التصحيح يرد ما يعنن فيه الأعمش ،
على أن ذلك ليس تمام الحديث ، وفي حديث النسائي بطريق عبد الحميد بن
جعفر عن وهب بن كيسان « ثم خرج نخطب فأطال الخطبة ثم نزل فصلى
ركعتين ، وتقديم الخطبة فيه يدل على أن هاتين الركعتين كانتا عن الجمعة

كما يدل حديث ابن جريج الآتي على ذلك أيضا، وصلاة الجمعة قبل الزوال جائزة في بعض الأقوال - وإن كان هذا التجوز في غاية الضعف من ناحية الحجة - فيكون كلام ابن عباس و أصاب السنة ، محتمل الحمل على تقديم الخطبة على صلاة الجمعة ، وعند الاحتمال يسقط الاستدلال ، وكانت السنة - أعني العمل المتوارث - في الجمعة تقديم خطبتها على صلاتها ، وقد فعل ذلك ابن الزبير ، على أن عبد الحميد بن جعفر في سند النسائي قد اتقى مسلم بعض أحاديثه لكن الثوري ضعفه ، وابن المديني رماه بالقدر وأبا حاتم قال عنه إنه لا يحتج به فينزل حديثه عن مرتبة الحجة كنزول ما زيد في المستدرک من أن ابن الزبير قال رأيت عمر يصنع هكذا ، لأنه بطريق عبد الحميد بن جعفر هذا ، ولأن ذلك لو كان معروفا عن عمر - لما أنكر الناس صنع ابن الزبير وقد أنكروه . وعدم خروج ابن الزبير في حديث أبي داود قد يكون لعذر طارئ ولا دليل على أنه لم يصل الظهر ، وصلاة الناس وحدها متعينة الحمل على الظهر ، لأنه لا يتصور أن يصلوا الجمعة وحدها .

وحديث أبي داود وحديثا يحيى بن خلف ثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال : قال عطاء : اجتمع يوم الجمعة ويوم فطر على عهد ابن الزبير فقال : عيدان اجتماعا في يوم واحد فجمعهم جميعا فصلاهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر ، في سنده يحيى بن خلف الباهلي لا يعلم توثيقه من غير ابن حبان ، وطريقته في توثيق المجاهيل معروفة ، وابن جريج على إمامته مدلس ، وصيغته صيغة انقطاع ، على أن متن الخبر المذكور لا يدل على تركه الجمعة بل يدل على أنه صلى الجمعة قبل الزوال ، وجوز ذلك قول بعضهم كما أشرنا إليه ، ومع هذا كله ترى الروايات عن ابن الزبير بالغة الاضطراب مع عدم الحجة في فعله ضد شواهد الحجج في المسألة .

وأما حديث أبي داود ، حدثنا محمد بن المصنف وعبد بن حفص الوصابي - المعنى - قالوا : حدثنا بقية ثنا شعبة عن مغيرة الضبي عن عبد العزيز ابن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه من الجمعة وإنا مجمعون . قال عمر عن شعبة ، فمحمد بن المصنف في سنده يروي مناكير وهو قد جعل عنقته بقية لتحديثنا كما جعل بدل أبي هريرة ابن عباس في سنن ابن ماجه وكلاهما وهم ، ورواية ابن ماجه عن ابن عمر لا تصح لأن في سندها جبارة ابن المقلس ، ، وبقية ، أحاديثه غير نقية فكان منها على نقية كما يقول أبو مسهر ، وهو مدلس وقد عنعن في رواية الوصابي عن عبد أبي داود ، والمغيرة مدلس أيضا وقد عنعن إلا أن البكاكي تابعه لكنه متسكك فيه ، والصحيح عند أحمد والدارقطني إرساله لا رفعه حيث رواه حماد عن عبد العزيز عن أبي صالح مرسلا ، وهذه هالة أخرى في حديث بقية ، وعلى فرض ثبوت الخبر يسكون الخطاب بالتحخير لغير أهل المدينة بدليل ، إنا مجمعون ، والمراد بلفظ ، إنا ، أهل المدينة ، وهذا هو الظاهر : ولا معدل عن هذا الظاهر بدون صارف ، بل لو عم التحخير ما وجب على أحد من أهل المدينة أن يجمع معه عليه السلام ولغا قوله ، إنا مجمعون ، مع أن تأكيد التجميع بالجملة الاسمية و ، إن ، يفيد البت وعدم الهوادة . وقال أبو بكر ابن العربي حديث أبي هريرة عن أبي داود وحديث زيد بن أرقم عنده أيضا ليس فيهما ترك الإمام الجمعة - كما يحكى عن ابن الزبير - وإنما فيهما الرخصة لمن كان ذا منزل قصي اه . فصاحب الحجة لا يمكنه العدول عن قصر الرخصة على أهل القرى ، وعلى ذلك مشى الطحاوي في مشكل الآثار ، اتباعا للحجج ، إلا أن الحنبلي المقلد يعذر في اتباع ما هو مدون في كتب مذهبه ، وإن

ضعفت المسألة من ناحية الحجّة كما هو الحكم فيمن يقلد الأئمة المتبوعين بخلاف من يلم بأدلة الأحكام فإنه لا يسوغ له الانحراف عن مقتضى الحجّة النيرة المعالم .

فظهر أن صلاة العيد لا تفتى قتيلا عن صلاة الجمعة ، والترخيص للتخلف عن الجمعة إنما هو بالنظر إلى أهل القرى والبوادي عند الأئمة الثلاثة وأصحابهم وجهابذة الفقهاء رضى الله عنهم . وأبو داود على إخراجهم لتلك الأحاديث لم يعم المسألة إلى أحد في مسائله ولا إسحاق بن منصور ، ومع ذلك تعذر مقلدة المذهب الحنبلي أو الزيدي في اتباع القسوس المدون في المذهبين في المسألة وإن كان ضعيف المدرك داحض الحجّة ، لأن دليل المقلد قول إمامه فلا يلزم بالحجّة بخلاف من له إمام بأدلة الأحكام فإنه لا تسمه مخالفة الحجّة الظاهرة ، وقد ظهرت الحجّة في المسألة فله الحمد على التوفيق والتسديد .

كشف الرأس ولبس النعال في الصلاة

كثير التساؤل في هذه الأيام عن حكم صلاة المصلي وهو حاسر الرأس من غير عذر ، وعن حكم الصلاة في النعال ، حيث نجم أناس يلذ لهم إنكار المعروف وإذاعة المنكر ، ومفاجأة الجمهور بخلاف ما توارثوه خلفاً عن سلف ، وهؤلاء المتجاهلون الساعون في الفتنة بإثارة قلاقل بين المسلمين في بيوت الله في عباداتهم له سبحانه من أعجب الناس عقولا وأشبههم بالخوارج في استعظام الصغير والاستصغار الكبير ، ولا داعي للإفاضة في الكشف عن أحوالهم هنا ، وقد عرفهم الناس بسعيهم في تفرقة كلمة المسلمين فنبذوهم ودعوتهم في كل مكان فأتحدث هنا عن المسألتين بتوفيق الله سبحانه :

أما صلاة المصلي وهو حاسر الرأس من غير عذر فصحيحة إذا كانت مستجمعة للشروط والأركان ، لكنها خلاف السنة المتوارثة والعمل المتوارث في كل بقعة من بقاع المسلمين على توالي القرون ، وتشبه بأهل الكتاب فإنهم يصلون وهم حاسر الرأس كما هو مشهود ، ونبت للزينة التي أمر المسلمون بأخذها عند كل مسجد وصلاة ، وقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى ٢ - ٢٣٦ ، بطريق أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله ولا يرى نافع إلا أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبه فإن الله عز وجل أحق من تزين له ، فإن لم يكن له ثوبان فليأثر إذا صلى ولا يشتمل أحدكم في صلاته اشتمال اليهود » .

وأخرج أيضاً بطريق العباس الدوري : ثنا : سعيد بن عامر الضبي ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن أيوب ، عن نافع قال : رأي ابن عمر وأنا أصلي في ثوب واحد فقال : ألم أكسك ؟ قلت : بلا ، قال : فلو بعثتك كنت

تذهب هكذا ؟ قلت : لا قال : فأنه أحق أن تزين له ، وأخرج أيضا بطريق يوسف ابن يعقوب القاضي ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال : تخلفت يوما في علف الركاب فدخل علي ابن عمر وأنا أصلي في ثوب واحد فقال لي : ألم تسكس ثوبين ؟ قلت : بلى ، قال : أرايت لو بعثتكم إلى بعض أهل المدينة أكنتم تذهب في ثوب واحد ؟ قلت : لا قال : فأنه أحق أن يتجمل له أم الناس ؟

وهذه هي مدارك الفقهاء في قولهم بكرامة صلاة المصل في هيئة لا يخرج بها إلى من يحترمه ، ولا شك أن المرء لا يخرج إلى من يحترمه وهو حاسر الرأس في عادة المسلمين خلفاً عن سلف فتكره صلاته وهو حاسر الرأس . قال الماوردي : أخذ الزينة هو التزين بأجمل اللباس . وقال أبو حيان : والذي يظهر أن الزينة هو ما يتجمل به ويتزين عند الصلاة ولا يدخل فيه ما يستر العورة لأن ذلك مأمور به مطلقاً .

وهذا كلام وجيه جداً فشمول الزينة لغطاء الرأس ليس بموضع ريبة أصلاً ، وهو المعمول به من أول الإسلام إلى اليوم ولم ير أحد في زمن من الأزمان ولا في مكان من الأماكن انعقاد صفوف المسلمين في صلواتهم وهم حاسر الرؤوس . ومن ينكر ذلك يكون مكابراً . فمحاولة إخراج غطاء الرأس من الزينة لا يعاضدها دليل بل تكون قولاً بالتشبهى بدون قدوة . ولا شك أن لفظ الزينة يتناول غطاء الرؤوس تناولاً أولياً فيكون مأموراً به في الآية وتوهم اقتضار الآية على سبب نزولها من زجر أهل الجاهلية الذين كانوا يطوفون بالسكبة وهم عراة من جميع ملابسهم ابتعاداً عن منهج أهل الاستنباط من أن العبرة بشمول اللفظ لخصوص السبب ، ولذا ترى أهل المذاهب مجمعين على استحباب لبس القلنسوة والرداء والإزار في الصلاة كما في شرح المنية (٣٤٩) ، ومجموع النووي (٣ - ١٧٣) ، وغيرهما .

وقد استقصى المحدث السيد محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله في الدعامة، ذكر الأحاديث الدالة على مبلغ مواظبته صلى الله عليه وسلم على لبس القلائس بعمامة وبدون عمامة، وأقوال أهل العلم في ذلك، فليراجع.

وأما ما يروى من أنه عليه السلام كان ربما نزع قلنسوته فجعلها سترة بين يديه وهو يصلي فضعيف كما في شرح الشمايل وغيره فلا يرجع عليه. وليس له ذكر في دواوين الحديث المعتبرة فلا يمكن أن ينامض العمل المتوارث والسنة المتوارثة في تغطية الرأس نعم كان عمر رضي الله عنه يني الإمام عن تغطية رؤوسهن فلعل هؤلاء الحسرة يعدون أنفسهم من الإمام أو يحبون التشبه بهن في صلواتهن. وهذا ليس من شأن الرجال في نظرنا وهم وشأنهم في ذلك. فن استبان بالعمل المتوارث والسنة المتوارثة في تغطية الرأس ولم يكتثر بحصول التشبه بحال النهاري في صلواتهم ولا بمشابهة الإمام لا يكون سليم النية فلا يمكن من شقبة الفارغ.

وأما الحج فعبادة خاصة في مكان خاص وزمان خاص فلا يقاس عليه شيء في باب الكشف عن الرؤوس.

وفي شرح منية المصلي ٤٨٠ : د ويكره أن يصلي حاسراً رأسه تكللاً - بأن استنقل تغطيته ولم يرهما أمراً مهماً في الصلاة فتركهما لذلك - ولا بأس إذا فعله تذلاً وخشوعاً - وقوله «لا بأس» يدل على أن الأولى أن لا يفعله وأن يتذلل ويخشع بقلبه فإنهما من أفعال القلب، اهـ.

وهكذا الحكم في باقي المذاهب، وزد على ذلك أن كشف الرأس في الصلاة أصبح شعاراً لطائفة من مبتدعة اليوم فيلبذ نبدأ بعداً عن التشبه بهم. والخاص أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى وهو حاسر الرأس من غير عذر حتى نفتدى به صلى الله عليه وسلم في كشف الرأس في الصلاة، وقد سبق بيان عادة النهاري من كشف الرؤوس في صلواتهم

بل هم يفعلون كذلك في كل موقف احترام يتفقونه .
ومن الأنباء الطريفة المتصلة بكشف الرؤوس أن الروس لما استولوا
على قوقاسيا الإسلامية سنة ١٢٨٠ هـ بعد حرب دامت نصف قرن ألزم
حكام الروس المسلمين هناك أن يكشفوا رؤوسهم عند دخولهم على الحكام ،
فأنف عالم رباني ملء قلبه العزة الإسلامية من قبول هذا الإرغام وقال للحاكم
العام : أنتم أعطيتكم كلمة بأن لا تتدخلوا بشؤون ديننا ، وكشف المسلم عن رأسه
عند دخوله على الحاكم محذور في دين الإسلام فكيف تحاولون الآن أن
ترغمونا على ذلك ؟

فقال الحاكم سأجمع علماءكم في مؤتمر لأعلم ما إذا كانت آراؤهم تطابق
رأيك ففعل فإذا العلماء يتخاذلون جميعين وذلك العالم مصر على رأيه .
فقال الحاكم لذلك العالم : أكتب مستندك في رأيك هذا لأرفعه إلى الرئيس
الأعلى لعلماء الدين الإسلامي في الدولة فإذا وافقك على رأيك هذا أنفذ حكم
إعفاء المسلمين من ذلك الإلزام في قطركم رغم انفرادك في الرأي ، وإلا
فأنت تتحمل عاقبة إصرارك . فقال العالم : وهو كذلك . وكتب مامعناه : « إن
المسلمين لا ينزعون قلانسهم عند دخولهم المساجد وفي صلواتهم لله جل
جلاله فإذا فعلوا ذلك عند دخولهم إليكم يكونون كأنهم يحلونكم فوق إجلال
الله وهذا بما لا يجوز في دين الإسلام » . فبعث الحاكم ما كتبه إلى الرئيس
الأعلى فاتفق أن وافق الرئيس على رأى هذا العالم الغيور فتم إعفاء المسلمين
في ذلك القطر من هذا الإلزام .

هكذا تكون العزة والانفة والابتعاد عن التشبه بأهل الكتاب بخلاف
ديدن دعاة توحيد الأديان ، وجعلها في منازل متساوية ، ودعاة إزالة
الحواجز بينها .

وأما الصلاة بالنعل فصحيحة إذا كانت طاهرة لا تمنع ^(١) وضع باطن
رؤوس الأصابع على الأرض كما هو شأن تمام السجدة - على ما ذكره
الخطابي وغيره - وكان مسجد النبي عليه السلام مفروشا بالخضباء، وحجرات
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت في اتصال المسجد فلم تكن نعله عليه
السلام مظنة إصابته قدر أصلا لأنه لم يكن يطأ بها شوارع - فذرة وكانت
المدينة المنورة طاهرة الأزقة من الأرواث والأرجاس انصياغا من الصحابة
رضي الله عنهم لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم في مراعاة النظافة الكاملة
في البيوت وأفنيتهما فضلا عن بيوت الله فكان الماشي فيها يتمكن من التحفظ
في المشي من وطء الأقدام، وأراضيها كانت رملية رخوة يؤمن معها الرشاش
وعند إرادة صب الماء كانوا يتبعدون عن الأزقة والمسالك ويتطلبون
دمنا من الأرض لا يرش، وكان عليه السلام إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه
أحد وكان ينهي عن الملاعن الثلاث، وكان ينهي عن التخلي في طريق الناس
أو ظلمهم كما أخرجه أبو داود وغيره، بخلاف شوارع اليوم ومراحيض اليوم
فإنها لا يمكن فيها التحفظ من وطء الأقدام والرشاش على النعال لكون
مراحيضها صلبة ترش حتما على النعال ولا سيما إذا بال الشخص وهو قائم
لأنها على طراز أفرنجي لا يتمكن المرء من البول فيها إلا وهو قائم .

وقد صبح أنه عليه السلام خلع نعله عند الصلاة في فتح مكة فيسكون
هذا آخر الأمرين كما أنه خلع حينما أعليه جبريل أن بنعله أذى والترخيص
عند التحقق من طهارة النعل هو مقتضى الأدلة عند المحققين . ومن يرى
استحباب لبسها بشرطه إنما استحب لمخالفة اليهود ، لسكن أهل الكتاب

(١) والنعال في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانت لينة ذات قيسال بين
الأصابع كنعال الحجاز اليوم بخلاف مداسات اليوم الصلبة التي لا يتمكن المصلي
من إتمام السجود فيها . د ز .

أصبحوا اليوم يدخلون كنائسهم ويصلون بنعالهم فتكون المخالفة لهم في خلع النعال لا في لبسها .

وقول أنس رضي الله عنه «نعم» لمن سأله «أكان يصلي في النعلين ؟» لا يدل على المواظبة ، كما تجد ما يوضح ذلك في شرح النووي لمسلم عند كلامه في صلاة الليل . فتكون دعوى بعض الحنابلة الشذاذ سلبية لبس النعل في الصلاة غير قائمة بالحجة . بل يعد اليوم من سوء الأدب دخول المساجد بالنعال لما ذكره النووي والأبني في شرح مسلم وعلى القاري في شرح المشكاة والمقرئ في فتح المتعال واللكنوي في غاية المقال وابن أبي سعيد السجستاني في منية المفتي والحوي في الأشباه ، بل لهم سلف في الصحابة رضي الله عنهم وإليك تفصيل ما يدل على ذلك :

قد صح عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سئل : أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه ؟ فقال : نعم . كما في الصحيحين وغيرهما . وقال النووي في باب قيام الليل من شرح مسلم : إن المختار الذي عليه الأكثر والمحققون من الأصوليين أن لفظة «كان» لا يلزم منها الدوام ولا التكرار وإنما هي فعل ماض يدل على وقوعه مرة ، فإن دل دليل على ذلك عمل به وإلا فلا تقتضيه بوضعها هـ .

وفي حاشية معاني الآثار : قال النووي : لا يؤخذ منه لغيره صلى الله عليه وسلم لأن حفظ غيره لا يلحق به ، ثم إن فعل لا يفعل في المساجد لئلا يفضي إلى الفساد بل لا يدخل المسجد بالنعل مخلوعة إلا وهي في كنف يحفظها .

وفي المجموع للنووي ٣-٤٢٧ ، قال الشافعي : وأحب إن لم يكن الرجل متخففا أن يفضى بقدميه إلى الأرض ولا يسجد متنعلا هـ . ومصادقه ما في الام للشافعي ١- ٩٩ : وأحب إذا لم يكن الرجل متخففا أن يفضى بقدميه

إلى الأرض ولا يسجد متنعلاً فتجول النعلان بين قدميه والأرض اهـ .

قال ابن بطال : الحديث محمول على ما إذا لم يكن فيهما نجاسة . ثم هو من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لأن المستحبات لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة ، وهي وإن كانت من ملابس الزينة إلا أن ملامستها الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصر عن هذه الرتبة ، وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع المفاسد والأخرى من باب جلب المصالح إلا أن يرد دليل بالخلاف بما يتجمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر اهـ . كما في شروح البخاري .

وأنت تعلم منزلة ابن دقيق العيد في الحفاظ والاجتهاد والجمع بين مذهبي مالك والشافعي أتم جمع .

وقال ابن حجر : ورد في ~~صكون~~ الصلاة في النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً أورده ابن عدي في السكامل ، وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقيلي من حديث أنس اهـ . ولا شأن لمثل هذا الضعيف في باب الأحكام فيبقى نظر ابن دقيق العيد مأخوذاً به .

وفي شرح جامع الترمذي للعراقي : اختلف نظر الصحابة والتابعين في لبس النعال في الصلاة هل هو مستحب أو مباح ، أو مكروه ، والذي يرجح التسوية بين اللبس والنزع ما لم يكن فيهما نجاسة محقة أو مظنونة اهـ .

بخلافهم فيما إذا كانت طاهرة لا في النعل التي يمشى فيها لابسها في مثل شوارعنا وأزقمتنا ومراحضنا أصلاً كما نوضح ذلك ، واستحباب من استحباب لبسها إنما هو باعتبار المخالفة لليهود لحديث أبي داود والحاكم : عن شدد ابن أوس ، سكن في سنه مروان بن معاوية وهو مدلس وقد عنعن ، ويعلى ابن شدد وعنه يقول الذهبي : بعض الأئمة توقف في الاحتجاج بخبر اهـ .

على أن أهل الكتاب أصبحوا يصلون في نعماتهم فتكون المخالفة لهم في نوعها
لا في لبسها في الصلاة كما في « بذل المجهود » ، وكما هو مشهود .

وقال الأبى في شرح مسلم (٢ - ٣٥١) في شرح حديث أنس السابق :
« ظاهره التكرار ولا يؤخذ منه جواز الصلاة في النعل وإن كان الأصل
التأسي لأن تحفظه صلى الله عليه وسلم لا يلحق به غيره بل الناس تختلف حالهم
في ذلك ، فرب رجل لا يكثر المشي في الأذقة والشوارع وإن مشى فلا يمشي
في كل الشوارع التي هي مظنة النجاسة ، وإنما يؤخذ جواز الصلاة فيها من
فعل الصحابة رضي الله عنهم منضمًا إلى إقراره صلى الله عليه وسلم لهم ، ثم
إنه وإن كان جائزًا - يعني عند إمكان إتمام السجدة فيها مع طهارتها - فلا ينبغي
أن يفعل لاسيما في المساجد الجامعة فإنه قد يؤدي إلى مفسدة أعظم كما اتفق
في رجل يسمى هداجا من أكابر أعراب أفريقية إذ دخل الجامع الأعظم
بتونس بأخفافه فزجر عن ذلك فقال : دخلت بها كذلك والله على الساطن
فاستعظم ذلك العامة منه وقاموا عليه وأفضت الحال إلى قتله وكانت فتنة ،
وأيضًا فإنه يؤدي إلى أن يفعله من العوام من لا يتحفظ في المشي بنعله بل
لا يدخل المسجد بالنعل مخلوعة إلا وهي في كن يحفظها » .

وأنت تعلم منزلة الأبى بين شراح مسلم ، ومن نظر إليه بمنظار مصغر
فهو مختل البصر عليل النظر ، وترجمته في نيل الابتهاج « ٢٨٧ » ، وقد تابعه
السنوسي شارح مسلم .

وقال الأبى أيضًا في « ٤ - ٦٦ » ، وأما إدخال الانعلة غير مستورة
فسأل الشيخ الصالح أبو علي القروي الشيخ الفقيه الصالح أبا الحسن المنتهر
عن ذلك فقال : « يا سيدي ألم تخبرني أن سيدي أبا محمد الزواوي رآك وضعت
نعلك غير مستورة بإزاء سارية ، فقال : أتم أيها الرهط يقتدى بكم فلا تفعل .

فكان القروى بعد ذلك يقول حدثني المنتصر عن أن الزواوى كرهه اه .
ومثل ذلك في مدخل ابن الحاج المالكي .

هكذا كان علماء المالكية في التحفظ أسوة بإخوانهم من علماء باقي
المذاهب . ومخالفة هؤلاء جميعاً ليست بالأمر الهين عند من أوتي بصيرة .
قال ابن حجر المكي في شرح المشكاة في شرح حديث (خالفوا
اليهود) : وقضيته ناسب الصلاة في النعال والخفاف لكن قال الخطابي :
ونقل عن الإمام الشافعي أن الأدب خلع نعليه في الصلاة ، ويلبغى الجمع
بجمل ما في الخبر على ما إذا تيقن طهارتهما ويتمكن معهما من تمام السجود
بأن يسجد على جميع أصابع رجله ، وكلام الإمام فيما إذا كان على
خلاف ذلك . اه

ورد عليه على القارى في شرح المشكاة (١ - ٤٨٣) وقال : وهذا خطأ
ظاهر لأنه يلزم منه أنه إذا تيقن الطهارة ولم يمكن معهما إتمام السجود يكون
خلع النعل أدبا مع أنه حينئذ واجب . فالأولى أن يجعل قول الشافعي على
أن الأدب الذي استقر عليه آخر أمره عليه السلام خلع نعليه ، أو الأدب
في زماننا عند عدم اليهود أو النصارى أو عدم اعتيادهما الخلع . ثم سنعلى
أن معنى الحديث خالفوا في تجويز الصلاة مع النعال والخفاف فإنهم لا يصلون
أى لا يجوزون الصلاة فيهما . ولا يلزم منه الفعل وإنما فعله عليه السلام
تأكيداً للمخالفة خصوصاً على مذهب من يقول إن الدليل القملى أقوى من
الدليل القولى ، اه .

ونعال الصحابة كانت لينة مكشوفة الأصابع كالنعال المعروفة في الحجاز
الى اليوم فبطل معها إتمام السجود بخلاف مداسات اليوم فإنها صلبة فوضع
الرجل فيها كوضعها في صندوق فلا يتمكن المصلى من إتمام السجود فيها .
وحديث السجود على سبعة آراب مما أخذ به جميع الفقهاء في جميع المذاهب .

وفي شرح المنية (٢٨٥) : المراد من وضع القدم وضع أصابعها قال الزاهدی : ووضع رؤوس القدمين حالة السجود فرض ، وفي مختصر السكرخي : سجد ورفع أصابع رجليه عن الأرض لا تجوز . وكذا في الخلاصة والبرازية ، والمراد بوضع الأصابع توجيهها نحو القبلة ليسكون الاعتماد عليها وإلا فهو وضع ظهر القدم وهو غير معتبر ، وهذا مما يجب التنبيه له فإن أكثر الناس عنه غافلون اه . وذلك بعد أن رد على صاحب العناية وهمه . وقال عن قوله في عدم وجوب وضع الأصابع في السجود : إنه بعيد عن الحق وبضده أحق إذ لا رواية تساعد والدراية تنفيه اه .

ومن الدليل على أن نزع النعلين آخر الأمرين حديث عبد الله بن السائب عند أبي داود أنه رآه عام الفتح يصلي وقد خلع نعليه .

ثم ما وقع في حديث أنس عند الطبراني وغيره من أنه عليه السلام لم يخلع نعليه في الصلاة إلا مرة ، فالمراد به خلعهما أثناء الصلاة لصريح لفظ الحديث نفسه ، لأن الصلاة في الحديث جعلت ظرفا للخلع فلا يتصور أن تكون الصلاة ظرفا للخلع إلا إذا وقع الخلع في أثناء الصلاة كما لا يخفى فيكون تخيل أنه عليه السلام لم يخلع النعلين قبل الصلاة طول عمره إلا مرة ، وخروجا على نص الحديث ودلالته الصريحة ، فلا يتنافى هذا الحديث كثرة خلعه قبل الصلاة . على أن في سند حديث أنس ثمانية بن عبد الله - وهو من يشير ابن معين إلى ضعفه وكان غير محمود في القضاء وإن كان من يلتقي ببعض حديثه في الصحيح وليس هذا منه - وفيه أيضا عبد الله بن المثنى - وهو متكلم فيه وإن انتفى بعض حديثه في الصحيح أيضا - على أن خبر أنس هذا تعارضه روايات عن ابن عباس ، وأبي هريرة ، وابن مسعود ، وعبد الله بن الشخير رضي الله عنهم حيث لم يوجد فيها القصر على مرة واحدة ، بل فيها ذكر الخلع أثناء الصلاة فقط من غير قصر على مرة واحدة ، وهو الموافق

لأحاديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وعبد الله
ابن السائب رضى الله عنهم المخرجة فى سنن أبى داود والبيهقى ومسنده
أحمد ، ومعجم الطبرانى الأوسط ، وغيرها فى صلاته عليه الصلاة والسلام
وهو غير لابس النعلين .

على أن المسجد النبوى كان مفروشا بالحصباء فى مبدأ الأمر ، وليس
له سقف يحمى أرضه من حرارة الشمس فكان يحوج ذلك إلى اتخاذ نعال
خاصة اتقاء من حرارة الحصباء وخشونتها ، وأين هذا مما استقر عليه الأمر
فيا بعد ؟ ولا لوم على من اتخذ نعالا لينة كأخفاف لينة دون الكعبين
لتلبس أثناء الصلاة خاصة كما كان أصحاب شيخ مشايخنا الضياء المحدث
يفعلون ذلك لأن مثل هذه النعال لا تحول دون التمكن من إتمام السجود ،
ولا هى مظنة لصوق النجاسة بها لعدم المشى بها فى الأزقة والشوارع .

وفى حديث الطحاوى بطريق شعبة عن النعمان بن سالم عن عثمان بن
عمرو بن أوس قال : كان جدى - يعنى أوس بن أبى أوس رضى الله عنه -
يصلى فى أمرنى أن أناوله نعليه فيلتعل ويقول : رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلى فى نعليه اه . وهذا اتخاذ نعل خاصة للصلاة ، وهذا بما لا كلام
فيه كما سبق ، ومن لم يعترف بمبلغ تحفظ النبي صلى الله عليه وسلم وتحفظ
أصحابه رضى الله عنهم من الأقدار فى ثيابهم ومساجدهم ومنازلهم وأزقتهم
مع كثرة ماورد فى ذلك من الأحاديث التى أشرت إلى بعضها ولم يلتفت إلى
صنوف الأرجاس والأنجاس المشهودة فى أزقة اليوم ومراحض اليوم
بل منمرجات الشوارع التى اتخذها حمير البشر مذاهب ومبالات تسبيل
أرجاسها إلى تلك الشوارع المرشوشة ، وحمل العامة على أن يوسخوا المساجد
بنهاهم القذرة ، وعرض صلواتهم هكذا للفساد بنجاسة نعالهم ، وعدم تمكينهم

من إتمام السجود فيها لصلابتها فهو مريض القلب زنج العقل ، وشخ الفعل ،
متعام عن الحقائق ، مكابر فلا يستحق الخطاب .

وقد تطابقت كلمات أهل العلم على أن الصلاة في نعال الشوارع اليوم
خلاف الأدب وإن كانت طاهرة ، بل سوء الأدب كما تجد تفصيل ذلك في
« منية المفتي » للسجستاني و« فتح المتعال » للعلامة المقرئ ، و« شرح المشكاة »
لعلي القاري و« غاية المقال » للمحدث عبد الحى السكزوى وغيرها .

وأما طهارة النعل بالمسح على الأرض ففيا إذا كان الأذى فيها ذا جرم
غير رطب تنشرب النعل رطوبته النجسة لأن لفظ الحديث عن أبي داود -
في الصلاة - من روايته عن موسى بن اسماعيل عن حماد بن مسلمة عن أبي
نعامة السعدي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري مرفوعا : « إذا جاء
أحدكم المسجد فلينظر فإن رأى في نعليه قدرا - أو قال أذى - فليمسحه
وليصل فيهما ، ومثله في صحيح ابن حبان إلا أنه لم يقل فيه : وليصل فيهما .
ولفظ الطيالسي بطريق حماد وهذا السند مرفوعا : « فإذا أتى أحدكم المسجد
فلينظر فإن رأى في نعليه أذى فليخلعهما وإلا فليصل فيهما » . وهذا ساكت
عن المسح بل أمر بالخلع فيكون الخلاف في حديث أبي سعيد بعيد الشقة
كما ترى مع أن سنده أمثل من سند حديثي الأوزاعي عند أبي داود .

وفي لفظ « إن وجد » ، فدل لفظ « إن رأى » ، ولفظ « إن وجد » ، على
أن المراد بالأذى هو المرئي ، ونحو البول لا يرى بعد الجفاف فيكون المراد
من الأذى في الحديث ما هو ذو جرم لأنه هو الذي يرى ويوجد . وفي
حديث أبي هريرة عند أبي داود بين تطهيرهما بقوله عليه السلام : « تطهروهما
التراب » ، ومن المعلوم أن التراب لا يزيل الرطوبة التي تنشربها النعل فيكون
التطهير بالتراب مقهوراً على الأذى اليابس ذي الجرم بهذا التعليل لأنه
هو الذي يزول بالتراب وأما تطهير الرطب أو المانع فلا يكون إلا بالماء .

لنص قوله تعالى (وثيابك فطهر)^(١) وأصرأخ السنة في عذاب من كان لا يستبرئ من بوله في الصحيحين وغيرهما . والأمر بالاستنزاء من البول في كتب السنن والمسائيد ، ومن لم يغسل نعله من البول ونحوه لم يطهر ثيابه ولم يستنزه من البول . وهذا ظاهر جدا ، فمن تساهل في المتشرب والجاف غير المرتين يكون متمسكا بالسراب ، بدون دليل يقبله أهل التخطاب . على أن النجاسة هنا حسية لا تزول إلا بإزالة عينها ، لاحكية حتى نحكم عليها بالزوال بدون مزيل حسي بخلاف التيمم المزيل للحدث . بل أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن حفص بن غياث عن الأعشى عن يحيى بن وثاب قال : سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن خرج إلى الصلاة فوطئ على عذرة قال : إن كانت رطبة غسل ما أصابه ، وإن كانت يابسة لم تغسله . ورجاله رجال الصحيح ، ولفظ ابن عباس عند رزين العبدري في جامعه^(٢) : « إذا مر ثوبك أو وطئت قدرا رطبا فاغسله ، وإن كان يابسا فلا عليك » .

فعلم أن القول بوجوب غسل الرطب والأكتفاء بالمسح في ذي جرم يابس في غاية من قوة الحجة وسلامة الفهم ، فيتمين الغسل إذا أصاب النعل بول أو خمر ، أو مشى لابس النعل في شارع مرشوش غير خال من النجاسة ، كما هو مذهب جمهور أئمة الهدى .

قال البدر العيني في شرح البخاري (٢ - ٢٨٩) : « قال مالك وأبو حنيفة لا يجوز أن يطهر الرطب إلا بالماء ، وإن كان يابسا أجزاء حكمة . وقال الشافعي : لا يطهر النجاسات إلا الماء في الخف والنعل وغيرهما ، اهـ .

وأما محاولة استغلال ما يروى عن مالك من أن طهارة الثياب ليست بشرط في صحة الصلاة ، فعلى مخالفتها للأدلة الصريحة لم يصح عن مالك

(١) الآية ٤ من سورة المدثر . (٢) أي جامع الصحيح ، المعروف .

أصلاً بل الصحيح عنه هو ما رواه أبو طاهر عن ابن وهب عنه : أن طهارة
التياب في الصلاة فرض . ومن مثل ابن وهب بين أصحاب مالك في قبول
مروياته جمعا ، عند جميع الفقهاء والمحدثين ؟ .

قال النووي في المجموع ، (٣ - ١٣٢) عند الكلام في اشتراط
الطهارة من النجاسة في الصلاة : « هذا مذهبننا وبه قال أبو حنيفة ، وأحمد ،
وجمهور العلماء من السلف والخلف ، وعن مالك في إزالة النجاسة ثلاث
روايات أصحابها وأشهرها : أنه إن صلى عالماً بها لم تصح صلاته ، وإن كان
جاهلاً أو ناسياً صححت ، وهو قول قديم للشافعي . والثانية لا تصح الصلاة
علم أو جهل أو نسي . والثالثة : تصح الصلاة مع النجاسة وإن كان عالماً
متعمداً ، وإزالتها سنة ، اهـ .

فالأولى : رواية المدونة ، والثانية رواية ابن وهب كما في المنتقى للباي .
والثالثة : رواية محمد بن أحمد العتيبي المتوفى سنة ٢٥٥ هـ صاحب المستخرجة
المعروفة بالعتيبة ، وعنها يقول محمد بن عبدالحكم : رأيت جلها كذباً ومسائل
لا أصول لها . وقال ابن وضاح : في المستخرجة خطأ كثير . قال ابن لبابة :
كثر فيها من الروايات المطروحة والمسائل الشاذة ، وكان يؤتى بالمسألة
الغريبة ، فإذا أعجبته قال أدخلوها في المستخرجة ، كما في الديباج لابن
فرحون (٢٣٩) ، فلا يعول على رواية مثله المخالفة لما عليه الجماعة ولروايات
ثقات أصحاب مالك .

فإذا اختلفت الروايات عن إمام فالتعين هو الأخذ بما يوافق الجماعة
منها إذا تساوت الروايات قوة وضعفاً ، لئلا يبعد في موقف الشكوك عن
الجماعة ، فكيف إذا كانت الرواية المخالفة لما عليه الجماعة وأهمية كما هنا لكونها
رواية العتيبي الواهي الروايات . وأما الأولى : فرواية المدونة التي لها المقام

الأول عند المالكية ، وأيدها الباجي . وأما الثانية : فرواية ابن وهب المتفق بين الفرق على جلالة قدره ، وهي الموافقة لما عليه الجماعة تمام الموافقة وعليها قول القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي المشهور . وأما الثالثة : فبخالفة لما عليه الجماعة كل المخالفة ، فتمجر لضعفها رواية ، وتفاهتها دراية ، بل قال الباجي في المنتقى (١ - ٤٢) : « فمن رأى نجاسة من بول أو غيره في ثوبه أو في جسده وهو في صلاته فروى ابن القاسم عن مالك يقطع الصلاة ، اهـ . وقال أيضا في (١ - ٤١) : « قال القاضي أبو محمد - يعني عبد الوهاب - في الثاقين : إن إزالة النجاسة واجبة لا خلاف في ذلك من قوله ، وإنما الخلاف في الإزالة هل هي شرط في صحة الصلاة أم لا . وهذا هو الصحيح عندى إن شاء الله ، وبالله التوفيق ، اهـ »

فتبين من ذلك وبما نلقاه عن رجال مذهب مالك الثقات أنه لا يجبال للتمسك بمذهب مالك أصلا في التساهل في أمر طهارة الثياب عند مناجاة العبد ربه في صلاته ، وصدق من قال : « من تتبع شواذ العلماء ضل ، ومن حل الشاذ حل شراً كبيراً ، و لا يجعل الشاذ إلا الرجل الشاذ ، كما في شرح علل الترمذي لابن رجب ، وتبين أيضا أنه لا مجال للمغالط أن يحاول التشبيب في التساهل في أمر الطهارة في الصلاة ، لوضوح حجة الجمهور في المسألة في نص الكتاب على تطهير الثياب ، وفي صراح السنة الأمرة بالاستئزاز من البول إطلاقاً ، أو المبيته أن عامة عذاب القبر من عدم الاستئزاز من البول ، كما في السنن والصحيح .

وأما حديث المصطفى على الصلاة بعد خلع النعل أثناء الصلاة فقد اختلفت ألفاظه في الروايات من شيء أو أذى أو قدر أو خبث فيكون أحدها هو لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم وما سواه لفظ الراوى على طريقة الرواية بالمعنى ، فلا يتعين قصد النجاسة بتلك الألفاظ ، والقصد قد يطلق على

المستكره طبعاً ، وكذا الخبث قد يطلق على المستخبث طبعاً ، وقد يطلقان على النجاسة إطلاق المشترك على المعنيين لا إطلاق العام على متناولاته ، لأن الطاهر وغير الطاهر حقيقتان مختلفتان فلا تندرجان تحت عام ، فيحتاج الأمر إلى بيان يعين المراد من الجمل على تقدير ثبوت تلك الألفاظ المتفاوتة المعاني عن المعصوم صلى الله عليه وسلم ، مع أن الرواية بالمعنى واضحة في تلك الألفاظ المتعددة ، على أن شيئاً من رواية هذا الحديث أعنى المضي على الصلاة بعد خلع النعلين لأذى فيهما لم يرد في الصحيحين ، وتساهل الحاكم وابن حبان في التصحيح مشهور^(١) بل ليس سند من أسانيد هذا الحديث - في السنن والمسانيد يسلم من المأخذ ، من انقطاع أو وجود رجل متكلم فيه في سنده أو اختلاف فيه وصلاً وإرسالاً أو غير ذلك مما ينزل درجة الحديث من مرتبة الصحة إلى منزلة ما يتقوى بعض رواياته ببعض ، ومثله لا يصلح أن يكون مناهضاً لنص الآية وصرائح وجوب الاستئذان من البول في السنة الصحيحة ، بل تحمل تلك الدلائل الواضحة على حمل أحاديث المضي على الصلاة بعد خلع النعلين لأذى فيها على معنى الأمر المستخبث الذي لا يمنع صحة الصلاة كالظلم والمخاطة ودم حلة - كما ورد في بعض الروايات - مما لا يمنع صحة الصلاة وإلا أعاد عليه السلام الصلاة ولم يعدها ، فإذا علم أن روايات المضي على الصلاة بعد خلع النعلين متكلم فيها وأنها من قبيل ما يتقوى بعض ببعض ، ظهر أنها لا يمكن معارضتها للكتاب والسنة الصحيحة الصريحة ولا سيما فيما يخالف القياس ، اللهم إلا أن يؤخذ بها فيما وافق القياس ولم يخالف النصوص ، وهو الاكتفاء بالمسح فيما إذا كان الأذى نجساً يابساً لأنه بالمسح يزول بخلاف الرطب الذي تنشرب النعل رطوبته النجسة ، وهذا هو وجه قول القائلين بوجوب غسل الرطب كما سبق .

(١) أشار المؤلف إلى تساهلهما في ص ٢٩٠ وغيرهما .

وأما العفو عن طين الشوارع فلا تعلق به في مثل هذه البلاد الخالية من
الأوحال ، على أنه إنما هو عند الضرورة ، ولا ضرورة في استبقاء النعلين
على القدمين في مثل هذه البلاد ، ثم ما يباح للضرورة إنما يقدر بقدرها عند
أهل الفقه ؛ فلا يستساغ الاسترسال في ذلك استرسالا غير محدود ؛ وأما
إناخة رواحل بعض الوفود قرب المسجد النبوي فلا تصلح لاتخاذها وسيلة
لرمي أزقة المدينة المنورة بالقذارة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد
أصحابه رضي الله عنهم أجمعين ، لأنها أمر نادر لا يبنى عليه حكم عام ؛
فسرعان ما كانت آثار تلك الإناخة تزال ، لأن إزالة الأذى عن الطريق من
تعالم هذا الشرع الأغر فضلا عن أبواب المساجد ، وكان الصحابة من أرحى
الأمة لتلك التعالم ، على أن كلامنا ليس فيما اختلف فيه ، وإن كان الخريص
على دينه يبتعد عن مواضع الخلاف ليظهر إلى صحة صلاته من غير خلاف .
وأما صب الخسور في الأزقة فما كان إلا يوم تحريمها ، فمثل هذا
الأمر الطارئ بعيد عن الدوام بل يزال أثره في الحال ، فلا يصاح لاتخاذ
وسيلة لاستباحة استدامة الوساخة أصلا ، ولا لعد الصحابة رضي الله عنهم
بطؤون بنعالم الأرجاس ويصلون فيها ، حاشاهم عن ذلك ، بخلاف خمارات
اليوم فإنها دائمة الأرجاس ، في الشوارع التي هي بها ، فوطئه تلك الشوارع
بالنعال لاسيما أثناء رشها بمناسبة الحر ثم الصلاة في تلك النعال مما لا يتفق
والتحفظ في شئون الدين .

وصفوة القول أن حمل الناس على الصلاة في المساجد بنعالم التي بطؤون
بها هذه الشوارع ؛ وهذه الأزقة ، وتلك المراحيض تعريض لصلواتهم
للفساد بسبب النجاسة التي تشربتها النعال ، وبعدم إمكان إتمام السجدة في
هذه المداسات الصلبة عند جمهور الفقهاء ، وتوسيع المساجد التي أمرنا
بتطهيرها وتطهيرها ، ونشر للجراثيم التي تحملها تلك النعال القذرة إلى أقدس

بقعة حيث يناجي المصلى ربه . وكل ذلك شر يجب إبعاده عن المساجد
بالسهر على أحوال أئمة المساجد الذين منهم من يتساهل في ذلك بكل أسف .
ومن لا ينصاع منهم لأحكام الشرع في ذلك زاعما أن ما فعله هو السنة ، رغم
أن يبتعد عن الإمامة في مساجد أهل الحق ، وإن كان لابد من الإغضاء عن
ذلك باسم الحرية في المعتقد والعمل فليكن عمله ودعوته إلى نهجته في معبد
خاص تبنيه عشيرته ، وحظيرة خاصة تحوطها طائفته بأموالهم التي يكتسبونها
بكدهم يمينهم ، وعرق جبينهم ، لا بالأوقاف المرصدة لجوامع المسلمين . ألهنا
الله سبحانه الرشد والسداد ، والابتعاد عن وجوه الفساد .

هل تصح عمارة المساجد من زكاة المال ؟

هذا سؤال وجهه د. عبد المقصود محمد ، فلتشرع جوابه في عدد شهر
صفر الخير لسنة ١٣٦٦ هجرية من مجلة الأزهر الغراء ، وفضيلة الأستاذ
الموقع على هذا الجواب يقول : إن الأئمة اختلفوا في ذلك فأجازوه فريق
ومنع منه فريق ولكن أدلة المانعين ضعيفة ، والرأى القائل بجواز ذلك هو
الوجه القوي الدليل - في زعمه - حتى وسع دائرة الجواب ، فجعل الجواز
يشمل وجوه البر كلها لا عمارة المساجد فقط ، فلم يقتصر في الجواب على
قدر السؤال حيث لا يرى حاجة إلى الخوض لما زعمته كتب د. رسم المفتي ،
في المفاهيم ، وقال إن «سبيل الله» المذكور في مصارف الزكاة يشمل وجوه
البر كلها وإن لم يكن هناك تملك ، ورد على القائلين بأن الصدقة تملك الفقير
مالاً ، وقال بل تشملها والأمر بالمعروف ونحوه في لسان الشارع ، فلا تفيد
اشتراط التملك ، كما لا تفيد اللام التملك في قوله تعالى (إنما الصدقات
للفقراء ^(١)) بل تفيد مجرد الاختصاص ، وهو يكون في كل موطن بحسبه ،
وهنا دليان الجهات التي تختص بحل الصرف إليها ، ولا يسرى حكم اللام
إلى قوله تعالى (في سبيل الله) لأنه لم ينسب عليه معنى اللام بل دخله لفظ
«في» ، ولا تملك ولا اختصاص في كلمة «في» ثم قال : ان اقتران (سبيل الله)
بذكر الجهاد كثيراً لا يدل على قصر معناه على الغزو ^(٢) . ليكون الجهاد
إما بالسنان وإما باللسان ، ومع تسليم أن يكون بمعنى الغزو عند مقارنته
للجهاد لا نسلم هذا المعنى هنا لعدم مقارنته للجهاد في هذا الموضع ، فيجزم (سبيل

(١) الآية ٦٠ من سورة التوبة . (٢) متنازعاً عن أن القسيران يفسر

بعضه بعضاً ، وقد ورد فيه القتال في موضع الجهاد في غير آية (ز) .

الله) هنا جميع ما يؤدي إلى مرضاة الله من القربات ، كما هو المراد في آيات ذكر فيها سبيل الله مجردا عما يفيد إرادة الغزو منه .

هذا ملخص الجواب المشور هناك ، ولكن هذا الجواب لم يرق على قدمي حق ولا على قدمي حق وباطل ، بل حاول أن يقوم على قدمي باطل فانهار انهيارا لا قيام له بعده ، حيث بنى على الباطل من جميع النواحي ، لأن ادعاه اختلاف الأئمة في جواز صرف الزكاة إلى عمارة المساجد باديء ذي بدء ، لا يصيب له من الصحة أصلا ، لأنه ليس بين الصحابة والتابعين وأئمة الاجتهاد المعترف بإمامتهم عند الأئمة أحد جواز ذلك .

بل ترى ابن هبيرة الحنبلي يقول في كتابه الإفصاح (ص ١٠٨) :
« واتفقوا على أنه لا يجوز أن يخرج الزكاة إلى بناء مسجد ولا تكفين ميت ، وإن كان من القرب لتعين الزكاة لما عينت له ، يريد اتفاق أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم على عدم تجوز ذلك ، وهذا نتيجة اتفاق من قبلهم من فقهاء الصحابة والتابعين . »

وقال مالك بن أنس في المدونة (٢ - ٥٩) : « لا يجوز أن يعطى من زكاته في كفن ميت لأن الصدقة إنما هي للفقراء والمساكين ومن سمي الله ؛ وليس للأموال ولا لبنيان المساجد . » وأما ما في كتب الحنفية والشافعية من النصوص في ذلك فأكثر من أن تستقصى .

وقال ابن حزم في المحلى (٦ - ١٥١) : « وأما سبيل الله فهو الجهاد بحق ، ثم ساق حديث عطاء بن يسار « لا تحل الصدقة لغني إلا خمسة لغاز في سبيل الله . الحديث » الاحتجاج به على أن المراد بسبيل الله في مصارف الزكاة هو الغزو . ثم قال : « لا خلاف في أنه تعالى لم يرد كل وجه من وجوه البر في قسمة الصدقات فلم يجوز أن توضع إلا حيث بين النص وهو الذي ذكرناه ، »

يعنى الغازى المنصوص فى الحديث السابق الذى أخرجه مالك وعبدة الرزاق وأبو داود وابن ماجه ، وهذا يدل على أن حمل سبيل الله على الغازى موضع اتفاق بين من سبق ابن حزم من فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم إلى عصره .

وقال أبو بكر بن العربى فى أحكام القرآن (١ - ٣٩٦) : « قال مالك سبيل الله كثيرة ولكنى لا أعلم خلافاً فى أن المراد بسبيل الله ههنا الغزو » .

وقال محمد بن الحسن فى الموطأ (ص ١٧٩) بعد أن ساق حديث عطاء ابن يسار السابق : « قال محمد وبهذا نأخذ والغازى فى سبيل الله إذا كان له منها غنى يقدر بغناه على الغزو لم يستحب له أن يأخذ منها شيئاً وكذلك الغارم إن كان عنده وفاء بدينه وفضل يجب فيه الزكاة لم يستحب له أن يأخذ منها شيئاً وهو قول أبى حنيفة رحمه الله ، هكذا ترى أباحنيفة وأصحابه يميلون دائماً فى الأدلة المحتملة إلى الاحتمال الذى يكون فى صالح الفقير ، ومن لا يفهم هذا يقول ما يشاء ، وهذا الحديث يعين أن المراد بسبيل الله هنا هو الغزو فيكون حقيقة شرعية لا يعدل عنها إلا بصارف ، ولا صارف .

وقال البدر العيني فى عمدة القارى (٤ - ٣٩٢) : « قال ابن المنذر فى الإشراف : قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد : سبيل الله هو الغازى غير الغنى ، وحكى أبو ثور عن أبى حنيفة أنه الغازى دون الحاج ، وذكر ابن بطلال أنه قول أبى حنيفة ومالك والشافعى وذكر مثله النووى فى شرح المذهب ، اهـ . وعزو ابن المنذر إلى أبى حنيفة وأصحابه اشتراط الفقر فى الغازى وهم بل مراده استحباب ذلك كما سبق فيما نقلناه من موطأ الإمام محمد . وبهذا تسقط حملات المتحاملين على الإمام هنا .

وقال الإمام الشافعى فى الأم (٦ - ٦٢) : « ويعطى من سهم سبيل الله

- جل وعز - من غزا من جيران الصدقة فقيراً كان أو غنياً . .

وقال النووي في المجموع (٦ - ٢١٢) في صدد الاحتجاج لأصحاب الشافعي على أن المراد بسبيل الله هنا الغزو : « واحتج أصحابنا بأن المفهوم في الاستعمال ، المتبادر إلى الأفهام أن سبيل الله تعالى هو الغزو ، وأكثر ما جاء في القرآن العزيز كذلك ، واحتج الأصحاب أيضاً بحديث : « لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة » ، فذكر منهم الغازي ، وليس في الأصناف الثمانية من يعطى باسم الغزاة سوى الذين نعطيهم من سهم سبيل الله ، والحقيقة الشرعية هي المتبادرة إلى الأفهام في مخاطب أهل الشريعة . والحقيقة اللغوية لا تكون متبادرة إلى أفهامهم فإرادة المعنى اللغوي من اللفظ المشتهر في معنى شرعي يكون في حاجة إلى قرينة صارفة عن الحقيقة الشرعية ، ولو فرض احتمال (سبيل الله) في مصارف الزكاة للمعنيين لكان هذا الحديث مبيناً للإجمال فتعين حمله على الغزو . وأحمد معهم في رواية يرجحها ابن قدامة - راجع شرح مفردات أحمد .

وأما ما حكاه الفخر الرازي عن القفال الشاشي من عزو القول بشمول (سبيل الله) لوجوه البر إلى مجهول من الفقهاء على خلاف رأي الجماعة فشأنه شأن رواية المجاهيل والآراء التالفة للمجاهيل ، على أنه لا رأى يؤخذ به ضد الإجماع الذي حكيناه عن مالك وابن حزم ، مع العلم بأن الرازي ليس من رجال تمحيص الروايات ، ثم الشاشي كان حينما ألف تفسيره معتزلاً لا يتجاشى نقل آراء المبتدعة ممن لا يقام لكلامهم وزن .

ثم إن شمول (سبيل الله) بالمعنى اللغوي لوجوه البر في غير آية مصارف الزكاة الواردة بصيغة الحصر لا مانع من قبوله إذا كان هناك صارف عن الحقيقة الشرعية كأن يكون الكلام في صدقات النفل ونحو ذلك كما في الآيات التي سردناها صاحب التوقيع ، فإن معها من القرائن ما يبين أن المراد

منها المعنى اللغوي كالإففاق العام والمجرة وقصر الإحصار على الفقراء وإطلاق الأموال والمان ومضاعفة الأجر ونحو ذلك فإذا كان يحمل سبيل الله على وجوه البر مطلقاً ، وإذا خلت من تلك القرائن تحمل على المعنى الشرعي والحقيقة الشرعية ، وفي مصارف الزكاة مع ذلك حديث يبين المراد بسبيل الله وهو العزوكا سبق فلا معدل عنه أصلاً هنا ، فتكون هذه الإطالة من صاحب الجواب في غير طائل غير الازدياد في الانكشاف فيما هو بسبيله من الاعتساف ، كما هو شأن من يحاول مراهضة الإجماع والجماعة .

وأما تحدّثه عن الصدقة بأنها أعم في لسان الشارع من التملك فتشمل الأمر بالمعروف وإمالة الأذى عن الطريق ونحوهما ، فإجراء منه الحقيقة والمجاز في مجرى واحد ، وما في الصحيح . . . فإن لم يجد ؟ قال يعين ذا الحاجة الملهوف فإن لم يجد قال فيعمل بالمعروف وليمسك عن الشر فإنها له صدقة ، فيمضي أن أعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الأجر كما يقوله أهل الشأن وبدل عليه (فإن لم يجد) فتكون الصدقة حقيقة في العطفية خاصة مجازاً في أعمال الخير عامة ، وإن شئت فقل إن تلك الأحاديث فيها تشبيه بليغ .

ثم الأصناف الثمانية متباينة لا تتداخل إلا إذا وجد صارف عن هذا التباين ، فعند حمل السبيل هنا على خلاف رأى الجماعة يحصل بينها تداخل لأن السبيل بمعنى وجوه البر يشمل إعطاء الفقير قسطاً من الزكاة ، والتصدق على المسكين بقسط منها ، واستخلاص الرقاب من الرق أو الأسر وإنقاذ الغارم من الدين ، ومساونة ابن السبيل ، فالجماعة أجزوا لفظ السبيل على المعنى الشرعي المبين بالحديث المتبادر إلى أفهام المتخاطبين كما هو شأن الحقيقة الشرعية ، وأما المعنى اللغوي الشامل لأنواع البر فينافيه أروم التباين بينها ، وهذا يبعده عن أن يكون مراداً لو كان هذا المعنى مدلولاً حقيقياً للسبيل هنا ، ~~فكيف~~ وهو معنى مجازي فيزداد بعداً عن أن يكون مراداً هنا .

ومن العجب محاولة المجيب إخراج اللام من معنى التملك الظاهر هنا كل الظهور على فهم جماعة الفقهاء خلفا عن سلف، وحملها على معنى الاختصاص المتنوع إلى أنواع لا ضابط لها هنا جعله يرتبك ارتبسا كما ظاهرا في قوله ، وإنما هي لبيان الجهات التي تختص بحل صرف الزكاة إليها أو فيها ، لأن ظاهره جعل اللام للبيان وهو يدعى أنه جعلها للاختصاص ولا أدري أين رأى مجي اللام للبيان ؟ وصلة الموصول هنا مقدمة من غير أدنى مناسبة لأنها لو حذفت وحلت محل اللفظة (يحل) بصيغة الفعل لاستقام المعنى من غير حاجة إلى صيغة الاختصاص غير زعم أن اللام بهذا المعنى مع أن لام الاختصاص إنما تدخل المختص به لا المختص - كما صوره صاحب التوقيع - فالصدقات التي يجب أن تكون مختصة بالجهات يجعلها صاحب التوقيع مختصا بها تلك الجهات ، فيقلب المعنى فيجعل المختص مختصا به ، والمختص به مختصا .

فكان وجوه البر لا يجوز أن يصرف فيها غير الصدقات المفروضة ، فأين ما في الأموال من حقوق غير الزكاة ؟ وأين الإنفاق بسعة تطوعا على وجوه الخير ؟ وأين مصارف الأوقاف الخيرية ؟ وأين الوصايا ؟ والله يختص برحمته من يشاء ، فهل الرحمة الإلهية مقصورة على العقلاء أم تشملهم وخلقا ، تخطئ إذا جئت في استفهامها بمن ؟

وتخصيص الصدقات المفروضة بالأصناف الثمانية أتى من لفظ (إنما) المفيد للتحصر ، وكون هذا الاختصاص بطريق التملك جاء من وقوع اللام بين صدقات تملك وشخص يملك ومن السياق ، لأن الآية في الرد على طلاب التملك من غير استحقاق فتكون الأصناف الثمانية هم الذين يملكونها عن جدارة ، ثم إدخال (في) على (سبيل الله) هنا يزيد تأكيداً من ناحية وجوب الصرف فيه لإفادته صبر الصدقة فيه حسب الماء في الوعاء ، فيكون هذا أكد وأبلغ من اللام فلا يستحق مثل هذا التوكيد

إلا مثل الغزو الذي فيه بذل النفس والنفيس؛ كما هو فهم الزمخشري.
ثم القول بشراء عدة الغزو بالزكاة ليس بقول ابن عبد الحكم فقط بل
معه غيره في ذلك من غير أن يكون هذا القول صالحا لاتخاذها تكاة للعدول
عما عليه الجاهة، لأن الغازي لا بد له من عدة، وذلك بأن يشتريها بنفسه
أو تشتري له من مال الزكاة في الحالتين، فولى الأمر إذا اشترى العدة،
ومالها الغازي فقد ملكه نصيبه من الزكاة، وإن ملكه ما يشتري به العدة
من النقادين فقد ملكه نصيبه أيضا من الزكاة. وفي الحالتين التملك قائم عند
ابن عبد الحكم وغيره كما أوضحه الفقهاء في موضعه.

فإذا يكون الحال بعد اللتيا والتي لو حرم الفقراء والمعوزون حقهم
في الزكاة باسم صرفها في وجوه البر من بناء مساجد ومدارس ومستشفيات
إلى مالا آخر له من اقتراحات، في زمن أصبح العقلاء يفكرون في الحيلة
دون استفحال شر الفقر والفاقة في كثير من بقاع العالم ويرون أن جمع دواء
في الإسلام لداء الفقر وما يترتب على ذلك من شر مستطير هو إعطاء
الفقراء حقهم في أموال الأغنياء، واستنصاض همم الأثرياء في البذل في
هذا السبيل بدل السعي في مضايقتهم المؤدية لافسادهم؛ والله يقول الحق
وهو يهدي السبيل^(١).

(١) وللشيخ محمد رحمه الله مواقف حميدة إزاء تلاعب الأهواء بأفهام أناس
في صف العلماء، منها فتاواه في هذه المسألة التي تعرف الجمهور فرق ما بين الشيخ
وتلميذه في القضايا باسم شرع الله (ن). وهي مطبوعة مشهورة.

حج بيت الله الحرام

إن الله جل شأنه دبر عباده برحمته الشاملة ، ودربهم على الأركان التي بنى عليها الإسلام من أيسر فأيسر ، ليسهل على نفوسهم الانقياد لأوامر الله سبحانه ، فيفوزوا بالنعيم المقيم ، وينجوا من العذاب الآليم .

فأول تلك الأركان نطق المكلف بكلمتي الشهادة مواطأ قلبه لسانه ، قاطعاً العهد على نفسه بأنه يضحي كل مرتخص وغال في سبيل الإيمان بالله ، والإيمان بخاتم رسل الله ، صلوات الله وسلامه عليه وعلى إخوانه المرسلين . ومن ذاق حلاوة هذا الإيمان ، بما قام لديه من الأدلة الدالة على توحيد الله ، وعلى صدق رسالة رسول الله يلذه الانقياد لكل أمر من أوامر الله المنبثقة من رحمته الشاملة ، وأوامر رسوله المبعوث رحمة للعالمين ، وهذا انطلق أول ما يفترض على المكلف على أن يكون واعياً لمضمونه الشريف مستيقناً به مدى حياته ، يستوى فيه الصغير والكبير ، والغنى والفقير ، والقوى والضعيف والصحيح والمريض ، في جميع الأوقات ، إلا من كان في لسانه خرس ، ومن أكره قلبه مطمئن بالإيمان ، وإجراء تلك الكلمة على اللسان مع مواطأة القلب أمر سهل يسير ، لكنه يلبوع كل خير كبير ، فكان هذا أول ما طالب الله به عباده .

ثم طالب بإقامة الصلوات التي تغرس مخافة الله في النفس وهي ثلث الأركان ، لكنها لا تستوعب الأوقات ، بل لها أوقات معينة في كل يوم وإيلة وهي أصعب من الركن الأول لكن ليس فيها بذل المال ، ولا تجويع النفس ، ولا تحمل مشقة السفر في سبيلها ، فهي أخف مما بعدها .

وثالث الأركان صيام رمضان ، وهو أشق من الصلاة لكنه في وقت

خاص في السنة ، لا يطالب به المريض ومن كان على سفر ، بل عليهما عدة من أيام أخر ، ويطالب به الغني والفقير على حد سواء .

ورابع الأركان أداء الزكاة ، وإنما يكلف به الغني دون الفقير ، ووجوبه عند اكتمال الحول وهو أضيق في الوجوب ، وأشد على بعض النفوس ، لكن بعد أن تمرن المكلف على الصيام وشعر بأحوال الجائعين عن عدم بمكابدته الجوع بنفسه لا عن عدم يسر على نفسه بذل المال . وهو الحكيم الخبير .

وخامس الخمسة الحج ، وهو أشقها وأضيقها من جهة الوجوب لأنه لا يجب في العمر إلا مرة ، ووجوبه على المستطيع فقط ، ففيه زيادة شرط فوق الغنى ، فن يجب عليه الحج أقل من يجب عليه الزكاة ، وهو أقل من يجب عليه الصوم وهكذا ، فتعين الترتيب المذكور . قال الله تعالى : (والله تعالى حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ^(١)) وقد فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والراحلة . وقوله تعالى : (ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) أكبر تفضيحا للإعراض عن الحج بعد المقدرة عليه .

والأمر بالحج مطلق في أي عام حج المكلف فحجه يقع أداء ، لكن عدم التأخير بعد تحقق الاستطاعة هو الأقوى في النظر ، والأبعد عن الخطر ، لأنه عبادة خاصة في بقعة خاصة في زمن خاص فربما تزول الاستطاعة فيبقى الحج في ذمته ، أو لا يتمكن من تلافى فواته قبل موته عند ظهور مرض قد يؤدي إلى الموت ، بخلاف الزكاة لأن مصارفها موجودة في كل زمان وفي كل مكان . ويساعد من تمكن من الحج بماله الحلال إلى بيت الله الحرام حيث يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، في غير حقوق العباد ، بل الله سبحانه

قادر على أن يرضى أصحاب الحقوق عنه ، إذا شاء ، بل للحاج ولادة ثانية
بتمكنه من القيام بشعائر الحج ، وبشهوده تلك المشاهد المقدسة فكأنه خلق
من جديد ، بما نال من نفحات أسرار الحج ، بوقوفه في تلك المواقف العظيمة
الأنوار ، في نفوس الاختيار ، لاسيما عند استذكار ما سبق فيها لحضرة
المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ولصحابته القادة السادة رضوان الله عليهم
أجمعين من الأعمال الفاخرة ، والمساعى المبرورة ؛ في سبيل غرس التوحيد
في النفوس ، وإعلاء كلمة الله ونشرها في جميع الآفاق ، فيكون كأنه شاركهم
في مواقفهم تلك ، وشاطرهم في أعمالهم ، وهذا يعمل في النفس من أثر حميد
ملا يسهل التعبير عنه .

فلو كانت البعثة الأزهرية أو البعثة الجامعية اعتنوا عناية خاصة باستذكار
أنباء تلك المواقف من كتب أئمة هذا الشأن ، ونبرعوا بالإنباء عنها لوفود
البلاد إلى حرم الله وحرم رسول الله لحازوا بذلك مثوبة عظيمة عند الله
وحسن ثناء عند الناس .

صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ أضعافا معروفة لما في اجتماع المسلمين
من بركات شاملة تعم شئونهم التي يحتاج لإصلاحها إلى تشاور ، ولذا أتى
(وأمرهم شورى بينهم) بعد إقامة الصلاة في قوله تعالى (والذين استجابوا
لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ^(١)) في
سورة الشورى ، والاجتماع في الجماعات فوق اجتماعهم للصلوات الخمس ،
وفوق ذلك الاجتماع في صلاة العيد ، وفوق ذلك كله اجتماع الشعوب
الإسلامية في صعيد واحد في الحج وبه يتعارفون ويعرفون مواضع النقص
في شئونهم ويتآزرون في إصلاح شئونهم العامة مؤتسما بعضهم ببعض في

(١) الآية ٣٨ من سورة الشورى .

الصالح والكمال وسد الثغرات ، ومن لم يستثمر هذا الاجتماع العظيم لصالح المسلمين أجمعين فهو في سبب عميق من أمر دينه . والله سبحانه هو الهادي لكل خير .

ومن المناظر المؤلمة في وديان الحرمين تلك القبائل الفقيرة الذين أضناهم العدم ، ومئات الملايين من المسلمين في أقطار العالم مسئولون عن ذلك ، ولو صدقت المزمنة لكان في إمكانهم أن يجعلوا هذه الأرض المقدسة موضع رخاء وهناء بحيث لا يبقى بين جنباتها فقراء ، مثل هؤلاء التمساء ، وقد بدأت بمئات ذلك تبدو للأنظار ، باهتمام حكومة مصر الرشيدة بذلك ، يبحث مهندسين بارعين يعدون مشروعا لإصلاحها وعمرانيا في هذا السبيل ، فندعو الله سبحانه أن يكمل ذلك بالنجاح بالتآزر بين الحكومتين الرشيدتين المصرية والحجازية وبعد أن أصبح باكستان الهندي دولة مستقلة والجمهورية الاندونيسية في طريق الاستقلال التام نمقد آمالا كبيرة على مستقبل الإسلام وعلى عمران الحجاز خاصة وترفيه سكنته مع السهر على أحوالهم الدينية والثقافية والصحية وما ذلك على الله بعزيز .

والحاصل أنه يجب أن لا ننسى أن بقاء تلك القبائل في حالة البؤس البالغ في جوار حرم الله وحرم رسول الله عار مسجل على جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، فيجب أن نفعل هذا العار بالقيام بالواجب كما يجب ، وهناك مشاريع لأهل الفضل ينقلهم تطبيقها العملي مما هم فيه بدون استنفاد خزائن في ذلك السبيل . وهذا ليس بموضع لشرحها .

والحاصل أن الوقوف في مواقف الحرمين الشريفين ، والشهود في مشاهدهما ، وأداء مناسك الحج ، والقيام بزيارة الروضة النبوية تثير معاني عالية في النفوس فوق ما يتصوره كل متصور ، فيجب الاهتمام بشرح أنباء تلك المشاهد للحجاج لتحصل الفائدة المنشودة .

وأود أن أذكر هنا حكاية لها صلة بتلك المشاهد . وهي أن بلدة (شني) في بلغاريا كانت مركزاً هاماً إسلامياً في عهد الحكم الإسلامي ، وكان مفتيها الكبير المعمر عالماً جليلاً له خدمات علمية ودينية عظيمة للغاية كما هو معروف لأهل تلك البلاد ، وقد استشاره يوماً وجيه مسلم في تزويج بنته لسكتاني أسلم حديثاً بعد أن أنى عليه خيراً ، فأمره المفتي بالتزويج وعدم التسرع في الأمر .
مهما أظهر ذلك الشخص الصلاح لأن الإيمان في النفس صعب المدرك ، وقد يكون مخبر الشخص غير مظهره في باب الاهتداء ، وربما يكون تظاهره بالإسلام لأغراض خاصة . فتضابق الوجه من إصرار المفتي على هذا الرأي حتى اضطر المفتي أن يكشفه قائلاً له : إني كنت طفلاً بلغارياً فتهنأني مسلم ورباني وأحسن تربيتي وبغيتني إلى الأستانة ، وحصلت العلم على كبار أساتذتها فتخرجت في العلوم وعملت مفتياً للبلد واستمررت في الإفتاء إلى اليوم وكلّي في سبيل خدمة الدين ، ومع هذا كله كانت تعزبني هواجس وتوسوس في صدري : « ربما كان ديني السابق هو الحق وأنا غلطت في اختيار هذا الدين تبعاً لولي نعمتي ، وأستعين في الحال من هذه الهاجسة الشنيعة ، ثم تعاودني هذه الهاجسة مرة أخرى فأردها بشدة واستعاذة وهكذا ، لكن لم تنقطع عني تلك الهاجسة إلى أن حججت وأديت المناسك ، وشهدت المشاهد ، ووقفت المواقف وزرت حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ، فزالت عني معاودة تلك الهواجس نهائياً بحمد الله تعالى ، أفنتحسب أن من آمن بالآمنس يقدر أن يجاهد جهادى ويستعين استعاذتى إلى أن من الله على بصفاء لا يشوبه كدر ، وفي هذه عبرة لكل من اعتبر .

وذلك المفتي كان آية في العلم والورع والنقى . ولا حاجة إلى بسط ترجمته هنا ، ونجده أيضاً عالم كبير معمر كان تولى الإفتاء هناك فيما بعد ، وكان في الحياة إلى مدة قريبة . والله سبحانه يتولى الصالحين .

محاضرة قديمة حول الوقف الأهلي

قبل نحو عشرين سنوات من هذا التاريخ كان النزاع اشتد حول فكرة حل
الأوقاف الأهلية وكان العلامة الشيخ محمد نجيت (رحمه الله) أعلن إذ ذاك
أنه يلقي محاضرة في الرواق العباسي عن ذلك ، وقبل الميعاد المحدد لإلقاء تلك
المحاضرة بنحو يومين زارني عالم أزهري لم يجاوز العقد الرابع من عمره
حينذاك وهو معروف في بيئته بجودة الإلقاء وسيلان القلم مع طموح منه
إلى الاجتهاد وإبداء آراء لم يسبق لإيهما - وكان من العلماء الذين يتفضلون
بالزيارة حيناً بعد آخر في ذلك العهد ليؤنسوني فأشكر فضلم - لكن وجدته
في تلك المرة متهمبجاً مكفهراً ؟ فسأله مالك يا أستاذ أراك في حالة غير
معتادة ؟

فبدأ يشكو ما به قائلاً: أما ترى مبلغ جهود كبار العلماء؟ وهما قد أعلن
الشيخ نجيت أنه يلقي محاضرة ضد إلغاء الوقف الأهلي مع أن المصلحة قاضية
بحل الوقف المذكور ، وقد شرح أهل الشأن في الصحف السيارة ما جره
الوقف الأهلي من الولايات إلى المستحقين وإلى البلد نفسه ولا مجال للتترس
في ذلك بالشرع بعد قول أبي حنيفة فقيه الملة في الوقف ، فلا جرم أني أقوم
بواجبي نحو الشيخ نجيت فأقاطعه في الملأ أثناء محاضراته وأتعقب كلامه كلمة
كلمة في ذلك الحشد الحاشد .

ففسكرت ملياً وقلت في نفسي لا يمكن أن يريد بالمصلحة المصلحة المرعلة
المعروفة عند الفقهاء فإنهما فيما لائس فيه ، بل يريد مصلحة النجم الطارف

ذلك الزائغ المشهور والكلام فيها متشعب طويل الذيل ^(١) فأترك الخوض في بحث المصلحة الآن وأحادثه في ذات مسألة الوقف. فقلت: هون عليك الأمر يا أستاذ، إني أراك - ولا مؤاخذه - متسرعاً في جوارحك وصولتك بدون أن تدرس المسألة كما يجب من جميع نواحيها ، فإن كنت تستطيع أن تسمع بعض ما أعلم في هذا الصدد فإنني أرى أنك تجد فيما أقول ما يسكن أعصابك ، ويغير اتجاه بحثك ، ويحميك من أن تظهر بمظهر التهور أمام ذلك الشيخ الكبير المعروف بجودة استحضار المسائل المدونة في مذاهب الأئمة المتبرعين وحسن الإلمام بأدلتها وقوة المعارضة - وكان من عادة هذا الزائر أن يصني إلى كلامي من غير أن يقاطعني في أثناء الحديث على اختلاف بيننا في المنهج والمدرك - فقال :

هات ما عندك وأنا مستعد لسماع كلامك ولي فيما بعد ذلك الرفض أو القبول .

فقلت ليس في استطاعة عالم لا يجازف ، أن يلهج بحل الأوقاف الأهلية من جهة من الجهات ، أما من جهة الشرع فدونك كتب الصحاح والسنن ففيها من الأحاديث الصريحة ما لا يستطيع مسلم بعد العلم بها إنكار ندب الشرع إلى الوقف ، وأبو حنيفة فيما قال متابع لشرح القاضي دون بذل الجهد بنفسه في حكم المسألة ، ولو بلغته تلك الأحاديث لما تبعه ، وقد أقر بذلك تلميذه البار له حياً وميتاً أبو يوسف كما روى ذلك عنه ابن أبي العوام الحافظ بسنده إليه ، ومن يكون أعلم بحال أبي حنيفة من تلميذه المذكور ؟ والمجتهد كثيراً ما يتابع بعض من تقدمه من أهل العلم في مسألة بدون أن يفحص عن الدليل ولا في حنيقة مسائل تابع فيها أمثال شريح والنخعي من غير أن يبذل الجهد

(١) سيأتي الأستاذ المؤلف مقال في هذا الموضوع عنوانه (رأى النجم الطوفى في المصلحة) .

في معرفة دليل قول منها ، لكن إذا وضع الحق وظهرت الحججة في خلاف ذلك القول فليس يصح أن يعزى إلى اجتهاده ما تابع فيه سواء بدون دليل ثم ظهر خطأ متبوعه كوضع الصبح لأن الاجتهاد إنما يكون فيما لا نص فيه وللأئمة كلهم مسائل من هذا القبيل كرواية ترك التوقيت في المسح على الخفين للمسافر ، والإيفار عند مالك ، وكرواية ترك الغسمية عمداً عند الذبيح ونسكاح بنت المزنبة عند الشافعي إلى غير ذلك مما هذا ليس موضع شرحه ، وأمثال تلك المسائل مغمورة في زاخر استنباطاتهم الدقيقة ، وقد تدارك أصحابهم الأمر بتصحيح ما يجب تصحيحه في المذهب ، على أن أبا حنيفة يرى لزوم الوقف وتأبده إذا لحقه حكم حاكم من حيث إن حكم الحاكم يرفع الخلاف القائم ، فلا يكون مجال لحل الوقف المذكور في الشرع باتفاق الأئمة ، وليس حبر الماقل عن التصرف في أمواله في أيام صحته ، والاعتداء على شروط الواقفين المشروعة في شيء من شرع المسلمين .

فقاطعتني في هذه النقطة قائلاً : إنما ذلك في الوقف الخيري ؛ وكلامنا في الوقف الأهلي . فقلت : سبحان الله ! كيف يخفى على مثلك أن الوقف خيرى كله في نظر الشرع ، فالصدقة الجارية على ذوى الواقف كالصدقة على الغريب في استجلاب الثواب . وأما تقسيم الوقف إلى خيرى وأهلى فاصطلاح حكوى حديث جداً لم يشف حبره بعد ، وهو مأخوذ مما كان مصطلحاً عليه في عهد دولة الماليك من تقسيم الوقف إلى أهلى وغيره كما تجد شرح ذلك في خطط المقرئى ، وكانوا يريدون بالوقف الأهلى ما يكون تحت نظر أحد من ذرية الواقف دون غيرهم ، وأما ملك الخطاط فلا نحو جنا إلى شرح الأنواع الثلاثة من الحبوس في ذلك العهد ، ومن المعلوم أن من شروط صحة الوقف عند الأكثرين أن يكون الوقف لجهة خير لا تنقطع ، وذرية الواقف وذرية

عقائمه وخدماته وذويه عرضة للانقطاع . ولذلك يقول الواقف في جهة الوقف بعد ذكر ذويه : ثم يصرف ربع الوقف لساثر وجوه الخير ، فبشكل وقف تخلص ريعه لساثر وجوه الخير بانقطاع ذوى الواقف سموه خيريا ، اصطلاحا جديدا كما قلنا لا بمعنى أن الأهل المصطلح ليس بخيرى ولا ثواب فيه . فتبين أنه ليس فى الشرع ما يقال له أهلى وخيرى تختلف أحكامهما وإنما الشكل خيرى ، كما أن مال الأهل المصطلح إلى الخيرى المصطلح فن يسمى فى إلغاء الوقف الأهل فهو ساع فى قطع الخيرين العاجل والآجل فى آن واحد ، ولولا الأوقاف التى تسمى أهلية لما وجدت الجوامع والمساجد والمعاهد والمستشفيات والملاجىء وصنوف المعوزين مدداً لانقطاع . وفى انقطاع ذلك كل الخسار للمجتمع الإسلامى ، بل أوقاف الصحابة المدونة فى كتب السنة غالبها أهلى على المصطلح الحديث .

ثم ذكرت له كيف سعى عالم مصر الليث بن سعد فى إبعاد إسماعيل بن اليسع القاضى^(١) من الحكم بسبب مسألة الوقف، وأربعته من تاريخ قضاء مصر للكندى نص ما مرده الليث بأسانيده فى أوقاف الصحابة ، ثم قلت : لا يجوز الاعتداء على شروط الواقف التى أقره عليها القاضى الشرعى أثناء تسجيل الوقف لأن الاشتراط شأن الواقف الذى هو كاسب أصل المال الموقوف وأما من لا يوجبهم شروط الواقفين من جهة نفقدها للمجتمع ، فليقفوا أموالهم بشروط يقرم عليها قضاء الشرع بما يروونه أنفع للمجتمع ولهم ملء الحق فى ذلك ، وأما الاعتداء على أموال الآخرين أحياء وأمواتا فليس لأحد حق فى ذلك . ثم قلت : وأمل هذه الإلمامة تكون كافية من ناحية الإشارة إلى حكم الشرع فى المسألة . فتمعجب وسكت ثم قال زبد بياننا .

فقلت : وأما من جهة المنافع الوطنية فإن الأوقاف الأهلية إذا أهيدت
أعيانها إلى المستحقين الذين لا يحسنون التصرف في الربح فإن مصير تلك
الأعيان إلى المرابين الذين لا يشبعهم استنفاد موارد هذا القطر العزيز ولا
يرضى بذلك غير السامرة ، وأى وطنى يرضى إحداث ممتلكات في صميم
الوطن يستدر خيراتنا غير وطنى وتدعو مشاكل تلك الممتلكات إلى تدخلات
لا تنتهى . وقد رأيت كثيرا من العرب ، في الوجه البحرى قولم روح الحر
معرفة كيفية انتقالها إلى أصحابها الجدد . هذا قبل حل الأوقاف فإذا تكون
الحالة على تقدير حل الأوقاف الأهلية ؟

وأما ما يذكر في باب الاحتجاج على وجوب حل الوقف الأهلى من
ركوب الديون على المستحقين للمرابين بسبب الوقف ، فن قبيل التمسك
بخيوط الشمس ؛ لأن الشرع لا يبيح رهن الوقف ولا رهن الربح غير
المقبوض ، فإذا ذنب في ذلك إلى القانون الذى أباح للمستحقين رهن
مالا يملكونه ، والشرع براء من أن يكون مصدر مشاكل كهذه .

وأما اقتراح تسليم العين للمره بحجة أنه لا يحسن التصرف في الربح
فاقتراح تضحك منه التمسكى ، ولو كان سفيه المستحق موجبا لإلغاء الوقف
لسكان مثل ذلك يجرى في الإرث ، وكم لهذا التحكم من لوازم مخجلة
مزرية .

وأما المستحقون فلا يتألون من وراء ذلك مادة حيث تلتقل تلك الأعيان
الموقوفة من أيديهم إلى المرابين بين عشية وضحاها ثم يقاسون أنفسهم
ما يقاسى كل من أساء التصرف في ماله في شقاء متزايد ، وكل ذلك في الوضوح
بحيث لا يحتاج إلى إطالة الكلام ، بل أستبعد أن يكون تخيير هذه الفكرة

بادئه بدء في دماغه وفكر وطني وقد مثلت أمامنا عبر في التاريخ الحديث ، وأحق الناس ألا تنفوتهم عبر التاريخ بدون اعتبار بها هم العلماء ورجال الدين لأن سوق العبر التاريخية من طريق هداية القرآن الكريم وفي مطاوى تاريخ الدولة العثمانية عبر مآى عبر في هذا الصدد . وصلة هذا القطر العزيز بالدولة العلية صلة أخوية قديمة مستغنية عن الشرح وتعرف أطوارها ومعرفة المحن التي انتابتها بما يزيد في المرء تحريبا .

وقد ألف بعض سفراء فرنسا لدى الدولة العثمانية كتابا في تاريخ الإصلاحات العثمانية يحتوي على وثائق رسمية لا يمكن للجسمور أن يطلعوا عليها إلا من مثل ذلك المصدر ، وقد ترجم بعض أهل الأدب من العثمانيين ذلك الكتاب في أوائل إعلان الدستور في البلاد العثمانية ، فاطلعنا بذلك على وجوه الأخذ والرد بين دول أوربة والدولة العلية في صدد الإصلاحات في القرن المنصرم والقرن الحاضر ، فكنا إذا رأينا بين مقترحات دول أوربة ما يتعلق بتفريه الروم والأرمن والبلغار مثلا ، لاستغرب ذلك كثيرا ، لأن بين هؤلاء وهؤلاء من الصلات المذهبية والمنافع السياسية ما يدفع الدول المذكورة إلى مثل ذلك الاقتراح ، ولكن إذا وجدناهم يقترحون على الدولة العلية تحت انقضاء إلغاء الأوقاف وجعل الأعيان والأراضي الموقوفة في عداد أملاك الأمة ، فهناك نقف وقفة نقسائل عن الغاية التي يرمون إليها بهذا الاقتراح ونستجلى مصلحة هؤلاء في هذا الطلب في أمر إسلامي بحت .

ونحن نعلم جيدا أنه لم يكن في دار الخلافة العثمانية موضع شبر غير موقوف منذ افتتحها المسلمون فإذا ألغى الوقف يسهل على الغريب تملك ما يشاء وبناء ما يشاء في العاصمة وغيرها ، ثم إن الوقف ميزانية الإسلام في غالب البلدان الإسلامية ، فإذا ألغى وقطع مدده فسرعان ما يحتل نظام الجوامع

والمساجد والمدارس والمعاهد والملاجئ والمستشفيات ومساعدة المعوزين وسائر وجوه الخير ، فإذا ذاك تبقى البلاد الإسلامية مفتحة الأبواب لتسرب صنوف من الكيد المسلمين وأنواع من المكر بهم في دينهم ودنياهم لأن غالب المترين من المسلمين لم يتعودوا أن يجعلوا في أموالهم حقا معلوما يؤدونه لدور العبادة ولؤوسات العلم والمساعدة . وفي الله سبحانه المسلمين شر الابتعاد عن دينهم وأيديهم ينصره ورد مكر الماكرين في نحرهم .

وكنا نجد غالب الاقتراحات الصادرة من سياسة الدولة العلية في الكتاب المذكور بكل مراعاة وما كان هؤلاء السياسة يظهرون بمظهر أنهم مرغمون فيما يقترحون بل كانوا يتظاهرون بأن تلك الاقتراحات بنات أفكارهم ، وكما رأينا من غير تتعلق بالبلاد العثمانية في ذلك الكتاب وهو غير بعيد عن تناول الأيدي إذا صدقت العزيمة في اجتلاء الحقائق ، والكلام في هذا العدد طويل عريض . ثم قلت : وفيما ذكرت كفاية فيما أريد لفت النظر إليه في المسألة التي تتحدث فيها ، وبهذا ختمت كلامي معه .

فأطرق ذلك الزائر طويلا وسكت ولم ينطق ببنت شفة في الرد على كلامي ثم قام وسلم على وذهب ، وظنى أن كلامي لم يخل من تأثير هليبه وإن كان يجنيه على أمل أن يجد عندي ما يتأيد به من مصادر الحجج في سبيل ما هو فيه حيث كان يظن بي . من بالغ لإجلالي لأبي حنيفة ومريد تمسكي به . أنى أنصاب لكل رأى يروى عنه بدون تخير ولا نظر إلى ماهو من استنباطاته بحججه الباهرة ، وإلى ماهو من آراء من تقدمه وقد تابعه فيها من غير نظر ، فإذا ذاك أكون (متشورا) لامتخيرا . والذي علمته أن فضيلة الزائر عدل عن تصميمه وأن المحاضرة لم تلق في الرواق العباسي في ذلك الحين وإنما ألقيت

في موضع آخر^(١) وأن العلامة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد نجيب رحمه الله
ألف كتاباً ممتعاً في المسألة كما أصدر الأستاذ الكبير الشيخ محمد حسين العدوي
رحمه الله رسالة نافعة فيها فقبرت الفسكرة إذ ذاك ، ونراها اليوم قد بعثت
من قبرها ، وإلى الله عاقبة الأمور .
وقد رأيت سوق المحادثة القديمة في مجلة الإسلام الغراء اليوم ، أشبه
ملبوس بين الليلة والبارحة .

(١) وحاول فضولي أن يقاطعه قائلاً له : أسقطت الغاء في جوابه أماء وهو
لحن . فالتفت إليه الأستاذ المحاضر وقال له : الاستغناء عن الغاء في جوابه أماء
لغة السكوفيين فافهم يا بهري ! فسكت المقاطع تحت هذه الجمع الحاشد . (٣).

خطورة المساس بالآوقاف الإسلامية

بما ندب إليه الشرع الإسلامي من وجوه البر الوقف ، سواء كان للقريب أو للغير أو لاسائر مصالح الأمة ، وعليه درجت الأمة من فجر الإسلام إلى اليوم ، وكاسب المال هو صاحب الشأن في التصرف في ماله بيعاً وإجارة ورهنًا وقرضًا وإعارة وتصدقًا وهبة ووصية ووقفًا وغير ذلك من وجوه التصرف المقبولة مادام عاقلًا لم يفقد شيئًا من أهلية التصرف ، وإليه دون من سواه تحديد الشروط في الوقف وتعيين مصارفه ، فيكون تدخل من سواه في شيء من ذلك افتئاتًا على حق صاحب المال ، وتدخل فضولي لا يبرره الشرع ، وليس بين أئمة الإسلام من يصلح أن يتخذ نكاة في حل الوقف أو منع الناس منه .

وأبو حنيفة رضي الله عنه مع الجمهور في القول بنسب الشرع إلى الوقف مطلقًا ولا سيما إذا جرى مجرى الوصية أو حكم به القاضي فإذا ذلك يكون الوقف لازماً عنده أيضًا ، وأي وقف لم يقرن بحكم القاضي في الماضي قطعاً للخلاف ؟ . على أن قول أبي حنيفة في لزوم الوقف عند حكم القاضي به وعدم لزومه عند عدم حكمه به رأى قام الدليل على خلافه فهجرت المذهب ولذا ترى ابن أبي العوام الحافظ يقول في كتابه : أخبرني أبي حنيفة وأصحابه ، وقال لنا أبو جعفر الطحاوي ، حكى عيسى بن أبان أن أبا يوسف لما قدم بغداد من السكوفة كان على قول أبي حنيفة في بيع الآوقاف في (بعض الأحوال) حتى حدثه إسماعيل بن علية عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر في صدقة عمر السهامية من خيبر فقال : هذا مما لا يسمع خلافة ، ولو تنأى هذا إلى أبي حنيفة لقال به ولما خالفه ، اهـ . هكذا يقول أبو يوسف ومن يكون أعلم بحال أبي حنيفة من أبي يوسف ؟ وهو من أبر أصحابه به حيا وميتا فلا يسوغ

الآخذ بما قام الدليل على خلافه فضلا عن اتخاذه شرعا عاما يلزم به الناس.
وقد قال أبو عمر السكندی في (ص ٣٧٢) من (قضاء مصر) في ترجمة
إسماعيل بن اليسع السكندی الحنفی الذي ولی قضاء مصر سنة ١٦٤ هـ في عهد
المهدي العباسی :

حدثنا محمد بن يوسف قال أخبرني ابن قديد عن يحيى بن عثمان قال : جاء
الليث (بن سعد) إلى إسماعيل بن اليسع فجلس بين يديه فرفعه إسماعيل فقال
الليث إنما جئت بحاجتي إليك قال في ماذا ؟ قال في إبطالك أحباس المسلمين وقد حبس
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان وعلى وطلحة والزبير فبقى
بعده هؤلاء . وقام وكتب إلى المهدي فورد الكتاب بعزله فأثاه الليث فجلس إلى
جنبه وقال للقاريء اقرأ كتاب أمير المؤمنين ، فقال له إسماعيل يا أبا الحارث
وما كنت تصنع بهذا ؟ أما والله لو لم يأمر السلطان ثم أمرتني بالخروج
لخرجت . فقال له الليث : إنك — فيما علمت — لعفيف عن أموال الناس .

حدثنا محمد بن يوسف قال : حدثنا أبو سلمة قال : حدثنا عبد الرحمن بن
عبد الحكم قال : أخبرنا أبي قال : كتب فيه الليث إلى أمير المؤمنين إنك وليتنا
رجلا يكيد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا مخ أنما علمناه في
الدينار والدرهم إلا خيرا . فكتب بعزله هـ .

والليث بن سعد رضى الله عنه يفضلته الإمام الشافعي رضى الله عنه على
عالم دار الهجرة مالك رضى الله عنه ، وبعده ابن خلكان والقصاصي زكريا
الأنصاري من أصحاب أبي حنيفة رضى الله عنه ، ومن مثل الليث في سعة العلم
بالحديث وبالفقه ؟

وليس الفرق بين الوقف للذرية والوقف لغيرها بما يعرفه الشرع وإنما
ذلك اصطلاح مستحدث ، والوقف خيرى كله سواء كان للقريب أو للغير
في نظر الشرع الآخر ، بل أغلب ما ورد من الأحاديث في الصحيحين واليسين

الأربعة وسائر كتب الحديث في الوقف فيما يسمونه اليوم الوقف للذرية أو الوقف الأهلي فلا يكون لمن يدين بسنة رسول الله بحال أن ينكر نذب شرع الله إلى هذا الوقف أو يفكر في حله ومنع الناس منه .

وسبق أن أتى العلامة الأستاذ الكبير الشيخ محمد بنجيت رحمه الله محاضرتين (في ٨ شعبان سنة ١٣٤٥ هـ وفي ٢٧ رجب سنة ١٣٤٦ هـ) في الرد على محام أثار تلك المسألة إذ ذاك ففضى على تلك الفكرة الخاطئة قضاء علميا لانهوض لها عند أهل العلم بعد تلك الحجج الدامغة التي سردها الشيخ المحاضر رضى الله عنه وكافأه مكافأة الذابين عن حريم قدس الشريعة الغراء ، وهما في متناول الأيدي حيث طبعتا إذ ذاك في المطبعة السلفية ، لكن تنوسى ما فيهما وجدت الرغبة في الحل والمنع بين سكوت حراس الشرع في زمن لا يوجد فيه مثل الشيخ محمد بنجيت رحمه الله في الغيرة على الفقه الإسلامي والذنب عنه ، فلا حول ولا قوة إلا بالله .

والواقع أن الاجترار على الوقف مرض متفش يجب معالجته ببصيرة متقدة لا بالمنع من الوقف كما يرى التبصير فالح الظاهري في « أجمع المساعي » سيدا للذرية .

وكم اقترح الغربيون على دول الإسلام حل الأوقاف وجعلها ملكاً للأمة كما يظهر من تاريخ إصلاحات الدولة العثمانية للسفير الفرنسي « انكه هارد » ، رغبة منهم في القضاء على ميزانية الإسلام ، وفتحها لباب التملك في بلاد الإسلام . والوقف هو ميزانية الإسلام حالا أو مآلا في غالب البلدان ، والمساس به يضر المجتمع الإسلامي ضرراً وبلا في زمن تعد فيه السمرات الخليفة موارد بر وخير ، وكاهل من يتحمل من المشايخ ثقل المساس به في موقف لا يغبط عليه .

ومن أغرب ما نسمع في صدد تأييد الخروج على المتوارث في هذا الصدد قول القائل : إن هذا قول الإمام الفسافي ، ولما ضروقي في تصحيح

النقل قال : له عدة أقوال هذا أحدها ، فيا سبحان الله متى يكون من بروى عنه عدة أقوال صاحب قول ؟ بل من يكون له قولان يكون مترددا لا رأى له فضلا عن أن يكون له ثمانية أقوال على قدم المساواة أو عشرة أقوال ، وانباع المتردد لا يكون إلا ترددا ، فمن تعددت الروايات عنه من الأئمة فيما لا تصح إلا رواية واحدة منها فتكون هي قوله حقا ، وسائرهما لا يعد قولاً له أصلاً ، وإما أن تصح عدة روايات عنه فيكون آخر أقواله هو قوله ، وما سبقه يكون مرجوحاً عنه في حكم المنسوخ فيما لم يعلم المتقدم من المتأخر بين الأقوال تهاثر تلك الأقوال كلها ، فمن يروى عنه عدة روايات لا بد وأن ينظر في روايتها قبل كل شيء . فإن كان حرب بن إسماعيل السيرجاني الكرماني المجسم المعروف المثبت لله الحركة ونحوها من الحوادث هو الراوى مثلاً تسقط روايته في أول خطوة فكفى الله المؤمنين القتال ، فلا تكون روايته في عداد أقوال المروى عنه ، وهكذا .

وليس لمن يريد حل الناس على رأى شاذ إلا أن يقوم بمجته من الكتاب والسنة وإجماع الأئمة ، وأنى له أن يقيم الحججة على خلاف المتوارث بين جماعة المسلمين ؟ وأما تقليد العاصي لبعض الأئمة في خاصة نفسه فلا منع من ذلك بعد أن ثبت القول بمن إمام معترف بإمته عند جماعة المسلمين ، وليست مسألة حل الناس على خلاف المتوارث بين المسلمين من هذا القبيل ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

كليمه اخرى فى الوقف

كلامى إلى القراء ، وليس بقليل بينهم من يميز بين المجترى وغيره بتوفيق الله سبحانه ، وإرضاء الناس كلهم غاية لا يتوخاها عاقل ، والسكلام فى الشئ من شأن من يلم بأطراف الحديث فيه ، وقد علم الوعاة أن الإصاصة فى كل شئ ليست من شأن المجتهد بل المجتهد قد لا يبلغه النص فبرى رأيا يخالفه مخالفة صارخة ~~ا~~ لكنه يعذر ويؤجر فى حين أنه لا يسوغ لأحد بعده أن يقلده فيه بعد وضوح الحق واستبانة الحق ضد رأيه ، وحديث عمر رضى الله عنه فى تجسس الأصل ، لا يباع ولا يورث ، قد صرح عند الجميع وجرت الأمة على الأخذ به على تعاقب القرون بحيث لا يسع أحدا خلافة ومع ذلك لم يبلغ هذا الحديث أبدا حنيفه فأخطأ فى الرأى كما نص على ذلك أبو يوسف ، ولا بأس فى أن يخطئ أبو حنيفة أو شريح فى بعض المسائل وقد أخطأ من هو فوقهما بمنازل فى جملة مسائل كما هو مشروح فى موضعه . وقد أوضحت رأى أبى حنيفة فى المسألة فيما سبق وليس من رأيه الفرق بين الوقف للذرية والوقف لغيرها بل لا يرى أحد من الفقهاء مثل هذا الفرق فيكون عزو القول ببطالان الوقف الأهلى إلى أبى حنيفة أو شريح أو ابن عباس رضى الله عنهم عزوا لما لم ينطقوا به إلهيم ، بل تقسيم الأوقاف إلى أهلى وغيره باعتبار حالة المشرفين عليها إنما حدث فى عهد دولة المماليك كما يظهر من خطب المقرئى ٤٠ - ٨٣ ، ثم تطور هذا الاصطلاح الحكومى إلى ما نرى اليوم ، وليس هذا تقسيما فقها يبنى عليه الاختلاف فى الأحكام عند من يعرف أدلة الأحكام .

وأما ما يعزى إلى السراج البلقينى فقلنا لا حجاب دونه لأنه إنما رد على

برقوق باعتبار أن للعلماء والطلبة في الخمس أكثر وأنهم من مصارف بيت المال دون خديجة وعريشة وفتاحمة ، بصيغ التصغير استعطافا ، كما يظهر من ٢- ١٦٢ ، من دحسن المحاضرة ، للسيوطي لأن برقوقا إنما ذكر سنة ٨٧٨٠ أيام كان أتابك المساكر لأمريكا - : فإن أراضى بيت المال أخذت منه بالحيلة وجمعت أوقافا ، ومن الظاهر أن هذا وقف المرء لما لا يملكه لكن بالنظر إلى أن تلك الأراضى لبيت المال ، والمدارس والعلماء والطلبة من مصارف بيت المال لا معدل عن الصرف عليهم من غلة تلك الأراضى في نظر البلقيني ، وهذا حق لا مرأ فيه وأين هذا من أن يملك شخص ملكا بطريقة ثم يقف لذوى قرياه وغيرهم .

وأما الشيخ الجزائري مفتي الاسكندرية ففتياه مقيدة بما في نص الاستفتاء الرسمي المسجل في محله فتكون في حق المحتالين المتبرين عن أداء ديونهم ، فأين هذا بما هنا ، على أن هذا المفتي نازل الطبقة في العلم حتى إنه يغلط في فهم نصوص المذهب ، وقد شرح الشيخ بنيت رحمه الله وجسده أخطائه في محاضراته المطبوعة بل كان عن أفق بعيد علم فضل وأصل ولذا لم تأخذ بفتياه الحكومة المصرية إلى اليوم على ما يظهر من سجلات الأوقاف بعده .

وأما ما يروى في الضعفاء للعقيلي بطريق ابن طهية عن أخيه عيسى بن أن ابن عباس قال : لما نزلت سورة النساء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حبس بعد سورة النساء ، فقد قال ابن حزم فيه هذا حديث موضوع ، وابن طهية لا خير فيه وأخوه مثله وبيان وضعه أن سورة النساء - يعنى آية المواريث - نزلت بعد أحد ، وحبس الصحابة بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد خير وبعد نزول المواريث في سورة النساء وهذا أمر متواتر جيل بعد جيل ، ولو صح هذا الخبر لكان منسوخا باتصال الحبس بعلمه عليه الصلاة والسلام إلى أن مات اه .

وأما قول بعضهم إن شريحا كان لا يرى الحبس ولو كان صحيحا لم يجوز أن يستغنى من لا يعرف مثل هذا فقد قال ابن حزم عنه : « لو استحبنا قاتل هذا لكان خيرا له ، وهلا قالوا ذلك في كل ما خالفوا فيه شريحا ، وأي نكرة في جهن شريح سنة وألف سنة ؟ » ثم ذكر بعض ما غاب عن مثل أبي بكر وعمر وابن مسعود رضي الله عنهم ثم قال : « ولولم يستغنى إلا من لا يخفى عليه سنة ولا يغيب عن ذكره ساعة من دهره حكم من أحكام القرآن ما استغنى أحد ولا أفنى أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكن من جهل عذرو من علم غبطه ، ا هـ .

وأما قول شريح ، جاء محمد بإطلاق الحبس ، فنقطع والمنقطع لا يحتاج به ، وعلى فرض ثبوته يحمل على إبطال النسيب للأصنام كما هو عادة أهل الجاهلية . وأما الوقف الجاري في الإسلام فلم يكن أهل الجاهلية يعرفونه حتى يصح حمله عليه .

وأما قول شريح ، لا حبس عن فرائض الله ، فلا يصح إلا إذا حمل على الحبس في مرض الموت بما يزيد على الثالث ، وإلا بطل كل صدقة وهبة ووصية في حالة الصحة وسلامة العقل ولا قاتل بذلك .

وأما ما يروى إلى علي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم فقد قال ابن حزم : لم يصح عن أحمد منهم لأن ما يروى عن ابن مسعود في سنده مجهول ووالله القاسم لم يحفظ عن ابن مسعود كلمة لكونه صغيرا ابن ست عند وفاته فضلا عن ابنه الذي تعزى إليه الرواية عن ابن مسعود . والمنقطع لا خير فيه . وقد سبق الكلام على ما يروى عن ابن عباس بل قال ابن حزم في المحل : لا نعرف رواية عن ابن عباس في هذا أصلا ولا عن علي بل نقطع أنها كذب على علي لأن إيقافه « ينبع » وغيرها أشهر من الشمس ، والكذب كثير ا هـ .

وابن البسيع نكرة في الفقه لا يتخذ مثله قدوة في الأحكام ، رضي الله

عن الجميع ، وألهمنا رشدنا ، وسامحنا فيما شط به القلم .

هامش : وألفت النظر إلى تمام كلامي عند التحدث عما إلى كاسب المال المحذوف في مقال المعقب وهو : « وسائر وجوه التصرف المعتبرة »^(١) ، يعني في الشرع فلا وجه للإشارة إلى حديث « لا وصية لوارث » هنا . وفي مقال مفرد في هذا الحديث^(٢) وقد وفي الأستاذ سني اللقاني بحث الوقف حقه من التحجيص من نواحيه العصرية في جريدة الأهرام فيما سبق جزاء الله عن العلم خيراً ، ومن ظن الكهنوت في الإسلام ورأى احتكار طائفة للمسائل الدينية فقد غلط لأن مبدأ الإسلام هو (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين)^(٣) .

(١) في صدر المقال الماضي (خطورة المساس بالآدقاف) .

(٢) تقدم في ص ٦٥ (٣) الآية ٦٤ من سورة النمل .

تعدد الزوجات والطلاق

كثر التساؤل عن حكم المنع من الزوج بأكثر من واحدة ، وحكم الحد من الطلاق في الإسلام بمناسبة ما برزت في الصحف من هواجس أناس سبق أن كرعوا من مناهل الغرب العسكرة فأخذوا لا يتحاشون من أن يحاولوا تحوير أحكام الشرع على غرار ما رأوه هناك ولو على مراحل ، لكن من المؤكد أن إيقاف تلك المحاولة المتطرفة مضنون بإذن الله ، إذ لا يتصور أن يكون أهل الحل والعقد في هذا البلد الأمين أعوانا للمتطرفين .

أما حكم تعدد الزوجات في الإسلام ، فأجلى من أن يشبه فيه ، وأهل الجاهلية كانوا يتزوجون من النساء ماشاءوا غير متقيدين بعدد محدود ، وأهل الكتاب غير أهل التلمود كانوا يقتصرون على واحدة في الزواج فأتى الإسلام عدلا وسطا بين هذا وذاك حيث أباح للرجل أن يتزوج أكثر من واحدة إلى الأربع إذا احتاج إلى ذلك ولم يخف هو أن لا يعمل بينهما فيما يملكه من نفقة وكسوة ومبيت - لافي الحب الذي لا يملكه ولا يستطيع أن يعمل فيه بنص الكتاب والسنة - وتقدير ذلك إلى الزوج لا إلى شخص سواه في نظر الشرع فيكون إقحام شخص في الأمر يكون له سلطان على الحيلولة دون اختيار الرجل بعد تراضى الطرفين لإكراههما بقوة في الشرع ، وكذا الطلاق لم يكن له عدد محدود عند أهل الجاهلية ، بل كانوا يطلقون نساءهم كلما شاءوا ثم يسترجعونهم إلى عصمتهم كلما أرادوا وهن مرغبات . وأما أهل الكتاب فكانوا لا يرون الطلاق إلا عند ثبوت الفحشاء منهم غير مباليين بسوء المعاشرة بين الزوجين لسبب آخر مهما طم ذلك واستفحل ، وإلى اليوم يرتفع إلى عنان السماء أصوات مدوية من أهل الغرب تهم الأذان في الشكوى من ذلك ، وأنى الإسلام يجعل الطلاق بيد الرجل فإذا استعصى عليه حسن

المعاشرة مع زوجته - وعليه تدور سعادة الأسرة وشقاؤها وجودا وعدما - يطلق زوجته .

وها هو الكتاب والسنة متضافران في إسناد الطلاق إلى الزوج فقط ولم يجعل الشرع الإسلامى الحيلولة دون طلاق الرجل بيد أحد سواء ، وتصور سلطان لأحد سوى الرجل على ذلك لا يكون إلا تشريعا كاسيا يلبذه الشرع الإسلامى ولا يرتضيه للمسلمين ، وإمكان معيشة الرجل مع زوجته إنما يعرفه هو ، وكذا تقدير مبلغ الحاجة إلى الزوج بأكثر من واحدة باعتبار الظروف لا يكون إلا إليه ، وزج أحد سوى الزوج في أحد الأمرين لا يكون إلا تقييدا لمطلق الإباحة المنصوص عليه في الكتاب والسنة ، وتخصيصا للمعام فيهما المفيد لشمول الحكم بدون مقيد ولا مخصص من الكتاب والسنة ، فيكون هذا وذلك اجترأ على كتاب الله ، وسنة رسول الله ، وخرقا للإجماع اليقيني ، وخطورة ذلك كله مما لا يخفى على عالم ارتوى بالعلم من ينابيع الصافية وقوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ^(١)) نص في العدد في مخاطبة أهل العلم بالاصول ويعين ذلك السياق . فلا يكون المدلول عن النص من شأن من يدين بالنصوص ، وقه وردت أحاديث كثيرة جدا في إسناد النكاح والطلاق إلى الرجل وإباحة نكاح مافوق الواحدة إلى الأربع ، وأمره صلى الله عليه وسلم لغيلان بن سلمة الثقفى وقيس بن الحارث الأسدى ونوفل بن معاوية السكناى حينما أسلموا رضى الله عنهم بإمساك أربع من نسوتهم ومفارقة من عداهن عما ورد بطرق كثيرة يقوى بعضها بعضا ، بل نص ابن حزم والحاكم وابن حبان على بعض طرقها أنه صحيح - مع غرض النظر منهم عن باقى الطارق - وتلك نصوص في إحلال الأربع وما دونها ، وفي تحريم مافوق الأربع فيكون الكتاب والسنة

(١) الآية ٣ من سورة النساء .

متضاهرين على أن الطلاق بيد الرجل فقط ، وكذلك تزوج الأربع ومادونها بدون أن يكون حق التدخل لأحد سواء في هذا الأمر أيضا . وابن حزم من يضيق دائرة الإجماع جدا حيث يقول : لا إجماع غير إجماع الصحابة رضي الله عنهم ، ثم يكفر بخط عريض من ينكر ما ثبت بالإجماع عنده ، فدونك ما يقوله ابن حزم في كتاب (مراتب الإجماع) : «واتفقوا أن للرجل الحر العاقل المالك أمر نفسه المسلم أن يطلق إذا أحب ، وإذا وقع طلاقه في وقته وعلى سنة الطلاق ، والحد من الطلاق المقترح أعم من هذا فيكون الاقتراح المذكور خرقا لهذا الإجماع البقيني ، كما تكون معاقبة المرأة بما ساغ له في الشرع عبوانا وإكراهها بأبائها الشرع ، وقال ابن حزم أيضا في كتابه المذكور : «اتفقوا أن نكاح الحر البالغ العاقل العفيف الصحيح غير المحجور المسلم أربع حرائر مسلمات غير زوان صناع فأقل حلال ، واتفقوا أن نكاح أكثر من أربع زوجات لا يحل لأحد بمسدر رسول الله صلى الله عليه وسلم .»

فظاهر أن من حق الرجل أن يتزوج أكثر من واحدة إلى الأربع بدون أن يكون لأحد حق التدخل في ذلك . كما ظهر أن عزو الشوكاني إلى الظاهرية إباحة الزواج بأكثر من الأربع باطل ، فيكون اقتراح تدخل آخر في تزوج رجل بأكثر من واحدة خرقا لذلك الإجماع البقيني أيضا عند ابن حزم لأن إحلل الأربع ومادونها للرجل مما أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم ، بل هيبة الامة من صدر الإسلام إلى اليوم بدون وجود أي مخالف على أن الطلاق بيد الرجل فقط ، وكذا الزوج بأكثر من واحدة إلى الأربع بدون أن يكون لأحد حق إكراهه على خلاف اختياره ، فلا يوجد إجماع أقوى من هذا الإجماع وذلك الإجماع .

وأما جواز الزيادة على الأربع فما يميل إليه الشوكاني في «دبل النعام» .

متابعة منه لبعض الروافض ، وعزوه ذلك إلى بعض الزيدية باطل كما يظهر
 مما نقلناه من الروض النصير في الإشفاق على أحكام الطلاق ، كبطلان عزوه
 ذلك إلى الظاهرية بما نقلناه آنفا عن ابن حزم ، وبما ذكره ابن حزم أيضا في
 المحلى (٩ - ٤٤١) حيث قال : « ولا يحمل لاحد أن يتزوج أكثر من أربع
 نسوة .. وخالف في ذلك قوم من الروافض لا يصح لهم عقد الإسلام ..
 وأما جواز نكاح الأربع ومن دونها فلا يخالف له أصلا في الأمة لا من
 الروافض ولا من غيرهم سوى نوابت العصر المتفرجة ، وأما الفقير فليس
 من موانع النكاح لافي الواحدة ولا فيما زاد عليها إلى الأربع ، بل من بواعثه
 قال الله تعالى : (وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن
 يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله ^(١)) وأما استعفاف من لا يجد نكاحا إلى
 أن يغنيه الله فبمعنى الانتظار بتعفف إلى وقت الشور على أسباب النكاح
 من رضا المخطوبة وغير ذلك ، لأن الفقير الذي وجد امرأة ترضى الزواج
 به ليس من الذين لا يجدون نكاحا بل هو وجده فعلا . وأما الشرطان
 - السابق واللاحق - في قوله تعالى : فانكحوا ما طاب لكم من النساء ، الآية
 فلم يشترط أحد من أهل العلم في الزواج بأكثر من واحدة إلى الأربع تحقيق
 أولهما - وهو الخوف من عدم الأقساط في البتة ، كما لم يشترط أحد منهم
 في الزواج بواحدة تحقيق ثانيهما وهو الخوف من عدم العدل بين النساء - فيكون
 الشرطان بما لا مفهوم له في تفاهم أهل الفهم في النصوص والله ولي الهداية .

الحكمة في تعدد الزوجات

رأيت مقالا منشورا تحت هذا العنوان في عدد شهر صفر من سنة ١٣٦٤ هـ من مجلة «العرب» القراء - لسان حال إمارات الخليج الفارسي - المنشورة في «بومباي» على أجمال طراز في الطبع ، لتكون حلقة الاتصال بين الهند والعالم العربي ، وهي مجلة راقية متصلة بأرق البيئات العصرية ، فأحببت اطلاع القراء على ذلك المقال لتعم فائدته ، وإلى القارئ الكريم نص المقال المذكور :

«حكمة تعدد الزوجات التي أباحها ديننا الإسلامي الخفيف حكمة غفل عن كشف سرها الكثيرون ، وقد ضرب حضرة النبي صلى الله عليه وسلم أروع الأمثلة بتعدد زوجاته الطاهرات أمهات المؤمنين ، ليقضي المؤمنين أثره الشريف في إقامة العدل بينهن ومراعاة القسطاس المستقيم ، وتبجلى هذه الحكمة في أن تعدد الزوجات إنما شرع لغاية حميدة ، ومصلحة عامة للرجل والمرأة على السواء .

فمثلا إذا كانت الزوجة شاذة الأخلاق ، لم توافق طباعها طباع زوجها ولم تألف عاداتها عاداته ، وكانت مقطوعة الأهل ، ليس لها من يعولها فرحة بها للزوج أن يتزوج بغيرها على أن تبقى هي في عصمتها وذلك ضمان لحياتها ومعيشتها و (حفظ) للعاطفة الإنسانية والود و (إبعاد) لها من البؤس (الذي تلقاه) فيها إذا تخلص منها بطلاق.

وقد يكون الرجل لا يجسد مشتهاه من زوجته لما نفع ضروري كالحمل والرضاع أو المرض المزمن مثلا فانه والحالة هذه يحق له أن يتزوج .

وقد تكون المرأة في حالة عقم أو بلغت سن الإياس ، والرجل في حاجة

إلى وجود نسل فهل لهذه الأسباب يبقى الرجل منفص العيش منزعج البال، وهو لا يود فراق زوجته هذه لحسن الصحبة وقدم المعاشرة معها، أم له حق في أن يتزوج بأخرى تبقى معها وتعاونها وقت شدتها ومرضاها حتى لا يأتي بامرأة أجنبية تخدمها وتكون شرا عليها وعلى الزوج، والعصمة لا تكون إلا لبي.

وفي حالة كثرة وجود النساء في قرية مثلاً أو مدينة عقب حرب طاحنة فهل من الإنسانية والوجدان والمصلحة العامة تركهن يتكففن ويتشردن في الأزقة والطرقات ويكون عالة على المجتمع وشرا على الأمة، أم أن الواجب يحتم على الرجال في هذه الحالة صيانة أعراضهن وحفظ كرامتهن وانتشالهن من وهدة الشقاء والتماسة هذه ولا يتسنى ذلك إلا بالزواج.

ثم إن مصلحة الأمم - وهي أب هذه الحكمة - وجوب تعدد الزوجات عند الرجال لسبب النسل الذي هو سبب العمران وبه يكون الرقي والنهوض والتقدم، ولذلك يقول المشرع الأعظم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: تناكحوا تكثروا فإن أباهي بكم الأمم يوم القيامة.

ونظرة سطحية صغيرة إلى مركز المرأة قبل الإسلام وبمقتضى نظره لنا الفرق واضحة تجاه تعدد الزوجات، فالعرب في الجاهلية كانوا يأخذون ما شاءوا من النساء بدون قيد ولا شرط وهو إحصاف بحق المرأة، أما الإسلام فجاءهم وأمرهم ألا يزيدوا على أربع زوجات بشروط ثقيلة جداً تكفل للمرأة حياتها وسعادتها، ويجعل الرجل لا يقدم على الزواج إلا بعد التفكير الكلي ومراعاة تلك الشروط ليكون تطبيقها على غرض محمود وقدرة تامة على الإنفاق وإقامة العدل بين زوجاته، ولهذا يقول القرآن الكريم في صدد ذلك صراحة (وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما هاب لكم

من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت
أيمانكم ذلك أدنى ألا تعدلوا^(١)

وهذه المناسبة يقول فيلسوف الشرق المرحوم (الشيخ طنطاوي
جوهري) إن من فوائده تعدد الزوجات تكثير النسل وتقليل الزنا والتكفل
بمن ليس لمن كفيل والمحافظة على الأعراض عند ازدياد النساء وقلة الرجال .
وقال أيضا إن التعدد الذي يعيبه الجاهلون سيأتي يوم يدرك فيه الناس
فوائده فيميلون إليه ميلا واحدة ويعترفون بفضل القرآن الكريم^(٢)

وقال العلامة الأستاذ فريد وجدي : وقد أباح الإسلام تعدد الزوجات
لتعذر كبح الطبيعة البشرية وقصر الرجال على زوجة واحدة ، والدليل على
ذلك أن المسيحية لم تستطع أن تحصى المجتمع هذا الشر فانتشرت المخاذعات
في البلاد التي تسود فيها المخاذعة وهي شر اجتماعي خطير ونتائجه لا تقف عند
حد ، وقد أحل شرع موسى عليه السلام تعدد الزوجات .

وقال شوينهور الفيلسوف : ولقد أصاب الشرقيون مرة أخرى في
تقريرهم لمبدأ تعدد الزوجات لأنه مبدأ نحتمه وتبرره الإنسانية ، والعجيب
أن الأوربيين في الوقت الذي يستذكرون فيه هذا المبدأ نظريا يتبعونه عمليا
فما أحسب أن بينهم من ينفذ مبدأ الزوجة الواحدة على وجهه الصحيح ،
انتهى المقال المنشور في المجلة السابقة الذكر وفيه عبرة لكل معتبر .

(١) الآية ٢ من سورة النساء (٢) في مجلة لواء الإسلام (١٢ - ٩ ص ٧٩٩) :

ومن الغريب أنه في الوقت الذي يجرى الكلام فيه حول تعدد الزوجات نجد
حكومتها الألمانية الغربية قد أباحت التعدد ليس أكثر سوادها .

حول تعدد الزوجات ايضا

سبق أن نشر في العدد ١٩ من مجلة الإسلام الفراء مقال بدع منقول من مجلة العرب ، الفراء المنشورة في بومباي - في حكمة تعدد الزوجات في الإسلام - وقد عني كثير من أهل العلم بتبيين وجوه الشطط في محاولة المنع من ذلك على خلاف المتوارث بين المسلمين من فجر الإسلام إلى اليوم (وقد جاء اليوم (١٥ / ٧ / ١٩٤٥) في جريدة الأهرام حديث فيه مانعه : ... وأرى فيما يتعلق بتعدد الزوجات ، أن الضرورة الاجتماعية - والدينية أيضا - تقتضي وضع قيود عليه . ومن الضروري أن يكون مفهوما أن المطالبة بتقييد تعدد الزوجات ليست اجتهدا أو تفلسفا مني أو من جانب القائلين بها ، ولكنها أمر نص عليه في القرآن الكريم ، واشترط في الآية الكريمة شرطان أساسيان للسماح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة . فأما الشرط الأول فالعدل وهو ما قطعت الآية بأنه مستحيل حين قال تعالى : (وإن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) . وأما الشرط الثاني فهو القدرة على الإنفاق ، فإذا لم تتوفر هذه القدرة ، وجب بحكم القرآن منع الزواج بأكثر من واحدة ، وهذا الوجوب يلبي أن يقرر بقانون أو بلائحة فالقرآن هو الدستور الذي يحمل الأحكام ويضع أسس القواعد الشرعية . وعلى المشرع بعد ذلك أن يتولى وضع اللوائح والتشريعات التي تفسر دستور الشريعة الإسلامية .

وفي ذلك مواضع يستوجب التعليق عليها لينجلي الاتجاه الصحيح في هذا البحث للمنشعب .

أما قوله : « إن الضرورة الاجتماعية - والدينية أيضا - تقتضى وضع قيود عليه ، فرأى واجتهد منه في أول خطوة وهذا يناقض قوله بعد ذلك : « ومن الضروري أن يكون مفهوما أن المطالبة بتقييد تعدد الزوجات ليست اجتهادا أو تفاسفا منى ... » ، ومن الظاهر أن دعوى الضرورة الاجتماعية في المسألة والنبرق من التفلسف فيها أمران لا يجتمعان ، ثم الضرورة الاجتماعية التي يلج إليها هي كثرة النسل من غير وجود من يعولهم ، ومن الهين على أصحاب الشأن إيجاد أعمال للأيدي العاملة فتصبح كثرة النسل مفتاح كل خير للأمة الناهضة . وأما منع الناس من الزواج خوفا من كثرة النسل فسمي سلبا بأباه الرجال الإيجابيون العمليون ، لما في ذلك من التهرب عما ينهض الأمة .

وأما قوله : « ولكننا أمر نص عليه في القرآن الكريم ، فليس بوجيه حيث لم يرد فيه نص يقضى بتلك المطالبة ولا بذلك التقييد ، وإلا ما تأخرت تلك المطالبة من فجر الإسلام إلى النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجرى ..

وأما قوله : « واشترط في الآية ~~الكريمة~~ شرطان أساسيان للسماح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة . فأما الشرط الأول فالعدل ، وهو ما قطعت الآية بأنه مستحيل حين قال تعالى : (وان تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) ففيه اشتراط العدل في الزواج بأكثر من واحدة في رأيه مع استحالة العدل بين النساء في نظره وفهمه فباتت الشرط ينتفى المشروط فلا يكون تعدد الزوجات مشروعا مطلقا في نظره لاستحالة تحقق الشرط . على أن اشتراط المحال مما لا يقع في شرع الله ، وأين التقييد من الاستحالة التي يدعيها ؟ ثم إن الشرط في مخاطب أهل العلم هو الموقوف عليه المتقدم كالوضوء بالنسبة إلى الصلاة ، والعدل بين النساء لا يعلم إلا بعد الزواج بهن فلا يصلح هذا المتأخر وجودا أن يكون شرطا لصحة النكاح لوجوب تقدم الشرط على المشروط ، وغاية

ما يكون قبل الزواج أن يظن ظان بالزوج أنه لا يعدل بين الزوجات ، ومنع الزوج من التكاح بأكثر من واحدة بسبب أن شخصا - مأذونا كان أو قاضيا - يظن به أنه لا يعدل بما لا يسيغه قوله تعالى (إن الظن لا يغني عن الحق شيئا^(١)) بل قوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لا تعملوا^(٢)) نص في أن الخوف المذكور هو خوف من يرغب في النكاح لا خوف أحد سواء لأن الخطاب في (فانكحوا) إنما هو للراغبين في النكاح فيكون الخطاب في (فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة) هؤلاء فقط .

فظهر أن تقدير التمكن من العدل بين الزوجات في النفقة والكسوة والسكن هو إلى الزوج بنص القرآن بدون احتمال أن يكون الخطاب في هذا وذلك إلى المأذونين أو القضاة أو غيرهم ، فيكون جمل غير الزوج صاحب شأن في ذلك قلبا لحكم النص في مخاطب أهل اللغة بهذا اللسان العربي المبين ، وعلى قراءة النص نصب تقدير الكلام ، فاخترأوا أو انكحوا واحدة ، وعلى قراءة الرفع ، فتكفكم واحدة أو المقنع واحدة ، بتقدير الفعل أو المجتهد كما هو ظاهر ، ولا شأن لذلك في بطلان النكاح أو فساده عند الخوف من عدم العدل بين النساء باتفاق بين أهل العلم ، والأمر في (فانكحوا) ليس للوجوب فيكون الأمر المقدر في (فواحدة) مثله في مجرد استحسان هذا وذلك .

وأما مشروع سعادة علوية باشا فرما يجد أذنا صاغية في الأثر الذي يستتبعه سعادته بعد أن انتقل الشيخ بخيت إلى رحمة الله سبحانه ، ثم العدل الذي لا يستطاع هو التسوية في الحب كما يدل عليه ما بعده وهو (فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) وحذفه في كلامه السابق يذكرنا قول من احتج على ترك الصلاة بقوله تعالى (لا تقربوا الصلاة) تاركا قوله تعالى (وأنتم

سكاري) والعدل المطلوب عند تعدد الزوجات هو التسوية في النفقة والكسرة والسكنى لا الحب الذي لا يستطيع العدل فيه ، وحديث وهذا قسنى فيما أملك ، في غاية من الشهرة ، وأبى الله أن يكون كتابه ينقض بعضه بعضا .

وأما اشتراط القدرة على الإنفاق فهذا أيضا كالشرط السابق ، بل قوله تعالى : (وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا^(١) حتى يغنيهم الله من فضله^(٢)) أمر بالعفاف إلى تيسر أسباب النكاح من رضا المخطوبة والمهر ونحو ذلك لا منع الفقراء من الزواج منعاً باتاً ، وكما بين الصحابة رضى الله عنهم من تزوج بنحو خاتم من حديث أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والآحاديث في ذلك أكثر من أن تستقصى ، بل النكاح من أسباب الغنى في كثير من الأحوال قال الله تعالى (وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله) .

وأما قوله : « وأما الشرط الثاني فهو القدرة على الإنفاق فإذا لم تتوفر هذه القدرة وجب بحكم القرآن منع الزواج بأكثر من واحدة ، فتحصيل الكلام الله مالا يحتمله ، ولا فرق بين الواحدة وما فوقها إلى الأربع في أن تقدير تمكن الرجل من الإنفاق هو إلى الرجل نفسه ، وأما إذا قصر في النفقة بعد الزواج فينظر في أمره القاضي كما هو مدون في الفقه .

وأما قوله : « وهذا الوجوب ينبغي أن يقرر بقانون أو بلائحة فالقرآن

(١) والمراد بالنكاح هنا عند المفسرين ما يتزوج به من مهر ونحوه مما ترضى به المخطوبة ، و(فعال) بهذا المعنى معروف في اللسان كاللباس واللحاف والستار ونحوها . وأما الغنى والفقير في المستقبل فعلى لا يبنى عليه حكم ، والمال غاد وزائع كما لا يخفى (٣) .

(٢) الآية ٣٣ من سورة النور .

هنا هو الدستور الذي يجمّل الأحكام ، ويضع أسس القواعد الشرعية وعلى المشرع بعد ذلك أن يتولى وضع اللوائح والتشريعات التي تفسر دستور الشريعة الإسلامية ، فبعد عن أفهام أهل الفقه في الدين وعدول عن الخضوع لكتاب الله وسنة رسول الله وإجماع الأمة في باب التشريع ، لأن في كتاب الله المحكم والمفسر والمتمشابه والمجمل والنص والظاهر والمقول وغير ذلك من وجوه الوضوح والخفاء ، وأحكام ذلك كله مدونة في كتب الأصول وجعل القرآن كله دستورا بجملا لا يكون حق بيانه إلا إلى القوانين واللوائح الوضعية رأى طريف خطر ، وليس بيان المجمل في كتاب الله تعالى عند المسلمين إلا لحضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ، وإنما أنزل الله سبحانه الذكر الحكيم عليه ليبينه للناس ، ولا إجمال في تعدد الزوجات في الكتاب الكريم بل حكمه في كتاب الله واضح جلي غير محتمل ، بل الكتاب والسنة والعمل المتوارث من صدر الإسلام إلى اليوم متضافرة على أن من أراد أن يتزوج أكثر من واحدة إلى الأربع فله ذلك .

ولست أدري وجه المحاولة لتقليب شرع الله بظنا لظهر في صدد التخلّص من كثرة الدليل التي لا يكون نهوض الأمة إلا بها وبكثرة الأيدي العاملة كنت قبل نحو خمس وثلاثين سنة في بلد إسلامي من أعمال سلطنة قريب الدانوب بمعنى هناك مجلس مع عمدة البلد ، وكان شبه عامي إلا أنه كان نبها يقطا فحكى فيما حكى أنه بحكم وظيفته ذهب إلى دخاص كوى ، للتفتيش وقال : إن هناك مدرسة بلغارية أحد مدرسيها البلغاريين كانت يحاول أن يدخلني في بحوث دينية في كل مقابلة ، وقال لي يوما إن محمداً صلى الله عليه وسلم رجل عظيم جداً ، وفي شرعه مسائل حكيمة غاية الحكمة ، حتى أكاد أعترف الدين الإسلامي لولا ابتعاده - في زعمه - عن النصف في مسألة ، وهي مسألة إباحة تعدد الزوجات للرجل بدون إباحة تعدد الأزواج للمرأة .

(١٥ - مقالات)

فقال العمدة فقلت له هذه المسألة هي المسألة الوحيدة التي لا تستبينها ؟ قال نعم . فقلت له : أنا عامي وليس بعالم لكن يمكنني حل مشكلتك هذه ، فإذا يكون إذ ذاك موقفك ؟ قال يكون موقفي التسليم . فقلت : إذا اقترنت امرأة رجل يحصل بذلك علوق بولد ؟ فقال نعم . وإذا اقترنت بشان أو ثالث أو رابع يحصل لها أولاد جديدة في بطن واحد في سنة واحدة ؟ قال لا : وإذا اقترن الرجل بامرأة يحصل علوق ؟ قال نعم ، وإذا اقترن بثانية أو ثالثة أو رابعة يمكن حصول أولاد من جميع تلك النسوة ؟ قال نعم . قلت : هذا هو الفرق بين تعدد الزوجات وتعدد الأزواج ، وكثرة النسل ما ترغب فيه الأمم المتحضرة حتى لو أمكنهم أن يتوصلوا إلى أن تمطر السماء ذراري لفعلموا ، ثم الأحوال الاقتصادية والأسباب الصحية لا تبيح النكاح إلى عدد غير محدد فهدد الشرع إلى الأربع ليأخذ كل شخص بما تستلزمه أحواله . قال فبهت مناظري .

وأعجبني هذا الجواب من مثل هذا العمدة ، ولكن لا عجب لأن الإسلام دين الفطرة يقبل أحكامه كل ذي عقل سليم .

بحث الحكمين

عند خوف الشقاق بين الزوجين

البحث الجاري ، في موضوع أنه ليس لأحد سلطة شرعية في الحيلولة دون إيقاع الزوج الطلاق ولا في تختم إبقاء المرأة في عصمتها على خلاف رغبته ، وهو ينطق بالفاظ توقع الطلاق ، لا في إيقاع الطلاق رغم قصد الرجل استبقاء المرأة في عصمتها وهو ظالم متعسف ، فلا يكون لأية الحكمين دخل بما هنا لأن قول الله سبحانه في سورة النساء (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليهما خبيرا ^(١)) يفيد أن الأحكام إذا بلغهم ما يخاف منه استفعال الشر بين الزوجين - بحيث لا يفعل الزوج الصفع ولا الفرقة ، ولا المرأة تأدية الحق ولا الافتداء بالمال وتباين حالهما في الشقاق - كما في الأم للإمام الشافعي رضي الله عنه (٥ - ١٠٣) يعيشون رجلين من أرباب الاستقامة والخبرة من أهل الزوجين ليسعيا في إصلاح ما بينهما مع تمكين الزوجين من المفاتيح ^(٢) بأسرار الشقاق التي لا يمكن كشفها لغريب عنهما ، فيقبح الظالم من المظلوم فيؤخذ حق المظلوم من الظالم عند عدم إمكان الإصلاح .

ثم إن الإمام مالك بن أنس - رضي الله عنه - تمسك بلفظ الحكم فرأى نفاذ حكم الحكمين عليهما في المسال والفرقة ، بخلاف أبي حنيفة وأصحابه والشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه وابن حزم الظاهري وأصحابه رضي الله عنهم فإنهم يرون جميعا أن نفاذ حكمهما عليهما متوقف على رضا الزوجين

(١) الآية ٢٥ من سورة النساء (٢) نفاذها كلاما بينهما : تخافتا دون الناس ،

على ما في القاموس المحيط وشرحه .

بتحكيمهما من قبل، لأن السياق يعين أن شأن الحكمين السعى في الإصلاح لا التفريق، ولا يعرف في اللغة ولا في الشريعة وأصلحت بين الزوجين أى طلقها عليه، كما في محلى ابن حزم (١٠-٨٧). وقال ابن حزم: ليس في الآية ولا في شيء من السنن أن للحكمين أن يفرقا ولا أن ذلك للحاكم اهـ.

وأمر الطلاق في الشرع بيد الزوج فقط إلا حيث جاء النص بوجوب فسخ النكاح وليس هذا بموضوع البحث، والحاصل أنه لا قائل باغتصاب حق الطلاق من يد الزوج الذى له أهلية التصرف في شئونه، وبجرمان الزوج من حق إيقاع الطلاق متى شاء، وإنما سعى الحكمين هنا لمجرد الإصلاح أو التفريق عند رضا الزوجين بتحكيمهما عند جمهور الفقهاء كما سبق.

ورأى مالك في التفريق فيما إذا تعنت الزوج ولم يرض بالفرقة لا في الحيلولة دون طلاق الزوج وهو ينطق بالطلاق ويرضى به، فلو كان الرجل أوقع الطلاق في حالة الشقاق لما سعى الحاكم ولا الحكمان في الحيلولة دون إيقاعه الطلاق ووقوع الفرقة حيث لاسلطمان لهم في ذلك في الشرع الإسلامى لتمحض حق الطلاق للرجل، فلا يكون لأية الحكمين تعاقب بما هنا .

هنا ما وجبت الإشارة إليه قضاء على لفظ بعض اللاخطين .

اصلاح وايضاح

في جريدة الأهرام (١١ ديسمبر سنة ١٩٤٢) : فتيا في حكم التضحية عن الأولاد ، وقع فيها خطأ مطبعي ، وإسقاط ، وتصحيف ، وغلط ، وتعمية ، فראيت من الواجب الإشارة إليها .

أما الأول فلفظ (أبو ضبعة) في قول صاحب الفتيا : ذهب أبو ضبعة إلى أن الأضحية واجبة على الغني ، - يعني من يملك النصاب - وصوابه (أبو حنيفة) وهو الإمام الأعظم ، الفقيه المشهور .

وأما الثاني والثالث ففي « عن عبد الله بن طياد » في سند حديث أبي أيوب رضي الله عنه الذي تمسك به القائلون بأن الأضحية سنة . ولا يوجد راو بهذا الاسم في رواية هذا الحديث أصلاً ، وقد أسقط صاحب الفتيا وصحف تبعاً لشرح المذهب المطبوع هنا في التصحيف ، والصواب « عن عمارة بن عبد الله بن صياد » - وهو شيخ مالك - وعبد الله بن صياد هو الذي ظن به أنه الدجال كما في صحيح البخاري ومسلم ، ولأشأن له في رواية هذا الحديث وإنما راويه هو عمارة ابنه وقد أسقطه ، وصحف لفظ (صياد) إلى (طياد) ومثل ذلك كثير الوقوع في كلام صاحب الفتيا عند ما يحاول نقل حديث من الصحف .

والقول بوجود الأضحية على من يملك النصاب مذهب أبي حنيفة وإبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان وربيعة بن أبي عبد الرحمن والأوزاعي والليث بن سعد ومحمد بن الحسين الشيباني وغيرهم بل يروى الباقى في «المستق»

عن مالك تأميم تاريخها وهو بمعنى الوجوب بل كثيراً ما تطلق السنة على ما
يثبت بالسنة والواجب على ما يثبت بالدليل القطعي - وهو الفرض - فيجتمع
إطلاق السنة مع نفي الوجوب في الواجب العملي الثابت بالدليل الظني ، وأدلة
القائلين بوجوبها كثيرة ، منها قوله صلى الله عليه وسلم « من وجد سعة ولم
يضع فلا يقرب مصلانا » أخرجه أحمد وابن أبي شيبة وابن راهويه وابن
ماجه وأبو يعلى والدارقطني والحاكم في موضعين من المستدرک وقال
صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ورجال ابن ماجه رجال الصحيحين غير عبد الله
ابن عياش وهو من أفراد مسلم كما يقوله ابن عبد الهادي في التنقيح ، والفرق
بينه وبين حديث الثوم واضح ، وظاهر الرواية عن أبي حنيفة أنه ليس على
الرجل أن يضحى عن أولاده الكبار ولا عن امرأته بل عليهم أنفسهم
الأضحية إن كانوا يملكون النصاب .

وأما القول بأن الأضحية سنة مؤكدة فذهب أبي يوسف والشافعي
وابن راهويه وأحمد وأبي ثور والمزني وغيرهم ، ولهم أدلة منها ما ذكر في
صاحب الفتوى من حديث أبي أيوب « كننا نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل
عنه وعن أهل بيته » وقد رجح مالك حديث ابن عمر رضي الله عنهما عليه
كما في المدونة - وعد مثله مرفوعاً موضع خلاف بخلاف الأول فإن رفعه
الصريح ورد في رواية حيوة بن شريح وعبد الله بن يزيد المقرئ وغيرهما
وهما ثقتان بل فوق الثقة عند أهل النقد ، وحديث الترمذي وابن ماجه في
سنده الضعيف بن عثمان كثير الخطأ لا يحتج به أبو حاتم وابن عبد البر فلا
يعول على زيادة مثله ، وفي جملة من يقول إنها لا تجزئ إلا عن نفس واحدة
ابن المبارك كما في الترمذي .

فتكون الأضحية عند الأئمة إما واجبة وإما سنة مؤكدة وهما متقاربتان

فالأول عن نية تضاعف أجر الأغنياء عند اشتداد الفلاء على الفقراء ،
والثاني رخصة .

فيكون آخر ما في الفتيا : « والحق كما قال الشوكاني أن الشاة الواحدة
تجزىء عن أهل البيت ، بما لا ينبغي إيرادها في الفتوى بل هو غلط ظاهر لأن
المسائل المجتهد فيها تدور بين الإصابة والإخطاء بدون تأنيب قائلها أصلاً عند
أهل الحق ، لا بين الحق والباطل كما هو عند أهل الزيغ المؤتمنين بالمخطئ . في
الاجتهاد على فرض أن القول الأول خطأ مع أن حججه ناهضة .

والشوكاني له شواذ شليعة مشروحة في « تذكرة الراشد للحدث عبد
الحى اللكنوى ، منها تجوزة تعدد الزوجات بدون تحديدها بالأربع ، كما في
والإشفاق ، وإكفاره لا تباع الأئمة الأربعة في تفسيره ، ومثله من أهل الزيغ
لا يعول عليه عند أهل الحق .

والحاصل أن من يرد أن يذكر الأدلة في صلب الفتاوى يجب عليه أن
يستوفي أدلة الأقوال على وجوبها بدون اقتصار على دليل قول ، وأن يتجنب
الإسقاط والنهحيف والتعمية ووجوه الإغلاط بدون تعويل في النقل
والرأى على زائغ مكشوف الزيغ كالشوكاني مع الاحتراز عن تهوين أمر
شعبية من شعائر الإسلام المتوارثة ، والله المستعان .

منشأ الزام أهل الذمة بشعار خاص

وحكم تلبس المسلم به عند الفقهاء (١)

كان الشعار الفارق بين المسلمين وغيرهم في صدر الإسلام هو العمامة على القلائس كما يعلم من حديث أبي داود ، واستمر هذا التمييز وهذا التميز إلى عهد الفاروق رضي الله عنه ، ولما اتسع نطاق الفتوح بدأ أهل الذمة من شتى الشعوب يسعون في الظهور بأزياء المسلمين ليمتدوا عن أنفسهم دوام السهر على غداواتهم وروحانهم واستمرار النظر إليهم نظر من يرتاب فيهم ، ولما رأى عمر رضي الله عنه ما يترتب على ذلك من المفاسد بدأ يشترط على الذين يعقد معهم عقد الذمة شروطاً منها أن يشدوا الزنازير على أوساطهم درماً للمفاسد التي تترتب على عدم وجود شعار يفرق بين الفريقين حتى قبل أهل الذمة التلبس بغير^(٢) يفرقون به عن المسلمين ، وجرى العمل من ذلك الحين على ذلك على توالي القرون بإجماع من الفقهاء في كل مذهب ، ولم يكن في ذلك غير إلزام أهل الذمة بما ألزموه عند عقد الذمة كما يظهر من كتب الأحكام السلطانية وكتب الفقه على المذاهب عامة وكتب التخاريج خاصة .

وكان ملء إهاب المسلمين - أيام عز الإسلام - العز والشمم والترفع عن الخنوع والملق والاستكانة ، يفضل أحدهم أن يرى من حائق على أن يرى وهو بشعار غير المسلمين فيظن به أنه غير مسلم كما هو شأن من يستشعر العز الإسلامي في نفسه ، وكان ظاهر قوله تعالى : (ومن يتوكلهم منهم فإنه

(١) نشر هذا المقال في العدد ٢٣ لسنة ١٣٩١ من مجلة الإسلام .

(٢) بكسر الغين علامة أهل الذمة كالزنازير ونحوه (ز) .

منهم) (١) وظاهر قوله عليه السلام : « من تشبه بقوم فهو منهم » ، والعمل الإجماعي المتوارث في الأخذ بهذا وذاك أكبر زاجر لمن تحدته نفسه التلبس بمثل ذلك ، وأى تول وولاء لقوم يكون أعرق وأعمق ، أم أى تشبه يكون أوثق من التلبس بشعارهم الخاص والسعى في تحكك كثير سوادهم بالظهور بظهورهم ؟ عند من لم ينشأ نشأة الذلة والاستكانة وفقدان الشعور بعز الإسلام . ٨

ثم استدار الزمن وتوالت المحن حتى طرأ الضعف على كيان المسلمين - بمسمى سماسة الخنوع والاندماج - فهوى ذلك المز الشامخ ، وانهارت تلك القوة المنيعه ، فانقلبت الأوضاع ، وشرع من يفقد الاعتزاز بعز الإسلام يعجز بالانتماء إلى هيئات غير إسلامية ، ويتمسح بالقوة حيث يراها ، خانعا مستكيناً ، ويتزيا بزي غير المسلمين ويلبس شعارهم الخاص بحيث أن من رآه على تلك الحالة لا يخطر على باله سوى أنه منهم ، وكان أهل الفقه في الدين على توالي القرون يرون من يرضى لنفسه هذا المنظر فاسد العقيدة بمعنى أنه فسدت عقيدته قلبه ، لأنه لبس ففسدت عقيدته .

وبعد هذا التمهيد الوجيز نعود فنقول : نشرت مجلة الرسالة في العدد ٤٦٧ عدة فتاوى مضطربة في لبس البرنيطة (٢) لبعض علماء الأزهر ، ومنها صورة فتوى أصدرها فضيلة المفتي الحالي قبل نحو عشر سنين فعلمنا منها أن الأمر عنده مقيد بقيود وشروط ، كانت الرسالة أغفلت ذكرها فيما عزته إليه في العدد (٤٤٩) في صدد بيان رجاحة كنهته على كفة الأستاذ محمد عبده في باب الإفتاء وهو قوله : « فأخرجت فتواي التي تجيز لبس البرنيطة إخراجاً فقيهاً ، مؤيداً بأقوال العلماء ، جازياً على طريقته في الاستدلال والترجيح ،

وبذلك لم يستطع أحد أن يشغب على هذه الفتوى أو يشير في شأنها جدلاً ،
هكذا يقول فضيلة المفتي في فتاياه التي قل من اطلع أو تطلع عليها في
الوجود قبل اليوم لما جدد من المنهيات التي أنست ما تقدمها ، حيث أذهل
أهل العلم ما عشتش في الجاهل عن التفكير في الأغلبية مع العلم بكثرة مادون
من الرسائل في الرد على محمد عبده إذ ذاك ، والرد عليه رد على كل من سار
سيره في المسألة ، على أن البون شاسع بين العهدين وبين الصورتين هدى ومدى
مع عظم الفرق بين النهجين تصريحا وتعمية بين مد الألفاظ وجزرها . وقول
فضيلة المفتي هذا ، يفيد أن لبس الرنيطة جائز جوازا مطلقا ، وفتاياه السابقة
تقييد الجواز بشروط ، فيسكون بين الثقلين تدافع ، وبين الرأيين تناقض .

وقد اقتضرت « الرسالة » في النقل على فتوى الفرد دون التعرّيج على
فتاوى جماعة علماء الأزهر - ومعهم ذلك الفرد عند إصدارها - وعلى رأسهم
أبو الفضل الجيزاوي شيخ الجامع الأزهر وعبد الرحمن قراة مفتي المملكة
المصرية إذ ذاك ومحمد نجيت شيخ فقهاء عصره رحمهم الله ، وهم متفقون على
استنكار التلبس بشعار غير المسلمين .

والاقتصار في النقل على فتوى قديمة لفرد وإغفال فتاوى جماعة أهل
العلم وبينهم أمثال هؤلاء العظماء لا يكونان إلا من حاجة في النفس ، وإلا
فهو سبلة التناول والاجتلام لسكل ذي عينين ، فوجبت إعادة نشر تلك
الفتاوى ليطلع كل حريص على أمر دينه على جليلة الأمر فيأخذ بما ينشرح
صدره له ويدع ما يريبه إلى ما لا يريبه وإن أفتاه المفتون .

وحيث يجب فضيلة المفتي نقد فتواه السابقة ويشكو من عدم وجود من
ينقدها فلا بأس في أن ننظر فيها نظرة عجي ، ونشرح ما نأخذه عليها شرحا
هادئا باختصار ، مرجئا النقد الشامل إلى كتاب لنا في هذا الموضوع .

فلما نظرنا في القضايا المذكورة وجدنا في أولها تمهيداً ذا مرونة منقولاً
من جامع الفصولين ، وفيه قول أبي حنيفة ، لا يخرج الرجل من الإيمان
إلا جحود ما أدخله فيه ، وهذا حق لا غبار عليه لكن لا يصح أن يبنى عليه
باطل ، وذلك أن الجحود هو التكذيب القلبي المنافي للتصديق القلبي ، لكن
حيث لا سبيل إلى معرفة ما في القلوب معرفة يقينية بعد انقطاع زمن الوحي
بني الشرع الأحكام على الأمارات الظاهرة كما يظهر من كتاب عمر رضي الله
عنه إلى أبي موسى رضي الله عنه في أحكام القضاء ، وقد مشى عليه فقهاء
الأمصار على إجماع منهم ، فلا يكون لليقين أو الدلالة اليقينية أو القطعية
موضع في مثل هذه البحوث عند الفقهاء ، فتسكون دعوى وجوب قيام الدلالة
القطعية لإلغاء تلك الأحكام المتوارثة .

فانهى بهذا البيان هذا الأسوأ وأصبح ما بنى عليه على جرف هار ، ومن الذي
عنده آلة تستجلى ما في القلوب ؟ وإيجاب الأخذ بالرواية الضعيفة والاحتمال
البعيد ركوز إلى الوهم وإلغاء للاعتداد بغلبة الظن في الحكم ، فيكون هذا
تفقها غريباً ممن يتطلب الدلالة القطعية في المسألة ، وبناء الفتوى على مثل
هذا التفقه يكون تساهلاً مردوداً لا يبرره وجوب التروى في القضاء لأن
القاضي عليه أن يحكم في الحوادث الجزئية بما اجتمع عنده من أسباب الحكم
بعد تزو وتحرر . وأما المفتى في المسائل السكائية فلا يسوغ له أن يفق إلا بالراجع
حجة ورواية ، وأين أحكام القضاء من أحكام الإفتاء ؟

ثم يقين المرء بإيمان نفسه أمر مفهوم لكن يتيقنه بإيمان غيره أو كفره بدليل
يقيني فما لا يتصور وقوعه بعد انقضاء زمن الوحي فلا يبقى وجه لذكر قاعدة اليقين
لا يزول بالشك ، في هذا الموضوع بعد أن توارث الفقهاء بناء الأحكام على
الأمارات المفيدة لغلبة الظن ، فلا يعرج على الشك ولا على الوهم ولا على الروايات
الواهنة إزاء الروايات الصحيحة إلا من حرمه الله التوفيق من أديباء العلم ،

ولكن من يكون عذري من الحدثاء وهم يرون في اجتهادهم الحديث كفاية
عزو المسألة - بدون أى حجة ولا دليل - إلى أى حامل عمامة انطوت
صحيحته من ليسوا في الغير ولا في النفي عند طوائف الفقهاء ، ولا يكون
هذا عند القدماء إلا تلاعبا بالشرعة الغراء ، فلنسا مل . الحق أن نعجب من
يستنكر الستائر على المنابر كل الاستنكار باعتبار أنها بدعة كيف لا يستنكر
تطويق منازل بيادكونات مكشوفات عليها نساء كاسيات عاريات وقد يتسابقن
وهن راكبات على دراجات تحت نظر العامة والخاصة يبصرهن كل من في
الطرق ؟ أم كيف يستبيح حمل المسلم لشعار غير المسلمين مع ماورد في
استنكار ذلك من الروايات ؟ أم كيف يتساهل في إثبات الحد والمكان
والحركة والثقل ونحوها له سبحانه في « نقض الدارمي » مع أن ذلك كفر
عند جمهرة أهل الحق !

وقد نسبت « الرسالة » إلى فضيلة المفتي في العدد المذكور أنه لا يراعى
ما في كتب رسم المفتي ولا بتقيد بأقوال الأئمة الأربعة ، فأذن هو يسير
سير من بلغ درجة الاجتهاد المطلق ، لكن لم نره في المسألة يدلي بحجة من
الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وإنما نراه يحوم حول النقل من كتب
قل ما هو مرضى منها عند أصحاب كتب رسم المفتي ، ثم عدم تقيد المذاهب
الأربعة بجعل الأئمة - أتباع تلك المذاهب - في حل من عدم الاختلاف
بآرائه المخالفة للأئمة الأربعة ، وليس تعبيد الطريق إلى المروق والتجرو على
الفقه المتوارث شأن العالم الخازم .

فها نحن نراه في تلك الفتيا يعتمد بادي ذي بدء على تمهيد مهمل نقله من
« جامع الفصولين » وعلى مسائل نقلها منه أيضا ، وصاحب جامع الفصولين
هو بدر الدين محمود ابن قاضي سماننة عالم تركي حضرت رقبته بسلامة الشريعة

على تهمة الزندقة سنة ٨٧٣ هـ في سرز ، لتأليفه كتاب الواردات^(١) وفي
مفتحه في الحشر الجسماني ، فلا يعول على تمهيد مثله ولا على نقوله في
الفتاوى الشرعية ، على أن مانقله منه من قوله : « شد زنارا على وسطه ودخل
دار الحرب للتجارة كفر » يفيد أن المسألة متفق عليها حيث لم يحك الخلاف
- ومثله في فصول الاستروشنى - وهذا يناقض استنتاج فضيلته على خط
مستقيم .

وأما مانقله منه أيضا من قوله « قيل في لبس السواد وشد الفاتزة على
الوسط ولبس السراغج ينبغي أن لا يكون كفرا » استحسنته مشايخنا في
زماننا ، وكذا في قلنسوة المغول إذ هذه الأشياء علامة ملكية لا تعلق لها
بالدين ، فخارج بالمرة عن موضوع بحثنا فضلا عن أن يبنى عليه شيء هنا ،
ولولا أن فضيلة المفتي رأى تلك الشارات بمكان من الخطورة لما حاول
الاستدلال بجوازها على جواز لبس البرنيطة ، مع أنها شارات حكومية
خاصة لدولة المغول الإسلامية حكام بغداد وما وراء القوقاس في وولجا
وما والاها منذ أواخر القرن السابع الهجري ، أما لبس السواد فقد ورد في
السنة وكان شعار العباسية ، والفاتزة هي النطاق المغولي ، تربط به خناجرهم
والسراغج هي شعور مفتولة على كيفية خاصة وعدد خاص تجعل على واجهة
القلانس للدلالة على مرتبة حاملها - كشارات الضباط - وقلنسوة المغول
تشبه قلب الجراكسة المسلمين . فلا يكون لشيء منها أى تعلق بما هنا لظهور
أنها علامات ملكية بحثة للدولة المغولية المسلمة ، حتى إن صاحب الفتاوى
البرزازية الذى يذكر حكم تلك الشارات من أعظم علماء تلك الدولة ،
فيكون بناء فضيلة المفتي لرأيه عليها بناء على غير أساس . وقومه كون

هذا الحكم المصدر بلفظ « قيل » ، عديلاً لمسألة الزنار أي من استعجم تلك
الشارات على فهمه ومن حمله لها على غير حاملها كما هو ظاهر .

وأما ما نقله عن « نور العين » ، لنشأجي زاده التركي من علماء القرن
الحادي عشر نقلاً من « المسامرة » لابن الهمام فكان حقه أن ينقله مباشرة
من المسامرة نفسها بدون هذا الوسيط ، على أن هذا النقل لا ينفعه قتيلاً في
المسألة بعد العلم بأن الأحكام تبني على الإشارات الظاهرة إجماعاً كما سبق .

ثم نرى فضيلته ينقل من « اقتضاء الصراط المستقيم » لابن تيمية ملقياً
إياه بشيخ الإسلام أنه قال في حديث « من تشبه بقوم فهو منهم »^(١) ، وإسناده
جيد . ولفظ « أبي منيب » في مسند الحديث قد حرف إلى « أبي جنيب » ،
وهذا ليس بمجيب من لا يرفع رأساً إلى الحديث في باب الاجتهاد . وأما إن
كان هذا التحريف من المسجل للفتوى فيكون أمره إلى فضيلة المفتي مباشرة
- سامحه الله - ويوم صنع فضيلته هناك أن ماسرده بعينه قوله : « إسناده
جيد » ، هو من كتاب اقتضاء الصراط المستقيم ، لكن الأمر ليس كذلك بل
كلام المفتي بعينه قوله « إسناده جيد » عند ما ذكره ابن تيمية في الكتاب
المذكور على خط مستقيم ، وليس لابن تيمية شذوذ في هذه المسألة بل هو
مع الجمهور فيها ، فكان الواجب على فضيلة المفتي أن يتابعه فيها ولا سيما بعد
أن تعود أن يطلع عليه لقب شيخ الإسلام بكل وسيلة مع ما مثل لديه من
شواهد الخطرة في باب الاعتقاد وفي كثير من الفروع لو لم يكن يتوخى
اتباعه في شواهد الخطرة فقط .

وإليك كلام ابن تيمية في (ص ٣٩) من الكتاب المذكور بعد أن أتى
على رواية حديث « من تشبه بقوم فهو منهم » ، ثناء عظيماً ووثقهم جميعاً

(١) أخرجه أبو داود وأحمد وصححه العراقي وأخذ به الأئمة . (د) . وسبق

للؤلؤ مقال خاص في تخرج هذا الحديث (ص ٩٨) .

وقد احتج الإمام أحمد وغيره بهذا الحديث ، وهذا الحديث أقل أحواله
أن يقتضى تحريم التشبه بهم وإن كان ظاهره يقتضى كفر المشبه بهم كما في
قوله تعالى (ومن يتولهم منهم)^(١) .. وبكل حال يقتضى تحريم التشبه
بعلة كونه تشبهاً ، والتشبه يعم من فعل الشيء لأجل أنهم فعلوه .. ومن تبع
غيره في فعل لغرض له في ذلك إذا كان أصل الفعل مأخوذاً عن ذلك الغير
وقوله صلى الله عليه وسلم « غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود »^(٢) دليل على
أن التشبه بهم يحصل من غير قصد منا ولا فعل ، اهـ

فيلغو بهذا الحديث التقييد بقصد التشبه في كلام فضيلة المفتي ، وتنهار
الإباحة المبنية على عدم العلم بالقصد عند من ألقى السمع وهو شهيد . وبعد أن
فسر الحديث الحديث هكذا يطل ذلك التقييد بالرأى وبما نقله عن بحر ابن
نجيم نقلاً غير محرر .

وفي « معين المفتي » : « من تشبه بالكفار عمداً وتزياً بزي النصارى
أو تزيراً بزيهم أو تقلنس بقلنسوة المجوس يكفر » وهذا هو الذى قيده
أبو السعود المصرى تبعاً للسيد الخوى في شرح الأشباه والنظائر (بأنه
محمول على ما إذا أراد الاستخفاف بالإسلام . وأما إذا لم يقصد ذلك فهو
آثم فقط) اهـ . ويظهر من ذلك أن فضيلة المفتي أتى بهذا القيد في غير محله
ولم يراع النص في نقله . وكلاهما في القصد مبنى على الديانة لا على القضاء
كما هو ظاهر لا احتمال سبق يده إليها بدون قصد ولا رؤية لها .

وليس الكلام في هذا البحث في المعذور ولا في المكروه ولا فيما يعمهم
وغيرهم ولا في مساير الأحادية ، وإنما الكلام فيمن حمل شعارهم الخاص
بهم طائفاً مختاراً متعمداً من غير عذر معتد به ، على أن هشام بن عبيد الله

(١) الآية ٥١ من سورة المائدة .

(٢) أخرجه الترمذى وقال حسن صحيح . (د)

الرازي راوى خبر المسامير عن أبى يوسف بعد من الضعفاء فى رواية الفقه لقلة ضبطه واضطرابه فى الفقه كما نص على ذلك الجصاص وغيره ، والأعذار فى حمل شعارهم مشروحة فى الخانية والتتارخانية والبرزانية وغيرها . وفى البرزانية عند ذكر الأعذار فى لبس قلنسوة المجوس : « وكذا إذا لبسها لدفع البرد » والمختار أنه يكفر لأن دفع البرد يمكن باللبس بعد التزويق فلا ضرورة فى لبسها على تلك الهيئة ، ومثله فى المحيط ، فيكون عذر حرارة الشمس من هذا القبيل .

والإفتاء بالأقوال الضعيفة ، واتهام الفقهاء بالمجازفة ، والسعى فى إزالة الحواجز بين المسلمين وغيرهم مما يجر إلى استفحال الشر وفتح باب الدس بين المسلمين ، فالاجترار على مثل ذلك لا يقل خطورة عن التسرع فى الحكم بالردة فى زمن لا يخاف المرتد فيه من ضرب رقبة ، فالواجب على أهل العلم أن يسهروا على مداخل الفساد ويسعوا جهدهم فى ترصين السياج ومنع الخلل لاتمهيد الطريق إلى المروق .

وقد قال البيضاوى فى تفسيره : « وإنما عد لبس القيسار وشدة الزنار ونحوهما كفراً لأنهما تدل على التكذيب » - أى دلالة شرعية وعقلية (١) - وهو من أئمة أصول الدين وأصول الفقه والتفسير . وقال السعدى التفتازانى فى شرح النسفية : « لو فرضنا أن أحداً صدق بجميع ما جاء به النبي عليه السلام وأقر به وعمل به ومع ذلك شد الزنار بالاختيار أو سجد للصنم بالاختيار فجعله كافراً لما أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل ذلك علامة التكذيب والإلحاد ، وهو أيضاً من كبار أئمة تلك العلوم . وقال الخيالى فى حاشية النسفية : « وذكر فى شرح المقاصد أن التصديق المقارن لأمانة التكذيب غير معتد به والإيمان

(١) لأنه لا يعقل أن لا يزال المرء بأن يظن به أنه غير مسلم إلا على تقدير فساد عقيدته . (د) .

هو التصديق الذي لا يقارن شيئاً من أمارات التكذيب ، وفي الفصـيدة
النونية في معتقد أهل السنة ^(١) :

والشرع قد عد شد المرء زناً دليـل جحد كـتـعـظـيم لأوثان
ومن لا يعد الترفع عن مظهر المسلمين بالاندماج في مظهر غيرهم دليل
التكذيب والاستخفاف يكون بالغ البله مصاباً في عقله ، أو يكون الإيمان
عنده غير الإيمان عند جمهور أهل الحق ولا سيما بعد أن نقل مثل العلامة
سعد الدين النفطازي في شرح المقاصد الإجماع على إكفار من لبس الزنار
بالاختيار . ولا فرق عندهم بين شعار وشعار ، وبعد أن علم أن خلافهم في
باب الأعذار في الكفر وعدم الكفر لا في الحل والحرم كما سبق .

فقد بان بذلك البيان قيمة تلك الشروط المهمة في فتيا الإباحة كما استبان
أن الحق استنكار حمل شعارهم في حالة الاختيار كما عليه علماء الأمصار .

ونحن وإن كنا نصدق فضيلة المفتي في قوله إن الشيخ عبده رحمه الله لم
يكن يسبك فتاواه سبك الفقهاء ، ولكن لا نستطيع أن نصدق في دعواه « أنه
أخرج فتياه التي تجيز لبس البرنيطة إخراجاً فقهياً مؤيداً . . . » لأنه قد ظهر
بما ذكرناه أنه إنما بنى على غير أساس ، وفرع على غير أصل ، ونطق من غير
حجة بما لم يسبقه إليه عالم .

وهذا التحرير يظهر جلياً لكل ذي عينين ما يثبت على النقد العلمي
وما يذوب ذوبان الثلج أمام لوافح الحجج .

وفي الختام ألقت النظر إلى أنه كلما قام عالم (مدرن) ! بدور الوسيط
في المروق نجد (ذوات) لم يرسخ الإسلام في نفوسهم ، ولا خالطت بشاشة
الإيمان قلوبهم يرفعون رموسهم في المجالات المصورة وغيرها ، فيكاشفون

(٤) هي دجواهر العقائد ، لقاضي القسطنطينية خضر بن جلال .

الجمهور بما في صدورهم عما فيه هلاك الحرث والنسل، و(راسبوتين) ضاحك
مستبشر فنصرخ قائلين : يا للإسلام من أدياء العلم الذين تزعموا على العلماء
وليس لنا إلا أن نفزع إلى الله جل شأنه في كشف هذا الضر ، متضرعين
إليه أن يلهم أصحاب الشأن إبعاد هؤلاء الذين ينقضون عرى الفقه الإسلامي
عروة عروة عن كراسي الزعامة في الدين ، مع تصفية الجماعة تصفية شاملة
لا تدع بينهم من تعدته نفسه بتعكير النبع والتجرف على الفقه المتوارث ،
وأن يوفقهم في تخيير علماء أمتنا بررة أتقياء بدل هؤلاء فيعود إلى الدين
صفاءه وإلى العلم بهأوه ، ويعلم الخاصة والعامة أن الأزهر الشريف لا يكون
معقلا إلا للإسلام الصحيح والعلم الصحيح . ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا
وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب .

(هامش) : نود أن نرى الشباب الناهض يستمد القوة من الحق الذي
لا يزول بدل أن يرضى لنفسه أن يكون ظلا يستتبعه كل مبطل زائل ، فنوصي
صاحب تلك « المرسلات » أن يقلع عن الجري وراء الهذاميين وهن
الاسترسال فيما هو بسبيله من طرق باب « الدنيايات » بمؤهلاته الملهوسة
فيؤس إلى نفسه في مقتبل عمره غموى حيث هو بلديه من قبل فيدركه
الفرق ، وليس الركن الذي يأوي إليه بمؤويه عن طوفان نقد يخرقه ويخفقه

حجاب المرأة

خو طب نساء النبي صلى الله عليه وسلم في كسّاب الله بقوله تعالى :
(وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى)^(١) وأمرن بالاحتجاب
عن الرجال مع أنهن أمهات المؤمنين بنص الكتاب الكريم ، فغيرهن يكن
أولى منهن بالاحتجاب ، لكونهن أجنبيات بالنظر إلى غير محارمن من
الرجال ، وقد قال الله سبحانه : (يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء
المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن)^(٢) فساوى بين نساء النبي ونساء المؤمنين
في وجوب الحجاب البالغ .

وقد فسر عبيدة^(٣) الساماني وارث علوم علي بن أبي طالب وابن مسعود
رضي الله عنهما والذي كان يخضع لعلمه وفهمه مثل القاضي شريح - الذي استمر
على قضاء الكوفة ستين سنة ، من عهد عمر رضي الله عنه - قد فسر إدناء
بعض جلابيبهن فيما أخرجه ابن جرير في تفسيره حيث قال : « حدثني
يعقوب قال حدثنا ابن علية عن ابن عون عن محمد عن عبيدة في قوله
تعالى (يدنين عليهن من جلابيبهن) فلبسها عندنا ابن عون قال ولبسها عندنا
محمد ، قال محمد ولبسها عند عبيدة قال ابن عون « فتقنع بردائه فغطى أنفه
وعينه اليسرى وأخرج عينه اليمنى ، وأدنى رداءه من فوق حتى جعله قريبا من
حاجبه أو على الحاجب ، ورجال هذا السند جبال في الثقة والضبط ، وابن جرير
هو الحافظ الطائر الصب المفسر المشهور ، وشيخه يعقوب بن إبراهيم العبدى
وشيخه ابن علية لإسماعيل بن إبراهيم بن مقسم وشيخه ابن عون عبد الله

(١) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب . (٢) الآية ٥٩ من سورة الأحزاب .

البصري ، وشيخه محمد بن سيرين كلهم حفاظ ثقات اتفق الأئمة الستة على إخراج أحاديثهم رضى الله عنهم ، وعبيدة هو السلساني الذي شرحنا حاله وأخرج له الجماعة أيضا .

وقد فسر ابن مسعود قوله تعالى (إلا ما ظهر منها) بالثياب فيكون تفسيره بالسكحل والخاتم . أى موضعهما من الوجه والكف . غير مرضى عنده وهو كنف ملى . علما ، فيكون هذا التفسير من ابن مسعود موافقا لذلك ولتفسيره الزينة بالثياب في قوله تعالى (خذوا زينتكم عند كل مسجد)^(١) وروى ابن أبي طلحة عن ابن عباس رضى الله عنهما أيضا تفسير الإدناء في الآية السابقة بإبداء عين واحدة كما فسره عبيدة .

وصح عن عائشة رضى الله عنها مثل ذلك مذهبا لها .
فوضع حجاب غير صفيق على الوجه بحيث لا يمنع المرأة من رؤية الطريق التي تمشى فيها بعد مثل ذلك في المعنى ، لأن المقصود الأصلي من الحجاب أن لا تظهر محاسن المرأة للرجال ، والحجاب المذكور مانع من ذلك الظهور مادام الرجال يراعون غرض البصر الذي أمروا به كالنساء .

وبقول عبيدة السابق أخذ جمهور السلف وعليه قول الإمام أبو بكر الرازي الخصاص في أحكام القرآن ، وهو عظم المنزلة بين فقهاء الحنفية .
وأما لإباحة كشف الوجه والكفين للمرأة في الصلاة وفي إحرام الحج فلا يدل على جواز ذلك عند خروجها من بيتها في حاجة ؛ لأن حالة إحرام المرأة حالة تلبسها بعبادة الله سبحانه كما أن سائر الحجاج كذلك فيكونون على غاية من غرض البصر وحفظ النظر ، وصلاة المرأة تكون في بيتها أو محدها ، فلا يتصور أن تكون في حالة الصلاة مظنة اطلاع الرجال على محاسنها فلا تقاس بهما حالة خروج المرأة من بيتها . في حاجة . إلى بيعة

فاسدة، وغاية ما في الأمر استثناء حالة الإحرام وحالة الصلاة من حكم الآية.
والآية صريحة في وجوب إدناء طرف الجلباب إلى العين من تحت ومن
فوق كما تناقل هؤلاء الأئمة الثقات ذلك بعضهم عن بعض على ما أسلفناه.

وأما حديث عائشة في سنن أبي داود ^(١) من استثناء الوجه والكفين فلو
صح لكان ترك عائشة العمل به علة قاذحة تصرف عن الأخذ به عند جمهور
السلف فكيف وفيه رواية خالد بن دريك عن عائشة، ولم يدركما باتفاق،
وسعيد بن بشر في السند ضعيف، وفيه أيضا عن عائشة بعض المدلسين.

وأما ما يروى عن أئمة الأمصار من جواز كشف المرأة وجهها وكفيها
فقييد بعدم الخوف من الفتنة. وأين ذلك المجتمع المذهب الذي يأمن الإنسان
فيه الفتنة عند خروج المرأة سافرة ؟

قال شمس الأئمة السرخسي في المبسوط (١٠ - ١٥٢) : حرمة النظر
لخوف الفتنة وخوف الفتنة في النظر إلى وجهها وعامة محاسنها في وجهها
أكثر منه إلى سائر الأعضاء. ثم ذكر ما يروى عن أبي حنيفة وأصحابه من
إباحة النظر إلى الوجه والكفين ثم قال : وهذا كله إن لم يكن النظر
عن شهوة فإن كان يعلم أنه إن نظر انتهى لم يحل له النظر إلى شيء من ذلك
وكذلك إن كان أكبر رأيه أنه إن نظر انتهى، لأن أكبر الرأي فيما لا
يقرب على حقيقته كالتقريب.

وعدم خوف الفتنة إنما يعلم في ناظر خاص، وأما بالنظر إلى جماهير
الناس الذين تجر المرأة سافرة أمامهم فلا يتصور عدم خوف الفتنة منهم
جميعا، فيتحتم المنع من السفور أمامهم على هذا التعليل.
وبهذا يظهر مذهب أبي حنيفة وأصحابه في المسألة.

وقال القرطبي في تفسيره (١٢ - ٢٢٩) : قال ابن خويزمنداد - وهو من كبار أئمة المالكية : إن المرأة إذا كانت جميلة وخيف من وجهها وكفيها الفتنة فعليها ستر ذلك . وإن كانت عجوزا أو مقبحة جاز أن تكشف وجهها وكفيها .

وهذا إيضاح منه لمذهب مالك في المسألة .

وأما عند الشافعي ففي كفاية الأخيار (٢ - ٢٣) : فيحرم النظر إلى وجهها وكفيها إن خاف فتنة فإن لم يخف ففيه خلاف ، والصحيح التحريم . قاله الاصطخري وأبو علي الطبري ، واختاره أبو محمد (الجويني) وبه قطع أبو إسحاق الشيرازي والرويانى ، ووجه الإمام (إمام الحرمين) باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج حاسرات سافرات ، وبأن النظر مظنة الفتنة ، وهو محرك للشهوة فالأليق بمحاسن الشرع سد الباب والإعراض عن تفاصيل الأحوال ، وقول الشافعي في الأم (١ - ٧٧) : وعلى المرأة أن تغطي في الصلاة كل ما عدا كفيها ووجهها ، مقيد بالصلاة كما ترى .

وأما مذهب أحمد في المسألة فكالمذهب الشافعي على حد سواء . رضى الله عن الجميع .

ومن أباح النظر إلى الوجه إنما أباحه عند قيام ضرورة للكشف عن الوجه كالخطبة والشهادة والمعاملة معها عند عدم وجود من ينوب عنها لا عند خروجها بدون أى ضرورة لمجرد التبرج والتفرفج .

وقول ابن جرير وابن حزم بإباحة النظر إلى الوجه إنما هو عند عدم خوف الفتنة من ناظر معين ، وأما خروجهن سافرات أمام فتام من الناس فيهم كل صنف من الفسقة فما لا يرضاه عالم يخاف مقام ربه .

ومن تمسّدق بقضاء المرأة في بعض القضايا لم يدرك أن نفاذ حكمها فيها عند بعض الفقهاء مقرون بوقوعها في الإثم كتنفيذ الحكم في بعض مسائل

الحيل مع ككون المحتمل آثماً ، فلو وليت امرأة القضاء ظلماً وعدواناً نفذ
قضاؤها في بعض القضايا عند بعض الفقهاء ، مع وقوعها في الإثم بتوليها
القضاء ، كنفاد الحكم في بعض مسائل الحيل مع الإثم ، ومن توهم انتفاء
الإثم عند نفاذ الحكم فقد بعد عن الفقه .

وقد وردت عدة أحاديث في استئصال اللعنات على المائلات المعيلات
الكاسيات العاريات اللائي على رؤوسهن أمثال أسنمة البعثة ، فأمرهن لا
يجوز إلى شرح ويان .

ولذلك النصوص الصريحة في وجوب احتجاب النساء تجد نساء المسلمين
في مشارق الأرض ومغاربها في غاية المراعاة للحيجاب منذ قديم ، في البلاد
الحجازية واليمنية وبلاد فلسطين والشام وحلب والعراقين ^(١) وبلاد المغرب
الأقصى إلى المغرب الأدنى وصعيد مصر والسودان وبلاد جبرت والزليع
وزنجبار ، وبلاد فارس والأفغان والسند والهند ، بل كانت بلاد الوجهه
البحري بمصر وبلاد الرومالي والأناضول وبلاد الألبان قبل مدة في عداد
البلدان التي تراعى فيها نساؤها الاحتجاب البالغ ، بل كانت بلاد الألبان
تشرع عندما تريد الحكومة تسجيل أسماء النساء ، سيجان من يغير ولا يتغير .
وليس بقليل بمصر من أدرك ما كانت عليه نساء مصر كلهن من ناحية
الحيجاب قبل عهد قاسم أمين - داعية السفور في عهد الاحتلال .

والغيرة على الحرم رمز الإسلام الصحيح ، ومن فقدتها من أبناء البلاد
الإسلامية إنما فقدتها بعد اندماجهم في أمم لا يغارون على نساءهم ولا يرون
أى بأس في مخاصرة زوجاتهم لرجال آخرين في مرأى منهم ومشهد .
وكان العلامة أحمد وفيق باشا العثماني سريع الخاطر ، حاضر الجواب سبق

(١) عراق المعجم وعراق العرب (جنى الجنتين للمحبي ص ٧٨)

أن تقلد كثير من الوظائف الدبلوماسية في عواصم أوروبا قبل أن يتولى
الصدارة العظمى في أوائل سلطنة السلطان عبد الحميد الثاني ، وقد سأل بهض
عشراته من رجال السياسة في أوروبا في مجلس إحدى تلك العواصم قائلاً :
ولماذا تبقى نساء الشرق محتجبات في بيوتهن مدى حياتهن من غير أن يخاطبن
الرجال ويغشين مجامعهم ؟ مستنكراً لتلك العادة المتوارثة في الشرق فأجاب
في الحال قائلاً : لأنهن لا يرغبن في أن يلدن من غير أزواجهن ، وكان هذا
الجواب كصب ماء بارد على رأس هذا السائل فسكت على مضض كأنه ألجم
الحجر .

أيها قطننا الله سبحانه من رقدتنا ، وأشعرنا الاعتزاز بالعزة الإسلامية
والشرف الإسلامي ، وأبعدنا عن الاندماج في أمة غير أمتنا ، وهادانا سبيل
الهداد .

نظر المرء الى شرع الله

معيار دينيه

نظر المسلم إلى الشرع الإسلامي هو أنه قانون إلهي مقدس منزل لإسعاد من تمسك به ، لا يتصوره التجويز والتغيير بعهد انقطاع زمن الوحي ، وأنه الدين الكامل الكافل لمصالح البشر في جميع الأزمنة والأمكنة ، وأن ما نيط بالعرف والمصلحة من أحكامه إنما يختلف عند تغير العرف والمصلحة لكن هذا ليس من التغيير والتبديل في شيء ، وإنما هو تفصيل من الشارع الحكيم للحكم بالنظر إلى حال وحال فلا دخل لأهواء الرجال في ذلك أصلاً ، وأما من كان نظره إلى الشرع الإلهي ، كنظره إلى القوانين الوضعية في التغيير والتبديل ، فلا يتهيب المساس به ، ولا يخشى أن يدخل تحت قوله تعالى : (فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون ^(١)) ولا يأبى مثله أن يجاهر أمام وفود أن قوانين القرون الوسطى لاتصالها للقرن الحاضر يريد أن الأحكام الشرعية لم تبق صالحة لتسيير شؤون الأمة في القرن العشرين ! متناسياً أن الله سبحانه يقول (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ^(٢)) ومن كلام الشيخ للوفد العراقي المنشور في الأهرام ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٦ : ... وأن من ينظر في كتب الشريعة الأصلية ، بعين البصر

(١) الآية ٧٩ من سورة البقرة. (٢) الآية ٦٥ من سورة النساء.

والحذق ، يحد أنه من غير المعقول أن تضع قانونا ، أو كتابا ، أو مبدأ في القرن الثاني من الهجرة ثم تجيء بعد ذلك فتطبق هذا القانون أو الكتاب أو المبدأ في مصر ، أو في العراق في سنة ١٣٥٤ .

وهذا النص منه مستغن عن التعليق . فإذا حاول مثله أن يجعل لنفسه شأنا في التشريع بأن يمهّد السبيل لذلك بالطعن في الفقه والفقهاء وتشكيك الناس في الحديث ونقلته ، وفي اعتقاد المسلمين وأئمتهم ، واجترأ على تحكيم العرف على نصوص الكتاب والسنة وإباحة نيل الأحكام المنصوصة باسم المصلحة وقام يهيم الجور لنقل حق الطلاق من يد مالهكة الشرعي بنصوص الكتاب والسنة إلى المرأة أو القاضي بعد أن تمكن من إلغاء حكم الطلاق الثلاث المتوارث وحكم تعليق الطلاق المتوارث رغم الأدلة المتضافرة والإجماع اليقيني في المسألتين ، ترى أيها المؤمن الصادق بنور إيمانك ما وراء الأكمة ، وتبقى متمسكا بدينك ولو كالتقاوض على الجمر كما هو شأن المسلم عند فساد الزمان ، ولا تنخدع بخزعجلاتهم المنقولة عن أناس لا يشهد لهم التاريخ بالإمامة في العلم ، ولا بالورع ، بل بالشغب وصنوف البدع وأنواع الشذوذ بل ربما يكونون متدلسين بين المسلمين لإفساد دينهم وتفريق كلمتهم بمخبر غير مظهرهم ، فتكون مع الجماعة لأمع الخاطئين المفارقين للجماعة .

وأضنى سلاح في قطع شغبهم هو معرفة الرجال ، ومراتب الحديث ، ومدارك الأئمة ، لكن يوسف كل الأسف أن ذلك مفقود ، ومعدوم هنا بالمرّة فيسهل انطلاء شغبهم على الذين يصغفون أنفسهم في صف العلماء فضلا عن الآخرين ، بيد أن الأرض لا تخلو عن قائم بالحجة . ومن أحدث حكما جديدا باسم الشرع بعد مضي الأئمة منذ ثلاثة عشر قرنا وأكثر على حكم متوارث ، فقد لعب بالشرع وضحك على عقول الأئمة ، نعم لأصحاب الشأن الملمين بأدلة الشرع الورعين في دين الله أن يأخذوا بما هو أرفق للأمة

من أقوال الأئمة المجتهدين الذين تقاسموا الأمة المحمدية على تعاقب القرون
لكون علمهم ودينهم موضع ثقة عندهم ، ونقلات أقوالهم إلينا بطريق الشهرة
أو التواتر ، ومن جرى مجراهم من أمثال ابن أبي ليلى وابن شبرمة المنقولة
أقوالهم في كتب أهل العراق وغيرهم طبقة فطبقة بطريق الشهرة .

وليس العرف في قوله تعالى (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن
الجاهلين ^(١)) بمعنى العادة الجارية هنا وهناك ، بل هو الحكم المعروف الذي
لا ينكره الشرع ولا يستقبحه العقل بل يقره الشرع ويستحسنه العقل ، يوحى
الله سبحانه في الآية المذكورة بالتسامح مع الناس في المعاملة الشخصية معهم
والمجاهرة بحكم الله في غير هوادة ، وترك الالتفات إلى من يحاول إيصال
الأذى في هذا السبيل .

فنفسر العرف هنا بالعادة فقد فسر بالرأى بدون مدرك لا في الرواية
ولا في الدراية ، وإنما عرف العرف بمعنى العادة بعد زمن الوحي ، كما لا يجمل
ذلك أهل العلم بأطوار اللغة . فلا يتصور حل الربا ، ولا المتعة ، ولا حرمة
تعدد الزوجات ، ولا إباحة الخمر - إذا سميت شايا بارداً - ولا استساعة
السفور والتبرج ، ولا نقل حق الطلاق من يد مالكة الشرعي إلى يد المرأة
أو القاضي ، ولا إلغاء الطلاق المنجز أو المعلق بتهوس بعض الشناذ ، ولا حل
الأوقاف المتوارث نفاذ حكمها من الصدر الأول بقول يعزى إلى ابن عبدوس
أو عبدون ، ولا نقل الصيام من شهر رمضان إلى شهر آخر ، ولا استبدال
الفدية بالصيام عند المطيق ، إلى ما لا آخر له من التهوسات المردولة بدعوى
تغيير الأحوال الاجتماعية ، وتغيير الأزمان ، وتغيير العرف والمصلحة .
ولا يصلح العرف عند أهل العلم أن يكون مخصصاً للقياس أو الأثر إلا

إذا كان عاما متوارثا فضلا عن أن يكون قاضيا على النص ، وأما الخاص فإنما يثبت به الحكم الخاص ما لم يخالف القياس والأثر ، فلا يصلح أن يكون مخصصا لها ، وأما المصلحة فلا اعتداد بها عند مخالفتها للنص عند أهل الحق كما سشرح هذا وذلك إن شاء الله تعالى (١) .

فن حاول نسخ حكم من أحكام الشرع بإقامة غيره مقامه حاول بعمله هذا أن يفضل عقله على علم الله سبحانه حيث عد رأيه أصلاح من شرع الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فلا يسوغ لمسلم غير مغلوب على أمره أن يستبدل ببعض أحكامه إلا في حالة إكراه تبيح النطق بكلمة الكفر ، ولا أن يرضى به بدلا في حال من الأحوال ، ومن ضاق صدره من شرع المسلمين حيث يعده غير صالح للزمان الذي هو فيه ، لا يكون من الإسلام على شيء .

وقد سبق أن نقلنا عن د. أزهار الروضتين في أخبار الدولتين ، للحفاظ أي شامة المقدسي : أن نور الدين الشهيد لما ولي الحكم ، كانت البلاد على أسوأ الأحوال من كل ناحية ففكر عقلاء الدولة فيما يجب السير عليه في إصلاح شؤون البلاد وارتأوا أن يجرد تنفيذ أحكام الشرع عنه ثبوت إجرام المجرمين ثبوتاً شرعياً ، لا يكفي في قمعهم ، فلا بد من أخذهم بأحكام قاسية سياسية حتى يستتب الأمن ، وتصلح الأحوال ، فرجوا العالم الصالح الفقيه عمر الملا الموصلي لما له من المنزلة السامية عند نور الدين قبل توليه الملك لعلمه ودينه - وهو مؤلف كتاب السير الذي ينقل عنه المحب الطبري كثيرا - أن يوصل إلى مسامع الملك ذلك الرأي الخفيف في ظنهم ، فقبل رجاءهم وكتب إلى نور الدين يوصيه بالضرب على أيدي الأئمة بأحكام صارمة بدون انتظار إلى ثبوت إجرامهم ثبوتاً شرعياً .

وبعد أن قرأ الملك توصية الشيخ كتب على ظهرها بيده الكريمة مامعناه:
 « حاشا أن أجازي أحدا بجرم قبل أن يثبت جرمه ثبوتا شرعيا ،
 وحاشا أن أتناون في عقوبة مجرم ثبت جرمه ثبوتا شرعيا ، ولو جريت
 على ما رسمته التوصية لى لسكنت كمن يفضل عقل نفسه على علم الله جل شأنه
 ولو لم يكن هذا الشرع كافيا في إصلاح شؤون العباد لما بعث به خاتم رسوله ،
 وأعادها إلى الشيخ . ولما اطلع الشيخ على هذا التوقيع الممسكى الخازم بكاء
 مرا وقال : يا ناخبة ! كان الواجب على أن أقول ما قاله الملك ، فانقلب
 الأوضاع وانعكس الأمر . فتاب من توصيته أصدق توبة ، وجرى الملك
 في تسيير الأمور على ما رسمه الشرع حرفا خرفا فصلحت البلاد ، وزال الفساد
 في مدة يسيرة ، وأصبحت تلك الأصقاع بحيث لو سافرت غداة حسناء
 وحدها ومعها أثمن الجواهر والأحجار الكريمة من أقصى البلاد إلى أقصاها
 ما حدثت أحدا نفسه أن يمسها بسوء لا في مالها ولا في عرضها .

وقد اكتظت كتب التاريخ بما تم على يد هذا الملك الصالح من
 الإصلاحات العظيمة بعد تطهيره أرض الشام ومصر من عدوان أهل
 الصليب حتى ألحق بالخلفاء الراشدين بسيرته الرشيدة . وهكذا الإيمان إذا
 خالط بشاشته القلوب ، وأحكام الشرع لا تنتهي عجائب أسرارها في الإصلاح
 وليست هي كأحكام العقول الخاطئة ، وهما الدول الإسلامية لم تسعد
 دولة منها ولا اعتزت إلا بمقدار تمسكها بأهداب الشرع ، ولا شقيت دولة
 منها ولا ذلت إلا بنسبة ابتعادها عن أحكام الشرع ، وقال على كرم الله
 وجهه : « ما ترك الناس شيئا من أمر دينهم لاستصلاح دنياهم إلا فتح الله
 عليهم ما هو أضر منه » . وهي حقيقة ماثلة في جميع أدوار التاريخ . وقد
 صدق الشاعر حيث قال لعبد الملك بن مروان :

نرقم دنيساننا بتمزيق دنيساننا فلا دنيساننا يبقى ولا ما نرقع

وأصدق مثل لمن يحاول إصلاح دينه على حساب دينه وعقيدته مثل
من يمزق لباسه الساتر لسوائه لترقيع موضع من معطفه أو جيبته .
وليس شيء أوجب في باب إصلاح العلم من إيقاف دعاة الميوعة عن تنشئة
النشء على مبادئ تظهر الشرع بمظهر هيولى تقبل كل صورة على هوى كل
عصر ، تراهم يقولون « تتبدل الأحكام بتبدل الأزمان ، إطلاقاً ، والسياسة
الشرعية تفنى على الاعتراف بحكمة الله سبحانه ، وبعدم الاقتصاد على
الائتمة الأربعة ، و « كان عليه السلام يحب موافقة أهل الكتاب ، و « مسابرة
الزمن حتم ، و « مبنى الأحكام العرف ، و « مدار المعاملات على المصلحة ،
إلى غير ذلك من دساتير معقدة بحملة تمهيداً لما يجاهرون به في بيانها حينها
يحين حينه ، ولو تركت الفوضى تسود في التنشئة لبقى المستقبل في ظلام
حالئك ، فلا بد من السهر على مستقبل حملة الدين لينشأوا تنشئة صالحة ترضى
الله ورسوله والمسلمين .

أفليس من العار بعد أن كان الغرب أخذ من دساتير الشرع الإسلامي
ما يصالح به شأنه بعض إصلاح منذ القرن العاشر الميلادي وما بعده على رأى
المؤرخ موسمهم في (تاريخ الكنيسة) كما ذكره الأستاذ المحقق السيد عفيفي
في المجلد الثامن من مجلة الأزهر (ص ٢٦٤) في مقال موجز يديع له في نقض
مزاعم القائلين بتأثر الفقه الإسلامي بالقانون الروماني ، وها هو الأستاذ
مخلوف المالكي رحمه الله قد ألف كتابه في المقارنة بين القانون المدني الفرنسي
وأحكام مذهب الإمام مالك رضى الله عنه في أوائل هذا القرن الهجري ،
فنص فيه على أحكام أخذها الفرنجة عن مذهب هذا الإمام العظيم ، ونحن
الآن نقرب الأوضاع ، ونسعى في الاندماج التشريعي كل السعى ، فلا حول
ولا قوة إلا بالله ، وكلمة الأستاذ المولى في ميوعة بعض العلماء في عصره
كانت قاسية فكيف لو أدرك الأحوال المشهوددة اليوم .

ليأخذ منا من شاء ما شاء من الأحكام ، وأحكامنا غنية عن التطفل على غيرنا إذا لم نهزل في موقف الجدة.

ومما يؤسف له كل الأسف أن يوجد بيننا من يسعى بدون طالب في استبدال الأحكام المتوارثة باسم التجديد بدون أي مبرر غير التقرب إلى قوانين لا تمت إلى الإسلام بصلة .

ومن المعلوم أن الحكومة قد قررت إلغاء البغاء فشكر لها المسلمون من أعماق القلوب في مشارق الأرض ومغاربها هذا القرار الحكيم واعتبروه بحق صفحة مضيئة ذهبية في تاريخ الإصلاح الحكومي منتظرين بفارغ الصبر ما يتلوه من خطوات تعزز آمال المسلمين في الإصلاح .

وإزاء هذا الإصلاح العظيم الذي قامت به الحكومة نرى شخصاً يتعثر في أذياله ركضاً وراء البحث عن رواية تعزى خطأ - كما يقول ابن دقيق العيد - إلى مالك رضى الله عنه ويقول عن بغيته في تلك الرواية في غير خجل ولا وجل : « لا بد من التفكير في إحلال المتعة محل البغاء الذي قررت الحكومة إلغائه لأنه ما من حرام من اللذات إلا وقد أحل الله ما يحل محله ، ونسى المسكين أن الله سبحانه أحل النكاح وحرم المتعة والسفاح وحرمة المتعة ثابتة بالكتاب والسنة المتواترة وإجماع الأئمة وقد صح رجوع ابن عباس إلى قول الجماعة بعد أن حدثه على كرم الله وجهه بحديث التحريم وعز وتجويزها إلى مالك في الهداية خطأ بحث كما سبق ، بل مذهبه وجوب الحد على من وطئ بنكاح المتعة في رواية ابن نافع ؛ بخلاف مذهب من يعد ذلك وطأً بشبهة فيسقط عنه الحد فيكون مسمى ذلك الفأن في منتهى الخذلان فلا يرجي للأزهر صلاح وإصلاح ما لم يبعد عنه المصلحون من هذا الطراز .

اثر الحرف والمصلحة في الاحكام

كم قلت ولم أزل أقول بتوفيق الله وتسديده - رغم كل لصيق بالإسلام من سدة اللائق والعزى ومن لف لفهم - إن أحكام الشرع هي مافهمه الصحابة رضی الله عنهم والتابعون وتابعوهم رحمهم الله من الكتاب والسنة بموجب اللسان العربي المبين ، وعمل الفقهاء (إنما هو الفهم من الكتاب والسنة وليس لأحد سوى صاحب الشرع دخل في التشريع مطلقا ، فن عند الفقهاء كمشرعين وجعلهم أصحاب شأن في التشريع فقد جهل الشرع والفقهاء في آن واحد ، وفتح من جهله باب التقول لأعداء الدين كما هو مشهود .

وأما المتأخرون من الفقهاء فليس لهم إلا أن يتكلموا في نوازل جديدة لا أن يبديوا آراء في الشرع على خلاف مافهمه من النصوص رجال الصدر الأول الذين هم أهل اللسان المطلعون على لغة التخاطب بين الصحابة قبل أن يعتمدها تغيير وتحويل والمتلقون للعلم من الذين شهدوا الوحي ، فما فهموه من الشرع فهو المفهوم ، وما أبدوه عن أن يكون دليلا بعيد عن أن يتمسك به ، وإنما يكون الكلام فيما لم يتكلموا فيه أو اختلفوا في حكمه .

ومن تخيل حاجة الإسلام إلى تغيير في أحكامه : أو إلى مصلح مثل ذلك المصلح الالمانى فى النصرانية فقد أساء المقارنة بين الإسلام الذى نصوصه محفوظة كما باغى الرسول صلى الله عليه وسلم وبين النصرانية التى تاريخ كتبها المحرقة لا بدع مجالا للترقيع ؛ فمن يلجج بالإصلاح فى الإسلام من أغمار هذا العصر فقد جمع إلى تلك الإساءة الجمل بتاريخ الدين الإسلامى وتاريخ الكنيسة

وتاريخ الكنيسة ، وقد صدق الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم حيث قال : « لتتبعن سنن من قبلكم ... » .

وأسف المسلم كل الأسف من وجود أناس بين المسلمين تصممهم شهوة الظهور على النظار بمظاهر الاستدراك على فقهاء الصدر الأول، وعلى محاولة ابتداع أساليب بها يحرفون الحكم عن مواضعه ، ويجعلون الشرع الواضح المنهاج الصريح الأحكام يتقلب مع الزمن لأجل التقرب إلى الذين لا يضمرون للإسلام خيراً .

فترام يقولون « عندنا العرف ، وهو قاض على النص ، وعندنا المصلحة وهي أيضاً قاضية على النص فنحن مع العرف والمصلحة ندور معهما حيثما دارا وبهما تم تغير الأحكام حتى المنصوصة ١١ وكما لنسا من أسس من هذا القبيل ١١ ، .

يريدون بذلك أن يجعلوا شرع الله متقلبا مع الزمن ومع الظروف كأدعيتهم المتعممة القابلة لكل شكل مع كل ظرف غير مكتفين بتغير الأحكام التي ناطها الشرع بالعرف أو المصلحة التي نعرفها عند تغير ذلك أو هذه ، نعم يوجد في فلاسفة الغربيين اللاديليين من يبقون ديننا يتقلب مع الزمن ولكن بغية هذه ليست إلا لشبكة يريد أن يوقع فيها مقلداتهم من أبناء الشرق الأغرار المتفلسفين ، ليقضي على الإسلام بأيدي أبنائه ، لكن لا ينجح المصكر السوء إلا بأهله .

وليس للعرف في الشرع إلا ما بينه علماء المذاهب في كتب القواعد وكتب الأصول والفروع من مثل حمل الدرهم في العقود على الدرهم المتعارف في موضع العقد وكذا الرطل ، فالعقد بمصر مثلاً على الرطل ، يكون بالرطل المصرى وهو ثلث الأنة تقريباً ، والعقد بالشام على الرطل يكون بالرطل الشامي وهو أثنان وهكذا ، وكون الشروط هرفاً كما لشروط انظما ، ونوال

خيار الرؤية برؤية المشتري إحدى غرف الدار عندما كان العرف جاريا بين الناس ببناء دورهم متساوية الغرف ، وعدم زوال الخيار المذكور عند تغير العرف المذكور ، والاكتفاء بظاهر الإسلام في العدالة في زمن يكون الغالب فيه موافقة المظهر للمعتبر ، بخلاف ما إذا تغير هذا فلا يمكن في العدالة بظاهر الإسلام ، واعتبار اللفظ صريحا في معنى تعارف فيه ، بخلاف ما إذا نقل إلى معنى آخر وتنويع المعنى الأول ، ويكون اللفظ . يلزم في الطلاق ، ود على الطلاق ، يفيد مجرد الاندراج في بلد ليس في عرفهم إيقاع الطلاق بهما ، وعندهما صريحين في إيقاع الطلاق في مثل مصر والبلاد الشامية للعرف ، وحمل الطعام واللحم على البر ولحم الضأن في بلد تعارف فيه تخصيصهما بهما ، إلى غير ذلك مما هو مذكور في التحقيق الباهر في شرح الأشباه والنظائر ، في خمسة مجلدات . للشيخ محمد هبة الله البعلبي التاجي ، وفي قواعد العز بن عبد السلام ، والأحكام للقرافي والفروقي له وغير ذلك من كتب القواعد في المذاهب فقهيا شرح حكم ما إذا كان العرف عرفا عاما متوارثا أو عرفا خاصا غير متوارث كما أشرت إلى ذلك في المقال السابق ، وليس في شيء منها أنه إذا تعارف في بلد التعامل بالربا أو غشيان الحائات ، أو الترخيص للبغايا ، أو احتساء الشاي البارد ١١ بدون تكبير يتخذ ذلك ذريعة إلى استباحة ذلك كله لحاشائهم حاشا أن يجعل للعرف شأن ضد النصوص القائمة عند فقيه من الفقهاء .

وتوهم إلغاء الوزن في التعامل بالذهب والفضة بالعرف على خلاف النص ذهول عن قيام الرقابة الساهرة على أوزان النقود كل السهر بحيث يحزم كل من المتعاملين بالمعدنين بوزن النقد الذي يتبادلانه ، بل لو فرض تعارف الناس في التبر بدون وزن وجري عرفهم على ذلك لا يؤثر ذلك في حكم الشرع أصلا .

ومن جملة أساليبهم الزائفة في تغيير الشرع بمقتضى أهوائهم قول بعضهم:
 « إن مبنى التشريع في المعاملات ونحوها المصلحة فإذا خالف النص المصلحة
 يترك النص ويؤخذ بالمصلحة » ، فياللهار والشنار على من ينطلق لسانه بمثل
 هذه السكامة ويجعلها أصلا يبنى عليه شرعه الجديد ، فسله وقل له ماذا تريد
 بالمصلحة التي تبغى بناء شرعك عليها ؟ فإن كنت تريد المصلحة الشرعية فليس
 لمعرفتها طريق غير الوحي حتى عند المعتزلة الذين يقال عنهم إنهم يحكون العقل
 قال أبو الحسين البصري المعتزلي في « المعتمد شرح العمدة » للقاضي
 عبد الجبار الهمداني : « إن ما يعلم بالدليل ثلاثة أقسام إما أن يصحح أن يعلم
 بالعقل فقط ، وإما بالشرع فقط ، وإما بالشرع وبالعقل ، أما المعلوم
 بالعقل فمسكل ما كان في العقل دليل عليه وكان العلم بصحة الشرع
 موقوفا على العلم به كالمعرفة بالله سبحانه وبصفاته وأنه غنى لا يفعل القبيح ،
 وإنما قلنا إن العلم بصحة الشرع موقوف على العلم بذلك لأننا إنما نعلم صحة
 الشرع إذا علمنا صدق الأنبياء عليهم السلام ، وإنما نعلم صدقهم بالمعجزات
 إذا علمنا أنه لا يجوز أن يظهرها الله تعالى على كذاب ، وإنما نعلم ذلك إذا علمنا
 أنه عالم بقبح القبيح عالم باستغنائاه عنه ، والعلم بذلك فرع على المعرفة به عن
 وجل فيجب تقدم هذه المعارف على المعرفة بالشرع فلم يكن كون الشرع طريقا إليها .
 وأما ما يصحح أن يعرف بالشرع وبالعقل فهو كل ما كان في العقل دليل
 عليه ولم تسكن المعرفة بصحة الشرع موقوفة على المعرفة به كوجوب رد
 الوديعة والاتقاع بما لا مضرة فيه على أحد ، وأما ما يعلم بالشرع وحده
 فهو ما كان في السمع دليل عليه دون العقل كالمصالح الشرعية والمفاسد الشرعية
 وماله تماق بهما ، وأما المصالح الشرعية فهي الأفعال التي تعبدنا بفعلها أو تركها
 بالشرعية نحو كون الصلاة واجبة وشرب الخمر حراما وغير ذلك ، إذ ليس

وأما ماله تعلق بالمصالح الشرعية والمفاسد الشرعية فهي طرق الأحكام الشرعية كالادلة والأمارات وأسباب هذه الأحكام وعلاؤها وشروطها ، أما الأدلة فككون الإجماع حجة ، وأما الأمارات فككون القياس وخبر الواحد حجتين على قول من قال لا يعلم ذلك بالعقل ، وأما الأسباب فككون زوال الشمس سببا للصلاة ، وأما العلل فكالكيل الذي هو علة الربا ، وأما الشروط فنضربان : أحدهما شروط في أحكام معلومة بالعقل كالشروط التي شرطتها الشريعة في البياعات لأن وقوع التملك بالبيع معلوم بالعقل . والآخر شروط في أحكام شرعية كستر العورة في الصلاة والطهارة وغير ذلك ، اهـ .

ومن هنا يعلم أن المعتزلة الذين نرميهم بتحكيم العقل لا يجترئون على بناء الأحكام على المصالح والمفاسد في فهمهم ، بل بنوا معرفة المصالح والمفاسد الشرعيتين وما له تعلق بهما من أسباب وشروط وعلل على الشرع فقط كما ترى . وفي بيانه أنظار ليس هذا موضع شرحها ، وقصدنا لفت النظر إلى قوله في المصالح والمفاسد .

رأى النجم الطوفي في المصلحة

سبق بيان ما إذا كان من يقول ببناء الأحكام على المصلحة يريد بالمصلحة المصلحة الشرعية، وأما إن كان يريد بالمصلحة المصلحة الدنيوية على اختلاف الأنظار في كونها عامة أو خاصة أو متمحصنة للصالح أو خليطاً بغيره الصالح أو الفساد فلا اعتبار لها أصلاً في نظر المسلم عند مخالفتها للنص الشرعي، إذ العقل كثيراً ما يظن المفسدة مصلحة بخلاف الشرع، وأما المصلحة المرسلة وسائر المصالح المذكورة في كتب الأصول والقواعد فقيا لأنص فيه باتفاق بين علماء المسلمين، فلا يتصور الأخذ بها عند مخالفتها لمصالح الشرع، ولابن القيم أغلاط كثيرة في باب المصلحة في الطرق الحكيمية، و«إعلام الموقعين»، لا يتسع المقام لتحصيل الحق من الباطل بين أقواله في هذا الموضوع.

وأول من فتح باب هذا الشر شر إلغاء النص باعتباره مخالفاً للمصلحة هو النجم سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي فإنه قال في شرح حديث «لا ضرر ولا ضرار»: «إن رعاية المصلحة مقدمة على النص والإجماع عند التعارض».

وهذه كلمة لم ينطق بها أحد من المسلمين قبله ولم يتابعه بعده إلا من هو أسقط منه. والقول «بأن إجراء ذلك في المعاملات دون العبادات باعتبار أن العبادات حق للشارع، والمعاملات إنما وضعت أحكامها لمصالح العباد وكانت هي المعتمدة»، فارق بدون فارق، لأن الله سبحانه له أن يأمر بما شاء فيما شاء من غير فارق بين أن يكون أمره في العبادات أو المعاملات، وهو الذي أباح أنواعاً من البيوع بشروط وقيود، وحرم أنواعاً منها، ودونك

أحكام الربا والسلم والإجارة والمزارعة وللشركة والمقوبات حدد لها حدودا
ورسم لها شروطا وقیودا ، وهكذا سائر أبواب الفقه ، فإذا راج هذا الرأي
المنسکر من هذا المضل تسرى خديعته فی الأبواب كلها ، ويكون شرع الله
أثرا بعد عين ، ولكن أبی الله إلا أن يتم نوره .

ومن الذي ينطلق لسانه بأن المصلحة قد تعارض حجج الله من الكتاب
والسنة والإجماع ؟ والقول بذلك قول بأن الله لا يعلم مصالح عباده ، فكأن
هذا القائل يرى أنه أدري بمصالح العباد من الحكيم الخبير جل جلاله حتى
يتصور معارضة مصالحهم للأحكام التي دلت عليها أوامر الله المبلغنة على
لسان رسوله - سبحانه - هذا إلحاد أقرع - ومن أعار سمعا لمثل هذا القول
لا يكون له نصيب من العلم ولا من العزة القومية . وفي الذين يميلون إلى مثل
ذلك الرأي الإلحادي يجدر أن يشهد قول القائل :

عمى القلوب عموا عن كل فائدة لأنهم ~~كفروا~~ بالله تقليدا
وليس تلك الكلمة غاطة فقط من عالم حسن النية تحتل التأويل بل
فتنة ، فتح بابها قاصد شر ومثير فتن .

وعن هذا الطوفي الحنبلي يقول ابن رجب الحنبلي في طبقات الحنابلة :
ولم يكن له يد في الحديث وفي كلامه فيه تخبيط كثير ، وكان شيعيا منحرفا
عن السنة... ولقد كذب هذا الرجل وفجر فيما روى به صرح من منعه الناس
عن تدوين الحديث ، وذكر بعض شيوخنا عن حدثه أنه كان يظهر التوبة
ويتبرأ من الرفض وهو محبوس ، وهذا من نفاقه ، فإنه لما جاور في آخر عمره
بالمدينة صاحب السكاكين شيخ الرافضة . ونظم ما يتضمن السب لأبي بكر
ذكر ذلك عنه المطري حافظ المدينة ومؤرخها ، اهـ .

وقال ابن ~~مكثوم~~ : اشتهر عنه الرفض والوقوع في أبي بكر
رضي الله عنه وابنته عائشة رضي الله عنها... ومن شعره :

كم بين من شك في خلافة وبين من قيل إنه الله
يعني أبا بكر وعلياً رضي الله عنهما ، أفهذا مما يصدر عن في قلبه إيمان ١٩
وكان يقول عن نفسه :

حنبل رافضى ظاهري أشعري إنها إحدى الكبر
فلترجع ترجمته في طبقات ابن رجب ، والدور الكامنة لابن حجر ،
وه شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ، أثبت هذا الزائف يتخذ قدوة في مثل
هذا التأصيل الذي يرمى إلى استئصال الشرع كله ١٩
ولا يغترون القاري الكريم بتلقيب بعض المهملين إياه بالإمام النجم
الطوفي فإننا في زمن نرى فيه من لا يصلح أن يكون إماماً في مسجد حارته
يلقب بالإمام الحجة .

ومن أصل مثل ذلك الأصل لا يكون إلا قاصداً لاستئصال الشرع ،
وليس فيما عمل فقهاء الصحابة شيء يبنى على قاعدة ترك النص للمصلحة ، وإنما
المصلحة فيما نص عليه الشرع ، وليس ما عمله عمر رضي الله عنه في الطلاق
الثلاث أو المتعة وغيرهما سوى جمع الصحابة للشساوره معهم ، وتقرير ما
أقرته أدلة الشرع وحاشاهم أن يقرروا شيئاً على خلاف مانص عليه الرسول
صلى الله عليه وسلم ، كما شرحت ذلك في (الاشتقاق على أحكام الطلاق)
وغيره . ويظهر منه أن صليح ابن تيمية وابن القيم في ذلك تشغيب محض
تلبذه الحجة عند كل من يعي ما يقال له ولم يتعود أن يقول : عنزة ولو طارت
وأما المؤلفة قلوبهم فما كان صرف الزكاة إليهم إلا لتأليف قلوبهم عند
الحاجة إلى ذلك ، وبعد أن ألقت قلوبهم وزالت الحاجة إلى التأليف لا يبقى
أي داع إلى صرفها إليهم بنص الكتاب الكريم ، لأن تعليق الحكم بالمشتق
يفيد عليه ما أخذ الاشتقاق فهو الالة برزل الحكم ويعود الحكم يعود

العلة . كما تجد شرح ذلك في بدائع الصنائع ، وغيره ، وتوهم نسخ الحكم
بالرأى في ذلك أو ترك النص لمجرد المصلحة وهم قبيح يأباه من شمر رائحة الفقه
وفي إعلام الموقعين ، ود الطرق الحكمية ، تصرفات تعزى إلى عمر
وغیره من الصحابة رضی الله عنهم ليس في الثابت منها سوى الأخذ بأخف
الضررين كما هو المنصوص في الشرع أو الأخذ بالراجح من الدليلين عند
تعارضهما . وحاش لله أن تكون صحابة رسول الله يسعون في هدم شرع
الله متسابعين لهوام ، بل الساعون في الهدم هم الذين يحاولون اتخاذ تلك
الروايات توكأة لإخضاع شرع الله لهوام .

ومن ذلك ما يختصر في بعض الروس في هذه الأيام من نزع حق
الطلاق من يد صاحبه الشرعي بحجة كثرة وقوع الطلاق - بدون مهالة بما
يترتب على ذلك من فساد النسب وشمول الريب - فبدأن نرى في بعض
الجزائر نشر إحصاءات قاصرة عن عدد الطلاق والنكاح في السنة تهويلا
بأن نسبة عدد الطلاق إلى عدد النكاح كنسبة الواحد إلى الثلاثة تمهيداً من
بعض المتطرفين لإحلال تشريع كنسبي مقسام التشريع الإسلامي القسام
في ذلك .

والوضع الصحيح في الإحصاء هو إحصاء عدد الطلاق الواقع في السنة
بين الذين عقد نكاحهم في تلك السنة ، وإلا ففي ملكة سكتتها نحو عشرين
مليون نسمة - كصر - لا يقل عدد المتزوجين فيها عن نحو ستة ملايين نسمة
فاذا قيس عدد مائة ألف طلاق في السنة إلى عدد المتزوجين جميعا تكون
النسبة نسبة الواحد إلى الستين لا الواحد إلى الثلاثة ، وكلهم من مغالطات
من هذا القبيل لمجرد التهويل .

ثم دواء ذلك الداء لا يكون بتقرير أنكحة غير شرعية ، بل الدواء
الحقيقي لذلك الداء هو استئصال السبب الأصلي لهذا المرض الاجتماعي

المهلك وهو التبرج وفساد الأخلاق فيكون تقريره مالا يقبله الشرع الإسلامى
لأجل الحيلولة دون هذا الفساد ، من قبيل صب الغاز (كيروسين)^(١) على
الحريق لإطفائه ، ولعل شيخ الجماعة يهش ويدهش لما بدأ يحتمر فى بعض
الردوس من الأخذ برأيه فى نزع حق الطلاق من يد صاحبه الشرعى ، والله
الأمير من قبل ومن بعد .

العقيدة المتوارثة والفقهاء المتوارث

سمعنا مترنسا في الأزهر يقول باستساعة إثبات قديم مع الله سبحانه كما في أحد الأعداد الممتازة لمجلة الرسالة، بدون أن يرد عليه أحد، مع أن تجويز استغناء شيء من السكون عن الصانع تجويز لاستغناء العالم كله عن الصانع حيث لا فارق بينهما، وهذه المسألة إحدى المسائل الثلاث التي أكفر بها الغزالي الفلاسفة في التهاافت.

ثم سمعناه يقول: إن أهل العلم اختلفوا في بقاء الجنة والنار. مع أنه لا خلاف بين أهل الحق في بقائهما، بل إكفار من ينفي بقاءهما أو بقاء أحدهما مقرون بإجماع أهل الحق كما في مراتب الإجماع، لابن حزم دص ١٧٣، ود الاعتبار ببقاء الجنة والنار، للتحفي السبكي.

ثم رأيناه يدعو من الأزهر إلى الأديان شأن من يلي الدعوة إلى مؤتمري الأديان، مع أن الإسلام لا يعرف ديناً يدعى إليه غير دين الإسلام. ثم سمعناه يجاهر بأن الفقه غير الدين، ليتوصل بذلك إلى استساعة المخالفة لفقه الفقهاء، مع أن الفقه هو الفهم الصحيح في الدين؛ قال الله تعالى (ليتفقوا في الدين^(١)) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، فيكون ادعاء مغايرة معرفة الدين للدين فلسفة حديثة في الأزهر الحديث.

ثم رأيناه يحاول إرغام الناس على مذهب يستجده باعتباره أئمة الهدى

المتبوعين رضى الله عنهم أجمعين من الذين فرقوا دينهم مع أنهم إنما اختلفوا فيما احتمل الدليل فيه وجوها فيكون خلافهم دائرا بين العزيمة والرخصة والاخذ بالاكتمال الاكثد احتياطا أو بالاكتمال الاكثف تيسيرا، فلو كان أئمة الهدى من الذين فرقوا دينهم لسكانت الأئمة ضالة إلى اليوم .

ثم قرأنا له آراء تصادم النصوص في النكاح والطلاق وتحكيم العرف والمصاحبة في غير موضع تحكيمهما عند أهل الفقه في الدين ، إلى غير ذلك مما تشتمل منه نفوس الذين شتموا رائحة الفقه ، وقلنا تلك هواجس لا تعدو قائمها .

ثم بدأنا نرى في مذكرات أقسام الأئمة ما يهد السبيل للانقضاض من حول أئمة الهدى المتبوعين إلى أقوال شاذ ضلوا السبيل ، إلى أن بدأنا نرى رفع أناس فوق منازلهم مكافأة لهم على أعمالهم الشاذة فيما سبق من حمل الشيطان في كتاب الله وسنة رسوله على قوة الشر المنبثة في العالم بدل اعتقاده كائنا حيا عاقلا ، وحمل آيات المسخ في القرآن على المجاز ، والثناء على الإجماعية (القاديانية) تغطية لحديث نشر في الساعة ، سابقا وتناقضه مجلات الاقطار الشقيقة ، واتخاذ كتب الإباضية والإمامية والإسماعيلية مصادر لفقههم الحديث تجاهلا عن تواريخ هؤلاء وأحوالهم المشروحة في دمراتب الاجماع ص ١٤ ، وكشف أسرار الباطنية ، وغيرهما .

بل بلغ الأمر إلى حد أن يقول بعض الإسماعيلية في مجلة الأئمة وإن أحق المذاهب بالدراسة في الأئمة هو مذهب الإسماعيلية ، مع نشر مقالات لبعض الأئمة في الدعاية لمذهب الإسماعيلية في بعض المجلات ، بدون أن يحرك أصحاب الشأن ساكنا في زجر هؤلاء ، ولا تعزيز من يحاول تنويع السنة إلى أنواع لا جل التمكن من الإعراض عن أغلب السنة ،

أو من يجترىء على جعل المسيح يسوع إمام يهواه أو نفى نزول عيسى عليه السلام ، بل أحيل أمر تنقيح السنة وتهذيب الفقه إلى من لا يميز بين خبر الأحاد والخبر المتواتر إلى أن يخفق صوت المجاهرين بالحق من أعضاء الجماعة وغيرهم فيصفقوا الجوف المستعجلين حتى تصدر الجماعة القرار بالعدول عن عقيدة التنزيه ، كما شرحناه ونوالى شرحه في مقالات ، إن شاء الله سبحانه .

أفلم يأن بعد ذلك كله أن يهتم أصحاب الشأن بتصفية المسألة تصفية شاملة تعيد الحق إلى نصابه .

نصوص تنفع في تشخيص الازهر الحديث

في العدد ٢٤٦ من مجلة الرسالة مقال تحت عنوان «البحث عن غد» بقلم الأستاذ عباس العقاد ترجمة عن كتاب بهذا الاسم للصحنى المشهور د روم لاندو ، فيه ما نصه : « فسلأته ... وماذا تقولون في قبول العلماء لنظرية قدم المادة ؟ ولا ريب أن الأستاذ المراغى لم يكن يتوقع قط أنى علمت شيئا عن هذه القضية إلا أنه لم يظهر الدهشة ولم يبد عليه إلا قليل من مفارقة السكينة التى لزمته حتى الساعة كأنها قناع لإخفاء ما وراءها من قلة الاكتراث . فقد انبعثت الحياة من خلالها ، وقال : « إنك لم تقع على الخبر الصحيح فى هذه القضية ، فليس هناك إلا عالم كتب رسالته فى علم الأصول ليحبر فيها عن رأيه وما انتهى إليه اجتهاده ، فبادرت قائلا : ألم يكن صاحب الفضيلة وأعوانه من العلماء مرجع الامتحان فى هذه القضية ؟ فابتسم الشيخ المراغى وهو يقول : « إن رأيا كهذا قد كان يحسب من الزندقة قبل خمسين سنة ، وما كان أحد ليحسره على تقديمه فى جامعة إسلامية . فما أعظم التغير فى أطوار الزمان ! نحن اليوم أذنى إلى الحرية والساحة ، اه .

وهكذا اعترف فضيلة الأستاذ الكبير بأن القول بقدم العالم ليس بقول عالم أزهري فقط بل هذا قول العلماء المشرفين على الامتحان فى الازهر . مع أن هذه المسألة إحدى المسائل الثلاث التى أكفر الغزالي بها الفلاسفة فى التفاهت ، وقد سمى الصدر الشيرازي فى المبدأ والمعاد كل السعى فى تبرئة ساحة حكماء الإسلام من القول بقدم العالم وإن كان الشيخ يرى القول بقدم

المادة ليس في شيء من الزندقة إذا تحاكننا إليه في المسألة وهذا من مشخصات الأزهر الحديث .

وفي الجزء الثاني من مجلة الأزهر لسنة ١٣٦٠ هـ . في تفسير سورة الحديد في (ص ٦٩) ما نصه : (هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم) . الأول : السابق في الوجود على جميع الموجودات . والآخر الذي يبقى بعد فناء جميع الموجودات . أما أنه أول بهذا المعنى فأمره ظاهر .. وأما أنه آخر بهذا المعنى فليس بموضع اتفاق ، وأكثر العلماء على خلافه ، فن الناس من ذهب إلى أن كل شيء ينفى ويبقى الله وحده .. والله تعالى يوصل الثواب إلى أهل الثواب والعقاب إلى أهل العقاب ثم ينفى الجنة وأهلها ، والنار وأهلها ، والمرش والمكرسي ، والمملك والملك ، ولا يبقى مع الله شيء أبدا ، ولا يعيد بعد ذلك شيئا أبدا ، وبما كان الله ولا شيء معه سيكون الله ولا شيء معه أبد الآباد . وهذا المذهب إن صبح هو تفسير الآخر . وهذا ملخص الدرس الذي ألقاه في جامع الرافعي ، وهذا الكلام يفيد أن هذا رأى جماعة من علماء الإسلام ، مع أن إجماع المسلمين على أبدية الجنة والنار ، يجعل هذا الرأى رأيا غير إسلامي . والآخر بالمعنى الذي بينه به من إلهية البيان كما أوضحته ذلك في مقال لي تحت عنوان «مسألة الخلود»^(١) ، وحكم من ينكر بقاء أحدهما المذكور ببسط هناك وفي الاعتبار ببقاء الجنة والنار ، للتقي السبكي .

وفي الجزء الخامس من مجلة الأزهر لسنة ١٣٥٥ هـ . في ص ٣٠١ ندب عضو يمثل الأزهر في مؤتمر الأديان ورسالة فضيلة الأستاذ الأكبر إلى مؤتمر الأديان وفيها التلبية للدعوة إلى مؤتمر الأديان والتنويه بالزمالة مع

أصحاب الأديان وبالتمسك بالأديان ببسط . وفي العدد ٣٧ من مجلة الرسالة نبأ لإرسال كتب ورسالات إلى زعماء الأديان غير المسيحية لإبداء موافقتهم على المبادئ الخمسة التي وضعها البابا منذ سنتين إلى شيخ الجامع الأزهر وإلى الزعماء المسلمين والهند والبوذيين في الهند وبورما والشرق الأقصى وترحيب الأستاذ المراغي بفكرة المؤتمر ، وندب إليه ممثلاً آخر .

وفي الجزء الرابع من مجلة الأزهر لسنة ١٣٥٩ هـ . التصريح بأن الشر الذي تعانيه الأمم بسبب غضب الله وسخطه على عباده وبعدها عن الأديان . ومثله في كثير من خطبه ، ولا تزال تلك الخطب تزن في الأسماع ، وهذا أيضاً من مشخصات الأزهر الحديث ، والأزهر القديم كان يأبى الزمالة والتنويه بالزمالة مع غير المسلمين ، كما كان يأبى التنويه بالأديان ومشاطرة أصحاب الأديان على قدم المساواة في مذاكرات ، وكان يقتصر العمل على تشييد الإخاء بين الإخوان المسلمين تالياً قوله تعالى : (إن الدين عند الله الإسلام) ^(١) وقوله تعالى (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) ^(٢) وهذا فارق جوهري أيضاً بين القديم والحديث .

وفي العدد ٣٩٦ من مجلة الرسالة في ص ١٢٨ مانصه : « ... وكان من المبادئ الجلييلة التي سمعتها ما قرره فضيلة الأستاذ الإمام المراغي من أن الدين في كتاب الله غير الفقه ... فإنما الدين هو الشريعة التي أوصى الله بها إلى الأنبياء جميعاً ، أما القوانين المنظمة للتعامل والمحقة للعادل والدافعة للجرم فهي آراء للفقهاء مستمدة من أصولها الشرعية تختلف باختلاف العصور والاستعدادات ، وتبعاً لاختلاف الأمم ومقتضيات الحياة فيها ، وتبعاً لاختلاف البيئات والظروف . ولو جاز أن يكون الدين هو الفقه مع ما نرى

(١) الآية ١٩ من سورة آل عمران (٢) الآية ١٢٠ من سورة البقرة .

من اختلاف الفقهاء بعضهم مع بعض ونفنيده كل آراء مخالفيه ، وعددها باطلة
لحقنا علينا كلمة الله (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لمست منهم في شيء) .
وهذا بعد أن جعل اختلاف المجتهدين في الفروع تفرقا في الدين في درس
ألقاه في جامع أبي العلاء سنة ١٣٨٦ وأحدث ضجيجا كبيرا .

والواقع أن المجتهدين على اتفاق في ثلاثة أرباع المسائل ، واختلافهم في
قدر الربع إنما هو من احتمال الدليل لهذا وذلك ومن تفاوت الأفهام في دور
أمرهم بين الخطأ والصواب لا بين الحق والباطل . والدين هو الطاعة لله فيما
أمر به في العقيدة والعمل والخلق ، ومن الطاعة لله اتباع ما أدى إليه الدليل ،
والمستبح لذلك ما جاور في حالي الإصابة والإخطاء . ومحاولة إخضاع الأحكام
للظروف مطلقا استرسال غير مقبول يؤدي إلى إلغاء الشرع .

ثم ذكر الاستناد المراسي في عداد تلك المبادئ ، إهدار العرف للمعايير
والأوزان في التعامل بالذهب والفضة ، مع أن النص على تحريم التعامل
فيهما بدون وزن ، قائم . فإذا العرف قاض على النص في نظره .

ثم قال في عداد تلك المبادئ لزوم تقرير ما قرره النبي صلى الله عليه
وسلم بصفة أنه مبلغ عن الله عما قرره بصفة أنه إمام للمسلمين أو قائد للجيش
أو قاض ، ثم قال إن بعض ذلك يكون ملزما للمسلمين في جميع عصورهم ،
وبعضه لا يكون ملزما . فإذا هناك تشريع دائم وتشريع مؤقت والمساس
ليس بمقصود على أقوال الفقهاء بل يشملها والنصوص إلهية وإعمالا ،
فالملقات التي تراها في مجلة الرسالة في تلك المعاني ، استثمار لتلك المبادئ ،
والقطار تتبع القاطر . وهذا أيضا مظهر جديد جوهرى سبق أن عالجنه في
مقالين ^(١) وسنخني بالإفاضة فيه هوذا نأبى بدء إن شاء الله تعالى .

وفي الدرس الثالث الذي ألقاه في جامع أبي العلاء سنة ١٣٥٦ هـ المطبوع مع سائر الدروس عند الكلام في قوله تعالى (أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) ^(١) وقوله تعالى (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء) ^(٢) ما نصه : « وقع المسلمون فيما وقع فيه أهل الكتاب من قبلهم : تفرقوا في العقائد ، وتفرقوا في الفروع ، ولو أنهم حكموا قاعدة القرآن وردوا إلى الكتاب والسنة من غير تمسك في التأويل أضافت دائرة الخلاف . وقد ضلت الأمة الطريق ولعبت بها الأهواء ، وضلalat الأمة يكون بضلال أئمتها . وأهل الحق لم يختلفوا في العقيدة إلا فيما لا خطورة فيه ولا في الفروع إلا بقدر ما يبيح لهم الدليل الاختلاف فيها وذلك من اليسر ، ولو استذكر قراءة (فارقوا دينهم) - وهي متواترة أيضا - لما أدخل في متساهل الآية اختلاف الأئمة في الفروع على خلاف الواقع (والجمع بين القراءات المتواترة هو المتعين) . ولما تلا أيضا قوله تعالى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) في هذا الصدد كما فعل المشوكاني . وغلا في الباطل إغراء للأغرار ضد الأئمة المتبوعين .

وقد أجمعت الأمة على الاختلاف في الفروع عند احتمال الدليل لوجوه ، والأئمة لا يجتمع على الضلالة . ورمى الأئمة المختلفين بنبذ الكتاب والسنة وزعم لزوم التحاكم إليهما من جديد بأباهما التاريخ والحالة العلمية في البيئة التي يلمح فيها بتلك المبادئ الحديثة ، وهذا أيضا من مميزات الأزهر الحديث . وفي العدد ٣٩٨ من مجلة الرسالة في ص ١٨١ استنكار النقد الموجه إلى أبي مسلم الأصبهاني في إنكاره للشيخ ، مع أن نقده وجيه يؤيده ما صنعه أبو جعفر بن النحاس معه في « الناسخ والمنسوخ » وأبو بكر الرازي في « أحكام

(١) الآية ١٣ من سورة الشورى . (٢) الآية ١٥٩ من سورة الانعام .

القرآن ، وقد عده بحق أنه لولا قلة الإمامة بمعرفة الأحكام ما وقع فيما وقع فيه من الغلط ورجع الخلاف إلى اللفظ لإساءة للطرفين . وفيه مانع : وإنما أولاً لم يجرب المرأة لتعرف إن كانت تستطيع أن تحسن استعمال حق الطلاق لو أعطى لها أولاً تستطيع^(١) ، ولكننا إذا نظرنا إلى الرجل وجدناه قد أساء استعمال هذا الحق لإساءة أصبحت مضرب الأمثال .. فهل لنا أن نتزع منه هذا الحق لنضعه في يد القاضي ؟ وحيث لا يجوز للزوج أن يطلق زوجته إلا أمامه ، فنكفل بذلك مصلحة الرجل والمرأة معاً ، ونجعل بذلك رباط الأسرة في يد أمين ، بعيد عن الهوى ، خال من الغرض ، قدير على التدبير والنظر والموازنة والحكم العادل .

وهذه مناقشة في الأحكام المنصوصة على طراز المناقشة في الأحكام الوضعية بإغفال النصوص في قوامه الرجل وفضله في العقل والشهادة وغيرهما ، وفي القرآن إسناد الطلاق إلى الرجل فقط ، مع ظهور أن حال المرأة في السوء أبرز في كل محفل ، وإساءة بعض السوقة التصرف في حق لا تدعو إلى التشريع العام بمقتضاها في الأنظمة الوضعية لأن التشريع العام لا ينبغي على النادر الشاذ ، فلا يكون للكلام المذكور وجهة حتى بالنظر إلى التشريع الوضعي .

وفي العدد المذكور أيضاً عرو مخالفة النص لمصلحة إلى عمر رضي الله عنه ونسبة « أن الطلاق الثلاث في لفظ واحد كان سبباً في وقوع طلاقه واحدة فقط على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي خلافة الصديق رضي الله عنه ، وفي صدر من خلافة عمر ، ثم قال عمر رضي الله عنه إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيتم عليهم فأمضاهم ، إلى

(١) في العدد ٤٨٨ ص ١٠٤٨ من الرسالة مسبار يخشى به غور وجهة هذا الرأي ١١ (ز) .

الصحيحين وهو غير صواب لأن حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الطلاق
الثلاث لم يخرج به البخاري أصلاً ، ولا أخرجه مسلم ولا غيره من أئمة السنة
بهذا اللفظ . وعند أبي داود ما يجعل حديث ابن عباس في غير المدخول بها
وبه أخذ إسحاق . ولفظ مسلم : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر
ابن الخطاب إن الناس قد استمعلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم
فأمضاه عليهم ، وفي لفظه وكانت الثلاث تجعل واحدة ، وفي لفظه فلما كان في عهد
عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم ، وكل ذلك يبعد كل البعد عن ذلك اللفظ .
ومعنى ما في مسلم أن الناس كانوا يجعلون بدل الثلاث الجارية اليوم
طلقة واحدة جرياً على السنة في توزيع الطلقات على الأطهار ، ولما عدلوا
عن التوزيع وبدلوا يجمعون الطلقات في طهر واحد استشار عمر الصحابة
في إمضاء الثلاث عليهم فلم يحدث أحد منهم بحديث ينافي بالإمضاء فأمضاهما .
لا بمعنى أن الثلاث كانت توقع بمجموعة وتعد واحدة . وعد الثلاث واحدة
ليس من مذهب المسلمين في شيء بل لغة القرآن حيث قال تعالى (أجعل
الآلهة إلهاً واحداً) ولغة الحديث حيث قال صلى الله عليه وسلم : من جعل
الهموم هما واحداً كفاه الله ما أهمه ، تفهيد المعنى الذي ذكرناه دون ما يتصوره
بعض الشذوذ والأئمة الأربعة بل ابن حزم على ما أجمع عليه الصحابة في ذلك
كما أوضحناه أيضاً لا مزيد عليه في الإشفاق على أحكام الطلاق ، فيكون
القول بأن الثلاث واحدة تشريفاً وضعياً فقط .

وموضع العبرة فيما سبق أن ترك النص إلى المصلحة أمر لم يقع في عهد
عمر وإنما مصدر مثل هذا الرأي هو سليمان بن عبد القوي الطوسي الزائغ
المعروف وقد فندنا رأيه هذا في مقال لنا ^(١) وفضحننا دخيلته فضحنا لا مزيد

عليه هناك ، وبيننا أن هذا الرأي يخالف الدين الإسلامى مخالفة صارخة. ولنا إن شاء الله تعالى عود إلى العناية بمبادئ العهد الجديد من العرف والمصلحة ونحوهما ، وهذا أيضا من مميزات الأزهر الحديث .

واتخاذ كتب الإباضية والإمامية والإسماعيلية مصادر أحكام ، ظاهر من تقارير اللجنة المنشورة فى الأهرام وغيرها ، وفى الجزء الثالث من مجلة الأزهر لسنة ١٣٥٧ فى صفحة ١٨٠ فى سبيل السعى فى إزالة التعصب ما نصه : ٣ - أن يكون الأزهر كعبة جميع المسلمين على اختلاف مذاهبهم ، ويدرس فيه المذاهب المالوية : كذهب الزيدية ، والإمامية ، والإسماعيلية إن كان له بقية - (١) فهو اللاحق من سواه .

وفى العدد ٣٣١ من مجلة الرسالة فى مقال عن ديوان تميم بن المعز العبدي ، فاذا ما أتيح للفاطميين أن يقيموا دولتهم الكبرى فى وادى النيل فمنهم أمام دولة عربية هاشمية تحمى اللغة كما تحمى كتابها ودينها ، ومبلغ مجافاة ذلك للتاريخ الصحيح مستغن عن البيان بما ذكرناه فى مقال لنا (٢) وكتب ثقات أهل العلم مكتظة بأبنائهم الإلحادية بل لا ندري دولة من الدول فى تاريخ الإسلام حكمت على رقاب العرب صنوف الصقالبة والصقليين وطوائف الروم والأرمن واليهود والكنتميين سوى دولة العبديين ولا يكون التاريخ طوع بنان أحد. والموقع على ذلك المقال شاب أزهرى . متخرج فى الجامعة الإسماعيلية فى بجلات وهى لا تقبل طالبا لا يكون إسماعيليا روحا ودما كما هو معلوم ، ولا أدري كيف كان يسمح فى العهد الحديث للإباضية والإمامية والإسماعيلية والقاديانية فى الانتساب للأزهر معقل السنة ١١٩

(١) هذا طراز فى الدعاية وإلا فصاحب المقال يعرف كتبهم المحفوظة فى دار الكتب المصرية على الأقل . (ز)
(٢) سبق فى (ص ١٠٠)

ثم قال ذلك الشاب : ومن أحسن ما قيل في تميم بن المعز القاطمي قول ابن رشيق :

أصبح وأعلى ما سمعناه في الندى من الخبر المسأور منذ قديم
أحاديث تروىها السيول عن الحيا عن البحر عن كعب الأمير تميم
فيجعل بمدوح ابن رشيق تميم بن المعز العبدي مع أنه لم يلحقه حتى
يتصور أن ينظم في مدحه قصائد رنانة، بل بمدوحه هو تميم بن المعز باديس المتأخر
الوفاة وليس بين ترجمتهما غير خط فاصل في تاريخ ابن خلكان وفيه النص
على الممدوح بهذا الشهر ، لكن الدعاية تجعل الليل نهارا والشتاء صيفيا ،
وحال الإسماعيلية في مسألة الأديان في طور من أطوارهم المذكور في مقدمتنا
على كشف أسرار الباطنية.

واستساغة برون السماء في مصاف الرجال فه شتى الأعمال والسعي في
إزالة الحواجز بين أرباب الأديان بادعاء أنه ليس للإسلام زى خاص ولا
شعار خاص بخلاف ما قررناه في مقال لنا ^(١) والركض وراء خيال توحيد
الأديان وتخيل دين متحد ، وشريعة متحدة وعقيدة متحدة وراء دين الإسلام
وشرع الإسلام ، وتصور مذهب موحد غير مذاهب الأئمة المتبوعين في
الإسلام ليغال في الإدماج والاندماج وإبعاد في الخيال وتجهير اللواسع بدون
حجة وخرق للإجماع ، نسأل الله الصون .

وفيما سردناه في هذا المقال من النصوص ما يشخص الأثر الحديث
لكل ذي عينين ويعين اتجاهه الحديث ، وسنعود إلى الموضوع في فرصة أخرى
بعد عرض ما في النقض للمارمي ، من الوثائيات ، إن شاء الله تعالى . والله
يقول الحق وهو يهدي السبيل .

مظهر جديد في الأزهر الحديث

انكار نزول عيسى عليه السلام

واقرار عقيدة التجسيم

سبق أن أنكر عضو في جماعة دينية رفع عيسى عليه السلام حيا ونزوله في آخر الزمان بشيا نشرها في إحدى المجلات ، ولم ينطق أحد من زملائه في الجماعة بكلمة تستنكر تلك المخالفة الصارخة للعقيدة المتوارثة بين أهل الحق وإنما رد على هذا التجرد غيرهم من أهل العلم بجميع قاصدة للظهور مع توجيه سؤال إلى لجنة الإفتاء بالجامعة الأزهرية عن رأيها في الفتيا المذكورة ، ليكنها لم تترك ساكنا ولم تعر للسؤال أذنا صاغية ، إل أن نشرت مجلة البشرى القاديانية في العدد ٥٠ ، ٥١ ، هذه السنة : (١) ، أن الأزهر اعترف بوقفة المسيح الناصري ، - استنادا منها على تلك الفتيا ١١١ - فوجه السؤال من جديد إلى شيوخ الأزهر هل أمل أن يبرأوا الأزهر من ذلك العزو ، لكنهم سكوتوا وأصروا على السكوت فعلننا من ذلك أن الأزهر عدل في عقائده الجديدة عن العقيدة المتوارثة في الرفع والنزول . (٢)

وكذلك سبق أن نشر أحد علماء هذا المعهد كتاب «النقض» للدارمي المجلد (٣) قبل ثلاث سنوات ، وكانت الجماعة - منذ نشر الكتاب - تنظر

(١) سنة ١٣٩١ وميأى مقال (الرسالة والأزهر) وفيه كلام في هذا الموضوع .

(٢) للؤاف رسالة مطبوعة في ٩٧ صفحة في تحقيق هذا البحث اسمها (نظرة

عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة)

(٣) ميأى في ص ٢٨٨ أنه عثمان بن سعيد السجزي وأنه غير الامام الدارمي

فيه لتلفظ برأيها فيه بطلب من بعض زملائهم - وثلاث ساعات تستكثر للنظر في مثل هذا الكتاب - وقد انتهت الجماعة أمس والله الحمد من النظر فيه فوصلت بعد هذا البحث الطويل إلى نتيجة أنه لا شيء في تداوله ، فأباحث نشره - كما يظهر من عدد الأحد من جريدة البلاغ الغراء - بدل إذاعة بيان يستنكر ما حواه من المخازي ، فبهذا أصبح الأزهر الحديث متخلياً عن عقيدة التنزيه المتوارثة أيضاً إلى إباحة التجسيم ، وإثبات الحد والمكان ، والاستقرار المكاني له تعالى ، وتجويز استقراره سبحانه على ظهر البعوضة ، وإثبات ثقل له تعالى على العرش ثقل أعكام الحجارة مع إثبات حركة ومشى وقيام وقعود واستواء حسى له على العرش ، وعد ذلك كله قديماً ، وإثبات مسافة وفرجة حسية بين الله سبحانه وبين خلقه ، وعد من على رأس الجبل أو المساذنة أقرب إلى الله جل جلاله من على وجه الأرض ، إلى غير ذلك من المخازي المتوارثة عن الوثيقة الأولى المسجلة في الكتاب المذكور .

مع أن عقيدة أهل الحق في المسألة الأولى الرفع والنزول ، وفي المسألة الثانية التنزيه المطلق كما نطق بهذا وذاك الكتاب والسنة وإجماع أهل الحق ، وكما يظهر هذا وذاك من كُتب أصول الدين التي تدرس إلى اليوم في أقسام الأزهر . ولم يبق بعد هذا المظهر الجديد غير منع تدريس الكتب المذكورة في تلك الأقسام .

وحيث لا كهنوت في الإسلام فن أداء الأمانة المحملة علينا إزاء جماهير المسلمين الذين يهمهم أمر دينهم ولا سيما الذين يهمهم أمر الأزهر من قادة الأمة وأهل الحل والعقد منهم أن نصارحهم بهذا التقمص الحديث في المعتقد عند قادة الأزهر الحداثاء^(١) ، ليكونوا على بينة من أحوال الذين اتسموهم على أمر دينهم ، ونحن نبرأ إلى الله عز وجل من فصل هؤلاء ونفزع إليهم في كشف هذه الأرواء ، إنه قريب بحسب الدعاء .

(١) يشي المؤلف على الغيورين من علماء الأزهر كافي هذه المقالات (ص ١٠٧) وغيرها

نماذج مما في (نقض الدارمي)

الذي ابيح نشره

علم الناس مما نشرته جريدة البلاغ في عدد مساء الأحد ١٥ شوال سنة ١٣٦١ هـ - استقصاء من سكرتارية الازهر - أنه قد قررت الجماعة بالنسبة للكتاب وكتاب النقض للدارمي ، اباحة نشره وأن لا شيء في تداوله .

وأن هذا ما وصلت إليه بحوثهم في الكتاب طول ثلاث سنوات وسبعة أشهر ، فيكونون بإباحة نشره هكذا أباحوا اعتقاد ما فيه من الوثنيات التي ليس دونها حجاب على رغم ما هو متوارث في الازهر القديم من عقيدة التزييه .

وحيث لا يجوز إغفال ما يمس العقيدة فإنني أعرض لأنظار أهل الدين بعض نماذج مما في الكتاب ليعلموا علما لا لبس فيه مبلغ إمعان مؤلفه في عقيدة التجسيم التي في ذبوعها ضرر وبيل .

فقد قال في (ص ٢٠) : الحى القيوم يفعل ما يشاء ، ويتحرك إذا شاء وينزل ويرتفع إذا شاء ، ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء لأن أمانة ما بين الحى والميت التحرك ، كل حى متحرك لا محالة وكل ميت غير متحرك لا محالة ، وهذا تجسيم بحث يلبذه البرهان العقلى ، ويرده الكتاب والسنة وأقوال أئمة الهدى ، فلعل معبود هذا الخاسر يقوم ويجلس ويتحرك كما هو اعتقاد عباد البقر من جيران هذا السجزي ، وإثبات القيام والجلوس والحركة وسائر صنوف الحوادث له جل جلاله ما هو إلا اعتقاد محلول

الحوادث فيه سبحانه ، واعتقاد حلول الحوادث فيه جل شأنه كفر صراح عند أهل الحق .

وقال في (ص ٢٣) : « ادعى المعارض أنه ليس لله حد ولا غاية ولا نهاية وهذا الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته واشتق منه أغلوطاته ، وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهم إليها أحد من العالمين ، ثم استرسل في إثبات ذلك كله لله سبحانه بوقاحة بالغة . وماله حد وغاية ونهاية فهو الجسم الناهب في الجهات ، ولا كفار من يقول بذلك في لله العالمين واجب عند الإمام أبي منصور البغدادي كما في « التبصرة البغدادية » ، و « الأسماء والصفات » ، و « الفرق بين الفرق » له ، ومعه في ذلك أساطين أهل العلم من أئمة أصول الدين كما نقلنا نصوصهم في غير هذا المقال .

وقال في (ص ٧٩) : « بائن من خلقه فوق عرشه بفرجة بينة والسموات السبع فيما بينه وبين خلقه في الأرض » ، وقال في (ص ٨٥) : « ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم ، فعد الدارمي هكنا جواز استقرار معبوده على ظهر بعوضة أمراً مفروغا منه ، واستدل بهذا الجواز على جواز استقراره الخبي على العرش العظيم بطريق الأولوية .

غيا ترى هل يوجد في البسيطة من يكفر هذا الكافر الآخر سوى صاحب « النقض » ومتابعيه ؟ وتجوز ذبوع مثل هذه العقيدة المستخرجة بين العامة لا يتصور صدوره إلا عند لعب الكشوس بالردوس أو زوال الإيمان بالله من قرارة النفوس ؟ ففسأل الله الصون والسلامة .

وقال في (ص ٢٠٠) : « من أنبأك أن رأس الجبل ليس بأقرب إلى الله من أسفله ؟ . . ورأس المنارة أقرب إلى الله من أسفلها ، فعند إمام المجسمة هذا ، من علا في الجور بالطائرة يكون أقرب إلى معبوده من هذا ، وذلك ،

ويدل كلامه هذا على أنه كان يتطلع إلى معبوده من رؤس الجبال والمآذن والمراسد كما هو صنيع الصابئة الحرائية - عبدة الأجرام العلوية - وأما المسلمون فهم يعتقدون أن الله سبحانه منزّه عن المكان وأن نسبته سبحانه إلى الأمكنة سواء ، فليس القرب منه بالمسافة ، ولا البعد عنه بالمسافة ، قال الله تعالى (واستجدوا قريباً) ^(١) وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه النسائي وغيره : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، وهذا الخاطر وأشياعه يقولون : لا ، بل اطلع رأس الجبل واصعد فوق المرصد أو اركب طائرة تعلو بها في جو السماء تتقرب إلى المعبود . ومن الذي يحمل أن سمت رأس هذا الواقف على هذا الجبل في هذا القطر ، يما كس كل المعاكسة اتجاه رأس ذلك الواقف على رأس ذلك الجبل في أمريكا مثلاً ، وكربة الأرض ثبوتها الفنى بما لا يقبل المناقشة ، بل قال ابن حزم الظاهري في الفصل ، في (٢ - ٩٧) إن كربة الأرض ثابتة بالكتاب والسنة ثم مررد الأدلة منهما .

أفلا يسخر التلاميذ في المدارس الابتدائية - الذين من أوائل معارفهم معرفة كربة الأرض ، وتبدل سمت الرأس حيناً فحيناً - من عقل هذا المحدث المشوى الذى لم يزل عقله في دور الطفولة باعتقاد أن رأس الجبل يكون أقرب إلى المعبود ؟ فتباً لهذا العقل الوثنى لهذا الهرم ، وثباتاً لهذا العقول الذين يتابعونه في ذلك أو يثنون عليه .

وبرى هذا الجسم المسكين في (ص ٩٢ و ١٨٢) أن حديث أطيط العرش من ثقل الله عليه ثقل أعكام الحجارة والحديد - تعالى الله عن ذلك - مع أن أطيط العرش عند أهل العلم بمعنى خضوعه لله سبحانه مجازاً مشهوراً

وخضوع أكبر مخلوق له سبحانه يدل على خضوع مادونه بطريق الأولوية ،
ثم إن حديث الأبيط الخرج في سنن أبي داود فيه من العمل القادحة ما يقتضى
عليه بالبطلان كما في الجزء الذى ألفه الحافظ ابن عساكر في إثبات بطلان ذلك
الحديث من حيث الصناعة الحديثية ^(١) ، ونقلنا ملخصه في كثير من
تعليقاتنا على السكتب ولا سيما تسكلة الرد على فونية ابن القيم .

وقال في (ص ١٢١) : « لانسلم أن مطلق المفعولات مخلوقة . وقد
أجمعنا واتفقنا على أن الحركة والنزول والمشي والهرولة والاستواء على العرش
وإلى السماء قديم ، وهذا هو عقل هذا المؤلف أشيء عجاب ، مفعول وغير
مخلوق في آن واحد انراه يثبت الحركة الحسية والنزول الحسى والمشي الحسى
والهرولة الحسية والاستواء الحسى له تعالى ، ويدعى الاتفاق على أنها كلها
قديمة . فسبحان قاسم العقول ، أيتصور القدم فيها له أول وآخر وبداية ونهاية
ومبدأ ومقطع وطروه وزوال ، أم يعقل قدم الاستواء على العرش أو الاستواء
إلى السماء بدون قدم العرش والسماء !! وما حكم ادعاء قدم العرش أو السماء
قدماً شخصياً أو نوعياً عند أهل الحق ؟ »

فتبنا ابن تيمية وصاحبه ابن القيم حيث كانا يوصيان بكتابه هذا أشد
الوصية ويتابعانه في كل ما في كتابه كما يظهر من صفحة خاصة مذكورة في أول
الكتاب فأصبحا بذلك في صف هذا المؤلف المجسم الفاقد العقل ، فلا إمام
لمن اتخذ هؤلاء أئمة في الأصول أو الفروع ومن هنا يظهر كل الظهور مبلغ
شناعة اتباعهما في شواذهما الفقهية بترك ما عليه أئمة الهدى ، فنمود بالله من
الخذلان .

(١) (سان الوهم والتخلط في حديث الأبيط) (ز)

واقعد أصحاب اللجنة حيث قالت : « وما اشتمل عليه الكتاب مخالف لما عليه جمهور المسلمين من عهد الصحابة إلى الآن » . لكنها أخطأت في الثناء على مؤلفه بالعلم ، أهكذا يكون العلم أيها السادة ؟ فلو أخذنا نسرد ماله من الأخطاء الفظيعة في أحاديث الكتاب سنداً ومقتلاً لرأى القارىء الكريم العجب العجيب في تصرفاته الخاطئة فيها أيضاً .

وقال في (ص ١٥١) : « ولم يبلغ ماروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه اثني عشر ألف حديث ، بغير تكرار إن شاء الله : إذا رواياتهم كلها من وضع الزنادقة في دعواك ، فقله هذا عند محاولته الرد على معارضه الذي قال : « إن الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألفاً من الحديث روجوها على رواية الحديث وأهل الغفلة منهم ، دليل على مبلغ ضيق دائرة علم المؤلف في العلم الذي يهتم إليه ، فابن معين وحده كان كتب بيده نحو ستمائة ألف حديث . والذي دونه أحمد في مسنده فقط نحو أربعين ألف حديث . وكان يذاكر في ألف ألف حديث . وسعة ابن المديني في رواية الحديث كما يذكره الحاكم في « معرفة علوم الحديث » ، وهؤلاء الثلاثة من مشايخ المؤلف - على ما يزعمون - والبخاري وحده كان يحفظ مائة ألف حديث صحيح كما ذكره الحازمي بسنده وقد أسند العقيلي إلى حماد بن زيد أنه قال « إن الزنادقة وضعوا أربعة عشر ألف حديث ، وما وضعه ابن أبي العوجاء » ريب حماد ابن سبيعة ، فقط نحو أربعة آلاف حديث يحرم الحلال ويحل الحرام ، وأحوال سائر الوضعاء مشروحة في كتب الضعفاء والمتروكين . وابن حماد بن زيد من المؤلف في معرفة الحديث ؟ فكأن المؤلف لم يجالس أحداً من أهل العلم بالحديث ، حتى يعلم مبلغ كثرة ماروى من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين ، ويدرك مبلغ تعب الجاهلذة في تنقية الروايات .

فظهر أن عليه بالحديث كماله بمقيدة أهل الحق على حد سواء فلا وجه لإطرائه تقليداً للطائرين، ولا عذر مطلقاً لمن يدون مثل ما في كتابه من الجاهلية الجملاء ولا لمن ينشره ويروجه، وإن كان العزيز بن عبد السلام يـعـذر - في قواعده - من بدرت منه كلمة موهمة لكنه يريد بذلك العامي الذي تخفى عليه مدلولات الألفاظ وتعلو على مداركه دقائق علم أصول الدين وينهيب الولوج في هذه المضائق، لا من ألف وقام يدعو الناس إلى عقيدة التجسيم بهذه الصراحة فيجب إلزامه مقتضى كلامه بدون توقف، بل يقول القرطبي المفسر في التذكار، إن المجسم عابد صنم. والمقبل يرد على ابن عبيد السلام رأيه، ويقول إنه رأى منه لادليل عليه وليس أحد يعذر فيما يوجب الكفر. أمر غريب!! استباحة نشر الكتاب مع ما فيه من الوثنيات المردودة بأدلة الكتاب والسنة وحجج العقل، واستنكار التوسل أشد استنكار إلى حد أن يرمى المتهوسون بالإشراك بالله، مع قيام الحجج في الكتاب والسنة والمعقول على أنه مشروع كما في مقالين لي^(١) لكن الهوى يعصم ويصم. وثناء ابن السبكي على الدارمي المجسم ناشئ من تقليد الذهبي ونحوه من الحشوية في إطرائه بدون أن يعلم حاله، وحاشاه أن يثنى عليه وهو يعلم حاله بل لو كان اطلع على بعض مخازيه المدونة في كتابه هذا لنبذه بنذ النواة وسل عليه سيف جهاده المضامات على رقاب المبطلين، وهو الذي قسا كل القسوة على من يقول بالحد فقط - في ترجمة الحافظ محمد بن حبان البستي - وإثبات الحد له تعالى من أهون ما في هذا الكتاب من صنوف الضلال، وقد نقلنا في أواخره تكملة الرد على نونية ابن القيم^(٢) مبلغ قسوة ابن السبكي على

(١) عنوانهما (حق القول في مسألة التوسل).

(٢) وسماها المؤلف (تبديد الظلام الخيم من نونية ابن القيم) وهي مطبوعة. وقها من الوثائق والتحقيقات ما يكفي المُنصف.

شيخه الذهبي في باب التجسيم، مع أن الذهبي يسعى جهده في الابتعاد عن النطق بما لم يرد في الكتاب والسنة في باب الصفات وإن كان غالطا في فهم ما ورد وهو أهون بكثير من الدارمي صاحب «النقض»، فعلم أن قول ابن السبكي في ترجمته لم يكن عن دراسة لأحواله ولا اطلاع على كتابه، وتوثيق هشوي لحشوي لا يعتمد به عند أهل النقد كما لا يعتمد توثيق من قلده في ذلك.

هذا وقد ذكر بعض المترجمين له أنه بجالس أحمد والبوطلي ويحيى بن معين وابن المديني، مع أنه لم يذكر له شيء في الأصول الستة، وإعراض أصحاب الأصول الستة عن يقال عنه إنه حضر مجالس هؤلاء لا يكون إلا من وقفة في أمره.

والدارمي هذا هو عثمان بن سعيد السجزي المتوفى سنة ٢٨٢ هـ، وأما الإمام الدارمي صاحب السنن فهو عبدالله بن عبد الرحمن المتوفى سنة ٢٥٥ هـ وهو من مشايخ مسلم.

ولا شيء يسمى إلى سمعة الأزهر أكثر مما يسمى إليها المظهر الذي لا يلتزم والعلم ولا بصطحاب والإيقان، فالتمس بيت أن يتخلى عن مهمته لا يسوغ له أن يحتضن الجحود، ولا أن يؤوى الجحود فضلا عن أن يسايرهما، وقد علم الأزهر كما علم الآخرون رأى الشيخ في الأمة وأئمتها، والفقه والفقهاء والحديث ونقلته إلى قوله في تفسير سورة لقمان (ص ١٢) «وكل ما في كتب الكلام والفلسفة لا يمكن أن يتهدى به جمهور المسلمين، ونحن في شك من أن العلماء اهتموا به، فإذا أخفقت المعاهد والمدارس وغابت السكيات ومرئادوها، فلا تدريس ولا تعلم ولا علم الأمة خلفا عن سلف غير ما سيفيهذه فضيلته من جديد في الفقه والحديث والفلسفة والتوحيد، وحسبيدة كما وصفه الأستاذ محمد عبدالله عنان المؤرخ البارح - فإذا ما أباح

مثله ما في كتاب ، النقص للداري ، فقد أبدى عن مكنون علمه ومخزون
يقينه ومرماه في العقيدة .

وصفوة القول أن الاطلاع على تلك المخازي المدونة في الكتاب يدل
القاري الكريم أجلى دلالة على مبلغ سقوط مؤلفه رغم إصراف المسرفين
في الشناء عليه . وهذا الكتاب المكتظ بتلك الوثنيات الفاضحة هو الذي
يستبيح الأزهر الحديث نشره ويرى أنه لا شيء في تداوله ١١ فحسبنا الله
ونعم الوكيل .

خطورة القول بالجهة فضلا عن القول بالتجسيم الصريح

رأينا الازهر الحديث يتساهل في العقيدة المتوارثة في التنزيه الى حد
أن يبيع نشر كتاب ، النقض للدارمي المجسم ، كما علم بنا نقلناه عن جريدة
البلاغ وفي ذلك استساعة اعتقاد الجمهور لما فيه من لإثبات المكان له تعالى
في الصفحات (٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٢ و ٩٦) وفيه أيضا إثبات
الحمد والغاية والمس والقيام والقعود والجلوس والحركة له سبحانه في
الصفحات (٢٠ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٠ و ٥٠ و ٥٤ و ٥٥ و ٧٣ و ٧٤
و ٧٥ و ١٢١) وفيه أيضا ادعاء قدم مفعولاته تعالى وقدم استوائه على العرش ،
وقدم حركته ومشيه وهروله كما في (ص ١٢١) تعالى الله عن ذلك كله ، وفيه
أيضا إثبات القرب له تعالى والبعد عنه بالمسافة في الصفحات (٧٨ و ٧٩ و ٨٠)
وفيه أيضا ادعاء كون من على رأس الجبل والمنارة أقرب إلى الله تعالى من
على الأرض كما في (ص ١٠٠) ، وفيه أيضا تكوين استقراره تعالى على ظهر
بعوضة كما في (ص ٨٥) وفيه أيضا إثبات ثقل له تعالى على العرش وحملته
كما في (ص ٩٢) وفيه أيضا تمثيل ثقله تعالى على العرش بثقل أعكام الحجارة
والحديد كما في (ص ١٨٢) .

الى غير ذلك من الأساطير الوثنية التي لسنا في صدد استقصائها . وهذا
هو الكتاب الذي تبيح الجماعة نشره ولا ترى شيئا في تداوله ، مع أن القول
بإثبات الجهة له تعالى كفر عند الأئمة الأربعة هداة الأمة كما نقل عنهم
العراقي على ما في . شرح المشكاة لعلي القاري ، فضلا عن باقي المخازي في
كتاب الدارمي .

وقال البياضى فى «إشارات المرام» : «قال أبو حنيفة من قال لا أعرف
ربى فى السماء أم فى الأرض فهو كافر ، وكذا من قال إنه على العرش ولا
أدرى العرش أفى السماء أم فى الأرض ، ثم ذكر وجه إكفاره وقال :
لكونه قائلاً باختصاص البارى تعالى بجهة وحيز ، وكل ما هو مختص بالجهة
والحيز فإنه محتاج محدث بالضرورة وهو قول بالنقص المريب فى حقه تعالى ،
والقائل بالجسمية والجهة منكر وجود موجود سوى الأشياء التى يمكن الإشارة
إليها حساً ، فهم منكرون لذات الإله المنزه عن ذلك فلزمهم الكفر لا محالة .
وقال الإمام أبو جعفر الطحاوى فى كتابه «اعتقاد أهل السنة والجماعة»
على مذهب فقهاء الملة أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد بن الحسن : «تعالى
الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات ولا تحويه الجهات
الست كسائر المبدعات» . وفيه أيضاً : «وتؤمن بخروج الدجال الأعور الملعين
ونزول عيسى بن مريم عليه السلام من السماء» . وعلى هذه العقيدة أنبأهم
الذين لا يقلون عن نصف الأمة المحمدية على توالى القرون . وقد تلقى
الطحاوى علوم هؤلاء فى الاعتقاد والعمل عن سليمان بن شعيب الكيسانى
وبكار بن قتيبة وابن أبى عمران وأبى خازم . فالأول عن أبيه عن محمد عن
أبى يوسف وأبى حنيفة ، والثانى عن هلال بن يحيى عن زفر وأبى يوسف
عن أبى حنيفة . والثالث عن ابن سماعة وبشر بن الوليد ، فالأول عن محمد
وأبى يوسف والثانى عن أبى يوسف ، والرابع عن عيسى بن أبان عن محمد ،
وعقيدة الطحاوى هذه مستفيضة عن أئمتنا متواترة إلى اليوم .

ورد الإمام مالك بن أنس رضى الله عنه على القائلين بالجهة مبسوط فى
«العواصم عن القواصم» لابن العربى و«السيف الصقيل» للتحقى السبكى . ويقول
القرطبى المفسر فى (التذكار ٢٠٨) عن المجسمة : «والصحيح القول بتكفيرهم
إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور» . هـ . فيكون لفظ الجهة فى

تفسيره سبق قلم ، كما أوضحته في (تكملة الرد على ابن القيم) .

ورأى الإمام الشافعي رضي الله عنه في المجسمة هو كما يظهر من شرح المذهب للنووي ، قال التقي الحصني في « كفاية الأخيار » ، — وكان من كتب الدراسة في الفقه الشافعي في الأزهر — : جزم النووي في صفة الصلاة من شرح المذهب بتكفير المجسمة . قلت وهو الصواب الذي لا يحيد عنه إذ فيه مخالفة صريح القرآن قاتل الله المجسمة والمعتلة ما أجرامهم على مخالفة (ليس كذلك شيء وهو السميع البصير) (١) وفي هذه الآية رد على الفرقتين والله أعلم . وفي نقل ما ذكره إمام الحرمين في الشامل والإرشاد في الرد على المجسمة طول .

وأما رد الإمام أحمد رضي الله عنه على المجسمة فنقول في « مرهم العلال المعضلة للشافعي » بتوسع ودفع شبه التشبيه لابن الجوزي ، وهو كاف في ذلك .

بل ابن حزم الظاهري من أقسى أهل العلم على المجسمة في كتابه « الفصل » ، وقوله تعالى (قل لمن ما في السموات والأرض قل لله) (٢) يفيد أن المكان وكل ما فيه ملك لله ، وقوله تعالى (إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا) (٣) ينص على أن سكينة السموات والأرض كلهم عبيد لله ، وقوله تعالى (وله ما سكن في الليل والنهار) (٤) يدل على أن الزمان وكل ما فيه ملك لله تعالى . فظهر أن المكان والمساكنات والزمان والزمانات كلها ملك لله تعالى . وذلك يدل على تنزيه سبحانه عن المكان والزمان كما قال أبو مسلم الأصبهاني والفخر الرازي وغيرهما ، وإلا لزم أن يكون مالكا ومملوكا وععبدا ومعبودا تعالى الله عن ذلك ، وقوله سبحانه في

(١) الآية ١١ من سورة الشورى (٢) الآية ١٢ من سورة الانعام .

(٣) الآية ٩٣ من سورة مريم (٤) الآية ١٣ من سورة الانعام .

سورة الحديد (هو الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج فى الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم والله بما تعملون بصير)^(١) وجمعه بين الاستواء والمعية فى آية واحدة مما يدل دلالة قطعية على أن الاستواء ليس بمعنى الاستقرار المسكنى وإلا نافي المعية، وليست المعية بأجدر بالتأويل من الاستواء فوضح الحق وبطل ما كانوا يعملون .

وهنا ننقل كلمة ابن العربى فى « العارضة » لما فيها من الفوائد الجملة فى الرد على بادرة بدرت من ابن عبد البر فى « التمهيد » و « الاستدكار » ويحاول أهل الزيغ التمسك بها ، قال ابن العربى فى العارضة د ٢ - ٢٣٣ : قد تعدى إليه « أى حديث النزول » قوم ليسوا من أهل العلم بالتفسير فتعدوا عليه بالقول بالنسكير وقالوا « فى هذا الحديث دليل على أن الله فى السماء على العرش من فوق سبع سموات » قلنا هذا جهل عظيم ، وإنما قال ينزل إلى السماء ، ولم يقل فى هذا الحديث من أين ينزل ولا كيف ينزل ؟ قالوا « وحجتهم ظاهر قول الله تعالى : الرحمن على العرش استوى^(٢) » قلنا وما العرش فى العربية ؟ وما الاستواء ؟ قالوا « كما قال الله تعالى : لتستوىوا على ظهوره^(٣) » قلنا إن الله ، تعالى أن يمثل استواؤه على عرشه باستوائنا على ظهور الركائب . قالوا « وكما قال : واستوت على الجودى^(٤) » قلنا تعالى الله أن يكون كالمسفينة جرت حتى لمست فوقفت ، قالوا « وكما قال : فاذا استويت أنت ومن معك على الفلك^(٥) » قلنا معاذ الله أن يكون استواؤه كاستواء نوح وقومه لأن هذا كله استواء مخلوق بار تفاع وتمكن فى مكان واتصال

(١) الآية ٤ من سورة الحديد . (٢) الآية ٥ من سورة طه .

(٣) الآية ١٣ من سورة الزخرف . (٤) الآية ٤٤ من سورة هود .

(٥) المؤمنون ٢٨ .

ملازمة وقد انقضت الامة من قبل سماع الحديث ومن بعده على أنه ليس استواءه على شيء من ذلك ، فلا يضرب له المثل بشيء من خلقه . قالوا : قال الله عز وجل : ثم استوى إلى السماء ^(١) ، قلنا تناقضت تارة تقول إنه على العرش فوق السماء ، ثم تقول إنه في السماء لقوله (أأنتم من في السماء) وقلت إن معناه على السماء . . قالوا : اجتمعت الموحدة على أنهم يرفعون أيديهم في الدعاء إلى السماء ولولا ما قال موسى له في السماء لفرعون ما قال يا هامان ابن لي صرحا ، قلنا كذبتم على موسى ما قالها قط ومن يوصلكم إليه إنما أنتم أتباع فرعون الذي اعتقد أن الباري في جهة فأراد أن يرقى إليه بسلم فيمنشكم أنكم من أتباعه وأنه إمامكم . قالوا : وهذا أمية بن أبي الصامت يقول :

فسبحان من لا يقدر الخلق قدره ومن هو فوق العرش فرد موحده

ملك على عرش السماء مهيم لعزته تغزو الوجوه وتسجد

وهو قد قرأ التوراة والإنجيل والزيور ، قلنا هذا الذي يشبه جهلكم أن تحتجوا بقول فرعون ، وقول ملحد جاهلي وتحويلون به على التوراة والإنجيل المبدلة المحرفة . واليهود أعرق خلق الله كفرا وتشبيها لله بالخلق .

والذي يجب أن يعتقده في ذلك أن الله كان ولا شيء معه ، ثم خلق المخلوقات من العرش إلى الفرش فلم يتعين بها ولا حدث له جهة منها ولا كان له مكان فيها فإنه لا يحول ولا يزول قدوس لا يتغير ولا يستحيل . وللإستواء في كلام العرب خمسة عشر معنى ما بين حقيقة ومجاز : منها ما يجوز على الله فيكون معنى الآية . ومنها ما لا يجوز على الله بحال وهو ما إذا كان الإستواء بمعنى التمسك أو الإستقرار أو الاتصال أو المحاذة فإن شيئا من ذلك لا يجوز على الباري تعالى ولا تضرب له الأمثال في المخلوقات . وإما أن لا يفسر كما قال مالك وغيره إن الإستواء معلوم يعني مورده في اللغة ، والسكيفية التي أَرادها

الله ، بما يجوز عليه من معاني الاستواء بمجولة فمن يقدر أن يعينها؟ والسؤال عنه بدعة لأن الاشتغال به قد يثير طاب المتشابه ابتغاء الفتنة . فتحصل لك من كلام إمام المسلمين مالك أن الاستواء معلوم وأن ما يجوز على الله غير متعين وما يستحيل عليه هو منزعه عنه . . وقد حصل لك التوحيد والإيمان بنفي التشبيه والحال على الله سبحانه وتعالى فلا يلزمك سواء . .

وأما قوله ينزل ويحيى . ويأتى وما أشبه ذلك من الألفاظ التي لا يجوز على الله في ذاته معانيها ، فإنها ترجع إلى أفعاله . وهاهنا نسكتة وهي أن أفعالك أيها العبد إنما هي في ذاتك ، وأفعال الله سبحانه لا تكون في ذاته ، وإنما تكون في مخلوقاته فإذا سمعت الله يقول أفعل كذا فعناه في المخلوقات لا في الذات ، وقد بين ذلك الأوزاعي حين سئل عن هذا الحديث فقال يفعل الله ما يشاء . . وقالوا ، نقول ينزل ولا نكيف ، قلنا معاذ الله أن نقول ذلك ، وإنما نقول كما علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكما علمنا من العربية التي نزل بها القرآن قال النبي عليه السلام : يقول الله عبدي امرضت فلم تعدني وجمعت فلم تطعمني ، وعطشت فلم تسقني ، ولا يجوز عليه شيء من ذلك ، ولكن شرف هؤلاء بأن عبر به عنهم . كذلك قوله ينزل ربنا عبر عن عبده وملأه الذي ينزل بأمره باسمه فيما يعطى من رحمته ، ويهب من كرمه ويفيض على الخلق من عطائه ، وقال الشاعر :

ولقد نزلت فلا تظني غيره منى بمنزلة المحب المكرم

والنزول قد يكون في المعاني وقد يكون في الأجسام والنزول الذي أخبر الله عنه إن حملته على أنه جسم ، فذلك ملأه ورسوله وعبده وإن حملته على أنه كان لا يفعل شيئاً من ذلك ثم فعله عند ثلاث الليل فاستجاب وغفر وأعطى وسمى ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة . . فذلك عربية محضنة .

إلى آخر ما ذكره ابن العربي ، ولله دره حيث أجاد وأفاد في هذا الموضوع ورد على ما بدر من ابن عبد البر رداً متيناً لا تقوم له قائمة بعده .
وقد قال الإمام أبو منصور عبد القاهر التميمي في كتاب «الاسماء والصفات له» ، فيما روى التقي السبكي عنه في الفتاوى الحلبيات وهي أجوبته عن أسئلة الشهاب الأذرعى : «إن الأشعرى وأكثر المتكلمين قالوا بتكفير كل مبتدع كانت بدعته كفراً أو أدت إلى كفر كمن زعم أن لمعبوده صورة أو أن له حداً ونهاية أو أنه يجوز عليه الحركة والسكون . . . ولا إشكال لذى لب في تكفير الكرامية بحسنة خراسان في قولهم إنه تعالى جسم له حد ونهاية من تحته وأنه تماس لعرشه وأنه محل الحوادث . . . وكل ذلك مما هو موجود في كتاب الدارمى ، ولا يجهل أهل العلم منزلة أبي منصور في علم أصول الدين وقد تخرج على مثل أبي إسحاق الإسفرايينى تلميذه أبي الحسن الباهلى صاحب أبي الحسن الأشعرى .

وأراني في غنية عن التوسع في بيان خطورة ما في كتاب الدارمى من إثبات المسكان والجهة والحد والنهاية والغاية والثقل والمشى والجلوس والقيام والقعود ونحوها له سبحانه بأكثر مما سبق لأنى لا أظن أن يوجد حتى بين إخوان الصفاء من لا يقر في قرارة نفسه أن ذلك كله كفر ناقل من الملة مع إصدارهم القرار القاضى بإباحة نشره وبأنه لا شيء في تداوله ، على ما فيه من الكفريات الفظيعة التى ذكرنا بعض نماذج منها .

بل شيخهم الذى حملهم على ذلك يقول في تفسير سورة الحديد (ص ١٣):
« ونحن نؤمن بأنه استوى على العرش كما وصف نفسه ، وعرشه لا يعلمه البشر إلا بالاسم وليس حاملاً له كما يتوهمه الناس ، وتعالى الله عن أن يكون محمولا أو فى جهة أو حين ، وتعالى الله عن سمات المخلوقين . . . ولا يجوز

أن يتحكم أولئك الجبهة في تفسير القرآن والحديث النبوي ويحملوا الألفاظ
على ظاهرها فيوقعوا الناس في التجسيم ولوازم التجسيم . .

والكتاب الذي يستصوبه اليوم يدعو إلى ضد ذلك على خط مستقيم ،
فما رأى فضيلته في هذا التناقض ١١٩ ولا نظن وجود **إكراه** ملجئ يبيح
للجماعة النطق بالكفر الصارخ لكن الناس معادن ، وعلم (أكل عيش)
ودين أكل عيش ، وأدب أكل عيش توقع المرء في مهازل
وصفوة القول أن التساهل في أمر كتاب النقض بإباحة نشره من أفضح
ما ينسب إلى جماعة لاحكمة لوجودهم غير حراسة الدين .

حول تحمس القصيمي اليوم !

رأيت اليوم في مجلة يسميها صاحبها الهدى النبوي ، مقالا في عشر ورقات من نحو عشرين ورقة صغيرة هي كل ما تطبعه هذه المجلة في كل شهر ، وجه فيه كاتبه القصيمي صنوفاً من الشتائم - بحماس بالغ - إلى كتاب مجلة الإسلام الغراء ، أولئك الكتاب الذين لهم أقلام مرهقة جردوها لخدمة الدين الإسلامي ، والدفاع عن حوزة السنة الصحيحة ، والذين هم أعلى منزلة في قلوب المسلمين في أقطار الأرض من أن تصدرهم أقوال من ليس في حبيته غير الشتائم ، هؤلاء نفر من الكتاب الذين تجري أقلامهم بالحسكة في إرشاد الحائدين عن الحق لأظلم من العيب وإضاعة الوقت بحيث يتنازلون إلى مساجلة مثل كاتب هذا المقال ، بيد أنه لا بأس إذا أردت تعريف نفسي لهذا الطافح الناضح بما فيه أن أعلمه أن الكوثرى علقم لا تستطيع ألسان مثل القصيمي أن تقضمه .

وقد عرف الداني والقاضي سيرة الكوثرى وجهاده ، وليست تركية مثله إلى مثل القصيمي الذي أتى تحمسه المصطنع متأخراً جداً ، وتلك الذمرة القومية التي يحب القصيمي أن يثيرها مع ما يثير من التعصب المذهبي بدون أي مناسبة ماهرة إلا نغرة جاهلية داسها خاتم رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، وجعلها موضوعاً في ضمن ما وضعه من نغرات الجاهلية تحت قدميه ثم لهذا المخرور أن يحرب حظاً من الكوثرى متى شاء .

وأما دعواه السنة في مقاله الطويل ، فتكذبها تلك المكتب التي يدعو إليها والتي طبعت بعضها (الجماعة) لإحياء مذهب النجاشي ، وإثارتها من جديد ، بعد أن قضى عليه جمهور المسلمين .

ومن جملة هذه الكتب التي يدعو إليها بحماس قوى على اعتبار أنها تحنوي

لب السنة وصفوها كتاب الدارمي الذي طبع حديثاً بمطبعتهم التي يلقبونها بمطبعة أنصار السنة ، ولكي أفضح هنا دخيلة نفوسهم ، وما تنطوى عليه من العمل على إفساد عقائد الناس ، وليلم من لا يعلم اتجاه دعوتهم ، وليتضح هند عامة المسلمين وخاصتهم - في غير ألف ولا دوران - من هو عدو الإسلام ومن هو صديق الإسلام ؟

ولكي يتضح اتجاههم جلياً أسرد هنا نماذج عما في ذلك الكتاب المرضي عند القاصي وأمثاله كما صرح بذلك في مقاله :

فن تلك النماذج في (ص ٤) من كتاب الدارمي وكيف يهتدي بشر^(١) للتوحيد وهو لا يعرف مكان واحده . . . يعني الله سبحانه . . . وهذا إثبات المسكان له تعالى .

وفي (ص ٢٠) . . . الخى القيوم يفعل ما يشاء ، ويتحرك إذا شاء ، وينزل ويرفع إذا شاء ، ويقبض ويبسط ، ويقوم ويجلس إذا شاء ، لأن أماره ما بين الخى والميت المتحرك ، كل حى متحرك لأحواله ، وكل ميت غير متحرك لأحواله . .

وفي (ص ٢٣) ، والله تعالى له حد . . . ولمكانه أيضاً حد ، وهو على عرشه فوق سمواته ، وهذان حدان اثنان . .

وفي (ص ٢٥) ، كل أحد بالله في مكانه أعلم من الجهمية . . . وولى خالق آدم بيده مسيحياً . .

وفي (ص ٢٩) ، ولو لم يكن لله يدان بهما خالق آدم ومسه بهما مسيحياً كما ادعيت لم يجز أن يقال : بيدك الخير

وفي (ص ٤٨) ، معنى تأويل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن الله ليس بأعور ، أنه بصير ذو عينين خلاف الأعور . .

(١) المراد به بشر المريسي الذي يرد عليه الدارمي . (ز) .

وفي (ص ٧٤) د ولانه ليقعد على الكرسي فما يفضل منه إلا قدر أربع أصابع

وفي (ص ٨٥) د ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ، ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم ...

وفي (ص ١٠٠) إن رأس الجبل أقرب إلى السماء من أسفله ، ورأس المنارة أقرب إلى الله من أسفلها

وفي (ص ١٢١) د لانسلم أن مطلق المفعولات مخلوقة ، وقد أجمعنا واتفقنا على أن الحركة والنزول والمشي والهرولة والاستواء على العرش وإلى السماء قديم ..

هذا ما أردنا عرضه على أنظار القراء بما يروجه أصحاب هذه البهانة الفاسدة الكاسدة .

فقل لي ربك هل يوجد على وجه البسيطة مؤمن يشك فيمن يتفوه بتلك الكلمات ونظائرها وهي كثير في كتبهم - أو يرتاب في أنه حاد الله ورسوله وخرج عن جماعة المسلمين ؟ أهذه هي السنة التي يدعون إليها ، عامهم الله بما يستحقون وعاجلهم بما يستأهلون من نعمته وعذابه ، وأزاح شرورهم وظلمات شركهم وضلالهم عن هذا البلد المنكود بهم وبرعوناتهم وجهالاتهم !

والهل في هذا القدر من البيان ما يكفي في تحذير المسلمين من شرور هؤلاء المبتدعة . والله الهادي إلى سواء السبيل .

تحذير الأمة من دعاة الوثنية

لا يهمني منبت ذلك المتعالم في مطلع قرن الشيطان ، ولا صلته بمسيحامة
ولا اندساسه بين الأزهريين متظاهراً بأنه من أتباع أحد الأئمة المتبوعين
- رضى الله عنهم - ولا ما آل إليه أمره من الطرد والإبعاد عن الأزهر
الشريف ، بعد انكشاف ستره ، حفظاً لكرامة آخر معقل للإسلام ، لأنها
أمور مكشوفة لا غطاء عليها بل يعلمها الجمهور من أهل القطر وسائر الأقطار .
ولما يهمني ويهم كل مسلم غيور أن يتظاهر مثله بمظهر الدعوة إلى مذهب
السلف الصالح بين أصحاب القلوب الصافية من عامة المسلمين ، ويبتسمومه
الفتاكة بينهم باسم السنة فيسبى إلى سمعة البلد وسمعة الإسلام ، فلا ندع هذا
البجبايح النفاج يهيم بين المسلمين فساداً ، ولا نتركه يتفلسف من موضوع بحثنا
بتوسيع دائرة الكلام إلى مالا شأن لنا به من الثروة الفارغة إخفاء لنجاسته
التي تمت إلى الوثنية بأوثق وشيجة ، بل كلما حاول الإفلات نمسكه من أذنه
ونرده إلى موضوع ما يدعوا إليه من الضلال الصريح ، ونضطره إلى الحديث
حول دعوته فقط .

فأنت أيها الداعي تدعو الأمة علناً جهاراً إلى ما في كتاب إمامك الدارمي
الذي طبعته جماعتك قبل شهر فقط ، وإلى ما في كتاب السنة الذي تقررون
أه كتاب عبد الله ابن الامام أحمد ، ولست بتاركك تخادع المسلمين بما فيهما
من الجاهلية الجملاء ، والوثنية الخرفاء ، إلى أن تتوب وتطيب وتتبرأ
بما فيهما من دسائس الوثنية ، وصرائح الكفر الناقل من الملة .
وقد ذكرت جملة بما في كتاب الدارمي من الكفريات في مقال لي سابق

- بدون تعليق عليها - وأما اليوم فأنتحدث عنها واحدة واحدة ، إلى أن يأتي دور الكلام على ما في كتاب السنة المذكور فأنتحدث عنه أيضاً إن شاء الله تعالى إلى أن يقتنع الجمهور .

وكتاب الدارمي هذا تعد ما فيه بعض السنة في مقالك الذي تتحدث به في مجلة أنصارك - وفي أول الكتاب أن ابن تيمية كان جده معجب به ، وكان يوصي به أشد الوصية - وكذا تقولون أيضاً عن ابن قيم الجوزية ، فإذا يكون الكلام في مسائل الكتاب المذكور كلاماً في صريح معتقذك ، ومعتقد أنصار سنتك ومعتقد الشيخ الحراني ، وتلميذه ابن زفيل باعترافكم ، وهذا يقصر مسافة الرد ، ويسهل الوصول إلى نتيجة حاسمة في إيضاح معتقذك .

فأول الكلمات التي أخذت بها الدارمي تغييره في كتابه (ص ٤) مخاضه ، بأنه يحل مكان واحدة ، يعنى الله سبحانه - وهذا يتكرر منه في الكتاب مرات فيكون اعتقاده هو أن الله يحويه مكان ، ويقوله سطح ، وذلك قول بالتجسيم . ومن يعلم الله سبحانه متحكماً بمكان فهو عابد وثق ، خارج عن جماعة المسلمين ، كما نص على ذلك غير واحد من أئمة أصول الدين ، تعالى الله عن إفك الأفاكين .

ومنه ما قوله (ص ٢٠) : « الحى القيوم ... يتحرك إذا شاء وينزل ويرفع إذا شاء ، ويقبض ويبسط إذا شاء ، ويقوم ويجلس إذا شاء ، لأن أماره ما بين الحى والميت المتحرك ، كل حى متحرك لا محالة ، وكل ميت غير متحرك لا محالة ، هذا نص كلام الدارمي ويتكرر ذلك في كتابه ، فإذا معبرود هذا الخاسر يقوم ويجلس ويتحرك ، ولعل هذا الاعتقاد ورثه هذا المجزى من جيرانه عباد البقر ، ومن اعتقد ذلك في إله العالمين يكون كافراً باتفاق ، فيا ويح من يقتدى بمثله في الصلاة أو يناكحها فإذا تكون حال من يرتضى

هذا الكتاب أو يوصى به أشد الوصية أو يطالبه للدعوة إلى ما فيه ؟ وهذا هو توحيدكم الذي إليه تدعون ، فلينعم الأستاذ المنصوري بالا من ههنا التوحيد ، وهو يتطلب توحيداً يرضاه البروتستانت .

ومنها قوله (ص ٢٣) : : « والله تعالى له حد ... ولمكانه أيضاً حد ، وهو على عرشه فوق سمواته ، وهذان حدان اثنان ... وكل أحد بالله وبمكانه أعلم من الجهمية ، وهذا نص كلامه ، ويتكرر أيضاً في الكتاب وهو كلام لا يدع مجالاً لتبرئة قائله من التجسيم ، والتجسيم ماهو إلا وثنية . فثباً لمن يحاول هندسة معجوده هكذا بالذراع والباع ، وأنى لهم التمسك بآية الاستواء والاستواء له معان ، والعرش أيضاً معان في اللغة ، وليس فيما يضاف إليه تعالى معنى الاستقرار والتمكين والقعود والجلوس والركوب بإجماع أهل الحق بل حكم الآية التفريض مع التنزيه أو الحمل على مثل معنى الملك والاستئثار بالملك ، والبدء في إصدار الأمر والنهي ، ونحو ذلك مما هو مشروح في محله هل مقتضى اللغة ولسان التخاطب ، وكفر من يثبت الحركة والقعود والحدود له تعالى بما لا يتناطح فيه كبشاشان ولا يتنازع فيه مسلمان .

ومنها قوله (ص ٢٥) في آدم عليه السلام : : « خلق آدم بيده مسيحياً ، ويتكرر ههنا أيضاً في الكتاب قترام يحمل خلقه تعالى لآدم على مزاوله الطين بالجارية ، وهذا جهل فاضح باللسان وكفر مكشوف . وإنما معنى خلقه تعالى آدم بيديه عنايته الخاصة بدون جارية ، وفي كلام العرب : يداك أوكتا .. ويصدق ذلك قوله تعالى (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيه)^(١) .

ومنها قوله (ص ٧٤) : « لأنه ليقعد على الكرسي فما يفضل منه إلا قدر أربع أصابع .. » أنظر إلى هذا الآخر كيف يثبت لله سبحانه القعود على

الكرسى يخلى موضعاً منه في جنبه لإقعاد رسوله فيه صلوات الله عليه ، كما هو مذهب البرهانية الأندال ، والقعود في تعارف أهل اللسان ثنى الساق ووضع الآليتين على الأرض ، هكذا يكون إيمان هؤلاء في الله ورسوله ، وهذه هي السنة التي من ابتعد عنها يكون عدو الإسلام عندهم . قاتلهم الله ما أجرأهم على الله !

ومنها قوله (ص ٨٥) : « ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربه بعبده فكيف على عرش عظيم ، هذا كلامه في الله سبحانه كأن جواز استقرار معبوده على ظهر بعوضة أمر مفروغ منه مقبول فيستدل بذلك على جواز استقراره تعالى على العرش الذي هو أوسع من ظهر البعوضة ! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . ولا أدري أحداً من البشر نطق بمثل هذا المنذر قبل هذا السجزي والخراني المؤتم به وأشياعهما ، ومن يحمل أن المشيئة لا تتعاق بالهمال ؟ وهذا مثل أن يقال : لو شاء لأكل وشرب ونسكح وخلق مثله إلى آخر تلك المحالات تعالى الله عن ذلك كله . كافأ الله سبحانه العلامة الأستاذ الكبير الخامي حيث علق على هذه السكلمة في كتابه (غوث العباد) تعليقاً واسعاً يكشف عن مخبأها ، مما لا يتسع المقام لنقله ، فاكشفنا بالإشارة وفيه شفاء للقلوب .

ولا أزال أتعجب من ذلك الطبل الفارغ الذي يدافع عن نحلته بأقلام الناس ، ويفكر بأدمغة الناس حيث حاول تأويل تلك السكلمة الشبيهة بأنها ضرب مثل ، مستدلاً بقول الله تعالى (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها ^(١)) ولم يدر المسكين معنى ضرب المثل ما هو لأن بلاغته موهبة فلا شأن له بالسكتب ، ولم يتذكر قوله تعالى : (فلا تضربوا الله

الأمثال^(١)) بل هذه الآية بمعنى أن الله سبحانه أن يضرب من الأمثال ما شاء في حق خلقه ، لا بمعنى إباحة تصغير شأنه تعالى إلى حد أن يعمل بحيث تحمله البعوضة فوق ظهرها ، وهذا جنون ليس فوقه جنون ، تعالى الله عما يصفون . فنبأ لمن يتصور معبوداً له تحمله بعوضة ، ومثله يكون ساقطاً عن مرتبة الخطاب .

ومنها قوله (ص ١٠٠) : « من أنباك أن رأس الجبل ليس بأقرب إلى الله من أسفله ؟ ... ورأس المنارة أقرب إلى الله من أسفلها ، وكلامه هذا يدل على أنه كان يتطلع إلى معبوده من رموس الجبال والمآذن والمراعد ، كما هو صنيع الصابئة الحمرانية عبدة الأجرام العلوية ، وأما المسلمون فهم يعتقدون أن الله سبحانه منزله عن المسكان ، ونسبته إلى الأمكنة سواء ، وليس القرب منه بالمسافة ، ولا البعد عنه بالمصافة ، قال الله تعالى : (واسجد واقترب^(٢)) وقال الرسول صلوات الله عليه : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، أخرجه النسائي وغيره .

وهذا الخامر وأشياعه يقولون : لا بل اطلع رأس الجبل واصعد فوق المرصد تقرب إلى المعبود . فهل بعد هذا كفر ؟ ويلهج المسكين في موضع بحديث « أين الله ، على اضطرابه متناً وسنداً مع أن دأبه قد تكون للسؤال عن المكان وقد تكون للسؤال عن المسكان ، فيكون الحديث بمعنى ما هي مكانة الله عندك ؟ كما تجد تفصيل ذلك في عارضة أبي بكر بن العربي ، ومن المعروف بين العرب قولهم : فلان مكانه في السماء ، يعنون علو شأنه من غير ملاحظة السماء ولا التمسك فيها أصلاً ، ومن هذا القليل قول نابغة بني جعد :

علونا السماء مجدنا وجدودنا وإنا لنبغى فوق ذلك مظهرا

ولاني أوصي هؤلاء المغفلين ألا يسمعوهم ولا يكتبوهم - في قرب من على رأس
الجبيل إلى الله سبحانه - صفار التلاميذ في المدارس فيضحكهم بملء أشداقهم
على هذه الكلمة وعلى عقول قائلها، لأنه لا يوجد بينهم من يبجل أن الأرض
كرية فسمت رأس هذا الواقف على هذا الجبيل في هذا القطر، يعاكس اتجاه
رأس الواقف على رأس الجبيل الواقع في أمريكا مثلاً، وكرية الأرض ثابتة
بالكتاب والسنة كما يذكره ابن حزم في الفصل فضلاً عن ثبوتها الفنى الذى
لا يقبل المناقشة .

ومنها قوله فى (ص ١٢١) فى صدد الرد على من يقول إن هذا القرآن
الذى بأيدينا من أفعيله سبحانه فيسكون مخلوقاً : وقيل له لا نسلم أن مطابق
المفعولات مخلوقة، وقد أجمعنا واتفقنا على أن الحركة والنزول والمشى والحرولة
والاستواء على العرش وإلى السماء قديم ، ويمتدد المؤلف قيام ذلك كله بالله
سبحانه ، ومن ضرورة قدم الاستواء على العرش قدم العرش ، وتعقل قدم
الحركة والمشى ونسبتهما إليه سبحانه شأن عقول هؤلاء القادة !!

ومن يعتقد مثل هذا المعتقد الصريح فى الوثنية لا يصح تركه يعيث فى
الأرض فساداً ويؤم المسلمين ويهلكهم .

ومن أراد التوسع فى معرفة فضائح هذه النحلة المفضوحة فليطالع
دفع شبهة التشبيه لابن الجوزى ، و دفع شبهة التثنية للحصنى ، وكتاب
السيف الصقيل فى الرد على ابن زفيل ، الذى يرد فيه التثنية السبكي على
نونية ابن القيم ، وتكاملتنا للرد المذكور ، وكتاب الاسماء والصفات
للحافظ البيهقي ، وقد أعيد طبعه حديثاً ، فن طالعها بعناية لا تخفى عليه خافية
من دغائل هؤلاء المجسمة فيقوم بواجبه نحو دعايتهم .

وجد غريب أن يجترى مثل ناشر كتاب الدارمي وأذيله على الدعوة

علنا جهاراً إلى القول بأن الله يتحرك ويمشي ويقوم ويجلس في مكان قديم ،
في بلد فيه الأزهر الشريف تعالى إله العالمين عن هذه الوثنية ، ونأشره يتولى
الخطابة والإمامة للمسلمين في صلواتهم والوعظ . وإنما ضوضاء ذلك
المأفون وجلبته في مثل هذا الوقت وقت طبعهم لكتاب من أضر كتبهم
ونشره بين الجمهور لهرف أصحاب الزائيم الصادقة عن التعليق على تلك
الفضيحة ، فضيحة نشر الكتاب المذكور وإلا لما باليت بهديان مثله ، بل
كنت أدعه يهذر بما شاء . وكف قلت : الإقذاع جهد العاجز وحجة العجائز ،
وموضع العبرة أن تكون دعاة الوثنية الأولى - كما ذكرنا - هم الذين يرمون
الامة بالإشراك .

ولعل الأزهر الشريف لا يتأخر عن القيام بواجبه نحو كتاب الدارمي
وأمثاله حرصاً على معتقد الجمهور وإيقاظاً لاندبيمه عند حدودهم ، والله يقول
الحق وهو يهدي السبيل .

أسطورة الأوعال

منذ نشر كتاب النقض للدارمي المجمع لم يزل الناس يقسمون عن أقصوصة الأوعال فتجاوبهم بما تيسر عما نعلم عنها ، وحيث طال التساؤل رأيت نشر كلمة موجزة عنها ليكتفي بها المتسائلون فأقول مستعينا بالله جل جلاله : إن حديث الأوعال أخرجه أحمد في مسنده بطريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن شعيب بن خالد عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن العباس ، وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بطريق سماك عن ابن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بزيادة الأحنف بين ابن عميرة والعباس . وقد تواردت نصوص ابن معين وأحمد والبخارى ومسلم وإبراهيم الحاربي واللساني وابن عدي وابن العربي وابن الجوزي وأبي حيان على أنه غير صحيح قال ابن معين : لا نزول الجمالة عن الرجل برواية مثل سماك عنه كما في شرح علل الترمذي لابن رجب . وأنت ستعرف أن عبد الله بن عميرة في السند لم يرو عنه سوى سماك مطلقا . وقال أحمد عن يحيى بن العلاء في سنده كذاب يضع الحديث ، كما في الميزان وغيره ، على أن بين ابن عميرة والعباس مفازة وانقطاعا كبيرا بحيث لا نزول بزيادة الأحنف بينهما . قال البخارى في تاريخه الكبير : « لا يعلم سماع لابن عميرة من الأحنف » ^(١) فيكون الانقطاع

(١) هذه الصيغة من الإمام البخارى تفيد النفي القاطع ، ولو قال « لا أعرف له سماعا » لأمكن أن يقال : لا يستلزم عدم معرفة البخارى سماعه أن لا يعرفه سواء ، إذ لم يصح عن أحد من أهل الشأن إثبات سماعه منه نصا . والظاهر أن السند كان برواية ابن عميرة عن العباس بدون توسط الأحنف كما في (العلو للذهبي ١٠٨) وغيره ، ثم حاول بعضهم ترقيع الخرق فزاد بينهما الأحنف بن قيس على أمل ملء موضع الانقطاع - وراج ذلك على من راج عليه - لكن ما نفع هذا الترقيع بعد قول البخارى (لا يعرف سماع لابن عميرة من الأحنف) . (من فصل المقال) .

باقيا على حاله بعد محاولة ترقيعه بزيادة الأحذف بينهما ، وشيخ حفاظ الأمة من أصحاب الاستقراء التام في هذا الباب فنفية البات ~~هكذا~~ لا يناقضه وهم وهم ليس في العير ولا في النفير . وقال مسلم في المنفردات والوحدان ص ١٤ : انفرد سماك بن حرب بالرواية عن عبد الله بن عميرة ، فيكون ابن عميرة مجهول العين عنده لأن جهالة العين لا نزول إلا برواية ثقتين ^(١) وسماك إنما روى عنه مسلم ما لم ينفرد به . وقال إبراهيم الحربي - أجل أصحاب أحمد - عن ابن عميرة : « لا أعرفه » ، وقال الدسائي وغيره عن سماك : « يلقن فيتلقن فلا يحتاج بما انفرد » ، وكان سماك مختلفا فيه قبل اختلاطه فكيف يكون حاله بعد ذلك ؟

وقال ابن عدي في الكامل في ترجمة يحيى بن العلاء عن حديث الأوعال : « إنه غير محفوظ » ، وقال ابن العربي في شرح الترمذي عن أسطورة الأوعال وأمور تلقفت من أهل الكتاب ليس لها أصل في الصحة ، وقال ابن الجوزي في دفع الشبهة : « إن الخبر باطل لانفراد يحيى بن العلاء في سند أحمد » ، وقال الذهبي في الميزان عن عبد الله بن عميرة : « فيه جهالة » وقال أبو حيان في تفسير قوله تعالى (ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية) ^(٢) وذكروا

(١) في شروط الاثمة الخمسة (ص ٤٥) « قال يعقوب بن شيبة قلت ليحيى ابن معين : متى يكون الرجل معروفا إذا روى عنه كم ؟ قال إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشامي وهؤلاء أهل علم فهو غير مجهول ، فقلت فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق ؟ قال هؤلاء يروون عن مجهولين ، وأما جهالة الوصف فلا نزول إلا بالنسب من أهل الشأن ، ولا نص . نعم ذكره ابن حبان في الثقات ، لكن طريقه في ذلك أن يذكر في الثقات من لم يطلع على جرح فيه ، فلا يخرج ذلك عن حد الجهالة عند الآخرين ، ولا فتشاحة في الاصطلاح . وقد رد ابن حجر شذوذ ابن حبان هذا في لسان الميزان . (من فصل المقال) .

(٢) الآية ١٧ من سورة الحاقة .

في صفات هؤلاء الثمانية أشكالا متكاذبة ضربنا عن ذكرها صفحا ، فعد سرد
الأقاصيص الواردة في ذلك من قبيل التسابق في الكذب .

وقد أيد ابن جرير تفسير الثمانية بثمانية صفوف من الملائكة بأسانيد سردها
وأغفل ذكر خرافة الأوعال في تفسير الآية ، وقد كذب عليه من عزائها
إليه ^(١) ، والعرش في الآية هو العرش الذي يستظل به يوم القيامة من يستحق
الإطلال ، وإضافته إلى الله سبحانه إضافة تشريف كما لا يخفى .

ومنازل هؤلاء العلماء في الحفظ ونقد الحديث معروفة عند أهل العلم .
ومن راجع أساطير اليونانيين الأقدمين في آلهتهم وركوبهم عروشا
ومراكب تحملها وتجرها الأوعال علم مصدر تلك الخرافة ولو لم يكن له
نصيب من الصناعة الحديثة ، أو من علم أصول الدين .

وأما قول الترمذي عن حديث الأوعال : « حسن غريب » فتهاتر متدافع
بحسب الظاهر لاقتضاء الحسن تعدد الطرق في اصطلاحه المبدون في آخر
جامعه . واقتضاء الغرابة الانفراد المنافي لذلك ، فيحمل الحسن على تعدد
الطرق من موضع في السند ، والغرابة على موضع آخر من السند فهذه الطرق
قد تعددت بعد سمالك ، حيث رواه عنه الوليد بن أبي ثور وعمر بن ثابت
أبي المقدم وعمرو بن أبي قيس وشريك وإبراهيم بن طهمان وشعيب

(١) كذب على ابن جرير من عزاء إليه قصة الأوعال المعهودة المسرودة فيها
المسافات فيما بين الأرض والسماء وبين سماء وسماء إلى السابعة ، وبين أسفل
البحر وأعلاه فوق السماء السابعة ، وبين أظلال أوعال فرق البحر وكهوجهم
وبينهم وبين ركنين أو قرونيين إلى آخر تلك الفوقيات الخسيسة المتضاعفة المروية
بطريق سمالك ، والسكوثرى - رضى الله عنه - تحدى المكافحين عن الخشوية بأن
يذكروا متابحا واحداً لسمالك بطريق مقبول وأن يسوقوا شاهداً واحداً لتلك
القصة المسرودة برواية صحابي آخر عن المصطفى - عليه صلوات الله وسلامه -
بأسانيد صالحة للاستشهاد . فلم يجدوا إلى ذلك سبيلا ولن يجدوا . (فصل المقال)

ابن خالد إلا أن الأول منكر الحديث والثاني ضئيف ، والثالث عنده مناكير والرابع مختلف فيه ، والخامس ينفرد عن الثقات بأشياء مضطلة ضعيف ابن الحديث مضطربه عند أناس وإن كان في عداد من يلتقي منهم الشيوخان ، والسادس انفرد عنه يحيى بن العلاء الكذاب . فبرواية هؤلاء عن سماك تعددت طرقه بعد سماك على اختلافهم وقفا ورفعا وزيادة ونقصا ، سندنا ومتنا ولفظا ومعنى . وأين هذا من الحسن المصطلح عليه عند الجمهور .

على أن ابن دحية يقول : « كم حسن الترمذى من أحاديث موضوعه وأسانيده وأهية ، كما في نصب الراية ^(١) وقال الذهبي ^(٢) في ترجمة كثير بن عبد الله الذي قال عنه الشافعي وأبو داود : ركن من أركان الكذب ، بعد أن ذكر تصحيح الترمذى للحديث من أحاديث كثير هذا : « فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذى ، وحيث انفرد سماك عن ابن عميرة يسكون غريبا وبانفراد ابن عميرة عن الأحنف أو العباس يزاد غرابه ، والغراب لا تنافى الصحة إذا لم تكن بانفراد من لا يحتج بانفراده كغرائب الصحيحين البالغة نحو المائتين بخلاف ما هنا فإن سماكا وشيخه الخيال من لا يحتج بانفراده فيجتمع في الخبر هكذا كل بلية من اضطراب في السند والماتن ^(٣) وانقطاع

(١) (٢ - ٢١٧)

(٢) الميزان (٢ - ٣٥٥)

(٣) متن الحديث فيه اضطراب كثير ، فن الرواة من ذكر ثمانية أملاك في صورة أرواح فقط ، ومنهم من زاد تقديرا المسافة بين أطلافهم وركبهم بثلاث وستين سنة ، ومنهم من قدر ذلك فيما بين شخصهم وكنوعهم ، ومنهم من جعل بين سماء وسماء مسافة نحو سبعين سنة . وكذلك بين الأطلاف والركب ، ومنهم من جعل المسافة فيما كلها نحو خمسمائة سنة ، ومنهم من جعل قول (والله فوق ذلك) بعد ذكر السماء الثانية ، ومنهم من جعله بعد ذكر السماء السابعة ، ومنهم من ذكر بعد السماء السابعة بحرا فوقه الأرواح وتكلى ظهورها العرش وفوقه الله ، ومنهم من جعل أقدام الأرواح على الأرض . ولو لم يكن في الحديث غير هذا الاضطراب الشديد لوجب أن يضرب به عرض الحائط . (من فصل المقال) .

وجود محتلط يلحق فيتلقن وانفراد مثله عن مجهول عينا وصفة ومخالفة
للكتاب حيث يستلزم إلغاء فائدة (يومئذ) في الآية الكريمة وغير ذلك
ما تقدم.

ومسمى ابن القيم في تهذيب أبي داود ليس بشيء لأن كثرة الطرق بعد
سماك لا تغني فتिला في تقويته ما دام سماك منفردا به . وابن القيم على بدعته
قليل البضاعة في علم الرجال (١)

وسكوت أبي داود عليه لا يدل على أنه صالح للاعتبار عنده حيث كان
ظاهر العمل ، على أنه لا اعتبار فيما انفرد به راو.

وقد نص الذهبي في سير النبلاء ، على أن ما قيل إن ما سكوت عليه أبو
داود فهو صالح عنده فقيده بما إذا لم يكن الخبر المسكوت عليه ظاهر العمل
كما هنا ، على ما نقله عبد الحى اللكنوى في الأجوبة الفاضلة .

وأما المحدثون والمفسرون الذين ذكروه وسكوتوا عليه فلا يدل صنيعهم
هذا على صحته عندهم أصلا لأن السلف كانوا يعتقدون براءة ذمتهم من عهدة
الخبر الباطل إذا ذكروه بسنده لما في السند من بيان البطلان ، كما تجد تفصيل
ذلك في شرح السخاوى على ألفية المصطلح (ص ١٠٦) (٢) ومن يزعم
خلاف ذلك فقد جهل ما هنالك وقول تقويل كل آفك .

(١) ضعف ابن القيم في معرفة الرجال ما نص عليه الذهبي في (المعجم المختص) .

(٢) قال السخاوى عند الكلام في الحديث الموضوع : لا يبرأ من العهدة في
هذه الأعصار بالاختصار على إيراد إسناده بذلك ، لعدم الأمن من المخدور به ،
وإن صنعه أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا ، فإنهم
إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهده . ثم نقل عن شيخه
الحافظ ابن حجر قوله : وكان ذكر الاسناد عندهم من جملة البيان . وقال الحافظ
ابن حجر في ترجمة الطبراني في لسان الميزان ، إن الحفاظ الأقدمين يعتمدون في
روايتهم الأحاديث الموضوعية مع سكوتهم عنها على ذكرهم الاسناد ، لا اعتقادهم =

وأما صنيع الحاكم في مستدرکه فعمه ما يبطله لأنه إنما يصحح الموقوف بطريق شريك ويعد المرفوع بطريق يحيى بن العلاء أقرب إلى الاحتجاج فاستدراك الموقوف وعده على شرط مسلم تخريف^(١) ، كيف ومسلم هو الذي سجل على ابن عميرة أنه انفرد عنه سمالك فيكون مجعولا عنده فلا يروى عن مثله ، فقول الحاكم بصحة الموقوف يقضى بنفسه على استدراكه فأغنى الذهبي عن الرد عليه . وقول الذهبي : حديث الوليد أجود ، بمعنى أنه لم ينسب إلى الكذب مثل يحيى بن العلاء ، وإن كان هو أيضا ممن لا يحتاج بهم كما سبق ، وتخليط الحاكم مشروح في لسان الميزان^(٢) وشذوذ ابن حبان

أنهم متى أوردوا الحديث بإسناده فقد برئوا من عهده وأسندوا أمره إلى النظر في إسناده . .

وهم يحقون في عدم تجويز الاختصار على إيراد الإسناد في الأحاديث الباطلة في هذه الأعصار دون الأعصار الغابرة ، لذبوع الجمل في المتأخرين ، إلى حد أن يوجد بينهم من يتخذ السكوت على الإسناد حجة على قوة الحديث ، مع أن سوق السند الساقط ناطق بسقوط المروى وبيان لدرجة الحديث .

وقد اعتذر الطوفي في أوائل كتابه (الإكسير في أصول التفسير) عن المفسرين في تدوينهم كل ما بلغهم من الإسرائيليات والأخبار الواهية بأنهم لم يلزموا من بعدهم قبولها ، وإنما دونوها خشية ضياع شيء يستطيعون جمعه ، تاريخين أمر نقدها وتمحيصهما إلى من بعدهم ، كما جرى أهل الحديث على ذلك في تدوين كل رواية عن كل من هب رطب ، ثم نقدها النقاد وامتدانت مراتب الأحاديث . وأما الدارمي وأمثاله فإنما يسردون تلك الروايات للاحتجاج بها ، وهذا فرق محسوس ملموس بين عمله وعملهم . (من فصل المقال ولسان الميزان) .

(١) لأن شرط مسلم الاتصال والثقة وانتفاء العلل ، وما وقع في جامعه من بعض أحاديث مشقطة فهمي موصولة بطرق أخرى ، بخلاف ما هنا .

(٢) في ص ٤٠ من هذه المقالات : قال الذهبي : الحاكم صدوق لسكنه يصحح في مستدرکه أحاديث ماقطة فيكثر من ذلك . . ونفس الذهبي على أن ربح المستدرک أحاديث ضعيفة ومنها نحو مائة حديث موضوع . . وقال السخاوي : (الاعلان بالتوبيخ ١٠٩) : ممن تعطل - لغير العارف - الانتفاع بتصانيفهم جماعة كالحاكم فإنه تساهل في مستدرکه حتى أدرج فيه الموضوع فضلا عن الضعيف .

بذكر المجاهيل في عداد الثقات يرد عليه ابن حجر في اللسان أيضا .
وفي هذا القدر من البيان كفاية في معرفة دخائل تلك الأقصوصة وقد
ساقها الدارمي للاستدلال على الاستقرار المكاني ، وأما باقي المحدثين فإنما
ساقوها لمجرد تسجيل ماورد في الباب والبون بينهما شاسع ، ولا يتسع المقال
لأكثر من هذا . واستيفاء حق البحث من كل ناحية في فصل المقال في
أسطورة الأرواح ، (١) وفيه كشف النقاب عن وجوه أكلة السحت الساعين
في قلب الحقائق كما تشتمى النفوس الشريرة ، وفضح دخيلتهم على الوجه
الأنتم ، والله سبحانه ولي الهداية .

(١) ثم سماه (فصل المقال في تمحيص أحذوثة الأرواح) .

فتن المجسمة

وصنوف مخازيهم . !

بين تقاعس العلماء عن السهر على مداخل الفساد في الدين أصيب مسلمو هذا العصر - فيما أصيبوا - بمن يدر الرزق على ناشري هذه النحلة السخيفة فقام أناس جنياع متحاملون من كل قيد - غيروا الشكل لأجل الأكل - يحملون حملات شعواء على القائمين بالدفاع عن حريم الإسلام متظاهرين بإنكار البدع والدعوة إلى السنة ، كما مهد لهم كبيرهم الذي عليهم السحر ، واسننا نذكر أسماء القائمين بتلك الدعوة في الأفطار إلى حين - وإنما نخفل أبا جهل مراعاة لحاظ عكرمة - ولكن سرعان ما انكشف الستر عن وجوه دعوتهم إلى الوثنية الملبسة بلباس السنة ، فخرّبوا بيوتهم بأيديهم ، وقضوا بأنفسهم على أنفسهم ، وقد صدق من قال : فخرّر الجاهل بجهله لنفسه أبغ من ضرر عدوه له .

ولولا نشرهم لنقض الدارمي السجزي ، وسنة عبد الله ، وتوحيد ابن خزيمة ، لما وضع الصبح ، ولا ستمر أناس على ظن أنهم براء مما ينسب إليهم من الآراء ، ولكن قطعت جبهة قول كل خطيب ، وظهرت نجاتهم الوثنية بجليتها فخاب المستغفلون والمستغفلون ، وخاب المدر والمستدر .

ولا أعتقد أن عاقلا يطلع على الكتب الثلاثة وعلى ما فيها من المخازي المشروحة في مقالاتنا السابقة دون أن ينبذهم نبذا بمرّة واحدة ، ومن الغريب أن دعائهم أنفسهم لا يدينون إلا باستدرار المادة من موردها واستغفال من يظنون به التغفل . ومن ذلك الغافل الذي ينتظر من رواد المسارح والملاهي صدق الدعوة ؟ ومم ذلك الآخر الذي يؤمل ممن يليق عليه القبيض

متلبساً بجريمة سرقة الكتب أن يكون مرشداً رشيداً ؟ وحكاية تلك المسكينة
المستولدة معروفة هنا وهناك ، ومن ذلك الجاهل الذي يجهل أن الجاهل
جهلاً مكعباً لا يصلح للدعوة إلى غير الجهل ؟ ومن ذلك المأفون الذي لا يعلم
أن المتحاملين من كل قيد لا يصلحون لغير الامتحان والاحتقار ؟ ومن ذلك
البليد الذي يظن أن من يبدأ في دعوته الحمجية مبسلاً بسباب وشتم وبهت
يأبأها السوقه يكسب القضية ؟ ومن ذلك الذي يظن بالعقلاء أنهم يبألون
بغير قرع الحجة بالحجة ؟ وأمام هؤلاء الدعاة الجبايع ، من السوقه والرعاع
مهلة يتوبون فيها عن أكل السمحت والدعوة إلى الطاغوت ليحتزوا من الجمع
بين الشقوتين شقاء الدنيا وشقاء الآخرة .

ولو كانوا ما تعدوا الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة المشهورة
الصريحة الصريحة من غير أن يقولوا إنه يتكلم بحرف وصوت ، ويهبط
بحركة ، ويمشي ويثقل ويخف ، ويقوم ويجلس ويستلقي ، وأنه عال علواً حسياً
أو فوقية حسية ، أو بائن بينونة مسافة ، وأنه في جهة ، وأن له حداً ، وأنه
يمس ، وأن له أبعاداً وفساً وهوات وأضراساً . . إلى آخر تلك المخازي ،
بل قالوا كلم الله موسى عليه السلام تسليماً ، واستوى على العرش استواء
يليق بجلاله لا كاستواء خلقه من النمكن والركوب والاستقرار والحلول
والقعود والجلوس ، لما حكم أحد عليهم بمفارقة جماعة المسلمين ، لكن الواقع
بكل أسف هو ما سبق بيانه .

ولأهل هذه النحلة السخيفة في جميع أدوار التاريخ - ولا سيما في أيام
ضعف الإسلام - فن كقطع الليل المظلم ، لا بأس من الإشارة هنا إلى
بعضها استدكاراً للماضي الزداد تبهرأ في شؤون المستقبل .

والتاريخ يحدثنا أنهم سألوا الإمام ابن جرير عن المقام المحمود ببغداد
بنظرون منه أن يوافقهم على نيفهم القائل بإعادة الرسول عليه السلام في

جنبه - جل جلاله - على العرش ، فنهزم قائلا :

سبحان من ليس له أنيس ولا له في عرشه جليس

فتاروا عليه يرمونه بالحجار والأحجار حتى أوشكوا أن يقتلوه ، وقد تمكن الجنود بشق الأنفس من استنقاذ هذا الإمام الجليل من أيديهم حتى أوصلوه إلى بيته وعاش تحت حراسة الجنود في بيته إلى أن مات سنة ٣١٠ هـ ولم ينفع سعيه في إرضائهم بإدخال كلمات في تفسيره وفي بعض كتبه الآخر والمكره له أحكام ، والحكاية مبسوطه في تجارب الأمم لابن مسكويه ومعجم الأدباء لياقوت ، وكامل ابن الأثير .

وسبقت الإشارة إلى فتنة زعيمهم أبي محمد الحسن بن علي بن خلف البرهماري الحنبلبي ببغداد - عام اقتلاع القرامطة الحجر الأسود من الكعبة المعظمة - في الدعوة بالسيف إلى القول بأن المقام المحمود هو إقعاد الرسول في جنب الله على العرش تعالى الله عن ذلك ، ثم استفحل أمر البرهمارية سنة ٣٢٣ حتى أصدر الراضي مرسوما في حقهم كما هو مدون في تاريخ ابن الأثير ، ففي ضمن ما يقول فيه «... تارة أنكم تزعمون أن صورة وجوهكم القبيحة السمجة على مثال رب العالمين وهيئكم الرذلة على هيئته ، وتذكرون الكف والأصابع والرجلين والنعلين المذهبين والشعر القلط والضعود إلى السماء والنزول إلى الدنيا ، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا... فلعن الله شيطانا زينا لكم هذه المنكرات وما أغواه ، وأمير المؤمنين يقسم بالله قسما... يلزمه الوفاء به لأن لم تلتها عن مذموم مذهبكم ومعوج طريقكم ليوسخنكم ضربا وتشربدا وقتلا وتبديدا وليستعملن السيف في رقابكم ، والنار في منازلكم ومحالكم... »

وفي منتصف القرن الخامس استفحل أمر هؤلاء الحشوية ببغداد أيضا حتى اضطر أمثال أبي إسحاق الشيرازي وأبي بكر الشاشي وغيرهما من

أئمة الشافعية أن يكتبوا محضرا عليه خطوطهم ، رفعوه إلى نظام الملك ،
ومن جملة ما فيه : « إن جماعة من الحشوية والأوباش الرعاع المتسمين بالحنبلية
أظهروا ببغداد من البدع الفظيعة ، والمحاذي الشنيعة ، ما لم يتسمع به ملحد
فقطلا عن موحد ، ولا تجوز به قاذح في أصل الشريعة ولا معطل ،
وتسبوا كل من ينزه الباري تعالى وجل عن النقائص والآفات ، وينفي عنه
الحدوث والتشبهات ، ويقدمه عن الحلول والزوال ، ويعظمه عن التغير
من حال إلى حال ، وعن حصوله في الحوادث وحصول الحوادث فيه إلى
الكفر والطغيان . . . وأبوا إلا التصريح بأن المعبود ذو قدم وأضراس
ولهاوت وأنامل ، وأنه ينزل بذاته ويتردد على سحار في صورة شاب أورد
بشعر قطط ، وعليه تاج يلعب وفي رجليه نعلان من ذهب . . وأنه تعالى يتكلم
بصوت كالرعد وكصهيل الخيل . . . »

ونص هذا المحضر بخطوط موقعيه من الأئمة الكبار مدون في « تبين
كذب المفترى » على الإمام أبي الحسن الأشعري للمحافظ ابن عساكر ، وهو
مطبوع ، والصورة الشمسية المأخوذة عن أصله القديم محفوظة بدار الكتب
المصرية ، وجلالة قدر موقعي هذا المحضر واضحة هناك بل هي معلومة لكل
من له إلمام بأحوال الرجال ، وليس الذين رد عليهم هؤلاء الأئمة من
صفاء الرجال في مذهبهم ، بل إذا علمت منزلتهم بينهم وتراجهم في كتبهم
لاستفطمت الأمر كل الاستفطاع . . .

وليست مصر بفائدة الخط من تلك الفتن بالنظر لما وقع بها في عهد ابن
مرووق وابن المكياني وعهد ابن نجية . . .

وتجد في أبناء سنة ٥٩٦ هـ أحراقهم جامع الشافعية بمرو أعصاباً منهم على
أهل التنزيه ، وكلم لقي أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي وابن الجوزي الحنبلي من
الحقن منهم ، وكلم استنشد الأول رمياً له بالاعتزال حيث كانا مزهين ، وحكاية

ابن القدوة الكرامى ضد الإمام الرازى مدونة فى أبناء سنة ٥٩٥ هـ ، وفتنة عبد الغنى المقدسى تجدها فى ذيل الروضتين لأبى شامة ، وفتن التقي بن تيمية بدمشق الشام بما سارت به الركبان ، فى دفع شبه من شبه وتمرد للتقى الحصنى ، تفصيل فتنه ، وهو مطبوع . وفى نجم المتهدى ، كذلك وهو مخطوط . وكثير من الوثائق التاريخية المتعلقة بابن تيمية وتلميذه مسجل فى السيف الصقيل ، وحاشيته ، وهو مطبوع .

وابن تيمية هو الذى أذاع كتبهم فى الزيغ بمصر والشام بعد أن كانت غير موجودة بهما وإنما انخدع بكتبه البسطاء لما احتوت عليه من الرد على البدع بقلم سيال غير متبهمين إلى ما فى ثنايا كلامه من السعوم الفتاك ، وهو قائل بما فى كتاب الدارمى وكتاب عبد الله وكتاب ابن خزيمة جملة وتفصيلاً فيرد عليه ما يرد عليهم .

ولا بأس بذكر بعض نصوص من كلماته المدونة فى كتابه الذى سماه (التأسيس فى رد أساس التقيديس) الموجود طى المجلدات ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من السكواكب الدرارى فى ظاهرة دمشق ، وفى بعض كتب له سواه ليعشقه من يعشقه على بينة .

فى التأسيس له نص قوله : إن العرش فى اللغة السرير ، وذلك بالنسبة إلى ما فوقه كالسقف بالنسبة إلى ما تحته ، فإذا كان القرآن جعل لله عرشاً وليس هو بالنسبة إليه كالسقف علم أنه بالنسبة إليه كالسرير بالنسبة إلى غيره ، وذلك يقتضى أنه فوق العرش ، اهـ . فإذا العرش عنده مقعده تعالى ، تعالى الله عن ذلك .

وفى الكتاب المذكور له أيضاً : وفن المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع لم تنطق بأن الأجسام كلها محدثة ، وأن الله ليس بجسم ، ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين ، فليس فى تركى لهذا القول خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة ، اهـ . وهذه وقاحة بالغة ، وأين ذهبت آيات التنزيه ؟ .

والعله ينتظر أن ينص على كل منخافة يراها سخيـف ، ألم يكف قوله تعالى : (ليس كمثلـه شيء ^(١)) ؟ أم يبيـح أن يقول يأكل هذا ويمضغ هذا ويدوق هذا لأنـها لم تذكر ؟ وهذا هو الكفر المكشوف والنـجسـم الصريح . وقال في موضع آخر منه : « قلتم ليس هو بجسم ولا جوهر ولا متحيز ولا جهة له ولا يشار إليه بحس ولا يتميز منه شيء من شيء » ، وعبرتم عن ذلك بأنه تعالى ليس بمقسم ولا مركب وأنه لا حـد له ولا غاية ، تربـدون بذلك أنه بمنـتهى عليـسه أن يكون له حد وقدر أو يكون له قدر لا يتناهى ، فكيف ساغ لكم هذا النفي بلا كتاب ولا سنة ، اهـ . ويعنى ذكـا المطالع عن التعليق على هذه الكلمات الإلحادية ، وهل يتصور لما رق أن يكون أصرح من هذا بين قوم مسلمين ؟ .

وفي موضع آخر منه أيضاً « ومن المعلوم بالاضطرار أن اسم الواحد في كلام الله لم يقصـد به سلب الصفات - يريد ما يشمل الجبر ونحوه - ولا سلب إدراكه بالحواس ، ولا نفي الحد والقدر ونحو ذلك من المعاني التي ابتدع فيها الجهمية وأتباعهم ولا يوجد نفسها في كتاب ولا سنة ، اهـ . وهذا من الصراحة بمنزلة ما سبق .

وصرح في « موافقة المعقول » له في هامش منهاجـه (٢ - ٧٥) بقيام الحوادث بالله سبحانه ، ويصرح في منهاجـه (١ - ٢٦٤) بأنه تعالى في الجملة على التقديرين . وقد علمت قول الأئمة فيمن ثبت لله جهة قاصداً معناها بدون أن يكون تلفظه بها من قبيل سبق اللسان أو سبق القلب . وإنـبات الحركة له تعالى مع المشـتين في موافقة المعقول في هامش المـهاجـ (٢ - ٢٦) وفي (٢ - ١٣) وقوله في إنكار الخلود في النار قد ملأ النـكون . وكذا قوله

بالقدم النوعى . راجع ما ذكره ابن تيمية فى نقد مراتب الإجماع لابن حزم ص ١٦٩ .

وقد سئمت من تتبع مخازى هذا الرجل المسكين الذى ضاعت مواهبه فى شتى البدع ، وفى تنكلمتنا على « السيف الصقيل » ما يشفى غلة كل غليل ، إن شاء الله تعالى ، فى تعقب مخازى ابن تيمية وتلميذه ابن القيم .

وليس القول بالتجسيم وما إلى ذلك بالأمر الهين عند أئمة أصول الدين وقد جزم النووي فى صفة الصلاة من شرح المذهب بتكفير المجسمة ، ويقول عنهم ابن فرح القرطبي صاحب جامع أحكام القرآن فى التذكار : والصحيح القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور اه . ويقول الإمام أبو منصور عبد القاهر البغدادي فى « الأسماء والصفات » ، إن الأشعرى وأكثر المتكلمين قالوا بتكفير كل مبتدع كانت بدعته كفراً أو أدت إلى كفر كمن زعم أن لمعبوده صورة ، أو أن له حداً ونهاية ، أو أنه يجوز عليه الحركة والسكون . ولا إشكال لذى لب فى تكفير الكرامية بمجسمة خراسان فى قولهم : إن الله جسم له حد ونهاية من تحته ، وأنه تماس لعرشه ، وأنه محل الحوادث ، وأنه يحدث فى نفسه قوله وإرادته ، اه . ومثله فى كتاب « أصول الدين » له .

وأما قول القائل : لا يكفر أهل القبلة بل يحكم بإيمان الرجل إذا وجد وجه واحد يدل على إيمانه ضد تسعة وتسعين وجهاً ، فبمعنى عدم التسرع فى سفلك دمه مالم يصير على إنكار ما ثبت من الدين بالضرورة . وفى « إكفار الملاحدين للعلامة مولانا محمد الأنور الكشميرى » ، من تحقيق هذه المسألة ما لا يستغنى عنه باحث . لا بمعنى التغفل بترك مثله بحيث فساداً بين أصفياء المسلمين .

ونحن إذا ذكرنا رجلاً بكفر ، إنما نقصد أنه نطق بكلمة تنقل من الملة ، ولا يجوز أن قائلها كافر لاحتمال أن يتوب ويحتم له بالخير ، وغرضنا تبيين كون الكلمة كفراً فقط تحذيراً للمسلمين عن مثل تلك الكلمة المردية وعن اتخاذ قائلها قدوة .

هذا وإن ما كنت اطلعت على المقال القيم الذي دمجته براعة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الرحمن خليفة في صدد الرد على مجسمة العصر قبل تقديم مقال المنشور في العدد السابق ، فأشكر الأستاذ المجاهد على حسن ظنه بهذا العاجز ، بيد أنه أوقفني موقف الخجل بخلع تلك الأوصاف والالقباب على من غير استحقاق ، وإنما هي أوصافه حقاً ، لجهل سادته الدائم ، ودعوته الحكيمة ، وتغذيته المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بعمارة الزبر النافع عن إخلاص يغبطه عليه القريب والبعيد ، حيث لم يروه يوماً من الأيام يهفو مع أشغاله الكثيرة هفوة بسيرة إلا ويبادر بتصحيح المسألة بدون أدنى تأخر ، وهذا لا يكون إلا من رجل ملأ قلبه الإيمان والإخلاص ، رحم الله ذلك الوالد الجليل العالم الورع ، وقد أنجب حقاً من له هؤلاء الأنجال الأساتذة ، وما مات من خلف هؤلاء ، وفقهم الله سبحانه وجميع زملائهم من السادة العلماء المخلصين لرضائه سبحانه في تقويم أود المعوجين ، وأدامهم في خير وعافية ، ولو كان ذلك المتعالم المتعامل يميناً وشمالاً استفاد واستفاض من علوم الأستاذ وحكمته في الدعوة إلى الله بدل أن يتجافى بالتعامل عليه كما هو شأن من لم يتخرج إلا في مدرسة السباب لسكان أسلم عاقبة له ، لكن ماذا ينتظر من يبيع لنفسه أن ينال من مثل أستاذ الأساتذة فخر مصر بل فخر الإسلام ، صاحب المواقف المشهورة في الدفاع عن دين الله ، العلامة النحرير الشيخ يوسف الدجوي ، وبعد أن طال لسان ذلك البذي على مثل هذا العالم ، فهل يتصور بعد أن تسكلم في مثله أن يتورع عن الكلام

في صديقنا الأستاذ عبد الرحمن خليفة أو الكوثرى ، ولكن الكوثرى غير
آبه به لأنه يعلم جيداً ما في جمعيتهم .

ولا أزال أعجب من أن يدعى مثل ذلك المأفون علم الحديث ، وقد فضح
نفسه مرات عند طلبه العلم حيث لا يميز بين مجمع الزوائد وزوائد ابن ماجه
فيحزرو ما لهذه لذلك ، ويحتريء على الحكم بالضعف على ما صححه جماعة من
أهل الحديث جهلاً منه بتصحيحهم ، ويضعف أناساً وثقهم جماعة إلى غير ذلك
مما هو معروف عند من عرف تقولاته ، ومثله لا يكون من الكتابة والتأليف
في شيء ، بل كلما سود صحيفة بيضاء بيده فقد سود بها صفحة وجهه .
وفي الحديث الصحيح : إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا
لم تستمع فاصنع ما شئت .

كتاب يسمى كتاب السنة

وهو كتاب الزيغ !

الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه إمام من أئمة المسلمين ليس عنده ما يشبهه لا عملاً ولا اعتقاداً ، وإن حاول بعض أصحابه شينه باختلاق ما اختلقوه عليه . كما نص على ذلك عالم الحنابلة أبو الفرج بن الجوزى - وله موقف معروف في محنة القول بخلق القرآن ، وكان رحمه الله شديد الورع ترك الحديث قبل وفاته بنحو ثلاث عشرة سنة وقبل تهذيب مسنده ، كما نص على ذلك أبو طالب والذهبي وغيرهما ، وكان ينهى أصحابه أشد النهي عن تدوين فتياه ، فضلاً عن أن يؤلف في علم الكلام ، و « كتاب الرد على الجهمية » المنسوب إليه غير ثابت عنه ، كما دللنا على ذلك في عدة مواضع .
وأما ابنه عبد الله فهو الذى أخرج للناس كتاب المسند ، وحال المسند مشروحة فيما علقناه على « خصائص المسند لأبى موسى المدينى ، وفيما كتبناه على « المصنف لأحمد لابن الجزرى » .

وعبد الله هذا لم يرو عنه من أصحاب الأصول الستة غير اللسانى ، مع أنهم يروون عن هو أصغر سنأ منه ، واللسانى حينما روى عنه لم يرو عنه إلا حديثين ، وعبد الله بن أحمد هذا قد ورث من أبيه مكانته فى قلوب الرواة ، إلا أنه لم يتمكن من المضى على سيرة أبيه ، من عدم التدخل فيما لا يعنيه ، حتى ألف هذا الكتاب تحت ضغط تيار الحشوية بعد وفاة والده وأدخل فيه بكل أسف ما يجافى دين الله ، ويتنافى الإيمان بالله ، من وصف الله بما لا يجوز ، فضل به أصحابه .

وكان أهل العلم يابون إظهار هذا الكتاب سترأ أفضاحه عن الأعين ،

ثم نجم ناجم في آخر الزمن لا يفكر في العواقب ، ولا يعقل ما حواه من الضلال البعيد ، فسعى في طبعه وإذاعته فتخاطفه المستشرقون وغيرهم ، إلى أن بدأ في هذا القطر جهلة أغرار يدعون إلى ما في كتاب السنة المذكور علنا جهارا كفعلمهم في كتاب الدارمي الذي فضحنا دخيلته فيما سبق .

والآن نتحدث عن كتاب السنة هذا تحذيراً للمسلمين عما فيه من صنوف الزيف ، لاحتمال انخداع بعض أناس من العامة بسمعة والد المؤلف ، مع أن الكفر كفر كائناً من كان الناطق به ، والزيف زيف كائناً ما كان مصدره ، وليس في الإسلام دين يختلف باختلاف الأشخاص ، فالإيمان إيمان مطلقاً ، والكفر كفر مطلقاً ، وقد أصاب ابن المبارك حيث قال : « دعوا ذكر الرجال عند الحاجة » كما أخرجه الخطيب عنه في « الفقيه والمتفقه » .

وها نحن أولاً نضع أمام أعين الناظرين نماذج من الزيف المسجل في الكتاب المذكور ، بقدر ما لا يدع غدراً للجمهور في الانخداع بتبسيطات دعاة الوثنية اليوم المنوهم بشأن هذا الكتاب .

ففي ص ٥ من كتاب السنة : « فهل يكون الاستواء إلا بالجلوس ؟ » وفي ص ٧٠ « إذا جلس الرب على الكرسي سمع له أطيط كأطيط الرجل الجديد » وفي ص ٧١ « لأنه ليقعد على الكرسي فما يفضل منه إلا قيد أربع أصابع » فانظر إلى هذه الهذيان في جانب الله سبحانه من غير أن يصح في ذلك خبر ما موهم قد يعذر العامي إذا تمسك به من غير خوض في المعنى ، وعبد الله بن خليفة في الخبرين الآخرين يقول « الزمى : لا يكاد يعرف . وأبو إسحاق مختلط ، فيكون سوق الخبرين من المؤلف مخادعة منه للمسلمين . على أنه حيث سمي كتابه بكتاب السنة ، يفيد أن ما حواه ذلك الكتاب هو العقيدة المتوارثة من الصحابة والتابعين المطلقين عقيدتهم طبقة فطبعة من

خاتم رسل الله صلوات الله وسلامه عليه، فيكون مخالفه إما كافراً أو مبتدعاً
عنده فيكون جميع ما حشره المؤلف في كتابه بهذه المثابة في نظره، فلا حاجة
إلى مناقشته فيما ساقه من الأسانيد، لأنه لو لم يعتقد أن كل ما فيه هو
الاعتقاد الصحيح دائراً أمر من يخالفه بين أن يكون كافراً أو مبتدعاً عنده
لما ضمنه كتابه المذكور، فتبين بذلك الفرق بين ذكر شيء في كتاب يسميه
مؤلفه باسم (كتاب السنة) وبين ذكره في كتاب لا يسمى بمثل هذا الاسم،
لأن الثاني لا يدل على أن جميع ما فيه مما يعتقد مؤلفه، بل قد يكون جمع فيه
مألق من الروايات تاركاً تمحيصها للباطل، بخلاف الأول، فلا نفاش
المؤلف في الأسانيد، بل توجه النقد إلى المؤلف مباشرة من جهة أن ما حواه
هو معتقده.

ومن تصور ربا يجلس على الكرسي ويترك في جنبه موضعاً يقعد عليه
رسوله، فقد تابع النصارى الذين يعتقدون أن عيسى عليه السلام رفع إلى
السماء وقعد في جنب أبيه، تعالى الله عما يشركون، كما شرحت ذلك فيما
كتبت على الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة،، ويوم كان القرامطة يقاتلون
الحجر الأسود من السكبة المكرمة كان هؤلاء الخشوية البرهارية يدعون
إلى هذه الوثنية ببغداد بالسيف، كما يظهر من كتب التاريخ في أواخر سنة ٣١٧ هـ
ويشهد التاريخ بأنه كلما استشرى شر المجسمة يستفحل أمر الإلحاد، وهذه
قاعدة لم تنخرم في عصر من العصور، فمن شاء فليعرض أهل عصره على هذا
الحكم، ولابن عساكر الحافظ جزء في إبطال حديث الاطيط، وكما أشرت
إلى ذلك فيما كتبت سابقاً.

وفي ص ٣٥ : رآه على كرسي من ذهب يحمله أربعة : ملك في صورة
رجل، وملك في صورة أسد، وملك في صورة ثور، وملك في صورة نسر،

في روضة خضراء ، دونه فراش من ذهب ، هذا هو معتقده في إله العالمين ،
وشناعة هذه الأسطورة من الظهور بحيث لا تحتاج إلى أى تعليق ، وهذه
هى الوثنية الخرقاء التى يدعون الأمة إليها اليوم . ١

وفي ص ٦٤ : كيف كلم الله موسى ؟ قال : مشافهة ، أى شفة لشفة ،
وهذا مثل ما فى طبقات الحنابلة لأبى الحسين بن أبى يعلى فى ترجمة
الاصطخرى عند ذكر عقيدة يسهبونها لأمحمد « سمعه من فيه » ، تعالى الله
عن ترهات المجسمة .

وفي ص ٦٣ : قالت بنو إسرائيل لموسى : بماذا شئت صوت ربك
- حين كلمك - من هذا الخلق ؟ قال : شئت صوته بصوت الرعد حين لا
يرجع ، وهذا اعتقادهم فى كلام الله سبحانه ، وبشاعة ذلك ظاهرة جداً ،
حيث جعل كلامه تعالى صوتاً ثم شبهه بصوت الخلق^(١) ، تعالى الله عن ذلك .

وفي ص ١٤٢ : « إن الرحمن ليثقل على حملة العرش من أول النهار إذا
قام المشركون ، حتى إذا قام المسبحون خفف عن حملة العرش » ، وفى الصفحة
بعدها « السماء منفطر به » ، قال مشقة به عمتة به . جل إله العالمين عن أن يوصف
بما توصف به الأجسام من الثقل والخفة والتغير ، ولعل هؤلاء الوثنية عندهم
قبائى أو موازى يزن لهم معبودهم فيحكمون عليه بالثقل والخفة ، وجل إله
العالمين عن ذلك كله . ولا كعب الخبر كلمة شنيعة فى هذا الباب لا أستسيغ
نقلها ، والله سبحانه ينتقم منهم .

وفى ص ٦٧ : كتب الله التوراة لموسى ييسده - وهو مسند ظهره إلى
الصخرة - فى الألواح من در يسمع صريف القلم ليس يئنه ويئنه إلا الحجاب ،
وفى ص ٦٨ : « إن الله لم يمس ييده إلا آدم خلقه ييسده » ، والجنة . والتوراة

كتبها بيده ، ودماج الله لؤلؤة بيده ، فغرس فيها قضيباً فقال امتدى حتى أَرْضِي ، وأخرجني مافيك يا ذني ، فأخرجت الأنهار والثمار . . وفي ص ١٤٩ « أبدى عن بعضه » وفي ص ١٦٤ « ويده الأخرى خلو ليس فيها شيء » ، و « حتى يضع يده في يده » . وفي ص ١٦٥ « يمس بعضه » و « خذ بحقوى » وفي ص ١٦٧ « حتى يضع بعضه على بعضه » و « حتى يأخذ بقدمه » .

فهل ترك قائل هذه الكلمات شيئاً من الوثنية والتجسيم ؟ هكذا اعتقادهم في يد الله ، وهكذا قولهم بالأبعاض والمس في جانب الله ، فهل يشك مسلم في خروج من يعتقد ذلك من الإيمان إلى الوثنية الصريحة ؟

وفي ص ١٤٩ « أوحى الله إلى الجبال : إني نازل على جبل منك ، فتطاولت الجبال ، وتواضع طور سيناء ، وقال : إن قدر لي شيء فسيأتيني ، فأوحى الله إني نازل عليك لتواضعك ورضائك بقدرى » .

فأراى السادة القادة حاة هؤلاء الأغرار فيمن يرى هذا الراى في الله سبحانه ١٤

وفي ص ٦٩ « أن يورك من فى النار ، قال الله ، ومن حولها » ، قال الملائكة ، ولا يهمننا ورود خبر ساقط بوجود مختلط بين رواته ، وإنا يهمننا إدخال مثل هذه السخافة فى كتاب السنة ، وأصل البلاء من إلقاء بعض عبدة النار تلك الكلمة فى السنة بعض المغفلين من الرواة ، هكذا يكون ترويهم فيما يعتقدون ، فلا قادة لمن يكون له هؤلاء قادة .

وفي ص ١٧٧ « ينزل الله فى ظلل من الغمام من العرش إلى السكرة ... فيتمثل الرب فيأتيهم ، والرب أمامهم حتى يمر ... » ، أنظر إلى هذه الجرأة فى اختلاق خبر حول آية (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظلل من الغمام)^(١)

التي هي بمعنى أنه تعالى يأتيهم بعذاب في ظلال الغمام الذي ينتظرون منه الخير زيادة في النكاية بهم . وانظر كيف حرفوها إلى معتقدم الباطل ، ومن تصور لها يخطو خطوات ، ثم يتقدم الجماعة يمشى قدامهم فهو - والله - عريق في الوثنية والبعد عن الدين الإسلامي . راجع ما ذكره المفسرون في الآية المذكورة ، ولا سيما الرازي ، وراجع أيضا الأسماء والصفات للبيهقي ، حتى تبصق على وجوه من يهذي هذا الهذيان .

وفي ص ١٨٢ د إن لجوهم سبع قناطر والصراط عليين ، والله في الرابعة منهم ، فيمر الخلائق على الله عز وجل وهو في القنطرة الرابعة . قل لي بربك هل يحق أن يعد من أهل العلم من يسوق هذه الأساطير ، من أمثال أرفع والهوزني من أصحاب كعب الأخبار ، في كتاب يؤلفه في بيان معتقد السنة . هكذا دخلت دسائس اليهود في كتب المغفلين من الرواة ، فلعائن الله على من يعتقد مثل ذلك في الله سبحانه .

وفي ص ١٥٦ د ... فأصبح ربك يطوف في الأرض وفي ص ٤٨ د ثم يأتيها بعد ذلك يمشى ... ، ويأويح من يعتقد هذا في إله العالمين . وفي ص ٤٩ د فإذا كان يوم الجمعة نزل من عليين على كرسيه ، ثم حف الكرسي بمنابر ... ، أنظر إلى هذه الوقاحة البالغة من واضع هذا الخبر كيف يقدم إله العالمين على كرسي مخفوف بمنابر وكراسي يقعد عليها الأنبياء والصديقون والشهداء . يرسم خطط الاحتماء بالرجالات في السراقات ، وهذا مبلغ عقل واضعه ، والمنخدع به يكون أقل عقلا من الواضع . وهذا هو حديث يوم المزيد وهو باطل بجمه سبع طرقه ، كما في جزء الحافظ ابن عساكر .

ولعل هذا القدر من النصوص التي سقناها من كتاب السنة ، يك

لمعرفة ما وراء الآلة ، ولا أظن بمسلم نشأ نشأة إسلامية أن يميل إلى تصديق مثل تلك الأساطير الوثنية ، إلا أن تلبيسات الدعاة غير مأمونة الجانب عند سكوت أهل العلم ، فسردت من كتبهم المذكور ما يكفي لفضح دخليتهم .

ولندين الكتابين ثالث في مجلد ضخم يسميه مؤلفه ابن خزيمة ، كتاب التوحيد ، وهو عند محققى أهل العلم كتاب الشرك ، وذلك لما حواه من الآراء الوثنية ، يستدل فيه مؤلفه على إثبات الرجل لله سبحانه بقوله تعالى (ألهم أرجل يمشون بها) (١) فسبحان قاسم العقول ، وهو عين ما احتج به بحسمة طبرستان وبعض أصفهان كما ذكره السكسكى في البرهان في معرفة عقائده أهل الأديان ، حيث يقول فيه بعد أن ذكر معتقدهم في الصورة والشعر القطط والشباب الأمرد وغير ذلك من الفضائح : يقولون - لعنهم الله - إذا لم يكن له عين ولا أذن ولا يد ولا رجل فما نعبده بطيخة ، ويحتجون بأن الله ذم في القرآن ما ليس له جوارح ، فقال تعالى : (ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها أم لهم أعين يبصرون بها أم لهم أذن يسمعون بها) اهـ .

وهذا غاية في سوء الفهم وسوء المعتقد لظهور أن الله سبحانه إنما عير عبدة الأصنام الذين يقولون بأن الإنسان لا يعبد إنساناً مثله حيث يعبدون جماداً هو أخط وأدون من الإنسان تصويراً لهذه الشناعة البالغة أبلغ تصوير لا أن المعبود يجب أن يكون ذا جوارح ، وهذا ظاهر جداً لا يقتاص فهمه على العامة فضلاً عن الخاصة .

وفيه أشياء من هذا القبيل ، وكلامه في الوجه لا يدع له وجهها يقابل به أهل العلم ، وربما ينزعج ناشره من عدم الالتفات إلى كتابه في صدد النقد ، لكن أرى فيما ذكرناه كفاية ، حتى إذا وجب الكلام فيه لانتأخر عن

غربلته مع تبدين مذهبي ناشره القديم والحديث ومورد غناه ليزداد علما بما
هناك فيضم ذلك كله إلى ما يدونه عن السكوثري لينشره بعد وفاته (١) ١١
ولا أدري من أين اقتنع المسكين أن الأرض تخلو من يذب عن الحق
بعد وفاة هذا أو ذاك ؟ ختم الله لنا ولهم بالخير ، وألهمنا وإياهم التوبة
والإنابة .

وما يذيب قلب المؤمن كدأ أن يرى انشطار الأمة ففريق يتحفز
للرجوع إلى الوثنية الأولى ، وفريق آخر يهرول إلى الاندماج في الغربيين
روحا ومظهرا ، ويبقى في الوسط (الإسلام الصحيح ١١) إسلام النشاشيبي
والجمهور حيارى ، وبكل تلك الفتن يتمخض الزمن في مدة أقل من عشرين
سنة ، ونشاهد هذا التدهور السريع في هذه المدة اليسيرة بعد أن احتفظ
الإسلام بكيانه مدة تزيد على ثلاثة عشر قرنا من غير أن يمسه سوء في صميمه ،
وهذا أمر خطر يجب أن يدرسه أهل الشأن باهتمام بالغ لاتخاذ تدابير تعيد
الحائدين إلى حظيرة الإسلام علما وعملا وأخلاقا قبل فوات الفرصة وإلا
فيعم البلاء ويأكل الرطب واليابس ، فإلى الله سبحانه نلتجى وبه نستعين من
عموم البلاء ودرك الشقاء وشماتة الأعداء .

وفي الختام أقول : إن الأئمة المتبوعين من أبعد الناس عن القول بأن
الله في السماء ، بل نقل على القارى في « شرح المشكاة » إكفار القائلين بالجهة
عن الأئمة الأربعة ، فأتجده في كتب الحشوية من الرواية عن الإمام مالك
عالم دار الهجرة في سنده عبد الله بن نافع الصائغ الأصم ، وفي سند ما يروى
عن الإمام أبي حنيفة نعيم بن حماد ، وزوج أمه أبو عصمة ، وفي سند ما يروى
عن الإمام الشافعى أمثال أبي الحسن الهسكارى ، وابن كادش والعشارى .
وأما الإمام أحمد فهو برىء من أقوال غالب المنتمين إليه ، وكما نقلت نصوصه

(١) لسنه مات قبل العلامة السكوثري مع أنه أصغر منه بكثير .

في التنزيه فيما سبق فيما علقت وكتبت وفي مقدمة الاسماء والصفات ، وليس
هذا المقام يتسع لبسط ذلك كله .

فن طالع تلك النصوص ببقطة يلبذ بمرة واحدة هؤلاء الدعاة دعاة
الوثنية ولا يبقى عنده أدنى ريب في اتجاههم المردى رغم تقيتهم تقيّة
الروافض .

وقد كتبت - والله الحمد - بكشف القناع عن وجوه هؤلاء الرعاع ،
بغربة ما في السكتابين اللذين يدعون إلى ما فيهما من الزيغ ، ويثبت بعض
ما فيهما مما ينافي دين الله وشرع رسوله ، فلا عذر بعد اليوم لمن ينخدع
بتلبيسات هؤلاء الوثنيين ، وقد وضع الصبح لكل ذي عينين ، فالرجو
من العامة الذين يترددون إلى مجتمعاتهم من غير أن يعرفوا دخائلهم أن يتوبوا
ويقيموا ويحترزوا من تسكير سوادهم فيها بعد رجوعا إلى الحق قبل تغافل
الباطل في النفوس ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له .

حول التحاكم

الى كتاب الجرح والتعديل

قرأت في العدد ٢٤ من مجلة الإسلام الغراء مقالا قيما جدا الفضيحة
الاستاذ الجليل الشيخ عبد الرحمن خليفه بأسلوبه الرائع ، بيد أنى رأيت من
الواجب أن أشير إلى بعض ما يحفى الصواب فى آخر مقاله فى حديث ينقله
عن بعض كبار الأساتذة (١) .

(أولا) إن الاستاذ المولى يسبب كتاب الجرح والتعديل إلى أبى حاتم
الرازى ، مع أن الكتاب ليس له ، وإنما هو لابنه عبد الرحمن بن أبى حاتم
المتوفى سنة ٣٢٧

(وثانيا) يجعل المؤلفين بعده فى الجرح والتعديل عيالا على هذا الكتاب
وهذا خلاف الواقع ، بل هو من المستولين على بضائع الناس ، ولم يزد فيما
زاد محض الخير ، وإليك الحجة : قال الذهبي فى طبقات الحفاظ (٣-١٧٥)
فى ترجمة الحفاظ أبى أحمد الحاكم الكبير النيسابورى : « قال الحاكم ... سمعته
يقول كنت بالرى وهم يقرءون على ابن أبى حاتم كتاب الجرح والتعديل ،
فقلت لابن عبدويه الوراق : هذه ضحكة أراكم تقرءون كتاب التاريخ
للبخارى على شيخكم على الوجه ، وقد نسبتموه إلى أبى زرعة وأبى حاتم
فقال يا أبا أحمد إن أبى زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما تاريخ البخارى قالاهذا
علم لا يستغنى عنه ، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا فأقعدا عبد الرحمن
يسألهما عن رجل بعد رجل ، وزادا فيه ونقصا ، اهـ .

(١) هو الشيخ خليل الخالدي المتوفى يوم الأربعاء ١١ من شهر رمضان سنة
١٣٦٠ عن ٧٨ سنة ، رحمه الله : (ز) .

(وثالثا) يتشكك في صحة نعمة كتاب السنة إلى عبد الله بن أحمد —
وباليتها لم تصح - لكننا نقول بكل أسف إنها ليست بموضع ارتياب ،
والنصوص المنقولة من الكتاب قد اكتظت بها كتب الخبالة في الصفات
والعلو والحد والمهامة وغيرها ، ونسخ الكتاب ليست بعزيزة ، فكيف لم يطلع
عليها الأستاذ المملي ؟ على أن الرد موجه إلى القول وقائله .

(ورابعا) يقول : وما علينا إلا الرجوع إلى قول أبي حاتم ... وهو
بلا شك حجة وأى حجة ، وقد علمت حال كتاب ابن أبي حاتم ، وزد على
ذلك تطاوله في الكتاب على كثير من ثقات الأئمة ، فن أن ساغ للأستاذ
القول بوجوب الرجوع إليه وهو القائل في شيخ حفاظ الأئمة : تركه أبو
زرعة وأبو حاتم ، بسبب مسألة اللفظ^(١) ، ولو كان ابن أبي حاتم حجة بلا شك
بحيث يجب التحاكم إليه ، لوجب إسقاط شيخ حفاظ الأئمة البخاري من
مقام الحجة لأنه متروك عندهما ، ويكون هذا تهورا لا يتصور المزيد عليه .
(وخامسا) إن ابن أبي حاتم يقول بأن القول بخلق اللفظ كسفر ينقل
من الملة ، ولعل الأستاذ لم يطلع على كتاب الرد على الجهمية له وفيه كلمات
خطرة جدا مع أنه يعترف بأنه لم يتعلم علم الكلام ، كما أسند البيهقي في الأسماء
والصفات (ص ٢٦٩) .

(وسادسا) نرى الأستاذ يغار على سمعة عبد الله بن الإمام أحمد فقط
دون أن يحرك ساكنا في استنكار تلك الآراء الوثنية المروية عنه ، مع أن
دين الله أحق بتلك الغيرة .

(١) كان الإمام البخاري ممن يقولون د لفظي بالقرآن مخلوق ، وهو مصيب
في ذلك لأن ما بالله غير مخلوق ، وما بالخلق مخلوق . وتفصيل ذلك في مقال
سابق (ص ٢٦) وفي شروط الأئمة الخمسة (ص ٢٢) والاختلاف في اللفظ
(ص ٥٧) .

(وسابعا) إنه قد كان أهدي إليه الكتاب قبل سنين كما أهدي إليه
نقض الدارمي لأثر نشره ، وكان الواجب عليه حينذاك أن يدل بحججه في
نفي نسبة الكتاب إليه إن كانت عنده شهادة تقبل على النفي، وخلاصة القول
أن هذا العمل وإن كان يرضى أخواله لسكنه لا يرضى أهل الحق، ولا أجداده
الأئمة في الدين .

الصراع الأخير بين الإسلام والوثنية

وضع الحق وبطل الباطل بعد كفاح شامل ، واستوى جلف البسادية وخريت الحاضرة في التيقن بما للحشوية من النسب المريق في الوثنية بتلك النصوص التي نقلناها من كتاب الدارمي وسنة عبدالله بن احمد وتوحيد ابن خزيمة التي هي من مؤامات أئمتهم ومن مطبوعاتهم أنفسهم . وفيها صفوة معتقدم ، وقد عرضناها لأنظار أولى الأبصار مكثفة بين الأقواس فبنت الذي كفر فيها هندی وهذر ، وليس فيما أشرنا إليه بين الأقواس كلمة لا تكون غير منافية لما ثبت من هذا الدين الخفيف بالضرورة ، حتى أصبح ذلك المنافع من وقع هذه الحقيقة المرة صريحا يهني هذيان من يلفظ نفسه الأخير ، وليس بعد هذه التهمة إلا صعقة ، واسنا نبيح إغمد السيف في الصريع ، وقد صدق بمقاله الأخير قولي حقا في نشأته وملشئته وتخرجه أمام كل ناظر ، وإن كان امتساخه خفي على بصره المطموس فليسأل عن ذلك أصحابه ، ولا شك أن كلمات مثله ترتد توأ إلى مصدرها الجدير بها كما هي غير مطموسة ولا ملبوسة ، وما الهربة إلا شأن الزنيم ، ويرثي لمثله حيث يحاول أن يتمسك بكل حشيش في سبيل الخلاص من هول الموقف .

أما الكوثري فهو - والله الحمد - ناصع الجبين ، جبان رعيده لا يجترىء على تخطي حدود ما أنزل الله تعالى في ذاته وصفاته وأحكام شريعته ، لكنه بطل كرار حنيفي حنفي يهد الأصنام كبيرها وصغيرها ، ويسحق رموس عبادها بمقامع الحجج من الكتاب والسنة والمعقول مادام له عرق ينبض ، وكتاباتة ولا سيما الرد على نونية ابن القيم دواء شاف للمرضى بداء التجسيم والوثنية ، فلا غرو إذا رأى ذلك الصريع يستصرخ ويستعدي الطوائف على الكوثري قائلا لهم : أيها الناس تمالوا وقاتلوا الكوثري لأنه يعادي الله ورسوله وجماعة

المسلمين ١١. والدليل على ذلك أنه ينزه الله سبحانه عن القيام والمشى والهبوط والصعود والمس والقعود والحدود وسائر الحوادث ، وأنه لا يقبل غير القطعى من الأخبار فى ذات الله وصفاته، إذن هو كافر (بالطاغوت) ١١ عدو الإسلام والمسلمين ١١ يجب سحقه ، وهذا منطق البادية والوثنية ١

ثم يقول: هو يعادى أيضا أئمة المسلمين ١١ فعادوه ، فإذا سأله عن الدليل على معاداته للأئمة المتبوعين يذكر مناقشته لبعضهم فى بعض المسائل الخلافية . والله يعلم مبلغ إجلالى للأئمة المتبوعين ، ويلبس كرام القراء حقيقة الأمر فى ذلك بمطالعة مقالانى (...) (١) ، وبمطالعة الإشفاق على أحكام الطلاق . ولم أزل فى جميع أدوار كفاحى أدعو إلى التمسك بشرع الله بالانضواء تحت رايات هؤلاء الأئمة رضوان الله عليهم أجمعين بدون التفتات إلى من شذ عن جماعتهم فى الفرع والأصل ، ومن عزا إلى خلاف ذلك فهو محجوج مججوج ، معتد أثيم ، مفتر كذاب ، وليس معنى إجلال الأئمة عدم التدليل على مسألة أصلية خلافية أو فرعية كذلك بالجرى على التسليم المحض فإنه تقليد أعمى ، بل شأن العالم إبداء ما عنده من الأدلة فى المسائل الخلافية وبذلك نضج الفقه الإسلامى، وليس كل من رد على عالم فى مسألة اجتهادية يعد معادياً له ، وهذا أيضاً منطق البادية . وليس فى ترجيح مسألة خلافية بأدلة ، عدا لإمام يقول بخلافها أصلاً .

بل عدو الأئمة والأمة حقاً هو من يسبح بحمد الشوكانى الذى يجاهر فى تفسيره بإكفار أتباع هؤلاء الأئمة القادة ، وقد قال عنه بلديه المطلاع على دخائله العلامة ابن حريوة الشهيد - بمؤامرة منه (٢) - فى العظيمم الزخار

(١) (شرح الله فى نظر المسلمين ص ٩٠) و (اللامذهبية قنطرة اللادينية ص ١٢٩) و (محادثة قديمة حول الوقت الأهل ص ٤٠٠)

(٢) لأنه كان سبياً فى قتله سنة ١٢٤١

« إنه يهودى مندس بين المسلمين لإفساد دينهم ، وليس ذلك ببعيد لمناصبته
العداء لعامة المسلمين وخاصتهم على تعاقب القرون بتلك الحكمة الفاجرة ،
وقد أفلس جد الإفلاس من أحال النفس - ساح عن نحلة التجسيم إلى مثل هذا
الجهول الذى لم يطرق سمعه من المعارف الأولية أنواع التقابل وأحكامها
من عدم الاجتماع والارتفاع معا أو عدم الاجتماع فقط ، فيثبت أحكام
الأجسام خالق الأجسام ، ويسكن الإله سبحانه فى السماء مع أن جميع سكنة
السموات والأرضين عبيد ومملوكون له تعالى بنص القرآن ، وكل ما دخل فى
حين الزمان والمكان هو خالق الله سبحانه ، كما شرحت ذلك كله فى كثير
من كتبي .

فتبأ لمن يتصور عبدا معبودا ، وكذلك يكافح عن أقانيمه الثلاثة ويقول
هم أئمة السنة وسأدافع عن آرائهم ، وهو القائل فى سطر قبله أو بعده أنا لا أقول
بما فى كتبهم ، وليس هو ببصاهت ولا متهافت فى ذلك كله ١١ . ورأيه فى
الاستراء هو الجلوس المحسوس ، وهو مدوس تحت الأقدام بأول الكلام ،
مكشوف الأمر بهجره وبجره ، مهذوم مردوم ، وأين يكون تحدى ذلك المتردى
إذا كان أسه قد انهار بأول معول ؟ وهو يتطلب مددا من عفريت فى مشارق
الأرض ومغاربها مبعدا فى هذا السبيل شرقا وغربا وشمالا وجنوبا ، ولا
يكون بذلك متعبا ١١

وكلامى فى بعض الهنود ليس إلا من جهة انحراف من انحراف منهم
إلى الخشوية أو اللاهورية أو العنابئية ونحوها ، فليطالع القارىء الكريم أصل
الكلام فى **كتبي** ليتبين مبلغ أمانة هذا الهادى فى النقل ، وكلامى فى
عبد الله بن أحمد باعتبار ما سجله فى كتابه من الآراء الوثنية ، وأبوه
برىء من أمثال تلك السفاسف ، وكم ذكرت نصوصه فى التنزيه فيما

كتبت سابقا . وآخر ما كتبت من ذلك في مقدمة الأسماء والصفات ،
للبيهقي .

وقد حرف ذاك النجى الحكيم عن مواضعه فيما ذكره من الآيات
والأحاديث ، والحقائق الناصعة في معانيها ، في الأسماء والصفات . وفي مثل
هذا الصفيق قال الشاعر العربي :

يا ليت لي من جلد وجهك رقعة فأفند منها حافرا للأشهب

حول كلمة

تعزى إلى السيوطى غلطاً

قرأت في عدد من مجلة الإسلام الغراء رسالة بعث بها الوجه المثرى محمد نصيف المشهور إلى فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الرحمن خليفة صاحب تلك المقالات القيمة ^(١) والأجوبة الحكيمة المنشورة في المجلة المذكورة ، فوجدت مرسل الرسالة يتشكك في نسبة كتاب « قمع المعارض في الذب عن ابن الفارض » إلى الجلال السيوطى .

وليس ذلك موضع شك وقد امتلأت به خزانات العالم . وله كتاب آخر في الذب عن ابن عربى سماه « تلمية الغبى بتهرئة ابن عربى » وهما من مشهورات كتبه .

وكان النزاع اشتد بين أهل العلم بشأن ابن الفارض وابن عربى في القرن التاسع الهجرى بمصر . وكان حامل راية الفتنة البرهان البقاعى حتى ألف في ذلك كتاباً . وكان قصد السيوطى الرد عليه والحادثة مشروحة في « أحسن المسامحة في إيضاح حوادث البقاعى » للسخاوى ، وفي كتب الأنبياء المؤلفة في ذلك العصر ، وحادثة مباهلة ابن حجر معروفة ، وكان رأى السخاوى في النزاع القائم في حق ابن الفارض قوله : « لم يصل إلى ما نسب إليه من الشعر عنه بسند صحيح ، ونحن لانكفر بأمر محتمل سيما ولا فائدة في تسكفيره وإنما الفائدة في التنفير من المقالة ^(٢) » .

(١) القيمة هي بمعنى المستقيمة كما ورد في القرآن المبين ، لا بمعنى ذات القيمة ، لأننا لم نرها في دواوين اللغة واستعمالات العرب .

(٢) الضوء اللامع (١ - ١٠٨) .

وألف السخاوى كتاباً في ابن عربى في مجلد ذكر فيه ماله وما عليه وسماه
 « القول المنبى عن »^(١) ترجمة ابن عربى ، ثم لخصه فى كراسة سماها « الكفاية
 فى طريق الهداية » ، بل ألف فيه كتاباً آخر سماه « تجريد أسماء الأخذين
 عن ابن عربى » ؛ ورأيه فيه كراهيه فى ابن الفارض تقريباً ، وكان الصلاه
 البخارى شديد الرد على ابن عربى كما كان شديداً فى حق ابن تيمية وقد ألف
 بشأن الأول « فاضحة الملاحدين » ، وهى مطبوعة مع رسالة على القارى فى
 حق فرعون فى الآستانة باسم السعد التفتازانى ، إما سهراً أو قصداً ، كما ألف
 فى حق الثانى « الملجعة للجسمعة » .

وقد رد على « تلبيه النبى للسيوطى » بقسوة وعنف إبراهيم الحلبي الفقيه
 صاحب ملتقى الأبحر ، فى كتاب سماه « تلبيه النبى فى تبرئة ابن عربى » ، كما
 ألف « النصوص فى نقض الفصوص » ، و « الذريعة إلى نصرة الشريعة » ،
 فى هذا الشأن ، ومن الرادين على ابن عربى من المتصوفة عبدالحق بن سبعين
 الإشبيل فى كتابه « بدء المعارف » ، ومنهم الإمام الربانى فى « مكتوباته » ،
 ولا يحصى ما ألف فى الرد عليه والذب عنه ، والقول الفصل فى ذلك رأى
 السخاوى الذى أشرنا إليه ، وفى خلاصة الأثر نقلاً عن النجم الغزى ذكرت
 رؤيا طريفة فى ترجمة أبى بكر الكوراني^(٢) فى هذا العدد أكتفى بالإشارة
 إليها ، وأرى من المصلحة لبعاد مثل هذه الأبحاث المتشعبة عن المجلة التى
 تصدر لنفع الجمهور .

وأما الكلمة التى يقال عنها إنها للسيوطى حيث يقول مرسل الرسالة :
 فكيف يقول : « مارمقت عيني .. » ، نخطأ محض ، وناقل تلك الكلمة عن
 وقع المعارض ، غلط ، وإنما تلك الكلمة للذهبي حيث يقول فى « زغل

(١) فى الضوء اللامع (٨ - ١٧) : القول المنبى فى ترجمة ابن عربى .

(٢) بضم الكاف نسبة إلى كوران من بلاد الأكراد .

العلم، له: د ص ١٧ .. فوالله ما رمقت عيني أوسع علما، ولا أقوى ذكرا من رجل يقال له ابن تيمية ... وقد تعبت في وزنه وتفتيشه حتى ملكت في سنين متطاولة، فما وجدت الذي أخره بين أهل مصر والشام ومقتته نفوسهم، وازدروا به وكذبوه وكفروه إلا الكبر والعجب وفرط الغرام في رئاسة المشيخة، والازدراء بالكبار. فانظر كيف وبال الدعاوى ومحبة الظهور نسأل الله المسامحة ... وما دفع الله عنه وعن أتباعه أكثر مما جرى عليهم إلا بعض ما يستحقون، اه. ثم يقول أيضا: د ص ٢٣ ... وقد رأيت ما آل أمره إليه من الخط عليه والهجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة منورا مضيئا على عباده سيما السلف ثم صار مظلمة مكسوفة عليه قسمة عند خلائق من الناس، ودجالا أفاكا كافرا عند أعدائه، ومبتدعا فاضلا محققا بارعا عند طوائف من عقلاء الفضلاء، وحامل راية الإسلام وحمى حوزة الدين وبحي السنة عند عموم عوام أصحابه، اه. وما يقول الذهبي في رسالة بعث بها إليه: د ص ١٣٤. فاذا كان هذا حالك عندي وأنا الشفيق المحب الواد فكيف يكون حالك عند أعدائك، وأعدائك والله فيهم صالحاء وعقلاء وفضلاء كما أن أوليائك فيهم فجرة وكذبة وجهلة وبطلة وعور وبقر، اه. وهذا رأى الذهبي فيه وهو الذي يعد من المفتنين به. وماذا يكون رأى العلماء الآخرين.

و(زغل العلم) للذهبي^(١) طبع مع تلك الرسالة قبل سنوات وأستبعد ألا يكون ذلك الوجه الكريم اطلع عليه. وقد نقل السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»^(٢) ما نقلناه آنفا وأشار إلى تلك الرسالة في أثناء الكلام. و(الزغل) من المخطوطات، المحفوظة في التيمورية، والرسالة من محفوظات دار الكتب

المصرية بخط التقي بن قاضي شعبة^(١) . وقد أشار صاحب القول الجلي ، في ص ١٢٦ من الطبعة الفرجية إلى دغل العلم ، حيث قال ، ويعارضه ما ذكر هو نفسه في دغل العلم ، اهـ ، وإن تصحف على الطابع وقال بدله درجل العلم ، ووضع الرقم في غير موضعه .

وليس لمعرفة الرجل أحسن من النظر في مؤلفاته وهو الدليل الإني في حقه ، وقد رأى أهل العلم في مؤلفات ابن تيمية القول بالقديم النوعي في العالم ، وقيام الحوادث بالله سبحانه ، ونفي الخلود في النار في حق الكفار ، وإثبات الحركة والجهة لله تعالى ، وتجويز استقرار معبوده على ظهر بعوضة إلى غير ذلك من مسائل طامة في الأصول والفروع . فلا يعقل أن يكون الذين درسوا أصول الدين على الطريقة الأزهرية يعدون من حاله كما ذكرناه في مقام القدوة في الدين والعلم بعد تأكد من وجود تلك المسائل في مؤلفاته .

وصاحب القول الجلي كان نبلا عند النابلسيين غريبا فواسوه فكافأهم بتأليف ذلك الكتاب ، وأما ابن الوردي فيقول في أواخر تاريخه عن أحد المقبورين من الصالحين ما معناه : وهذا أحد الأولياء الأربعة الذين يتصرفون في قبورهم وهم يحرسون أرض الشام من الآفات والبلايا . فبالله عليك هل يكون من هذا قوله يعرف ابن تيمية حتى يقام لشعره ميزان .

وأما أمثال ابن كثير والصلاح بن شاكر الكتبي والشمس بن عبد الهادي

(١) أعيد طبعها بالنكوغراف وبالحرروف من خط التقي بن قاضي شعبة الذي نقلها من خط البرهان بن جماعة ، وكتبها هذا من خط أبي سعيد العلاني ، وهو كتبها من خط مرسلها الحافظ الذهبي . وذلك في آخر و السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل للتقي السبكي .

من الذين اتصلوا به وهم شباب حتى افتتنوا به وعزروا على ذلك فلا يوثق بهم في ترجمة الرجل .

فإذا راجعت كتبه نفسه بقبصر و د نجم المتهدي لابن المعلم المحدث ، و دفع الشبهه للتحق الحصني ، و الدرر الكامنة لابن حجر ، ونحوها من الكتب تتأكد من أن من شذ عن الجماعة لا يكون إلا موضع ريبة بالمعنى الصحيح . وإن كان ذلك الوجيه الفاضل يعول على البقاعى فيلزمه أن يسقط ابن ناصر الدين ، فإن قول البقاعى فيه شديد مسقط . راجع العنوان للبقاعى .

وكان د جلاء العينين في محاكمة الأحمديين ، للنعمان الألوسى - الذى تربطه بالقنوجي^(١) صلة مادية متينة - مرحلة من مراحل الدعاية ، مشى فى تلك المرحلة بتكذيب ثبوت أمثال تلك المسائل عنه ، لكن كتب ابن تيمية المطبوعة فيما بعد كشفت النقاب عن سر المهنة وكذبت المسكذب فأنجلي والجلاء . من الميدان^(٢) وأبو المعالى الشافعى ، محمود شكرى الألوسى ، طراز آخر وقد عرفه الناس .

وإلى جدد معجب بنشاط ذلك الوجيه السافى المحتمى صاحب الكرم الخاتمي ، فى الاتصال بأصحاب المجلات ، والسعى فى إملاء ما يشاء عليهم ، وفى إهدائه الكتب يمينا وشمالا ، وهو الذى استنسخ قبل سنوات

(١) هو حسن صدوق خان . وشذوذه الخطر المذكور فى الإشفاق .

(٢) والشيوخ نعمان المذكور ناقض نفسه حيث يناقض كلامه فى هذا الكتاب ماسطره هو فى وغالية المواعظ ، لكن قاتل الله المادة ما دخلت فى شيء . إلا أفسدته . وهو ليس بأمين على طبع تفسير والده ، ولو قابله أحدهم بالنسخة المحفوظة اليوم بمكتبة راغب باشا باستنبول وهى النسخة التى كان المؤلف أهداها إلى السلطان عبد المجيد خان - لوجد ما يطمئن إليه . على ما فى د تهديد الظلام الخميم من نونية ابن القيم للعلامة السكوتري .

ترجمة أبي حنيفة من المجلد المحفوظ تحت رقم ٦٠ بدار الكتب المصرية من تاريخ الخطيب - وفيه زيادات مع سقم النسخة - وسعى في ترجمتها إلى لغة الهند حتى تم نشرها مع الأصل العربي في الهند بهتمته قبل طبع تاريخ الخطيب بمصر بمدة بعيدة .

وأود جداً أن يكون هذا النشاط وهذا السعى من ذلك الجواد المثرى في نشر أمثال علل أحمد بن حنبل ، ومسائل اسحق بن منصور ، ومصنف ابن أبي شيبة - لا الباب الخاص بأبي حنيفة وحده^(١) - وعلل الدار قطنى ، وتمييد ابن عبد البر ، والإحكام الكبير لعبد الحق ، ومحرر المجد بن تيمية . كما سبق له نشر علل ابن أبي حاتم ، مع الاجتهاد في نشر كتب تعجب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الأمة كما يجب ، بدل السعى في تحجيب ابن تيمية إليهم بدون جدوى . فلو فعل هذا لكان هذا العمل ذخرا له في الآخرة وخدمة مشكورة عند جميع المسلمين ، وكان لهذا العمل عاقبة حميدة جدا .

وأما إن كان اختط لنفسه المضى على مارسمه في سبيل ما هو فيه فإني أصارحه وأقترح عليه ما يقصر المسافة جدا وهو أن ينقل عن كتاب السنة المنسوب لعبد الله بن أحمد المطبوع تحت إشرافه سنة ١٣٤٩ من الصفحات (رقم ٣٥ و ٤٩ و ٦٣ و ٦٨ و ٧٠ و ٧١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٥ و ١٤٩ و ١٦٣ و ١٦٥ . تلك الروايات المسجلة فيها ، ويستغنى الأزهر الشريف الحارس لدين الله في هذا العصر عن حكم تلك الآراء ومبلغ انطباقها لدين الله . ولم أنقل هنا نصا واحدا من تلك النصوص حرصا على معتقد العامة^(٢) وفي هذا القدر كفاية .

(١) للعلامة الكوثري ، النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة ، وهو مطبوع . (٢) نشرت هذه المقالة سنة ١٣٥٥ ثم اضطرر العلامة الكوثري سنة ١٣٥٨ إلى الرد على ذلك في مقال (كتاب يسمى كتاب السنة) ص ٣٢٤ .

عقيدة التثنية

تنزيه الله جل شأنه عن سمات الحدوث وعن حلول الحوادث فيه مما ثبت في دين الإسلام بالضرورة ، وعلى هذه العقيدة جرت الأمة من فجر الإسلام إلى اليوم ، قال الله تعالى : « ليس كمثله شيء وهو السميع البصير » (١) ، وقال تعالى : « أفمن يخلق كمن لا يخلق » (٢) ، وقال جل شأنه : « ولم يكن له كفوا أحد » (٣) ، وقال تعالى : « فلا تضربوا لله الأمثال » (٤) ، وقال سبحانه : « سبحانه ربك رب العزة عما يصفون » (٥) ، إلى غير ذلك من آيات التسميع والتعالى الدالة على تنزيه الله جل جلاله عن مشابهة المخلوقات في ذاته وصفاته وأفعاله حتى أصبحت هذه العقيدة راسخة كل الرسوخ في نفوس العامة والخاصة على حد سواء بل العامة تجدهم أكثر تهيبا من الخوض في ذات الله وصفاته من بعض من يصف في صف الخاصة .

ومع ذلك لا نخلو من أن يفاجئك في بعض الحشود والحاشدة من لا يصرون لسانه من فلتات في هذا الباب على مرأى من الناس ومسمع منهم ، فربما تدعو تلك الشطحات بعض الناس إلى الاغترار بالباطل لصدورهما من أصحاب عمام كالإبراج وأكمام كالأخراج ، فيجب إذ ذلك وجوبا مؤكدا لفت النظر إلى مبلغ خطورة نسبة الحركة والحد والنهاية والجلوس والاستقرار المسكاني على العرش والثقل ونحو ذلك من سمات الحدوث إلى الله جل جلاله . وقد كتبت كثيرا في هذا الموضوع فيما علقته على أمثال الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة ، و التبيين في الدين لأبي المظفر الإسفرائيلي ،

(١) ١١ من سورة الشورى . (٢) ١٧ من سورة النحل .

(٣) ٤ من سورة الإخلاص . (٤) ٧٤ من سورة النحل .

(٥) ١٨٠ من سورة الصافات .

و ، الأسماء والصفات للبيهقي ، و ، السيف الصفيق للنقي السبكي ، وغير ذلك من الكتب بل في مقالات خاصة ، جامعة مازمة ، في سنين متعاقبة ، ويظهر أن كل ذلك لا يغني عن العود إلى المسألة بين حين وآخر .

وقد قال الإمام أبو منصور عبد القاهر البغدادي المتوفى في سنة ٤٢٩ هـ في كتابه أصول الدين المطبوع قبل سنين - وهو المعروف بين أهل العلم بعنوان « التبصرة البغدادية » ، في ص ٣٣٧ ، بعد أن نص على أن المشبه عابد وثن : « وأما جسمية خراسان من الكرامية فتسكفهم واجب لقولهم بأن الله له حد ونهاية من جهة السفلى ومنها يماس عرشه ، ولقولهم بأن الله محل للحوادث ، وإنما يرى الشيء بروية تحدث فيه ، ويدرك ما يسمعه بإدراك يحدث فيه ولولا حدوث الإدراك فيه لم يكن مدركا له صوت ولا مدركا لمرئي وقد أفسدوا بإجازة حلول الحوادث في ذات الله تعالى لأنفسهم دلالة الموحدين على حدوث الأجسام بحلول الحوادث ، وإذا لم يصح على أصولهم حدوث العالم لم يكن لهم طريق إلى معرفة صانع العالم وصاروا جاهلين به . اهـ وقال أيضا في كتاب الأسماء والصفات له : « إن الأشعري وأكثر المتكلمين قالوا بتسكفير كل مبتدع كانت بدعته كفرا أو أدت إلى كفر كن زعم أن لمعبوده صورة أو أن له حدا ونهاية أو أنه يجوز عليه الحركة والسكون . ولا إشكال لذي لب في تسكفير الكرامية بجسمه خراسان في قولهم إن الله جسم له حد ونهاية من تحته وإنه يماس لعرشه وإنه محل للحوادث وإنه يحدث فيه قوله وإرادته » اهـ . وكمن أمثال هذا النص في الإرشاد والشامل لإمام الحرمين والتمهيد للباقلاني والقواصم والعواصم لأبي بكر بن العربي ودفع شبه التشبيه لابن الجوزي وغيرهم من أساطين أهل العلم عن ذكرت نصوصهم في مواضع كثيرة مما كتبت ، وكلها تحت متناول الأيدي .

وخطورة تلك الكلمات على منزلة واحدة سواء صدرت من الكرامية أو المتسلفين أو الشيخ الدارمي أو الشيخ الحراني أو الشيخ الزرعي أو غيرهم لأن الضلال ضلال حيثما وقع : ففي نقض الدارمي ص ٢٠ : الخي القيوم . يتحرك إذا شاء ويقبض ويبسط إذا شاء ويقوم ويجلس إذا شاء لأن أماره ما بين الخي والميت التحرك ، كل حي متحرك لا محالة وكل ميت غير متحرك لا محالة ، وهذا هو نص الدارمي بعينه ويشكر مثل ذلك في كتابه كثيرا ، وذلك النص بعينه منقول في موافقة المعقول لصحيح المنقول في هامش منهاج السنة للشيخ الحراني بذكره مبسط ، بدل ديزل ، مقرا بذلك لاراداه عليه - راجع ج ٢ ص ١٣ و ٢٦ و ٣٠ - وكف في كتاب الدارمي من شطحات خطرة عرضتها للأستاذ في تحريراتي فيما سبق .

وقد قال ابن القيم الزرعي في غزو الجيوش ص ٨٨ ، من الطبعة الهندية عن كتاب الدارمي هذا وكتاب آخر له : وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يوصي بهذين الكتابين أشد الوصية ويعظمهما جدا ، وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما . فتبين بذلك أن كتابي الدارمي على علاتهما مرضيان عند الشيخين الحراني والزرعي فيقعان كالدارمي تحت ذلك الحسب القاسي من قبل أئمة هذا الشأن . نعم يعد ابن عبد السلام في قواعد الكبرى العامي معذورا في الكلمة الموهمة لكن نافسه المقبل في ذلك في العلم الشاخص ، وعلى كل حال لا يرضى هؤلاء أن يعدوا من العامة ليعذروا في كلماتهم الشاطحة ، وقد ملأت مؤلفاتهم البقاع فلا يحصى عن عدم واعين لما نطقوا به فتعين إلزامهم بما يترتب على تلك النقولات في نظر أهل البرهان الصحيح .

ومن حاول أن يستدل على إثبات الحركة لله سبحانه بحديث النزول

تغافل عن الدليل العقلي القاضى باستحالة ذلك على الله، ما يحتم الحمل على الإسناد إلى السبب الأمر أو المجاز في الطرف، ونجاهل اختلاف الروايات في النزول من إنزال وتنزل وغير ذلك ومعانيها في لسان العرب ، وتغاضى عن حديث النسائي الدال على إنزال ملك ينادى في الثالث. الأخير من الليل كل ليلة ، المعين لإرادة الإسناد المجازى من قائله صلى الله عليه وسلم، وثناسى أيضا أن الثالث الأخير من الليل مستمر في ليالى السنة كلها في أقطار الأرض على اختلاف المطالع حتى عند ابن حزم الظاهرى على ظاهره، فيستمر النزول بل السكون في السماء الدنيا على هذا الزعم الباطل .

وأما حديث الجارية في السؤال بأين ففى سنده ومثله اختلاف واضطراب كما شرحت ذلك في تسكلة الرد على نونية ابن القيم « ٩٠ - ٩٥ » ، وفيما علق على الأسماء والصفات « ص ٤٢٢ » ، على أن سمت الرأس الآن ينقلب إلى سمت أخمص القدم بعد ساعات حيث يتجدد سمت الرأس كل آن . فادعاء أن الله في مكان في سمت الرأس الآن يناقض الإشارة إلى سمت الرأس بعد ساعات فإنه سمت القدم بالنظر إلى الأول .

وقد أغنى الله سبحانه العلم عن اتخاذ أصحاب تلك الطامات قدوة فيه ، فن حاول المناصرة لهؤلاء الزائنين في آخر الزمن قد غفل عن أن الجو لن يصفو لعقيدة التشبيه مادام للإسلام عرق ينبض ، وأن عقيدة التنزيه أرسخ في النفوس بما يتصوره شخص ذلك المحاول المتعود أن يهرف بما لا يعرف . وأكتفى بهذا القدر لهذه المرة ، وللحق **ككرة** بعد كرة . والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

كلمة في تنزيه الله سبحانه وتعالى

لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه

قال الحافظ أبو نعيم الأصفهاني في حلية الأولياء ج ١ ص ٧٢ :
وحدثنا أبو بكر أحمد بن أحمد بن محمد بن الحارث ثنا الفضل بن الحبيب
الجبلي ثنا مسدد ثنا عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن إسحاق عن النعمان بن
سعد قال : كنت بالكوفة في دار الإمارة دار علي بن أبي طالب إذ دخل
عليه بن نوف بن عبد الله فقال : يا أمير المؤمنين بالباب أربعون رجلاً من
اليهود ، فقال علي . على بهم ، فلما وقفوا بين يديه قالوا له : يا علي صف لنا
ربك هذا الذي في السماء كيف هو ؟ فاستوى على جالساً وقال : معشر اليهود
اسمعوا مني ولا تبالوا ألا تسألوا أحداً غيري :

إن ربي عز وجل هو الأول لم يبدأ ، ولا عا ، ولا مانج مع ما ، ولا حال وهما
ولا شبح يتقضى ، ولا محجوب فيحوى ، ولا كان بعد أن لم يكن فيقال
حادث ، بل جل أن يكيف الميكيف للأشياء كيف كان ، بل لم يزل ولا يزول
لا اختلاف الأزمان ، ولا لتقلب شأن بعد شأن . وكيف يوصف بالأشباح
وكيف ينعت بالآلسن الفصاح ، من لم يكن في الأشياء فيقال بائن ، ولم بين عنها
فيقال كائن ، بل هو بلا كيفية وهو أقرب من جبل الوريد ، وأبعد في الشبه
من كل بعيد ، لا يخفى عليه من عباده شئ خصوص لحظة ، ولا كروور لحظة ، ولا
ازدلاف رقوة ، ولا انبساط خطوة ، في غسق ليل داج ولا لاج ، لا
يتغشى عليه القمر المنير ، ولا انبساط الشمس ذات النور بضوءهما في
الكرور ، ولا إقبال ليل مقبل ، ولا إدبار نهار مدبر ، إلا وهو محيط بما يريد
من تكوينه ، فهو العالم بكل مكان ، وكل حين وأوان ، وكل نهاية ومدة ،

والأمد إلى الخالق مضروب ، والحمد إلى غيره منسوب ، لم يخلق الأشياء من أصول أولية ، ولا بأوائل كانت قبله بديّة ، بل خلق ما خلق فأقام خلقه ، وصور ما صور فأحسن صورته ، توحد في علوه فليس لشيء منه امتناع ، ولاله بطاعة شيء من خلقه انتفاع ، إجابته للداعين سريعة ، والملائكة في السموات والأرضين له مطيعة ، عليه بالأموات البائدين ، كعبه بالأحياء المتقلبين ، وعلمه بما في السموات ، العلى كعبه بما في الأرض السفلى ، وعلمه بكل شيء ، لا تحيره الأصوات ولا تشغله اللغات سميع للأصوات المختلفة ، بلا جوارح له مؤلفة ، مدبر بصير ، عالم بالأمور ، حتى يقوم .

سبحانه كلم موسى تسليما بلا جوارح ولا أدوات ، ولا شفة ولا لهوات سبحانه وتعالى عن تمكيف الصفات ، من زعم أن إلهنا محدود ، فقد جهل الخالق المعبود ، ومن ذكر أن الإله ما كان به محيط ، لزمته الحيرة والتخليط ، بل هو المحيط بكل مكان .

فإن كنت صادقا أيها المشكك لو صف الرحمن ، بخلاف التنزيل والبرهان فصنف لي جبريل وميكائيل وإسرافيل هيمات ، أتعجز عن صفة مخلوق مثلك وتصنف الخالق المعبود ! وما ندرك صفة رث الهيئة والأدوات فكيف من لم تأخذه سنة ولا نوم ؟ له ما في الأرض والسموات وما بينهما وهو رب العرش العظيم . . .

(الرسالة) والأزهر

من يحترم نفسه يكون صادقاً لمبدأ طائفته ومنهج جماعته متفانياً في اتخاذ السبيل إلى الغاية التي من أجلها برزت جماعته في عالم الوجود ، وإلا تكون براش جنت على نفسها وهوى ذلك وطائفته في هاوية الخذلان بما عملته أيديهم فلا يوجه أدنى لوم إلى الطوائف إذا تجاهلوا وجرد مثل تلك الطائفة ولم يرفعوا إليها رأساً في ساحات العمل ، ومن بهمل واجبه إذا أهمل لا يحق له أن يلوم غير نفسه . ونحن نرى في المسودة الأخيرة آراء تعزى لبعض الأزهريين في مجلة الرسالة ، تؤذي رسالة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ، ولسنا نستعري المساس برسالة أحمد المصطفى ودعوته في سبيل الدعوة إلى مجلة الرسالة .

فلو جمعنا كلمات الأساندة : القائم بأمر التوقيع عن رب العالمين ، وهذا العرق النابض للجماعة ، وذلك المتهور ذي صاحب تلك الأحلام ، وذلك المنصوري المتشبع المتظاهر بالارتواء على طوى وظماً ، في صعيد واحد لرأينا العجب العجيب في البعد عن صوب الصواب .

وقد عزت الرسالة ، إلى الأول أنه يتجهج بإباحته التلبس بشعار غير المسلمين بدون قيد ولا شريطة ولا ضرورة متناسياً ما أصدرته جماعة علماء الأزهر - وهو مهم - من البيان الشامل في استنكار ذلك استنكاراً إجماعياً المنشور في المجلات والصحف السيارة ورسائل خاصة في مدة قريبة . فهل جدد وحى ينسخ ما أذاعته جماعة العلماء باسم الشرع الإسلامي إذ ذاك أم كانت الجماعة مخطئين فيما أذاعوا وانفرد بالصواب من فارق الجماعة الآن ؟ وماذا يكون موقف

العامّة إزاء هذا التهاثر باسم الشرع ١٩ ونحن نود أن نطلع على أصل الفتوى المنوّه عنها في المجلة بنشر نصّها فيها لنقارن بين فتيا الجماعة وفتيا هذا الشاذ محاذرين تخطئة الجماعة فيما يكون من فارق فيسسه الجماعة أقرب إلى التخطئة وسأقوم بنشر رسالة تجمع شتات هذه المسألة إن شاء الله تعالى لما أرى من الحاجة الماسّة بعد ذلك التنويه (١).

وأما الثاني فكان لرأيه في الشيطان دوى هائل في محافل العلم حتى قوبل بالاستنكار البالغ في بينات العلم إلى أن استيقن أن أزهري ليس بأزهري الحاكم المبيد حتى تستمرأ فرمطته في ذلك. وبعد أن أصبح عضواً في الهيئة طمعت نفسه الطموح إلى جعل الإفتاء، وتنقيح السنة وتنويعها، وتهذيب كتب الشرع ونشر الآراء باسم الأزهري من اختصاص شخصه الكريم وزملائه الغر الميامين وبقي اقتراحه هذا تحت النظر، وفي فترة التجريب رأينا له آراء في مجلة «الرسالة» تنبئ عما يتوخاه من الأعمال في تلك المواضع، منها مقال له يرمي إلى تنويع السنة ليمكّنه التخلص من أنواع منها لا تتفق ومصلحة العصر ١ خرقاً للإجماع القاضى بمتابعة أوامر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على الإطلاق ونبدأ لنصوص الكتاب والسنة في ذلك وقد سبق منا الرد على مثل تلك الهاجسة (٢) وأبن تنويعه للسنة من تنويعها في كتب الأصول وأحكام القرافي.

وفي هذه المرة رأينا له فتياً في «الرسالة» يضرب فيها بالأحاديث الواردة في نزول عيسى عليه السلام في الصحاح والسنن والمسانيد عرض الحائط

(١) في ص ٢٣٤ مقال «منشأ إلزام أهل الذمة بشعار خاص»، وهو نقض

لهذه الفتوى.

(٢) تقدم ذلك في ص ٨٨، وغيرها.

متصرفا في الآيات على هوى القاديانية ، متجاهلا أن حمل الرفع على رفع
مكانته تحصيل للحاصل بالنسبة إلى من اصطفاه الله لرسالته وأن المراد بالرفع
لو كان رفع روحه بعد وفاته عليه السلام لسكان شأنه في ذلك شأن باقي الأنبياء
 والمرسلين وعامة المسلمين فلا يبقى وجه للتنويه بأمره في الكتاب الكريم ،
وهذا قاض على رأي من شذ - تبعا للنصاري - وقال إنه مات ثم رفع وقوله
تعالى (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته)^(١) بمعنى قبل موت
عيسى عند نزوله . وقوله تعالى (وإنه لعلم الساعة)^(٢) بمعنى أن عيسى به يعلم
قيام الساعة ليكون نزوله من أشراتها ، كما استفاد هذا وذلك عن ابن عباس
 وغيره عند ابن جرير وغيره بدون أن يثبت خلافه ما عنه ، على ما لا يخفى على من
خبر أسانيد الروايات . على أن الإجماع على عدم إدماج اليهود في النصاري
في الموارد ونحوها وعدم سبق ذكر القرآن بآيانه إرجاع الضميرين إلى
غير عيسى في الآيتين كما لا يخفى على كل ذي عينين . فهذا يعلم تطابق الرواية
والدراية فيما ذهب إليه الجمهور .

وفي د عقيسة الإسلام في حياة عيسى عليه السلام لهولانا الخبر
الكشميري بسط القول في وجوه دلالة الكتاب على ما عليه أهل الحق
فليراجعها من شاء للاستزادة .

وحمل التوفي هنا على إيقاع الموت عليه في الحال - باعتبار أن اسم
الفاعل مجاز في الاستقبال - تجاهل عن معاني التوفي في الكتاب الكريم
واللسان العربي المبين وهي معروفة لا يسع المقام شرحها ، وتغافل عن
أن المقام مقام التنصيص على إنقاذه من اليهود ، وليست الإمامة في الحال
سبيلا للإنقاذ ، ومن فسر من بعض الأقدمين بالموت يريد موته بعد نزوله
عليه السلام حلا على التقديم والتأخير كما تجد شرح ذلك في معاني القرآن للفراء .

للفراء . على أنه ليس أحد من علماء هذه الأمة يقول بنى نزوله عليه السلام عند قرب القيامة . وما في مراتب الإجماع لابن حزم ، بعيد عن الصحة عند أهل العلم بل هو غلط عن قول من يقول بموته .

ومن نص على الإجماع على حياته ونزوله أبو حيان ، مع أن من قال بموته ورفعه يقول إنه ينزل حيا إلى الأرض وبعد مضي المدة المقدرة له يموت ثانيا كما في فتح الباري (٦ - ٣١٧) بل يجمعون على أنه سينزل كما دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع . وقد ذكر الشوكاني في كتاب التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح ، أن الأحاديث في نزوله عليه السلام كثيرة منها تسعة وعشرون حديثا ما بين صحيح وحسن وضعيف منجبر ، ومنها ما هو مذکور في أحاديث الدجال ، ومنها ما هو مذکور في أحاديث المنتظر ، وتنضم إلى ذلك أيضا الآثار الواردة عن الصحابة فلمها حكم الرفع إذ لا مجال للاجتهاد في ذلك ، اهـ . ثم ساق ذلك كله فقال « وجميع ما سقناه بالغ حد التواتر كما لا يخفى على من له فضل اطلاع ، ومثله في الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة ، لهدى بقى خان القنرجي . ونزلت في النقل إليهما لكونهما مرضيين عند صاحب تلك الفتيا ، وإلا فتواتر حديث نزوله عليه السلام مما نص عليه أمثال ابن جرير وابن رشد الكبير وغيرهما من أساطين العلم . بل لمولانا المحدث الكشميري كتاب ، النصريح بما تواتر في نزول المسيح ، يسوق فيه سبعين حديثا تدل على نزوله عليه السلام .

وما يعزى إلى ابن عباس من القول بموته غير صحيح للانقطاع في السند ولما في رجاله من الكلام ، لأن علي بن أبي طلحة لم يدرك ابن عباس ، ومن دونه متكلم فيهم . وإزاء هذا البيان يذوب زعمه أن خبر الآحاد لا يؤخذ منه المعتقد . وذهب بن منبه هو حجة من قال بموته عليه السلام ، وهو من مصادر الإسرائيليات ولا شأن له ولا لكتبه في الأحاديث المعتبرة في

الصحيح والسنن في نزوله ، فتكون محاولة لإعلال حديث النزول بهما عما يضعحك ، كدعواه الاضطراب في الحديث وإنما الاضطراب في عقله ، وإحدى طرق البخاري في نزوله روايته عن ابن المديني عن ابن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل هؤلاء جبال شواخ وأطواد شواخ في الرواية والثقة والأمانة ، وابن تيمية وابن القيم يريان ما في الصحيحين من الأحاديث المسندة بما يفيد العلم ، وصاحب الفتاوى المذكورة أطوع لهما من ظلهما حتى في أخطائهما الظاهرة كما يظهر من رأيه في نقض الدارمي ، فكيف يستبجح الآن مخالفتهم فيما أبدته الأدلة . وفي الصحيحين وحدثهما عن أبي هريرة وغيره أحاديث كثيرة في هذا الباب ، بل روى حديث نزوله عليه السلام نحو عشرين من الصحابة كما يظهر من جامع الترمذي وغيره ، فكيف يستجري صاحبنا أن يمحو ذلك كله بحجة قلم من غير تفكير فيما يجر ذلك إلى قلوب الأمة من الشكوك فيما توارثوه كله . أهكذا يكون العلماء أمناء الله في أرضه ^(١) ؟

ومن المعلوم أن قاديانيين كانوا اندسوا بين طلبة الأزهر قبل مدة وما كان الأزهر تمكن من أن يتخلص منهما إلا بشق الأنفس ، وصاحبنا بفتياه هذه يعيد الشر ويفتح هذا الباب من جديد حيث لم يلاحظ مصدر الاستفتاء مع أن من أقدم ما يجب على المجيب عن سؤال أن يكون على بصيرة من ملاسبات السؤال ومصدره ، على أن نشر الجواب الباطل شكلا وموضوعا في المجلة بدون اكتفاء ببعث الجواب إلى السائل بما يزيد الطين بلة والشر استشراف . وغاية ما استفدنا من تلك المحاولات أن الافتراح لو قبل لسكانت نتيجته الاعراض عن الكتاب والسنة والاجماع ومعتقد جماعة المسلمين بين عشية وضحاها لكن الله سلم . أفلا يحق بعد هذا كله أن نسائل هؤلاء هداة آخر الزمن قائلين : إلى أين تريدون أن تسيروا بالأمة باطفافة بحر العالم .

(١) للدولف كتاب خاص مطبوع في هذا الموضوع اسمه (نظرة عابرة في مزاعم من ينسكرون نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة) .

مروق القاديانية

لغلام أحمد القادياني المتنبئ ، كتب بلغة الهند فيها نصوص تجعله مارقا من الإسلام كما أن له كتباً باللغتين العربية والفارسية تدل على أنه جامع بين المذهبين الجمل باللسان والوقاحة البالغة في البهتان ، وكما نشر القاديانية في مختلف البلاد على تنائبها من نشرات تدعو إلى المروق واعتناق هذا الدين الجديد . وهذا أمر لا يرتاب فيه إلا من يرتاب في شمس الضحى قابعا في موضع لا يشع عليه نور العلم قائما بالشك في كل شيء بعد انكشاف الغطاء عن كفر الطائفتين منهم ، فيكون من العار علينا ألا نكون على بينة من نحل الإباضية والرافضة والبهرة وسائر الإسماعيلية والفسادانية والبابية والبهائية والعنائية ونحوها من الطوائف الشاذة على اختلاف منازلهم في الشذوذ ، لنتمكن من صون المجتمع من شظايا شذوذهم وشروهم .

وأريد اليوم أن أتحدث يسيرا عن القاديانية ، وكما لعلماء السنة في الهند من مساع مشكورة في الرد عليهم ، بتأليف كتب بلغات شتى يسجلون فيها نصوص كلمات غلام أحمد المتنبئ المغولي في مؤلفاته عما هو خروج عن الإسلام ومروق ظاهر تدليلا على كفر الطائفتين من أشياعه .

وإليك عدة نصوص من كلمات ذلك المارق المستبجح لحريم الدين باسم حرية الرأي ، لا تدع ريبا في كفره وكفر طائفتيه :

١ - « قد ذكرت العيسوية له - أي لعيسى عليه السلام - معجزات كثيرة والحق أنه لم تظهر عنه معجزة » من (حاشية ضخمة أنجم آتهم) تأليف غلام أحمد المذكور بلغة الهند ص ٦ .

٢ - د ثم هو من أظهر أرومة وخزولة وعمومة حيث كانت ثلاث من جداته الصحيحة وثلاث من جداته الفاسدة مومسات وبغايا ومنهن لشمه ودمه ، من الكتاب المذكور ص ٧ .

٣ - د ولعل مصاحبه للبقايا وصبره إليهن كان من جهة هذه القرابة المسببة ، منه ص ٧ .

٤ - د يحيى النبي أفضل منه فإنه لم يكن يشرب الخمر ولم تسمع بنى عطر ت رأسه بعطر من مالها الخبيث ، من كتاب (إعجاز أحمدى) له ص ١٣

٥ - د كان عيسى بن مريم يشتغل بالنجارة مع أبيه يوسف إلى اثنتين وعشرين سنة ، من كتاب (إزالة الأوهام) له بلغة الهند أيضاً ص ١٢٥

٦ - وفي حاشية (كشتى نوح) ص ١٦ د كان ليسوع أربعة إخوة وأختان من أب وأم حيث كانوا كلهم أولاد يوسف النجار ومريم .

٧ - وفي إزالة الأوهام له ص ١٢٧ ، د لولا إبانى واستقذارى لمثل هذه الأعمال لم أكن بفضل الله وتوفيقه أحط رتبة من عيسى بن مريم فى هذه الشبهات والنيرنجيات .

٨ - د قد بعث الله تعالى فى هذه الأمة مسيحاً أفضل وأرفع فى جميع السمكالات عن المسيح السابق وسماه غلام أحمد ، من كتابه (دافع البلاء) ص ١٣ .

٩ - د كنت أعتقد فى أوائل أمرى أنى لا الحق بغبار عيسى بن مريم فى الفضائل والسمكالات كيف وهو نبى ومن أجل المقربين عند الله تعالى وكلما بدا لى ما يفضلى عليه أعداء فضيلة جزئية إلا أن الوحي الإلهى الذى صاب على كوابل المطر بعده لم يتركنى على تلك العقيدة وأعطيت النبوة صراحة بلاخفاء ، من كتاب د حقيقة الوحي ، له ص ١٤٩

١٠ - يعد فى كتاب حقيقة الوحي ص ١٠٧ أن قوله تعالى (إنا أرسلنا

إليكم رسولا شاهدا عليكم^(١) نزل في حق غلام أحد وكذلك زعم في قوله تعالى : (إنك لمن المرسلين ، على صراط مستقيم)^(٢) .

١١ - وفي انجام آتهم ص ٧٩ : « فكلمني وناداني وقال : إني مرسلك إلى قوم مفسدين ، وإني جاءك للناس إماما ، وإني مستخلفك لإكراما كما جرت ساني في الأولين » .

١٢ - وفي كتاب حقيقة الوحي له ص ١٧٩ يجعل الكفر قسمين أحدهما جحد الإسلام ونبوة محمد عليه السلام ، والثاني جحد المسيح الموعود - يعني نفسه - ثم يقول في حاشية تزيق القلوب له ص ١٣٠ : « إن تكفير المنكرين من خواص الأنبياء الذين جاءوا بشريعة جديدة وأحكام ناسخة ، وأما من سواهم من المهملين فلا يكفر أحد بمجوده وإن بلغ من شرف المسكالة الإلهية على أقصى غاياته ، فيظهر من هذين النصين أنه كان يدعى أنه صاحب شريعة جديدة ناسخة للتي قبلها » .

١٣ - وفي حقيقة الوحي له ص ٣١١ « وأحلف بالله العظيم إني أومن بهذه الإلهامات كما أومن بقرآنه وسائر كتبه وأذعن بالكلام الذي ينزل على أنه كلام الله كما أذعن أن القرآن كلامه » .

ولعل في هذا القدر كفاية في معرفة كفر الرجل ومشايخه من الفريقين كفرأ ليس وراه كفر .

أهل الله سبحانه منزلة العلامة فقيد الإسلام المحدث المحجاج الشيخ محمد الأنور الكشميري في غرف الجنان وكافأه مكافأة الذايين عن حريم دين الإسلام فإنه قع القاديانية بحججه الدامغة ، وحال دون استفحال شر معتدليهم ومتطرفيهم بالهند بتأليف كتب ممتعة في الرد عليهم بلغات شتى ، وحقق في كتابه « إكفار الملحدين » أمر إكفار هؤلاء وأمثالهم ، وفي ذيله نحو سبعة وسبعين نصا من نحو ماسبق من عبارات غلام أحمد المتنبئ بالذكور نقلا من

(١) الآية ١٥ من سورة الزمل . (٢) الآية ٣ ، ٤ من سورة يس :

مؤلفات هذا المارق مع تعيين صفحاتها - بتحقيق الأستاذ الجليل مولانا السيد مرتضى الهندي - ومع تلك النصوص ترجمتها إلى العربية بقلم الأستاذ الفيور المولوى محمد شفيع الديوبندى ، والاطلاع على واحد منها كاف فى الجزم بخروج قائله ومشايغيه من حوزة الإسلام .

وبالنظر إلى أنه قد اتسعت دائرة البعثات الإسلامية إلى الأزهر الشريف اتساعاً مشكوراً ، نود أن لو كانت فى مكتبة الأزهر الشريف قاعة خاصة تجمع إليها كتب النحل المعروفة فى أقاليم يسكنها المسلمون ليتردد إليها طلاب الأزهر الشريف من كل قطر تحت إشراف أساتذة اختصاصيين فى معرفة النحل وأطوارها ، فإذا ذاك يكونون على بصيرة من دخائل النحل فيحرزون مناعة تحميهم من عدوى ضروب الأمراض الروحية الفانكة التى ربما تحملها نفوس مريضة تقصد الأزهر الشريف من بيئات مختلفة لقصد غير طلب العلم ، بل يوقفون كل زائغ عند حده ، ويحمون الطوائف من فوائك الأمراض النفسية . والله سبحانه ولى التوفيق .

ينسب الى ابي حنيفة

ضده ما تواتر عنه

لفضيلة الأستاذ الشيخ حامد عيسى الأزهرى شغف غريب بمجابهة
 القراء بآراء لم يسبق إليها مما لاندس فيها غاية حكيمة مهما تطلبناها، والأستاذ
 حر، يرى ما يشاء تحت مسئولية الأدبية، والقراء أيضا، أحرار يناقشونه فيها
 إذا شاموا أو يكتبون بتسجيلها باسم مرتدّها، لكن إذا جاز الأمر هذا
 الحد وبدأ الأستاذ يعزو إلى إمام من أئمة الدين ضد ما تواتر عنه - بدون
 ثبوت ولا سند - فهناك نرى الحاجة ملحة في مطالبة فضيلته بتصحيح النقل،
 وإيس كل عزو يثبت، وقد اطلعنا في (٦ - ٣٣٧ سنة ١٣٥٩) من مجلة
 الأزهر الغراء على مقال له تحت عنوان « شبه قد ترد على القاريء » وفيه
 يقول فضيلته : « ويرى الإمام الأعظم أبو حنيفة أن النظر واجب على كل
 إنسان وإن لم تبلغه دعوة رسول من الرسل، ولا يشترط ما اشترطناه...
 بل يرى أن مجرد وجود الإنسان وإمام عليه السموات والأرض وإمامه
 نفسه، وما في ذلك من آيات وشواهد على وجود الصانع الحكيم كاف في
 وجوب النظر. غير أن الإمام يرى مع إيجابه النظر على كل إنسان... أنه
 إذا أفضى بالناظر نظره إلى عدم الاعتراف بالصانع، يكون غير مؤاخذ
 مادام قد فعل ماوجب عليه، واجتهاده هو الذى أدى به إلى اعتقاد غير
 صحيح... »

وهذا هو نص عبارة الأستاذ. ثم لخص ذلك بقوله « إنه غير مؤاخذ

إن أدى بالمرء اجتهاده إلى عدم الاعتقاد بالربوبية... »

وهذا الذي يعزوه الأستاذ إلى أبي حنيفة أشنع مما يعزى إلى العنبري والجاحظ في كتب الأصول. والواقع أن أبا حنيفة يقول: «لا عذر لأحد في الجهل بخالفه لما يرى من خلق السموات والأرض وخلق نفسه وسائر خلق ربه أما في الشرائع فمعدور حتى تقوم عليه الحجة، كما ذكره راوية مسائل ظاهر الرواية الإمام أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد المروزي المعروف بالحاكم الشهيد المتوفى في سنة ٣٣٤ هـ في كتاب المستقى له رواية عن أبي يوسف عن أبي حنيفة. ويروى عن أبي حنيفة أيضا أنه قال: «لو لم يبعث الله رسولا لوجب على الخلق معرفته بعقولهم».

وفي كتب أصول الدين وكتب أصول الفقه المبسوطة نصوص كثيرة من هذا القبيل تدل على أن مذهب أبي حنيفة هو هذا لا ما ذكره الأستاذ، وتلك الكتب في متناول أيدي كل عالم فلا داعي إلى التوسع في سرد نصوص منها، فاعمل الأستاذ زاغ بصره عن كلمة في مصدره، فقلب المعنى كما ترى لأن أبا حنيفة لا يرى وجوب النظر فقط بل يوجب على العاقل مطالعا معرفة وجود الله سبحانه ووحدته وعلمه وقدرته، إلى آخر ما فصل في موضعه وقد شهر الخلاف بين الأئمة فيمن لم تباه دعوة رسل الله خاصة هل يعذر في جهله بالله سبحانه، فأبو حنيفة ومن معه لا يعذرونه بخلاف الآخرين، فمن لم ينظر أو لم يمتد إلى معرفة الخالق سبحانه، فهو غير معدور عنده أصلا، فلا يتصور ثبوت ما عراه صاحب المقال إليه (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) (١)

القوة الخفية في الكون

يقول الأستاذ صاحب الثقافة في الصفحة ٩٩ من كتاب « الأخلاق » ،
له : « في العالم قوة خفية تحركه وتدبر شؤونه » .

فتكون تلك القوة حالة في العالم حيث جعل العالم ظرفاً لها ، والمظروف
حال في ظرفه بالضرورة ، ولا يتصور أن تكون هذه القوة عنده صفة من
صفات الله مأخوذة من الاسم الكريم « القوي » ، لأن صفات الله قائمة
بالذات العلية لا بالكون ، ثم قول الأستاذ في وصف تلك القوة « تحركه
وتدبر شؤونه » يدل صراحة على أنه جعل ماله عند المسلمين لتلك القوة
الخفية الحالة في العالم في رأيه حيث جعل تحريك العالم وتدبير شؤونه إلى
تلك القوة ، ثم زاد الأستاذ في الكشف عن مرماه وقال عن تلك القوة :
« هي علة وجوده وبقائه » ، لأن معنى هذه الجملة في مخاطب أهل العلم أن إيجاد
العالم وإبقائه إلى هذه القوة الخفية ، فجعل هكذا ماله عند الموحدين لتلك
القوة في صراحة ليست فوقها صراحة ، ثم زاد كشافاً عن مراده بأن عزاً
إلى تلك القوة ذلك النظام الدقيق في الكون بجمل متسلسلة سردها ، مع أن
الله سبحانه يقول : (صنع الله الذي أتقن كل شيء) (١) فلم يبق سوى أن
يقول الأستاذ : « هذه القوة هي الله رب العالمين » ، فقالها فعلاً في طبعة وطبعة
في غير تهيب ولا تلثم .

وهذا مذهب الحلولية من فلاسفة الغرب في العهد الحديث ، ويظهر أنهم
لا يتأخرون كثيراً عن المجاهرة بهواجس نفوسهم في السكران ، وقد اكتنف
قول الأستاذ بجمل سابقة وفقرات لاحقة تنادي بمراد الكاتب في « القوة

الخفية ، وتقطع احتمال سبق القلم من « هي لله » إلى « هي الله » ، على أن ذلك لو كان من قبيل سبق القلم لبادر إلى إصلاح مثل هذا الشطط القطيع في الطبعتين بدون تأخير إلى الطبعة الأخيرة . بل محاولة إصلاح ذلك الخطأ البالغ الخطورة بعد سنين وبعد صفحات متعاقبة ليست بحيث تصلح الموقف نظراً إلى عدم اتساق الإصلاح مع الجمل المرصصة قبل هذا القول وبعده . وقد أشرنا إلى بعض الجمل التي سبقته ، وأما ما لحقه فهو قوله « وهذه القوة نحن مدنيون بكل شيء لنا بحياتنا وبصحتنا وبجوانسنا وبكل ملاذ الحياة وصنوف النعيم » . مع أن المسلم ليس بمدني في شيء إلا الله الملتزم الديان ، فهكذا جعل الله عند أهل الدين الإسلامي لتلك القوة ، فيكون تأليه تلك القوة في نظره مما ليس دونه حجاب .

وبالنظر إلى وجوب الحرص على حراسة معتقد المسلمين إذا وجهنا إلى الأستاذ بعض لوم لمثل تلك الغلظة السكاشفة عما بين الضلوع من المرامي البعيدة فلا يلومن إلا نفسه ، لأن يديه أو كتابها وقاه بفتح ، ولعل في هذه الإمامة كفاية في إعادة الحق إلى نصابه .

مسألة الخلود

دوام نعيم أهل الجنة ، واستمرار عذاب أهل الجحيم بما علم من الدين بالضرورة ، وقد تواردت الأدلة على بقاء الجنة والنار ، ومضت الأمة على هذه العقيدة مدى الدهور ، فجهنم بن صفوان بزعمه فناء الجنة والنار قد نابذ الكتاب والسنة وخرق الإجماع اليقيني ، وهو الذي نسب إليه كثير من البدع المكفرة باتفاق بين الفرق الإسلامية فأصبح منبوذاً عند أهل السنة ، مهجوراً عند المعتزلة ، بغضاً عند الشيعة والخوارج وسائر الطوائف ^(١) ، فلا يكون صليح الشيخ الحراني وزميله ابن زفيل من مسائرتهم الجهم في نصف رأيه بإنكارهما بقاء النار سوى خرق للإجماع اليقيني ، وغير تشغيب متهافت فيما ثبت من الدين بالضرورة ، كيف وقد تضافت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على بقاء الجنة والنار لا إلى نهاية بعد دخول أهلها فيها بحيث لا يدع أي مجال لزانغ في التشكيك .

وقد ورد في القرآن الكريم وحده من الأدلة نحو مائة آية في الخلود فنحو ستين منها في النار ، ونحو أربعين منها في الجنة ، وقد ذكر الخلد أو ما اشتق منه في أربع وثلاثين في النار ؛ وثمان وثلاثين في الجنة . وذكر التأييد في أربع في النار مع الخلود ، وفي ثمان في الجنة منها سبع مع الخلود ؛ وذكر التصريح بعدم الخروج أو معناه في أكثر من ثلاثين ، وتضافر هذه الآيات ونظائرها بقيد القطع بإرادة حقيقتها ، كما تجد تفصيل ذلك كله في

(١) في تاريخ الإسلام للذهبي (ج ٥) : الجهم بن صفوان ، الضال أساس البدعة ، قيل كان يبطن الزندقة ، تسكلم في الباري تعالى وفي صفاته بخلاف ما أتت به الرسل وأنزلت به السكتيب ، ترك الصلاة أربعين يوماً ، فسألوه عن السبب فقال حتى يتبين لي لمن أصلي . فضرب الوالي عنقه وصلبه .

و الاعتبار ببقاء الجنة والنار ، لتتق السبكي ، وهو مطبوع مع « الدرر
المضية في الرد على ابن تيمية » فتحويل القاري الكريم عليه .

وأما ماورد في السنة عما يدل على بقاء الجنة والنار فأكثر من أن يحصى .
وما في الأصول الستة و « مجمع الزوائد » من ذلك كاف شاف ، ولذلك أجمع
المسلمون على اعتقاد ذلك وتلقوه خلفا عن سلف عن النبي صلى الله عليه
وسلم وهو مركز في فطرة المسلمين ، معلوم من الدين بالضرورة كما يقوله
التق السبكي .

ومن المعلوم أن ابن حزم بالغ التشدد كثير الإنكار على دعوى الإجماع
في المسائل ، ومثله إذا أقر بالإجماع في مسألة تكون تلك المسألة في أعلى
مراتب الإجماع فتدرك « مراتب الإجماع » له وهو يقول في أوله : إن من
خالف مسألة من مسائل الإجماع المدونة في كتابه المذكور يكفر بالإجماع ،
ثم ذكر في عداد تلك المسائل مسألة الخلود حيث قال في (ص ١٧٣) :
« وإن الجنة حق وإنها دار نعيم أبدا لا تنفى ولا يفنى أهلها بلا نهاية ، وإنها
أعدت للمسلمين والذين وأتباعهم على حقيقة الدين كما أتوا به قبل أن ينسخ
الله أديانهم بدين الاسلام ، وإن النار حق وإنها دار عذاب أبدا لا تنفى
ولا يفنى أهلها أبدا بلا نهاية وإنها أعدت لكل كافر مخالف لدين الاسلام
ولمن خالف الأنبياء السابقين قبل مبعث رسول الله عليه وعليهم الصلاة
والتسليم وبلغ خبره إليه » .

ولذا قال السبكي في صدر كتابه السابق ذكره : « إن اعتقاد المسلمين أن
الجنة والنار لا تنفیان وقد نقل أبو محمد بن حزم الإجماع على ذلك ، وأن من
خالفه كافر بإجماع » اهـ .

والكلام في أنواع التقديم والتأخير طويل الذيل ، وليس فيها ما يبرر تمسك
جهنم ومن لفد الله بقوله تعالى (هو الأول والآخر) (١) وإنما دلالة

القول الكريم على أن وجود الله سبحانه ليس له ابتداء ولا انتهاء وأنه هو
 القديم الباقي بذاته ، والمحكمات الدالة على الخلود دلالة باثة لا يناهضها محمل
 محتمل بل رده إليها هو الأصل الأصيل ، على أنه قد ورد بيانه من إله البيان
 حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أنت الأول فليس قبلك شيء . وأنت
 الآخر فليس بعدك شيء ، كما في سنن أبي داود وجامع الترمذى وغيرهما ،
 فهذا يقطع دابر الوسوس والهواجس ، وقد قال الامام أبو عبد الله الحلي
 في منهاجه : « الأول هو الذى لا قبل له ، والآخر هو الذى لا بعد له ، فبان
 بذلك أن بقاء الجنة والنار بإبقاء الله الباقي بذاته ، لا يتنافى كونه تعالى هو
 الآخر بالمعنى الذى بينه الرسول صلى الله عليه وسلم وبالمعنى الذى لا يختلف
 ومحكمات القرآن الكريم .

حكم محاولة فصل الدين عن الدولة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .
أما بعد فقد ورد من بعض العلماء الأفاضل في حليب الشهباء استفتاء يسألني فيه عن حكم شرع الله في مسلم يطالب حكومته في بلد إسلامي عريق في الإسلام بإبعاد النضل على أن (دين الدولة الرسمي هو الإسلام) عن دستور تلك الحكومة ، لإحلال الأحكام الوضعية اللادينية محل أحكام شرع الله ، ويسألني فيه أيضا عن حكم الشرع الأغر في مسلم يكون سببها لاستفحال ذلك الشر بسكوته عن تأييد الحق في هذه الكارثة ، وفي هذا الخطر الدائم .
فأقول مستعينا بالله جل جلالته . إن هذه هي أدهى الدواهي وأعظم المصائب يندوب لها قلب كل مؤمن صادق الإيمان ، ولا سيما في مثل بلاد الشام التي لها ماض مجيد في خدمة الإسلام ، فالمسلم إذا طالب بمثل ذلك في سلامة عقله ، يجرى عليه حكم الردة في بلد يكون فيه الإسلام نافذ الأحكام ، وفي غيره يهجر هذا المطالب هجرا كلياً فلا يكلم ولا يعامل في أمر أصلاً حتى تضيق عليه الأرض بما رحبت ويتوب ويليب .

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على أن دين الإسلام جامع لمصالح الدنيا والآخرة ولا أحكامهما دلالة واضحة لا إرتياب فيها ، فتكون محاولة فصل الدين من الدولة كفراً صارخاً منافياً لإعلاء كلمة الله ، وعداء موجه إلى الدين الإسلامي في صميمه . ويكون هذا الطلب من هذا المطالب إقراراً منه بالانبتار والانفصال فيلزمه بإقراره فنعده عفوياً مبتوراً من جسم جماعة المسلمين وشخصاً منفصلاً عن عقيدة أهل الإسلام ، فلا تصح منا كتمته

ولا تحل ذبيحته لأنه ليس من المسلمين ولا من أهل الكتاب.

وقد عد الصديق الأكبر رضى الله عنه الذين حاولوا إبعاد حكم جباية الزكاة عن الأحكام التي تنفذها الحكومة ، في سبيل الارتداد حتى عاملهم معاملة المرتدين من سبي وقتل ، وأجمعت الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين على موافقته بعد أن توقف بعضهم بعض توقف ثم شرح الله صدره لما شرح له صدر أبي بكر رضى الله عنه ، قال الله تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا . فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) ^(١) فيكون من لا يرضى بقضاء الاسلام خارجا عن عقيدة الاسلام منفصلا عن جماعة المسلمين ، وقال جل جلاله : (أقتلون بعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ، ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب ، وما الله بغافل عما تعملون) ^(٢) فيكون الكافر ببعض الكتاب كفرا بالجميع ناقلًا عن الملة نعوذ بالله من الخور بعد الكور . وقال على كرم الله وجهه : مما ترك الناس شيئا من أمر دينهم لاستصلاح دنياهم إلا فتنح الله عليهم ما هو أضر منه .

وأما الساكت من أهل الشأن عن تأييد الحق في مثل تلك الكارثة فإنما هو شيطان أخرس ورده لأهل الردة .

وتعمل بعضهم في ذلك بحقوق الاقليات من أهل الكتاب يدل على مبلغ جهل هذا المتعمل بالحقوق التي منحها الإسلام لذوى العهد الأوفياء بهم ودهم . وأى دستور أرعى لحقوق الاقليات الديلية والعنصرية من دستور الشرع الأغر القائل : دعوهم وما يدينون ، ولهم مالنا وعليهم ما علينا - - مالم

(١) الآية ٦٥ من سورة النساء . (٢) الآية ٨٥ من سورة البقرة .

يخونوا العهد - وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : **من آذى ذمياً فأننا**
حجيجه يوم القيامة .

وقد سجل التاريخ بحروف من الذهب أنباء تفريد مبلغ تمتع أهل الدولة
بالعدل الباهر في حكم الإسلام في عهد الدول الكبيرة الإسلامية فضلاً عن
عهد الدويلات الإسلامية الصغيرة . وقد وعى الواعون أن كبار المحامين
من نواب أهل الكتاب في البرلمان العثماني كانوا أصحاباً بأسمان واحد قائلين :
« إنا نرضى بأحكام الإسلام في ذوى العهد بكل ارتياح ولا يمكن لأرضى بما
يحاول الحزب القائم أن يقرضه علينا من عنده » كما يظهر من محاضر الجلسات
الأول للبرلمان المذكور عند مداكرة حقوق الأقليات في أوائل إعلان
الدستور العثماني ، وكانت جلسة فقهاء صاخبة .

والوازع الشرعى كان يوقف الحكم عند حدود العدل في الدول
الإسلامية ، وتخطى بعض المتغلبة تلك الحدود في بعض الأزمان شذوذ
شخصى لا يوصم به إلا ذلك الشاذ فلا يبنى عليه حكم عام ، ففي ساد الإسلام
فقد ساد العدل في الأحكام ، من غير أن يباحق بأحد أى ضيم ، وتكون
الرعايا كلها سواسية في نيل العدل ، من غير فرق بين المسلم وغيره في باب
العدل . فلا يكون مصدر تلك المطالبة إلا إلحاداً في النفس منطويها على نهد
الآديان كلها .

وما كنا نسمع مثل تلك النعرة قديماً حينما كانت الخلافة قائمة فيسكون
مبدأ هذا الفساد المتسرب إلى الجماعة زوال الخلافة من الوجود من غير اهتمام
بأحيائها من جديد ، مع أنها أقدم شرع شرعه الله للمجتمع البشرى من غير
أن يطرأ عليها التسخ في زمن من الأزمان حتى استمرت الخلافة قائمة مدى
الدور إلى أن أزالها من الوجود يد أئمة استخفت الأقوام فأطاعوها إلى
أن أصبحت بعض الدويلات الإسلامية تتسابق في خطب ود جياع

المستعمرين مترسمين لخطاهم في الحكم من غير تعزز ولا تفزز غير حاسبين
حساب العزة الإسلامية، فشمّل الذل والإلحاد.

مع أن المحتم عليهم أن يجمعوا كلمتهم ويلبوا شعبتهم لتكون لهم خلافة
رشيدة تجمع قواهم وتستعيد مجدهم في عزة وكرامة، قال الله تعالى : (وإذا
قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة)^(١) وقد علم الملائكة من
ذكر الخليفة أن البشر يكون فيهم من يتخطى حدود الله حتى يولى عليهم
خليفة يكبح جماحهم وينفذ فيهم حكم الله، وشأن الخليفة هو تنفيذ أحكام
الله. قال الله تعالى : (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس
بالحق)^(٢) وقال تعالى : (لا ينال عهدى الظالمين)^(٣) فدل هذا وذلك على أن
الخليفة هو المشرف الشرعى على تقويم الأود وتوزيع العدل، فلا يكون
النسب المجرد كافياً في ولاية العهد بدون القدرة على إقامة العدل وإزالة الظلم.
واشترط أبو حنيفة إذن أمير المؤمنين في صحة صلاة الجمعة - على
توارث العمل بذلك - مستقن إلى سياسة شرعية عالية، وهى تأييم الأمة إذا
مضت عليهم مدة جمعة من غير بيعة الخليفة يتولى الأمر بعد وفاة خليفة،
حذراً من سيادة الغرضى واستفحال الفتن عند ما يخلو مقام الخلافة عن يتولى
بجدارة تنقل الموقف، فإذا لم يبادروا إلى ذلك يحد كل ناعق من يتابعه فينزع
الظلام ويعم الخلل ويشمل الذل فيهلك الحرث والنسل.
وهذا ما عندى من الجواب، والله أعلم بالصواب.

كتبه محمد زاهد الكوثرى

وكيل المشيخة الإسلامية في الدولة العثمانية سابقاً

في ٨ من رجب الفرد سنة ١٣٦٩

(١) ٣٠ من سورة البقرة . (٢) ٢٦ من سورة ص (٣) ١٢٤ من

سورة البقرة .

ابن عبد الوهاب والشيخ مهمل عبد

في نظر صاحب «الثقافة»

صاحب مجلة الثقافة، كان حذرا كل الحذر من أن يطرق في مجلته بحوثا دليية ذات صبغة طائفية، معتبرا إياها بما لا حاجة إليه في التثقيف المعصري، لكن غير خطته الآن وأخذ يخوض فيها خوفا لا يبرره التقيص العلي والبحت البرء، حتى أنجى باللائمة في العدد (٢٥٧) على دلائل الخيرات للجزولي ودردة المديع للبوصيري، رضى الله عنهما حيث احتوتا على التوسل بفخر الرسل صلى الله عليه وسلم.

وهذا ذنب لا يغتفر عنده مهما شغف بهما أهل العلم في مشارق الأرض ومغاربها تقديرا منهم لما حازتاه من القدح المعلى في غرس حبه صلى الله عليه وسلم في النفوس وتوثيق الصلة به عليه السلام.

وقد حمل أهل العلم بعض عباراتهما الموهمة عند بعض العامة على محامل حسنة تنفق والعلم الصحيح، ولم يحل دون اشتعارهما تقول أى قائل كما يظهر من الإثبات، ومن النسخ المحفوظة في الخزانات.

فكان الأستاذ صاحب المجلة تناسى قوله تعالى: (إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) الأمر بالصلاة عليه بدون تقييد بوقت دون وقت ولا بصيغة دون صيغة، وقد توارث المسلمون الصلاة عليه في صلواتهم بل يصلون عليه كلما ذكروه منذ انوا بالإسلام، وألف مؤلفون في فضل الصلاة عليه كتبها خالدة، ولا يزالون هكذا إلى قيام الساعة رغم كل منحرف عن حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم.

وكان الأستاذ تناسى أيضا حديث الشفاعة الكبرى المتواتر عند أهل العلم بالحديث . ومن أحاط خبرا بأحاديث الشفاعة استيقن أنه عليه السلام ملاذ الخلق حقا في ذلك اليوم الرهيب وأن من أخذ بيده نجا من أن تزل قدمه ، وأنه هو الشافع المشفع لأهل المحشر بإذن الله تعالى يوم يستولى عليهم اليأس من شفاعة الشافعين ، والله سبحانه هو الذي يقيمه في هذا المقام المحمود إعلاء لشأنه ، فأني ينصرف في ذلك معنى الإشراف ١١٤ وبعض الناس يحسب أن إنكار الشفاعة هين وهو عند الله عظيم .

وليس علم الحديث بالحالة التي يتخيلها ويكرولده زهير ، إن تابعه الأستاذ في فجره وضحاها ، وللبسط ذلك مقام غير هذا المقام .

ومما يأخذ الأستاذ على البوصيري عده المصطفى بعلم علم اللوح والقلم ، وليس الغيب كله ولا العلم كله مافى الأرح فقط حتى يلزم من نفي العلم بالغيب نفي علم مافى اللوح لأن النفي في قوله تعالى : (فلا يظهر على غيبه أحدا) مع فرض التغاضي عن الاستثناء مسلط على مصدر مضاف - أعني غيبه - وهو من ألفاظ العموم فيفيد سلب العموم لا عموم السلب ، فيكون المعنى نفي علم جميع الغيب لأن نفي علم شيء من الغيب ، كما حققه السعد في شرح المقاصد ، على أن العلم بإعلام الله لا يكون من الغيب في شيء .

ثم قال الأستاذ في العدد (٢٥٨) إن الشيخ عبده كان يتابع خطة ابن عبد الوهاب في أسس الإصلاح وكذا الشيخ التجاني والشيخ السنوسي .

والواقع أن الأخيرين من الصوفية القائلين بوحدة الوجود على مذاق الشيخ الأكبر ، كما يظهر من كتبهما المتداولة بين أصحابهما ، فلا يتصور أن يتابعاه في نحلته المنابذة للتصوف والمتصوفة .

وأما الشيخ محمد عبده فقد نشأ على القول بوحدة الوجود على ما يعلم من كتابه « الواردات » له ومن حاشيته على شرح الدواني على العنصرية ، بل

استمراره على هذا الرأي ظاهر من قوله (٢ - ١٧٨) في تفسير قوله تعالى :
(وإذا سألك عبادي عني فإني قريب) رغم تكلف صاحب المنار القاص
منه بعد مدة مديدة ، ثم إنه تلقى كثيرا من كتب الفلسفة عن جمال الدين
المازنداني ، ورحل إلى الغرب وكرع من ينابيعه العسكرة . فيكون إشراقيا
فيلسوفاً على الطريقتين .

وابن عبد الوهاب وقدوتاه ابن تيمية وابن القيم يرون القول بوحدة
الوجود مروقاً ونفياً للصانع وانحيازاً إلى الطبيعيين نفاة إله العالمين . فلا يتصور
من الشيخ محمد عبده أن يتابع من نظره إلى وحدة الوجود هذا النظر . على
أن ابن عبد الوهاب يناهذ الكلام والرأي والتصوف والفلسفة في حين أن
الأستاذ الإمام مؤلفاته في الكلام ، وتحويله على أهل الكلام واعتماده على
الرأي في الإفتاء والتفسير طول حياته ، وليس عنده من علم متن الحديث
ورجال الحديث وعلل الحديث ما يمكنه من الجولان في ميدان البت في التفسير
بالرواية والاحتجاج بالحديث في أبواب الفقه ، فيكون مشربه غير مشرب
زعيم البادية .

فادعاء أن الشيخ عبده ممن ينهضون تحت راية ابن عبد الوهاب لا يكون
معقولاً وإن وقع مثله في كلام بعض المحاضرين قبل الأستاذ ، والتحويل على
الدعايات كثيراً ما يبعد المرء عن اجتلاء الحقائق .

وعذر الأستاذ أنه تعود النقل من كتب من غير أن يتحقق من قيمة
مؤلفيها في الثقة والتثبت ، ومن غير أن يذكر مصداقه فياخذ به القول
مباشرة بدون أن يستطيع التدليل عليه ، وتجد مثل ذلك في كلامه عن مدحت
باشا حيث عول على : الانقلاب العثماني ، و : حاكمية مدحت ، ونحوهما في
شأنه ، مع أن المسألة أوسع وأعمق من أن يكتب فيها بأمثال تلك الكتب .

ولا يوجد عالم مخاض إلا ويسعى في إحياء السنة النقية وإماتة البدعة ،
ليكن المنع من البدع المنكرة غير رمي الناس بالشرك بأتفه الأسباب ، وذلك

يكون بالإخلاص في النصيحة وهذا يكون لبناء صرح الحكومة على الأسلاب .

وابن عبيد الوهاب صاحب الدعوة ينسبه أصحابه إلى مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه ، ومذهبه ^(١) التقليد في باب الاعتقاد ، كما تجد ذلك مسندا إليه في طبقات ابن أبي يعلى ، ولم نر أحدا له شأن ادعى الاجتهاد له ^(٢) والاجتهاد في الإسلام صعب المثال . فإن كان الأستاذ رأى كتابا يشهد له بالنبوغ في علم الكتاب والسنة والعربية وسائر مدارك الفقه غير سل السيف في فيافي قاحلة جرداء لا يشع عليها نور غير نور شمس السماء فليبرزه لنعلم منزلته في العلم أهو بحيث يصبح لإمام الموحدين حينما يعد أتباع أئمة الهدى المتبوعين مشركين بسبب زيارة القبور والتوسل بالأنبياء والصالحين أم بالعكس .

على أن شيعة ابن عبد الوهاب صرحاء في معتقدهم في التشبيه والتجسيم ، فدونك كتاب والنقض ، للدارمي وكتاب السنة ، المنسوب لعبد الله بن أحمد وغيرهما عما نشره أشياخه تستبين منها معتقدهم في الله سبحانه ، وقد سجلنا في « تكملة الرد على النونية » من النقول ما فيه كفاية في هذا الموضوع .

والجسم عابد وثن عند كثير من أئمة أصول الدين ، فلا يلز المشبه مع المنزه في قرن عند أهل الحق .

أفلا يكون من الغريب المستغرب جدا ولا سبعا من مثل الاستاذ أن يعد زعيم المشبهة في أواخر القرن الثاني عشر الهجري لإمام الموحدين وأتباع الأئمة المشبوعين مشركين تحمل دماؤهم وأموالهم بمجرد أن زاروا القبور أو توسلوا مع أن في الزيارة والتوسل أدلة من الكتاب والسنة ونصوص الأئمة يخضع لها كل من يعي ما يقال له ، وقد سبق أن ذكرنا ما فيه كفاية من

(١) يعني مذهب الإمام أحمد ، كما هو ظاهر : (٢) أي لابن عبد الوهاب

ذلك في مقالين تحت عنوان « بحق القول في مسألة التوسل » (١) .

وإن لابس زيارة بعض العامة أو توسله شيء من البسيع فالواجب على العالم أن يرشده إلى السنة برفق لأن يرميه بالشرك ويستبيح ماله ودمه ،
واسنأ نرى تسمع الزائر لسكن لا يرميه بالإشراك بمثل هذا السبب ، بل يقول
أبو الوفاء بن عقيل عالم الحنابلة في « النذكرة » له المحفوظة بظاهرية دمشق
رقم ٨٧ في الفقه الحنبلي عند ذكر كيفية زيارة قبر المصطفى صلوات الله
وسلامه عليه في المذهب الحنبلي : « ... وإن أحببت تسمع بالمنبر وبالحنانة ،
وهي الجذع الذي كان يخطب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم . وابن عقيل
هذا عالم جليل له كتاب « الفنون » يقال إنه في ثمانمائة مجلد ، ويقول الذهبي
عنه إنه لم يصنف في الدنيا أكبر من هذا الكتاب ، ورواية أبي بكر المروزي
عن أحمد في المناسك في هذا الباب معروفة ، وفي « كتاب (الحكايات
المنشورة) للحافظ الضياء المقدسي الحنبلي المحفوظ تحت رقم ٩٨ من المجموع
بظاهرية دمشق أنه سمع الحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي يقول إنه خرج في
عضده شيء يشبه الدمل فأعنته مداواته ثم مسح به قبر أحمد بن حنبل فبرئ .
ولم يعد إليه . وهذا الكتاب بخط الحافظ المذكور ومن خطه نقلت هذه
الحكاية ، وأي حنبلي يستطيع أن يقول عن هؤلاء إنهم قبوريون يتعبدون
الضرائع ١١٩

والاستاذ الذي يخلم على أشباع ذلك الزعيم خلعة الموحدين مع رأيهم
المعروف في التشبيه ويرمى أتباع أئمة الهدى بالإشراك والوثنية بسبب زيارة
القبور والتوسل بالأنبياء والصالحين يقول في كتاب الأخلاق له (ص ٩٩) :
« في العالم قوة خفية تحركه وتدبر شؤونه هي علة وجوده وبقائه ... هذه القوة
هي الله رب العالمين ، والقوة الخالة في العالم لا تكون إلا عرضاً قائماً به ،

فتكون تسمية العرض إلهاً من مبتكرات هذا الأستاذ بدل تسمية المادة إلهاً عند المجسمة تعالى الله عن ذلك ، فلتظن أذن ، بخبر ، اغتباطاً بما آله إليه رأيه في « القرة والمادة » بعده بمدة يسيرة بفضل فلاسفة اليوم الذين يرون أنفسهم في مقام التحاكم إليهم في الفرق بين الموحدين والمشركون ١١
وكان محمد بن إسماعيل الأمير اليماني صاحب سبل السلام بعث إلى ابن عبد الوهاب في مبدأ قيامه بالدعوة إلى نخلته بقصيدة طنانة مطلعها :

سلام على نجد ومن حل في نجد وإن كان تسليمي على البعد لا يجدي
وتمام القصيدة في « البدر الطالع للشوكاني » « و » التاج المكل لصديق خان ،
فطارت كل مطار ، ثم لما بلغه ما عليه مدوحه من سفك الدماء ونهب الأموال
والتجاري على قتل النفوس ولو بالافتتيال وإكفار الأمة المحمدية في جميع
الأقطار رجع عن تأييده وقال :

رجعت عن القول الذي قلت في النجدي فقد صح لي عنه خلاف الذي عندي
ظننت به خيراً فقلت عسى عسى نجد ناصحا يهدي العباد ويستهدي
لقد خاب فيه الظن لا خاب نصحتنا وما كل ظن للحقائق لي يهدي
وقد جهادنا من أرضه الشيخ مرشد فحقق من أحواله كل ما يبسدي
وقد جاء من تأليفه برسائل يكفر أهل الأرض فيها على عمد
ولشق في تكفيرهم كل حجة تراها كبنت العنكبوت لدى النقد
إلى آخر القصيدة ، ثم شرحها شرحاً يكشف عن أحوال ابن عبد
الوهاب من الغلو والإسراف في القتل والنهب ويرد عليه ، وسمى كتابه
« إرشاد ذوى الألباب إلى حقيقة أقوال ابن عبد الوهاب »

وهذا هو الذي يعده الأستاذ إمام الموحدين بدل أئمة الهدى المتبوعين .
وكنيت معجباً بالأستاذ على جلده في البحث وكثرة إنتاجه ، مع
ما أرى في ثنايا كلامه من وجوه الشطط على أمل أنه يصاحبه بنفسه في أقرب
فرصة ، لكن حيث خاب ظني فيه لم أستطع السكوت عن إبطال الباطل ،
والله سبحانه ولي الهداية .

حق التوسل في مسألة التوسل

الحمد لله ، وصلوات الله وسلامه على سيدنا محمد رسول الله وآله وصحبه
أجمعين .

أما بعد فإننا نرى طائفة الحشوية يحاولون لإكفار الأمة جمعاء بين حين
 وآخر بسبب أنهم يزورون القبور ويتوسلون إلى الله بالأخيار ، فكانهم
 بذلك أصبحوا عباد الأوثان فخافوا من ذلك ، فأجبت ذكر آراء أئمة
 أصول الدين في مسألة التوسل لأنهم هم أصحاب الشأن في تبين وجوه الفرق
 بين التوحيد والإشراك وعبادة الأوثان ، مع سرد ما في الكتاب والسنة من
 وجوه الدلالة على ذلك عند أهل العلم ردّاً للحق إلى نصابه ، وردعاً للجهل
 وأصحابه . والله سبحانه ولي التمسيد والتوفيق .

فأقول مستعينا بالله جل جلاله : إني أرى أن أتحدث هنا عن مسألة
 التوسل التي هي وسيلة دعائهم إلى ربهم الأمة المحمدية بالإشراك ، وكنت
 لا أحب طرق هذا البحث لكثرة ما أثاروا حوله من جدل عقيم مع ظهور
 الحجة واستبانة المحجة ، وليس قصد أول من أثار هذه الفتنة ، سوى استباحة
 أموال المسلمين ليؤسس حكمه بأموالهم على دعائهم باسم أنهم مشركون ،
 وأن يكون للحشوية صدق الدعوة إلى التوحيد ١٤

وهم في إنكارهم التوسل محجوجون بالكتاب والسنة والعمل المتوارث
 والمعقول : أما الكتاب فنه قوله تعالى (وابتغوا إليه الوسيلة) والوسيلة
 بعمومها تشمل التوسل بالأشخاص ، والتوسل بالأعمال ، بل المتبادر من
 التوسل في الشرع هو هذا وذلك رغم تقول كل مفتر أفاك ، والفرق بين
 الحى والميت في ذلك لا يصدر إلا بمن ينطوى على اعتقاد فناء الأرواح الموقدي

إلى إنكار البعث، وعلى ادعاء انتفاء الإدراكات الجزئية من النفس ~~باعتبار~~
مفارقة البدن، المستلزم لإنكار الأدلة الشرعية في ذلك.

أما شمول الوسيلة في الآية المذكورة للتوسل بالأشخاص فليس برأى مجرد ولا هو بما أخذ من العموم اللغوي فحسب بل هو المأثور عن عمر الفاروق رضى الله عنه، حيث قال، بعد أن توسل بالعباس رضى الله عنه في الاستسقاء: «هذا والله الوسيلة إلى الله عز وجل...»، كما في الاستيعاب لابن عبد البر. وأما السنة فمنها حديث عثمان بن حنيف - بالتصغير - رضى الله عنه وفيه «يا محمد إني توجهت بك إلى ربي». هكذا علم الرسول صلى الله عليه وسلم الضرير الدعاء وفيه التوسل بالشخص، وصرفه عن ظاهره تحريف للكلم عن مواضعه بهوى. وأما كون استجابة دعاء الضرير بدعاء الرسول صلوات الله عليه - وهو غير مذكور في الرواية - أو بدعاء الضرير فلا شأن لنا بذلك بل الحجة هي نص الدعاء المأثور عن الرسول عليه السلام، وقد نص على صحة هذا الحديث جماعة من الحفاظ كما سيأتى.

وقد ورد أيضاً في حديث فاطمة بنت أسد رضى الله عنها، بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلى، ورجال هذا الحديث ثقات سوى روح بن صلاح وعنه يقول الحاكم: ثقة مأمون. وذكره ابن حبان في الثقات، وهو نص على أنه لا فرق بين الأحياء والأموات في باب التوسل، وهذا توسل بمجاه الأنبياء صريح، وفي حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك». وهذا توسل بالمسلمين عامة أحياء وأمواتاً، وابن الموفق في مسنده لم ينفرد عن ابن مرزوق، وابن مرزوق من رجال مسلم، وعطية حسن له الترمذى عدة أحاديث كما سيأتى.

وعلى التوسل بالأنبياء والصالحين أحياء وأمواتاً جرت الأمة طبقة

وهذه مباينة من
باشوئرى.

فطبيعة ، وقول عمر في الاستسقاء « ولنا توسل إليك بهم نبينا ، نص على
 توسل الصحابة بالصحابة ؛ وفيه إنشاء التوسل بشخص العباس رضي الله عنه ،
 وليس في هذه الجملة فائدة الخبر لأن الله سبحانه يعلم توسل المتوسلين ،
 ولا لازم فائدة الخبر لأن الله يعلم أيضا علم المتوسلين بتوسلهم ، فتبينت
 الجملة لإنشاء التوسل بالشخص . وقوله « كنا توسل ، فيه أيضا ما في الجملة
 الأولى . على أن قول الصحابي « كنا نفعل كذا ، ينسب على ما قبل زمن
 القول فيكون المعنى أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتوسلون به صلى الله
 عليه وسلم في حياته وبعد لحوقه بالرفيق الأعلى إلى عام الرمادة ، وقصر ذلك على
 ما قبل وفاته عليه السلام تقصير عن هوى ، وتحريف لنص الحديث وتأويل
 بدون دليل .

ومن حاول إنكار جواز التوسل بالأنبياء بعد موتهم بعدول عمر إلى
 العباس في الاستسقاء قد حاول الخيال ونسب إلى عمر ما لم يظهر له على بال
 فضلا عن أن ينطق به ، فلا يكون هذا إلا محاولة إبطال السنة الصحيحة
 الصريحة بالرأى ، وفعل عمر إنما يدل على أن التوسل بقراءة الرسول الأخيـ
 جات كجوازها بالنبي عليه وعليهم الصلاة والسلام ليس غير ؛ بل في استصحاب
 ابن عبد البر بيان سبب استسقاء عمر بالعباس حيث يقول فيه « إن الأرض
 أجديت إجماعا شديدا على عهد عمر زمن الرمادة ، وذلك سنة سبع عشرة
 فقال كعب بن الأشرف : إن بني إسرائيل كانوا إذا أصابهم مثل هذا
 استسقوا بمصبة الأنبياء ، فقال عمر : هذا عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وصنو أبيه وسيد بني هاشم فشيء إليه عمر وشكا إليه ... » فهل استبان الآن
 أن استسقاء عمر بالعباس لم يكن من جهة أن الرسول ميت لا يسمع نداء ،
 ولا جاء له عند الله تعالى ؟ . حاش لله ما هذا إلا أفك مفترى .

وحديث مالك الدار في يحيى بن بلال بن الحارث الصحابي إلى قبر النبي

صلوات الله عليه أيام الفتح في عهد عمر ، وقوله : يا رسول الله استسقى الله
لأمتك فإنهم قد هلكوا ، فأنابه رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقال
أنت عمر فأقرئه السلام وأخبره أنهم يسقون ، نص في توسل الصحابة به
عليه السلام بعد وفاته من غير تكبير ، والحديث مما أخرجه ابن أبي شيبة
بسند صحيح كما في فتح الباري ، وهذا قانع لمن لا يجيز التوسل به صلوات الله
عليه بعد لحوقه بالرفيق الأعلى .

وكذلك حديث عثمان بن حنيف في تعليمه دعاء الحاجة السابق ذكره
لمن كان له حاجة عند عثمان بن عفان رضى الله عنه وفيه التوسل بالنبي صلى
الله عليه وسلم بعد وفاته من غير أن ينكر عليه أحد . والحديث صحيحه
الطبراني وأقره أبو الحسن الطيئسي في مجمع الزوائد ، كما سيأتى .

وقد جمع المحدث الكبير محمد عابد السندی في جزء خاص الأحاديث
والآثار الواردة في هذا الباب فثنى وكفى ، وعمل الأمة المتوارث طبقة
فطبقة في ذلك مما يصعب استقصاؤه وفي ذلك كتب خاصة . وفي مناسك
الإمام أحمد رواية أبي بكر المروزي التوسل إلى الله بالنبي صلى الله عليه
وسلم ، والصيغة التي يذكرها أبو الوفاء بن عقيل كبير الحنابلة في تذكرته في
التوسل به عليه السلام على مذهب الحنابلة فيها طول ذكرنا نصها في تكملتنا
للسيف الصقيل ، وتوسل الإمام الشافعي بأبي حنيفة مذكور في أوائل
تاريخ الخطيب بسند صحيح ، وتسمح الحافظ عبد الغنى المقدسى الحنبلي بقبر
أحمد للاستشفاء لدى أعيان الأطباء المذكور في الحكايات المنشورة للحافظ
الضياء المقدسى الحنبلي ، سماعاً من شيخه المذكور ، والكتاب محفوظ بظاهرية
دمشق وهو بخط المؤلف . فهل هؤلاء عباد القبور ؟

وأما من جهة المعقول فإن أمثال الإمام نضر الدين الرازى والعلامة سعد
الدين التفتازانى والعلامة السبد الشریف الجرجاني وغيرهم من كبار أئمة

أصول الدين الذين يفرع إليهم في حل المشكلات في أصول الديانة قد صرحوا بجواز التوسل بالأنبياء والصالحين أحياء وأمواتاً . وأى صفيق يستطيع أن يرميهم بعبادة القبور والدعوة إلى الإشرار بالله ، وإليهم تفرع الأمة في معرفة الإيمان والكفر ، والتوحيد والإشراك والدين الخالص ١٩ والمدد كله عند الجميع من مسبب الأسباب جل جلاله ، فدونك نصوصاً من كلام هؤلاء الأئمة في هذه المسألة :

قال الرازي في تفسيره : : « إن الأرواح البشرية الخالية عن العلائق الجسدية المشتاقة إلى الاتصال بالعالم العلوي بعد خروجها من ظلمة الأجساد تذهب إلى عالم الملائكة ومنازل القدس ويظهر منها آثار في أحوال هذا العالم فهي المدبرات أمراً ، أليس الإنسان قد يرى أستاذه في المنام ويسأله عن مشكلة فيرشده إليها ، أ هـ .

وقال الرازي أيضاً في المطالب العالية - وهو من أمتع كتبه في علم أصول الدين - في الفصل العاشر من المقالة الثالثة من الكتاب السابع منه : « إن الإنسان قد يرى أباه وأمه في المنام ويسألها عن أشياء وهما يذكرا أن أجوبة صحيحة وربما أرشدها إلى دفين في موضع لا يعلمه أحد ، ثم قال : « أنا كنت صبيّاً في أول التعلم وكنت أقرأ حوادث لا أول لها ، فرأيت في المنام أبي فقال لي : أجدو اللائل أن يقال الحركة انتقال من حالة إلى حالة فهي تقتضي بحسب ماهيتها مسبوقيتها بالغير والأزل ينافي كونه مسبقاً بالغير فوجب أن يكون الجمع بينهما محالاً . » ثم قال المصنف : « والظاهر أن هذا الوجه أحسن من كل ما قيل في هذه المسألة ، وأيضاً سمعت أن الفردوسي الشاعر لما صنف كتابه المسمى بشاهنامه على اسم السلطان محمود بن سبكتكين ، ولم يقض حقه كما يجب وما راعاه كما يليق بذلك الكتاب ضاق قلب الفردوسي فرأى في المنام ورسمه ، فقال له : « قد مدحتني في هذا الكتاب كثيراً وأنا في زمرة الأموات

فلا أقدر على قضاء حقك ولكن اذهب إلى الموضع الفلاني واحفره فإنك
تجد فيه دفينا نغذه ، فكان الفردوسي يقول إن رستم بعد موته أكثر كرمًا
من محمود حال حياته . .

وقال أيضاً في الفصل الخامس عشر من تلك المقالة بعد سرد الحجج :
« فوجب القطع بأن النفس بعد مفارقة البدن مدركة للجزئيات وهذا أصل
شريف ينتفع به في علم المعاد . . »

وقال أيضاً في الفصل الثامن عشر من تلك المقالة : الفصل الثامن عشر
في بيان كيفية الانتفاع بزيارة الموتى والقبور ، ثم قال : سألت بعض أكابر
الملوك عن المسألة - وهو الملك محمد بن سام بن الحسين الغوري - وكان رجلاً
حسن السيرة مرضى الطريقة شديد الميل إلى العلماء قوى الرغبة في مجالسة
أهل الدين والعقل فسكتبت فيها رسالة وأنا أذكر هنا ماخص ذلك فأقول :
للتكلام فيه مقدمات : المقدمة الأولى أنا قد دللت على أن النفوس البشرية باقية
بعد موت الأبدان وتلك النفوس التي فارقت أبدانها أقوى من هذه النفوس
المتعلقة بالأبدان من بعض الوجوه وهذه النفوس أقوى من تلك من بعض
الوجوه ، أما أن النفوس المفارقة أقوى من هذه النفوس من بعض الوجوه
فهو أن تلك النفوس لما فارقت أبدانها فقد زال الغطاء وانكشف لها عالم
الغيب وأسرار منازل الآخرة وصارت العلوم التي كانت برهانية عند التعاق
بالأبدان ، ضرورية بعد مفارقة الأبدان ؛ لأن النفوس في الأبدان كانت
في عناء وغطاء ولما زال البدن أشرقت تلك النفوس وتجلت وتألأت فحصل
للفنوس المفارقة عن الأبدان بهذا الطريق نوع من السكال . وأما أن النفوس
المتعلقة بالأبدان أقوى من تلك النفوس المفارقة من وجه آخر فلأن آلات
السكسب والطلب باقية لهذه النفوس بواسطة الأفكار المتلاحقة والانتظار
المتتالية تستفيد كل يوم علماً جديداً ، وهذه الحالة غير حاصلة للنفوس المفارقة

والمقدمة الثانية أن تعلق النفوس بأبدانها تعلق يشبهه العشق الشديد والحب
التمام ولهذا السبب كان كل شيء تطلب تحصيله في الدنيا فإنما تطلبه لتتوصل به
إلى إيصال الخير والراحة إلى هذا البدن فإذا مات الإنسان وفارقت النفس
هذا البدن فذلك المبل يبقى وذلك العشق لا يزول وتبقى تلك النفوس عظيمة
الميل إلى ذلك البدن عظيمة الانجذاب ، على المذهب الذي نصرناه من أن
النفوس الناطقة مدركة للجزئيات وأنها تبقى موصوفة بهذا الإدراك بعدموتها.
إذا عرفت هذه المقدمات فنقول إن الإنسان إذا ذهب إلى قبر إنسان
قوى النفس كامل الجوهر شديد التأثير ووقف هناك ساعة وتأثرت نفسه
من تلك التربة - وقد عرفت أن لنفس ذلك الميت تعلقا بتلك التربة أيضا -
فحينئذ يحصل لنفس هذا الزائر الحي ولنفس ذلك الميت ملاقة بسبب
اجتماعهما على تلك التربة ، فصارت هاتان النفسان شديمتين بمرآتين صقيمتين
وضعتا بحيث ينعكس الشماع من كل واحدة منهما إلى الأخرى ، فيكل
ما حصل في نفس هذا الزائر الحي من المعارف البرهانية والعلوم السكسية
والإخلاق الفاضلة من الخضوع لله والرضا بقضاء الله ينعكس منه نور إلى
روح ذلك الميت ، وكل ما حصل في نفس ذلك الإنسان الميت من العلوم
المشرقة الكاملة فإنه ينعكس منه نور إلى روح هذا الزائر الحي وبهذا الطريق
تكون تلك الزيارة سببا لحصول المنفعة الكبرى والبهجة العظمى لروح
الزائر ولروح المزور . وهذا هو السبب الأصلي في شرعية الزيارة ولا يبعد
أن تحصل فيها أسرار أخرى أدق وأغمض بما ذكرناه . وتام العلم بحقائق
الأشياء ليس إلا عند الله ، اهـ .

وهأنذا رأيت ما يراه الإمام فخر الدين الرازي في الزيارة من الأخذ
والإعطاء والاستفاضة والإفاضة على نسبة منزلي الزائر والمزور .
وقال العلامة المحقق السعد التفتازاني في شرح المقاصد - وهو من

أهميات كتب أصول الدين - في الصفحة ٣٢ من الجزء الثاني منه في الرد على الفلاسفة : لما كان إدراك الجزئيات مشروطا عند الفلاسفة بمحصول الصورة في الآلات فعند مفارقة النفس وبطلان الآلات لا تبقى مدركة للجزئيات ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط ، وعندنا لما لم تكن الآلات شرطا في إدراك الجزئيات إما لأنه لا يتمتع ارتسام صورة الجزئي في النفس ، بل الظاهر من الحس ، وإما لأنه لا يتمتع ارتسام صورة الجزئي في النفس ، بل الظاهر من قواعد الإسلام أنه يكون للنفس بعد المفارقة إدراكات جزئية وإطلاع على بعض جزئيات أحوال الأحياء سيما الذين كان بينهم وبين الميت تعارف في الدنيا . ولهذا يلتفت بزيارة القبور والاستعانة بنفوس الأخيار من الأموات في استئزال الخيرات واستدفاع الملمات ، فإن للنفس بعد المفارقة تعلقا ما بالبدن وبالترربة التي دفن فيها ، فإذا زار الحى تلك التربة وتوجهت نفسه تلقاء نفس الميت حصل بين النفسين ملاقة وإفادات ، اهـ

هذا هو تحقيق هذا الإمام الجليل في المسألة ، أفهنا أيضا عن لا يميز بين التوحيد والإشراك ؟ فتعسا لرأس يتخيل ذلك .

وقال التفتازاني أيضا في الصفحة ١٥٠ من الجزء المذكور : « وبالجملة ظهور كرامات الأولياء يكاد يلحق بظهور معجزات الأنبياء ، وإنكارها ليس بعجيب من أهل البدع والأهواء إذ لم يشاهدوا ذلك من أنفسهم قط ولم يسمعوها به من رؤسائهم الذين يزعمون أنهم على شيء مع اجتهداهم في أمور العبادات واجتناب السيئات فوقعوا في أولياء الله تعالى أصحاب السكرات يمزقون أديمهم ويمضغون لحومهم لا يسمونهم إلا باسم الجملة المتصوفة ولا يعدونهم إلا في عداد آحاد المبتدعة قاعدين تحت المثل السائر « أوسعهم سبا وأودوا بالإبل ، ولم يعرفوا أن مبنى هذا الأمر على صفاء العقيدة ونقاء السريرة وانتفاء الطريقة واصطفاء الحقيقة . » اهـ .

وهذا هو قول هذا الإمام الجليل في أولياء الله أصحاب الكرامات ، مع أنه لا صلة له بالتصوف ، وفي ذلك عبرة لمن تعود أن يبلغ في دماء أصفياء الأمة .

وقال العلامة السيد الشريف الجرجاني في أوائل حاشيته على (المطالع) عند بيان الشارح وجه الصلاة على النبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام في أوائل الكتب ، ووجه الحاجة إلى التوسل بهم في الاستفاضة : « فإن قيل هذا التوسل إنما يتصور إذا كانوا متعلقين بالأبدان وأما إذا تجردوا عنها فلا ، إذ لا جهة مقتضية المناسبة ، فلما يكفيه أنهم كانوا متعلقين بها متوجهمين إلى تكميل النفوس الناقصة بهمة عالية فإن أثر ذلك باق فيهم ، ولذلك كانت زيارة مرآة مقدم معدة لفيض أنوار كثيرة منهم على الزائرين كما يشاهده أصحاب البصائر ، هـ .

فتطابق الكتاب والسنة وعمل الأمة المتوارث وكلام أئمة أصول الدين في المسألة كما رأيت ، ومن عاند بعد ذلك فهو زائع عن السبيل .

وأحدث الآن بإذن الله عن الأحاديث والآثار المروية في هذا الباب تفصيلا لما أجملناه هنا بعد الإشارة إلى الآيات في ذلك :

فأقول : سبق أن تلونا قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة) احتجاجا به على أن التوسل بالدوات والأعمال مطلوب شرعا لشمول ابتغاء الوسيلة لهذا وذاك لا بمجرد الرأي فقط ولا بالعموم اللغوي فحسب بل بما رواه ابن عبد البر في الاستيعاب ، عن عمر رضي الله عنه أنه قال بعد أن استسقى بالعباس رضي الله عنه وسقوا : « هذا - والله - الوسيلة إلى الله عز وجل والمكان منه ، وزد على ذلك قول عمر أيضا كما في أنساب الزبير بن بكار ، على ما في « فتح الباري » : « ونحن نوه - يعني العباس - وسيلة إلى الله ، ولا يتصور أن يكون هذا بمعنى اطلبوا الدعاء منه ، لأن عمر طالب

منه الدعاء وتقدم هو الدعاء ، وبعد طلب أمير المؤمنين منه الدعاء وتقدمه
للدعاء إجابة لطلب عمر لا يكون قول عمر هذا إلا بمعنى : توسلوا به إلى الله ،
كما فعل عمر نفسه ، لكن الهوى يعنى ويصم . وفي فتح الباري (٢ - ٣٢٧) :
وليس في قول عمر أنهم كانوا يتوسلون به دلالة على أنهم سألوه أن
يستسقى لهم إذ يحتمل أن يكونوا في الحالين طلبوا السقيا من الله مستشفعين
به صلى الله عليه وسلم . وقال ابن رشيد : أراد بالترجمة : باب سؤال الناس
الإمام الاستسقاء ، الاستدلال بطريق الأولى لأنهم إذا كانوا يسألون الله
به فيسقيهم فأحرى أن يقدموه للسؤال ، اهـ .

وكلام الحافظين يقتضى على وهم من بهم قائل إن التوسل به صلى الله
عليه وسلم هو طلب الدعاء منه ، وأين التوسل من الدعاء ؟ نعم قد يدعو
المتوسل به للتوسل لكن ليس هـ — هذا مدلول لغوي ولا شرعيا للتوسل .
ويستأنس في التوسل به صلى الله عليه وسلم بما ذكره البغوي وغيره من
أهل التفسير بالرواية في قوله تعالى (وكانوا من قبل يستفتحون على الذين
كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به)^(١) من أن اليهود كانوا إذا حاربهم أمر
ودهمهم تدو يقولون : اللهم انصرنا عليهم بالنبي المبعوث في آخر الزمان
الذي نجد صفته في التوراة ، فكانوا ينصرون ، واستقصاء الروايات في
ذلك في الدر المنثور للسيوطي .

وتخصيص قوله تعالى : (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا
الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما)^(٢) بمقابل الموت تخصيص
بدون حجة عن هري ، وترك المطلق على إطلاقه بما اتفق عليه أهل الحق ،
والتقييد لا يكون إلا بحجة ، ولا حجة هنا تقيد الآية ، بل فقهاء المذاهب حتى
الحنابلة على شمول الآية لما بعد الموت . والأنبياء أحياء في قبورهم . وقد
ذكرنا صيغة التوسل به عليه السلام عند الحنابلة وقت زيارة قبره نقلا من

كتاب التذكرة لأبي الوفاء بن عقيل ، من قدماء الخنابلة في أواخر تسكلتنا
للرد على نونية ابن القيم ، وفيها التوسل وتلاوة تلك الآية ، وليس خبر العتيبي
بما يرد بحجة قلم .

ولنعد الآن إلى الكلام في بعض الأحاديث والآثار الواردة في التوسل
تفصيلا لما أجمعناه فيما سبق : فمنها ما أخرجه البخاري في الاستسقاء حيث
قال في صحيحه : حدثني الحسن بن محمد قال حدثنا محمد الأنصاري قال حدثني
أبي عبد الله بن المثنى عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال :
« اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وسلم فتسقينا ، وإنا نتوسل
إليك بعم نبينا فاسقنا ، قال فيسقون ، وفيه التوسل بالذات ، وادعاء أن هناك
مضافا محذوفا أي بدعاء عم نبينا تقول محض بدون أي حجة ، كما أن فرض
العدول - لوفاة النبي صلى الله عليه وسلم - إلى العباس تقويل لعمر ما لم يخطر
له على بال ، بل فيه جواز التوسل بالمفضول مع وجود الفاضل ، بل التوسل
بلفظ « بعم نبينا ، توسل بقرابة العباس منه عليه السلام وبمزلته لديه ،
فيكون هذا التوسل توسلا به صلى الله عليه وسلم أيضا ، ولفظ « كنا ، غير
خاص بعهد النبي صلى الله عليه وسلم بل يشمل ما بعده إلى عام الرمادة ،
والتهيئة تقييده بدون مقيد . وكان ابن عمر رضي الله عنهما يتمثل بشعر
أبي طالب : « وأبيض يستسقى الغمام بوجهه » كما في البخاري . بل روى
استشهاد الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك الشعر كما في فتح الباري . وفي شعر
حسن رضي الله عنه : « فسقى الغمام بفرقة العباس » كما في الاستيعاب وفي كل
ذلك طلب السقيا من الله بذات العباس وجاهه عند الله .

ومنها ما أخرجه البيهقي - وبطريقه أخرجه التقى السبكي في « شفاء
الاسقام » - وغيره من حديث مالك الدار في استسقاء بلال بن الحارث المزني
رضي الله عنه في عهد عمر بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ومالك الدار بالإضافة

هو مالك بن عياض مولى عمر وكان خازنه ، وقد ولاه وكلة عيال عمر ، ثم ولاه عثمان رضى الله عنه القسم فسمى مالك الدار ، كما فى طبقات ابن سعد والإصابة . وفى معارف ابن قتيبة : ومن موالى عمر بن الخطاب ، مالك الدار وكان عمر ولاه دارا وكان يقسم بين الناس فيها شيئا ما ، ونص الحديث ، أصاب الناس قحط فى زمان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فجاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله استسقى الله لأمتك فإنهم قد هلكوا ، فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المنام فقال أنت عمر فأقرته السلام وأخبره أنهم يسقون ، الحديث ، ومحل الاستشهاد طلب الاستسقاء منه صلى الله عليه وسلم وهو فى البرزخ ودعاؤه لربه وعليه يسؤال من يسأله ولم ينكر صليبه هذا أحد من الصحابة ، وقد أخرج هذا الحديث البخارى فى تاريخه بطريق أبى صالح ذكوان مختصرا ، وأخرجه ابن أبى خيثمة من هذا الوجه مطولا كما فى الإصابة ، وأخرجه أيضا ابن أبى شيبة بإسناد صحيح كما نص عليه ابن حجر فى الفتح (ج ٢ - ص ٣٢٨) من رواية أبى صالح السمان عن مالك الدار - والدارى بالياء سهو من الطابع - . قال ابن حجر : إن الذى رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزنى أحد الصحابة كما روى سيف فى الفتوح ا هـ . وهذا نص على عمل الصحابة فى الاستسقاء به صلى الله عليه وسلم بعد وفاته حيث لم ينكر عليه أحد منهم مع بلوغ الخبر إليهم ، وما يرفع إلى أمير المؤمنين يذيع ويشيع ، فهذا يقطع السنة المتقولين . ومنها حديث عثمان بن حنيف رضى الله عنه فى دعاء عليه النبي صلى الله عليه وسلم وفيه : اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني توجهت بك إلى ربي فى حاجتى . الحديث ، وفيه التوسل بذات النبي صلى الله عليه وسلم وبجهاه ونداء له فى غيبته . وهذا أيضا بما يقطع السنة المتقولين وهذا الحديث أخرجه البخارى فى تاريخه الكبير والترمذى فى أواخر

الدعوات من جامعته ، وابن ماجه في صلاة الحاجة من سننه ، وفيه نص على صحته ، والنسائي في عمل اليوم والليلة ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة والبيهقي في دلائل النبوة ، وغيرهم على اختلاف يسير في غير موضع الاستشهاد ، وصححه جماعة من الحفاظ يقارب عندهم خمسة عشر حافظا ، فمنهم سموي المتأخرين : الترمذي وابن حبان والحاكم والطبراني وأبو نعيم والبيهقي والمنذري وسند الترمذي . حدثنا محمود بن غيلان نا عثمان بن عمر نا شعبة عن أبي جعفر عن عمارة - بالضم - بن خزيمة بن ثابت عن عثمان بن حنيف ، ثم ساق الحديث وقال : وهذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي جعفر وهو الخطمي ، وفي بعض النسخ المطبوعة وهو غير الخطمي ، وفي بعضها وليس هو الخطمي ، وهذا وذلك من تصرفات الناسخين وليس من عادة الترمذي أن يقول هو غير فلان ويترك من غير بيان ، على أن أبا جعفر الراوي عن عمارة بن شيوخ شعبة إنما هو عمير بن يزيد الخطمي المدني الأصل ثم البصري كما يظهر من كتب الرجال المعروفة من مطبوع ومخطوط ، وأبو جعفر الرازي المتوفى سنة ١٦٠ من شيوخ شعبة لم يدرك عمارة المتوفى سنة ١٠٥ أصلا لأن رحلته إلى الحجاز بعد وفاة عمارة بنحو تسع سنين ، وشعبة شعبة في الثبوت فيما يروي ، على أن طرقا أخرى للحديث عند الطبراني وغيره تنص في صلب السند على أنه الخطمي الثقة باتفاق . وسند الطبراني في هذا الحديث مسوق في شفاء السقام للثقي النسبي .

ورجال سند الترمذي كلهم ثقات وإنما سماه غريبا لانفراد عثمان بن عمر عن شعبة وانفراد أبي جعفر عن عمارة ، وهما ثقتان باتفاق . وكم من حديث صحيح ينفرد به أحد الرواة كحديث وإنما الأعمال بالنيات . وسماه حسنا أيضا لعدد طرقه بعد أبي جعفر وعثمان بن عمر ، وتسميته صحيحا باعتبار تكامل أوصاف الصحة في روايته .

ومنها حديث عثمان بن حنيف أيضا في تعليم دعاء صلاة الحاجة المذكور
لرجل كانت له حاجة عند عثمان بن عفان رضي الله عنه فدعا به فقضيت
حاجته . وموضع الاستشهاد أن الصحابي المذكور فهم من حديث دعاء
الحاجة أنه لا يختص بزمانه صلى الله عليه وسلم . وهذا توسل به ونداء بعد
وفاته صلوات الله عليه وعمل متواتر بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .
وقد أخرج هذا الحديث الطبراني في الكبير وصححه بعد سقته من طرق
كما ذكره أبو الحسن الهيثمي في « مجمع الزوائد » وأقره عليه كما أقر المنذري
قبله في « الترغيب » وقبله أبو الحسن المقدسي ، وأخرجه أيضا أبو نعيم في
المعرفة والبيهقي من طريقين وإسنادهما صحيح أيضا .

ومنها حديث فاطمة بنت أسد رضي الله عنها وفيه من لفظ الرسول
عليه السلام « بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلي » وصححه ابن حبان والحاكم
وأخرجه الطبراني في الكبير والأوسط بسند فيه روح بن صلاح وثقه ابن
حبان والحاكم وبقية رجاله رجال الصحيح كما قال الهيثمي في « المجموع » . وفيه
التوسل بذوات الأنبياء الذين انتقلوا إلى الدار الآخرة .

ومنها أيضا حديث عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لما
اقترب آدم الخطيئة قال يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي . . . أخرجه
الحاكم في المستدرک وقال هذا حديث صحيح الإسناد وهو أول حديث ذكرته
لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم هـ . . وساق سننه الثقي السبكي في « شفاء
السقام » . وأخرجه الطبراني في الأوسط والصغير ، وفي سندهما بعض من
لا يعرفه الهيثمي ، وأما عبد الرحمن بن زيد فقد ضعفه مالك وتابعه آخرون
إلا أنه لم يتهم بالكذب بل بالوهم ومثله يلتقي بعض أحاديثه . وهذا هو الذي
فعله الحاكم حيث رأى أن الخبر مما قبله مالك فيما روى ابن حميد عنه حيث
قال لا في جعفر المنصور : سلتك صلاة أسألك آدم عليه السلام .

وبعد أن أقر الإمام مالك رضي الله عنه بصحة الخبر واحتج به زالت
تهمة الوهم وقلة الضبط عن عبد الرحمن الذي إنما يقتدى من زمام بذلك بمالك
وعبد الرحمن بن زيد ليس ممن يرد خبره مطلقا ، وهاهو الإمام الشافعي
يستدل في دين الله ببعض حديثه في الأم وفي مسنده فلا لوم على الحاكم في
عده هذا الحديث صحيحا بل هو الصحيح إلا عند من يضيق صدره عند
سماع فضائل المصطفى صلى الله عليه وسلم . وأما قول مالك لأبي جعفر
المذكور فهو ما أخرجه القاضي عياض في الشفا بتعريف حقوق المصطفى ،
بسند جيد ، وابن حميد في السند هو محمد بن حميد الرازي في الراجح على
خلاف ما ظنه النقي السبكي .

لكن الرازي هذا ليس حاله كما يريد أن يصوره الشمس بن عبد الهادي
حيث حشر قول جميع من تكلم فيه ، وأهمل كلام من أثق عليه ، وهو أحد
الثلاثة الذين اتصلوا بابن تيمية ، وهم شباب فاختدعوا به فزاعوا . يذكر
الجرح ويقفل التعديل في الأدلة التي تساق ضده شذوذ شيخه .

ومحمد بن حميد هذا روى عنه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد
ابن حنبل ويحيى بن معين . قال ابن أبي خيثمة : سئل عنه ابن معين ، فقال :
ثقة لا بأس به رازي كيس . وقال أحمد : لا يزال بالري علم مادام محمد بن
حميد ، ومن أثق عليه الصاغاني والذهلي ، وقال الخليلي في الإرشاد : كان حافظا
عالما بهذا الشأن رضيه أحمد ويحيى . وقال البخاري : فيه نظر . وليس مثله
يتهم في مثل هذا الخبر ، وقد مات سنة ٢٤٨ عن سن عالية ، وكان عمره عند
 وفاة مالك لا يقل عن نحو خمس عشرة سنة ، وهم يقبلون رواية ابن خمس
في مسند إمامهم ، ويعقوب بن إسحاق لا بأس به كما ذكره الخطيب في تاريخه
وأبو الحسن عبد الله بن محمد بن المنتاب من أجل أصحاب إسماعيل القاضي
ولاه المقتدر قضاء المدينة المنورة حوالي سنة ثلاثمائة ، ولم يكن غير الثقات
الإفذاذ من أهل العلم لولي قضاء المدينة المنورة في ذلك العهد . واسم ابن

المنتاب بهم فيه كثير . وصاحبه محمد بن أحمد بن الفرج وثقه السمعاني في
الأنساب عند ذكر الجزائري وأقره ابن الأثير في (اللباب) وأبو الحسن
الفهرى من الثقات الأثبات مترجم في العبر للذهبي ، وابن دهاث من ثقات
شيوخ ابن عبد البر مترجم في صلة ابن بشكوال وهي مطبوعة بمادريد ،
والم سبكي بأحوالهم في الشفاء بما لا يخرج عما ذكرناه .

وابن عبد الهادي يأبى قبول هذا الخبر لأنه يحس شذوذ شيخه ليس إلا .
أراد ابن المنتاب بسوق هذا الخبر الرد على ما في مبسوط شيخه لإسماعيل
القاضي المالكي المخالف لما رواه ابن وهب عن مالك ، وإسماعيل من
أهل العراق ، وأهل مصر والمدينة أعلم بمسائل مالك منهم ، على أن إسماعيل
لم يسند ما ذكره إلى مالك بل أرسله إرسالاً ، لكنه حيث يوافق هري ابن
عبد الهادي يقبله منه بدون سؤال عن سنده بخلاف ما هنا ، وبطريقه لإطراء
يفنيه عن ذكر السند في نظاره فيمكن أنه لم ير قول داود الأصمغاني فيه ، وثقه
في خلقه شؤون .

على أنه قد وردت أخبار أخرى في توسل آدم بعضهم ببعضها بعضاً
استغنياً عن ذكرها اكتفاء بما سطرناه ، لأن الأحاديث السابقة فيها كفاية
لغير المتعنت .

ومنها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في سنن ابن ماجه في
باب المشي إلى الصلاة : « من خرج من بيته إلى الصلاة فقال إني أسألك بحق
السائلين عليك » الحديث ، قال الشهاب البوصيري في « مصباح الزجاجة في
زوائد ابن ماجه » ، هذا إسناد مسلسل بالضعفاء ، عطية هو العوفي وفضيل
ابن مرزوق والفضل ^(١) بن الموفق كلهم ضعفاء ، لكن رواه ابن خزيمة في

(١) هو ابن خال ابن عيينه ، قال أبو حاتم : صالح ضعيف الحديث . ولم
يضعفه سواء ، وجرجه غير مفسر ، بل وثقه البسقي . « ز »

صحيحه من طريق فضيل بن مرزوق فهو صحيح عنده ، وذكره رزين ورواه أحمد بن منيع في مسنده ثنا يزيد ثنا فضيل بن مرزوق فذكره بإسناده ومثله اهـ .

وقال علاء الدين مغطاي في الإعلام شرح سنن ابن ماجه : ذكره أبو نعيم الفضل دهر بن ذكين ، في كتاب الصلاة عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد الخدري موقوفا اهـ ، ولم ينفرد عطية عن الخدري بل تابعه أبو الصديق عنه في رواية عبد الحكم بن ذكوان ، وهو ثقة عند ابن حبان وإن أعلاه به أبو الفرج في علله .

وأخرج ابن السني في عمل اليوم والليلة بسند فيه الوازع ، عن بلال وليس فيه عطية ، ولا ابن مرزوق ولا ابن الموفق : اللهم بحق السائلين عليك ، فظهر أنه لم ينفرد عطية ولا ابن مرزوق ولا ابن الموفق بالنظر إلى هذه الطرق على فرض ضعف الثلاثة ، مع أن يزيد بن هارون شيخ أحمد بن منيع شارك ابن الموفق في روايته عن ابن مرزوق وكذا الفضل بن ذكين وابن فضيل وسليمان بن حبان وغيرهم ، وعطية جرح بالتشيع لسكن حسن له الترمذي عدة أحاديث ، وعن ابن معين أنه صالح ، وعن ابن سعد : ثقة إن شاء الله ، وعن ابن عدي : له أحاديث صالحة ، وبعد التصريح بالخدري لا يبقى احتمال التبدليس ولا سيما مع المتابعة ، وابن مرزوق ترجح وثيقه عند مسلم فروى عنه في صحيحه .

على أن الحديث مروي بطريق بلال رضى الله عنه أيضا فلا تنزل درجة الحديث مهما نزلت عن درجة الاحتجاج به ، بل يدور أمره بين الصحة والحسن لسكثرة المتابعات والشواهد كما أشرنا إليها ، وقول من يقول إن الجرح مقدم على التعديل على ضعفه فيما إذا تعارضا بتكافئهما في الميزان ، ودون إثبات ذلك مفاوز ، فلا يتمكن المبتدعة من اتخاذ ذلك تسكأة لرد الأحاديث

الثابتة برواية رجال وثقهم أهل الشأن بترجح ذلك عندهم ، وقد حسن هذا الحديث الحفاظان العراقي في تخريج الإحياء وابن حجر في أمالي الأذكار . وفي الحديث التوسل بعامة المسلمين وخاصتهم ، وإدخال الباء في أحد مفعولي السؤال إنما هو في السؤال الاستعلاي كقوله تعالى (فسئل به خيراً)^(١) و(سأل سائل بعذاب واقع)^(٢) وأما السؤال الاستعطائي فلا تدخل الباء فيه أصلاً إلا على المتوسل به ، فدونك الأدعية المأثورة ، فتصور إدخالها هنا في المفعول الثاني ، إخراج للكلام عن سئلته بهوى ، وصيحة باطل تمجيد الاستماع ، وليس معنى الحق الإجابة بل ما يستحقه السائلون المنتضرون فضلاً من الله سبحانه ، فيسكون عدو بحق السائلين ، سؤلاً لهذا الداعي هذياناً محضاً ولا سيما عند ملاحظة ما عطف عليه في الحديث ، وأما زعم أنه ليس في سياق الحديث ما يصلح أن يكون سؤلاً غير ذلك فما يشير الضحك الشديد والهرج المديد فأين ذهب عن هذا الزاعم ، أن تعينني من النار . . . ؟ . وكما يكرر الفعل للتوكيد ؟ . فالسؤل في الفعل الأخير هو السؤل في الفعلين المتقدمين بل لو لم تكن تلك الأفعال من باب التوكيد لدخلت في باب التنازع فيسكون هذا القيد معتبراً في الجميع على كل تقدير . وأما من يحاول رد التوسل بتصور دخوله في الحلف بغير الله فإنما حاول الرد على المصطفى صلوات الله عليه لأنه هو الذي علم صيغ التوسل وفيها التوسل بالأشخاص ، وأين التوسل من الحلف ؟ .

ولا بأس أن نزيد هنا كلمة في الاستغاثة والاستعانة والسك من واحد : ففي حديث الشفاعة عند البخاري : استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد صلى الله عليه وسلم ، وهذا يدل على جواز استعمال لفظ الاستغاثة في صدد

التوسل ، وأما حديث لا يستغاث في ، عند الطبراني ففي مسنده ابن أبي عمير
وقد شرحنا حاله في (الإشفاة) فلا ينافي الحديث الصحيح .

وأما حديث وإذا استغثت فاستجب الله ، فبمعنى ، عند استغاثتك بأبي
مستعان فاستجب الله ، على أن في طريقه كلاما - حمل على الحقيقة - فالمسلم
لا يلحق مسبب الأسباب عندهما بمسبب من الأسباب ، وهما هو غير
رضي الله عنه حينما استسقى بالعباس رضي الله عنه لم يفس أن يقول أن
الاستسقاء ، اللهم فاستجبنا ، وهذا هو الأدب الإسلامي . ولو لم يحمل الحديث
على هذا المعنى لتكلفنا الحجاز ولما رضته مسندة آيات وأحاديث ، في سردها
طول ، على أن لفظ ، إذا ، في الحديث بعيد عن إفادة معنى ، كلما ، بل هو
من صيغ الإهمال عند المناطقة فلا يكون للنخوص مجال أن يتمسك به أصلا ،
وزد على ذلك أفراد الضمير ، والخاصة ومنهم ابن عباس رضي الله عنهما
يحسن بهم أن تكون استغاثتهم بمسبب الأسباب .

وأما قوله تعالى (وإياك نستعين) ففي العبادة والهداية بقرينة السياق
والسياق كما هو الجدير بحال المناجاة فلا يكون فيه تعطيل الأسباب العادية
الدينية .

وقد أحسن حديثنا العلامة المحقق صاحب المؤلفات الممتعة الاستاذ
الكبير الشيخ محمد حسين المدوني المالكي رحمه الله حيث ألف عدة كتب
في دفع شبهة يصطنعها التيميون حول التوسل فأراح ظلماتهم ببيانه العذب
وتحقيقه الرائع . ومقامه في العلم فوق منازل شيوخ مشايخ هؤلاء بدرجات
اتفاقا بين أهل العلم .

وأما سماع أصحاب القبور وإدراكهم فن أوسع من سرد أدلة ذلك
الحديث عبد الحى الكندي في تذكرة الراشد ، وأما قوله تعالى (وما أنت

بسماع من في القبور) (١) ففي حق المشركين عند المحققين. وهناك تحقيق ذلك أيضا فلا تلتفت إلى مغالطات المغالطين .

وبتلك الأحاديث والآثار يظهر أن من ينسكرك التوسل بالأنبياء والأولياء والصالحين أحياء وأمواتا ليس عنده أدنى حجة ، وأن رمى المسلمين بالإشراك بسبب التوسل ماهو إلا تهور يرجع ضرره إلى الراى نسال الله السلامة .

وأما إن كان بين الامة من يخطئ في مراعاة أدب الزيارة والتوسل ، فن واجب أهل العلم إرشادهم إلى الصواب برفق ، وقد جرى عمل الامة على التوسل والزيارة إلى أن ابتدع إنكار ذلك الحراني فرد أهل العلم كيده في نحره ودامت فتنته عند جاهل بلایاه ، وقد غلط الألوسى وابنه المتصرف في تفسيره بعض غلط ترده عليهما تلك الأدلة ، وكانا مضطربين في مسائل من عدوى جيرانهما وبعض شيوخهما . وليس هذا بموضع بسط لذكر ذلك .

ومن أراد أن يعرف عمل الامة في التوسل بخير الخلق فليراجع : مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام ، للإمام للقدوة أبي عبد الله النعمان محمد ابن موسى التلبسانى المالكي المتوفى سنة ٦٨٣ وهو من محفوظات دار الكتب المصرية .

وفي ذلك كفاية لغير المتعمتين ، ومن الله الهداية والتوفيق .

(١) ٢٢ من سورة فاطر .

فاننا في المقالين السابقين ترقيم بعض الآيات فنستدركه هنا : الصفحة ٣٧٢ السطر ١٦ الآية ٥٦ من سورة الاحزاب . ص ٣٧٣ س ١٢ الآية ٢٦ من سورة الجن . ص ٢٧٤ س ٢ الآية ١٨٦ من سورة البقرة . ص ٣٨٦ س ١٦ الآية ٣٥

من سورة المائدة :

مولد خاتم رسل الله

عليه ازكى الصلوات

في مثل هذا الشهر المبارك قبل ١٤١٠ من السنين ولد نضر المرسلين بمكة المكرمة، فاستنار السكون بنور طلوعه صلى الله عليه وآله وسلم، وأشرقت الأرض بهذا النور الواجح حتى انقضت الظلمات المتراكمة على هذا العالم، المتوارثة من القرون الحمجية المتوغلة في الجهل، وكذلك كان مصير الجاهلات التي غشيت العقول على تعاقب أدوار الجاهلية حيث أخذت تزول شيئاً فشيئاً بنور هديه صلوات الله عليه، إلى أن عم فيضه البسيطة واستنارت بصائر الذين آمنوا به استنارة تضيء لهم ما وراء الحجب الظلمانية من الضار والنافع، فتركوا الضار وأخذوا النافع حتى تمكنوا في أيسر مدة من القياس بأعمال عظيمة عجزت عن عشر معشارها الأمم الأخرى طوال قرون في أقطار الأرض.

ومن استعرض ما كان عليه طوائف البشر من الجهل المطبق والتدهور المطلق في شؤونهم كلها أوان البعثة النبوية، ثم فسكر فيما تم للمسلمين بعد بعثته - صلوات الله وسلامه عليه - من عز منيع ورفق باهر في جميع مرافق الحياة، واعتلاء شأن في العلوم والأعمال والأخلاق بما يرضى الله ورسوله اعتلاء يوازن مقدار تمسكهم بأهداب هذا الدين الخفيف، يجدد معجزات نضر الرسل صلى الله عليه وسلم تنجدد على توالي القرون وهكذا إلى انتهاء الحياة البشرية في هذا العالم.

فدونك الطوائف البشرية في عهد الجاهلية، فمنهم طائفة كانوا يشدون بناتهم، ويعبدون الأصنام وما عسى أن يأكلوه أيام المجاعة، ومنهم أمة كانوا

يبيعون أرض الجنة شبرا شبرا للذين يستغلونهم . ويعتقدون في الله أنه شيخ أشمط قاعد على كرسي أبيض الرأس واللحية وحوله الأملاك - تعالى الله عما يفترون - ومنهم أهل دين يقولون بالتثليث والحلول ، وهم عن قضايا العقول ذاهلون - تعالى الله عما يافكون - ومنهم شراذم يتعبدون الأجرام العلوية ، ويعتقدون أن الإله قاعد على العرش في السماء قعود الملك على سرير الملك في الأرض - تعالى الله عما يخلقون - إلى غير ذلك من الخرافات التي يستبعد العاقل وجود أناس يعتقدون تلك المخازي في غابر الأجيال .

فبإشراق نور هديته صلوات الله عليه انجلت تلك الظلمات عن طريق دھرة سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، حتى تم للمسلمين ما يعلمه الجميع من المفاهيم .

وما لهذا الرسول العظيم من نواحي العظمة جد عظيم ، وقد عجز كبار أهل العلم عن شرح بعض مزاياه العظيمة ، وأنى لمثل هذا العاجز أن يتصدى لبيان ناحية من نواحي ما لهذا النبي الشفيع من الذكر الرفيع ؟ وفي بيان ذلك كتب خاصة حافلة تطلع على شيء من نواحي عظيمته صلوات الله وسلامه عليه . وقد أبد الله سبحانه وتعالى أحب خلقه إليه بأكمل المعجزات وأنتم البراهين ، وبعثه إلى الناس كافة يدعوهم إلى الدين الأكمل والشرع الأنتم ، فيه ختمت الرسالة من الله .

والقرآن الحكيم هو معجزته الخالدة ، وقد خص أحكم الحاكمين بخاتم كتبه المنزل خاتم رساله ، فيه السكال والتمام ، وبه الختام والاختتام ، فلا بأس أن نتحدث عن هذا الكتاب الكريم الذي سمعت هذه الأمة باعتصامها بأحكامه أيام مجد الإسلام ، وإنما ذل من ذل بإعراضه عن تعاليمه القويمة . وهذا القرآن هو الذي جعلنا نميز ما يجوز في الله سبحانه وما لا يجوز فننزهه عما لا يجوز وصفه سبحانه به ، وهو الذي حفزنا إلى الاعتلاء في

مرافق الحياة ، والأخذ بكل ما فيه إعلاء كلمة الله وإسعاد الأمة ، وهو الذي هدانا إلى مرضى الله تعالى في العبادات والمعاملات ، وإلى طرق اكتساب الملكات الفاضلة والعلوم النافعة .

ولذلك كانت الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين في غاية من الاعتناء بالقرآن الكريم كتابة وحفظاً وتحفيظاً ومدارسه لعلومه ، وكانت صفة المسجد النبوي كمدار للقراء يأوي إليها فقراء الصحابة من لا أهل لهم ، يتدارسون القرآن ويتعلمونه ، ثم يعلمونه لأهل البلاد المفتوحة على تجدد الفتوح ، وكان جماعة من كبار الصحابة تفرغوا لتعليم الناس القرآن في المدينة المنورة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان بينهم دار للقراء خاصة ، وكان لمعاذ بن جبل ثم لابن عباس رضى الله عنهم عناية عظيمة بتعليم القرآن وعلومه لأناس لا يحصيهم اليد في مكة المكرمة .

وكان ابن مسعود رضى الله عنه قد علم القرآن وعلومه لعدد عظيم من أهل الكوفة ، ويبلغ بعض ثقات أهل العلم عدد هؤلاء إلى نحو أربعة آلاف قارئ ما بين متلق منه مباشرة أو أخذ عن أخذ عنه ، وأبو موسى الأشعري رضى الله عنه كان أيضاً يصليح صليحه بالبصرة وقد حدث الحافظ ابن الضريس أبو عبد الله محمد بن أيوب البجلي في كتابه « فضائل القرآن » عن مسلم بن إبراهيم عن قرعة عن أبي رجاء الطاردي البصري أنه قال : « كان أبو موسى يطوف علينا في هذا المسجد » يعني مسجد البصرة . فيقيمنا حلقة حلقة يقرئنا القرآن ، اهـ .

وكان أبو الدرداء رضى الله عنه يعلم القرآن في كل يوم من طلوع الشمس إلى الظهر ويقسم المتعلمين عشرة عشرة ويعين لكل عشرة عريفا يعلمهم القرآن ، وهو يشرف على الجميع يراجمونه إذا غلطوا في شيء . راجع تاريخ دمشق لأبي زرعة وتاريخ ابن عساکر .

ولو أخذنا نسرد ما لأصحاب هؤلاء في الأمصار من السعي الحثيث في تعليم القرآن والتفقيه في الدين في أمصار المسلمين لطال الكلام^(١) وها هو الإمام ابن عامر الدمشقي صاحب أبي الدرداء وأحد الأئمة السبعة من القراء كان له وحده أربعمائة عريف يقومون بتعليم القرآن تحت إشرافه - وهو الإمام الذي يجترى على قراءة مثله الشوكاني والفنوجي بدون وازع لهما مع خطورة الكلام على القراءة المتواترة . وفي المجلد الثاني من النشر الكبير لابن الجزري بحث ممتع في هذا الصدد يردع أمثالهما من الخاطئين أو المخطئين المتحاملين على القراءات المتواترة . وطريقة ابن عامر هذه هي طريقة الآخرين من أصحاب ابن عباس وأصحاب علي وابن مسعود وأصحاب أبي موسى رضى الله عنهم في التعليم . وهكذا كان القراء في سائر الأمصار يحرون على هذا النمط في تعليم القرآن .

وكان الصحابة والتابعون يتعلمون فقه القرآن عند تعلمهم آيات القرآن وقد أخرج الحافظ أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي في كتابه فضائل القرآن، وقال : حدثنا محمد بن عبيد بن حساب ثنا حماد بن زيد ثنا عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي قال إنما أخذنا بالقرآن عن قوم أخبرونا أنهم كانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوها إلى العشر الآخر حتى يعلموا ما فيها من العمل . قال : فتعلمنا العلم والعمل جميعاً وإنه سيرت القرآن بعدنا قوم يشربونه شرب الماء لا يجاوز هذا وأشار بيده إلى خنكته اهـ . وأبو عبد الرحمن السلمي هذا تلقى القرآن من علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهو عمده فيه وقد عرض القرآن أيضاً على عثمان وزيد رضى الله عنهما ، وعنه أخذ السبطان الشهيدان رضى الله عنهما القرآن وكان ذلك بأمر على كرم الله وجهه . وهكذا كانت الصحابة والتابعون في العناية بتعليم القرآن وتفهم أحكامه

(١) بسط المؤلف القول في ذلك وغيره في أول مقالة (مصاحف الأمصار) ص ٣

وهكذا سار من بعدهم على سلكهم حتى القرون يحفظه في كل طبقة من لا يحصى
العدد في كل قطر حتى إذا أخطأ نال في حرف من القرآن في قري بميلة عن
المدن يجد هناك من يرده إلى الصواب وهذا أمر لم يسبق لكتاب من الكتب
في تاريخ البشر، وهكذا صدق الله وعده في حفظه .

ومن المعلوم أن القرآن الكريم متفاوت دلالة آياته على المعاني وضوحا
وإخفاء ، ولو كانت آياته تتساوى في درجتها الألفاظ - كقواعد القواعد الوضعية -
لحدث الهمم وركدت الألفاظ بضمها الغناء لعدم وجود ما يجعل على الغرض
والتفكير العميق . لكن الله جل جلالته جعل القرآن بحيث تختلف الألفاظ
والقرائح في إدراك أسرارها واجتلاء معانيها فاحتيج إلى علوم تساعد في تفهيم
أسرار الكتاب الحكيم فلذلك دونت العلوم العربية من مفردات اللغة
والاشتقاق والحرف والنحو والبلاغة وما إلى ذلك من علوم اللسان، ولذلك
أضادون علم أصول التفسير وعلم أصول الدين وعلم أصول الفقه والمجمل
والتاريخ ونحو ذلك مما يفيد في معرفة راسب الحجج والأدلة وفي إدراك هوامض
العبر من أنبائه . وقد فاض كل هذه العلوم من القرآن الكريم زيادة على
ما أفاده من العلم بالله وبمراضيه في العبادات والاعتقادات والمعاملات
وإكتساب الملبسات والنظر في ملكوت السموات .

وما ألقاه أهل العلم في اجتلاء روائع المعاني من القرآن الكريم مما لا يكاد
يحصى العدد على اختلاف مسائلهم في العناية بالرواية أو الدراية وفنون
الافتان من علوم القرآن ، وعلى تفاوت أدواقهم ومشاربهم في الاهتمام
بجدة خاصة من مزايا القرآن المجيد .

وأرجو القارئ الكريم أن يسمح لي أن أذكر بعض مؤلفات علماء
هذه الأمة في هذا الصدد عما يكون أنه ذجا لمساعيهم الجبارة في مضمار تدوين
المؤلفات: فما هو تفسير الإمام أبي الحسن الأشعري المسمى « المختزن » في

سبعين مجلداً على ما يذكره المقرئ في الخطوط ، وتفسير القاضي عبد الجبار
 الحمداني المسمى « المحيط » في مائة سفر ، وتفسير أبي يوسف عهد السلام
 القزويني المسمى « حدائق ذات بهجة » أقل ما يقال فيه إنه في ثلاثمائة مجلد ،
 وكان مؤلفه وقفه وجعل مقراً مسجد الإمام أبي حنيفة ببغداد ثم صار في
 عداد الكتب التي ضاعت في أثناء استيلاء المغول على دار الخلافة ببغداد
 إلا أني سمعت من أحد أدباء الهند : أنه رأى قطعة منه في أحد فهارس
 الخزانات ، وللا حافظ ابن شاهين تفسير في ألف جزء حديثي وللقاضي أبي بكر
 ابن العربي « أنوار الفجر » في التفسير في نحو ثمانين ألف ورقة ، والمعروف
 أنه موجود في بلادنا إلا أني لم أظفر به مع طول بحثي عنه . ولابن النقيب
 المقدسي أحد مشايخ أبي حيان تفسير يقارب مائة مجلد يوجد بعض مجلدات
 منه في خزانات اصطنبول . ويوجد من تلك التفاسير بعض مجلدات في بعض
 الخزانات ، فيما أعلم .

وأما أضخم تفسير تام يوجد اليوم - على ما نعلم - فهو تفسير « فتح
 المنان » المدعو بالتفسير العلامى المنسوب إلى العلامة قطب الدين الشيرازي
 وهو في أربعين مجلداً فالمجلد الأول منه موجود بدار الكتب المصرية ، وبه
 تظهر خطته في التفسير . وفي مكتبتى : محمد أسعد وعلي باشا - حكيم أوغلي -
 في اصطنبول من مجلداته ما يتم بها نسخة كاملة . وللعلامة محمد الزاهد البخاري
 نحو مائة مجلد في التفسير ، كما في « المنهل الصافي » . ولعلباء هذه الأمة تفاسير
 لا تحصى سوى ما تقدم على اختلاف مسالكهم .

فما سردناه هنا نبذة يسيرة مما للعلماء من المساعي الحميدة في سبيل تبين
 معاني كتاب الله العزيز وكشف أسرارها التي لا تحصى .
 ولهم أيضاً مثل هذه الخدمة المشكورة في تدوين السنن الشارحة للكتاب
 المبينة لوجوه الإجمال فيه .

ومن هذين المعينين - الكتاب والسنة - ينبع شرع الله وإليهما يستند إجماع
المجتمعين وقياس القائسين ، وقد جعل أئمة هذه الأمة لكل واحد منها سياجا
يضمن حراسته من عدوان المعتدين وتهوس الخاطئين فاستقرت بعنايتهم
طرق الاستلباط ووجره الاستدلال ووسائل الترجيح وسبل الدلالة ، حتى
أصبحت محجتهم بيئة المعالم وأصولهم رصينة القواعد بحيث لا تقبل أى تشغيب .
فمن حاول أن يتخطى ما فهمه جمهرة أئمة العلم سلفاً وخلفاً من تلك الأدلة
في أحكام الشرع لا يقع إلا على أم رأسه متردياً في هاوية الردى ، وليس
للاستغنى في الزيف في آخر الزمن سبيل ما في مخالفة الجاهل أهل الفقه في الدين
في شيء من أحكام الشرع ، بل قصارى ما يستطيعون أن يعملوا ، أن يفضحوا
أنفسهم ويكشفوا للجمهور عن مغيب ما ينطوون عليه من الجهل الفاضح
وتوخي الهلاك مع الهالكين .

وليس مخالفة جمهور الفقهاء في فهم كتاب الله وسنة رسوله بالأمر الهين
بل ذلك أمر شديد الخطر . والله سبحانه أسأل أن يفرس في قلوبنا مخافته
ويوحد كلمتنا في دينه ويلهمنا الاتباع بدون ابتداع ويختم لنا بخير ، وأن
يسدد خطوات قادة الأمة وأدلائها إلى ما فيه سعادة الجميع بجاه حبيبته
ومصطفاه .

المولد الشريف النبوي

ذكرى مولد النبي صلوات الله وسلامه عليه تجمدنا نستعرض ما كانت عليه طوائف البشر من صنوف الزيف ووجوه الجاهلية من قبل، وما تم بيده السكينة من سعادة شاملة لمن تبع دينه ونور وهاج يهدي إلى كل خير في الدارين ويكشف صنوف الظلمات المتركة على أبصارهم وبصائرهم من عهد الشقاء الذي ليس بعده شقاء، وكل ذلك يبين بعثته صلى الله عليه وسلم إلى كافة الناس بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً.

وشهر ربيع الأول هو من ذلك اليوم المسعود، مولد نهر الوجود - صلوات الله وسلامه عليه - فترى المسلمين طول هذا الشهر المبارك مشايرين على الاحتفاء بذكرى ولادته ومطلع نور هدايته - صلى الله عليه وسلم - عرفانا منهم لما فاض عليهم من نور هدى طلعته الميمونة، بعد ظلمة متركة وزيف متواصل وضلال، ليس فوقه ضلال حتى تبدلت الأرض غير الأرض وقد أخرج أحمد وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ولد النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين واستبى. يوم الاثنين وخرج مهاجراً يوم الاثنين وقدم المدينة يوم الاثنين وتوفي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين، وقد انفق جهرة النقلة على أن مولده كان عام الفيل، وأنه كان يوم الاثنين وأن شهر مولده هو شهر ربيع الأول. وذكر شهر سواه لمولده عليه السلام ليس إلا من قبيل سبق القلم عند النقاد - فيدور الخلاف المعتد به في تعيين اليوم من شهر ربيع الأول أهو عند انقضاء اليوم الثامن أم العاشر أم الثاني عشر، فلا يعتدون برواية تقدم مولده عليه السلام على تلك الأيام ولا برواية تأخره عنها، لعدم استنادها على شيء يلتفت إليه.

فصار البحث في ترجيح الراجح من تلك الروايات الثلاث - نقول بأن

ولادته عليه السلام عند انقضاء ثمانية أيام من الشهر قدمه ابن عبد البر في الاستيعاب عند سرده لوجوه الخلاف في مولده عليه السلام . واقصر عليه قبله أبو بكر محمد بن موسى الخوارزمي ، خازن دار الحكمة المأمونية . وقال عنه الحافظ عمر بن دحية في كتابه « التنوير » في مولد السراج المنير : « الذي أجازته عليه مظفر الدين صاحب إربل بألف دينار : » وهو الذي لا يصح غيره وعليه أجمع أهل التاريخ .

فيكون هذا هو الراجح رواية بل المتعين دراية لأن اليوم التاسع عند انقضاء تلك الأيام الثمانية هو الذي تعين لمولده صلى الله عليه وسلم بهـسـد لإجراء تحقيق رياضي لا يتخلف بمعرفة الرياضي المشهور العلامة محمود باشا الفلكي المصري رحمه الله في رسالة له باللغة الفرنسية في تقويم العرب قبل الإسلام .

وقد ابتداء المشار إليه في تحقيقه القهقري من يوم كسوف الشمس عند وفاة إبراهيم بن محمد عليه الصلاة والسلام في السنة العاشرة من الهجرة والنبي صلى الله عليه وسلم في سن ثلاث وستين سنة كما في صحيح البخاري . وعين أن الكسوف في تلك السنة كان في سلخ شوال ، واستمر على تتبعه الرجعي إلى أن وصل إلى نتيجة أنه صلى الله عليه وسلم يلزم أن يكون مولودا في اليوم التاسع من شهر ربيع الأول ، لأن يوم الاثنين الذي كانوا اتفقوا عليه هو ذلك اليوم من الشهر المذكور عام الفيل الموافق ٢٠ إبريل سنة ٥٧١ م وأجاد البحث في تحديد يوم ولادته صلى الله عليه وسلم بعد الاستعراض الشامل لأقوال الفلكيين من الشرق والغرب .

فلا معدل عن هذا القول لترجيحه رواية وتعيينه دراية لأن التحقيق الرياضي لا يتخلف . وقد ترجم أحمد زكي باشا تلك الرسالة إلى العربية باسم « نتائج الافهام في تقويم العرب قبل الإسلام وفي تحقيق مولد النبي وعمره »

عليه الصلاة والسلام ، سنة ١٣٠٥ هـ . وطبعت في تلك السنة بمصر - فجزاها
الله عن العلم خيرا .

وأما القول بأن مولده في اليوم العاشر من الشهر فقد عراه ابن سعد
في طبقاته إلى محمد الباقر رضي الله عنه . سكن في سنده ثلاثة رجال متكلم
فيهم . وأما القول بأنه اليوم الثاني عشر من الشهر فقول محمد بن إسحاق
لكنه غفل من السند كما في مستدرك الحاكم فيكون شأنه شأن الأقوال التي
لا أساس لها .

سكن أغلب البلاد أخذ بهذا في الاحتفاء بمولده صلى الله عليه وسلم .
ليكون في زمن كان بروزه لهذا العالم في مثله أمرا متفقاً عليه عند الجميع .
وأما تأخره عن ذلك اليوم فوهم محض من ليس في العير ولا في النفي . ولم
يعتد صاحب تلك الرسالة بروايات في وقوع ذلك الكسوف في أيام وشهور
غير سابع شوال لمنافاة ذلك لمسلمات الفن .

فإصرار ابن حجر على تجهيز وقوعه في رابع الشهر أو عاشره أو الرابع
عشر منه كما ورد في بعض الروايات ورده على الفلكيين وخبره المثل بقول
الشافعي في الأم من احتمال اجتماع العيد والكسوف ، ناشئة من بعده عن
علم الفلك المأخوذ مما جرت عليه سنة الله في اختلاف الأيام والشهور
والفصول بطريق جرى العادة لا الإسكان العقلي فقط ، وقد أصاب البدر
الغيبى في رده على الرواة في رواياتهم وقوع الكسوف في غير أيامه في جاري
العادة . ولا عجب في أن يهيم الثقة في شيء ليس في متناول علمه .

كما أنه لا عجب في اختلاف الرواة في تاريخ ميلاده صلى الله عليه وسلم
لأنه ولد بين أمة أمية لا تحسب ولا تكتب ولا تؤرخ إلا بأحداث معروفة
عندهم في مبدأ الأمر .

فلا محل في أن يعيناه البرنس قيتانو ، على هذا الاختلاف مع سمييه في

تكثير الروايات عن كل من هب ودب ، في تاريخه الكبير عن الإسلام
متناسياً مبلغ الاختلاف العظيم ، بالسنين لآلاف الأيام ، الواقع في ميلاد
عيسى عليه السلام مما لا طريق معه إلى تحديد زمنه أصلاً ، لتباعده ما بين
رواياتهم من التفاوت الشاسع الذي لا جامع له ، بخلاف ما هنا لأن تحديد
زمن ولادة نبينا صلى الله عليه وسلم ثبت برواية راجحة أيدها دراية ناجحة
كما سبق .

والملك المعظم مظفر الدين كوكبوري ، الذئب الأزرق ، التركاني
صاحب إربل - مبتكر ذلك الاحتفال البالغ بمولد حضرة المصطفى صلوات
الله وسلامه عليه المشروح في وفيات ابن خلسكان ١٠ - ٤٣٦ ، وصف
احتفاله وسعة أعطياته ونفقاته - كان يحتفل بالمولد الشريف في الليلة الثامنة
من شهر ربيع الأول في عام ، وفي الليلة الثانية عشرة من سنة في عام آخر
عملاً بالروايتين .

وقد ألف أهل العلم مؤلفات كثيرة في الآثار الواردة في مولده عليه
السلام ، ومن أجمع الكتب المؤلفة في ذلك : « جامع الآثار في مولد النبي
المختار » في ثلاثة مجلدات للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي رحمه الله . وقد
طرقت في هذا المقال مباحث تغني شهرتها عن ذكرها لكن توالى عدم ذكر
المشهور قد يؤدي إلى نسيانه عند الجمهور ، وهذا بما لا يستساغ . والحاصل
أن طرق هذه المباحث إن لم يكن فيه تكبير فففيه استدكار . والله سبحانه
ولي التسييد .

المولد النبوي والدعوة النبوية

من علم ما كانت طوائف البشر وصلت إليه من التدهور في أبواب الاعتقاد والعمل والخلق قبل مولد المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ثم لمح إلى ماتم بيده الكريمة من الإصلاح الشامل في تلك الأبواب في مدة يسيرة بعد قيامه بالدعوة إلى الله سبحانه ازداد ثيقنا بأن الله عز وجل ما أرسله إلا ليكون رحمة للعالمين حقاً ، فها هي بينته كانت متوعدة كل التوغل في جاهلية جهلاء ووثنية خرفاء تعبد ما تنحت ، وتعتقد أن الملائكة بنات الله - تعالى عن ذلك - ولا تترفع عن اتخاذ الغارات مصدر ارتزاق ، ولا تستنكف من وأد البنات مخافة سبي أو خشفة لملاق ، ولا تأبى أن تبيع اجتماع رجال على امرأة فتعد ولدها ولداً شرعياً إن يشبهه منهم . ويقول القائل في بني حنيفة إنهم اتخذوا في الجاهلية إلهاً من حيس فعبدوه دهرأ ثم أكلوه في المجاعة ، تعالى الله عما يفترون .

وحول تلك البيئة أمم يدينون بأديان شتى محرقة مختلفة ، فمنهم أمة تدن بالتثليث وتقول إن الثلاثة واحد ، وإن ابن الله قتل ثم رفع إلى السماء وقعد في جنب أبيه . تعالى الله عما يمتثلون ، ويبيع لهم كمنهم بقاعاً من الجنة وهم لأربابهم مسخرون .

ومنهم من يعتقد أن الله شيخ أشبط ، قاعد على كرسيه في السماء ، وحوله الأملاك يهبط إلى الصخرة ويصعد منها إلى السماء ، وقد استراح يوم السبت مستلقياً على ظهره رافعاً إحدى رجليه على الأخرى لنصب أصابه من خلق السكون . تعالى عما يافكون .

ومنهم الصابئة عبدة الأجرام العلوية كأصحاب الهياكل الذين يعتقدون أن الشمس إله كل إله ، والكواكب إله كل إله ، وأن الخالق واحد كثير ،

واحد في الأصل كثير بتكثر الأشخاص في رأى العين . . . فإنه يظهر بها
ويتشخص بأشخاصها ولا تبطل وحدته وذلك بحلول ذاته أو جزء من ذاته
فيها ، تعالى عما يشركون .

ومنهم المجوس عبدة النار القائلون بخالقين اثنين : النور خالق الخير ،
والظلمة خالق الشر على اختلاف فرقهم بخاط و تخايط من مانوية وديسانية
ومزدكية وغيرها يرون أن النور غير متناه إلا من جهة التحدث حيث يلاقى
الظلمة ، وكان مانى رأس المانوية راهباً بجمران مزج النصرانية بالمجوسية ،
ورئيس المزدكية هو مزدك الداعى إلى الاشتراك في الأموال والأبضاع
تأسيساً للإخاء الشامل بإزالة أسباب العداء في زعمه ، وقد بلغت به الوقاحة
إلى حد أن يطالب بباد الساساني بتسليم المملكة له فأنصاع له قباد الذي كان
دان بدينه لكن صعب ذلك على أنوشروان ابنه فأنكب على رجل مزدك
يقبلها ليعفى أمه من هذا فأعفاها وبعد أن تولى الابن الملك أعمل في المزدكية
السيف وقتل رئيسهم شر قتلة .

ومزدك هذا هو السبب الأصلي لانهدام ذلك المجد الشامخ لآل ساسان
وانهدام المجد نتيجة ضرورية للإباحة المطلقة حيثما حلت ولو بعد حين . ومن
معتقد المزدكية أن المعبود قاعد على كرسیه في العالم الأعلى على هيئة قعود
الملك في العالم الأسفل .

ومن تلك الأمم الدهريون والطبعيون نفاة الصانع المحرومون من تعقا
الاستدلال بالأثر على المؤثر ، وهذا منتهى البسالة ، وهم آفة الفضيلة في كل
عصر ، والمنزلون للبشر منزلة البقر في عدم التكليف .

ومنهم السمنية والبراهمة القائلون بنفى ما وراء الحس والمنكرون
للنبوة ، وفلسفتهم أم الهوان والمذلة في كل دور .

هكذا كان الحجاز وما حوله إلى فسلطين والشام والعراق وبلاد الروم

وأرض الفرس والهند وبلاد أفريقيا وما والاها حين بعث خاتم رسل الله صلى الله عليه وسلم فأى منظر يكون أقم وأظلم من هذا المنظر في تاريخ البشر . ولا يخفى على البصير مصادر ما نستخفه من المزايع الشائنة في بعض نحل اليوم من تلك المعتقدات الباطلة ، فقام هذا النبي الهاشمي الأبطحي - صلوات الله وسلامه عليه - بالدعوة إلى الإسلام في تلك البيئة المحاطة بتلك الأمم يقيم الحجة لدعوته بحيث لا يدع عذرا لمعاند ، ويوقظ العقول إلى المعالي بطريقة لا تعلق على مدارك العامة ولا تستنكرها الخاصة ، ويدعو إلى سبيل ربه بالحسنة والموعظة الحسنة ويجادل الطوائف التي هي أحسن حتى دانوا له تباعا فعلمهم ما يجوز اعتقاده في الله وما لا يجوز وفهمهم وجوب تنزيه الله سبحانه عن مشابهة مخلوقاته ونائلة مصنوعاتهم في أبواب العمل ، ودرهمهم على الفضائل والسيمايا السكرية ، واستنهض الجميع نحو رقى مستمر في العلوم والأعمال والأخلاق وما إليها استنهاضا تدريجيا بعيدا عن الطفرة والمفاجأة مستعملا اللطف في محله والعنف في موضعه حتى خرقت دعوته ذلك النطاق وانتشر دين الإسلام في جميع الآفاق فدانت الأمم بنور هدايته في مشارق الأرض ومغاربها .

وأفاضت هذه الدعوة المباركة والنهضة الميمونة على العالمين ما لم يعد له مثيل من الخيرات في أيسر مدة ، فمن تأمل ذلك يزداد يقينا ويحمد في ثمايا تشريع هذا النبي العظيم معجزات تتجدد مدى الدهر ، رغم انحراف المنحرفين عن هديه صلى الله عليه وسلم ورغم مسعى الفاتنين في هدايان شرعه في الداخل والخارج .

وأما ما تلقت الأمة من النبي صلى الله عليه وسلم هي العلم بالله وصفاته وما إليها من المعتقدات المقصودة لذاتها ، والعلم بالأحكام العملية من عبادات ومعاملات يدور عليها تهذيبهم النفس وإقامة العدل بين الخليقة والعلم بطرق اكتساب الملذات الفاضلة والتخلي عن الخلال الرديئة النفسية بما يرشد

إلى وسائل تركية النفوس وتصفية القلوب حتى تصدر منها الأعمال المسعدة
في الشأئين سجيّة لا بتكلف فتم لهم الكالات العلمية والعملية. كما أشرت إلى
ذلك كله عند تحدثي عن الحالة العامة عند البهجة النبوية في مقدمة وتبيين كاذب
المفتري، لابن عساكر.

وكان السلف من الأمة المحمدية في غاية من الاعتصام بهذا الدين الحنيف
ولهاية التوفيق في استثمار الخيرات منه في ساحات العلم والعمل والاعتزاز
كما هو معلوم لمن استعرض آثارهم في فتح البلاد وهداية العباد ، ومدوناتهم
الخالدة في العلوم تملأ خزائن العالم وتشهد لهم بكل فخر ، بخلاف خلفهم
الذين أضاعوا التراث ، وبدأوا يندمجون في غير امتهم فهانوا وذلوا حيث
أعرضوا عن هذا الدين القويم والشرع الحكيم ، فلا حول ولا قوة إلا بالله
فندعوه سبحانه أن يوقظنا من غفوتنا ويبلغنا رشدنا ، وهو الجيب لمن دعاه

Journal of Management Studies, 20(6), 791-806.

[illegible]

1. *Chlorophyll a* and *Chlorophyll b* were determined by the method of Arar and Collins (1971).

1. *Chlorophyll a* (Chl *a*)

[illegible]

Journal of Management Inquiry 18(6)br/>DOI: 10.1177/1056492609350001
© The Author(s) 2009
Reprints and permissions:
<http://www.sagepub.com/journalsPermissions.nav>

1. *Chlorophyll a* and *Chlorophyll b* were determined by the method of Arar and Collins (1971).

[illegible]

المولد النبوى الشريف

ذكرى ولادة فخر رسل الله صلوات الله وسلامه عليه تجعلنا نشعر بما أغدق الله سبحانه بمولده وبعثته صلى الله عليه وسلم على البشر كافة من تمهيد السبيل للتخلص مما هم فيه من الضلال البعيد ، وتعميد الطريق للذين اتبعوه إلى سعادة ليس بعدها سعادة .

وشهر ربيع الأول هو رمز ذلك اليوم المسمود ، فترى المسلمين طول هذا الشهر المبارك مستمرين على الاحتفاء بمولده صلى الله عليه وسلم عرفانا منهم لما فاض من طلعه الميمونة من إنارة الطريق وإزالة الظلمات المراكمة من عهد الجاهلية في شتى النواحي ، وإبطال الباطل في معتقدات الوثنيين والمجوس واليهود والنصارى والصابئين من إشراك وتشبيه وقول بالحلول ، ويحو ذلك من المخازى المشروحة في كتب الملل والنحل وتاريخ الأديان ، فكما استذكر الإنسان ما كان عليه طوائف البشر من الزيغ والضلال المبين عند بعثته صلى الله عليه وسلم وما وصل إليه متابعوه من السعادة الباهرة في مدة يسيرة يحمده في ذلك أكبر معجزة تدل على عظمة هذا الرسول العظيم صلوات الله وسلامه عليه ، ويستيقن أنه لا سعادة ولا نهوض ولا عزة في آخر الزمن أيضا إلا باتباعه عليه السلام في جميع النواحي العلمية والعملية والخلقية .

واستفاض الهمم في هذا السبيل إنما يكون بتذكار هديه صلى الله عليه وسلم وهدى أصحابه رضى الله عنهم في شؤون الدنيا والدين لتأتسى بهم في ذلك حتى نسهل سعادة طيبة مباركة .

والعادة المتبعة في البلاد الإسلامية الاحتفاء بالمولد الشريف في الليلة الثانية عشرة من شهر ربيع الأول لأن ولادته لم تتأخر عن هذا التاريخ عند

الجميع فيحتفرون به في ليلة لا يبقى أى خلاف يعتد به بعدها في كونه عليه السلام مولوداً قبل ذلك الزمن .

ولا يستغرب الخلاف في مولده صلوات الله وسلامه عليه لأنه ولد بين أمة أمية لا تكتب ولا تحسب ولا تؤرخ إلا بأحداث مروفة عندهم . وقد اتفق جمرة النقطة على أنه ولد في عام الفيل وأن ولادته كانت في يوم الاثنين وفي شهر ربيع الأول، ثم اختلفوا في أن ولادته كانت بعد انقضاء ثمانية أيام من الشهر أو في العاشر منه أو الثاني عشر ، والأول جزم به ابن دحية الحافظ حتى قال : هو الذي لا يصح غيره وعليه أجمع أهل التاريخ كما في السيرة الحلبية ، والثاني عزاه ابن سعد إلى محمد الباقر رضى الله عنه لكن في سنده ثلاثة رجال متكلم فيهم ، والثالث أضاعها حيث ذكره ابن اسحاق من غير سند ، وقد رأيت قول ابن دحية في الرواية الأولى وهي المتعينة في تحقيق محمود باشا الفيلسوف المصرى في رسالته باللغة الفرنسية عن تقويم العرب قبل الإسلام وقد ترجمها إلى اللغة العربية أحمد زكي باشا في رسالة سماها نتائج الأفهام في تقويم العرب قبل الإسلام وفي تحقيق مولد النبي وعمره عليه الصلاة والسلام ، وقد طبعت سنة ١٣٠٥ هـ وقد عمل فيها تحقيقاً رياضياً لا يتخلف ، مستنداً من حديث أخرجه البخارى في كسوف الشمس في السنة العاشرة يوم وفاة إبراهيم ابن النبي عليه السلام يوم كان النبي صلى الله عليه وسلم ابن ثلاث وستين سنة وحدث وقت الكسوف بآخر شهر شوال من السنة المذكورة وهجر الشهور التي وردت في بعض الروايات مما لم يقع فيه كسوف كما رد الغنى الروايات عن وقوع الكسوف في أيام لا يقع فيها الكسوف عادة ولا مانع من أن بهم الثقة في شيء ليس في تناول عليه وإن أصر ابن حجر على تمحيته تلك الروايات لبعده عن العلوم الفلسفية . فعمل محمود باشا الفيلسوف المذكور تتبعاً قهرياً من هذا المبدأ إلى أن أثبت أن يوم الاثنين كان اليوم التاسع من شهر ربيع الأول عام الفيل

الموافق ٢٠ ابريل سنة ٥٧١ م وأجاد هـ كذا البحث في تحديد يوم ولادته صلى الله عليه وسلم ببراہین ریاضیة لا تتخلف ، بينما كان ميلاد عيسى عليه السلام غير قابل للتحديد من خلاف شديد متباعد بالسنين عما لا خطام له ولا زمام .

وقول القائل في مولده عليه السلام في ثمانية خلعت يدل على أنه لم يولد في الثامنة بل في التاسعة على هذه الرواية فتطابق هذه الرواية التي أيدها ابن دحية ذلك التحقيق الرياضي كما يتبين من الاطلاع على تلك الرسالة .
وبهذا القدر من البيان نسكتفي في هذا الموضوع والله سبحانه أعلم .

الإسراء والمعراج

الإسراء والمعراج آيتان من آيات الله الكبرى اختص بهما المولى جل جلاله فخر رسله صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين . فالأول مسراه صلى الله عليه وسلم ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وهذا ثابت بنص القرآن فيكفر منكروه ، وأما الثاني فعروجه صلى الله عليه وسلم إلى ما فوق السموات العلى ، وهذا ثابت بأحاديث صحيحة فيعند منكروه مبتدعا لا كافرا .

إلا أن الروايات في المعراج اختلفت ، فمن العلماء من سلك طريق الترجيح ، ومنهم من سلك طريق الجمع بينها بحملها على تعدد عروجه صلى الله عليه وسلم حتى قال صاحب النونية الخضرية :

معرجه واقع يقظان في بدن بآية ومشاهير ووحدان
وقوعه كان تكمرا وقد دفعوا به تعارض ما دل الحديثان
وأستورة أن السموات لا تقبل الحرق والاشتام ذهبت أدراج الرياح
وإنكار المعجزات والخوارق لا يجتمع والإيمان بالنبوة كما في دلالة الحائرين
لموسى بن ميمون فيلسوف اليهود . وقال ابن سبيد الناس ^(١) : ذكر السهيلي رحمه الله خلاف السلف في الإسراء هل كان يقظة أو ناما ، وحكى القولين وما يحتاج به لكل قول منهما . ثم قال : وذهب طائفة ثالثة منهم شيخنا أبو بكر بن العربي إلى تصديق المقاتلين وتصحيح المذهبين وأن الإسراء كان مرتين أحدهما في نومه توطئة له وتيسيرا عليه ، كما كان بدء نبوته الرؤيا الصالحة ليسهل عليه أمر النبوة فإنه عظيم ، تضعف عنه القوى البشرية ، وكذلك الإسراء ، سهلة عليه بالرؤيا لأن هوله عظيم فجاء في اليقظة على توطئة وتقدمة رفقا من الله بعبده وتسميلا عليه ،

ورجح هذا القول أيضا للجمع بين الأحاديث الواردة في ذلك فإن في ألفاظها اختلافا، وتعدد الواقعة أقرب لوقوع جميعها . وحكى قولاً رابعاً فقال : كان الإسراء بحسده إلى بيت المقدس في الليلة ثم أسرى بروحه صلى الله عليه وسلم إلى مافوق سبع سموات ولذلك شنع الكفار قوله أنيت بيت المقدس في ليلتي هذه . ولم يشنعوا قوله فيما سوى ذلك اه كما تجد تفصيل ذلك في الروض الأنف للسهيلى .

وقول البخارى : باب كيف فرضت الصلاة ليلة الإسراء ، يدل على أن الإسراء والمعراج في ليلة واحدة عنده لأنها إنما فرضت ليلة المعراج اتفاقاً . وقد اختلف في ليلة المعراج متى كانت ؟ والذي رجحه النسبوى في الروضة أنها الليلة السابعة والعشرون من رجب وإليه ذهب ابن الأثير والرافعى ، ومن قال إنها قبل سنة ونصف من الهجرة يكون يرى هذا رأى مثل ابن قتيبة وابن عبد البر لأن الهجرة كانت في ربيع الأول فالسنة قبلها من صفر إلى صفر تراجمها ، والستة الأشهر قبلها من المحرم إلى شعبان بالتراجع فتكون الأيام الثلاثة من آخر رجب غير مذكورة تركا للكسر في الطرفين . وعلى ذلك عمل الأمة .

والاحتفاء بذكرى الإسراء والمعراج يذكرنا كيف جلى الله سبحانه عن بيت المقدس حتى تمكن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وصفه وصفا دقيقا فتعجبت قريش من ذلك النبأ المطابق للواقع فأنكشفت كفرهم العنادى ، كما ازداد المسلمون بذلك إيمانا . وكذا يأنبأه صلى الله عليه وسلم عن العير التى سأله قريش عنها .

واعتبر الصحابة رضى الله عنهم بما حدثهم عن الآيات الكبرى التى شاهدها فى ملكوت السموات وتلقوا منه اقتراض الصلوات الخمس فى تلك الليلة المباركة فواظبت الأمة عليها حتى صفت نفوسهم واتسمت معرفتهم ، وأصبحت الصلوات الخمس معراجا معنويا لهم ، حيث ينساجون ربهم عند

وفوقهم للصلاة ، فترسخ في نفوسهم مخافة الله التي هي بلبوع كل خير للمجتمع
البشرى .

ولقاؤه صلى الله عليه وسلم رسل الله وأنبياءه عليهم السلام في السموات
لقاء روحانيا تعارف معموى بينهم وتعريف لهم بماله صلى الله عليه وسلم من
المنزلة السامية ، وفي ذلك وفي إمامته صلى الله عليه وسلم بلجاجة من الأنبياء تكريم
عظيم له من الله سبحانه ، واجتيازه صلى الله عليه وسلم قبل عروجه إلى السموات
بيت المقدس الذي كان بين قريش من شاهده من قبل تمكين لهم من توجيه أسئلة
إليه صلى الله عليه وسلم عما يعزونه دونه في حساباتهم ، فيكشف حال المماندين
المصر على الكفر بعد تلقيه الجواب الصادق منه صلى الله عليه وسلم في حين
ازدياد إيمان المؤمنين بتلك الأنبياء الغيبية الصادقة ، وهذا هو الذي وقع
بخلاف ما لو كان العروج إلى السماء من الحرم المسكى مباشرة كما ذكر ابن
أبي حمزة . وفي ذلك أيضا جمع القبلتين له في المشاهدة .

والجمهور على أن الإسراء والمعراج في ليلة واحدة وأنهما بالروح والجسد
معاً بقظة ولا يبعد عن ذلك بعد صحة الخبر وتعام الاعتقاد بقدره القادر
الحكيم الشاملة لكل ممكن .

ورد ذلك كله إلى عالم المثال الذي يتخيله صاحب حجة الله البالغة على
عادته في المشاهدة كل خروج عن الجسادة بدون أي حجة ناهضة . (١)

(١) هو الشيخ ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي رحمه الله . له خدمة
مشكورة في إنراض علم السنة بالهند . وكان يعني بمشغول الأصول الستة من غير
نظر في أساسيتها . واكتسبه روعة وفيها فوائد ، بيد أن له فيها انفرادات لا تصح
متابعته فيها لما عنده من اضطراب فكري ، مع قلة اطلاع على كتب المتقدمين ،
وقلة دراسة لأحوال الرجال وتاريخ العلوم والمذاهب . فمن إغراباته حمله لمشكلات
الآثار على ونحوه مبنية على تخيل عالم يسمى عالم المثال تتجسد فيه المعاني . وهذا
خيال لأن محل الشيء على ما لا يفهمه أهل التخاطب في الصدر الأول هو محض
خيال وضلال . فلا يبقى مجال لحل المشكلات غير النظر في الأسانيد ورجاها =

وأما ما يروى عن عائشة رضي الله عنها من قولها : ما فقد جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه أسرى بروحه ، فغير ثابت عنها أصلاً لأنه من رواية ابن إسحاق باللفظ ، وحدثنى بعض آل أبي بكر ، فمن هو هذا البعض ؟ وابن إسحاق المتوفى في منتصف القرن الثاني من إدراك زمن عائشة ؟

وأما ما يروى عن معاوية من أن الإسراء رؤيا صداقة فغير ثابت عنه أيضاً للانقطاع بين شيخ ابن إسحاق يعقوب بن عتبة وبين معاوية لأنه توفي سنة ١٢٨ هـ وأين هذا التاريخ من وفاة معاوية ؟ فلا يصح التحويل على مثل تلك الأخبار المنقطعة في ادعاء أن الإسراء روحاني فقط أو في حالة النوم فقط وأما قوله تعالى (وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس)^(١) فقد

== وفي وجوه الدلالة المعتمدة عند الأئمة . ومنها عنده انشقاق القمر عبارة عن ترائيه كذلك للأنظار . مع أن سحر الأعين ليس من شأن رسول الله عليه الصلاة والسلام . ومنها إذاعته القول بالتجلى في الصور والظهور في المظاهر . مع أن هذا وذلك من باب القول بالحلول . ومنها اختياره لتقديم السلام . وهذا داهية الدواهي . وكان يرى أن الامام الأعظم المتقدم القريب من النبيع الصافي كدر الروايات . ثم جنح بأخرة عن الجموح بمبشرة رآها في المدينة المنورة حيث قال في (فيوض الحرمين ٤٨) عرفني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في المذهب الحنفي طريقة أنيقة هي أوفق الطرق بالسنة المعروفة التي جمعت ونقحت في زمان البخاري وأصحابه . وأورد نحو ذلك في كتابه (التفهيمات الالهية) .

نخاب بذلك من يسعى في هدم المذهب بمحاوله في (الانصاف) و (عقد الجيد) و (حجة الله البالغة) وغيرها .

انتهى من (حسن التقاضى في سيرة أبي يوسف القاضي للعلامة السكوثري) .
(وفيض الباري للعلامة محمد أنور الكشميري) .

(١) ٦٠ من سورة الاسراء

فسره ابن عباس برؤية العين كما أخرجه البخاري بسنده إليه في تفسير تلك الآية ، على أن تلك الرؤيا لو كانت منامية لما اشتهد إنكار قريش لها ، وقد تأتي الرؤيا بمعنى الرؤية في اللغة قال المتنبي ورؤياك أحلى في العيون من الغمض يعني رؤية البصر ، فلا بد من ترجيح بعض الروايات على بعض وحمل الباقي على وهم لبعض الرواة في ألفاظها . والثقة قد بهم ولا سيما في الأخبار الطويلة فيلبذ موضع وهمه فقط ، كما وقع في رواية شريك بن عبد الله بن أبي نمر عند البخاري ففيها نحو اثني عشر وهما ، بيانها في شروح البخاري ، منها قوله في أولها ، وهو ناتم ، وفي آخرها ، ثم استيقظ ، ومنها عد ذلك قبل أن يوحى إليه مع ذكر اقتراض الصلوات الخمس في الخبر ، وهذا تخليط .

وقد اشتهد تكثير المحققين على رواية شريك من أمثال مسلم والخطابي فلا داعي إلى القول بتعدد المراج برواية مثله ، بل القول بالتعدد لاختلاف الروايات يدعو إلى القول بعدد كبير جداً ، وفي جميع الروايات اقتراض الصلوات الخمس في تلك الليلة على اختلاف الأزمان التي ذكرها الرواة ، والافتراض لا يتصور أن يتكرر . فيكون التحويل على ما عليه الجماعة فقط ، والله أعلم .

وهذا العروج ليس للتقرب منه تعالى لأن القرب منه لا يكون بالمسافة قال الله تعالى (واستجدواقرب) "وقال صلى الله عليه وسلم "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد" واحتجاج إمام الحرمين على تنزه الله سبحانه عن الجهة بقوله صلى الله عليه وسلم "لا تفضلوني على يونس بن متى" وحمله على معنى أنه صلى الله عليه وسلم عند وصوله إلى صدره المنتهى ما كان أقرب إلى الله من يونس عليه السلام وهو في بطن الحوت ، مما ذكره القرطبي في تذكرته

رواية عن أبي بكر بن العربي. وروى ناصر الدين بن المنير عالم الشجر الاسكندراني
العلامة المشهور مثل ذلك عن الإمام مالك عالم دار الهجرة رضى الله عنه في
كتابه المقتضى في شرف المصطفى ، وإن اشتهر ابن القيم المجسم من جواب
إمام الحرمين وطال لسانه عليه ، كما بسطت ذلك فيما علته على السيف
الصقيل للثقي السبكي ص ٣٦ - ٣٧ .

وتنزيه الله سبحانه عن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات هو عقيدة
أهل الحق رغم اغتياض المجسمة الصرحاء والممججين من ذلك .
ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك
أنت الوهاب .

كلمة عن الاسراء والمعراج

اختص الله جات قدرته بحبيبه صلوات الله وسلامه عليه بخصائص ، ومن تلك الخصائص : اسراؤه تعالى بحبيبه ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ليريه من آياته الكبرى ، وهذا ثابت بنص القرآن القطعي الثبوت ، القطعي الدلالة ، فيكفر منكره ، وأما عروجه صلى الله عليه وسلم من المسجد الأقصى إلى السماوات العلى وإلى ما شاء الله فثابت بصحاح الأحاديث النيرة الدلالة ، فيعد منكره مبتدعا لا كافرا .

وأما ادعاء أن أثر قدمه الشريفة على صخرة بيت المقدس حيث هرج منها فكذب مخلق لا أصل له عند نقاد الحديث ، ومن السخافة البالغة زعم بعض الحشوية صمود الله جل جلاله من فوق الصخرة إلى السماء كما رواه النويري في نهاية الأرب عن أبي بكر الواسطي ، وهذا إنما يتقوله من ليس عنده من الإسلام نصيب . وقد وقع في رواية شريك بن عبد الله بن أبي نمر الحديث الماراج الطويل عند البخاري أوهمام كثيرة بينها أهل العلم بالحديث ، ووقع راو في أوهمام في رواية لا يناسي صحة باقي الروايات السالمة من العلل ، وبعد صحة الرواية وإمكان الأمر لا يسمع المؤمن إنكاره ، وإمكان العقلي في المعراج لا مجال لإنكاره ، ووقوعه مقتضى الأخبار الصحيحة المستفيضة ، وقد مضى الزمن الذي كان أناس ينكرون فيه المعراج بزعم أن السيارات من الصلابة بحيث لا تقبل الخرق والالتشام ، تحكما غير دليل ، وكان الرد القاصم لظهور هؤلاء المتقولين إذ ذاك هو تبين تماثل الأجسام بحيث يجوز في جميعها ما يجوز في بعضها من الخرق والالتشام اللذين تشاهد وقوعهما في بعض الأجرام كما هو طريقة المتكلمين الأعلام ، وأما

العصر الذي لا يتصور مفكره صلابه في السماوات ، بل يعدون الأجرام العلوية تسبح في مدارات سير السابح في الماء والطار في الهواء دون أن يحول حائل عن المسير في عالم الأثير فهم أجدر أن لا يتوهموا الامتناع في الاعتلاء إلى السماء لمشاهدتهم عجائب التحليق في الأجواء كلها مدوا بصرهم إلى الفضاء وخلاف السلف في الإسراء هل كان مرة يقظة أو مناما ؟ أو مرتين مناما أولا ثم يقظة ، رفقا من الله بحبيبه لعظم هول الإسراء المباشر قبل التمديد له بالرؤيا المسهلة لمشاهدة عجائب في حالة اليقظة ، جها بين الأدلة عما هو مشروح في الروض الأنف . لكن ليس لدعوى المنام شبه دليل فلا يقام لرواية النوم وزن ، حيث لم يذكر في ذلك إلا خبر منقطع أو خبر وهم فيه الراوي أو هاما صريحة . فلا يقوى هذا وذاك أمام الأخبار الصحيحة المستفيضة من ثقات ضباط متقنين .

والتعارض إنما يتصور بين دليلين في مستوى واحد لا بين الصحيح والواهي ، فلا داعي إلى ادعاء تكرار المعراج يقظة ، أو مناما ويقظة ، عن رأي مجرد ، ولا تمسك في ادعاء أن المعراج كان مناما بقوله تعالى : (وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس) لأن هذه الرؤيا بمعنى رؤية العين عند ابن عباس في صحيح البخاري ، والحلم لا يكون مبعث فتنة للناس كما هو ظاهر . وبجى . الرؤيا بمعنى الرؤية له شواهد في العربية . ورؤياك أحلى في العيون من الغمض . . . وكبر للرؤيا وهش فواده .

فلا معدل عما ذهب إليه جمهور أهل العلم من أن المعراج والإسراء كانا في حالة اليقظة وفي ليلة واحدة ، أخذاً بالدليل المستفيض السالم من العمل ونبذا للأخبار التي فيها علل قاذحة .

ومع ذلك اختلف أهل العلم في تعيين ليلة المعراج على أنحاء ، والذي رجحه النواوي أنها الليلة السابعة والعشرون من شهر رجب ، وإليه ذهب

ابن الأثير والرافعي ، ويرى هذا الرأي من قال : إنها قبل سنة ونصف من الهجرة كابن قتيبة وابن عبد البر ، لأن الهجرة كانت في ربيع الأول فالسنة قبلها من صفر إلى صفر تراجعاً ، والستة الأشهر قبلها من المحرم إلى شعبان بالتراجع أيضاً فتكون الأيام الثلاثة من آخر رجب غير مذكورة تركاً للكسر في الطرفين ، وعلى ذلك عمل الأمة .

والاحتفاء بذكرى الإسراء والمعراج يذكرنا كيف كشف الله لرسوله عن بيت المقدس حتى تمكن من وصفه وصفاً دقيقاً فتعجبت قريش من ذلك الوصف المطابق للواقع فأنكشفت كفرهم العنادي ، كما ازداد المسلمون إيماناً بذلك ، وكذا إخباره عليه السلام عن العير التي سأله قريش عنها ، واعتبر الصحابة رضي الله عنهم بما حدثهم عن الآيات الكبرى التي شاهدها في ملكوت السماوات ، وتلقوا منه فرض الصلوات الخمس في تلك الليلة المباركة فواظبت الأمة عليها حتى صفت نفوسهم واتسع عرفانهم وأصبحت الصلوات الخمس معراجاً معنوياً لهم حيث يناجون ربهم عند وقوفهم للصلاة فتترسخ في نفوسهم مخافة الله التي هي يلبوع كل خير للبشر .

وقد توسعت في بيان مافى الإسراء والمعراج من وجوه الحكم في مقال لي منشور فيما سبق ، فأكتفي هنا بهذا القدر ، ومن الله التوفيق والتيسيد .

الهجرة النبوية

فاتحة عهد جديد فياض

إن الله اصطفى خاتم رسله صلوات الله عليه من أكرم أرومة على أكمل خلال فبعثه بمكة بعد أن بلغ أربعين سنة من عمره إلى الناس كافة يدعوهم إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة ، ويجادلهم بالتي هي أحسن ، وابتدأ ينذر عشيرته الأقربين فآمن به الذين يستمعون القول ويتبعون أحسنه وآذروه وأيدوه في دعوته وآذاه مقلدة الجذود على العمى وقاطعوه وقاطعوا المسلمين ، فحصر النبي - صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله - والمسلمون جميعا إزاء عدوان المشركين صبرا لا مزيد عليه ، وملء قلوبهم الإيمان بأن الله سبحانه ينصر رسوله ويعلى كلمته .

ولم يكن رسول الله صلوات الله عليه ولا أصحابه - رضوان الله عليهم أجمعين - يقابلون عدوان هؤلاء بعدوان ولا أذاهم بأذى ، بل كانوا يشرحون لهم تعاليم الإسلام شرحا تشرح له صدور من ألقى السمع وهو شهيد ، ويبينون لهم حقائق الدين الخنيف بيانا تخضع له قلوب الجبابرة إذا فكروا فيما سمعوا ، ورغم هذا كان المشركون في تعنت شديد وقسوة بالغة نحو المسلمين ، والمسلمون يزدادون إيمانا إلى إيمانهم كلما أودوا في سبيل الله . وعظيم صبرهم أمام ما لقوا في سبيل الحق من صنوف العنت نخر خالد لهم مدى الدهر وأسوة حسنة وأمثلة عليا للذين يجاهدون لإعلاء كلمة الدين ويسعون في أن يعيدوا إلى الدين مجده وجدته بمزائمه لا تعرف الخنوع والاستسلام ولا التواكل والتكاسل .

وقد استمرت حالة المسلمين على ما وصفناه من الصبر على صنوف
الضيم والاضطهاد من ابتداء البعثة النبوية إلى عام الهجرة حتى لم يبق للمشركين
بجبال إزاء البراهين المشروحة لهم غير العنت الدائم والتمرد المتزايد
والعدوان المستمر .

وهذه المدة الطويلة البالغة ثلاث عشرة سنة كانت مهلة كافية ، بل فوق
الكفاية لتكثيرهم من التفكير ما ينافي بدعو إليه خاتم المرسلين بما فيه مفادتهم
الماجدة والآجلة ، لتكثيرهم ما ازدادوا إلا عتوا وفساداً ، فأذن الله سبحانه
لنبيه في الهجرة إلى المدينة المنورة . زادها الله تشريفاً . فتمت الهجرة النبوية
على الوجه المشروح في كتب السير كالمرور الهني للقطب الحلي ، وسيرة ابن
سعيد الناس ، وإمتاع المقرئ وغيرها .

وكانت هذه الهجرة مبدأ عهد جديد ملئ به العزة للمسلمين ، وهو عهد يند
دفع العدوان على الحق بالقوة حيث آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين
المهاجرين والأنصار ، وكان هذا التآخي بين الأصحاب أول نواة تلبست منها
القوة المنشودة ضد المعتدين ، وما أبرزه المهاجرون والأنصار إذ ذاك من
التضحية والتفاني في سبيل إعلاء كلمة الله بما لم يسجل مثله التاريخ
لأمة من الأمم .

وقد مضى النبي وأصحابه في الدعوة إلى الله . بعد الهجرة . على مبدأ
الدفاع عن الحق بالقوة بعد إغفار المذنبين وإقامة الحجج عليهم بهذه الطريقة
الرشيدة انقشر النور الوهاج المنبثق من جانب الحجاز في الأفاق كلها حتى
استنارت هذه الكرة الأرضية المظلمة بهذا النور العظيم ، إلى أن تبدلت
الأرض غير الأرض وتم وعم في البسيطة ما يعرفه الجميع من الرقي العظيم
في العلوم والأعمال والأخلاق بعد اعتناق الأمم لهذا الدين الحنيف ، وهذا
بما لم ير مثله في جيل من الأجيال ولا دين من الأديان ، ولم يزل يفاخر

بذلك التراث الفاخر أمام جميع أمم العالم .

وقد أجاد عمر الفاروق رضى الله عنه الراى جدد الإجابة فى اتخاذ عام
الهجرة مبدءاً للتاريخ الإسلامى للمعانى السامية المندمجة فى ذكرى الهجرة
النبوية . وأما ما يعزى إلى النبی صلى الله علیه وسلم من أنه هو الذى أمر
بالتاريخ من الهجرة كما فى شرح البخارى للقسطلانى نقلاً عن إكليل الحاكم فلا
يناهض ما صحح الإسناد فيه إلى عمر ، لأن ما فى الإكليل هو من بلاغات
الزهري ، ومرسلات الزهري - فضلاً عن بلاغاته - شبه ربيع تذهب أدراج
الرياح عند كثير من أهل النقد : منهم يحيى بن سعيد والإمام الشافعى (١)
وربما يرى بعض المتشككين الذين يفسرعون فى رعى الناس بالبدعة
بداية التاريخ من الهجرة والاحتفاء بذكرى الهجرة ، من البدع من غير
نظر إلى تلك الواظف الكريمة التى تثيرها ذكرى الهجرة وتنمىها فى قلوب
الأمة ، وبدون التفات إلى الإجماع الجارى فى التورخ بالهجرة ، وليس بمجدد
الكلام مع أمثال هؤلاء الذين تصغر باصرتهم الكبير وتكبر الصغير .
وأجلى ما يترامى للناظر من المعانى السامية فى الهجرة هو تعزيز الحق
بالقوة ، لأن الحق كبيراً ما يكون عرضة للضياغ إزاء اعتداء المعتدين إذا
لم تكن هناك قوة تحميه وتذب عنه .

ولهذا المعنى شرعت الخلافة فى الشرع الإسلامى حتى تنفذ أحكام
الشرع فى الأبواب كلها بمنعة تقوم بكبح جماح الطغاة الفواة ، بل رأى
الصحابه رضوان الله عليهم أجمعين الفراغ من بيعة الخلافة مقدماً على تجهيز
النبي صلوات الله عليه وودفنه عند الحسوفة بالرفيق الأعلى ليتولى خليفته
الإشراف على شؤون الأمة عقب وفاته عليه السلام حذراً من حدوث أمر

(١) يستقبلنا تفصيل ذلك فى مقال آت .

يخرج الى القوة أثناء الفترة ، بل عدوا الساعين في تقريظ شؤون الدين من شؤون الدنيا بمنع الزكاة ، في سبيل المرتدين بسعيهم في تجريد الخلافة من القوة . بل الخلافة هي أول تشريع عرفه البشر المندى بالطبع في تاريخه ، بل هو أول شرع مشروع للبشر قبل خلقة البشر حيث قال الله تعالى (إني جاعل في الأرض خليفة) ولولا أن الملائكة علموا أن الخليفة يكون بيده تنفيذ الأحكام الشرعية بقوة على المفسدين الخارجين على ما حده الشرع لما قالوا : (أنجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء)^(١) ولو كان هناك أمر أمم للأمم من إقامة من ينفذ الأحكام الشرعية فيهم بقوة لسبق القول به وصفا القول أن الهجرة فيها معان سامية تربي ذكراها في نفوس المسلمين عواطف كريمة وتدرهم على صنوف التضحية عن طيبة خاطر في سبيل تأييد الدين بالقوة وإعلاء كلمة الحق ، وها هو قد حل العام الجديد ترفرف عليه الآمال فاحتفلت الأمة بذكرى العام الهجري الجديد في كل مكان ، فنحي إخواننا في مشارق الأرض ومغاربها تحية مسامح يجب لأخيه ما يحبه لنفسه ، وندعو الله عز وجل أن يعز الإسلام والمسلمين ويجمع كلمتهم في تأييد الدين ويبارك لهم في شؤونهم كلها وأن يلطف بنا وبهم فيما جرت به المقادير ، وأن يرينا جميعا الحق حقا مع اتباعه ، ويرينا الباطل باطلا مع اجتنايه ، وأن يوفقنا وإياهم جميعا لما فيه رضاه وسعادة المسلمين أجمعين

الهجرة النبوية

ذكرى الهجرة النبوية - على صاحبها أزكى الصلوات وأتمهاها - تعرفنا كيف نترفع عن الخنوع والاستكانة لأهل الباطل ، وتعلمنا كيف نحوز القوة بعد الضعف لنُدفع العدوان في كل ساحة ، وتنمى في نفوسنا الشعور الحى الحافز لها إلى استسهال القيام بصنوف التضحية في سبيل الدعوة إلى الحق والذب عن الحق وإعلام كلمة الله في كل زمان ومكان بترسيخ أقدام الإسلام في البقاع والأصقاع ، وتقوية عروق غراسه في قلوب رجال المستقبل وأممات الجيل القابل ، وإذكاء نار الحماس ضد كل معتد أثم ، وتجعلنا نحس بلذة قدسية في مقاساة صنوف الآتباب في هذا السبيل من مفارقة الأهل والأولاد والمال والسكن عند اللزوم ، وتحمل الأذى من كل لون إلى بذل المهج عند الحاجة .

ولنا في ذلك كله أسوة حسنة في رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الأبرار رضي الله عنهم فسيرتهم منار هدى في كل ربع لا يضل ولا يذل من سار سيرهم وهدى هديهم . وحينما نرى في ثنايا أنباء الهجرة النبوية قدوة حسنة يؤتى بها في كل ناحية من نواحي النهوض يجب علينا ألا ننسى حفظنا من الانتساء بها حتى نجد ما نشعر به من ذكرى الهجرة النبوية من معاني الجهاد في سبيل الخير ومهاجرة المعاصي ومواقفها ساحة تطبيق عملي في أنفسنا لئلا نكون ممن لا يجاوز إيمانهم تراقبهم .

ولا بأس أن أذكر القارئ الكريم هنا بعض نماذج من صنوف الجهاد في الحالة الراهنة ، فالقوم المخلص يرى بنوره الذي يسعى بين يديه أن دعاة السوء وأعوان الشيطان قد اندسوا بين كل طائفة ، وانتشروا في كل مكان متلغمين بغير أزيائهم تغريراً منهم لأصحاب القلوب الصافية يسعون

على مراحل في زعزعة اعتقاد الإسلام ، واستئلال أقدام المسلمين ، وأقل ما يجب على المؤمن الخاص إذاً هؤلاء أن يسهر على كل ما يهدد ويهدر منهم في سبيل ما هم فيه من وجوه الإغواء فيما تشهدهم حتى يفضحهم في غايتهم ومقاصدهم مما تظاهروا بالإيمان بكتاب الله المنزل ، وليست الغفلة شأن المؤمن الصادق في إيمانه .

فإذا رأيت أحدهم يهون أمر لائسبات قديم مع الله سبحانه ، أو نسبة أوصاف المحدثات إليه بجل شأنه فاعلم أنه لم يكون بعد اعتقاداً في الله رب العالمين . وإذا وجدت من ينفي المعجزات الكونية عن سيد المرسلين مع التظاهر بالإيمان بالقرآن الكريم فقل له أخياً ولا تتكلم ، أتجعل بعقلك الضئيل وفهمك العليل حداً محدوداً لقدرة الله سبحانه أوفى القرآن الكريم كثير من المعجزات أظهرها الله سبحانه على أيدي سائر أنبيائه ، وأى عقل ذلك العقل الذي لا يستسيغ ظهـور مثل تلك المعجزات على يد سيد المرسلين ؟ وقد توارث الأنبياء عن معجزاته صلى الله عليه وسلم في كتب السنة ومن لم يؤمن بالسنة كيف بعد مئنا بالكتاب ! وقد كان قومه عليه السلام من أشد الأقوام عنفاً ضد الأنبياء عليهم السلام ، ولولا التأييد الإلهي بما أظهره على يديه من المعجزات لما آمن به قومه ولا انتشر الإسلام ذلك الانتشار الباهر ، إلا أنك تريد التشكيك في النبوة ناطقاً بالسنة أعداء الإسلام ضد الإسلام ومفكراً بعقولهم لا بعقلك ، وكفاك هذا خزياً ومهانة . وإذا شهدت من يعادى التصون والمغاف داعياً إلى التبرج والسفور والتلاعب بأنسجة المسلمين على مراحل ، ينحى باللائمة على جمل الرجل فواما على المرأة في الإسلام قائلاً : وإن الرجل لم يحسن التصرف في طلاق المرأة حيث نراه يطلق من غير ما يجب في بيعه وشرائه ولعبه وجدده وقيامه وعوده ، فدل ذلك على أنه ليس بأهل لأن يجعل الطلاق بيده ، وأما المرأة

فلم يجرب بعد أنها تحسن التصرف في الطلاق إن جعلناه بيدها أم لا تحسن ؟
ولعل العمدة عنده تجريبه وحده بدون حاجة إلى الالتفات لما ورد بشأنها في
الكتاب والسنة ، وهي تحسن أو لا تحسن فإذا نجمله بيد القاضى وهو براء
من التهمة .

قلت بجوابي : تفضيلك المرأة على الرجل هكذا إقرار منك فلا يسرى
حكمه في سؤالي ، لأن الإقرار حجة قاصرة لا تقبل في غير المقر ، فأنت
وشأنك في هذا الإقرار ، على أن القاضى إذا كان رجلاً كيف يمتاز عن
سائر الرجال في هذا الحكم المبتكر . وبما للمعجب متى رأى الناس في التشريع
الوضعى بناء التشريع العام على النادر الشاذ ؟ فضلاً عن الشرع الإلهى الذى
لا يأتبه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وهل يعقل اتخاذ عدة من أشباه
الرجال من السوقة والأجلاف الرعاع مداراً للتشريع العام فى الرجال والحكم
عليهم ؟ ومن يرى تلك المتبرجات الكاسيات العاريات المائلات المميلات
اللائى ملأن الأسواق والمنزهات والمسارح والصالات والثرامات والسيارات
جديرات بجمعهن قوامات على الرجال ويحمل حل عقدة النكاح بأيديهن
ولا يكون هذا إلا محض محادة لله جل جلاله فى قوله : (الرجال قوامون
على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا)^(١) قال ابن عباس
قوامون : أمراء عليهما فدلها أن تطيعه ، وعليهم تأديهن اهـ

وأما جعل أمر الطلاق بيد القسيس أو القاضى فتشريع كلسى غريب
غريب عن شرع الإسلام مشاق لنصوصه . قال الله تعالى (وإن عزموا
الطلاق)^(٢) (وإذا طلقتم النساء)^(٣) (ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن)^(٤)

(٢) ٢٢٧ من سورة البقرة .

(١) ٣٤ من سورة النساء .

(٤) ٤٩ من سورة الأحزاب .

(٣) ٢٢٢ من سورة البقرة .

و (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) (١) و (إن طلقتم النساء) (٢)
و (فطلقوهن لمدتهن) (٣) الآيات . وفيها جعل الطلاق بيد الرجال دون
النساء والقضاة ، بل لم يرد في المكتاب ولا في السنة إسناد الطلاق إلى النساء
ولا إلى القضاة - أصلا - وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في النساء مناقصات
عقل ودين ، وقال أيضا : وما تركت بعدي فتنة أضرب على الرجال من النساء ،
وقد جعل الله سبحانه في كتابه حظ الرجل مثل حظ الأنثيين في الميراث
كما جعل شهادة المرأتين كشهادة رجل واحد ، فلا يكون ذلك رأى الفج
المتفرنج إلا مخالفة لله ورسوله .

ثم إذا رأيت من أعوان الشيطان من يسهى في تهوين أمر الطلاق الثلاث
فاعلم أنه يحاول التلاعب بأنكحة المسلمين حيث قطع الأول عن استئلال
قدم من الرشدة . فإذا رأيت يقول : وقد ورد في الصحيحين ، أن الطلاق
الثلاث في لفظ واحد كان سببا في وقوع طليقة واحدة فقط على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم وفي خلافة الصديق رضى الله عنه وفي صدر من خلافة
عمر ، صارحته بأنه كذب على عهد النبي صلوات الله عليه ، وكذب على
عبدى الصديق والفاروق رضى الله عنهما ، واقرى على صحيح البخارى
بل على صحيح مسلم أيضا لأن حديث ابن عباس الذى يشير إليه لم يخرج
البخارى أصلا ولا أخرجه مسلم بتلك الصيغة المفيدة المبدلة . بل تلك
الصيغة لم ترد في كتاب من كتب السنة بل هي صنع يد هذا الفيلسوف الجديد
فناوله الصحيحين قائلا له أرني فيهما الصيغة التى تحكى عنها وإلا فأنت مفتر
كذاب ، فتسبر بذلك غوره فى الكذب والتعريف .

(٢) ٢٣٦ من سورة البقرة .

(١) ٢٣٧ من سورة البقرة .

(٣) ١ من سورة الطلاق .

والذى ساقه مسلم على ما فيه من عال استنباطها الجهابذة محمول على معنى يتفق والفتيا المتواترة عن ابن عباس وهو أن الناس كانوا يراعون السنة في الطلاق بتطليق المرأة طليقة واحدة بدل تطليقها اليوم ثلاث تطليقات غير موزعة على الأطهار كما هو الموافق للغة القرآن . قال الله تعالى : (أجعل الآلهة إلها واحدا) (١) أى أجعل بدل الآلهة إلها واحدا ، لا أن الثلاث كانت توقع وتعد واحدة .

وفي كتاب الإشفاق على أحكام الطلاق ، (٢) بسط ذلك بحيث يقطع لسان كل خطيب . راجع (٤٤ - ٥٠) ومن يرتئى مثل تلك الآراء المتفرجة مع وضوح الحجة ضدها لا أن تسأله قائلا من أى ملة أنت يا فيلسوف الطلاق .

(١) الآية ٥ من سورة ص .

(٢) فى هذا الكتاب من التحقيق والنقول ما لعله لا يوجد مجموعا فى غيره لذلك اغتبط به العلماء فلخصه تلخيصا وافيا العلامة ظفر أحمد التهانوى فى الجزء الحادى عشر من كتابه (إعلاء السنن) وذلك بأمر خاله وشيخته حكيم الأمة محمد أشرف على التهانوى (المتوفى سنة ١٣٦٢ عن مائة سنة وعن خمسمائة كتاب مطبوع وخمسمائة محاضرة مطبوعة) .

وكذلك فعل العلامة شبير أحمد العثاى فقد جرد جل (الإشفاق) فى كتاب الطلاق من كتابه (فتح الملهم فى شرح صحيح مسلم) جزاء الله رضوانه وفى الجزء الاول من مجلة الأزهر لسنة ١٣٧٣ تحقيق ورد على الشذاذ فى هذا الموضوع بقلم الاستاذ المؤ من القوى الشيخ محمد على النجار حمل الله به الشريعة .

الهجرة النبوية

ذكرى هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم وهجرة أصحابه الغر الميامين
رضي الله عنهم أجمعين مما يبعث في نفوس المسلمين روحاً وثابة تجعلهم على
صنوف من التضحية في سبيل إعلاء كلمة الإسلام والاحتفاظ بتعاليم الإسلام
وصون دار الإسلام من كل معتد أثيم باتخاذهم الرسول صلى الله عليه وسلم
وأصحابه رضي الله عنهم قدوة في ذلك كله ، ويثير حماساً في قلوبهم يشعرون
الغزة والكرامة والفيرة على حريم قبس الشريعة المطهرة ، بل يدعم شعلة
نار ، تلهم من تحدته نفسه انتهاك حرمة هذا الحريم المصون .

ولذا نزداد اغتباطاً كلما رأينا ازدياد الأمة احتفاءً بالهجرة على توالي
السنين ، ونعد ذلك بشير خير لمستقبل المسلمين ، والمجالات نراها كلها تقر بها
تدريج مقالات متممة عن الهجرة النبوية ، وهذا في نظرنا بمنزلة قطع العمود
من أصحابها بأنهم لا يجدون قيد شعرة عن تعاليم الإسلام وخير المسلمين
واقفين أقلامهم لمناصرة الجماعة وجمع كلمتهم .

فإذا رأينا من يحتفي بالهجرة إلى أعز الله بها الإسلام ، يشبط في عمله أو
قوله عن المبعث الإسلامي الرشيد ، والمنهج الديني السديد ، قولا أو عملاً
متسابعاً لمن لا يضمر للجماعة خيراً في الداخل أو الخارج يتمتع كل
الامتصاص ونأسف كل الأسف من عدم مواطأة القلوب للألسن ، والرجولة
تقضى بالوفاء بالعهد ، وصدق التمسك بالمبادئ القويمة المؤدية إلى السعادة الدائمة ،
والسلام المجد ليس بمجد مالم يعززه الفعل والعمل في السر والعلانية ، فإذا
ابتعد عن الجادة من يلهم بالإسلام والدعوة إلى الإسلام ، وسلك سبيل
الشذوذ المنحرفين عن الجادة في الاعتقاد أو العمل أو الخلق يكون ساءخراً

هائلاً فيمده الله المنتقم في طفياته وهو في عمه وحيرة فيكون من الأخسرين أعمالاً في الدنيا والآخرة .

وليس الشعب الكريم ممن لا يميز من هو جاد من هو هازئ هازل ، بل ينزل كلا منهما في منزلته التي اختارها لنفسه فيجعله ينال ثمرة عمله من التجلة أو الامتحان في يوم من الأيام .

ومن فارق الجماعة في شيء من المنهج المتوارث بين الأمة خلفاً عن سلف يكون سلك طريقاً يؤديه إلى الضلال والخزي المبين مهما تظاهر أنه هو المتمسك بالكتاب والسنة بخلاف السواد الأعظم من المسلمين ، ومن المحال في جرى العادة أن تكون الجماعة هي المنابذة للكتاب والسنة وأن يكون من فارقهم هو المتمسك بهما ، وإليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم : « من قال هلك الناس فهو أهلكهم » ، وليس بنافع من فارق سبيل الجماعة احتفاؤه بالمواسم ورميه الناس بالزيف دون شخصه الرشيد .

فها هو الشوكاني يقول في تفسيره إن أتباع الأئمة المتبوعين رضى الله عنهم في صف الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله حذو القذة بالقذة - مع أنه مضى الأئمة من صدر الاسلام إلى اليوم على أن يسأل من لا يعلم وجوه أخذ الأحكام من الكتاب والسنة من يعلم ذلك ، وكان من يتصدى للإفتاء من الصحابة رضى الله عنهم عدداً يسيراً جداً ، والباقيون إنما كانوا يستفتونهم في النوازل - فيبعد اتباع من لا يعلم أخذ الحكم من الكتاب والسنة لمن يعلم ذلك اتخذاً له رباً من دون الله سبحانه هذا بهتان عظيم ، بل هذا أخذ الجاهل بقول العالم لقوله سبحانه (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)^(١)

فتكون كلمة الشوكاني هذه ، بالغة الشناعة حيث يعد الأمة الحمديدية اتخذت أرباباً من دون الله من أقدم العصور إلى اليوم ، كأن الأئمة نابذوا صرائح

الكتاب والسنة وتابعوا أهواءهم كما فعل الأجبارة والرهبان وهو وحده الذي أخذ بالكتاب والسنة ، وإكفار الأمة جمعاء هكذا لا يصدر ممن يحق أن يعد في علماء هذه الأمة ، وقد نيسل الاوطار ، له ما هو إلا مرحلة من مراحل ابتعاده عن الحقايق ، بل فيه أيضاً تشغييات لا تنطلي إلا على من هو غير بصير بوجوه التصرف في أدلة الأنبياء من الذين تزيوا قبل أن يتحصروا .

بل في كتابه هذا (٣ - ٢٣٤) روى زوار القبور والمتوسلين بالأختيار بالكفر الفطيع والشرك الشنيع مسامرة لزعم البادية ، وهذا غلو وإسراف في الحكم بالكفر على الأمة المحمدية .

وقد صدق محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني - شيخ الشوكاني - حيث قال في إرشاد ذوي الألباب : « عند تحدنه عن الذين يسميهم الشوكاني قبورين مشركين : هؤلاء مثبتون التوحيد لله لا يجعلون الأولياء آلهة كما قاله الكفار إنكاراً على رسوله صلى الله عليه وسلم لما دعاهم إلى كلمة التوحيد : (اجعل الآلهة إلهاً واحداً) » بل هم مثبتون لتوحيد الله بالآلوهية قائلون إنه لا إله إلا هو ، ولو ضربت عنق أحد منهم على أن يقول إن الولي إله مع الله لما قالها .

والأمير الصنعاني هذا من اللامذهبية كالشوكاني وله شطحات أيضاً ، لكن هداه الله إلى الحق في هذه المسألة كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في المقال السابق (١) فيكون الاجترار على إكفار الأمة واستباحة أموالها ودمائها للبلسم ببعض بدع في زيارة القبور أو التوسل تهرراً قبيحاً ومفارقة للجماعة وجملاً فظيها بالكفر الاعتقادي الناقل عن الملة والكفر العملي غير الناقل من نحو الأخذ ببعض خلال الجاهلية المخالفة للسنة - على أكبر تنزل -

(١) هـ من سورة ص .

(٢) مقال (ابن عبد الوهاب والشيخ محمد عبده ص ٣٧٢)

ولو كان بناء القباب على القبور بدعة منكرة ما أقرت الأمة ذلك من صدر الإسلام إلى اليوم ، ومن أنكر إنما أنكر ذلك في المقابر المسبلة ، فسدونك تلك الروضة المطهرة المدفون بها حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه وأبو بكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما قد بنى عليها بناء من أقدم العصور بدون نكير من أهل العلم ، رغم كل من يريد انتهاك حرمة ذلك المقام العطر في زمن متأخر .

وهذا المنهور يرى أيضا أنه لا قضاء على من ترك الصلاة عمداً ، وأنه لا زكاة في عروض التجارة ، على خلاف إجماع أئمة الهدى فبذلك يزول عماد الدين ، ويزال حق الفقراء في أموال الأغنياء ، ولا اعتداد بخلاف الظاهرية في التحقيق .

ويرى أيضا جواز نكاح مافوق الأربع من النساء لسكل أحد من الرجال على خلاف الكتاب والسنة وإجماع الأمة في كتابه د وبل الغمام ، ونص كلامه نقله صديق خان في د ظفر الاضى بما يجب على القاضي ، وقد رد عليه عبدالحى الكنوى رحمه الله رداً مشجعاً في (ص ٤٧٩) من كتابه د تذكرة الراشد ونبصرة الناقد ، فيحق أن يكون مثل هذا الزائع قدوة الشهواتيين الذين لا يرون التحديد بالأربع في النساء أفلا يكون من سخرية مجددي اليوم الساعين في منع النزوج بأكثر من واحدة على خلاف الكتاب والسنة والإجماع اليقيني للأمة مدى القرون أن ينوهوا بهذا الزائع القائل بجواز النكاح إلى عدد غير محدود من النساء ؟ وإن كان يناقض نفسه في د السيل ، و د النيل ، والتناقض شأن المبطلين ، وكلم له من شواذ من هذا القبيل .

وقد رفع نسبه في البدر الطالع ، إلى آدم عليه السلام ردأ على من يقول إنه منه بدر النسب من اليهود وللعلامة ابن حريوة الشهيد رد عليه شديد في كتابه د النظم علم الزخار ، يكشف عن منبته ووجوه مسماه .

فالتوصية بكتبه وكتب أمثاله من الشذاذ لا تصدر عن يعلم دخائلهم إلا إذا كان يريد إغواء الأمة عن مناهج الأئمة زاعماء أن كلام المتكلمين في العقائد وكلام الفقهاء في التحليل والتحريم ليس حجة علينا، إنما إمامنا الكتاب والسنة، مع أن كلام المتكلمين من أهل السنة وكلام الفقهاء منهم مستبطنان من كتاب الله وسنة رسوله، وهم على وفاق في صرائح الكتاب والسنة الصحيحة، وإنما اختلفوا عند احتمال الدليل لوجهين، وهم في سعة من ذلك لاستجماعهم لشروط الاستنباط باعتراف الأمة لهم بذلك، وهذا شغل الرجال لا لعب الأطفال، حتى يتصوروا أن يصفو لهم الجوف فيتمكنوا من قلب شرع الله رأساً على عقب.

وتوهين أمر الفقه والفقهاء، والحديث والمحدثين، والكلام والمتكلمين سعى في إحداث الفوضى في العمل والاعتقاد والخلق، وفتح لباب التناول باسم الشرع للطائفة المفسدين، وتفريق الكلمة المسلمين في زمن يستكثر فيه الأخذ بالمذاهب الأربعة، فإذا درست أحوال من يدعو إلى ذلك لا بد أن يظهر لك أنه عدو في ثياب صديق.

ولنا عود بإذن الله سبحانه إلى هذا الموضوع ومن الله التوفيق.

ذكرى الهجرة النبوية

روى الحاکم فی الإکلیل ، بطریق ابن جریر عن أبی سلمة عن ابن شهاب الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أمر بالتاريخ فكتب في ربيع الأول . لكن هذا الخبر معضل سقط من سنده اثنان أو أكثر ، ومرسلات الزهري شبه الريح عند كثير من أهل النقد مثل يحيى ابن سعيد القطان والإمام الشافعي رضي الله عنهما ففضلا عن معضلاته . والذي صح عند الجمهور - وأنه كان في خلافة عمر رضي الله عنه . وقد روى الحاكم عن سعيد بن المسيب أنه قال جمع عمر الناس - يعني من المهاجرين وغيرهم - فسألهم عن أول يوم يكتب التاريخ فقال على كرم الله وجهه : من يوم هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعني إلى المدينة - وترك أرض الشرك . ففعله عمر . وابن المسيب أعلم التابعين بقضايا عمر حتى إن ابن عمر رضي الله عنهما كان يسأله عن قضايا أبيه .

وروى ابن أبي خيثمة في تاريخه من طريق محمد بن سيرين قال قدم رجل من اليمن فقال رأيت باليمن شيئا يسمونه التاريخ يكتبونه عام كذا وبشهر كذا . فقال عمر : هذا حسن فأرخوا ، فلما أجمعوا على ذلك قال قوم أرخوا للولد ، وقال قائل للمبعث ، وقال قائل من حين خرج مهاجراً ، وقال قائل من حين توفي . فقال عمر أرخوا من خروجه من مكة إلى المدينة . وفي لفظ الحاكم أن عمر قال : الهجرة فرقت بين الحق والباطل فأرخوا بها .

ثم قال بأى شهر نبدا ؟ فقال قوم برجب ، وقال قائل برمضان . فقال عثمان رضي الله عنه . أرخوا من المحرم فإنه شهر حرام وهو أول السنة ومنصرف الناس من الحج ، قال وكان ذلك سنة سبع عشرة في ربيع الأول

فعلم من هذه الآثار أن الذي أشار بالمحرم عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم . وفي رواية عند أحمد أن أول من أرخ يعلى بن أمية فيما كتبه إلى عمر من اليمن فاستحسنه عمر فشرع في التاريخ . لكن في سنده انقطاع ، ولا مانع من أن يكون ذلك من جملة البواعث على الشورى في التاريخ ، كما أن ما كتبه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه إلى عمر من البصرة من أنه يأتينا منك كتب ليس لها تاريخ - كما ذكره الحاكم - من جعلها . فعلم أن ذلك لم يقع من عمر كيفما اتفق بل بعد المشاورة مع الصحابة في أمره .

وقد استوفى الحافظ السخاوي في الاعلان بالتواريخ لمن ذم التواريخ^(١) ذكر الآثار الواردة في ذلك ، ومن جملة ما قال فيه السخاوي : « وقد كانت القضايا التي يمكن أن يؤرخ بها أربع : مولده ومبعثه وهجرته ووفاته ، فرجح عندهم جعلها من الهجرة لأن المولد والمبعث لا يخلو واحد منهما من النزاع في تعيين سنته وأما وقت الوفاة فأعرضوا عنه لما يوقع تذكرة من الأسف عليه فأنحصر في الهجرة ، وإنما أخروه عن ربيع الأول إلى المحرم لأن ابتداء العزم على الهجرة كان في المحرم إذ البيعة وقعت في أثناء ذي الحجة وهي مقدمة الهجرة فكان أول هلال استهل بعد البيعة والعزم على الهجرة هو هلال المحرم فناسب أن يجعل مبتدأه ، هذا ما يقوله الحافظ السخاوي رحمه الله في تاريخ الهجرة .

والواقع أن يوم الهجرة هو اليوم الفاصل بين الحق والباطل وقد صبر المصطفى صلوات الله وسلامه عليه نحو ثلاث عشرة سنة ، يلقى من قومه كل أذى وعنت وهو يعاملهم بكل لطف وبكل حكمة ليشملهم من الجاهلية الجاهلاء إلى التوحيد ويرفعهم من الوثنية إلى مستوى السعداء في النشأتين وهم لا يزدادون إلا عتوا وإيذاء على أمل أن يصرفوه عن الدعوة إلى الاسلام

وبعد أن دعاهم الرسول صلى الله عليه وسلم بالحسكة والموعظة الحسنة إلى التوحيد ونبتذ الشرك طول هذه المدة وأبان الحجة وقطع كل عذر بدون أن يزدادوا إلا طغياناً وكفراً أذن الله سبحانه له في الهجرة وإعداد العدة للدفاع عن الحق بالقوة فهاجر إلى المدينة ومعه الصديق الأكبر رضى الله عنه ولم يجد الخوف سبيلاً إلى قلبه الكريم في وقت من الأوقات وهو الذى يقول لصاحبه في الغار : (لا تحزن إن الله معنا)^(١) وهو الذى كان أبطال الصحابة رضى الله عنهم يحتمون بحماه حينما حى الوطيس في بدر وغيره فكيف يخاف مثله على نفسه وقد قال الله سبحانه له (والله يعصمك من الناس)^(٢) أم كيف يخاف على القرآن الكريم وقد طمأنه الله عليه حيث قال (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)^(٣)

وفي هجرته عليه السلام ومشاركة الصحابة رضى الله عنهم للملاحقة ومناصرتهم بكل ما لهم من حول وطول إلى أن شادوا صرح هذا الدين ورفعوا أعلامه في جميع البقاع والأصقاع أكبر عظة تتعظ بها وأعظم عبرة نعتبر بها وبها يعلم كيف يكون النهوض بالحق وكيف يكون الإصلاح والإصلاح .

والهجرة النبوية تجمع جميع معاني التضحية في سبيل الحق فذكرها تنمى في النفوس الشعور الحى الحافظ لها إلى استكمال القيام بصنوف التضحية في سبيل الاسلام والاستمسك بتعاليم الاسلام والاعتزاز بهز الاسلام وتذكى نار الحماس في الصدور ضد كل من يحاول التلاعب بتعاليم الاسلام وتقاليده الاسلام وتغرس في القلوب الاباء والشمم وتلو الهمم والترفع عن الخنوع

(١) ٤٠ من سورة التوبة .

(٢) ٦٧ من سورة المائدة .

(٣) ٣٠ من سورة الحجر .

لسمامة المروق ودعاة الفسوق وأعوان الشيطان وكل منافق عليهم اللسان
(ولتعرفنهم في لحن^(١) القول)

ولذلك ترى المسلمين يهتمون بذكرى الهجرة النبوية حكومة وشعبا ،
يزدادون اهتماما بها على مر السنين ، وما ذلك كله إلا لأجل استنهاض الهمم
وتذكير الأمة بواجبهم نحو أنفسهم ونحو بيوتهم ونحو إخوانهم لينهضوا
جميعا لتقويم الأود ، وإصلاح الفساد ورأب الصدع بما يرضى الله ورسوله
وجماعة المسلمين . وفي ذلك استعادة مجد الإسلام والمسلمين وفتح عبدة
الطاغوت من المنافقين ، وصدون الإسلام من تحريف الغالين وانتحال
المبطلين وتأويل الجاهلين . فندعو الله سبحانه أن يجعل هذا العام الجديد عام
خير للإسلام وعام تعزيز لتعاليم الإسلام وعام هناءة وسعادة لجميع المسلمين
اللهم غبطا لا هبطا .

الهجرة النبوية

حفيت أقلام الأدباء ، وبحت أصوات الخطباء ، في شرح ما انطوت عليه ذكرى الهجرة النبوية ، من المعاني السامية ، وما يترتب عليها من إشحاذ الهمم وإرهاف العزمات ، في سبيل استعادة مجد الأجداد واستنهاض عزائم الأحفاد ، لأن في ذكرها استعراضاً لما سبق الهجرة من المصابرة لإزاء عنيت المتعنتين في سبيل الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، وبإقامة الحججة على وجوب الإقلاع عما كانت الأمة عليه من الجاهلية الجهلاء ، واستذكراً لتلك المعجزات الصادرة من حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه في أثناء الهجرة عند مغادرته لمنزله المبارك بمكة ، وإقامته في غار ثور ، وتعقب سراقته له عليه السلام ، ومروره بخيمة أم معبد ، وحلوله بالمدينة المنورة ، بما زادتهم سكينته وطمأنينته ، وتذكراً لما حدث به بعد ذلك من تكوين قوة تحمي الدعوة من العدوان ، بمناصرة الأنصار للمهاجرين ورضى الله عن الجميع ، وإيثارهم على أنفسهم في كل شيء ، إلى أن استقر حكم الإسلام بحميه أباة كرام بهمجهم وبكل عزيز لديهم حتى تم نشر الدعوة الإسلامية في بقاع الأرض ، فانقضت ظلمات الوثنية عن النفوس واستنارت القلوب بنور التوحيد .

والاكتساء بهم في المصابرة أيام الضيم ، والنهوض في إبان النهوض ، والتضحية بكل مرتخص وغال في سبيل المعالي ، أكبر راسم للخطة الرشيدة في تسليق قمة المجد والعزة ، والتخلص من مهانة الاستكانة والخنوع ، ولذا نرى المسلمين - بكل نحر - يزدادون اهتماماً بإحياء ذكرى الهجرة النبوية في كل قطر وفي كل بلد ، استثماراً لها في سبيل الإصلاح والاصلاح .

والاحتراف بذلك فيه تجديد للعميد الذي قطعاه المسلمون على أنفسهم
بالتمسك البالغ بشرع الله الآخر ، وبتمحيصه في كل صغير وكبير ، وولادين
لمن لا عهد له .

وقد ازدادت ذكرى الهجرة النبوية في هذه السنة المباركة أهمية من جهة
مصادفتها لأخذ جامعة الدول العربية المباركة في النشاط الفعلي المثمر
لأول مرة .

فراهم يبذلون أقصى وسعهم في سبيل استنقاذ فلسطين الشقيقة من
برائن الصهيونية المفترسة .

ويفسكرون في افتتاح معهد شرعي لدراسة الفقه الاسلامي دراسة شاملة
تنقد المجتمعات الاسلامية من القوانين الوضعية المخالفة لكتاب الله وسنة
رسوله ، وهذا من صدق التمسك بشرع الله رغم محاولة بعض المتطرفين
توجيههم توجيهاً غير سديد ، والتفادي من ذلك سهل ميسور إذا خلاصت النية .
ويوفدون جماعة من أهل الفضل والنبيل للبحث عما يجب لإحيائه من
تراث السلف في مكتبات العالم ، وهذه ناحية مشكورة جداً ، كانت مهمة
إلى اليوم ، وقد استبشر العالم الاسلامي من ذلك بكل خير .

وفي احتفائهم هكذا بذكرى الهجرة النبوية في كل مكان ما يحفزهم إلى
النهوض الرشيد في كل ناحية ، فيستعيدون بذلك مجد الأجداد ، فيصنعون
حياة كلمة الاسلام ، وذادة دمار العرب ، فيعز بعزم الاسلام ، ويعز الاسلام
يعز المسلمون جميعاً في مشارق الارض ومغاربها ، فيعود الشاطئون إلى
حظيرة الاسلام ، فيعزون جميعاً عزاً شاملاً ، ويسعدون مسعادة الأئمة
الأعزاء ، وما ذلك على الله بعزيز .

ذكرى الهجرة النبوية

نرى بكل اغتباط الدول العربية خاصة ، وسائر الدول الإسلامية عامة ،
تزداد على مر السنين اعترافاً بذكرى الهجرة النبوية في المجامع والأندية
والجرائد والمجلات ، فتسديح مقالات بأقلام حملة رايات الأدب ، وتلقى
محاضرات من قبل أفاض الخطباء ، عن الهجرة النبوية ، وهي الدور الفاصل
بين المصابرة لإزاء كل ضيق في سبيل الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ،
وتلقى صنوف الأذى من أهل العنت بصدر رحب في مكة نحو ثلاث عشرة
سنة ، وبين المشاورة على تكوين قوة تحمي الحق والدعوة إلى الحق لدفع العدوان
بعد استبانة المحجة وتام إقامة الحجة .

وموضوع الهجرة يشمل المعجزات التي ظهرت من حضرة المصطفى
صلوات الله وسلامه عليه ، في أثناء خروجه من منزله المبارك في مكة ، وميقاته
في غار ثور ، وتعقب سراقته بن مالك له تلبسه السلام في طريق المدينة المنورة
واجتيازه عليه السلام بأمر معبد ، وحلوله بالمهجر المبارك ، كما يشمل صنوف
الضيق التي كان المسلمون يلقونها من المشركين بمكة ، ومبلغ تضحية الانصار
في سبيل إيواء المهاجرين بالمدينة المنورة ، إلى أن قام عز الإسلام على قدم
وساق ، واستنار بنوره جميع الآفاق .

وفي استنكار تلك الأنبياء القدسية ، تنمية روح التضحية وقوة الإيمان
في النفوس ، وغرس حب التفاني في سبيل إعلاء كلمة الله في القلوب ،
فتجديد ذكرى الهجرة النبوية كل سنة هكذا ، تجديد للعهد الذي قطعه
المسلمون على أنفسهم أمام الله سبحانه بالتفاني في التمسك بأهداب الدين ،
وتعاليم الإسلام ، والسعي الخثيث فيما يحقق وضع أحكامه كلها في موقع
التنفيذ في جميع أبواب التشريع وفي كل صغير وكبير من شؤونهم ، لإعلاء
لكلمة الله جل جلاله .

فإذا مضوا على هذه الخطة النبيلة والمنهج السديد فلا بد أن يؤيدهم الله بروح منه ، ويبعثهم من جديد ، فيعيشون تحت هذه القبة الزرقاء عيشة السعداء الأعراء بناء مجد وجماء مكارم وذادة ذمار ، مترسمين أنبل المثل في الفضائل النفسية والمكارم الخلقية والأعمال الصالحة والرق المتواصل ، في جميع مرافق الحياة ، لا تستهويهم زخارف الحياة المادية عن العناية بالفضائل النفسية ، ولا يقدم مصالحهم وتقواهم عن السهر على شؤون المجتمع في هذه الحياة كما يجب ، فيجمعون بذلك خيرى الدنيا والآخرة وسعادتي الدارين .

وقد امتازت ذكرى الهجرة النبوية في هذه السنة المباركة بمصادفتها بعد تكوين الجامعة العربية الميمونة ، لاخذها في النشاط الفعلي المثمر في شتى النواحي ، فبينما ترى أركان الجامعة العربية يسعون في إنقاذ فلسطين الشقيقة من مخالب الصهيونية الغاشمة بكل ما أوتوا من حول وطول نراهم يوفدون جماعة من أهل الفضل والنبل للبحث في مكتبات الشام وغيرها لتخير ما يجب نشره من تراث السلف الخالد ، وهذه ناحية كانت مهمة قبل اليوم ، فننتظر من ذلك كل خير فنعتطف هكذا ثمارا يانعة من مساعي الجامعة العربية المباركة فيشمل هذا الخير العالم العربي خاصة والعالم الاسلامى عامة .

والهذا نعد ذكرى الهجرة النبوية في هذه السنة بالغة الأثر في النفوس الایمة المعترزة بعن الاسلام المستشعرة لذة المجد ومرارة الاستكانة فتنمضها الى العلى واستعادة مجد الأجداد واستنهاض همم الأحفاد ، ففي ذلك عز العرب حقا ، وبعز العرب بعز الإسلام ، وبعز الاسلام بعز المسلمون عامة في مشارق الأرض ومغاربها .

وقد قضى الله سبحانه - جلّت حكمته - بانتهاء أمد الدولة العثمانية

قبل ثلث قرن بعد أن عاشت زهاء سبعة قرون ، وشمل حكمها القارات الثلاث
 في رقعة واسعة الأرجاء ، فانتقلت إلى ذمة التاريخ بمفاخرها وعبرها ، وعجزها
 وبجورها ، ولم تخلفها دولة في غايتها وقوتها وسعة رقعتها ، بعد تقطيع أوصال
 تلك الدولة الإسلامية المترامية الجوانب ، وكان الذين يفارون على الإسلام
 في غاية الاستياء من هذا الوضع المخيف للإسلام ، وكانوا ينتظرون بفارغ
 الصبر نشوء دولة إسلامية قوية فتية صادقة لمبادئ الإسلام تحمل حملها لتحمي
 كلمة الإسلام ، لكن طال أمد انتظارهم إلى أن مكن الله سبحانه ملوك الدول
 العربية وزعماءها من جمع كلمتهم ، وتأسيس جامعة عربية من الدول العربية .
 فاستبشر المسلمون بكل خير من هذا النبا العظيم ، علما منهم بأن عز
 الإسلام بعز العرب كما أن عز الشعوب الإسلامية بعز الإسلام ، وقد حقق
 الله سبحانه بعض النواحي من هذا الأمل القدسي . فندعو الله عز وجل أن
 يحقق باقي الآمال بما يعيد إلى الإسلام مجده .

ذكرى الهجرة النبوية

انطلت صحف عام بهجرها وبجرها ، وأقبل عام جديد بمشاكله القائمة وكوارثه القائمة ، واشتداد الالتزامات بتفسير انفراجها إذا التجأنا إلى الله بإخلاص ، والاحتفال بذكرى الهجرة النبوية قائم في كل مكان ، ومعنى ذلك تجلبد الهول مع الله في صدق التمسك بشرع الله في كل صغير وكبير ، والزمن الذي نعيش فيه زمن جد وبقطة ويهلك فيه الهازلون والذين يخطون في سبات عميق ، وأمانا أحداث تدوب من هو لها القلوب المشحجرة ، وتخلع من آلامها الأفتدة المشجيرة ، فدورك مشككة وادي النيل لم تحمل عقدها مع ما بذل في مسيلها من مساع جبارة ، وذلك المرض الوافد يصرف فيه كل ما يمكن صرفه للحياولة دون انتشاره واستفحال شره بتوفيق الله جل شأنه ، ومسألة فلسطين والقدس الشريف ثالث الحرمين الشريفين المبدول في مسيل إنقاذها من برائن الصهيونية كل مرتخص وغال ، وتلك السماء الغورية المسفوكة ظلما وعدوانا في الهند ، وتلك الكارثة الدامية في أندونيسيا ، ومسائل ليبيا وبرقة وما والاها وأريتريا .

وكل ذلك مما يبصر العمي ويسمع الصم أنه لا ينتظر لنا خير إلا من الله جل شأنه وهو الذي أمرنا بإعداد القوة بكل ما نستطيع ، فليخجل هؤلاء الذين كانوا يظنون أنهم يكسبون شيئا من عطف الأعداء إذا ساروهم في السهرات الخليعة ، وسائر الموبقات الفظيعة ، ولا ينتظر النصر من الله من يكون في حرب مع الله بالخروج عن تعاليم الإسلام ؛ والسمكوت على استهانة من يستهين بكتاب الله وسنة رسول الله والشرع الأغر الإلهي المتوارث من صدر الإسلام إلى اليوم ، واستباحة إقامة القوانين الوضعية مقام الأحكام الشرعية بين سمع الناس وبصرهم من غير خجل ولا وجل .

ولئنما النصر من الله للذين إذا تمسكوا في الحسب يسمعون في حمل الأمانة على القيام بالعبادات البدنية والمالية والعمل بكل معروف والابتعاد عن كل منكر . قال الله تعالى (ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور^(١)) فلنلجأ إلى الله مفرج الكرب بإخلاص وصدق ، ولنعاهده أن نسعى في إعلاء كلمات الله في كل ربيع وناد ، واتخاذ شرعه مدار الحسب في كل شيء كما هو شأن من آمن بكتاب الله وسنة رسوله ، فإذا ذاك يكون لنا الحق في أن نتنظر من الله جل جلاله أن يفرج عنا تلك الكرب ، وأن يحل تلك المقصد بما يعيد إلى الإسلام مجده وطمأنينته ؛ وعزته وهنائه .

ذكرى الهجرة النبوية والأزهر الشريف

نرى بكل اغتباط ازدياد الاهتمام على توالي السنين بالاحتفاء بالمواسم الدينية ، ولا سيما ذكرى الهجرة النبوية ، في المحافل الرسمية ، والمجامع القومية ، بل في كل واد وناد ، ولا يخفى ما في ذلك من إنعاش روح الحماس لأحكام الاسلام في النفوس ، وإنماء قوة الغيرة الاسلامية في القلوب ، بل نرى ذلك الاحتفاء تجديدا للهدى الذي قطعه المسلمون على أنفسهم في الاستمسك السكلي بأحكام الشرع الاغر في كل صغير وكبير ، علماً منهم بأن شرع الله كافلاً لسعادتهم ، وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ؛ ولا يعترى أحكامه تحوير ولا تطوير ، على أهواء أصحاب النزعات الجامحة .

لكن ما هو هذا الشرع ؟ وما هي تلك الأحكام ؟ وليس من السهل على كل أحد معرفة ذلك على وجه الصحة بمجرد أن حذق لغة أمة ، ولا بمطالعة كتاب أو كتابين في علم أو علمين من العلوم الاسلامية ، بل لابد من تفرغ صفوة مختارة من المحصلين للتبريز في تلك العلوم .

وكان الأزهر القديم معقلاً للسنة ، قائماً بهذه المهمة الشاقة خير قيام ، منذ ثمانية قرون ، بعد أن كان دار دعوة إلى المذهب الاسماعيلي - المشروح في كشف أسرار الباطنية - مدة قرنين ، وكتب التاريخ كفيلة بشرح ذلك كله . ثم اعتري الهرم هذا المعهد المعمر ألف سنة ، فأخذت شرايين حياته تتصلب ، بحيث لا تقبل لغائها بدم جديد ، وبدأت أركانه تتداعى ، ومساعى القائمين بإنعاشه تمنى بالفشل ، إلى أن صمم أصحاب الشأن على إنعاشه على

المناهج العصرية ، مهما كلفهم ذلك ، فبليت مبان ، ودونت مناهج ، ووضعت أنظمة جديدة جربت سنوات ، بين منو ضاء زج الأزهر في الحزبيات القاطمة عن العلم ، لكن كان الفشل مريعا حيث لم يمكن إنهاضه في العلوم الأصلية التي أصابها ركود من زمن بعيد ، ولا تحقق أمل اتخاذ العلوم الكونية الحديثة عدة كافية لإنعاش العلم والروح العلمي في صالح الإسلام على طراز حديث ، بل لم يزيدوا في العلوم الأصلية إلا انحرافاً في الاتجاه ، وخموداً على خمود ، ولا في العلوم الكونية غير أن زادوا على مدارس الحكومة بعض مدارس حديثة على مناهج مدارس المعارف وتحت إشراف أساتذة المعارف ، وإن كنا لا ننكر بعض النجاح في ساحة الكتابة والخطابة .

والجديد الذي نراه في الأزهر الحديث هو بحث طوائف إلى الغرب ليتفقهوا في دين الإسلام في معاهد المستشرقين هناك ، ولينذروا قومهم من المسلمين إذا رجعوا ، بأراء هؤلاء الذين ليس عملهم سوى شن غارات الصليبيين على الإسلام من جديد ، تحت ستار البحث العلمي البريء ! وزد على ذلك انتداب هؤلاء المتخرجين عليهم ترجمة أضر كتبهم وإذاعتها في الأوساط الإسلامية بدون رد شاف يكون تزيافاً لسمومها الفتاكة ، ولا نقض كافل لدفع أضرارها ، فيكونون كأنهم بعثوا ليسكونوا حرباً على بني قومهم وأهل دينهم !! وهذا قلب للأرضاع فظيع .

وكان الأزهر في قديمه قائماً بتخريج علماء أجلاء في العلوم الإسلامية بالمعنى الصحيح ، حتى إذا اجتراً بعض من يتعدى طوره من الأدعياء في العلم على النيل من بعض التعاليم الإسلامية انبرى رجال أكفاء من العلماء لرد عاديته وإيقاف المعتدى عند حده بحجج ناهضة .

وأما الآن فترى بين سجع العلماء وبصرهم من ينال أصول الإسلام الستة وغيرها ، بين حين وآخر بدون أن يقوم أحده منهم برد هذا العدوان الصارخ (٢٩ - مقالات)

بطريق على إلا نادرا ، فإن كان هذا من قلة إمامهم بطرق دفع العدوان ، وإهمالهم لعلوم السنة المؤهلة للرد ، فهذه مصيبة ، وإن كان من عدم اهتمامهم بالذب عن السنة التي ينبغي عليها بيان الذكر الحكيم ، واستنباط الأحكام الشرعية ، فهذه أفظع المصيبتين . على أن ما يدرس من الحديث في الأقسام النظامية الحديثة لا يزيد على أحاديث يسيرة في العدد ، وهكذا عملهم في تراجم رجال الرواية وعلوم دراية الحديث ، فبمثل هذا القدر الضئيل من العلم ، لا يمكن دفع عادية المعتدى الأثيم .

فلا غنى لنا عن الاحتفاظ بأزهرنا القديم بعلومه الأصلية المعروفة ، ومن جعلها أصول الإسلام الستة ، ومن السهل جداً بدون أن تتحمل الخزينة عبأ ثقيلاً ، تخصيص شيوخ من علماء الأزهر لتدريس تلك العلوم في الجامع الأزهر ، فمثل الكشف شيخ مثلاً ، ومثل ارتشاف الضرب لأبي حيان شيخ ، ولكل من الأصول الستة شيخ وهكذا ، على أن يكون تدريس الحديث مقصوراً على ضبط المتن طبق الرواية وضبط الأسماء والنسب والكنى والألقاب في ذلك الكتاب بتعويد الطلبة على مراجعة كتب الرجال والبحث الشامل ، ويكون الشيخ القائم بتدريس أحد كتب السنة مكلفاً بصحة ضبط هذا الكتاب طبق الرواية ، ويكون تلقى الطلبة الحديث منه بطريق السرد ، لتتم قراءة الكتاب في أيسر مدة ، لأن التوسع في الشرح قاطع عن إكمال كتب السنة كما هو مطلوب . ثم أوقات التدريس في الأزهر تجمل في ساعات لا تصادم ساعات الدراسة في الأقسام النظامية ، فبذلك يحصل تمكين طلبة الأقسام النظامية من الحضور في دروس الجامع الأزهر مع إلزامهم بالبات بتخير أحد كتب السنة وبإتمامه عند شيخ ذلك الكتاب ،

فهذا يتمكنون من التوسع في العلوم الإسلامية التي يقرر تدريسها في الجامع الأزهر بعد بحث شامل ^(١).

فيكون ما يصرف عليهم من أوقاف الأزهر عن استحقاق شرعي باتفاق الأئمة ، لأن الأزهر إنما هو اسم جامع معروف المسكان ومحدد الأركان ، والواقفون لطلبة الأزهر إنما أرادوا بوقفهم طلبة العلوم الإسلامية في الجامع الأزهر ، فصرف مبالغ من أوقاف هؤلاء الواقفين على طلبة معهد في شبرا أو في البرموني مثلاً بمجرد عدهما في زمن متأخر فرعين من الأزهر لا يكون إلا رأياً شاذاً لا يبرره الفقه المتوارث عن الأئمة المتبوعين رضي الله عنهم وأحق الناس بالبعد عن التسميات هم العلماء وطلبة العلم ، فمن تعود منهم أن يتناول ما لا يحل له في دور الطلب لا ينتظر منه خير في الدعوة إلى الله . ثم إن القول بأن الأزهر قسم عام ، من قبيل عدل الأصل فرعاً ، كما أن الحكم بحرمان طلبة العلم في الجامع الأزهر من إيراد أوقاف الجامع الأزهر نفسه باعتبار أنه لا يعد من أقسام الأزهر بسبب إلغاء القسم العام ، في وقت يتحدث فيه عن العيد الألفي لهذا المعهد التاريخي يكون من قبيل عدل الأصل القائم زائلاً ، وهذا وذلك من الغرابة بمكان .

لكن الله سبحانه لطف فعاد الأزهر موضع دراسة رسمية يستحق طلبته من أوقافه ما نص عليه الواقفون .

فبالنظر إلى أنه لا يمكن الاقتصار والاقتصاد في العلوم الأصلية بدون ضرر يلحق بالإسلام ، ننظر من القائمين بشئون الأزهر أن يفسكروا في استبقاء الأزهر القديم على قدمه معهداً تاريخياً يتولى فيه تدريس تلك العلوم أساتذة خاصة من شيوخ الأزهر ، مصرون عن المساس به والتفريط فيه حرصاً على الفائدة العامة الشاملة لطلبة جميع الأقطار الإسلامية وأداء

(١) سنرى بسط هذا في مقال (إحياء علوم السنة في الأزهر) .

للأمانة على الوجه الصحيح ، لأن علوم الأزهر القديم من قبيل الحاجيات ،
وأما الأقسام النظامية فعلموها من قبيل الكماليات ، تزيد وتنقص باعتبار
الظروف والغايات ، في حين أن العلوم الأزهرية القديمة الأصلية غير قابلة
للإقلال منها بالنظر إلى الغاية الأصلية .

ويجمل القول أن الاحتفاظ بالأقسام النظامية بدون أن تغطي علومها
على العلوم الأصلية ، مع كمال السهر على أخلاق الطلبة وعلى قيامهم بواجباتهم
الدينية والمدرسية من غير أى تساهل ، ومع العناية بتخريجهم واصطفاؤهم من
بين الراغبين في الالتحاق بالمعهد في مبدأ الأمر بكل اهتمام تعد من الوسائل
الجوهرية لتحقيق الغايات من الدراسات الأزهرية وإعلاء شأن الأزهر
وسمعة في جميع الأقطار ، زيادة على ماله من الزعامة الدينية المعترف بها في
جميع الأقاليم ، كما أن ترك المعارف الدخيلة تغطي على العلوم الأصلية قاض
بالحرمان من القيمين . ولنا عود إلى الموضوع إن شاء الله تعالى في فرصة
أخرى تبيدنا لوجوه الإصلاح المنشود في الأزهر القديم ، في إدارته
ودراسته وتنقيف طلبته ليتمكنوا من أداء الأمانة التي حملوها كما يجب ^(١) ،
والله سبحانه ولى التوفيق .

(١) وذلك في المقال المقبل (إحياء علوم السنة في الأزهر) .

كلمة عن خالد بن الوليد رضي الله عنه وقتل مالك بن نويرة

نرى في المدة الأخيرة اتجاه عدة من نوابع الكتاب إلى الكتابة عن السيرة النبوية وسير الراشدين من الخلفاء ففسر من هذا الاتجاه علما منا بأن المثل الأعلى في النهوض بالامة هو سيرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه وسير أصحابه رضي الله عنهم ، فاطلاع الجماهير على الحقائق الناصحة من أبناء الصدر الأول صافية من كل شائبة ، تحفزهم إلى الاعتصام بسيرهم في الحرص على تعاليم الإسلام والاستماتة في الدفاع عن حريم الإسلام . وليس بخاف على القارئ الكريم مبلغ سعى أعداء الإسلام في كل دور ، ووجوه تجدد مكرهم في كل طبقة . فن ألوان مكرهم في عهد تدوين الروايات اندساس أناس منهم بين نقلة الأخبار متلفعين بغير أزيانهم لترويج أكاذيب يذنبون بها يشوه سمعة الإسلام وسمعة القائمين بالدعوة إلى الإسلام ، فراجت تلك الأكاذيب المدبرة على نقلة لم يؤتوا بصيرة نافذة فخلدوها في الكتب ، حتى ظلت يتندرع بها الكائدون في كل قرن للكيده بالإسلام . لكن الله سبحانه أقام ببالغ فضله جهابذة تضع الموازين القسط لتعرف الأنبياء الصافية العيار من نهج الأخبار ، فأصبحت تعاليم الإسلام وأبناء الإسلام في حوز أمين من دس الدسائسين عند من يعرف أن يزنها بتلك الموازين .

وكانت طريقة كتاب الغرب في النيل من الإسلام طريقة الإفداع المجرد والبهت الصرف إلى أن جد لهم منذ قرنين منهج في تشويه الحقائق ، يتصيدون أكاذيب من كتب الشرق ، متظاهرين بمظهر البحث العلمي البريء فأخذ من له صلة بهم من أبناء الشرق الأغرار ، ينخدع بكتاباتهم ويلشخ خز عيالاتهم

بين بني قومه فاستشرى الشر ، ووجب تدارك الأمر .

فأصبح من الحتم اللازم على كتاب « السير » اليوم ، أن يأخذوا حذرهم وأسلحتهم لزاء السكتب المؤلفة في السير في الشرق والغرب قديما وحديثا ، وأن يضاعفوا السعى في تمحيص الحقائق بالموازن المعتمدة عند أهل النقد ، بدون أن يجعلوا لأفلامهم الحرية المطلقة التي تعودوها في سبيل القصص والروايات العصرية والموضوعات الأدبية في الصحف السيارة ، محتاطين غاية الاحتياط في إبداع آرائهم ونقولهم في السكتب ، مترشحين إلى ظهور نتيجة عرضها لمحك النقد الصحيح ، فإذا تبصروا هكذا في تعرف دخائل السكتب الشرقية خاصة يسهل عليهم القضاء على صنوف السكتب في كتب الغربيين .

فن رجال كتب السير في الشرق محمد بن إسحاق ، وقد كذبه كثير من أهل النقد ، ومن قواه اشترط في رواياته شروطا لا تتوفر في مواضع الريبة من رواياته ، وفي « فهرست ابن النديم » في ترجمته ما يحسن الاطلاع عليه ، وروايته زياد البكائي مختلف فيه ضعفه النسائي ، وتركه ابن المديني ، وقال أبو حاتم لا يحتج به ، وروايته الآخر سلمة بن الفضل الرازي مختلف فيه ، يقول أبو حاتم عنه أيضا : لا يحتج به . ورواية سلمة هذا هو محمد بن حميد الرازي مختلف فيه وقد كذبه كثيرون أشنع تكذيب ، وبطريقه يسوق ابن جرير الطبري روايات ابن إسحاق .

ومنهم هشام بن محمد الكلبي وأبوه وهما معروفان بالسكتب .

ومنهم محمد بن عمر الواقدي وقد كذبه أناس ، والذين وثقوه لا ينكرون أن في رواياته كثيرا من الأخبار الكاذبة حيث كان يروي عن كل من هب ودب ، والخبر لا يسلم مالم يسلم منه .

ومنهم سيف بن عمر القيمي صاحب كتاب الردة والفتوح ، ويقول عنه أبو حاتم : متروك الحديث ، يشبه حديثه حديث الرافدي ، وقال الحاكم : اتهم بالزندقة ، وهو في الرواية ساقط . وقال ابن حبان : قالوا إنه كان يضع الحديث يروي الموضوعات عن الآليات اتهم بالزندقة ، وضعفه غير واحد . وروايته شعيب بن إبراهيم يقول عنه الذهبي : فيه جهالة ، ويقول ابن عدي : ليس بالمعروف ، وله أحاديث وأخبار فيها ما فيه تحامل على السلف اهـ . والراوى عنه السري بن يحيى غير موثق وهو شيخ ابن جرير في رواياته عن سيف ، وأما من فوق سيف من الرجال فجماهير في الغالب .

ومنهم موسى بن عقبة وقد أثنوا عليه خيرا إلا أن رواياته عن ابن شهاب وقد ذكر الإسماعيلي أنه لم يسمع منه شيئا ، وابن شهاب تغلب عليه المراسيل في باب المغازي والسير ، ومراسيله شبه الريح عند أهل النقد . ومنهم محمد بن عائذ الدمشقي ، ويقول عنه أبو داود هو كما شاء الله . وهو راوية الوليد بن مسلم ، واليعقوبي شيعي متحامل .

وأما أبو الفرج الأصبهاني صاحب الأغاني فمن رجال الأسفار لا من مصادر صحيح الأخبار كان يأتي بأعاجيب بحدثننا وأخبرنا وقد اتهم ، وقال التوبخني كان أكذب الناس ، يدخل سوق الوراقين وهي عامرة والدكاكين علومة بالسكتب فيشتري كثيرا من الصحف ويحملها إلى بيته ثم تكون رواياته كلها منها . وقد أغنى الله تعالى أهل العلم عن هذا الظنين الوسخ .

وتلك نماذج من حملة الروايات في السير والمغازي والتهم الموجهة إلى بعضهم في باب الرواية ، تدعو الحريص على العلم الصحيح إلى إمعان النظر فيما يكتب في السير ، فإذا أحاط من يكتب في السير خبرا بأحوال الرواة وباختلاف الروايات في موضوع كتابته ، لا يتسرع في تدوين كل ما يراه ثلا يكون حربا على أهل دينه بتسريعه .

فاذا رأينا من يكتب في خالد بن الوليد المخزومي رضى الله عنه مثلاً ،
يسترسل في وصفه بدون تمحيص الروايات يكون وقع في فخ نصبه الغربيون
لأهل الشرق في النكابة بالشرق بيد أبنائه ، وهذا بطل عظيم من أبطال
الإسلام وقائد بارع لا مثيل له وله مواقف عظيمة في سبيل الإسلام في
مؤتة وبلاد اليمن والشام والعراق وبه زالت أهل الردة من الوجود فتصوير
مثله بصورة رجل شهواني سفاح ، مما ينادى على صورته بالويل والشبور .
نعم هو استعمل السيف في بني جذيمة حينما قالوا : صباناً صباناً ، وظاهر
قولهم يدل على الاعتراف المكرر بأنهم دخلوا في دين الصابئة فحكم فيهم
السيف أخذاً بحكم من بدل دينه ، وتبرؤ النبي صلى الله عليه وسلم عما صنع
خالد إذ ذاك ، لإعلام أن عمله هذا لم يكن بأمر خاص منه صلى الله عليه
وسلم ، ولذا لم يعزله ولا اقتص منه بعد أن لاح احتمال كون كليتهم تلك من
قبيل سبق اللسان ، واكتفى بأن يدي المقتولين من بيت مال المسلمين لإزالة
لما عسى أن يعلق بالنفوس من عمل خالد . فما دام الظاهر يشهد لخالد لا يهد
آثماً عند أهل العلم بالشرع .

وفي موقعة مؤتة أنقذ خالد جيش المسلمين مرفوع الرأس موفور
الكرامة فحاز لقب سيف الله من فخر المرسلين فيمنحى هذا على المقتول
بسيوفه أنه مقتول بسيف الله في عداد أعداء الله .

وأما مالك بن نويرة فإنه كان قديم المدينة وأسلم فاستعمله رسول الله
صلى الله عليه وسلم على جباية زكاة قومه ، ولذلك ذكره من ذكره في
عداد الصحابة ، وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم خان مالك العهد والتحقيق
بمساجح المتنبئة ، وأنى دفع الزكاة مراراً وتكراراً عند النقاش معه في ذلك
واجترأ أن يقول : صاحبكم كان يقول كذا ، فثل خالد في صرامته وحزمه
ضد أهل الردة - وهو شاهد يرى ما لا يراه الغائب - إذا قسما على مثل

مالك هذا ، لا بعد أنه اقترف ذنبا . والقتل والسبي من أحكام الردة . ولذا لم يذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ، وأصاب .

وأما إذا نظرنا إلى المسألة بمنظار الغرب فأى حكومة مدنية تعاقب الموظف الذى خان عهده والنهق بالعدو - مثل مالك - بأقل من عقوبة الإعدام !! وأمامنا فى أمر مالك بن نورة روايات منها أن أبا بكر رضى الله عنه كان أمر خالدا بقتل مالك على ما فى شرح الحماسة للخطيب التبريزي وغيره . ومنها أن مالسا وقومه كانوا قاتلوا سرايا خالد فى البطاح فهزمهم السرايا وأسروا مالسا وأصحابه على ما ذكره البلاذرى فى الفتوح . ومنها أن السرية ألقوا القبض على مالك وأصحابه بالبطاح ثم اختلفوا فى الشهادة فى حقهم فأمر خالد بحبسهم لينظر فى أمرهم باعتبار أن الشهادات إذا تهاوت تساقطت فحدث ما أدى إلى قتلهم خطأ ، على ما ذكره ابن جرير الطبرى . ومنها أن مالكا ناقش خالدا فى أمر الزكاة وقال : إن صاحبكم كان يزعم ذلك ، فقال خالد : أهو صاحبنا وليس بصاحبك ! يا ضرار ! اضرب عنقه ! فضربت عنقه على ما فى تاريخ ابن كثير . وقال القاضى عياض فى الشفا ، عند الكلام فى كلمات الردة : واحتج ابراهيم بن حسين بن خالد الفقيه فى مثل هذا بقتل خالد بن الوليد مالك بن نورة لقوله - صاحبكم - ، وهذا الفقيه هو ابن مرتيل المالسى كان عالما بالفقه بصيرا بالحجة أخذ عن سحنون ومطرف وعلى بن معبد وتوفى سنة ٢٤٠ هـ ، وقوله « صاحبكم » هنا لا يشمل غير التبرؤ منه صلى الله عليه وسلم بالنظر إلى ملابسات القول المذكور .

وأما قوله تعالى : (وما صاحبكم بمجنون ^(١)) فاستبشاع لقول قريش باعتبار أنهم محبوبه وخبروا عقله وأحواله وأين هذا من ذاك !! وكل كلمة لها مع صاحبها مقام لا يكون لها مع غيرها كما هو معلوم . وتزوج المسيبية بعد

انقضاء عدتها هو الواقع في الروايات عند ابن جرير وابن كثير وغيرهما .
ولا غبار على ذلك أصلاً لأن مالكا إن قتل خطأ فقد انقضت عدة امرأته
ثم تزوجت وإن قتل عمداً على الردة فقد انقضت عدة امرأته أيضاً فتزوجت
بعد تمام العدة فإذا في هذا ؟

وأما ما يحاك حول تزوج خالد بها من الخيالات الشائعة فليس إلا صنع
يد السكذابين ، ولم يذكر شيء منه بسند متصل فضلاً عن أن يكون مروياً
برجال ثقات ، وبمض بعض أسرى الردة إلى المدينة فيما سبق لأجل إعلام
أهلها انتصار الإسلام لا يوجب الاستمرار على بعض الأسرى إلى المدينة ،
ولو صححت رواية قتله لمسلم بغير حق وزوجه على امرأته بدون نكاح لاستحال
أن يبقيه أبو بكر رضي الله عنه في قيادة الجيش لبعده رضي الله عنه عن
الاعتضاد بفاجر سفاك ، ولسان بديرته يقول في كل موقف : (وما كنت
متخذ المضامين عضداً ^(١)) ، ولما يعود من ذلك على الإسلام من سوء القالة في
أخطر الأيام - أيام حرب الردة - وقد لقب الوحي خالداً بلقب سيقت الله
تشریفاً له أفلا يكون من الخيال أن يصف الوحي بهذا اللقب سافكاً فاجراً ؟
وأما أداء أبي بكر لديته من يد مال المسلمين فاقترناه بالمصطفى صلى الله
عليه وسلم فيها فعله في وقعة بني جذيمة تهدئة للخوارج وتسكيناً للنفوس في أثناء
ثوراتها ، مراعاة للاحتمال اللاحق في باب السياسة ، وإنما عابه على النكاح في
أثناء الحرب على خلاف تقاليد العرب .

وأما ما يعزى إلى عمر رضي الله عنه من الكلمات القاسية في حقه فيكفي
في إثبات عدم صحتها قول عمر عندما عزل خالداً : « ما عزلتك عن ربيته . وأى
رربة أشنع مما يزوجه إليه الجراصون على لسان عمر ، بل لو صرح ذلك عنه
لرماه بالجنادل وقتله رجماً بالحجارة لأن الإسلام لا يعرف المحاباة . وتصور
الكاتب خلافاً بين أبي بكر وعمر في السياسة ، يقضى عليه عمل عمر معه عندما

تولى الخلافة كما سبق . وفي ذلك الخيال الباطل وصم مثل أبي بكر ومثل عمر في آن واحد بما هما بريئان منه كل البراءة . ولست أدري كيف استجاز هذا الكاتب المسلم لنفسه أن يقول عند تصويره لرأى أبي بكر : وإن التزمت في تطبيق التشريع لا يجب أن يتناول التوابغ والعطاء من أمثال خالد ، - كبرت كنية تخرج من أفواههم - ولا يعرف الإسلام ديناً للخاصة وديناً للعامة . وإنما هذا رأى أناس لا شأن للإسلام بفلسفتهم .

ولاشك أن خالد من أعظم المجتهدين في علم تعبئة الجيوش وتدبير الحروب فلو تنزلنا غاية النزول وقلنا إنه أخطأ في قتله - وهو شاهد - وأصاب من استنكر عمله - وهو غائب - وجب الاعتراف بأن الإثم مرفوع عنه كما سبق ، وإليه يشير ما يروى عن أبي بكر أنه قال : « هبه يا عمر ! تأول فأخطأ فأرفع لسانك عن خالد ، على أن خالداً أخذ في عمله بالظاهر الراجح فيكون غير متأول في الحقيقة .

وليس في استطاعة أحد أن يسوق سنداً واحداً صحيحاً يصم خالداً بمخالفة الشرع في هذه المسألة مع أن خبر الأحاد لا يفيد علماً في مثل هذا الموضوع ، وهذا المطالب على يحتاج إلى دليل يفيد العلم .

وابن جرير الطبري عمدة أمثال ابن الأثير وأبي الفداء وابن كثير وابن الوردي فيما سردوه من عمل خالد إزاء ابن نوبة مع أن ابن جرير على جلالة قدره في الحديث والتفسير والفقه والتاريخ لم يضمن أصلاً صحة ما أورده في تاريخه بل قال في (١ - ٥) : « فما كان في كتابي هذا مما يستنكره قارئه أو يستشعره سامعه ، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يؤت ذلك من قبلنا وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا وإنما أدبنا ذلك على نحو ما أدى إلينا ، . وقال هناك أيضاً : « إذ لم نقصد بكتابنا هذا قصد الاحتجاج . . . ، وبهذا يعلم أنه تبرأ من عهدة رواياته في

التاريخ وحملها على أكتاف رواتبها له. وقد أشرنا إلى أحوال الرجال في
أسانيد ابن جرير فيما سبق.

وأما أحد وثائق التأليف فقير ثابتة لأنها من مخطوطات ابن شهاب، ومراسيله
شبه الريح عند يحيى بن سعيد القطان وغيره، وسماع ابن عقبة منه ينقله
الحافظ الاسماعيلي كما في أحكام المراسيل، وروى تهذيب التهذيب، ويقول
ابن معين في محمد بن فليح الراوي عن ابن عقبة: ليس بثقة، والزبير بن بكار
الراوي عنه كثير المناكير.

وصفوة القول أن تدوين أبناء الصنبر الأول كيفما اتفق بدون تمحيصها
بالطرق العلمية المعروفة، والاكتفاء بسبكها في أساليب رواية هضبة جندوبة
خلاصة بدون أي إشارة إلى مصادر النقول وبدون أي نهاية بتوثيق المرويات
وتحقيقها، مما تكون فيه خطورة بالغة وتشكيك في مواضع اليقين وتأثير
غير حميد في النفوس، ولا سيما في نفوس النشء الحديث الذي افتتن بأساليب
كتاب مخصوصين، فتود أن يرى هؤلاء يعيشون النظر في مؤلفاتهم بدقة
بالغة لإصلاح ما شططت أقلامهم فيه عن الاتجاه الصحيح حتى يتموا البحوث
فيخرجوا كتبهم في الطباعات الأخرى كما يرضاه التقيض العلوي والنقد
الصحيح والبحث الوافي. ومن الله سبحانه التوفيق والتيسيد.

رد استطورة في سبب وفاة الامام الشافعي رضي الله عنه

طلب أحد الباحثين أن أكتب كلمة في تحقيق سبب وفاة الإمام الشافعي رضي الله عنه فقلت سبق أن نشرت بحوث مستفيضة في تحقيق ذلك في جريدة الأهرام قبل سنين .

وكان الأستاذ الأثرى الكبير السيد حسن عبد الوهاب فنيذ إذ ذاك أفصوحة وفاته بشجة أصابته ، وأيده في ذلك الأستاذ الأديب السيد عبد الغني سلامة مشكورا فضلهمما حيث كانا أعادا الحق إلى نصابه ، فقال محدثي لكن نشر حديثاً أحد الفضلاء السابقين من يذكر بنيل درجتين وبالاتناء إلى مذهبين كتابا في تاريخ الإمام الشافعي يؤكد فيه : « أنه كان سبب موته ما جرى في حقه رضي الله عنه من أبي الحبياء فتيان ... » فوجب تأييد الحق في ذلك . فأقول مستعينا بالله :

إن موت الإمام الشافعي رضي الله عنه لم يكن إلا من مرض أصيب به وطال أمده . ودعوى إصابته بشجة قاضية ماهي لإحدى خرافة ، وقد أخرج الحافظ ابن حجر في « توالي التأنيس بمعالى ابن إدريس » - ٨٣ و ٨٤ - بطريق أبي سعيد محمد بن عقيل القرطبي عن الربيع : « ... كان الشافعي عليلاً شديداً العلة وربما خرج الدم وهو راكب حتى تمتلىء سراويله ونخفه » - يعني من البواسير - وبطريق ابن المنذر عن ابن الحسك : « كان الشافعي قد مرض من هذا الباسور مرضاً شديداً حتى ساء خلقه فسمعته يقول إنى لآتى الخطأ وأنا أعرفه » - يعني من ترك الحمية - وبطريق جعفر بن محمد بن عبد الله عن

أبي الوليد بن الجارود : « قال وجه المأمون بحمل الشافعي ليوليه القضاء . فوصل الرسول والشافعي خليل شديد العلة » ، وبطريق أبي نعيم الجرجاني سمعت الربيع يقول : « جاء رسول الخليفة إلى الشافعي بمصر يدعو ليوليه القضاء فقال الشافعي : اللهم إن كان خيراً لي في ديني ودنياي وعاقبة أمري فأمنه وإلا فاقبضني إليك . قال فتوفي بعد هذه الدعوة بثلاثة أيام والرسول على بابه » .

وتلك الأخبار تدل على أنه كان مريضاً وبه كان موته ، وأما إصابته بشجة مميتة فلم ترد بسند يلتفت إليه وإنما وردت في كلام بعض الأخباريين أصحاب الأسماء الذين يجمعون كل غث وسمين بدون خطاطم ولا زمام ففهم من روى أشهب الإمام بها وهو بريء الساحة من مثل هذه التهمة الشنيعة : وكل ما فعله أن دعا عليه حيث ضاق صدره من ردوده كما يظهر من توالي التأنيس وغيره ، وكان الأجدر بمقامه أن يدعو له لا عليه لأنه لولا ردود العلماء بعضهم على بعض لما نضج الفقه الإسلامي ، ومنهم من عزأها إلى فتيان بن أبي السمح ، وهذا أيضاً باطل .

قال ابن حجر في توالي التأنيس : « ٨٦ - : « قد اشتهر أن سبب موت الشافعي أن فتيان بن أبي السمح المالكي المصري وقعت بينه وبين الشافعي مناظرة فبددت من فتيان بادرة فرفعت إلى أمير مصر فطلبه وعزّره فنفذ على ذلك فأتى الشافعي ليلاً فضربه بمفتاح حديد فشجّه فرفض الشافعي منها إلى أن مات . ولم أر ذلك من وجه يعتمد » ، وليس ابن حجر من يقصر في البحث عن مثل هذا النبأ ، فهو لم يقل ما قاله إلا بعد بحث شامل ، وهو من أصحاب الاستقراء التام في مثل هذه البحوث لاسيما في نأبأ يتصل بإمامه فيسكون هذا الخبر بما لا ظل له من الحقيقة .

وقال أبو عبدالله محمد الراعى الأندلسى فى (انتصار الفقير السالك للامام الكبير مالك) وهو من محفوظات دار الكتب المصرية - عند كلامه فيما يعزى إلى فتیان : دلم يصح ولم ينقل من وجه يعتمد به ، على أن الحكاية معها ما يكذبها لأنه لو كان فتیان قتل الشافعى هكذا لاقتصر منه فوراً وليس مثل الشافعى من يطل دمه ولا سيما أن والى مصر إذ ذاك السرى بن الحكم كان عزره على سببه بدرت منه فى الشافعى فبالحرى أن لا يهمل أمر القصاص لو كان مات بضربه ، والقتل بالحديد يوجب القود اتفاقاً .

وفتيان هذا هو أبو الحياء فتیان بن أبى السمیع عبد الله بن السمیع بن أسامة بن بكير التجيبى من فقهاء المالكية فى عصره ، عاش بعد الشافعى سنة كاملة ومات حتف أنفه سنة ٢٠٥ هـ . ومثله مهما ضاق خلقه لا يرى بمثل تلك الجنایة .

وأما ما ذكره ياقوت فى معجم الأدباء من تعزير فتیان وتعصب قوم سفهاء له فهو عين ما ذكره القضاعى فى الخطوط كما تجد نقل ذلك عنه فى مخطوط قديم منسوخ سنة ٦٣٠ هـ محفوظ فى التيمورية (رقم ٥٧٨ تاريخ) لكن القضاعى ليس من يتوخى الصحة فى رواياته . وياقوت جرد غالب ترجمة الشافعى من تاريخ ابن عساكر بخذف الأسانيد فأصبحت رواياته غير مميزة الغث من السمين فلو استكملت ترجمة الشافعى فى نسخة ابن عساكر المصرية من نسخة الأستانة وأفردت بالطبع مع الأسانيد لسكانت من أحسن ما يرجع إليه فى أنباء الشافعى رضى الله عنه . وكان الجدير بمثل أبى حيان الأندلسى أن يترفع عن تخليد هذه الأسطورة الباطلة بشعره حيث قال :

فشج بمفتاح الحديد جبينه فراح قتيلاً لأبواء ولا نعيم
ولو سئل من أين صحت الحكاية عنده لما استطاع أن ينبس ببنت شفة ، وقد رد عليه الراعى الأندلسى فى انتصاره رداً قاسياً .

ومن جملة ما ينقل الراعي عن خط أبي البركات العراقي عن الشمس
البرماوى عن بعض المالكية : « أن دعاء أشهب عليه كان : اللهم إن كانت
لك فى مذهب مالك حاجة فأقبض هذا إليك فاستجب فيه » فرض فأت
رحمه الله . . لكن هذا لا يصح صدوره عن عالم فضلا عن مثل أشهب فى
ورعه وإمامته ، وأثر الاختلاف ظاهر عليه ، ومن الذى يستسيغ نسبة الحاجة
إلى الله الغنى عن العالمين ١٢ والذى صرح عن أشهب هو ما ذكره القاضى
عياض فى المدارك وابن حجر فى توالى التأنيس والياضى فى مرآة الجنان
وابن العماد فى القندرات من الدعاء عليه بالموت فقط وليس فيها نسبة الحاجة
إلى الله سبحانه أصلا . ومنهم من يقول إنه رفع أمر الشافعى إلى القاضى
لكثرة رده على مالك فخرج جزوه إلى بيت القاضى فارتجف واشتد مرضه .
ومنهم من يقول : حضر من المدينة رجل بهلول كان خادما مالك فشججه حيث
كان استاء بما باخه عنه من رده على مالك .

وكل تلك الأقاصيص أساطير ملفقة لا أصل لها وإن شوم بها بعض
المؤلفين كتبهم ، وما يؤسف له كثرة اختلاف روايات فى صدد التجزب
لهذه الطائفة أو تلك الطائفة من الفقهاء وتخليدها فى الكتب بدون أسانيد
من أناس متعطلين على الفقه إلى أن يبلغ الأمر ببعضهم إلى عزو صنوف من
الاعتداء إلى علماء أبرياء ، وما ذلك منهم إلا من رقة الدين وضعف اليقين .
وصفوة القول أن الإمام الشافعى رضى الله عنه كان فى موضع إجلال
عند جميع علماء المذاهب ، ولم يمت بشبهة لامن أشهب ولا من فتيان ولا من
غيرهما بل مات موتا عاديا بمرضه بعد أن خدم الدين خدمة عظيمة بمؤلفاته
الخالدة وبأصحابه الذين تخرجوا عليه فى الفقه ونشروا علمه فى الآفاق ، رضى
الله عنه وعن سائر أئمة الدين أجمعين ، ورفع مقامهم فى أعلى عليين ، وتغمدهم
برضوانه وغفرانه ، وفى هذا القدر كفاية فى تبين الحق فى هذا الموضوع
والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

مصنفات الإمام أبي جعفر الطحاوي على ذكر الخروج لرؤية الهلال قديماً

كنت أطلع البارحة صفحة من التاريخ فربى د أن قاضى مصر كان يخرج بالناس قديماً لرؤية الهلال في رجب والذي بعده احتياطاً لشهر رمضان بجامع محمود بالقراغة ، وأول من خرج من القضاة بالناس إليه أبو عثمان أحمد بن إبراهيم بن حماد البغدادي المالكي المتولى قضاء مصر من قبل الخليفة بعد الثلاثمائة ، كما ذكره ابن زولاق والقاضى عياض ...

وكان هذا القاضى مع كونه قاضى القضاة ينزدد إلى الإمام أبى جعفر الطحاوى ليسمع من تصانيفه ، واتفق بحى شخص لاستفتاء الطحاوى عن مسألة والقاضى عنده فقال له الطحاوى : مذهب القاضى د أيده الله ، كذا وكذا ، فقال السائل ما جئت إلى القاضى ، إنما جئت إليك ، فقال : يا هذا هو كما قلت . فأعاد السائل ، فقال له القاضى أفنته د أيذك الله ، برأيك ، فقال له الطحاوى حيث أذن القاضى د أيده الله ، أفنتيه ثم أفناه . وقد قال الحافظ السخاوى فى التبر المسبوك بعد هذه الحكاية : فكان ذلك من أدب الطحاوى وفضله ، كما أن بحى القاضى إليه أيضاً من أدبه وفضله رحمهما الله .

فأثارت هذه الحكاية فى نفسى لوعة ولا كباراً لتلك النفوس النقية العالية وأسفاً على نفوس جاهلة تهوى فى هاوية الهوان كلما ازدادت غطرسة وإعجاباً بالنفس فى العلم . وقاضى القضاة فى ذلك العهد فى مثل مصر لم يكن ليعين إلا من أفذاذ أهل العلم ومع ذلك نراه لا يأتى أن يستفيد العلم من براه أعلم منه وإن لم يكن على مذهبه .

ثم فكثرت فى جلاله مقدار الطحاوى فى الفقه والحديث ومعرفة الرجال
(٢٠ - مقالات)

وفي كثرة مؤلفاته الممتعة ، وإهمال كتبه وتركها في خزانة الكتبة طعنة للعت والأرض فازددت أسفا . وليس بمنكر ما تقوم به مصر من إحياء كتب للأقدمين في الأدب ولكن عنايتها بإحياء تراث كبار الأئمة في العلوم ولا سيما الذين هم من أبناء مصر ليست بشيء يذكر بالنظر إلى الواجب . وهذا الركود المشهود في الهمم يجب ألا يقعد عن التنويه بمثل الطحاوي ومؤلفاته ولعل ذلك يجد أذنا مصغية في يوم من الأيام فلا بأس أن نترجم له ترجمة مختصرة هنا توطئة لذكر مصنفاته .

فأبو جعفر الطحاوي هذا هو الإمام المجتهد الحافظ المؤرخ النسابة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي . ولد بطحا الأشمونين بالصعيد الأدنى كما ذكره ياقوت في المشترك . وميلاده سنة تسع وعشرين ومائتين على الصحيح على ما ذكره أبو سعيد بن يونس رواية عن الطحاوي نفسه ، ومثل ذلك في أنساب السمعاني وفي كتاب التقييد لمعرفة رواة المسانيد لابن نقطة . تفقه على بكار بن قتيبة وابن أبي عمران وأبي خازم عبد الحميد بعد أن أخذ العلم عن خاله المازني صاحب الشافعي . وفي شيوخه كثرة وقد جمع عبد العزيز بن أبي طاهر التميمي جزءاً في مشايخ الطحاوي .

وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي في الإرشاد في ترجمة المازني : وكان الطحاوي ابن أخت المازني ، وقال له أحمد بن محمد الشروطي : لم خالفت خالك واخترت مذهب أبي حنيفة ؟ فقال : لاني كنت أرى خالي يديم النظر في كتب أبي حنيفة ، فلذلك انتقلت إليه ، وأما ما ذكره الصيمري نقلاً عن أبي بكر الخوارزمي في سبب انتقاله إلى مذهب أهل العراق فغير منقطع لا تقوم بمثله حجة ، على أن لفظ « والله لا جاء منك شيء » ليس بما يوجب الكفارة في المذهبيين على الصورة المبينة في الخبر المنقطع (١) .

(١) نقض هذا الخبر مبسوط في كتاب (الحاوي في سيرة الطحاوي للعلامة السكوثري ص ١٥) . الذي ألفه بعد هذه المقالة .

والطحاوى شارك مسلما فى الرواية عن يونس بن عبد الأعلى كما شارك
أبا داود وابن ماجه واللسانى فى الرواية عن هارون بن سعيد الأبلج مثله ،
قال البدر العيني كان عمر الطحاوى حين مات البخارى صاحب الصحيح سبعا
وعشرين سنة وحين مات مسلم اثنتين وثلاثين سنة وحين مات أبو داود
سنا وأربعين سنة وحين مات الترمذى خمسين سنة ، وحين مات اللسانى
أربعا وسبعين سنة وحين مات ابن ماجه أربعا وأربعين سنة وحين مات
الإمام أحمد بن حنبل اثنتى عشرة سنة اهـ ، ثم قال : ولا يشك منصف أن
الطحاوى أثبت فى استنباط الأحكام من القرآن ومن الأحاديث النبوية
وأقعد فى الفقه من غيره من عاصره سنا أو شاركه رواية من أصحاب الصحاح
والسنن ، وهذا إنما يظهر بالنظر فى كلامه وكلامهم اهـ .

قال أبو سعيد بن يونس فى تاريخ العلماء المهرين : كان الطحاوى ثقة
ثبتا فقيها عاقلا لم يخلف مثله اهـ . ومثله فى تاريخ ابن عساكر بحروفه ، وقال
ابن عبد البر : كان الطحاوى كوفى المذهب وكان عالما بجميع مذاهب الفقهاء اهـ
وقال السمعانى : كان الطحاوى إماما ثقة فقيها عاقلا اهـ ، وقال ابن الجوزى
فى المنتظم : وكان الطحاوى ثبتا فهما فقيها عاقلا اهـ . وقال سبطه : واتفقا
على فضله وصدقه وزهده وورعه اهـ . وقال البدر العيني : وأما الطحاوى
فإنه يجمع عليه فى ثقته وديانته وأمانته وفضيلته التامة ويده الطولى فى الحديث
وعلمه وناسخه ومسوخه ، ولم يخلفه فيها أحد ولقد أثبت عليه الساف
والخلف اهـ .

قال الذهبى : كان ثقة دينيا عالما عاقلا اهـ . وذكر فى طبقاته ما يدل على
مبلغ براعة الطحاوى فى الفقه والحديث وإمامته فيهما . وقال ابن كثير فى
البداية والنهاية فى ترجمة الطحاوى : وهو أحد الثقات الأثبات والحفاظ
الجهابذة اهـ .

وما ذكره ابن تيمية في حقه عند توهين حديث أسماء^(١) إنما هو مجازفة من مجازفاته ، وليس أدل على ذلك من الاطلاع على كتبه ، وما كتبه كثير من الحفاظ في حديث أسماء يرغم ابن تيمية الذي ألف في أغلاطه في الرجال خاصة أبو بكر الصامت الخنبلي^(٢) جرماً ، وحق ماثل له أن يقبع ولا يتكلم في مثل ذلك . ولا كلام في صحة الحديث من حيث الصناعة ، لكن حكمه حكم اختيار الأحاد الصحيحة في المطالب العلمية ، ومعرفة الطحاوي بالعلل لا يتجاهلها إلا من اعتل بعلل لا دواء لها ، نسأل الله السلامة .

ومن جملة من روى عنه من الحفاظ أبو القاسم بن أبي العوام ومسلمة ابن القاسم القرطبي والطبراني صاحب المعاجم وابن يونس صاحب التاريخ وغنجر البغدادي وأبو بكر بن المقرئ وابن الخشاب وابن المظفر وابن عدي صاحب الكامل وغيرهم . وقد ألف بعضهم جزءاً في الذين أخذوا العلم عنه .

وتوفي بمصر سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة . أغدق الله على جدته سبحانه رضوانه . وقبره ظاهر يزار على يمين السالك لشارع الليث قبل الإمام الشافعي قرب آخر موقف الترام في الشارع الموازي لشارع الترام يميناً . وأما تصانيفه ففي غاية من الحسن والجمع والتحقيق وكثرة الفوائد ، ولم تحظ مصر بطبع شيء منها رغم كون مصنفها من مفاخر وادي النيل ، سوى رسالة صغيرة سبقتها بلاد في طبعها . وهذا مما يؤسف له .

(١) هو حديث رد الشمس لعل كرم الله وجهه . وقد جمع أهل العلم بالحديث طرق هذا الحديث وحكموا عليه بالصحة منهم أبو القاسم العامري والحاكم النيسابوري والسيوطي ومحمد بن يوسف الصالحى ، وصححه القاضي عياض . والإعتراف بصحة هذا الحديث ينافي انحراف ابن تيمية عن علي رضي الله عنه . وتبدو على كلامه آثار بغضه إياه في كل خطوة من خطوات تحذره عنه (الحاوي ٢٦)

(٢) مع تحيزه لابن تيمية .

ومن مصنفاته الممتعة كتاب معاني الآثار ، وهو يحاكم بين أدلة المسائل الخلافية بأن يسوق بسنده الأخبار التي يتمسك بها أهل الخلاف في تلك المسائل ، ويخرج من الأبحاث بما يقنع الباحث المنصف المتبصر من التقليد الأعمى ، وليس لهذا الكتاب نظير في التفقيه وتعليم طريق التفقه وتربية ملكة الفقه رغم إعراض من أعرض عنه ، ولذلك كان شيخنا العلامة الأستاذ محمد خالص الشرواني رحمه الله اختاره في عداد كتب الدراسة مع الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله .

وكان لأهل العلم عناية خاصة بتدريس كتاب معاني الآثار وروايته وتلخيصه وشرحه . ومن شراحه الحافظ أبو محمد المنبجي ^(١) مؤلف الباب في الجمع بين السنة والكتاب ، والحافظ عبد القادر القرشي صاحب الحاوي في تخريج أحاديث الطحاوي ^(٢) ، والحافظ البدر العيني وله شرحان كبيران عليه : أحدهما خلو عن الكلام في رجاله بخلاف الآخر ، وكلا الشرحين في غاية من النفع في الكلام على أحاديث الأحكام ، وقد عني بتدريسه سنين متطاولة في المأويديّة ، وله أيضا كتاب مفرد لرجاله . وكتاب القرشي ، وكتب العيني من محفوظات دار الكتب المصرية على خرم فيها ^(٣) ، فياحبذا لو طبعت تلك الكتب القيمة .

وكتاب معاني الآثار طبع مرات في الهند لكن أين جمال الطبع المصري من الطبع الهندي ؟ وزاوية هذا الكتاب أبو بكر بن المقرئ .

(١) توجد قطعة من شرحه في مكتبة أيا صوفيا باصطنبول .

(٢) توجد قطعة منه في دار الكتب المصرية .

(٣) ومنها أجزاء في مكتبة أحمد الثالث في طوبقبر ومكتبة عموجه حسين باشا باصطنبول . وشرح العيني (مباني الأخبار) في دار الكتب المصرية بخط المؤلف في ستة مجلدات ، وفي مكتبة رواق الأتراك نسخة تتم نسخة الدار .

ومنها بيان مشكل الحديث المعروف بمشكل الآثار في نفي التضاد عن الأحاديث واستخراج الأحكام منها ، وراويته أبو القاسم هشام بن محمد بن أبي خليفة الرعيني ، وهو من محفوظات مكتبة فيض الله شيخ الإسلام في اصطنبول تحت أرقام (٢٧٣ - ٢٧٩) في سبعة مجلدات ضخم ، وهي نسخة صحيحة مقروءة من رواية الرعيني المذكور قابلها وصححها ابن السابقي المترجم في « الضوء اللامع » .

والقسم المطبوع منه في أربع مجلدات في حيدر آباد الدكن ربما لا يكون نصف الكتاب .

ومن اطلع على اختلاف الحديث للإمام الشافعي رضي الله عنه ومختلف الحديث لابن قتيبة ثم اطلع على كتاب الطحاوي هـ - لما يزداد إجلالا له وإكباراً ومعرفة لمقداره العظيم . وكما نود لو طبع بمصر تمام الكتاب من النسخة المذكورة .

ومنها كتاب أحكام القرآن في نحو عشرين جزءاً . ويقول القاضي عياض في الإكمال « إن له ألف ورقة في تفسير القرآن ، وهو أحكام القرآن له . ومنها اختلاف علماء الأمصار في نحو مائة وثلاثين جزءاً ، اختصره أبو بكر الرازي ، واختصاره هو الموجود في مكتبة حار الله باصطنبول وغيرها . وأما الأصل فلم أظفر به ، وأما القطعة الموجودة بدار الكتب المصرية فهي من المختصر ، وفي المختصر يذكر أقوال الأئمة الأربعة وأصحابهم وأقوال النخعي وعثمان بن أبي العزاعي والثوري والليث بن سعد وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن بن حي وغيرهم عن يصعب الاطلاع على آرائهم في المسائل الخلافية فياليت الأصل يبحث عنه وطبع هو أو مختصره . ومنها الشروط الكبير في التوثيق في نحو أربعين جزءاً ، قام بطبع جزء

يسير منه بعض المستشرقين ، وقطع منه توجد في مكتبة مراد منلا وفي مكتبة علي باشا الشهيد باصطنبول بدون أن تتم بها نسخة كاملة ، وله أيضاً الشروط الأوسط ومختصر الشروط في خمسة أجزاء ، والآخر من محفوظات مكتبة فيض الله المذكور ، ومختصر الطحجاري في الفقه من محفوظات مكتبة الأزهر ومكتبة جاز الله وفيض الله المذكورتين^(١) ، ومن أحسن شروحه شرح أبي بكر الرازي وقطعة منه توجد بدار الكتب المصرية . وله أيضاً النوادر الفقهية في عشرة أجزاء ، وكتاب النوادر والحكميات في نحو عشرين جزءاً ، وجزء في حكم أرض مكة وجزء في قسم الفيء والغنائم ، وخمسة أجزاء في الرد على المدلسين لحسين بن علي الكراييسي الذي أعطى حجة لأعداء السنة بكتابه هذا حيث حاول فيه توهين الرواة من غير أهل الحجاز ، وكلمة أحمد في كتاب الكراييسي هذا المذكورة في شرح عللي الترمذي لابن رجب . وله أيضاً جزآن في الرد على عيسى بن أبان وجزء في الرد على أبي عبيد في النسب ، وجزآن في اختلاف الروايات على مذهب الكوفيين ، وجزء في الرزية ، وله شرح الجامع الكبير للإمام محمد وشرح الجامع الصغير له أيضاً ، وكتاب المحاضر والسجلات ، وكتاب الوصايا والفرائض ، وكتاب التاريخ الكبير ، وكتاب في النحل وأحكامها وصفاتها وأجناسها وما روى فيها من خبر في نحو أربعين جزءاً ، وكتاب مناقب أبي حنيفة وأصحابه في مجلد ، والعقيدة المشهورة ، وجزء في التسوية بين حدثنا وأخبرنا ، وقد لخصه ابن عبد البر في جامع بيان العلم . وله كتاب سنن الشافعي جمع فيه ما سمعه من المزي من أحاديث الشافعي ، والشافعية يروون تلك الأحاديث بطريقه ، وله غير ذلك .

(١) وقامت بطبعه بأخرة لجنة إحياء المعارف النعمانية بجهد أباد لا يمكن طبعة ممتازة ، جزاها الله رضوانه .

وتلك شذرة من فضائل هذا الإمام الجليل . وكتبه في حاجة إلى دراسة خاصة وببحث خاص ، ولو كان مثل هذا العالم في الغرب لندب أهل الشأن لتلك الدراسة وذلك البحث رجالا خاصة ، بل نراهم يعملون هذا في بعض رجال الشرق ، لكن أصبحنا بمسداد عن تقدير مقادير الرجال أغنياء بما نستقي من أدمغتنا فقط عن البحث والتنقيب ، ولو زاحمناهم في البحث والتعب وراء اجتلاء معارفنا وباعدناهم في الموبقات وصنوف السقوط لكان لنا شأن غير شأننا ، والله ولي الهداية والإلهام .

ترجمة « كاتب جلبي »

مؤلف (كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون)

من أهم العلوم علم أحوال المؤلفات فإنه أول مرحلة من مراحل البحث لمن لم يتعود الاقتناع في العلم بما حضر وأراد التعمق في العلم الذي يعاينه بكل ما أمكن ، ومن لا يعلم ما ألف من الكتب في موضوع بحثه يطول عليه أمد فحصه بدون أن يحصل منه على طائل .

ومن أشهر ما ألف في علم أحوال الكتب ، كتاب « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » للعلامة مصطفى بن عبد الله الاصطنبولي المعروف بكاتب جلبي ، من رجال الدولة العثمانية في القرن الحادي عشر ، وإن لم يترجم له في خلاصة الأثر ، وقد رأيت سرد ترجمته لرغبة كثير من الباحثين في معرفة أحوال هذا المؤلف الفذ ، حيث كان « كشف الظنون » أول كتاب يتناولونه للبحث عما يريدونه من الكتب ، وقد آناه الله شهرة بالغة بين أهل العلم في الشرق والغرب . وإلى القارئ الكريم خلاصة ترجمته :

إن مؤلف الكتاب المذكور هو العلامة الشيخ مصطفى بن عبد الله الحنفى الاصطنبولى ، وهو معروف بين العلماء بلقب « كاتب جلبي » ، وبين زملائه الكتاب بلقب « حاجى خليفة » لقبوه بذلك بعد أن حج وترقى بين الكتاب - فى القسم الذى كان موظفا فيه - إلى رتبة النيابة عن رئيس القسم على مصطلح العثمانيين ، وذلك أن صفار الكتاب يسمون فى مصطلحهم الملازمين وفوقهم الخلفاء ، وفوقهم الرئيس الأعلى للكتاب ، ومؤلف الكشف معروف بين المستشرقين باسم (حاجى قافه) على طبق ما يابح به العوام فى عاصمة الخلافة .

وقد ولد صاحب الترجمة باصطنبول سنة ألف وسبع عشرة من التاريخ
الهجرى على ما يرويه هو نفسه عن والدته فى كتابه دسلم الوصول إلى طبقات
الفحول ، المحفوظ فى خزانه على باشا الشهيد بالآستانة وهو بخطه . وتعلم
مبادئ العلوم من علماء العاصمة على طريقة الناشئين فى ذلك العهد ، وبرز
فى مدة يسيرة فى الكتابة والحساب والسياسة . وهى كتابه رمزية تستعمل فى
الأمور المالية فقط ، وكان كثير من الكتاب يستشكلونها فى ذلك العهد وقل
جداً من يعرفها اليوم . بالتحاقه بقلم محاسبات الجيش الأناضولى سنة ١٠٣٢
حتى أصبح من ملازمى القلم المذكور ، ينتقل فى البلاد على طبق ما يتدب
له من الأعمال الكتابية والحسابية للجيش المتنقل ، لأن والده كان من
الصفوف العسكرية ، فاتخذ بحله هذا المسلك العسكرى مسلكاً له يعيش به .
وبعد أن عاد من محاصرة أرزن الروم أرض روم ، إلى الآستانة
سنة ١٠٣٨ قصد جامع السلطان محمد خان الفاتح باصطنبول يوماً فى أى
الشيخ محمد بن مصطفى البابليسكرى المعروف بقاضى زاده ، يلقى الدرس
فيه ، وكان عالماً طلق اللسان عظيم التأثير فى نفوس سامعيه ، فاجتذبه سحر
بيانه إلى طلاب العلم ، فقرأ عليه علم التفسير ، وشرح الشريفة الجرجاني على
المواقف ، وإحياء علوم الدين للغزالي ، والدردر شرح الغرر للملاخيسرو فى
الفقه ، والطريقة المحمدية للتقى محمد البراكوى ، وكان قاضى زاده هذا تلميذ
فضل الله ابن مؤلف الطريقة المحمدية السابق ذكرها ، وهو أخذ العلم عن
والده المذكور .
وبعد خمس سنوات انتقل صاحب الترجمة إلى حلب بحكم وظيفته فى
الجيش ، وأقام الجيش هناك طول الشتاء ، فأظم فى أنشاء ذلك تحرير أسماء
الكتيب التى يجهدها عند الوراقين الكتبيين وفى خزانات الكتيب حتى اشتغل
بذلك مدة إقامته بحلب ، وحين من حلب فى موسم سنة ١٠٤٣ ، وبعد أن

جميع وزار عاد ولحق سنة ١٠٤٤ بالجيش في ديار بكر. ورافق الجيش في عدة حروب ولا سيما حرب «روان» ، ثم عاد إلى الأستانة سنة ١٠٤٥ عام وفاة شيخه قاضى زاده المذكور ، فشرع صاحب الترجمة في إتمام المهمة التي كان ابتدأها في حلب - وهي مهمة تدوين أسماء المؤلفات - وأقبل إقبالا تاما على المطالعة والتنقيب عن الكتب ، ولا سيما كتب التاريخ والطبقات والوفيات ، في خزانات الكتب بالأستانة ، وأولع باقتناء المؤلفات واشترائها ، وساعده على ذلك أموال ورثها من بعض قرابته سنة ١٠٤٧ حتى صرف لشراء الكتب نحو ثلاثمائة ألف عثمانى ، ولم يشارك الجيش في الحروب بعد حرب «روان» مفضلا الإقامة بالأستانة على الرحيل مع الجيش.

واختار من بين العلماء العلامة مصطفى الأهرج القاضى ليسكون أستاذاً له فلزمه عدة سنين بعد وفاة شيخه السابق ذكره - وكان أستاذه هذا أرفع مشايخه في المعقول والمنقول ، وكان له نظر عال في صاحب الترجمة - وقد تلقى عن أستاذه هذا تفسير البيضاوى ، وشرح مختصر المنتهى للقاضى عضد الدين فى الأصول ، وشرح أشكال التأسيس ، وشرح الجفمىنى ، وعروض الأندلسى ، والتوضيح فى الأصول ، وشرح الطوالع ، وشرح هداية الحكمة وآداب البحث ، وشرح الفشارى على الأثيرية ، وشرح التهذيب ، وشرح الشمسية ، وغير ذلك ، وكانت وفاة شيخه هذا فى ١٣ ربيع الآخر سنة ١٠٦٣ عن ثمانين سنة .

ومن جملة شيوخه أيضاً الشيخ عبد الله الكردي المدرس بأيا صوفيا المتوفى سنة ١٠٦٤ وكان ضليعا فى المعقول والمنقول أيضا ، وكانت ملازمته لدرسه سنة ١٠٤٩ ، وتلقى سنة ١٠٥٠ العلوم العربية من الشيخ محمد الألبانى المتوفى سنة ١٠٥٤ ، وكان صاحب تحقيق وتدقيق فى العربية لا يتداخل فيما لا يحسنه من العلوم العقلية ، ومن جملة شيوخه أيضا الشيخ ولى الدين - تلميذه

الشيخ أحمد بن حيدر السمراني صاحب محمد أمين بن صدر الدين الشرواني
العالم المشهور - تلقى منه المنطق والمعاني والبيان بمناسبة وروده الأستانة
سنة ١٠٥٠ ، ومن شيوخه أيضا الشيخ ولي الدين المنتشاوي الواعظ المتوفى
سنة ١٠٦٥ ، لازمه سنتين من سنة ١٠٥٢ في النخبة وألفية المصطلح والحديث
فأجازه بمروياته عن شيوخه المحدث إبراهيم اللقاني المصري المشهور ، وأصبح
له سند متصل بكتب الحديث ومرويات المحدثين المشاهير .

ثم اشتغل صاحب الترجمة بتدريس العلوم وإلقاء الدروس على الطلاب
نحو عشر سنين على طريقة مشايخ ذلك العهد .

ثم توفي بجماعة في ١٥ من ذي الحجة سنة ١٠٦٧ عن خمسين سنة ، كما
في « معيار الدول ومسبار الملل » ، ودفن في ساحة الكتاب المنسوب إليه
على شمال النازل من جهة « وفا » إلى « غور » ، زيرك ، بالأستانة رحمة الله تعالى
ورضوانه عليه .

(وقد ذكرت هنا شيوخه وما تلقاه عنهم من الكتب ليعلم ما اشتغل
فيه من العلوم حتى صار أهلا للتكلم عنها في « كشف الظنون » ، ومؤلفاته
الكثيرة تدل على مبلغ براعته في العلوم والفنون) .

ومن مؤلفاته القيمة « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » وهو من
أوسع ما بأيدي الباحثين اليوم من الكتب المؤلفة في استقصاء ذكر المؤلفات
في الإسلام وأنفعها في بيان أحوال الكتب ، وإن كان لا يخلو من أخطاء
في الوفيات وأسماء المؤلفين كما هو شأن من قام بنفسه بمثل هذه المهمة العظيمة
المشكورة ، وقد غمطه حقه المستشرق هر بلو الفرنسي ، وعده جامع الفوائد
والسمين ، مع أن هذا المستشرق إنما يرتكن في كتابه « مكتبة الشرق » ، على
كشف الظنون ، بل استمد جل ما في كتابه من هذا الكتاب ، ويوجد بين
المستشرقين من ينهض ويناصر صاحب الكشف ضد ذلك المستشرق .

وكشف الظنون في مجلدين ضخمين يتكلم على نحو ثلاثمائة علم وفن مرتب على الحروف في أسماء الكتب ، وهو يحتوى على نحو (١٤٥٠١) من أسماء الكتب والرسائل ، وعلى نحو (٩٥١٢) من أسماء المؤلفين ، والشيخ إبراهيم الواعظ في جامع « آرايه جيلار » بالآستانة - المتوفى سنة ١١٨٧ بقرب مصر أثناء عودته من الحج - له ذيل على كشف الظنون تمتع طبع بمزاج جامع الاصل بمصر في سنة ١٢٧٤ ، وأعيد طبعه بالآستانة سنة ١٣١٠ على طبق الطبعة المصرية ، وصاحب الذيل المذكور تلميذ المحدث عبد الله بن محمد الأماسي يوسف افندي زاده مؤلف « نجاح الفارسي في شرح صحيح البخاري » في ثلاثين مجلداً .

وسبق أن طبع الكشف في لايبزيغ سنة ١٨٣٥ - ١٨٥٨ ميلادية بمعرفة المستشرق الألماني « فلوكل » ، طابع فهرست ابن النديم مع « آثارنو » ، ذيل الشيخ أحمد طاهر حنيف زاده - المتوفى سنة ١٢١٧ - وكان قد جمع في ذيله ما استدركه على الكشف مما وجدته في سبع وعشرين خزانة من خزانات الكتب في الآستانة ومصر والشام وحلب ، فأصبح ما طبعه المستشرق (فلوكل) في سبعة مجلدات .

ومن ذيل على كشف الظنون شيخ الإسلام العلامة المسند عارف حكمة صاحب المكتبة المعروفة بالمدينة المنورة - المتوفى سنة ١٢٧٥ - .

وأجمع ما ألف من الذيل عليه - فيما نعلم - كتاب « إيضاح المسكنون في الذيل على كشف الظنون » ، في مجلدين ضخمين تأليف العالم البجامة إسماعيل باشا البغدادي المتقاعد من مديرية الشعبة الثانية من دائرة الضبطية باصطنبول - المتوفى سنة ١٣٣٩ - المدفون في مقبرة « ماقرى كوى » في الآستانة ، وقد ألف هذا الذيل يسمى متواصل منه في نحو ثلاثين سنة ، وزاد

على الأصل مع ما في طبعة أوربة نحو ١٩٠٠ كتاب، وله أيضا كتاب (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) في ثلاثة مجلدات حاول فيه أن يجمع المؤلفين من صدر الإسلام بأسمائهم وكنائهم، مع ذكر أسماء مؤلفاتهم على طراز الطبعة الأوربية، وكان الذيل المذكور محفوظا عند أسرة المؤلف بالآستانة^(١) والحاصل أن كشف الظنون هو المرجع الوحيد إلى اليوم في الكشف عن السكتب القديمة، ومن أتى بعده عالمة عليه سواء عرف جميله وفضله أم لم يعرف، وأما كتب الأقدمين في هذا الصدد فليست بمتناول أيدينا.

ولصاحب الكشف مؤلفات أخرى، منها «تقويم التواريخ» ألفه في شهرين سنة ١٠٥٣ وبه حاز رتبة (الخليفة الثاني) ومنها «تحفة الكبار في أفعال البحار» في الحروب البحرية العثمانية، ومنها جهاتنا (مرى العالم) في تقويم البلدان يديع في بابها، ومنها «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» في مجلد كبير ألفه على ثلاثة أقسام: (١) التراجم (٢) السكبي والأنساب (٣) فوائده تاريخية، ومنها «رجم الرجيم بالسجين والجيم» في المسائل الغربية والفتاوى العجيبة، ولم أطلع عليه، ومنها «دستور العمل لإصلاح الخلل» في تنظيم شؤون الدولة، ومنها (الإلهام المقدس من الفيض الأقدس» في حكم فائدة وقت العشاء من الأقاليم، ومنها «لوامع النور في ترجمة أطلس مينور» ومنها «تحفة الاختيار في الحكم والأمثال والاشعار» في المحاضرات، ومنها «فذلكة أفعال الاختيار في علم التاريخ والأخبار» ومنها «جامع المتون» يحتوي على ثلاثين متنا من المتون المتداولة، ومنها «ميزان الحق في اختيار الآحق» رسالة نافعة فيما يجب الاتخاذ به في أمور يستخدم فيها الجدال، وفي

(١) طبع هذا الذيل أخيرا في القسطنطينية.

آخره ترجم لنفسه كما فعل في سلم الوصول ، ومنها الفذلك ، في مجلدين
يذكر فيها ما بين ١٠٠٠ و ١٠٦٥ من الأبناء العثمانية ، ومنها شرح الرسالة
المحمدية ، لعل المعروف بقوشجي في علم الهيئة ، ومنها (رونق السلطنة)
وهو تاريخ خاص بالآستانة ، وله غير ذلك من المؤلفات .

وقد ألف صديقنا الأستاذ المؤرخ طاهر بك - رحمه الله - جزءا في ترجمة
صاحب الترجمة ، وتوسع أيضا في ترجمته في كتابه عن المؤلفين العثمانيين .
ولا يتسع المقام لأكثر مما ذكرناه ، وفيه كفاية في معرفة أحواله ومنزله
في العلوم ومقدار خدماته العلمية ، كافأه الله سبحانه برضوانه وأعلى منزلته
في الجنة .

(مؤلف)

(روح البيان في تفسير القرآن)

هو العالم المفسر الأصولي الفقيه المتكلم الصوفي الواعظ الشيخ إسماعيل حقي الجلوئي الطريقة البروساوي البلد الحنفي المذهب ؛ وقد ذكر في طرقة بعض مجاميعه بخطه أن أصل أسرته من السادات علي ما سمعه من والده ؛ والوالد هو مصطفى بن يريم بن شاه خدا بنده .

وقد ولد المترجم له في بلدة آيدوس ، من بلاد بلغاريا الآن . وتلقى مبادئ العلوم في بلده وبلدة شبنى ثم رحل إلى إصطنبول ، ولازم الشيخ عثمان الفضلي المعروف بالآنبازاري ، وتخرج في العلوم لديه ، ثم ذهب إلى مصر فالتقى من الشيخ إبراهيم البرماوي الأزهرى فاستجازه ، فأجازه . ثم رحل إلى دمشق وأخذ عن الشيخ أبي المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي فاستجازه فأجازه . واجتمع هناك بالشيخ عبد الغنى النابلسي رحمه الله ووجرت بينهما بعض مناقشات في التصوف .

ثم عاد إلى إصطنبول واشتغل بالوعظ والتذكير والإرشاد هناك ثم تنقل في كثير من البلاد العثمانية ؛ وأقام مدة في «اسكوب» في البانيا ، ومدة أخرى في «نيكفور طاغى» قرب الدردنيل . ثم ألقى عصا التسيار في مدينة بروسة ، أقدم عاصمة للدولة العثمانية . وبني بها خانقاه ، انصرف فيه إلى التأليف والإرشاد والوعظ والتذكير إلى أن توفي هناك سنة ١١٣٧ هـ . ودفن في خانقاه قرب « طوز بازاري » سوق الملاح في وسط المدينة المذكورة ، ولم تزل أغلب مؤلفاته بخطه محفوظة في الخانقاه المذكورة رحمه الله .

وله من المؤلفات ما يزيد على مائة مؤلف ، فمنها روح البيان في تفسير

القرآن في أربعة مجلدات ضخام، للوعاظ شغف عظيم به لما فيه من الحساكيات المرفقة للقلوب، وفيه نقول كثيرة عن كتب فارسية، وفيه كثير من إشارات الصوفية بل يكثر النقل فيه من التأويلات النجمية لصاحب منارات السائرين وفيه أيضا من وجوه البيان ما تستلذه الأسماع، إلا أنه لا يتحاشى عن النقل عن كل من هب ودب على غلوه في وحدة الوجود، ومنها شرح المتنوى في مجلدين ضخمين، وشرح المحمدية لليازجي في مجلدين كذلك، وشرح الأربعين النووية في مجلد، وكتاب النجاة في التصوف والتوحيد، وتمام الفيض، وشرح نخبة الفسرك في مجلد كبير، وشرح إجازة البرماوى، وشرح إجازة أبى المواهب الشامى، وشرح ملتقى الأبحر في الفقه الحنفى، وشرح المقدمة الصكيدانية في الفقه، وشرح الأصول لنيسير الوصول، والحق الصريح والكشف الصحيح، وأسرار الحج، والواردات الكبرى، وشرح الأصول العشرة، وشرح الصلاة المشيشية، وكتاب الخطاب يشرح في أوائله الإيمان والنوحيات ثم يتوسع في بيان معارف الشيوخ الثلاثة انشيع الأكبر وصدر الدين القونوى والشيخ عثمان الفضلى الأبازارى شيخه، ويترجم لهم ويذكر سيرهم وكراماتهم، وله تعليقات على تفسير الفاتحة للبيضاوى، وعلى تفسير سورة النبأ للبيضاوى، وشرح شعب الإيمان، وكتاب الكبائر، وبمجموعة الخطب، وشرح الآداب، وحياة البال، وسلوك الملوك، وكتاب الأنوار، وكتاب الحروف، والتواجد، والأصول السبعة، والصكوك، والرسالة الجامعة للمسائل النافعة، وراحة الروح، وديوان الحقائق، والصكوك الخفى، والفروق اللغوية، والسلسلة الجلوتية. وغير ذلك من المؤلفات الكثيرة؛ وفي آخر ديوانه المطبوع فوائد كثيرة منقولة من خطه رحمه الله.

وقد ترجم له مؤلف تراجم المؤلفين العثمانيين في نحو أربع صفحات، ومؤلف حديقة الجوامع في نحو ثلاث صفحات عند ذكره للجامع (٣١ - مقالات)

الأحمدى فى أسكندار بمناسبة كون المترجم له واعظا فى الجامع المذكور مدة .
وقد امتحن صاحب الترجمة مرات بالنفى والتغريب بسبب مسألة وحدة
الوجود ، وكان واعظا أصوليا فقيها طويل النفس فى بحوثه على تساهل منه
فى النقل من كل كتاب ، زاهدا ورعا للغاية ، عابدا صاحب مواجيد وأحوال
ذا جهرارة فى الدفاع عن الصوفية كثير الاحتكاك بعلماؤه الظاهر .

والطريقة الجلوتية التى يلتزم إليها على خلاف الخلوتية فى المشرب
بتطلب الوحدة فى السكثرة بدون اختلاء ولا انفراد ولا انجماع عن الناس
كما هو مشروح فى كتب القوم ، وقد أخذ صاحب الترجمة الطريقة الجلوتية
عن شيخه السيد عثمان ابن السيد فتح الله الفضلى الاتبازارى المتوفى فى
« ماغوسة » ، فى جزيرة قبرص ^(١) سنة ١١٠٢ هـ . عن ٦١ سنة ، وكان شيخه
هذا صادق الوجد باهر الذكاء ، وله من المؤلفات مصباح القلب شرح مفتاح
الغيب للصدر القنوى ، ومرآة أسرار العرفان على إعجاز البيان للصدر
القنوى أيضا وشرح التنقيح فى أصول الفقه ، وهداية المتحيرين فى الحكمة
والسكيميا ، والتجليات البرقية شرح ميمية الشيخ الأكبر التى أولها
« لنا من أمره روح وجسم » وحاشية المطول ، وشرح العضدية فى الآداب
وغير ذلك .

والسيد عثمان الفضلى هذا ولد فى « شنى » من بلاد بلغاريا الآن . وأقام
فى شنى وآيدوس وقلبة وإصطنبول ^(٢) وغيرها من البلدان واشتغل فيها
بالتدريس والإرشاد وطالت مدة إقامته بالاستانة إلى أن نفى منها بمسمى

(١) رسمها بعضهم (قبرص) بالأصا ، وهو وهم ، على ما فى معجم البلدان
والقاموس المحيط وشرحه وغيرهما .

(٢) يخطئ بعضهم فى رسمها ، وما هنا هو الصواب ، على ما فى معجم البلدان
لياقوت والقاموس وغيرهما .

الحساد إلى ماغوسة وتوفي بها سنة ١١٠٢ هـ كما سبق ونسبته إلى دأتبازارى ،
- سوق الخيل - باصطنبول لسكناه بها .

وهو أخذ الطريقة الجلوتية عن الشيخ عبدالله الواعظ المعروف بذاكر
زاده المتوفى سنة ١٠٦٨ المدفون في أسكدار وراء تسكية المساكين عند مقبرة
« قراجة أحمد دده » ، رحمه الله . وهو أخذها عن الشيخ أحمد الخطيب
المعروف بديزدار زاده المتوفى سنة ١٠٣٢ هـ المدفون في زاويته في « أدنه » ،
وهو أخذها عن الشيخ محمود هدائي الجلوتي دفين أسكدار في زاويته المعروفة
سنة ١٠٣٨ هـ وكان شيخ السلطان أحمد الأول ، وكان عبد الغنى التابلي نزل
في تسكيته عندما رحل إلى الآستانة وألف « لمعات البرق النجدي في شرح
تجليات محمود افندي » شرحا لكتاب التجليات من مؤلفات الشيخ محمود
هدائي المذكور .

ومبدأ أمر هذا الشيخ أنه من بلدة « سفري حصار » وتلقى العلوم من
الأستاذ الفقيه الشيخ رمضان الصفريوى القاضى ابن القاضى المعروف بناظر
زاده من أفذاذ علماء عصره . وهو أخذ العلم عن عبد الباقي العربى عن على
الجمال عن ملا خمر و نائب عن أستاذه ناظر زاده في القضاء بدمشق ثم
بمصر ثم ببروسة .

وحينما ذهب إلى مصر نيابة عن أستاذه في القضاء لقي هناك الشيخ كريم
الدين الجلوتى من كبار خلفاء العارف محمد دمرداش الجلوتى المشهور فأخذ
عنه الطريقة الدمرداشية الجلوتية فأخذ ينهل من منهل التصوف ولما عاد إلى
إصطنبول وذهب إلى بروسة للنيابة عن أستاذه ناظر زاده في القضاء اجتذبه
الشيخ العارف محمد محي الدين الجلوتى المعروف بأفتاده هناك وسلك لديه
وبه تربى وعليه تخرج في التصوف . وتوفي الشيخ أفتاده في بروسة سنة ١١٨٨ هـ
وضريحه هناك معروف . وهو أخذ عن الشيخ خضر دده المقعده المتوفى

سنة ٩١٣ وهو أخذ عن الشيخ نعمان المعروف بالحاج يرم الولى الانقروى المتوفى سنة ٨٣٣ صاحب الضربح والجامع المشهور فى أنقرة وشيخ الطريقة البيرامية التى كانت معروفة فى الديار العثمانية. وهو أخذ عن الشيخ حميد الدين حامد بن موسى القيصرى الأفسرانى المتوفى سنة ٨١٥ هـ عن صدر الدين ابن صفى الدين الأردبيلى عن أبيه عن إبراهيم الزاهد السكيلانى عن جمال الدين التبريزى عن الشهاب محمد التبريزى عن ركن الدين محمد الزنجافى عن قطب الدين الأبهري عن أبى النجيب السمروردي بأسانيده المعروفة .

وكان صاحب روح البيان يقول إن الطريقة الجلوتية من جهة النشر كانت هلالا فى عهد إبراهيم الزاهد السكيلانى وقرأ فى دور الشيخ أفساده وبدرأ فى عهد الشيخ محمود هداى .

وهذا القدر من البيان يكفى فى التعريف بأحوال مؤلف روح البيان وبأسناد طريقته الجلوتية وبمشربه فى التصوف رحمه الله وغفر لنا وله .
والببحث المفصل عن الطريقة الجلوتية فى « تبيان وسائل الحقائق فى بيان سلاسل الطرائق » فى ثلاثة مجلدات للشيخ كمال الدين الحريرى أمين مكتبة الفاتح باصطنبول المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ . رحمه الله .

ترجمة العلامة إسماعيل السكندري

ولمعة من أنباء بعض شيوخه

عما يزيد العالم الديني قوة في الحجج وتوقداً في القرينة واستقامة في النظر ووضوحاً في البيان وغوصاً في المعاني الاستزادة من العلوم الكونية إلى جنب ما احتواه من العلوم الشرعية ، فالعالم الذي يجمع بين المعقول والمنقول تكون له المنزلة العليا بين العلماء في جميع الأدوار . بشرط أن يحافظ على التوازن بين معارفه في المعقول والمنقول بدون أن يسمح لطغيان أحد العالمين على الآخر ، فيكون مثل هذا العالم قرة عيون العلماء وغرة ناصعة في جبين الدهر ، فمن قصر في أحدهما يكون تفكيره متضيق الأفق وبصيرته قصيرة المدى جامداً أو جاحداً . وأما من جمع بينهما بشرطه فهو الموفق لخدمة الدين وتنشئة العلماء الموفقين .

ومن جمع إلى علم الدين معارف عصره من الرياضيات والطبيعات ، في أوائل القرن الهجري المنصرم العلامة إسماعيل السكندري صاحب المؤلفات الممتعة في المنطق وآداب المناظرة وعلم أصول الدين والجسبر والحساب والهندسة ونحوها من العلوم . وقد لقيت مؤلفاته الشهرة البالغة والطيران الخيالي في الإفطار ، لكن لا توجد لهذا العالم الفذ ترجمة شافية في السكتب التي هي بمتناول أيدي علماء هذه الديار ، فرأيت في ترجمته فائدة لجمهرة أهل العلم . فدونت ترجمته باختصار من السكتب المؤلفة في هذا الشأن : السكندري هذا هو العلامة المحقق الرياضي المنطقي الأصولي الجليل النظار الفقيه القاضي الشيخ إسماعيل بن مصطفى بن محمود السكندري نسبة

إلى « كلبه » ، فبتحنتين فسكون بالكاف الفارسية - نطقها كالجيم في لهجة مصر -
بلدة بقضاء « قرق أغاج » ، في لواء « صاروخان » ، من ولاية « إزمير » ، في غربي
الأناضول ، ولد بها سنة ١١٤٣ هـ من بيت علم وفضل هناك ، وأجداده كانوا
يتوارثون التدريس والإفتاء في البلدة المذكورة .

وتوفي والده وابنه هذا طفل ليس له من يسهر على تعليمه حتى بقي مدة
يسرح في اللهو واللعب مع لدائه ، ثم صادفه أحد أصدقاء والده وهو يرتع
ويلعب مع أقرانه بالجويز فعاتبه قائلاً له : تعساً لك تمضي أيامك باللهو
واللعب وآباؤك وأجدادك هؤلاء المشاهير في العلم ! فأثر هذا الكلام فيه
جد التأثير فأنصرف إلى أن حصل من مبادئ العلوم ما يؤهله للرحيل إلى
اصطنبول لتحصيل العلم هناك فارتحل إليها وتلقى العلوم من أفذاذ أسانذتها
إلى أن اكتمل بدره .

ومن جملة أسانذته الذين لازمهم العلامة الشيخ عثمان بن مصطفى بن
إبراهيم الياسيني المتوفى سنة ١١٨٧^(١) - وهو معروف بالسعة في الفقه وقوة
الاستحضار لقواعد العلوم وجودة الإلقاء - ومنهم العلامة الأوحد والجهيد
المفرد السيد محمد الأمين بن يوسف بن إسماعيل بن عبد اللطيف الأضالي
« الأنطالي » المعروف بابن مفتي أنطاليا المدعو بمفتي زاده الكبير الملقب
بخزانة العلوم « آياقلى كتيبخانه »^(٢) وهو عمدة السككوبوى في العلوم وبه شخرج
فيها ، وأستأذه هذا كان آية الله في قوة الحفظ ودقة الفهم والاتساع في العلوم
حتى إن العلامة الكبير أحمد جودة باشا صاحب مجلة الأحكام قال في تاريخه

(١) وهو تلميذ على بن الحسين السككيسى تلميذ أحمد بن محمد القاز آبادى تلميذ
محمد بن حمزة الدباغ السيواسى المعروف بالتفسيرى تلميذ على السكورانى صاحب

عبد الله الجزرى تلميذ أحمد المجلى وسنده معروف . (ز)

(٢) ترجم له المؤلف في كتابه (التحرير الوجيز ص ٢١) .

الكبير : لأنه لم يظأ أرض اصطنبول بعده من يقارب شأوه في العلوم ، مع أنه أدرك ورود أمثال المفسر الألوسي والعلامة محمد التميمي وغيرهما من المشاهير ، ولم يكن من ديدنه المبالغة فيما يقول .

ولا بأس في الاستطراد بذكر شيء من أحوال أستاذه هذا بالنظر إلى أن السكندري غرس يد هذا الأستاذ الفسذ ، والصلة بين براعة الأستاذ وانكشاف مواهب التلميذ أمر غير منكر ، فشيوخ السكندري هذا ولد في أضاليا سنة ١١١٢ وتلقى العلوم عن والده تلميذ محشى مرآة الأصول عبد الرزاق بن مصطفى الانطاكي وعن أبي سعيد محمد بن مصطفى الخادمي تلميذ العلامة أحمد القاز آبادي ، وعن المحدث أبي محمد عبد الله بن محمد الأمامي صاحب « نجاح القاري في شرح صحيح البخاري » في ثلاثين مجلداً ، وعن أحمد حازم بن عبد الرحمن بن عبد الله الأركلي الأصيل مفتي دنوشهر ، تلميذ والده المتخرج على العلامة علي التشاري القيصري المشهور ، وأما تلميذهم مبسوطة في أثبات شيوخ مشايخنا رحمهم الله .

فبعد أن أتم مفتي زاده ، هذا العلوم على شيوخه هؤلاء اتفق أن رأى وكالة المشيخة الإسلامية على أهبة إجراء امتحان بين مشاهير قدماء العلماء المدرسين لتولية المتفوق منهم وظيفة كبرى ذات مرتب ضخم ، وكان في ذلك العهد يتولى وكالة المشيخة « وكالة الدرس » التي من اختصاصها الإشراف الفعلي على شؤون العلم في المعاهد العلامة الكبير أستاذ الأساتذة الشيخ أحمد بن محمد القاز آبادي صاحب المؤلفات المعروفة والشهرة العظيمة المرحول إليه من الأقطار المتوفى سنة ١١٦٣ وله عند نفسه أيضاً ما يجعله ينظر إلى كبار علماء عصره بمنظار مصغر جد التصغير ، فبادر شيخ السكندري هذا إلى أن يطلب من القاز آبادي أن يأمر بتسجيل اسمه ليمتحن مع هؤلاء الكبار المتسابقين ، فقال له القاز آبادي بشيء من عدم الإكتراث : هذا

امتحان خطير لوظيفة خطيرة ليس لغير المشاهير من العلماء المدرسين فضلا
عن طلبة العلم أن يخطب تلك الغادة بطلب التسابق في الامتحان . ولما سمع
« مفتي زاده » هذا الكلام منه جاوبه قائلا له : ليس قصدي من اجبتهم في تلك
الوظيفة ، وإنما مرادى أن أظهر ما في الزوايا من الخبايا . فتعجب القاز آبادى
من هذا الجواب الجريء . من بعده في عداد الطلبة بعد مع أن كبار أهل العلم من
أهل عصره ما كانوا ليحترقوا على مثل ذلك الجواب لعظم منزلته عندهم في
العلم ، فقال له القاز آبادى : لك ما تريد .

فكان « مفتي زاده » أول من قام لما نودي المتسابقون لأجل الامتحان
ولا تسأل عن مبلغ تشدد القاز آبادى في امتحانه عن العلوم ، لكن أسقط
في يده حيث وجده بحراً لا ساحل له في المنقول والمعقول يكتسح الأسئلة
بفائض علومه المتدفقة ، حتى اضطر القاز آبادى إلى الاعتراف بفضله
والثنوية بأمره مشيراً إليه بالعود إلى جنبه وقائلاً له على ملا الشهاد :
« أنت خزانة العلوم حقاً ، فبقى « آياقلى كنيخانة » لقباً له طول حياته . وهذا
مبدأ انتشار ذكره الرفيع . وبعد وفاة القاز آبادى خلا لمفتي زاده الجوف أصبح
المرجع الوحيد في حل المشكلات في عصره بدون مدافع ، بل كان أصحاب
الدعاوى العريضة من علماء عصره يذوبون ضلالة أمام علمه الواسع .

وما وقع له في أوائل اشتهاره أن العلامة مصطفى بن محمد السفرجلاني كان
ورد الاستئانة وله ذكاء وغوص في العلوم الأدبية والعقلية . بل يقول عنه
المرادى : آية الله في العلوم العقلية . وكان يغشى مجالس الوزراء من أهل العلم
فيكلمهم بما ينم عن دعاوى عريضة في العلم واستخفاف بعلماء العاصمة حتى
وقع له مثل ذلك في مجلس الوزير العالم محمد راغب باشا مؤلف « سفينة
الراغب » ودفينة المطالب ، فأحب أن يجمع بينه وبين عالم من علماء العاصمة
يعرفه مقدار نفسه ويقفه عند حده بلطف حتى دعاه و « مفتي زاده »

المذكور إلى سهرة في قصر الباشا فجرى هناك من الأبحاث العلمية ما يعرفه حالة العلم بالعاصمة ويسكته عن النقول فيهم . وكان هذا المجلس العلمي الذي دام ثلاث ساعات من أفسك المجلس العلمية كما هو مشهور .

ومن النبذ اللطيفة من أحوال د مفتي زاده ، هذا أن ملوك الإسلام كان من عادتهم المتوارثة من أقدم القرون إجراء مناقشات علمية بين العلماء المشاهير في عصر كل منهم في مجالس خاصة في أوقات يحضرها ملك العصر ووزرائه ليستمعوا إلى درس يلقيه كبير من العلماء ويتدب لمناقشته جماعة منهم من المعروفين بجودة الإيراد والإصدار ، فيكون مثل هذا المجلس من أمتع المجالس وأنفعها من ناحية تنمية الشعور الديني في القلوب ومن جهة معرفة مراتب علماء العصر من كتب ليسكون ولي الأمر على بينة من أحوال العلماء في التولية والترقية توسيلاً للأمر إلى أهله .

وقد ازدانت صحف التاريخ بأنباء أمثال تلك المجالس في عهد المنصور والمهدي والرشيد والمأمون وغيرهم من خلفاء بغداد ، وكذلك ما كان يجري في مجالس الملوك بمصر في عهد الدولة البحرية والدولة البرجية (١) من مباحثات العلماء بمحضر الملوك والوزراء . فدونك ما يذكره أبو المحاسن في النجوم الزاهرة من درس ألقاه العلامة الشمس الديري في جامع المؤيد ، ودرس ألقاه العلامة العلاء السيرامي قبله في جامع الظاهر . وأما ما كان يلقيه الشيخوخ بالقلعة المصرية من دروس الحديث بمحضر الملوك والوزراء والعلماء فقل من لا يشير إليها من الأقدمين في تواريتهم وكل ذلك لتلك الغاية الشريفة . وكانت الدولة العثمانية تجرى على هذه العادة المتوارثة يتدب أهل الشأن في كل سنة ثمانية من كبار العلماء لإلقاء كل منهم درساً دليلاً من تفسير البيضاوي في القصر السلطاني في يوم خاص من شهر رمضان . ومحضر درس

كل عالم منهم جماعة من العلماء لا يقل عددهم عن خمسة عشر عالماً يناقشونه فيما يليق به بكل حرية ، فتجري مناقشتهم العلمية هذه برأى من جلالة الملك ومسمع منه ومحضر من وزراء الدولة ، واستمرت هذه العادة المستحسنة إلى انقراض الدولة المذكورة .

وفي عهد السلطان عبد الحميد الأول بلغت مناقشات العلماء في تلك الدروس حداً لا يستحسن حيث لم يكن السائل يقتنع بالجواب ولا المجيب يتمكن من الإقناع لتقارب منازلهم في العلم فصعد الأمر الملكي بحضوري مفتي زاده ، الكبير في تلك الدروس كلها ليكون الحكم في المناقشات بينهم فيقول للمخطيء قد أخطأت وللمصيب قد أصبت ، فعادت مياه المناقشات إلى مجاريها من غير تعطيل للدروس إذعاناً من الجميع لقوله الفصل .

ولم يزل مفتي زاده هذا يشيخ العلماء طبقة بعد طبقة إلى أن مات سنة ١٢١٢ عن مائة سنة بعد وفاة تلامذته كلهم ولذلك كان كثير من تلاميذه تلاميذه حضروا عليه وأخذوا عنه الإجازة ليعملوا إسنادهم .

فالسكندري تخرج على مثل هذا العالم الكبير فلا غرو إذا هو أبدع في مؤلفاته . وكان نجاح السكندري في الامتحان للالتحاق بزمرة العلماء المدرسين سنة ١١٧٧ هـ . ولم يزل يدرس ويؤلف ويلزم شيوخه لحل ما يستشكله إلى أن ولى قضاء ديكيشهر فنار ، في تساليا - سنة ١٢٠٤ ومات بها سنة ١٢٠٥ بعد أن تلقى خطاب عتاب من شيخ الإسلام ، ومكتوب على شاهد قبره هناك مترجمته : « الفاتحة لروح أفضل المتأخرين وعمدة المصنفين إسماعيل السكندري قاضي ديكيشهر سابقاً ، ولا أدري هل يحافظ اليونان على قبره اليوم أم لا .

وما يدل على براعته في العلوم الرياضية أنه حضر مهندس فرنسي إلى العاصمة وقابل وزير الخارجية ، رئيس الكتاب ، ومقاسملاً عما إذا كان في

عاصمة العثمانيين من يجيد العلوم الرياضية ويفهم هذا مشيراً إلى جدول قدمه في (اللغاريتمه) فأحال وزير الخارجية ذلك المهندس إلى السككوبوى وبعثه إلى بيته ، ولما رأى المهندس الشيخ وملابسه وحالة بيته اعتقد أنه لم يلق ما يشده ومع ذلك ترك الجدول عند الشيخ وطلب منه أن يجاوبه ليوم عيته ، ولما ذهب إليه في الميعاد المحدد وجد الشيخ ألف رسالة ممتعة في اللوغاريتمه ، في مقالتين بغاية من الإجادة والتوسع ، فتحير المهندس غاية التحير لكون لإيجاد جداول اللغاريتمه ، في أوربة قريب العهد إذ ذاك ، وقال لوزير الخارجية : لو كان هذا العالم في بلادنا لسكانت قيمته بقدر وزنه ذهباً ، ثم طالب من الوزير أن يسمح له في أخذ صورة الأستاذ السككوبوى فدعوه إلى الوزارة فلما رأوا ملابسه وجدوها غير صالحة فنزعوها وألبسوه فروة من طراز ما كان يلبسه وزراء ذلك العهد فرسم المهندس صورة السككوبوى من غير أن يمكنوه من الامتناع ثم نزع الفروة ونظر إلى الصورة قائلاً الحمد لله رأيت نفسى لابس فروة ، وكان ذلك سنة ١٢٠١ هـ .

وفي عهد السلطان سليم الثالث استعرض الجيش في دكاغدخانة ، في الأستانة تحت رعاية جلالة الملك وأجريت هناك تمرينات حربية ثم أطلقت مدافع إلى هدف معين سكن القنابل المرمية طاشت عن المرمى ولم تصب الهدف فغضب جلالة الملك من الخطأ في حساب قوة المدفع وبعد المرمى مع الغلط في توجيه المدفع ، ولم تكن كيفية إطلاق المدافع إذ ذاك وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من التمام والسكال فذكر عند جلالاته أحد الأمناء مبلغ براعة السككوبوى في الحسابات الدقيقة والأمور الميكانيكية ، فأحضر وأمره الملك أن يعدل وضع المدافع فقام السككوبوى بحساب قوة المدفع ونقل القنبلة وبعد الهدف وأتم تعديل وضع المدفع على وفق ذلك ثم أمر بإطلاقه إلى الهدف فأصابته الطلقات كلها على التعاقب تحت تصفيق ألوف من المشاهدين

فلقى عمله هذا الاستحسان العظيم عند جلالة الملك فصدر الأمر الماسكي
السكريم بتخصيص اثني عشر رطلا من الأرض تصرف كل يوم إلى الأستاذ
وفدريته مدى الدهر ، ولم يزل أحفاده يتقاضون هذا المقدار من الأرض إلى
أن غادرنا البلاد .

ومنظر لطيف جداً أن يقوم شيخ من مشايخ الدين بما عجز عنه كبار
رجال الفن في ذلك العهد ، وكانت الغاية هناك لا تخلو عن إيوت إلى أن تبدلت
الأرض . فدير الرصد هناك كان من المشايخ إلى اليوم وضياء بك الرياضي
البحري المشهور كان تلميذ العلامة الشيخ حسين القارلوي رئيس الفلاسفة
وكان يلزمه إلى أن غادرنا البلاد ، وحياء هذا الشيخ الورع القارلوي ملاي
بالغرائب أطال الله بقاءه إن كان حيا ورحمه الله إن كان انتقل إلى الآخرة .

وللكاتب من المؤلفات سوى رسالتيه في « اللوغاريتم » ، حاشيته
الكبيرة على شرح العضدية للدواني في أصول الدين . وكان كتابه هذا في
عداد كتب الدراسة يعنى بدرسه غاية الاعتناء وفيه من التحقيقات ما لا تنفى
عنه كتب المتقدمين ، وله أيضا حاشية على كتاب أبي الفتح في تهذيب المنطق
وحاشية عظيمة على كتاب أبي الفتح أيضا في الآداب ، ولها المنزلة العليا
عند العلماء باعتبار أنهما تعلمان طرق التصرف في العلوم وتدريبان على وجوه
الانتباه واليقظ للأجوبة المرضية عند النقاد عن الأسئلة الدقيقة في الفنون
وهذان الكتابان : مثالان خير تمثيل - باستطرادتهما في العلوم - ما كان عليه
علماء تلك البلاد من الغوص في عبارات أهل العلم واستقاء المعاني الدقيقة
من مطاوي تلك العبارات ، على طبق العلوم التي يدرّب عليها الطلاب ، فالطالب
الذي أتم درس الفنون ثم تمرن على ما في الكتابين من طرق الفهم ووجهه
الإخذ والرد في العلوم يكون على ثقة من النجاح الباهر في امتحان العالمية

الكبرى ، وهما مثالان متجسدان يفيدان طريق المناقشات فى العلم فى تلك البلاد .

كما أن الشيخ دسوقى عربى ، من كبار العلماء كان هنا مثالا حياً للمناقشات الأزهرية .

ومن مؤلفات السكندوبى أيضاً تعليقه على الفوائد الضيائية للجامى ، وشرح الأثرية فى المنطق ، والبرهان وهو كتاب مذهب بديع فى المنطق الصورى ، ومفتاح باب الموجهات المعروف برسالة الإمكان ، وكان هذا فى عداد كتب الدراسة كالبرهان هناك ، وأين سوانح التوجهات المستمدة من مفتاح باب الموجهات من الأصل ؟ وآداب المناظرة ، ورسائل الامتحان ، وتعيين القبلة ، وأضلاع المثلثات ، وحاشية كبرى على شرح الهداية الأثرية فى الحكمة . وتلك الكتب كلها مطبوعة .

وله أيضاً العمل بالربع المجيب ، ودسورات الحساب ، فى الكسورات وسائر الأعمال المهمة فى الحساب ومسائل الجبر ، ود الحاشية على حاشية عبد الحكيم السيلسكوتى على شرح السعد للعقائد النسفية ، والاخيران بدار الكتب العامة بميدان بايزيد فى الآستانة ، ود وحدة الوجود ، وهى محفوظة بخزانة الفاتح ، كما أن د حاشيته على أبى الفتح فى الآداب ، موجودة بها بخطه رحمه الله . وأبو الفتح هذا من أصحاب عصام الدين الاسفراينى معروف عندهم بلقب د مير أبى الفتح ، وقد توفى سنة ٩٧٦ وكان حسنى النسب فلقب بلقب الأمير لأن عادة العجم تلقبب الشرفاء بلقب الأمير ثم يخففونه ويقولون بدله د مير .

وكنيت رأيت عند الشيخ الكبير الفارلوى السابق ذكره وعند ضياء بك الرياضى أيضاً بعض رسائل مخطوطة للسكندوبى ، ولا أستحضر أسماءها الآن أغدق الله على جدته سبحانه الرضوان وأعلى منزلته فى غرفات الجنان .

وقد تخرج به علماء أجلاء منهم قره خليل الأتقصارى ومحمد أمين بن عثمان الزعفرانيبول ، وعبد الوهاب بن عثمان الياسيني شيخ الإسلام فيما بعد وهو ابن أستاذه ، ونسبة أمرته إلى السورة حيث كان أحد أجداده وقف وفقاً لقراءة سورة يس ، في بعض الجوامع ، فجرى هذا اللقب عليه وعلى أحفاده .

ومن تلاميذ الكلبيوى أيضاً شيخ المشايخ على الفسكرى ابن محمد الصالح الأتقصارى المتوفى في دقلية ، سنة ١٢٣٩ ، منقياً بها ، وهو من تلقى منه ومن شيخه مفتى زاده الكبير وأجير منهما ، كما أجيز من محمد المنيب الميشتاني^(١) ومن مصطفى الريزوى المعروف بدباغ زاده قاضى مصر بعد أن تلقى منهما العلم أيضاً ، والأخيران أخذوا العلم عن العلامة إسماعيل بن محمد القونوى عشى أنوار التنزيل .

وكل هؤلاء من مشاهير العلماء في تلك البلاد وأسائدهم في العلوم المذكورة في أثبات المشايخ ذوى الإسناد ، وبالأتقصارى تخرج إبراهيم بن محمد الأسيرى شيخ العلامة سليمان بن الحسن الكريدى ، وبالكريدى تخرج الحافظ محمد غالب شيخ علامة الديار الشيخ أحمد شاكر بن خليل الاصطنبولى^(٢) ، وقد أدركت الأخير وحظيت بدعواته المباركة ، وبه تخرج شيوخى وعمدنى العلامة إبراهيم حقي بن إسماعيل بن عمر الأتقصارى ، وأستاذى وقدونى التحرير الشهير الشيخ على زين العابدين بن الحسن بن موسى الأتقصارى رحمهم الله تعالى وأعلى منازلهم فى الجنة .

(١) ترجم له المؤلف فى (التحرير الوجيز ص ٢٢) .

(٢) لهؤلاء الخمسة تراجم فى (التحرير الوجيز ص ٢٣) . وبما وقع للعلامة الكوثرى مع علامة الديار التركية الشيخ شاكر الاصطنبولى أن هذا قدمه فى صلاة العصر مؤثماً به فى جامع السلطان سليم ، والعلامة الكوثرى يومئذ دون التاسعة عشرة .

فقييد العلم

العلامة اسماعيل صائب سنجر

الأئمة الرشيدة تعنى بذكري عظمائها في كل ناحية من نواحي العلم والعمل استنهاضا لهم من يخلفهم فيها . وقد مضت سنتان تقريبا^(١) منذ مات صديقنا الأستاذ الكبير اسماعيل صائب المدير العام لخزانات المكتب العسامة في اصطنبول رحمه الله فأرى من الواجب على التحدث عن هذا الرجل العظيم بتلك المناسبة :

كان رحمه الله رحب الصدر سهل العريكة ، لين الجانب ، كريم الخلق سمحا ، دمث الأخلاق صبورا بجائنا منقبا ، قوى الذاكرة منصرفا بكليته إلى مطالعة الكتب وتحقيقها ليل نهار ، ولم يكن لباحث في المكتب مطمع وراء تنقيبه ، وكان افتنى كثيرا من نواذر المخطوطات ، وكان هو المنزع الوحيد والمرجع الأخير في تعرف أحوال الكتب النادرة يؤمه الشرقي والغربي والمصري والهندي فيجدون عنده ما يشفي غلتهم في تحقيق ما يشهدون حيث يصف ضالتهم الملهودة بكل دقة لتكون نواذر المكتب في خزانات اصطنبول ماثلة أمام عيونه . ولم يكن رحمه الله يرض بشيء من عليه على أحد . وقد تولى وظائف كبيرة من وظائف العلم وكان من أفذاذ شيوخ العلم في جامع أبي يزيد ومن كبار أساتذة معهد التخصص في علم أصول الدين والعلوم الفلسفية ومن أجلة المدرسين في الجامعة وقد زاملهم في تشقة رجال المستقبل مدة ، ثم استقال من درسه في الجامعة لأسباب لا داعي إلى شرحها هنا ، وكان منصرفا كل الانصراف إلى شؤون خزانات المكتب بالعاصمة القديمة موقفا في بحوثه إلى أن لقي ربه ، رحمه الله .

وكان من أواخر أعماله الحميدة مشاركة اللجنة القائمة بتنسيق كشف
الظنون وتحقيقه على مسودة المؤلف ومبنيته ، فواصل العمل مع أعضاء
تلك اللجنة حتى أتم معهم وضع مقدمة متممة للكتاب وترجمة مؤلفه جامعة ،
وشاركهم أيضا في تحقيق الكتاب وتميز ما زيد في الطبقات إلى أواخر حرف
الألف ، وقد مضى على هذا المبعج الرشيد زملاؤه الفضلاء الأستاذ النحرير
السيد محمد شرف الدين من أساتذة الجامعة ومن أفاضل شيوخ جامع أبي يزيد
والأستاذ البهائي السيد رفعت البكليسي المعلم في الجامعة مع وزارة لهم نافعة
من العلامة الأستاذ المعمر الشيخ حسين عوني العريكي حتى صدر كشف
الظنون على أبداع حلية وأكمل تنسيق .

وكان صديقا لا تقرب به شاردة إلا ويقتنصها في نسخته من كشف الظنون
ولا يلقى في أحد الفهارس غلطة إلا ويصلحها في الحال ، ومن نماذج ذلك أنك
تري فهرس المكتبة العامة الحميدية في ميدان أبي يزيد ذكر كتاب مطبوع
ينسب للسعد التفازاني في الرد على الشيخ الأكبر ، فتجد الأستاذ يكتب
في طرته أنه ليس السعد وإنما هو للعلاء البخاري أحد تلامذة السعد محفر ط
تحت الرقم الفلاني بخط قديم واسم الكتاب « فاضحة الملحدين » وناسره غير
في صلب الكتاب قول المصنف (قال السعد في شرح المقاصد) إلى قوله
(قلت في شرح المقاصد) .

وكنت ذهبت إلى قسطنطين في أثناء الحرب العامة لافتتاح معهد هناك
فرأيت فيما رأيت هناك من نواذر المخطوطات كتاب « الجمع بين الفتوى
والتقوى في مهمات الدين والدنيا » لأبي العلاء صاعد بن أحمد بن أبي بكر
الرازي من رجال القرن السادس ، في مجلدين ، يحوي الكتاب أقسام العلم
والعمل والأخلاق على ترتيب بديع - بطول شرحه هنا - وهو يجمع خلاف

الأئمة بأن يجعل قول هذا الإمام موجب الفتوى وذلك موجب التقوى ،
فسألته عن ترجمة مؤلفه فقال لا أدري في ترجمته ما يزيد على ما في الجواهر
المضنية، فبدأت أشرح له عن مؤلف الكتاب وأقول إنه كان مدرساً في المدرسة
الحنفية في الرقة في عهد نور الدين الشهيد وإنه ألف الكتاب سنة ٥٧٠ هـ
وإنه أدرك أبا النجيب السهروردي وتلقى العلم من شرف الدين الدمشقي مدرس
النظامية ببغداد ، وإنه تفقه على صاحب النافع، وإن له من التأليفات خلاصة
الميزان في الأصول ، ونديم الأمراء في المحاضرات . فقام فوراً فأتى بلسنته
من كشف الظنون وقال كنا نبحت عن هذا المؤلف بمناسبة أن الدكتور
ريشر طبع عدة مقامات لعدة من الأدباء بينها مقامات ، لهذا المؤلف مقيدة
في مكتبة الفاتح باسم المقامات الحنفية ، ولم نعلم من أحوال المؤلف سوى
أنه معاصر للشمس الشهرزوري وبالكتاب الذي اطّلعتم عليه علمنا كثير أن
أحواله وأنه مؤلف المقامات لأنه يحيل في هوامشها إلى كتابه ونديم الأمراء ،
فسر وسررت ، وهذا كان دأبه في البحوث ، رحمه الله وأغدق على جدته
سحب رضوانه .

فقيه الإسلام العالم الرباني

الشيخ يوسف الدجوي

انتقل إلى رحمة الله سبحانه ذلك العلامة الأوحد والنحرير المفرد الشيخ أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن أحمد بن نصر الدجوي عضو جماعة كبار العلماء بالأزهر الشريف ، بين العشامين من ليلة الأربعاء ، وأم الجماعة في الصلاة عليه فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر في مسجد الأميرة فريال في عزبة النخل ، وحملت جنازته على الأكتاف في جماعة كبيرة جداً من علماء الأزهر وغيرهم من عارفي قدره العظيم إلى مدفنه في مقبرة عين شمس ، وأودع مقبره الأخير بعد العصر من نهار الأربعاء خامس صفر الحزير من سنة ١٣٦٥ هـ عن ثمان وسبعين سنة تضاها في الأعمال الصالحة ونشر العلوم النافعة والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، والجهاد في سبيله بقلمه ولسانه .

وكان رحمه الله آية في الذكاء وسرعة الخاطر وجودة البيان وقوة الذاكرة وسعة العلم ، يحضر حلقات دروسه في الأزهر الشريف مئات تناهز الألف من العلماء وطلبة العلوم ، يصفون لصغاه كلياً إلى بيانه الساحر وإلقائه الجذاب وينهلون من هذا المهل العذب ، وكان هو مفسر الأزهر ومحدثه وفيلسوفه وكاتبه وخطيبه بحق بين أهل طبقة من العلماء .

وكان موضع ثقة الجماهير من الشعوب الإسلامية في شتى الأقطار ، اعترافاً منهم بسعة علمه وعظم إخلاصه وبالع وورعه ، تتوارد إليه استفتاءات من شتى الأقطار والجهات .

وكان سمحاً كريماً يتהל وجهه سروراً عندما يتمكن من قضاء حاجة من رجع إليه في أمر ما ، وكان عطفه على الغرباء بما لا يتصور المازيد عليه ، وذلك بما هو مذخور له في آخرته .

وله مؤلفات بمتعة سارت بها الركبان إلى شتى البلدان ، ومقالاته النافعة في شتى المواضع لم تزل تشر في الجرائد والمجلات العربية إلى آخر لحظة من أيام حياته رحمه الله ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

ولد الأستاذ رضي الله عنه في « دجوة » من أعمال قليوب بمصر سنة ١٢٨٧ هـ من أب عربي من بني حبيب ، وأم من سلالة سيدنا الحسن السبط رضي الله عنه ، ولما أصيب بفقد البصر في صغره بمرض الجدري أخذت أمه تبكي وتئنم فقال لها والدها - من كبار الصالحين في زمانه - لا تحزني إن الله سبحانه سيعوض عن بصره ببصيرة نافذة تجعله عالماً كبيراً ، يرجع إليه في حل المشكلات ، فمدت أمه هذه الكلمة كلفة تسليية مجردة ، لكن الله سبحانه حقق ما قاله أبوها فيه حتى أصبح هذا الطفل - فيما بعد - عالماً عالمياً مشهوراً في الآفاق .

وحفظ القرآن الكريم في بلده ثم أرسله والده شيخ العرب أحمد بن نصر إلى الأزهر الشريف فتلقى العلوم من كبار أساتذته من سنة ١٣٠١ هـ إلى سنة ١٣٠٧ هـ حتى دخل في امتحان العالمية في شهر صفر من سنة ١٣١٧ هـ فحاز شهادة العالمية بتفوق عظيم وأعجب به بمتحنوه من كبار أهل العلم حتى قصد منزله الشيخ راضي الحنفي المشهور بالبراعة في العلوم إذ ذاك مع نوع من الترفع عن أهل طبقته ، وهنأه بهذا التوفيق ودعا له بكل خير ، ومعد هذا منقبة عظيمة له بين أتباعه وفاتحة خير لوجه التوفيق في سبيل العلم ، إلى أن أصبح نجماً متألقاً في سماء جماعة كبار العلماء .

وله شيوخ أجلاء في العلوم ، ومن أعظم شيوخه الشيخ هرون بن عبد الرزاق البنجاوي المتوفى سنة ١٣٣٦ هـ عن ٨٧ سنة - وهو عمده - والشيخ أحمد الرفاعي النيزي المتوفى سنة ١٣٢٩ هـ عن سن عالية ، والشيخ محمد بن سالم طوموم المتوفى سنة ١٢٣٦ هـ ، والشيخ أحمد فائد الزرقاني والشيخ رزق بن صقر البرقاني ، والشيخ داود ، وسليم البشري شيخ الجامع الأزهر ، وهؤلاء من السادات المالكية ، ومن كبار شيوخه أيضاً الشيخ محمد البحيري والشيخ عطية العدوي الشافعيان .

وكان شيخه في علوم القراءة هو المقرئ المشهور الشيخ حسن الجريسي الكبير ، وسنده في علوم القراءة معروف .

وأما هرون والرفاعي وطوموم والزرقاني فقد أخذوا عن الشيخ أحمد مئة الله الشبلي المتوفى سنة ١٢٩٢ هـ عن الأمير الكبير المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ وأما رزق والبشري وداود فقد أخذوا عن الشيخ محمد الصفي المالكي المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ . وهو عن الأمير الكبير أيضاً ، وأما البحيري والعدوي فقد أخذوا عن إبراهيم السقا الشافعي المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ عن الأمير الصغير المتوفى سنة ١٢٤٨ هـ عن والده الأمير الكبير ، وإلى الأمير الكبير منتهى أسانيد هؤلاء الشيوخ الأعلام ، وللشيخ أحمد مئة الله ثبت مطبوع مع ترجمة عبد القادر الزاوي ، يسوق فيه سنده بطريق البهي ، على أغلاط مطبعية كثيرة فيه ، والشيخ طوموم أخذ أيضاً عن الشيخ أحمد ضياء الدين الكشمخاني صاحب راموز الأحاديث وشرحه المتوفى سنة ١٣١١ هـ . وهو أخذ عن السيد أحمد بن سليمان الأروادي المتوفى سنة ١٢٧٥ هـ ، وعن مصطفى المبلط المتوفى سنة ١٢٨٤ هـ . فالأروادي أخذ عن ابن عابدين وحامد العطار وعبد الرحمن الكوري والشهاب الصاوي وللاربعة أثبات موروثة ، والمبلط له ثبت ، أخذ عن الأمير الكبير والشنواني تلميذي علي الصميدى . والشنواني

أخذ أيضاً عن مرتضى الزبيدي ، وأسائيد هؤلاء ، وأثبتهم معروفة جامعة
لأثبتات من تقدمهم ، حشرنا الله سبحانه وإياهم تحت لواء حبيبه المصطفى
صلى الله عليه وسلم ، ونفعنا بعلومهم .

وقد تلقيت من الأستاذ الدجوى رحمه الله موطأ الإمام مالك من رواية
يحيى الليثي في مجالس آخرها في اليوم الثاني والعشرين من صفر سنة ١٣٦١ هـ
بقراءتي عليه بليغه إلا بعض مواضع يسيرة منه فإنه ناويني فيها الشيخ على
الخصوص في بعض المجالس ، فأجازني به وبجميع ماله من الروايات لإجازة
عامة وساق سنده في الموطأ عن أحمد مئة الله عن الأمير الكبير بسنده بطريق
السقاط ، ورجال هذا السند كلهم من المالكية من الأستاذ الدجوى إلى
الإمام مالك رضي الله عنه .

أعلى الله مقام الراحل الكريم في الجنة وغفر لنا وله وألهم أنجاله
الكرام وذويه ذكوراً وإنثاء الصبر وأطال بقاءهم في خير وعافية .

فقيه العلم والدين

العلامة محمد راغب الطباخ الحلبي

انتقل إلى رحمة الله في أواخر رمضان المبارك (سنة ١٣٧٠) فضيلة
الاستاذ الكبير العلامة عالم الديار الحلبية ومؤرخها البارح الشيخ « محمد
راغب الطباخ » بعد أن قضى ٧٨ سنة من عمره العاشر بالصالح والتقوى
وخدمة العلم تدريساً وإلقاءً ، وتأليفاً وإملاءً ، وقد حزن حزناً عميقاً عارف
فضيله من رجال الأمة في شتى الأقطار ، فندعو الله عز وجل أن يتغمده
برضوانه ، ويسكنه فسيح جناته ، ويلهم ذويه وتلامذته وإخوانه هنا وهناك
الصبر والسلوان ، ويعرض عنه من يقوم مقامه في خدمة الدين والعلم بكل
إتقان .

وكان رحمه الله من أركان المجمع العلمي العربي بدمشق ومن يوازر
جمعية إحياء المعارف النعمانية في حيدر آباد الدكن .

ومؤلفاته في غاية الكثرة ، ومن أهمها « إعلام النبلاء في تاريخ حلب
الشهباء » في سبعة مجلدات ، قد جمع وأوعى ما يتعلق بتلك البلاد فأجاد وأفاد ،
وكتابه « الثقافة الإسلامية » من أواخر مؤلفاته ، وهو أيضاً بالغ النفع ،
واختصاره للآثار الحلبية نافع في بابه ، وأغلب مؤلفاته مطبوع ، وأما
ما أحياه من مفاخر السلف بالطبع والشر في غاية الكثرة ، وقد أصدر
بعض المجلات في حلب عدداً خاصاً بمناسبة وفاته ، أعلى الله سبحانه مقامه
في الجنة وساحه وإيانا بمنه وكرمه .

كلمة عن حياة السيد محمد أمين الخانجي شيخ الكتبيين

جلال الموت قد يذهل المصاب عن تصور مبلغ المصيبة ، حتى إذا هذأت هزته العنيفة شعر بمبلغ الخسار من فقد الفقيد ، سواء في ذلك فقيد الدار وفقيد الأسرة أو القطر أو الأمة . وهكذا نشعر بألم فقيد العلم السيد محمد أمين الخانجي رحمه الله كلما طال بنا الزمن حيث ترك فراغا لا يملأ بعده في زمن قريب على ما يظهر ، وقد انتقل إلى جوار ربه يوم السبت ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ هـ بعد عمر طويل عامر بكل خير ، وقد واريناه في مدفن أسرته وراء السيدة نفيسة مبكيا عليه من صديقه وسائر الأصدقاء والمعارف وأبنه أحد الأدباء بمرثية مؤثرة جداً . أغدق الله عليه غيث رحمته وأسكنه فسيح جناته .

وحيثما فقدناه لم يفقد أهله رئيس الأسرة فقط ولا الصديق صديقه لحسب بل فقد أهل العلم في مشارق الأرض ومغاربها الاختصاصي الوحيد في معرفة الكتب النادرة القديمة والمخطوطات الأثرية الثمينة ، ولم تكن هذه المعرفة منه عفواً بل كانت نتيجة ممارسة طويلة منه امتدت نحو نصف قرن ، والظروف تواتيه شرقاً وغرباً بما آتاه الله تعالى من يقظة بالغة وذكاء مفرط وذاقة قوية أهله الاختصاص في ذلك اختصاصاً لا يشاركه أحد فيه - فيما نعلم - وليس لذلك مدرسة خاصة تخرج الاختصاصيين غير طول الممارسة ومواتاة الظروف وقابلية النفس ، ومن الغريب أنك كلما سألته عن كتاب نادر - ظفر

به قبل سنين متطاولة - كنت تجده يحبك واصفاً للكتاب أدق وصف ومبيناً من باعه منه إن لم يعد ذلك من استمرار المهنة ، وكان شديد الحرص على إبقاء ما يظفر به من النوادر في إحدى خزانات الأفتار الإسلامية ما وجد إلى ذلك سبيلاً .

وكان موضع ثقة في استيراد الكتب عند كبار العلماء أصحاب المكتبات العامة أو الخاصة بمصر والأستانة : من أمثال صاحب السيف والقلم العلامة الوطني الكبير لطيف باشا سليم ، والعلامة المحقق فقيده العلم أحمد باشا تيمور ، وشيخ العروبة البهانة الكبير أحمد زكي باشا ، وشيخ الفقهاء الشيخ محمد نجيب والاستاذ الكبير نور الدين بك مصطفى ، والوجيه المثرى أحمد بك طلعت والوزير العالم مختار باشا ، والبهانة إسماعيل باشا مؤلف ذيل كشف الظنون وشيخنا العلامة محمد خالص الشرواني ، والاستاذ الكبير إسماعيل حقي بك الأزميري رحمهم الله ، وغير هؤلاء من أصحاب المكتبات الفاخرة قد استوردوا إلى مكتباتهم كنوزاً ثمينة وآثاراً نادرة بواسطته سوى ما استوردته مكتبة الجامعة ودار الكتب المصرية أيام كانت الهمم منصرفة إلى شراء الكتب الشرقية بالدرجة الأولى .

وكان متجره بالقاهرة مجمع الفضلاء ، وندوة الملساء ، كما كان فرعه بالأستانة ملتقى الباحثين ومجتمع المنقذين ، يزوره الأمير والوزير والعالم الكبير والصغير يتجادلون فيه أطراف الحديث في أنفع الكتب في العلوم ، ويتعارف فيه أهل الفضل بعضهم مع بعض .

والكتب التي قام بطبعها من خيرة الكتب ويحس أهل العلم المنصفون أن لمطبوعاته عظيم الأثر في توجيه بحوث العلماء في عصره ، لأن الكتب لا تقل أهمية في استنهاض الهمم عن الأساندة الا فتاد حيث لا يصل إلى

كبار الاسانذة إلا آحاد ، وأما الكتب فتصل إلى الأبدى كلها فتشعر فمرتها
عند أصحاب القابليات الفطرية .

وجملة ما طبعه من الكتب القيمة ما بين كبير في مجلدات أو صغير في
مجلد أو جزء تناهز أربعائة كتاب ورسالة ، وما وقع بيده من المخطوطات النادرة
لو دون لاستدرك على ما في كشف الظنون مثله بل ما يزيد عليه بكثير ، وكان
رحمه الله آمينا جدا ووجها محترما جدا عند معارفه من أهل الشرق والغرب .
ولم يخلف ثروة كبيرة بسبب كوارث انتهت ماليته لكن خلف ذكري جميلة
خالدة ما خلدت كتبه في البيئات العلمية .

وكانت معرفتي به منذ أربعين سنة وطول هذه المدة كان بيننا إخوان متين
أزوره ويزورني ، يعيرني أندر ما عنده لا طلع على ما فيه إشباعا لهنمتي ، بل
كثيرا ما كان يأخذ من المكتبات الخاصة مقابل رهن كبير بعض كتب مما
كان يسمع تشوقى إليه فأقضى وطرى منه شاكرا فضله ، وكان لا يخلو من
الاستئناس برأيي في بعض زراد المخطوطات . وكان يراجعني فيما يشتبه في
أمره من الأعلام ونصوص بعض ما يطبعه من الكتب بين حين وآخر بدون
أن تشوب هذه الصلة العلمية المديدة شائبة مادة ، وكانت إعارته للكتب
مقصورة على ما اشتراه منها لنفسه بنفسه ، وأما في الصفقات التي يكون هو
وسيطا فيها فلم يكن يعير شيئا منها قائلا : يدي فيها يد أمانة لا أستطيع إعارتها
إلا أن بينها كيت وكيت من النوادر ، وهذا أدل دليل على مبلغ أمانته إزاء
من لا يضمن عليه بشيء عزيز لديه ، وكان يحافظ على الوضوء ليمكن من أداء
الصلوات في أول وقتها ؛ كيف ويته بحلب بيت عريق في المجد والسودد
من السادة الحسينيين ، وقد كان جد هذه الأسرة الكريمة توطن حلب
الشهباء في القرن السابع الهجري ، وحججهم معروفة ولهم بها أوقاف أهلية
يتقاضى أفراد الأسرة غلتها ، ولهم بها خان (فندق) كبير أترى ينزله

المسافرون تحت تصرف الأسرة ، فذهبوا في القرن الأخير إلى الخان
المذكور بزيادة ، جى ، المفيدة للنسبة في لغة الترك فعرفوا بلقب الخانجى ،
وكان ميلاده بحلب في حدود سنة ١٢٨٠ وحصل بها مبادئ العلوم
وجرد الخط فأخذ يسخ السكتب ، فحبب إليه السسخ الاشتغال بالتجارة في
السكتب حتى نقل متجره إلى القاهرة في حدود سنة ١٣١٦ هـ .
وخلف أنجالا نجباء من أهل العلم والأدب ، وكريمات دينات ، وترك
أصهارا فضلاء ألهمهم الله الصبر وأطال أعمارهم ووفقهم لىكل خير ؛ وأعلى
منزلة الفقيد فى اللجنة .

طرف من انبياء العلم والعلماء

كانت أسانيد علماء دار الخلافة في علوم النفس - سير والحديث والفقه والأصليين والعلوم العربية متشابكة مع أسانيد علماء الحجاز ومصر والشام وحلب والعراق والبلاد المغربية لكثرة التواصل بين علمائها برحلاتهم إما طلباً للعلم أو نشره له .

وأنت ترى أمثال السيد الشريف الجرجاني ، والشمس محمد بن حمزة الفناري صاحب فصول البدائع ، وبدر الدين السماوي صاحب جامع الفصولين يرحلون إلى مصر لتلقي العلم من صاحب العناية أكمل الدين البارقي شيخ جامع شيخون بالصليبية ، كما ترى رحلة الضياء القرني والعلاء السيرامي وبجي الدين السكافياجي البرغمي وأمثالهم إلى مصر للنشر العلم .

وكذلك تجد أمثال الشمس بن الجزري ، والشمس أحمد السكوري ، وأبي عبد الله محمد ماغوش التونسي المحدث الفيلسوف ، وإبراهيم الحلبي صاحب الملتقى - والبدر الغزي ، وبجي بن محمد الشاوي - مؤلف المجامع بين الزمخشري وابن عطية وأبي حيان في مواطن اختلافهم في التفسير - والشمس الخفاجي ، وصاحب جمع الفوائد وصلة الخلف محمد بن محمد بن سليمان الروداني ؛ وابن هبات صاحب تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي ، وإبراهيم الحلبي المنداري صاحب اللمعة ؛ ومصطفى السفرجلاني ومحمد هبة الله البعلبي ، والشيخ حسن العطار ، ومحمد بن علي التميمي التونسي ، وأبي القاسم بن محمد الطرابلسي ، ومحمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي ، ومحمد الخطير بن ما يأبي الشنقيطي ، ومكي بن عزون ، وإسماعيل الصفناحي ، وصالح التونسي وغيرهم من أفاضل العلماء يرحلون في مختلف القرون إلى عاصمة

الخلاقة فيلاقون أهل العلم هناك ويلقون منهم كل ترحيب وتكريم على منازلهم في العلم ، وينشرون العلم في تلك الربوع مدة بقائهم بها .

وترى شارح صحيح مسلم سليمان الفاضل بن أحمد المحدث يجمع إلى أسانيد أسانيد صلة الخلف وثبت سلطان المزاخي وثبت على الشبراملسي ، كما يجمع شارح البخاري أبو محمد عبد الله بن محمد الأمامي المعروف بيوسف افندي زاده المحدث المشهور والمقرىء الكبير إلى أسانيد بطريق أبيه أسانيد على المنصوري وأسانيد الشيخ سليمان الفاضل وثبت الكوراني بواسطة المحقق فراخيل بن الحسن ، وكذلك يجمع حامد البندرمي أسانيد البلاد في كتابه جامع الفهارس ، وعبد القادر بن خليل كدك زاده في المطرب المغرب الجامع لأهل المشرق والمغرب ، وهكذا تجدهم يرحلون إلى البلاد العربية فيجمعون شتات الأسانيد في العلوم الشرعية والعربية .

وأما العلوم العقلية على تنوع فنونها فأسانيد علماء تلك الربوع فيها تنتهي إلى شيوخ العلم في بلاد العجم من أصحاب سعد الدين التفتازاني ، والسيد الشريف الجرجاني ، وجلال الدين محمد بن سعد الدواني وغيرهم .

وكان لعلماء الأتراك عناية خاصة بالعلوم العقلية في جميع أدوار التاريخ ، واهتمام مصر بها أيضاً كان جيداً إلى عهد العالم المصري الكبير الحسن الجبرتي الرياضي الطائر الصيت ، حتى إن القاضي عبد الله بن عثمان القرني الملقب بتاتار جق زاده المعروف بإتقان العلوم الرياضية كزميله السكندري لما ولي قضاء مصر زار الأستاذ الجبرتي وذكر له رغبته في تلقي بعض الكتب في العلوم الرياضية منه فاعتذر الأستاذ الجبرتي قائلاً له : إني كبرت وأراك جيد الحظ من تلك العلوم بحيث تستغني عني ، فأسف القاضي وقال : إنما كنت قبلت قضاء مصر على أمل الاستفادة من واسع علومكم ، وهذا القاضي

كان من رجال الإصلاح في الدولة وله لوائح إصلاحية معروفة ولولا انصرافه إلى شؤون الدولة وتولية أعمالاً حكومية مرهقة لانتج من المؤلفات النافعة ما لا يقل عما أنتجه زميله المحقق السكندري ، وهما كانا كفرسي رهان بين تلاميذ المحقق مفق زاده الكبير المذكور في ترجمة السكندري (١)

وبعد عهد الجبرتي انتقل التبريز في العلوم الرياضية وما إليها شيئاً فشيئاً إلى غير المشايخ هنا ، وأما هناك فقد استمر فيهم إلى الانقلاب المعروف بل مدير الرصد هناك إلى اليوم هو الأستاذ الكبير الشيخ محمد فطين الرياضي المشهور .

ولأمثال علي القرشي وابن السكال والخيالي وخواجه زاده وابن الخطيب وعبد الرحمن بن المؤيد والخليل الأسود ومفقي زاده الكبير والسكندري وأبو الشوارب الأولوي ، وناقل المصطلحات الفنية في كلية الطب إلى العربية بكل إجادة الشيخ حسين والشيخ عبد الكريم الأماشي - أباد بيض في العلوم العقلية ، ومن عرف ذلك لا يشك في مبلغ الرغبة فيها في تلك الأصقاع مدى القرون ، وأهل الشان كلها شمعوا بضعف من هذه الناحية ، كانوا يبادرون باجتلاب أرباب الاختصاص من أقطار العالم ، وكم كان ماغوش التونسي الحافظ الفيلسوف السابق ذكره يلقى من الترحيب ليدرس في تلك الربع فيستفيد الشئ من علمه الواسع .

وكان المحقق محمد أمين بن صدر الدين الشرواني المتوفى سنة ١٠٣٦ من النوايع في العلوم العقلية في بلاد المعجم ، وحينما استفحل الشر في أذربيجان كان الوزير نصوح باشا انتدب لهدنة الفن في تلك الديار ، وفي أثناء زحفه وجد العالم المذكور قد التجأ إلى البلاد العثمانية فرحب به غاية الترحيب وعند

اتهام تسكين الفتنة استصحبه إلى دار الخلافة ، ولما رآه علماء العاصمة أعجبوا بدقة أنظاره واختصاصه البالغ في العلوم العقلية ، فطلبوا إليه أن يلقى دروساً في تلك العلوم فانخرط في سلك المدرسين هناك ، وبدأ يدرس فاجتمع عليه من الأفاضل ما يزيد عددهم على ثلاثمائة رجل فأنعش في نفوسهم روح التعمق في تلك العلوم وملا البلاد علماً .

وبما وقع له هناك أنه لما سمع عصره قاضى زاده الرياضى (وهو غير شارح الجفمينى) بصيت الشروانى هذا حضر إلى الأستاذة بغية اختبار علم هذا النزيل الكريم وقصد إلى منزله توأ ، فأخبروا الشروانى بمقدم قاضى زاده لاختبار علمه فلم يكثر حتى دخل إليه ، فنهض الأستاذ قليلاً ثم جلس فقال له قاضى زاده عندي ثلاثون سؤالاً في أنواع العلوم ، أريد جوابها منك ، (وكان الشروانى مضطجماً على الوسادة) فقال : « والله لا رفعت جنبى عن الوسادة حتى أجيبك عنها » ، هات ما عندك ، فشرع قاضى زاده يورد له السؤال ، فقبل أن يتمه يجيبه عنه بلا تمسك ولا تمهل ويقبل السائل الجواب ويكتبه عنه إلى أن أنى على الجميع فأسقط قاضى زاده في يده وتبين له أنه بحر لا ساحل له فطار صيته كل مطار .

وكان تخرج الشروانى هذا في العلوم على المحقق أحمد المجلى « بضم ففتح » والحسين الخاخالى تلميذى حبيب الله مرزاجان الشيرازى تلميذ جمال الدين محمود الشيرازى تلميذ الجلال الدوانى ، وهؤلاء كلهم بحور في العلوم العقلية . وللشروانى هذا الفوائد الخاقانية ، تشتمل على ثلاثة وخمسين علماً تدل على مبلغ براعته في العلوم . وله « شرح جهة الوحدة » للفنارى صعب المسلك ، كان في عداد كتب الدراسة قبل النظام ، وله أيضاً « المبدأ والمعاد » تمتع في بابه وله « شرح قواعد العقائد » للغزالي مهم جداً . وكل مؤلفاته تدل على استبحاره في العلوم .

وحفيده محمد صادق بن فيض الله تولى مشيخة الإسلام ثم توفي

سنة ١١٢١ هـ

ومن أنبه تلاميذ الشرواني محمد بن علي الأمدى المعروف بجلاجلي
(وكان العلامة شيخ الإسلام حسين حسنى المتوفى سنة ١٣٣٠ من أحفاده)
وكان نسيج وحده في العلوم العقلية ، وكان السلطان مراد الرابع المعروف
بشدة البطش مر بديار بكر في أثناء عوده من بغداد فلقى هناك هذا العالم
وكان يبلغه صيته في العلوم فاستصحبه إلى دار السلطنة وقال له : « اختر
علماء العاصمة لنسكون على بيته من منازل العلماء في العلم والفضل وليظهر
فرق ما بين سكنة الجيب الواسعة الأردن ولاسى العظام الكبيرة ، ولم يكن
في استطاع أحد منهم معارضة هذا الملك لشدة فتكه بالمعارضين ، فألف
الأستاذ رسالة سماها « الأسئلة » وذكر فيها سبعة مباحث من سبعة علوم ،
فبادر علماء الحاضرة بتأليف رسائل في الإجابة عن تلك المسائل ، ثم عرضت
على الأستاذ فاطلع عليها فوجد اثنتين منها فقط في أعلى درجات القبول ،
هما رسالتا عبد الرحيم بن محمد الأذن « أظنه » ومحمد البهائي - وتولى مشيخة
الإسلام هذا وذاك فيها بعد ووجد باقي الرسائل دونهما في منازل متنازلة من
الذروة إلى الخضيض ، والغريب أن عبد الرحيم كان في مبدأ نشأته رحل إلى
الخلخال والمجلى وحصل العلم عندهما ثم عند تلميذهما محمد أمين الشرواني ،
كما أن البهائي كان درس العلم في نشأته عند عبد الرحيم فتسكون علومهم من
نوع واحد .

ثم ألف الأستاذ الأمدى رسالة أخرى أسماها « الأجوبة » في صدد
التوسع في جواب أسئلته ، واشتهرت هذه الرسالة بأ نموذج العلوم ، كما ألف
رسالة أخرى سماها « الرد والقبول » أبان فيها باطل الأجوبة من صوابها
في تلك الرسائل ، وله أيضا تحريرات وحواش على الكتب مقبولة مرغوبة .

ومن أنبائه بالعاصمة أن أحد تلاميذه المشغوفين بتحقيقاته أتاه يوما ليودعه حيث كان أبوه ولي قضاء ديار بكر وأراد أن يستصحب ابنه هذا فأخذ هذا الابن يبكي ملء عينيه فقال له الأستاذ لماذا هذا البكاء ؟ فقال لحرمانى من تحقيقات أستاذ منقطع القرين ، فقال له الأستاذ: هون عليك ، هنالك تلميذ لى زقته العلم زقا حتى أصبح اليوم هو أقوى منى فى العلم وأدق فى النظر لكبر سنى ونشاطه وقوته فتستفيد منه أكثر مما تستفيد منى وهو عبد الرحمن بن إبراهيم السهرانى الأمدى مدرس المسعودية فى ديار بكر ، ففرج متهلل الوجه مستبشراً فوجده كما وصفه شيخه . وهذه شهادة عظيمة من أستاذ عظيم لتلميذ بدت عظمته للملا فيما بعد .

وهكذابقى ملاجلبى الأمدى يابشر العلم بالأستاذة مدة طويلة يلتقى كل احترام ثم عين لقضاء القضاة ببغداد ثم بالشام فتوفى بها سنة ١٠٦٦ ودفن بمقبرة سنان بأشأ رحمه الله . وكانت وفاة تلميذه عبد الرحمن الأمدى فى تلك السنة أيضا على التحقيق .

ولعبد الرحمن الأمدى هذا من الرسائل ما يزيد على أربعين رسالة فى غوايض العلوم . ونحريراته مرغوب فيها جدا لدى محققى تلك الديار وهو من الموفقين لإبداع معان كثيرة فى عبارات وجيزة .

ومن نماذج ذلك أن المتكلمين تراهم يضطربون جدا فى لا تنهى المقدورات والمعلومات مع اختصاص القدرة بالممكن وشمول العلم للممكن وغيره فيركبون كل مركب فى التخلص من النقص الوارد بذلك على برهان التطبيق والمحقق إسماعيل القونوى ينقل فى رسالة ألفها فى الرد على الدوائى فى مسألة العلم عن عبد الرحمن الأمدى هذا قوله : وأما تعلق علم الله سبحانه بالأمر الغير المنتهية فلا يجرى فيه التطبيق لأنهم اعتبروا فى جريان التطبيق التطبيق بالفعل وأدعوا البداهة فى أن التطبيق بالفعل لا يتحقق بدون وجود

الاحاد في الخارج ، والعلم لا يستلزم الوجود ، ويعول القونوى عليه في هذا المعترك .

ومن احاط بأطراف الحديث وعلم مرى نزاع القوم في المسألة وجد هذه الكلمة في غاية المتانة في دفع شكوك هؤلاء بعمد الجرم بأن لا تنأى المقدورات ، لا يقنى ، بمعنى أنه مامن مقدور متحقق إلا وبعمده مقدور مفترض ، لا بمعنى أن ما تحقق في الخارج بالفعل من المقدورات غير متناه . وتفصيل ذلك في رسالة القونوى وهي محفوظة في التيمورية .

وأسانيدنا في العلوم العقلية تلتقى إلى عبد الرحمن الأمدى هذا بسندنا إلى إسماعيل القونوى عن عبد الكريم القونوى الأمدى عن عثمان الدوركي القيصرى عن على الشارى القيصرى عن رجب بن أحمد القيصرى الأمدى عنه . وأما سند الدوانى فمن أبيه عن السيد الشريف عن محمد مبارك شاه عن القطب الرازى عن القطب الشيرازى وعلى بن عمر الكاتبى وهما عن النصير الطوسى عن القطب المصرى إبراهيم بن على عن الفخر الرازى عن محمد الجبلى عن محمد بن يحيى النيسابورى عن الغزالى عن إمام الحرمين . أعلى الله منازلهم في الجنة ونفعنا بعلومهم .

طرف من أنباء العلم والعلماء

ليس بخاف ما في استذكار أنباء أهل العلم والورع من استنفاض الهمم إلى اقتفاء آثارهم ، مع ما في ذلك من استئزال الرحمت ، وإذن فلا بأس أن نتحدث للقراء اليوم عن بعض أنباء مقتضية من هذا القبيل ، وفي ذلك ذكرى للذاكرين ، وعبرة للمعتبرين .

ومن المعلوم أن ملوك بني عثمان كانت لهم صفتان : صفة الخلافة وصفة السلطنة ، وكان مشايخ الإسلام ينوبون عن الملوك في صفة الخلافة كما كان الصدور ورؤساء الوزراء يمثلون صفة السلطنة نيابة عنهم ، وكان علو منزلة مشيخة الإسلام على رئاسة الوزراء بالنسبة ما للخلافة الإسلامية من الجلالة والمهابة أيام كان الدين الإسلامي في أعلى ذروة الإجلال عند رجال الدولة وأفراد الأمة ، وكان أنبه العلماء وأعلمهم وأورعهم هو الذي يولى مقام المشيخة الإسلامية احتفاظاً بمهابته العظيمة في القلوب ، وتأثيره العميق في توجيه شؤون الأمة إلى خير المجتمع الإسلامي .

والذين تولوا هذا المقام السامي طول مدة الحكم العثماني إلى عهد تجريد الخلافة من الحكم نحو ١٢٧ شيخاً من مشايخ الإسلام على اختلاف منازلهم . ولو أفردت تراجم هؤلاء بالتأليف لرأى الجمهور مواضع عبر في أنبائهم ، وكان هناك أسر معروفة بالعلم والفضل سبق أن تولى منهم غير واحد هذا المقام العالى ، فمنهم آل سعد الدين الأماجد ، ولا يحصى عدد أهل الفضل منهم في عدة قرون ، والذين حازوا مقام المشيخة الإسلامية خاصة ستة رجال منهم : فأولهم شيخ الإسلام محمد سعيد الدين بن حسن جبان التبريزي المتوفى سنة ١٠٠٨ هـ نخرج في العلوم على شيخ الإسلام أبى السعود العمادى ثم حاز

المقامات العالية إلى أن أصبح شيخ الإسلام في الدولة ، وهو معروف بسعة العلم ، وحسن التدبير ، والكياسة البالغة ، تخرج عليه الشهاب الخفاجي العالم المصرى المشهور ، وأبوه كان نديم السلطان سليم الأول ، وكان من سلالة الولي الكبير السيد محمد بهاء الدين الحسينى البخارى قدس سره شيخ العلامة السيد الشريف الجرجانى فى التصوف ، وكان سعد الدين هذا أول من تولى هذا المقام من هذه الأسرة الكريمة .

وكان بعمية السلطان محمد الثالث فى حرب هونفارىا المعروفة بموقعة « أكرى » وبعد أن انتصر الجيش الإسلامى بادية ذى بده تحالفت دول من أهل الصليب وكروا على جيش الإسلام ، وضايقوهم بشدة متناهية ، إلى أن قاربوا مخيم السلطان ، وبدا الضعف فى صفوف المجاهدين حتى هم السلطان أن يتراجع ، فقام الشيخ سعد الدين هذا وأمسك بزمام حصان السلطان وحول اتجاهه الى جهة جيش العدو بكل رباطة جأش رغم تدفق جيش العدو من كل جانب كالسيل الجرار ، وقال للسلطان بصوت جهورى تتجاوب أصداؤه فى الصفوف : « إنما نعيش لمثل هذا اليوم ١١ نموت ولا نرى ذل الإسلام ، فأثارت كلمته هذه روح الحماس البالغ فى نفس السلطان ، وفى الجيش كله حتى خاضوا صفوف العدو وحملوا عليها حملة المستميت ، فسكتب الله للإسلام النصر المبين ، بعد أن ذاقوا مرارة الانهزام . كما هو مدون فى التاريخ . وكان هذا الانتصار أشبه شىء بانتصار الملك السلاجوقى آلب أرسلان - بعد أن يئس وكاد أن يستسلم - وأسره للملك أرمانوس سنة ١٠٦٣ بمحكمة صادقة أشعلت نار حماسها فى نفس الملك كلمة الشيخ أبى نصر محمد بن عبد الملك البخارى العالم المشهور سواء بسواء . -

وبعد ذكرنا هذا وذلك ما فعل شيخ مشايخنا الشيخ أحمد ضياء الدين

الدكتور خانوي المحدث المتوفى سنة ١٣١١ - من مشايخ الشيخ نجيب - حيث حارب الروس في جهة الشرق متطوعاً ، وتحت قيادته جماعة من العلماء والطلاب ، وكذا صنع شيخ مشايخنا العلامة أحمد شاكر بن خليل المتوفى سنة ١٣١٥ حيث ساق كتيبة من متطوعي العلماء والطلاب حتى فتحوا مدينة « علكسانيج » في حرب المرب ، وألقى هذا الأستاذ الكبير يوم الفتح خطبة الجمعة باسم الخليفة حيث صلى الجمعة في أكبر كنيسة هناك .

ولنرجع إلى الكلام عن الشيخ سعد الدين فنقول إنه قد أنجب أولاداً عرفوا بالفضل التام والعلم الواسع ، وكان الناس يتعجبون من نشاطهم كلهم أقراراً في العلم والدين ، فبهشوا امرأة تمال أمهم كيف تمكنت من تنشئتهم هذه اللساقة ، فقالت : ما أرضعت أحداً منهم بدون طهارة كبرى في حينها ، وكنت أذبح عن كل منهم في كل جمعة ما أنصديق بلحمه على الفقراء ، فلبسوا كالحلقة المفرغة لا بدري أين طرفاها .

وكان محمد سعد الدين هو الثاني والعشرين من مشايخ الإسلام في الدولة وقد تولى المشيخة اثنان من أجياله وهما : محمد بن سعد الدين المتوفى سنة ١٠٢٤ ومحمد أسعد بن سعد الدين المتوفى سنة ١٠٢٤ ، فالأول هو الرابع والعشرون من مشايخ الإسلام في الدولة وكان علمه وفطنته وورعه موضع اتفاق الجميع وكان استحضاره لمسائل الفقه وقوة حافظته مضرب مثل ، ومن غرائب ما وقع له كما يذكره الحجي في خلاصة الآثار أنه ركب يوماً البحر إلى بستان له وكان أمين الفتوى في خدمته ، وكان زمن توزيع الفتاوى قد قرب ، فقال شيخ الإسلام لأمين الفتوى : أخرج الأسئلة وأقرأها على الاستمعيين أجوبتها فإذا وصلنا إلى البستان سهلت الكتابة عليها ، فأخرجهم أمين الفتوى وأقرأها حتى أتى على آخرها ، وكان الأمين يضع المقرء أمامه في الإورق

الذي هم فيه ؛ فهبت ريح عاصفة وألقت الأوراق في البحر ، فاضطرب الأمين لذلك غاية الاضطراب فقال له شيخ الاسلام : لا بأس عليك اكتب ما أملى عليك ، وأخذ يملئ عليه الأسئلة المكتتبة وهو يكتب حتى لم يبق منها شيء ، وكانت تنوف على مائة ، وهذا من الدليل على مبلغ قوته في الحفظ واستحضار المسائل ، وكل هذه الأمة من علماء من هذا الطراز في الحفظ وسعة العلم ، الأمر الذي قد يستبعده من لم يدرس أحوال حفاظ هذه الأمة .

ومحمد سعد الدين هذا هو الذي بحث إليه السلطان أحمد الأول - باقى ذلك الجامع البديع ذى المآذن الست قرب أياصوفيا - كبير حجابه بخط سلطاني يسأله فيه : « ما هو سبب الخلل الطارىء على كيان الدولة وشؤون الرعية مع انصر الموعود لهذه الأمة ؟ » فأخذ الشيخ الخط السلطاني من يد كبير الحجاب وكتب تحته بعد مد باء الجواب على الوجه المعتاد في الافتاءات « مالى ولهذا الأمر ؟ كتبه محمد بن سعد الدين ، وأعاد الورق إلى السدة الملكية ، فاحتد السلطان غضباً ، واغتاض جدد الغيظ ، حيث اعتبر أن شيخ الإسلام لم يلتفت إلى سؤاله ، فطلبه للشول بين يديه في الحال ، فحضر وأخذ السلطان يعاتبه من العتاب على خلاف ما هو المعتاد من التسامح مع مشايخ الإسلام ، وقال كيف تقول : أنا مالى في أمر يهمنى جداً وتهمل الجواب ؟ فقال شيخ الاسلام : كلا بل جاوبت على سؤال مولانا أدق جواب ، ففى كانت عناية رجال الدولة وأفراد الأمة بما يخصهم أنفسهم فقط دون التفات إلى ما يعم ضرره الجميع أو يشمل نفعه قائلين : مالى ولهذا الأمر ؟ فقد طميت البلية ، وعمت المصيبة لانصرافهم إلى منافعهم الشخصية دون النفع العام ، ولما شرح شيخ الإسلام كلامه هذا الشرح أعجب به السلطان جداً وخجل من عتابه وسعى في إرضائه سعيّاً بالغاً ، وأنعم عليه بثلاث خلع فاخرة ، كما أنبأنا بذلك التاريخ .

وتلك الحكمة (أنا مالى) على وجازتها هي علة العمل فى طرود الخلل فى كل زمن .

وكان أسعد بن سعد الدين هو الخامس والعشرين من مشايخ الإسلام ، وكان مع أخيه كفرسى رهان فى العلم والفضل ، وشارك فى حرب داران ، بهمة السلطان ، وللعلم بمبلغ صرامته فى الحق نذكر كلمته الصريحة للسلطان عند استفحال الشرور حيث قال للسلطان مصطفى خان الأول : «إن أمر المملوك اختل ، وإن الأعداء تسلطت علينا ، ونحن نخشى ضياع الملك ، وأنت لست بلائق للسلطنة ، حتى تم ماتم .

وبعد وفاة شيخ الإسلام أسعد هذا أراد السلطان عثمان الثانى استطلاع آراء كبار العلماء فىمن يخلفه ؛ فثل بين يدى جلالة السلطان العالم الكبير الحسين بن محمد المعروف بأخى زاده ، فقال للسلطان : «كل من وقف على قدميه بحضوركم ، ورفعت إليه ثلاثمائة مسألة وكتب جواب المائتين من غير مراجعة ، فليول مقام الإفتاء . . وهذا من الدليل على مبالغ سعة الشيخ أسعد فى العلم بحيث يجب أن يكون من يخلفه بهذا الوصف .

وابنه أبو سعيد المتوفى سنة ١٠٧٢ رابع من ولى المشيخة من هذه الأسرة ، وهو التاسع والعشرون من مشايخ الإسلام .

ومحمد البهائى بن عبد العزيز بن سعد الدين المتوفى سنة ١٠٦٤ هو خامس من ولى مشيخة الإسلام من هذه الأسرة ، وهو الثانى والثلاثون من مشايخ الإسلام فى الدولة وكان معروفاً بالذكاء البالغ ، وكان ينتسب بهائياً لثلاثين يضع نسبته حيث كان سليل الولى الكبير السيد محمد بهاء الدين البخارى المعروف بشاه نقشبند السابق ذكره ، وكان محمد البهائى ثانى اثنين أجداد من علماء العاصمة الإجابة عن أسئلة العلامة الحكيم ملاجلابى الأمدى فى

غوامض العلوم ، حيث أمره السلطان مراد الرابع أن يختبر علماء العاصمة ،
ليكون على بيّنة من منازلهم في العلم ، وحديث اليوم لا يتسع لبيان كيفية اختبار
علماء العاصمة ، وربما نعود إلى هذا البحث في حديث آخر إن شاء الله تعالى .
وآخر من ولى المشيخة الإسلامية من هذه الأسرة هو فيض الله بن
أبي سعيد بن أسعد بن سعد الدين المتوفى سنة ١١١٠ وهو السابع والأربعون
من مشايخ الإسلام ، وله إلمام بعلم الهيئة والفلك أيضا . ولسنا نقصد استيفاء
تراجم هؤلاء الستة هنا ، وله مقام آخر ، وإنما أردنا الإشارة إلى مواضع
العبر من تراجمهم لمن أراد أن يذكر .

من انباء العلم والعلماء

قال الإمام أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري في ترجمة الإمام أبي الحسن عبيد الله بن الحسين السرخي رحمه الله : كان أبو الحسن مع غزارة علمه وكثرة رواياته عظيم العبادة كثير الصبر والصلاة شديد الورع صبوراً على الفقر والحاجة عزوفاً عما في أيدي الناس ، حدثني أبو القاسم علي بن محمد بن علان الواسطي ما رأت عيناي في معناه مثله ، قال لما أصابه الفالج في آخر عمره حضرته في بيته وحضر أصحابه أبو بكر الدامغانى وأبو علي الشاشي وأبو عبد الله البصري وقالوا هذا مريض يحتاج إلى نفقة وعلاج وهو مقل ، ولا نحب أن نبذله للناس فيجب أن نكتب إلى سيف الدولة ونطلب منه ما ينفق عليه ، ففعلوا ذلك ، وأحس أبو الحسن بما هم فيه فسأل عن ذلك فأخبر به فبكى وقال اللهم لا تجعل رزقي إلا من حيث عودتي ، فمات قبل أن يعمل سيف الدولة شيئاً ثم ورد كتاب سيف الدولة ومعه عشرة آلاف درهم ووعد أن يمد ذلك بأمثاله فنصدق به .

وحدثني أبو القاسم علي بن محمد بن علان ، قال كان أبو الحسن شديد المقت لمن ينظر في القضاء ، وكان إذا ولي أحد من أصحابه القضاء هجره وأبعده فولى الحكم من أصحابه أبو القاسم علي بن محمد التنوخي وكان مقدما في الفقه والعلوم مع معرفته بالعربية وقوته في الشعر ، فهجره أبو الحسن وقطع مكاتبته ، وكان يدخل بغداد ولا يمكنه الدخول عليه فإذا سئل في بابيه يقول كان يعاشرني على الفقر والحاجة وبلغني أنه الآن ينفق على مائتته في كل يوم دنانير وما علمته ورث ميراثا ولا انجر فرج وما أعرف لهذه النفقة وجها . قال لنا الشيخ أبو القاسم علي بن محمد الواسطي وعهدى به أنه دخل آخر دخلة دخلها بغداد وحضر المجالس وكلم

ابن أبي هريرة . وكان ينقل ما يجرى بينهما إلى أبي الحسن . فكانه لان قلبه لأبي القاسم التنوخي فغوطب في أن يأذن له في الدخول عليه فسكت ، قال فرأيت أبا القاسم التنوخي وقد دخل مجلسه وعليه ثيابه ومرقعته وقد انصب فباس رأسه وقعد بين يديه فتبسم في وجهه وما كلمه بحرف وودعه أبو القاسم ومخرج . ولو ذكرنا ما عندنا من أخبار أبي الحسن لاحتجنا إلى كتاب مفرد ، وإنما ذكرنا ما لا بد منه . وتوفي أبو الحسن ليلة النصف من شعبان سنة أربعين وثلاثمائة ، وصلى عليه القاضي أبو تمام الحسن بن محمد الهاشمي الزيني وكان من أصحابه ، وقيل إن مولده سنة ستين ومائتين . وكان المتولى لغسله إبراهيم بن شهاب وأبو عبد الله بن رزام . والثاني هو صاحب الرد على الباطنية . ودفن بجنداء مسجده في درب الحسن بن زيد على نهر الواطيين . .

وكان أبو الحسن جمل التدريس لأبي علي أحمد بن محمد الشاشي حينما أصابه الفالج ، والفتوى إلى أبي بكر الدامغانى ، وكان يقول ما جادنا أحفظ من أبي علي الشاشي حدثني أبو محمد العماني قال حضرت أبا علي الشاشي في مجلسه ، وقد جاءه أبو جعفر الهندواني مسلما عليه فاقام إليه فأخذ يمتحنه بمسائل الأصول وكانت على طرف لسان أبي علي ، فلما فرغ امتحن أبا جعفر بشيء من مسائل النوادر فلم ~~يسكن~~ أبو جعفر يحفظها فكان ذلك سبب حفظ الهندواني للنوادر ، وقال لأبي علي جئتكم زائرا لا متعلما فلما قام نهض له أبو علي الشاشي وتوفي أبو علي الشاشي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة . حدثني أبو الفرج العماني ، وكان قد أدرك الشيخ أبا الحسن ودرس عليه ، قال أوصى أبو علي الشاشي أن يرجعوا من مواراته ويفرقوا دفاتره على أصحابه ويتصدقوا بتركته . وكانت تسعمائة درهم عند ثلاثة أنفس يعيش من فضل ذلك . وأن لا يجلسوا له في عزاء ففعلوا ذلك ، وحضر أبو عبد الله

الداعي وأبو تمام الزبلي رضى الله عنهما جنازته وتفرقة كتبه وتركته ، ثم تفرقوا . وكان أبو بكر الدامغانى أقام على الطحاوى سنين كثيرة ثم أقام على أبي الحسن ، وكان إماماً فى العلم والدين مشيراً إليه فى الورع والزهادة . وكان أبو بكر أحمد بن على الرازى الجصاص من أصحاب السكرخى وكان خرج إلى نيسابور مع الحاكم النيسابورى برأى أبي الحسن السكرخى ومشورته ، ومات السكرخى وهر فى نيسابور ثم عاد إلى بغداد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة وأبو على الشاشى غلب على الموت ، فجلس للتدريس فى مسجد أبي الحسن السكرخى ، وانتهت الرحلة إليه ، وكان على طريقة من تقدم فى الورع والزهادة والصيانة ، وخوطب على قضاء القضاة مرتين فامتنع . حدثنى أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبرى قال حدثنى أبو بكر محمد بن صالح الأبهري قال خاطبني المطيع على قضاء القضاة ، وكان السفير فى ذلك أبو الحسن بن أبي عمرو الشرايى ، فأبيت عليه وأشرت بأبي بكر أحمد بن على الرازى فأحضر للخطاب على ذلك وسألنى أبو الحسن بن أبي عمرو معونته عليه فخوطب فامتنع وخلوت به ورققت فقال لى تشير على بذلك ، فقلت لا أرى لك ذلك ثم قمنا إلى بين يدي أبي الحسن بن أبي عمرو وأعاد خطابه فعدت إلى معونته ، فقال لى أليس قد شاورتك فأشرت لى أن لا أفعل فوجم أبو الحسن بن أبي عمرو من ذلك وقال تشير علينا بإنسان ثم تشير عليه أن لا يفعل ؟ قلت نعم إمامى فى ذلك مالك بن أنس أشار على أهل المدينة أن يقدموا نافعاً القارىء فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار على نافع أن لا يفعل ، فقبل له فى ذلك فقال أشرت عليكم بنافع لأنى لا أعرف مثله وأشرت عليه أن لا يفعل لأنه يحصل له أعداء وحساد فكذلك أنا أشرت عليكم به لأنى لا أعرف مثله وأشرت عليه أن لا يفعل لأنه أسلم لدينه .

هكذا كانت تلك النفوس الطاهرة ، على صلابة الأبرى في مذهبه
وصرامة الجصاص في المذهب كما يظهر من أحكام القرآن والفصول في
الأصول وشرح الجامع الكبير وشرح مختصر الطحاوي وشرح مختصر
الكرخي له . وتوفي أبو بكر الرازي الجصاص ببغداد سابع ذي الحجة
سنة ٣٧٠ هـ رحمهم الله ، ولسنا في صدد بيان سعة دائرة علمه بالحديث
والرجال والفقه وأصوله ، وكتبه أصدق شاهد على ذلك . فطوبى لمن اتخذ
هؤلاء قدوة في العلم والدين .

من انباء العلم والعلماء

العالم الديني يجب أن يكون المثل الأعلى في نفسك بأهداب الدين في العقيدة والعمل والخلق ، موافقاً لمظهره لمخبره في جميع النواحي ، ضليلاً أمام من تحدته نفسه الاعتماد على الحق ، لا تلتزم له قناسة إزاء من يحاول التلاعب بالشرع ، شفيقاً رفيقاً بين الجانبين عند إرشاده للخلق ، يحسب حساب ما يعلو على مدارك العامة عند تقويم عوجهم وهدايتهم إلى الفضائل وتعويده إياهم الطوعية لأحكام الشرع في كل صغير وكبير ، أسداً مغواراً لا يخضع لمن يريد من كرامته ، قائماً من الدنيا بما يقيم صلبه ، ومن الآخرة بما يرضى ربه ، من غير أن يدع سبيلاً للمادة إلى أن يمشى حبها ويبيض في قلبه ، ومن ذل للمادة وعمل للمادة ، منحرفاً عن الجادة ، فهو عابد مادة ، وعلماء كل شعب عنوان لأحوالهم الروحية ، ورمز لكراماتهم ومهانتهم ، وأبى الله أن يجعل على رأس شعب كريم غير خيار العلماء .

ولخيار العلماء وشرارهم نماذج في طيات كتب التاريخ ، يكون في استدكارها عبر ، فلا بأس أن نذكر ببعض ما هو تحت نظر الناظرين ، وفي ذلك ذكرى للذاكرين ، وما يذكره ابن قتيبة أن أبا جعفر المنصور العباسي لما ولي الخلافة وحج بلغه عن ابن أبي ذئب ، ومالك ، وابن سميان ما كدر خاطره ، فطلبهم بغتة إلى سرادق الخلافة بالليل فمكث آخر من حضر هو مالك رضي الله عنه فوجد ابن أبي ذئب وابن سميان جالسين فأمره أبو جعفر بالجلوس فجلس فإذا في جنب كل منهم شاهر سيف يلمع وحامل عمود من حديد ، ثم التفت الخليفة إليهم وقال :

أما بعد معشر الفقهاء فقد بلغ أمير المؤمنين عنكم ما ضاق به صدره ،

وكنتم أحق الناس بالكف من ألسنتكم ، وأولاهم بلزوم الطاعة والمناصرة
في السر والعلانية لمن استخلفه الله عليكم ، قال مالك فقلت : يا أمير المؤمنين
قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بلباً فتبينوا أن تصيبوا قوماً
بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين^(١)) .

فقال أبو جعفر : على ذلكم ، أي الرجال أنا عندكم ، أمن أئمة العدل أم
من أئمة الجور ؟ فقال مالك فقلت : أناشدك أن تعفيني من الكلام في هذا .
قال : قد أعفأك أمير المؤمنين ، ثم التفت إلى ابن سميان فقال له : أي الرجال
أنا عندك ؟ فقال ابن سميان : أنت خير الرجال تصحج بيد الله الحرام ، وتجاهد
العدو ، وتؤمن السبل ، ويأمن الضعيف بك أن يأكله القوي ، وبك قوام
الدين فأنت خير الرجال ، وأعدل الأئمة . ثم التفت إلى ابن أبي ذئب فسأله
قائلاً : أي الرجال أنا عندك ؟ قال : أنت والله عندي شر الرجال : استأثرت
بمال الله ورسوله وسهم ذوي القربى واليتامى والمساكين ؛ وأهلك
الضعيف وأتعبت القوي وأمسكت أموالهم ، فما حجتك غداً بين يدي الله ؟
فقال له أبو جعفر : ويحك ما تقول أتعدل ؟ أنظر ما أمامك ! فقال : نعم قد
رأيت أسيافاً وإنما هو الميرت ولا بد منه ؛ عاجله خير من آجله ، ثم خرجا .

قال مالك وجلس فقال أبو جعفر إني لأجد رائحة الحنوط عليك ،
قلت لما جاءني رسوأك بالليل ظننته القتل فاغتسلت وتحنطت ولبست ثياب
كفني ، فقال سبحانه الله ما كنت لأئلم الإسلام وأسمى في نقضه ، عائد بالله
عما قلت ! فانصرف إلى مهرك راشداً مهدياً . فانصرف مالك صباح غد ،
وبعث الخليفة من ورائهم بصرد فيها دنانير جمعة مع شرطى أوصاه بقطع رأس
ابن أبي ذئب إن قبلها ، وبقطع رأس ابن سميان إن لم يقبلها ، وترك مالك حراً في

الأخذ والرفض ، فأخذ ابن سميان فسلم ، ورفض ابن أبي ذئب فسلم ، وأخذها مالك لحاجته إليها .

وما كان مالك ليقول عن جائر إنه عادل إلا أنه لم يكن في صراحة ابن أبي ذئب ، ولذا ترى الإمام الشافعي رضي الله عنه يأسف كل الأسف حيث لم يدرك ابن أبي ذئب . والفرق بينهما وبين ابن سميان أن فرق ما بينهما في كتب الرجال .

وكان لأبي جعفر المنصور بعض مناقب وفضائل معروفة في العلم والعمل لسكن الإمامة العظمى لها في الإسلام مقام عظيم ، لانتجاع الجور في ناحية من النواحي لأنه إنما يأتي السكندر من رأس العين ، ولذا كان أبو حنيفة يزيد على هؤلاء ويقول إنه لص متغلب كافئ تفسير الزخشرى ، ومالك هو عالم دار الهجرة ، وابن أبي ذئب من شيوخ الإمام محمد بن الحسن رضي الله عنهم ، وابن سميان من قضاة السوء المداهنين ، واسمه عبد الله بن زياد المخزومي ، سأل الله وألهمنا رشدنا ، وجعلنا مع الحق حيثما كان .

من انباء العلم والعلماء

إن أحق الطوائف بالأمانة وصدق التمسك بالمبادئ القويمة ، هم طائفة العلماء حراس شرع الله سبحانه وأمناء الله في أرضه لأن صلاح الأمة منوط بصلاحهم وفسادها ناشئ من فسادهم . فإذا هم أجدر الناس بالاعتداد عن طرفي قصد الأمور ايتقوا أمة وسطا عدولا شهداء على الناس بالحق لا يميلون إلى الإفراط ولا إلى التفريط يأبون التنطع البالغ والتساهل الموزى فلا يكون من شأنهم الجور على كل قديم ولا الجحود مسيرة للملاحدين .

فإذا حرم العالم الاعتصام بالكتاب والسنة وأخذ يتنكب هدى الأئمة مستسهلا هجر الشرع المتوارث ، بحاريا لكل مبدأ مستحدث فهناك انطواء صحائف الفرع والأصل وهلاك الحرث والذسل وشمول الإلحاد وعموم الفساد ، فثله لا بد وأن ياقى جزاء عمله في العاجل قبل ما أعد له من العذاب الآجل ، والشعب الذى يدع مثله يعيث فساداً بدون أن يقطع يده الأئمة لا يلقى سوى الوبال والنكال .

وأما العالم الذى يخاف مقام ربه المنتقم الجبار ، العزيز القهار ويتحدث باسم شرع الله سبحانه فلا بد وأن يقف حيث تقف الأدلة إن كان من أرباب الحججة ، وأن يقتصر على أقوال أئمة الهدى المعترف بإمامتهم عند الأئمة خلفا عن سلف المنقولة أقوالهم بطريق الاستفاضة مدى القرون إن كان يجرى فى محجة اتباع أحد منهم رضى الله عنهم .

وأما إن كان ممن لا هم له غير ملء الكرش ولم القرش قام الدين أم قعد فكفاه ذلك خزيا له فى الدنيا والآخرة ، ومثله لا يخشى الله ولا يخشى الناس أن يقمش عن كل من هب ودب فيفضل ويضل ، وفى مثله قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه البخاري ، إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً
ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ
الناس رؤساً جهالاً ففسدوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا فإذا وسد الأمر
إلى أصحاب النفوس الصغيرة لا تلقى الجماعة من ذلك سوى الانحلال والصفار
والزوال ، وإليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم : من أشراط الساعة أن يلبس
العلم عند الأصغر .

وإذا اجتمع في المرء الشقوتان الجهل والتعرج على الله ، ووسد إليه
الأمر فهناك الطامة الكبرى حيث لا يكون عنده ورع يحججه عن تخطي
حدود الله ، ولا علم يتصور به من الوقوع في مهادم الجهل . وليس يأتي
التقلب في الرأي والتحول من شيء إلى شيء في باب الدين إلا من قلة العلم
وفقدان الورع ، وفي مثل هذا المتقلب يقول مالك رضى الله عنه : « أبيع
دينه كل يوم لدين جديد » ، كما ذكره ابن عبد البر ، والجرير بالحق في كل
ربيع سنة السلف الصالح ، والتلاعب به شأن كل منافق .

وقد انفقت كلمة علماء هذه الأمة على أن من الواجب على من أقام نفسه
مقام التحدث عن شرع الله أن يكون عالماً بكتاب الله وسنة رسوله وبمواطن
الإجماع ومواضع الخلاف ، ومن يفتد أو لا يستند بخلافهم ولا يهودى رأيه
به ويمتأهيه في هوة حقيقة لا قرار لها .

وليس من شك أن شرع الله نافذ الأحكام عند كل مسلم بدون أن يحتاج
إلى تصديق أى مجلس ، وإنما يحتاج إلى تصديق مجالس الشورى في نفاذ
أحكامه هو القوانين الوضعية ، فبمجرد تصديق البرلمانات على الاقتراحات
لوضعية تكون نافذة الأحكام ، لا تسوغ مخالفتها في نفاذ دستاتير الدول .
لكن التصديق المذكور لا يجعل ما ليس من شرع الله ، من شرع ولا ما هو

من شرع الله ليس من شرع الله ، فيبقى الشرع شرعا والقانون قانونا بعد استكمال أدوار التقنين ، ولذا كانت العادة المتبعة في الحكومات الإسلامية عرض المقترحات التي تمس الشرع الإسلامي على علماء الشرع الأئمة على شرع الله قبل عرضها على البرلمانات ليعلم ما إذا كانت المقترحات لا تصادم الشرع ، حذرا من تصديق ما فيه مخالفة صارخة للشرع .

وكانت السنة المتبعة منع من يعلم الناس وجوه الخيل وآراء الشفاذ من الإفتاء ليبقى الفقه الإسلامي خاليا من الشوب صافيا ، وكان علماء الشرع المؤسسون إليهم النظر في المسائل التي لها تعلق بالشرع ، لا يعلمون الحجارة ولا المحاباة وإنما يكون نصب أعينهم تمحيص الحق وإبطال الباطل ، علماء منهم بأن هذا اليوم له غد ، ولغد حسابه ، وعادة عرض المقترحات على علماء الشرع هي العادة المارعية بمصر أيضا وستبقى كذلك مدى الدهر إن شاء الله تعالى .

بيد أنا نرى علماء اليوم قطعوا شوطا بعيدا في التساهل وتوسيع الدائرة في النقل عن كل قائل ، بسند وبدون سند ، ومن غير التفات إلى حال الراوي وحال المروي وحال المروي عنه عند نقات أهل العلم ، ومن غير نظر إلى مخالفته لكتابات الله وسنة رسوله وعمل الأئمة خلفا عن سلف ، وبدون إبداء أي حجة في تأييد ما يخبروه ، ولا يعلم منتهى ذلك غير الله سبحانه .

وكنيت أتحدث مع بعض الأصدقاء من العلماء في موضوع التوسيع في باب التشريع وكان في جملة ما قلته له : تعلمون أن البلاد التي تجري فيها أحكام الإسلام كانت واسعة الرقعة جدا ، تشمل القارات الثلاث في الدولة العباسية ، بل في الدولة العثمانية بالأمس ، وكانت أبواب الفقه كلها من معاملات وعقوبات وغيرهما نافذة الأحكام إذ ذاك .

ومع ذلك كان المذهب الواحد يكفي لإقامة العدل بين سكتة تلك الأقاليم

الشماعة الأرجاء بدون أى شكوى ولا أى تدمير إلا من بعض قضاة السوء
 وولاة السوء فإبال المسلمين لا يقتنعون اليوم بمذهب واحد، ولا بالمذاهب
 الأربعة المتوارثة، ولا بمذاهب من انقرضت مذاهبهم من أئمة السنة
 المعروفين، وإن لم تستفرض رواية آرائهم استفاضت رواية الأئمة الأربعة،
 وكل ذلك بعد أن ضاقت رقعة بلاد الإسلام إلى الحد الذى تراه وبعد أن
 تخلت المحاكم الشرعية عن الأخذ بأبواب الفقه كله غير باب المناكحات
 والمفارقات وما إليهما - والسنة الواحدة تستكثر الاضطلاع بمسائل تلك
 البحوث - فكلما ضاقت رقعة البلاد التى تجرى فيها أحكام الإسلام وضاقت
 رقعة أبواب الفقه التى يحكم بها فى محاكم الإسلام، يأخذ باب المناكحات
 والمفارقات وما إليهما، المأخوذ به فى المحاكم يتسع فى انبساط بدون أن يقف
 عند أقوال الأئمة الأربعة ولا أقوال سائر الأئمة بل يبدأ أصحاب الشأن
 بتصيدون مسائل على هوام من كتب الإباضية والروافض وصنوف من
 الشذاذ الخاطئين، أفهذا معنى ما يقال : « إذا ضاق الأمر اتسع » ؟ فضحك
 صاحبي، ومن شر المصيبات ما يضحك !

والقساهل بهذه الدرجة فى النقل والاستشهاد، مما لا يرضاه العالم الورع
 لكن من يدين بمصاحبة الطوفى - التى شرحناها ^(١) - يستغنى عن التوسع فى
 معرفة الكتاب والسنة ومسائل الإجماع ومسائل الاختلاف محكما رأيه
 الشبهى فى تخيير ما يشاء من أقوال من شاء كائنا من كان القسائل، فبعد
 حرمان ابن الابن المتوفى أبوه من ميراث جده مثلاً ظلماً وعدواناً، وإن كان
 على ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأمة وعمل الأمة إلى اليوم منذ مدة تزيد
 على ثلاثة عشر قرناً، قال الله تعالى : (للرجال نصيب مما ترك الوالدان

والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا^(١) وقد بين الله سبحانه ذلك النصيب بقوله (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين^(٢)) فعلمنا من ذلك أن الإرث، بأقرب إلى الميت وأن الأقرب يحجب من دونه فهم ما كان الابن أقرب إلى الميت من ابن الابن، يكون ابن الابن سافطا بوجود ابن بنصر الكتاب، وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه البخاري: ألحقوا الفرائض بأهلهم — فما بقي فلا ولي رجل ذكر، يعنى أقرب صلى إلى الميت اتفاقا فلا يرث ابن الابن مع وجود ابن لذلك، ولا يضح شيء خلاف هذا عن صحابي مطلقا، وقال ابن هبيرة في «الإشراف على مذاهب الأئمة الإشراف ٣٥٥» المفرن من كتابه «الإفصاح في شرح الصحاح»: «وأما حجب الجميع ويسمى حجب الإسقاط فإن إجماعهم وقع على أن الابن يسقط ولد الابن الذكر والأنثى وأن الأب يسقط الجد والأجداد وأن الأم تسقط الجدة والجندات،

وقال ابن حزم في «مراتب الإجماع» ٩٨: «واتفقوا أن الابن وابن الابن يرث وإن سفل إذا كان يرجع بنسب آبائه إلى الميت ولم تحل بين ابنتين منهما أم مالم يكن هناك ابن حتى أر ابن ابن أقرب منه، فعلم من ذلك قيسام الإجماع على حرمان ابن الابن عند وجود ابن. وابن حزم يرى لكفار من ينكر شيئا من مسائل الإجماع التي دونها في كتابه المذكور.

وأما ما يعزى إلى كتاب «الذيل» في المسألة فلا يفيد غير «تيسيل»^(٣) على سوء فهم في المسألة وغلط في النقل، وهكذا المسائل التي تعزى إلى كتب الروافض، قال ابن حزم في «مراتب الإجماع»: «وصفة الإجماع هو ما يتيقن

(١) ٧ من سورة النساء. (٢) ١١ من سورة النساء.

(٣) أى مصيبة، على اصطلاح أهل مصر.

أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام.. وإنما نعني بقولنا العلماء من حفظ عنه الفتيا من الصحابة والتابعين وتابعيهم وعلماء الأمصار وأئمة أهل الحديث ومن تفهمهم رضى الله عنهم أجمعين ، وأسنا نعني أبا الهذيل ولا ابن الأصم ولا بشر بن المعتمر ولا إبراهيم بن سيار ولا جعفر بن حرب ولا جعفر بن مبشر ولا ثمامة ولا أبا عفان ولا الزقاشي ولا الأزارقة والصنفية ولا جهال الإباضية ولا أهل الرضى فإن هؤلاء لم يعتنوا من تثقيف الآثار ومعرفة صحيحها من سقيمها ولا البحث عن أحكام القرآن لفيز حق الفتيا من باطلها بطرف محمود بل اشتغلوا عن ذلك بالجدال في أصول الاعتقادات ولكل قوم علمهم ، اهـ .

ولا بأس أن نقل هنا ماعلقته على الكتاب المذكور عند الكلام في الإباضية وأهل الرضى حيث قلت : والاباضية هم أتباع عبد الله بن إباض من الخوارج ويعده اللاكائي في شرح السنة معاصرا لأبي الهذيل وليس بصحيح ويوجد منهم اليوم طوائف في الجزائر وطرابلس الغرب وحضر موت والبحرين وزنجبار وقد شرح المصنف نحلهم في الفصل ، ولهم كتب مطبوعة في الجزائر ومصر وزنجبار . ويوجد في المكتبة الظاهرية بدمشق كتاب الكشف والبيان عن النحل والأديان ، لمحمد سعيد القاهاني الإباضى ، يعد مذاهب الأئمة المتبوعين من فرق الزيغ ، وليس هؤلاء الإباضية من الذين يعول على فقههم وهو أحدث من خضاب شيخهم ، وليس لهم علم بالسنة لا بتمامهم عن الأئمة وتكفيرهم لها فلا يتلقون السنة من الذين يكفرونهم - بالطبع - فيبقون من أجمل خالق الله بالسنة ، ولا فقه حيث لا تكون سنة ، وهذا ظاهر جدا . وأما أهل الرضى فقد شرح مذاهبهم الأصلية والفرعية المحدث عبد العزيز الدهلوى في التحفة الألفية عشرية ، باللغة الفارسية بوسع وقد لخص ترجمتها إلى العربية الشيخ محمود شكرى الألوسى وهما مطبوعان

في الهند ، ومن الكتب الممتعة في هذا الباب ، الصارم الجديد في الرد على ابن أبي حديد ، كتاب ضخيم لعالم بغداد في القرن الثاني عشر المحجاج النظار المقيمور العلامة عمده الله السويدي المترجم في « سلك الدرر » وهو من محفوظات مكتبة الفاتح بالاستانة . وفي ذيل أجوبة المسائل في كتاب « الأجوبة العراقية عن الأسئلة الإيرانية » للمفسر الأوسى مسائل في فروجهم يسترشدها إلى مبالغ سقوط نجلتهم أصلا وفراغا فلا يكون لامثالهم شأن في مسائل الإجماع .

فلا يدرج على كتب الفريقين إلا من يحمل ذخائل النجاشين ، فيقال الله السلامة .

وأما استبشاع حرمان الحفيد من ميراث جده بالعقل المجرد فلا يعقل إلا من يرى المساواة بين أفراد البشر في الثروة والغنى لكن الله سبحانه يغني هذا ويفقر ذاك ، والناس لا يزالون مختلفين في المواهب والأرزاق والخطوط وليس إلينا جعلهم مساوية في كل شيء ، أفليس هنالك من يرث عشرات الألوف من الدنانير ، حينما لا يرث تسمون في المائة من المسلمين شروى فقير؟ والمؤمنون إخوة فهل يسوغ لنا بهذا العذر أن نستلب عشرات الألوف من موارث الأغنياء ونجمعها في خزانة باسم توزيعها على الفقراء على حد سواء ؟ ومثل هذا الخيال لا يصدر إلا من فلسفة هائكة تالفة .

والحفيد الذي نتحدث عنه إن كان أبوه غنيا فبغنى أبيه يستغنى عن مال جده ، وإن كان فقيرا فهو أسوة غيره من الفقراء في العالم وكم في الدنيا من فقير لم يرث ولم يرث ، وبزبد هذا الحفيد على سائر الفقراء مزية من جهة أنه يمكنه استجلاب عطف جده الغني فيصدق عليه جده كل خير : هبة أو وقفا أو وصية ، ثم تورث هذا الحفيد الذي مات أبوه من مال جده مع حرمان من في طبقته من الخلفة الذين آباؤهم أحياء ، يكون محض إجحاف وحيف ،

للساواة هؤلاء لهذا في درجة القرب إلى الميت ولا نصيب للحفـسـدة من استحقاق آباءهم الأحياء من الميراث عند توريث هذا. فظهر أن العدل فيما قرره الشرع ، والخيف فيما يقترحه المقترحون على خلاف الشرع ، وشفقة الجدل الطبيعية لا تدع الجد يحرم ابن ابنه من نعمة غناه إن كان جديراً بالشفقة. والهمة والوقف والوصية أبواب واسعة تسع الحفيد وغيره .
وأما التذرع بالقوانين الغربية في استنكار حرمان الحفيد من الميراث فنأوهى الذرائع لأنها تجعل الميراث لمن يوصى به له كائناً من كان ، وفي ذلك من وجوه حرمان الأقربين ما لا يدع مجالاً للكلام في حرمان بعض الأبعدين ، هذا .

ثم إن الأئمة الأربعة رضى الله عنهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها ولهم من المنازل السامية ما لا يسامى عند من يستذكر مآل الفقهاء السبعة في المدينة من الفقه الناضج وكثرة الأصحاب ، وما للإمام مالك رضى الله عنه من السعي الحثيث في جمع علومهم وإستثمار مناهجهم وأصولهم بكسفاة ممتازة وورع عظيم ، وما انتشر له من العلم في مشارق الأرض ومغاربها . وما للمجمع الفقهي الذي كان يجمع فحول أهل الاجتهاد ويرأسه أبو حنيفة رضى الله عنه في العراق من الطريقة المشلى في التدريب على الفقه التقديري وتدوين المسائل بعد أخذ ورد مديدين لا يدعان ناحية لم تدرس من نواحي النفس كبر فيها عن غوص دقيق وورع عظيم كما أشرت إلى الروايات في ذلك في « مقدمة نصب الراية » (١) حتى فاضت علومهم وملاّت ما بين الخافقين كتبهم طبقة فطبقة وأصبح فقهم مدار الحكم في أغلب محاكم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها مدى القرون رغم إباء الإمام أبي حنيفة نفسه عن القضاء .

(١) انظر هامش الصفحة ١٣٢ .

وما للإمام الشافعي رضي الله عنه من السعي البالغ المثمر في الجمع بين الطريقتين والمقارنة بين مسائل الطائفتين ، وزيادة مبادئ فقهية تدعو إلى انضواء طائفة من المحدثين المبتدعين عن أهل الاستنباط من الفيلسوفين تحت رايته حتى نشر الله له من العلم ما يعمله القاصي والداني .
وهكذا الإمام أحمد رضي الله عنه في المهاكمة بين المذاهب وكثرة الحديث .
وهؤلاء لا يسامون في الفرص وكثرة الأصحاب وكثرة الاتباع على توالي القرون واستفاضة النقول عنهم . فمن يحاول أن يلبسهم في آخر الزمن يحفى على العلم جنابة لا تغتفر .

ومن أغرب ما نسمعه في هذا الصدد قول القائل في معظم جانب أبي حنيفة ، لم يكن إلا أخذ بأقواله في محاكم مصر لميزة فيه بل لكون الخليفة العثماني على مذهبه ، وهذا جهل عظيم بمنازل الأئمة وتاريخ الفقه ، ليس مذهبه أقدم المذاهب تنفيذا لأحكامه في المحاكم وآخرها انسحابها منها في مشارق الأرض ومغاربها كما هو مشهور عند كل ذي عينين فدونك محاكم الدولة العباسية والدولة الغزنوية والحوارزمية والرتكية والسلجوقية والبحرية والبرجية ودول أفريقية إلى عهد المعز باديس ، والدول المصرية - غير دولة المماليك - ودول الهند والأفغان وبخارى تجدها فيها مالهذا المذهب من القدر المأملي في باب القضاء ، هؤلاء كلهم كانوا يرعون الخليفة العثماني في الأخذ بالمذهب ، أم ابن خلدون حينما قال ما قاله عند كلامه في مذهب مالك الذي هو مذهبه كان يرعى الخليفة العثماني ؟ والعثمانيون ما كانوا يحلمون بالخلافة إذ ذاك ، والإمام الشافعي رضي الله عنه هو الذي يقول فيه ، الناس كلهم عيال في الفقه على أبي حنيفة ، والحاصل أن تلك الكلمة أبضع كلمة تصدر من يلم بالفقه والقضاء وتاريخهما ، وهكذا الهوى يجعل المرء ينطق بما يكذبه التاريخ بقلم عريض ، نسأل الله الصون .

من أنباء العلم والعلماء

كان السلف الصالح - رضى الله عنهم - في غاية التوقى من التسرع في الافتاء لئلا يعدم كل البعد عن الانصياع لأرباب الأهواء ، بل كانوا لا يفتون قبل أن يعدوا ما يكون جواباً عن وجه إفتائهم ، فإذا لم يظهر لهم وجه الصواب في المسألة كوضع الصبح كان جوابهم لا أدري ، حذراً من أن يتخذوا قنطرة إلى جهنم ، وكانت مجالس العلم في عهدهم في غاية الجلال والهيبة والوقار ، والذين يحضرونها كانوا كأن على رؤوسهم الطير ، كما كان الصحابة - رضى الله عنهم - في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد ذكر الحافظ أبو العرب محمد بن أحمد التميمي في طبقات علماء إفريقية ، ما يعتبر به المعتبرون ، فأسوقه هنا ليعلم كيف كان مجلس عالم دار الهجرة الإمام مالك بن أنس - رضى الله عنه - وكيف كان ترويه في الافتاء وهذا يعطينا صورة صادقة من سيرة السلف الصالح في مجالسهم وأجوبتهم عن المسائل . قال أبو العرب في كتابه المذكور :

قال أبو بكر حدثني أبو سهل فرات بن محمد قال حدثني عبد الله بن أبي حسان قال أتيت إلى مالك بن أنس فأصعبته قد ارتفع - يعنى انتهى درسه - وعاد إلى بيته - وباب داره مغلق ، فدققت الباب فخرجت جارية صفراء فقالت لى : من أهل المسائل أنت أم من أهل الحوائج ؟ فقلت لها : رجل غريب أتيت إلى أبي عبد الله مالك ، مسلماً عليه ، فقالت لى : ليس هذا وقتك ، ادخل السقيفة . فدخلت فلما كان وقت خروجه فتحت الجارية الباب فإذا بمجلس كبير مفروش بالفار والتمكآت من أول المجلس إلى آخره ، وفي صدر المجلس نمرقة عظيمة ومثكاة على اليمين وأخرى على الشمال وأخرى إلى الخائط ،

فقلت في نفسي هذا مجلس الشيخ ثم دخلت فخرجت الجارية وفي حضنها
مراوح فوضعت على كل متكأة مروحة، ثم دخل مشايخ فقعدوا ، ثم خرج
مالك يهادي بين تلك الجارية الصفراء وفي، ورجلاه تخطان في الأرض من
الكبر، وكانى أنظر إلى جماله وبهائه، وكانى أنظر إلى شعر رأسه قد تعمق
من الجمودة، حتى أتوا به إلى ذلك المجلس فجلس وسوى عليه ثيابه، فلما استوى
قاعد سلم فسلم بسلامه فردوا عليه السلام ، فقامت إليه فدفعت إليه كتابا
أحمله إليه ثم قرأ الكتاب فالتفت إلى القوم فقال لهم هذا كتاب ابن غانم -
من قدماء أصحابه - أتاني في هذا الرجل يخبرني عن حاله في بلده وقدره وقد
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا جاءكم عبيد قوم فأكرموا » ، قال
فقامت من بين يديه فأوسع لي رجل ، فذكروا له العلم فقال لا يؤخذ هذا
العلم إلا بمن يوثق بهم في دينهم ، قال ثم يأتي الرجل فيسأل عن المسألة ، وأنا
قاعد وقد أخذ بضبعيه ، ونوره بالسؤال وأداه حقه من التخييص ، فرجما قال :
العلم أوسع من ذلك والله أعلم .

فسئل عن اثنين وعشرين مسألة وأنا أحسبها فأجاب إلا في اثنين منها
ولم يحب في الاثنين إلا أكثر من دلائل ولا قوة إلا بالله ، قال ثم اختلفت
إليه فلم يزل مكرما لي رحمة الله ورضوانه عليه ، اه .

وعن ابن أبي حسان راوى هذا الخبر يحكى أبو العرب أيضا
أنه دخل على « الأمير » زيادة الله بن إبراهيم فأصاب عنده أسد بن الفرات
وأبا محرز وهما يتناظران في التبيذ « المعروف عند أهل العراق » وأبو محرز
يذهب إلى تحليله ، وأسد يذهب إلى تحريره ، كما هو رأى شيخه محمد بن الحسن
وهو المقتضى به في مذهب الحنفية ، فلما قعد ابن أبي حسان قال له زيادة الله :
ما تقول يا أبا محمد في التبيذ فقال له : قد علمت سوء رأى فيه ، وقاضياك يتناظران

فيه بين يديك. فقال له: ناظر أنت ودعهم ثم قال لها: اسكتنا. فقال له مات قول
فقال ابن أبي حسان له: أصالح الله الأمير - كم دية العقل؟ فقال الأمير:
وما لهذا من هذا؟ فقال إن جواربك ينتظر سؤالي. فقال دية العقل ألف دينار
فقال له: أصالح الله الأمير أبيع عبد الرجل إلى ما فيه ألف دينار فيبيعه،
بن جيجة لا تساوي نصف درهم فقال له: يا أبا محمد إنه يزول ويرجع. فقال له:
بعد ماذا؟ - أصالح الله الأمير - بعد أن قام في لحيته وكشف عن سوءته وقتل
هذا وضرب هذا. فقال له الأمير: صدقت والله صدقت اهـ .

وبعد هذا الاستطراء أعود وأقول هكذا كان مجلس الإمام مالك - رضي
الله عنه - وهكذا كان ترويه في الافتاء مع جمعه لعوام فقهاء المدينة - زادها الله
تشريفا - ومع استظهاره لأحاديث أهل المدينة . وقد أسند ابن عبد البر عن
عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: كنا عند مالك بن أنس فجاءه رجل فقال له يا أبا
عبد الله جئتك من مسيرة ستة أشهر حملني أهل بلدي مسألة أسألك عنها ،
قال فسل ، فسأله الرجل عن المسألة فقال : لا أحسنها. قال فبهت الرجل كأنه
قد جاء إلى من يعلم كل شيء ، فقال أي شيء أقول لأهل بلدي إذا رجعت
إليهم؟ قال : تقول لهم: قال مالك لا أحسن .

وقد أسند الخطيب في الفقيه والمتفقه، عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه
قال : ومن تكلم في شيء من العلم وتقلده وهو يظن أن الله لا يسأله عنه كيف
أفتيت في دين الله فقد سميت عليه نفسه ودينه، وأسند عنه أيضا أنه قال :
دولا الفرق من الله أن يضع العلم ما أفتيت أحدا، يكون له الممنأ وعلى الوزر .
وقال ابن عباس رضي الله عنهما: كنت أسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .، وأخرج الخطيب أيضا عن عبد الرحمن
ابن أبي الزناد عن أبيه أنه قال دأركت بالمدينة مائة أو قرينها من مائة - يعني
من أهل العلم - كلهم مأمونون ما يؤخذ عن رجل منهم حرف من الذقة يقال

إنه ليس من أهله ، وقال عمر بن خلدة القاضي لتلميذه ربيعة بن أبي عبد الرحمن شيخ مالك : « يا ربيعة أراك تفقئ الناس فإذا جاءك رجل يسألك فلا يكن همك أن تخرجه عما وقع فيه . ولتكن همتك أن تتخلص مما سألك عنه . » وقال مالك رضى الله عنه : « من أحب أن يجيب عن مسألة فليعرض نفسه على الجنة والنار كيف يكون خلاصه في الآخرة ثم يجيب . » وقال « ما شيء أشد على من أن أسأل عن مسألة من الحلال والحرام ، لأن هذا هو القطع في حكم الله ولقد أدركنا أهل العلم ببلدنا وإن أحدهم إذا سئل عن المسألة كأنما الموت أشرف عليه اه . »^(١)

ومثل مالك يسأل عن اثنتين وعشرين مسألة ولا يجيب إلا عن مسألتين منها ، لكن لو سألت كروان متفقه اليوم عن مسألتين لأجابوك عنهما وزادوك جواب عشرين من المسائل الأخرى وحملوا على اكتناهم مشولية مسائل ما أنزل الله بها من سلطان بما يتخذ حكما نافذا مدى الدهر بدون مبالاة بمخالفتها لكتاب الله وسنة رسوله وفقه فقهاء الملة ، مكنتهم بوجوده على ناصية الدهر يتقو لها ، فأصبح علم هؤلاء السكودان أوسع من علم فقهاء الملة الأئمة المتبوعين كلاب الأئمة أمناء الله في أرضه هم بحور العلم ولكن استولت عليهم مخافة الله في أمر دينه ، بخلاف فاتى اليوم فإن مخافة الله زالت من قلوبهم زيادة على جهلهم الفظيع بشرع الله فلا يأبهون بأن يجعلوا قناطر إلى النار .
نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا وندعوه سبحانه أن يولى أمور العلماء خيار العلماء ، ويلهمنا رشدنا ويصلح علماء السوء وأعوانهم ليبعدوا شرهم عن الأمة المحمدية فيكون الدين كله لله .

(١) زاد في الموافقات ، من قول مالك : ولم يكن من أمر الناس ولا من مضى من سلفنا الذين يقتدى بهم ويقول الإسلام عليهم أن يقولوا : هذا حلال وهذا حرام ، ولكن يقولوا : أنا أكره كذا وأرى كذا ، وأما حلال وحرام فهذا الاقتراء على الله ، لأن الحلال ما حله الله ورسوله ، والحرام ما حرمه .

(من عبر التاريخ)

سليمان بن عبد الملك و أبو حازم

قل بين ملوك بني أمية من لم يطفح كيل مأخذه .

وكان عبد الملك بن مروان عالما دينيا في مبدأ أمره ، ثم أثر فيه الملك
تأثيرا غير حميد حتى قال الحسن البصري فيه : ماذا أقول في رجل الحجاج
مديئة من سيئاته ، والحجاج بن يوسف الثقفي هو الذي يقول فيه عمر بن عبد
العزیز : لو جاءت كل أمة بمناقضها وجئنا بالحجاج لفضلناهم .

ولعبد الملك أبناء تولوا الملك : أولهم الوليد ، كان بعيدا عن العلم لحانا ،
ومع ذلك له بعض أعمال طيبة . وهو باني جامع دمشق ومجدد المسجد
النبوي تحت إشراف عامل المدينة عمر بن عبد العزيز .

وثانيهم سليمان كان فصيح اللسان بعيدا عن اللحن كثير الاصغاء للصالحين
من العلماء ملما بالعلم ، وكان لعمر بن عبد العزيز تأثير حميد في تقويم أعماله
كما أن لآراء رجاء بن حيوة أثرا ملموسا في توجيهه وهو الذي أشار عليه
بأن يجعل عمر بن عبد العزيز ولي عهد له ففعل .

وكان محمد بن شهاب الزهري من المقربين عند عبد الملك وأبنائه الوليد
وسليمان ويزيد وهشام .

وقد أخرج الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي
في «السنن» بسنده إلى الضحاك بن موسى أنه قال دمر سليمان بن عبد الملك
بالمدينة وهو يريد مكة فأقام بها أياما فقال : هل بالمدينة أحد أدرك أحدًا من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقالوا له : أبو حازم . فأرسل إليه . فلما
دخل عليه قال له : يا أبا حازم ما هذا الجفاء ؟ قال أبو حازم يا أمير المؤمنين

وأى جفاء رأيت منى ؟ قال أتانى وجوه أهل المدينة ولم تأتني ! قال يا أمير المؤمنين أعينك بالله أن تقول ما لم يكن ، ما عرفتني قبل هذا اليوم . ولا أنا رأيتك . قال فالتفت سليمان إلى محمد بن شهاب الزهري فقال أصاب الشيخ وأخطأت . قال سليمان : وما لنا نكره الموت ؟ قال لأنكم أخرتكم الآخرة وعمرتم الدنيا فكركم أن تلتقوا من العمران إلى الخراب . قال أصبت يا أبا حازم فكيف القدوم غدا على الله ؟ قال أما المحسن فكان الغائب يقدم على أهله ، وأما المسيء فكان لا يقبل يقدم على مولاه . فبكى سليمان وقال : ليت شعري مالنا عند الله ؟ قال اعرض عملك على كتاب الله . قال وفي أى مكان أجدته ؟ قال : قال الله تعالى (إن الأبرار فى نعيم وإن الفجار فى جحيم ^(١)) قال سليمان : فأين رحمة الله يا أبا حازم ؟ قال أبو حازم : رحمة الله قريب من المحسنين .. قال فأى القول أعدل ؟ قال قول الحق عند من تخافه أو ترجوه . قال فأى المؤمنين أكيس ؟ قال رجل عمل بطاعة الله ، ودل الناس عليها . قال فأى المؤمنين أحق ؟ قال : رجل انحط فى هوى أخيه وهو ظالم فباع آخرته بدنياه غيره .

قال له سليمان أصبت فما تقول فيما نحن فيه ؟ قال يا أمير المؤمنين أوتعفيني ؟ قال له سليمان لا ، ولكن نصيحة تلقينا إلى . قال يا أمير المؤمنين إن آباءك قهروا الناس بالسيف وأخذوا هذا الملك عنوة على غير مشورة من المسلمين ولا رضا لهم حتى قتلوا منهم مقتلة عظيمة وقد ارتحلوا عنها فلو شعرت ما قالوه وما قيل لهم ، ولفظ ابن قتيبة وقال بعض جلسائه : بئس ما قلت يا أغزر أمير المؤمنين يستقبل بهذا ؟ فقال أبو حازم اسكت يا كاذب ! فإنما أهلك فرعون هامان ، وهامان فرعون ، إن الله قد أخذ على العلماء ليبيلنه للناس ولا يكتمونوه ، ولا يلبذونه وراء ظهورهم .

إلى آخر تلك المحاورة النفيسة البالغة الأثر فى النفس ، الجليلة الحكيم ،

المذكورة ببعض اختلاف في السنن للدارمي ، ووالامامة والسياسة لابن قتيبة ،
ودولية الاولياء لابي نعيم ، هكذا يكون الناصح الامين ، القائم بواجبه
في الدين .

وابو حازم هذا هو سلمة بن دينار المخرومي ولاء كان من شيوخ الزهري
زاهدا معبرا حكما ، أخرج أنزر ، في ظاهره عجرة (١) . ومن الحكم المأثورة
عنه أنه قال : إنما السلطان سوق ، إن نفق عنده الباطل جاءه الباطل ، وإن
نفق عنده الحق جاءه الحق .

بعض اغلاط تاريخية

ولابأس أن أستطرد هنا بالإشارة إلى بعض اغلاط تاريخية في أبي حازم بدرت من بعض كبار أهل العلم من قلة اهتمامهم بالتاريخ ، وهو العلم الذي لا يستغنى عنه في ساحة من ساحات العلوم .

وذلك أن ابن الجوزي ذكر في « المنتظم » أن الغزالي قال في بعض كتبه : إن سليمان بن عبد الملك بعث إلى أبي حازم : ابعث إلى من إفطارك ، فبعث إليه نخالة مقلوبة فبقى سليمان ثلاثة أيام لا يأكل ثم أفطر عليها وجامع زوجته فجاءت بعبد العزيز فلما بلغ ولد له عمر بن عبد العزيز . قال ابن الجوزي : وهذا من أقبح الأشياء لأن عمر ابن عم سليمان ، وهو الذي ولاه فقد جعله ابن ابنه ، وعبد الملك وعبد العزيز كانا أخوين .

ومن هذا القبيل ما ذكره القرافي في « شرح التنقيح » : وقد ذكر أبو حازم حديثاً في مجلس هرون الرشيد وحضره ابن شهاب الزهري فقال ابن شهاب : لا أعرف هذا الحديث ، فقال له أبو حازم : أكل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفتهما ؟ فقال : لا . فقال : أثلبها ؟ فقال : لا . قال : أنصفهما ؟ فسكت فقال له اجمل هذا من النصف الذي لم تعرفه ، ووجه الخطأ في هذا الخبر أن الزهري مات سنة ١٢٤ هـ . وأبو حازم بعد سنة ١٤٠ هـ . قبل أن يولد الرشيد ، وإنما جرى مثل هذه المحادثة بينهما في مجلس سليمان بن عبد الملك في حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في السلام يمينا وشمالا في الصلاة حتى قال أبو حازم للزهري قد علمته ورويته قبل أن تطلع أضراسك في رأسك ، كما ذكره ابن قتيبة وغيره ببعض اختلاف في سوق الحكاية .

ومن هذا القبيل أيضا زعم ابن خلدون في مقدمته - على جلاله قدره
في التاريخ - جريان مكاتبات بين سفيمان الثوري والرشيدي مع أن الثوري كان
مختفيا في أواخر عهد المنصور وزمن المهدي إلى أن توفي بالبصرة في حالة
الاختفاء سنة ١٦١ هـ ولم يكن الرشيد إلا ابن اثني عشرة سنة عند وفاة
الثوري ، وإنما ولي الرشيد الخلافة سنة ١٧٠ هـ . فلا يتصور أن يجري بينهما
مراسلات لأقبل خلافته ولا بعدها . ومن يكون بتلك السن لا يعقل أن
يراسل الثوري بالبصرة وخاصة مع ما بين والده المهدي والثوري ، وهكذا لم
يخل مثل ابن خلدون أيضا من الانخداع بأفانيس الوعاظ .

وكذلك قول القرافي في أبي مسلم الاصفهاني صاحب القول المعروف في النسخ: إنه عمرو بن يحيى قاله أبو إسحاق في اللمع اهـ. والصحيح أنه محمد ابن بحر وقد تصحف عليه الاسمان، ومنزلة الغزالي في العلم عالية جدا وكذا القرافي ليكن البشر لا يخلو من سهو وغلط مهما عاك منزلته.

وانما ذكرت ما ذكرته تكميلا للفائدة، ونحذرا من إهمال علم التاريخ

وعلم الرجال . والله سبحانه وتعالى ولي التسييد .

من عبر التاريخ

رأى الشيخ محمد عبده في بعض المسائل

شخصية الأستاذ الشيخ محمد عبده لها أهميتها، ودراستها تجلو كثيرا من الحقائق، ولها موضع غير هذا الموضع. وإنما أريد هنا لفت النظر إلى كلمة له منشورة في مجلة المنار سنة ١٣٢٤ هـ في صدد ذكر مآثره، وهي تفيدنا اتجاه عمله وتفكيره في دور من أدوار حياته، وتلك الكلمة في لائحة كان رفعها إلى شيخ الإسلام أحمد أسعد العرياني سنة ١٣٠٤ هـ. ومن جملة ما يقول الأستاذ محمد عبده فيها :

«... إن من له قلب من أهل الدين الإسلامي يرى أن المحافظة على الدولة العلية العثمانية ثالثة المقائد بعد الإيمان بالله ورسوله، فإنها وحدها الحافظة لسلطان الدين، الكافلة ببقاء حوزته، وإيسر للدين سلطان في سواها، ولما والحمد لله على هذه المقيدة، عليها نجما وعليها نمرت ..

ومن ظن أن اسم الوطن ومصاحبة البلاد وما شاكل ذلك من الألفاظ الطنانة يقوم مقام الدين في إنهاض الهمم وسوقها إلى الغايات المطلوبة منها فقد ضل سواء السبيل. المسلمون قد تخيف الدهر نفوسهم، وأبحت الأيام على معاند إيمانهم، ووهت عرى يقينهم، بما غشيمهم من ظلمات الجهل بأصول دينهم، وقد تبع الضعيف فساد في الأخلاق، وانتكاس في الطباع، وانحطاط في الأنفس، حتى أصبح الجمهور الأغلب منهم أشبه بالحيوانات الرتع، غاية همهم أن يعيشوا إلى منقطع أجيالهم يأكلون ويشربون ويتناسلون ويتنافسون في اللذات البهيجية، وسواء عليهم بعد ذلك أكانت العزة لله ورسوله وخليفته أو كانت العزة لساند عليهم من غيرهم ..

(٣٥ - مقالات)

هذا الضعف الديني قد نهج لشياطين الأجانب سبل الدخول إلى قلوب كثير من المسلمين واستمالة أهوائهم إلى الأخذ بدسائسهم والإصاخة إلى وساوسهم فخلبوا عقول عدد غير قليل ، ثم انبثت دعائهم في أطراف البلاد الإسلامية حتى العثمانية لتضلّل المسلمين ، فلا ترى بقعة من البقاع إلا فيها مدرسة لأمريكانيين أو اليسوعيين أو العزارية أو الفرير أو جمعية أخرى من الجمعيات الدينية الأوروبية .

والمسلمون لا يستنكفون من إرسال أولادهم إلى تلك المدارس طمعا في تعليمهم بعض العلوم المظنون نفعها في معيشتهم أو تحصيلهم بعض اللغات الأوروبية التي يحسبونها ضرورية لسعادتهم في مستقبل حياتهم . ولم يختص هذا التساهل المحزون بالعامّة والجهال بل تعدى المعروفين بالتعصب في دينهم بل لبعض ذوي المناصب الدينية الإسلامية .

وأولئك الضعفاء أولاد المسلمين يدخلون إلى تلك المدارس الأجنبية في سن السناجة وغرارة الصبا والحدائث ولا يسمعون إلا ما يخالف أحكام الشرع المحمدي ، بل لا يطرق أسماعهم إلا ما يزرى على دينهم وعقائدهم . . . فلا تنقضي سنو تعليمهم إلا وقد خوت قلوبهم من كل عقد إسلامي وأصبحوا كما را تحت حجاب اسم الإسلام ولا يقف الأمر عند ذلك بل تعمق قلوبهم على محبة الأجانب وتنجذب أهواؤهم إلى مجاراتهم ويسكون طوعا لهم فيما يريدونه منهم ، ثم ينفثون ما تدنس به نفوسهم بين العامة بالقول والعمل فيصرون بذلك ويلا على الأمة ورزية على الدولة ، نعوذ بالله . . .

هذا بعض ما يقوله الأستاذ الإمام إذ ذاك ، ومن السكتب النافعة في دراسة تلك الشخصية الفسدة (التاريخ السري للاحتلال) المترجم بمعرفة .

جريدة البلاغ الغراء، و(مصر الحديثة) للورد كرومر - ترجمة المؤيد -
ومحاضرات معالي الوزير الحكيم الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا ومحاضرات
الشيخ عبد الوهاب النجار، سوى ما كتبه صاحب المنار في تاريخ الأستاذ
الإمام، وفي ذلك عبر بالغة وذكرى للذاكرين (١).

(١) أشار العلامة الكوثري في مقدمة كتابه (نظرة عابرة) إلى بعض أطوار
الشيخ محمد عبده في العلم والعمل والاتجاه.

صلاح المجتمع الاسلامى بصلاح الاسرة

من استعرض أحوال المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها يجد كثيرا مما يحز فى النفس : تحلل خلقى فى المجتمع ، بعد أن كان موزانا بالأخلاق الفاضلة ، ورضا بالذل بعد عز شامخ ، وضعف شامل بجميع نواحي الحياة بعد قوة رفعت شأن المسلمين إلى ما فوق السماكين ، وقلة مبالاة بما حل بهم من تخاذل ينذر بالسقوط من مستوى أمة لها عزها وكيانها ، إذ لم يتدارك الأمر عقلاء الأمة وأهل الحل والعقد منهم بمنتهى الاهتمام .

وليس من شك أن صلاح المجتمع الإسلامى بصلاح أسرته ، وصلاح الأسرة بصلاح أفرادها فتى بدأ التغاضى فى الأسرة عن فساد يطارأ على بعض أفرادها ، فهناك تبدأ الأسرة تنهار وتنحل بعدوى مرض هذا العضو فى الأسرة .

فبانتهاء الأسرة تنهار البلدة التى تكونت من أمثال تلك الأسرة ، وهكذا تتصاعد العدوى إلى وحدات المجتمع الإسلامى كلها ، فتصبح الممالك الإسلامية فى بقاع الأرض على اختلاف شعوبها أشبه شئ بوحدات عسكرية متخاذلة لاتجمعها قيادة .

ومثل تلك الوحدات المفككة العرى لا يكون مبعث انتصار فى أى ساحة من ساحات الكفاح ، بل يكون عبئا ثقيلا على أكتاف الأمة الإسلامية يسرع بها إلى سقوط لانهاوض بعده إلا إذا تداركنا الله بفضله . ونحن فى مثل هذا الوضع الخيف فى حافة الهوة المندرة بالانهيار فى كل لحظة ، والإسلام دين علم وعمل .

وأنى يكون هذا وذلك إذا لم يكن هناك من يسهر سهرا دقيقا على سير

العلم والعمل في الأمة ، ويتخذ تدابير تحول دون استفحال الشر في المجتمع بكل تبصر في كل ناحية ؟

فإذن نحن في حاجة ماسة إلى تشكيلات جماعات إسلامية متصاعدة تقوم بهذا الواجب في الأسر والمجتمعات والبلدان والممالك ، بعد دراسات شاملة وبعد تقرير مالا بد من تقريره في مؤتمرات تعقد لهذه الغاية الشريفة ، مع السعي البالغ في تعارف شعوب المسلمين لتشمكن الجماعة من تقويم أود المذوج منهم بالتشاور والتآزر ، وإصلاح ما يحتاج إلى الإصلاح بكل عناية بدون أن يقول أحد : أنا مالي ، بل يعتقد أن من الواجب عليه أن يحب لأخيه ما يحبه لنفسه وإلا لا يكون إذ ذاك مؤمنا ، كما ورد في الحديث الشريف .

وهذا التضامن الاجتماعي هو مرمى وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشرع الإسلامي ، والمسلم يهتم بشؤون أخيه المسلم قدر ما يهتم بشؤون نفسه .

ويحدثنا التاريخ أن السلطان أحمد الأول العثماني - مشيد ذلك الجامع الخالد في الأستانة - بعث كبير حجاجه إلى شيخ الإسلام في الدولة إذ ذاك محمد بن سعد الدين يسأله بكتاب عن سبب الخلل الطاريء على كيان الأمة وشؤون الرعاية مع النصر الموعود للمسلمين . فأخذ الشيخ الخط من يد كبير الحجاب وكتب تحته بعد مد باء والجواب على الوجه المعتاد في الإفتاء د مالي ولهذا الأمر ، كتبته محمد بن سعد الدين . وأعاد الورقة إلى السدة السلطانية ، فاغتاظ السلطان جد الغيظ حيث ظن أن شيخ الإسلام لم يلتفت إلى سؤاله ، فاستحضره وأخذ يعاتبه ويقول كيف تقول د أنا مالي ؟ ، في أمر يهني جدا ، وتهمل الجواب . فقال شيخ الإسلام : كلا بل أجبت عن السؤال أدق جواب أفنى كانت عناية رجال الدولة وأفراد الأمة بما يخصهم أنفسهم فقط دون الثقات إلى ما يعم ضرره الجميع أو يشمل نفسه ، قائلين مالي

ولهذا الأمر؟ فقد طمت البلية وعمت المصيبة لانصرافهم إلى منافعهم الشخصية دون النفع العام .

ولما شرح شيخ الإسلام كلامه هذا الشرح أعجب به السلطان جدا وخبيل من عتابه فسعى في إرضائه سعيًا بالغًا .

وكلمة « أنا مالي ، على وجازتها » هي علة العلل في طرود الخلل على شؤون الأمة في كل زمن ، فلا بد من وجود تشكيلات من رجال مخلصين على درجات متصاعدة تسهر على شؤون المسلمين الاجتماعية وتقرر ما هو في صالحهم في درء الأخطار ، فإذا ذلك تدخل شؤونهم في طريق الإصلاح .

لكن لا يتم هذا برجال رسميين ولا بشيوخ هرمين ولا بكمول شملهم الخور بل بشباب أقوياء في العزم والحزم يسعون في رضا الله سبحانه به مخلصين لله جل شأنه بعزائم على قدر قوة إيمانهم ، ومن الله سبحانه التوفيق والتسديد .

مأثرة عظيمة

للسيدة قوت القلوب الدمر دأشيه

بمناسبة ذكرى والدها العظيم

كنت قبل مدة عند صديقنا الأستاذ الشيخ محمد عبد الرسول بدار
الكتيب المهرية ، فحضر أحد سرة القوم فأخذ يتحدث مع الأستاذ بشأن
طبع كتاب أرسله حديثاً نحو ثلاثمائة جنيته ، ففضلت الخروج مستأذناً
ابتعاداً عن مشاركتهم في الحديث فيما لا شأن لي به ، وملء قلبي الأمل بما
سمعت وفهمت أن سيدة بارة خصصت هذا المبلغ لطبع كتاب من كتب الدين
باسم والدها رحمه الله ، فأكبرت هذا التفكير وهذا الانجاء وأعجبت جود
الإعجاب بهذه الوسيلة الطيبة المبتكرة في سبيل إحياء مآثر علماء الدين من
كبار السلف ، فهزت ألسنك في نفسي قائلاً : ياترى من هي تلك السيدة
التي برزت الرجال في استئان مثل هذه السنة الحسنة المشكورة مدى الدهر ؟
في الوقت الذي فيه انصرف غالب الناس رجالاً ونساء إلى مالا يرضى الله
ورسوله ولا يخلد للجيل الحاضر ذكرى جميلة في المستقبل .

وبداً ففكرى يحول بين خيار الكتيب متسائلاً أيضاً عما يراد طبعه منها ،
وأول ما سئح في قلبي من الكتيب الجديدة بالطبع كتاب « لمتاع الاستماع »
في تاريخ حياة الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، لتقى الدين أحمد بن علي
المقريري ، ذلك المؤرخ الطائر الصيت رغم من يرميه بتسكييف الأنباء على
ما يوحيه إليه إبعاده من الحكم ^(١) ، لعلمى بأن هذا الكتاب الممتع حقاً في
بابه - لم يزل راقداً في دار الكتيب المهرية لا يعنى بطبعه أحد .

(١) هو السنخاوى في (الضوء اللامع).

ثم رأيت في الصحف اليومية أن الاختيار وقع بالفعل على طبع كتاب
الإمتاع، المذكور فسررت من هذا القرار ومن هذا التوارد في الخواطر ،
وعلمت أيضا من تلك الصحف أن صاحبة المشروع هي صاحبة العصمة
« قوت القلوب » السبابة إلى إهداء كل خير لسكل مشروع خيرى ، أسوة
بوالدها رحمه الله ، فازددت إعجابا بعصمتها وإجلالا لوالدها العظيم منشىء
ذلك المستشفى المائل أمام كل ناظر منبها عن عظمة منشئته وإخلاص واقفه ،
هكذا تكون النفوس الكبيرة في موااة الأمة بكل وسيلة ، وفي ابتكار
ما يستجلب الرحمت والدعوات ، في كل المناسبات .

وكم كسنا نود نهضة من هذا القبيل توجه شطرا من عناية المثرين نحو
إحياء الكتب الدينية الممتعة بما ليس في استطاعة كل طابع نشره ما لم يطمئن
إلى رواجه التجارى ركضا وراء المادة .

وقد ضربت السيدة البارة - بفضلها هذا على العلم - أمثلة طيبة يؤتى
بها في تخليد الذكرى ، فلما منا ألف شكر على هذه الأريحية الفذة ، آملمين أن
تصبح هذه النواة المباركة شجرة طيبة باسقة الفروع وقد أثمرت ثمرات
طيبة بالتعاهد المتواصل إلى أن يتم لإحياء ما سلفنا من المآثر الفاخرة ،
وحفظها من أن تبقى طعمة للأرض والعمث ، الأمر الذى يندى به جبين الحر
خجلا ، وفي ذلك التبراق الواقى ضد انتشار سموم الإلحاد .

ونحن نرى المستشرقين ينشرون مؤلفات الأقدمين ، لكن لهم في نشرها
مآرب وغايات خاصة ، ودائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد الدكن في
الهند نراها جادة في نشر كتب عظيمة فشكرها ، لكن ينقصها في الغالب
القيام بالتصحيح الواجب ، والمغرب الأقصى قام من زمن غير بعيد بنشر
كتب مهمة بمصر على حسابه .

وحظ مصر ليس بقليل في القيام بأعباء نشر كثير من كتب ، الأديب ، وكل ذلك يعد من النهضة الميمونة ، لكن بعض علمنا أن نرى مصر قبله العلم قليلة الاكتراث باستجلاب كل تمتع فتحتم ضياع من كتب السلف من أقطار العالم ، غير مهمة - كما يجب - بإحيائها بعد تحقيقها وتصحيحها ، وقل لي بربك أين مصنف عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبي شيبة ، والإشراف لابن المنذر ، والتمهيد لابن عبيد البر ؟ بل أين كتب أبي جعفر الطحاوي المصري ؟ بل أين شرح معاني الآثار للبدر العيني عالم مصر ؟ وتلك كتب بمنزلة أبي جلد ، أحاديث الأحكام لمن يريد البحث في المسائل وأدلتها ، وأين نهاية المطلب في واحد وخمسين مجلدا لإمام الحرمين ؟ وأين الشامل لابن الصباغ ، وأين النوادر والزبادات لابن أبي زيد القيرواني في تسعة عشر مجلدا ؟ وأين الكشف والبيان في علم الحيوان لأبي الفتح المزني في ستين مجلدا ؟ وأين شروح الأصول الستة ؟ وأين شرح ابن سيد الناس على جامع الترمذي وتكملة للزين العراقي ؟ وأين تلك الكتب الممتعة في شتى العلوم ؟ إلى مالا آخر له من المآثر العظيمة الإسلامية ، والسعي في إحياء تلك المفاخر فخر خالد على منصة الدهر .

ربما تلقى بعض من قيل في مثله :

ترندق معلنا ليقول قوم من الأديباء زنديق ظريف

فقد بقي الترندق فيه وسما وما قيل الظريف ولا الخفيف

يتظاهر بالاستياء من الإشادة بذكر مصنفات البدر العيني لما عرف عنه من أنه كان يرى كراهة الصلاة في مساجد العبيدين مالم تغير معالمها ، حيث كان يرى أنهم لم يؤسسوا بديانها على التقوى بل بنوها لتكون مراکز للدعوة الناس رجالا ونساء إلى نحلتهن المعروفة ، ومن استعرض أحوال العبيدين وما كانوا عليه من فتح باب الإباحة بشتى الوسائل واتخاذ مثل الأزهردار

للدعوة إلى الباطنية تحت ستار التشيع، وساحة لاستئصال اللعنات علنا جهارا على الصحابة - رضى الله عنهم وأخزي أعداءهم - يعذر البدر العيني ، كفقيره ورع ومؤرخ يقط ، في تشدده ذلك التشدد الذى أدى بأصحاب الشأن فى عصره إلى تغيير معالم الأثر ، وتوسيع أرضه من كل جانب واستبدال بلاطه وحيطانه وسقوفه وأركانه بحيث أصبح جامعا جديدا بكل معنى الكلمة فى غير أرضه وسعائه ، حتى أضفى منارا للمدى يلشع نور علوم السنة فى الأفاق ، ومعقلا لأهل السنة منذ تول أمره أهل الحق .

وكنى الأثر فنحرا ما قام به من الخدمات العظيمة للدين الإسلامى منذ ذلك الحين بدون احتياج إلى التبريج لعهد الوزير ابن كلس اليهودى فقيه العبيدين الذى يقول فيه ابن عساكر : « كان يهوديا من أهل بغداد خبيثا ذا مكر وله حيل ودهاء وفيه فطنة وذكا » ، إلى أن ذكر كيف أسلم طمعا فى الوزارة ، ولا إلى العود لعهد فقيهم الآخر النعمان القيروانى الذى يقول عنه الذهبى فى تاريخه الكبير : « و تصانيفه تدل على زندقته وانسلاخه من الدين أو أنه منافق نافق القوم ، كما ورد أن مغربيا جاء إليه فقال : قد عزم الخادم على الدخول فى الدعوة فقال ما يحملك على ذلك ؟ قال الذى حمل سيدنا ، قال يا ولدى : نحن أدخلنا فى هواهم حلواهم فأنت لماذا تدخل ؟ » .

وصاحبة العصمة السيدة البارة قد أجادت جد الإجابة فى اختيار الموضوع والكتاب ، ووفقت كل التوفيق فى أمرها بلشرد الإمتاع للمقريزى الذى هو من أحسن ما ألف فى حياة المصطفى صلى الله عليه وسلم وإن حوى بعض ما لا يرضاه السخاوى .

وفى هذا العمل النبيل تقوية للصلة الروحية بفخر المرسلين ، وتغذية لأرواح النشء الحديث بأنباء دعوته وسيرته صلى الله عليه وسلم . وفى ذلك أيضا

ترسيخ المناعة الكافية في النفوس ضد دعاة المروق من أبناء الغرب والشرق،
وفيه أيضا لفت أنظار المثقفين إلى أن تلك الثقافة هي الثقافة التي تتطلبها
الشرق المسلم وأن راية المصطفى صلى الله عليه وسلم هي الراية التي لا ينبغي
مسلم بها بديلا ، وفيه أيضا استنهاض للهمم نحو إحياء تراث الأجداد .
أطال الله بقاء صاحبة العصمة مع نجلها النجيب في خير وعافية ، مسدية
كل خير لكل مشروع خيرى ، وأعلى منزلة والدها العظيم - الباعث على
هذه المأثرة - في غرف الجنان ، وأدام ذكره الجميلة في قلوب الأمة .

كلمة عن مقالات بالغة النفع

تندفق سموم الإلحاد منذ سنين متطاولة مشرقة إلى البيئات الإسلامية
فقسرى في العروق وتكاد لا تندع في مجراها عرقا يلبض بنيرة الإسلام حيث
قل جدا من يفكر في تزيق واق يمنع تأثير تلك السموم أو يحدث منساعة
تبطيء تأثيرها في النفوس فضلا عن اتخاذ حواجز تحول دون تدفقها .
وكذلك تنحدر صنوف من نزغات الجاهلية الجهلاء والوثنية الخرقاء
منذ أمد بعيد مغربة إلى تلك البيئات فتجهد آذانا صاغية تستسيغها وقلوبا
خالية تقبها فتستسلم نفوس للملاك في الدارين حيث لا تاقى تلك الشرور
في سبيل مرورها من يغار على الدين كما يجب ويسعى في إنقاذ الموقف .

بل يحدث من تفاعل هذين التيارين وازدواجهما ما يندب قلب كل غيور
من عموم التفرنج والتبرج وشمول الرذيلة وتقلص ظلال الفضيلة وسيادة
المذلة والخنوع والرجوع إلى الممجية .

وكما طال بنا الزمن وامتد الأمد يزداد ذلك التدفق وهذا الانحدار
سرعة وخطورة حتى كادا أن يغمرنا معقل الدفاع عن الدين والفضيلة والعلم .
والحراس من ساداتنا العلماء نيام أو مستسلمون للتيار الجارف فالسكابر
سكوت قانعون بالقوت ! والصغار في سبيل الحصول على أساليب ترقية
رقى الأشياخ متواكلين في أمر الذب عن الفضيلة والعقيدة المتوارثة والفقه
المتوارث والخلق الإسلامى الرصين فاقدين حماس الشباب غير مفسكرين في
رضارب الأرباب ، فيزول شيئا فشيئا الاستمسك بالعقيدة المتوارثة
المنجية في الدنيا والآخرة ، ويذهب أمل الاحتفاظ بالشرع الأغر المسعد

للمسلمين أيام عزهم تاركين موضعها لنزغات مروق وأنظمة وضعية ملبسة
تؤدي إلى انحلال كيان الإسلام .

وإزاء هذا المنظر الرهيب يكاد اليأس يستولى على النفس قاطعا الأمل
من أن يجد بصيصا من نور يخترق هذا الظلام الدامس خطوة فخطوة لولا
طائفة من الطبقة الوسطى من علماء الأزهر الشريف ، ولا سيما جماعة الوعاظ
من ترفعوا عن استكانة الكبار وأطاع الصغار فسلكوا طريقا ماصرة الحق
حيثما كان ، داعين إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ومجادلين للشياطين بالتي
هي أحسن ، ودهشين بكل مرتخص وغال في سبيل المحافظة على الحق وعلى
الفضيلة وعلى العزة ، مستيقنين أن القيام بالواجب هو أسنى المطالب .

ومن هؤلاء الصفوة المختارة الأستاذ الجليل الشيخ محمد إسماعيل
عبد رب النبي - حفظه الله - فإنه - أطال الله بقاءه - بمد أن تخرج في العلوم
على أفذاذ من شيوخ الأزهر وأحرز شهادة العالمية لازم شيخ فقهاء عصره
فضيلة العلامة الشيخ محمد نجيب رحمه الله فتدرب عنده مدة طويلة على
تمحيص المسائل ووجوه إقامة الدلائل ، فنمت مواهبه وظهرت مقدرته في
الإرشاد والتذكير وبيان الحق ودفع الشكوك وقمع أهل الباطل ، وقد آتاه الله
سبحانه من الشجاعة الأدبية وقوة البيان ما جعله في أول صف من المجاهدين
في سبيل الدين في هذا القطر العزيز ، يصارع بالحق في كل مكان ويناصر
الحق حيثما كان ، يدور مع الحق حيثما دار ويقطع بقلبه المرفف البتار رأس
كل مبطل ثرثار ولا يخاف في ذلك لومة لائم ، ولا يعرف الملق والاستكانة
والمداجاة ، يمسك بعنان يراعته يستعمل اللطف في محله والعنف في مستأله .
والنصر حليفه في ردوده ومناظراته لأنه نصير الحق ولسان الصدق .
فأجدر بمثله أن يكون منتصرا بنصر الله سبحانه في كل المواقف .

وما هي ردوده على الشياطين في مشروع تعدد الزوجات الفاضل إن شاء الله ، وردوده على المستهترين في الاستهانة بأئمة الاجتهاد ركضاً وراء الاجتهاد في سبيل الشيطان ، وفي التغالي في مسائل زيارة القبور والتوسل والبدع وغيرها ، وكذلك ردوده على أهل الإلحاد في شتى المواضع ، وردوده على من أنكر وجود الشيطان بتأويل قرمطي كله هذيان ، وردوده القتالة على منكر نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان ، وكل له من مقالات في مواضع تهم المجتمع الإسلامي وتنمى في القلوب روح النكسك بالشرع الآخر . بارك الله فيه ووفقه لكل عمل فيه رفعة للدين وهداية للمسلمين .

الأزهر قبيل عيد الألفى

الأزهر الشريف جامع عالمي معلوم الحدود والمكان يؤمه طلاب العلوم الشرعية من مشارق الأرض ومغاربها على اختلاف ألسنتهم وألوانهم ، وقد أُرصد لطلبة علوم الشرع فيه أوقافا دارة رجال أخيار من ملوك وأمراء وأثرياء من عهد الملك الظاهر بيبرس فأصبح منار هدى للعالم الإسلامي كله ، ومصر تعنى كل هذه العناية به لأنه ليس في العالم معهد سواه يؤمه طلاب العلوم الشرعية من شعوب الإسلام كلها على توالى القرون ، وبهذا أصبحت مصر زعيمة الشرق الإسلامي كله .

وقد رأينا بالأمس صدور تشريع يقضى بأن طلبة العلوم في السكيات وسائر أقسام النظام في أنحاء العاصمة البعيدة عن جدران الجامع الأزهر يستحقون من ريع أوقاف طلبة الجامع الأزهر باعتبار أنها فروع للأزهر ، ونرى اليوم - قبيل العيد الألفى لذلك الجامع الخالد - صدور تشريع جديد يحرم طلبة العلم بالأزهر نفسه ريع أوقاف طلبة الأزهر أنفسهم بالنص على حرمان الذين يحضرون الدروس الحرة - التي ستحدث بالأزهر - من كل استحقاق ، مع حمل مناسييه على اختلاف أعمارهم من الطفولة إلى الهرم على الانتساب لأقسام النظام .

وليس يخاف أن الغرباء الذين يقصدون الأزهر من شتى الشعوب في أقطار العالم كانوا موضع رعاية خاصة وتساهل بالنظر إلى اختلاف لغاتهم وتفاوت ألسنتهم وبعد بلادهم فلو أخذوا بالنظام الدقيق لا تقطع عن الأزهر الطلاب من تلك الأقطار فتحرم بلادهم نور العلم من هذا المنار الخالد ، وأغلبيتهم الساحقة يعودون في أول فرصة إلى بلادهم بمسدد أن تزودوا بحظهم من العلم بدون إطالة المسكت بالأزهر إطالة غير معقولة ، وإنما كانت

الأقلية الضئيلة منهم يبقون بالأزهر وهم الذين سمح لهم بالبقاء فيه مدة طويلة إلى انقضاء زمن إمكان الكفاح منهم في سبيل الحياة، أفلا يكون هؤلاء جديرين بعدم الإزعاج والإرهاق بما لا قبل لهم به، وليس في العالم معهد يسمح لمثليته أن يشيدوا فيه حتى إذا بلغوا سننا لا يطبقون فيها الكفاح في سبيل الحياة يلبدهم بالمرء وهم أصحاب عائلات يعولونهم ومورد عيشهم ينحصر فيما يتقاضون من ديع الأزهر.

ولسنا نظن بالسادة العلماء أصحاب الشأن بالأزهر أن يجيدوا عن مبدأ (عدم شمول حكم القانون لما قبله) فنتظر من حكمتهم اتخاذ قرار يطعن هؤلاء في مثل هذه الظروف الحرجة بإعلان تطبيق حكم القسانون على الواقفين إلى الأزهر بعد صدوره فقط، أو اقتراح مادة تنفي بالعرض في هذه المسألة تكملة للقانون الصادر. ولا يتصور أن يكون أصحاب الشأن يرون اليوم أن غايات الواقفين لطلبة العلم في الأزهر من أقطار العالم ما كانت سديدة، وإن كانوا تبيينوا اليوم أن المصلحة قاضية بالعدول عن عدد الجامع الأزهر مع هذا عالميا تؤوي أروقة طلاب علم الدين من شتى الأقاليم فن الحكمة - بمناسبة الأحوال الحاضرة - التفرق بفرياء الطلبة الذين احتضنهم الأزهر مدة طويلة والنهل إلى أن تضع الحرب أوزارها نظرا إلى انقطاع صلاتهم ببلادهم في شوارع الأقطار وحذرا من زجهم في مأساة لا تطاق. ولنا ملء الحق في انتظار ذلك من حكمة القائمين بأمر الأزهر الشريف.

ايضاح لا بد منه بمناسبة مقال لأزهري

قرأت في مجلة الإسلام الغراء مقالا تحت عنوان وقانون الأزهر الأخير والطلبة الأغراب ، بتوقيع «أزهري» ، ففهمت منه أن أهل الشأن بالأزهر يسعون في تلطيف حكم هذا القانون بالنسبة إلى غرباء الطلبة احتفاظا بصيغة الأزهر العالمية (وهذا سمي مشكور) وعلمت منه أيضا أن كاتب المقال مع الذين يرون معاودة النظر في القانون لتلك الغاية (وهذا أيضا طيب جميل) . وبعد أن جاهر هكذا أنه معناه في الرأي يعود ويخلف بالله (إن القانون المذكور - وإن كان على غير رغبة المشيخة - هو في مصلحة العلم ومصلحة الطلبة الغرباء ومصلحة بلادهم ومصلحة الأزهر ومصر) فإذا نال ما ذكري الكاتب معاودة النظر فيه مع الذين يرون ذلك ؟ وعمدنا بالأزهريين الاتباع عن التناقض ، وبعد أن نقض الأستاذ هكذا ما أبرمه قبل لحظة ألم بألم الأزهر لقضاء مجلس الشورى في القسم العام بالنسبة إلى غرباء الطلبة وقارن بينهم كما شاء .

ثم ختم مقاله بعزو ما ألم أفله إلى ، وهذا مما يتبرأ منه كل من يحاول الكتابة في الصالح العام وإلا كان سيره في طريق غير معروف وسلوكه في غير مسلك مألوف ، وهو الذي قال إن الأزهر كان يرغب في إبقاء القسم العام على ما هو عليه بالنسبة إلى الغرباء ، والذي ذكرته أن هناك أقلية ضئيلة طال أمدهم مكثهم بالأزهر بتساهل أهل الشأن معهم ، وهو رد عيشهم ينحصر فيما يستحقون من الوقف فيلبيغي عدم إرهابهم بما لا قبل لهم به - بكرة واحدة في هذه المرحلة من الإصلاح - ثم ختمت مقال بقول مجازا برأبي في غير لبس ولا تعمية ، فن الحكمة - بمناسبة الأحوال الحاضرة - التفرق بغرباء الطلبة الذين احتضنهم الأزهر مدة طويلة ، والتمهل إلى أن تضع الحرب أوزانها (٣٦ - مقالات)

نظرا إلى انقطاع صلاتهم بيلادهم في شوارع الأفطار وحذرا من زجهم في
مأساة لا نطاق . .

ولا أدري كيف يدل هذا - في نظر الأستاذ - على الدعوة إلى تحويل
الأزهر إلى تكية ، وإن كانت في نطاق إشراف الأزهر تكايا ، فلعله يعد
كل من يرى عدم قطع عيش هؤلاء بمرة واحدة في مثل هذه الظروف داعيا
إلى ذلك ، بغض النظر عن أن يد الأزهر في أوقاف الغرباء يد أمانة .

ووجوه الترفق بهم لا تخفى على القائمين بأمر الأزهر الشريف وإن
خفيت على الكاتب العاتب في غير معتب ، فأطلق عنان قلبه بتلك البلاغة
المشهورة في إخوانه بالأمس من الأصفياء الأبرار الذين شـابوا في العلم
وضعفوا وما استكانوا وإن لم يبلغوا مبلغ كاتب المقال في عموم الإرشاد
وشمول الدعوة وموافاة الحظ ، وليس الاندفاع في مثل هذا الموضوع شأن
المُرشد الحكيم .

فأوصى الأستاذ أن يعيد النظر في مقال مع استدكار وجوه الدلالات
المعتبرة عند الأزهريين ليعلم أنه وهم فيما نسب إلى وليظهر له أن اقتراح
« الإذن لهم بقضاء بقية حياتهم في الأزهر » لا يمت إلى هذا العاجز بصلة
ولأنما هو من كليس ذلك الأزهرى الذى لا تعرف نسبته إلى أى أزهر
إلى الأزهر الذى كان تكية قبل اليوم في منطقه أم إلى الأزهر الذى انتزعت
منه الدراسة . وإسناد أمر إلى من هو براء منه بأباه كل من تعود التفكير فيما
يودعه الطروس قبل تسويد البياض به .

وفي الختام أطمن الأستاذ أن صديقه في صف المتمنين للأزهر من
أعماق القلوب أن يدوم معقلا للدين يؤوى المجاهدين في سبيل العلم بخدماتهم
البارزة لكل ذى عينين وبتأليفاتهم الممتعة في علوم الإسلام ، بعيدا عن أن
يكون مرتعا للترزقة عبدة الكروش واللاهزم ، وفي ذلك فخر مصر خاصة
وفخر الإسلام عامة .

أحياء علوم السنة بالأزهر

هذا تقرير قدمه الأستاذ محمد زاهد الككونرى إلى الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخ الأزهر تلبية لرغبته .

علمنا بكل اغتباط أن حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر - أيده الله بروح منه - يوجه في هذه البرهة عناية خاصة إلى إنهاض تعليم الحديث وعلومه في الأزهر الشريف ، لتلافي ما عسى أن يترتب على دوام قلة العناية بذلك من سوء الحالة في القائمين بالأمر ، بسبب تجويزهم ترك المبتخرين فيه يتيمون في وادي الحيرة عند اختلاف الروايات ، لا يعرفون كيف يرجعون رواية على رواية بطريق علمي ، ولا يدرون ما هو الصحيح منها ، وما هو مقطوع النخاع تالف ، ولا يهتمون إلى وجه رد العدوان بحجة عند اعتداء عدو أنيم برواية كاذبة على حريم قدس الإسلام وتاريخ صدره الأول ، ولا يعرفون بين ما يصح أن يكون بياناً لمجمل الكتاب ، أو مفسراً لمواضع الاشتباه فيه ، وما لا يصلح لهذا أو لذاك .

وتلك أمور لا يستساغ أن تسود معهداً إسلامياً قديماً - كالأزهر - لم تزل ولا زال وفود الشعوب الإسلامية تؤمه منذ مئات من السنين ليرتووا من معيته الصافي ، ويمدوا قوههم إذا رجعوا إليهم بما تلقوه هنا . من العلوم العالية الإسلامية ، وهكذا كان الأزهر الشريف منار الهداية لجميع الأقطار الإسلامية ، حتى أصبح معقد آمال العالم الإسلامي كله في شئون علم الدين ، بحيث يعد أنه لا يفرط في أمر هذا المعهد التاريخي العظيم إلا من لا يبالي أن يفرط في معقل الإسلام الوحيد قام الدين أم قعد .

ولهذه المكانة العظيمة للأزهر في نفوس المسلمين عامة نرى ذلك التوسيم

من الأستاذ الأكبر في غاية من الأهمية ، فندعو الله جل شأنه أن يتم على يده الكريمة هذا الإصلاح المنشود ، المرضى عند الله ورسوله وخاصة المسلمين وعامتهم في جميع بقاع الأرض ، وأن يكافئه على هذا القصد النبيل وهذا العمل الجليل ، بكل خير في الدنيا والآخرة ، وهو لا يضيع أجر من أحسن عملا .

فبمناسبة هذا الاتجاه المسعود لبسيت الإشارة ، وقدمت التحيات ، في ذلك الموضوع وما إليه ، فإن صادفت قبولا فالشكر لله على التوفيق ، وإن لم تاتيأحإ إليهما فقد كفي إرضائي لضميري ، وإن كان فيها بعض حقائق مرة معادة ، فأقول مستعينا بالله جل جلاله .

إن القصد الأصلي من الدراسات الأزهرية فيما نرى - ومعنا مفكرو المسلمين فيما أظن - تخريج دعاة هداية بصدق ، متضلعين في العلوم الإسلامية بحق ، منشئين على المثل العليسا في الأخلاق الفاضلة ، والتهذيب النفسى ، والأدب الاجتماعى ، وعلى التفانى في خدمة المجتمع بإخلاص ، ومدرين على طرق الهداية ، وإصلاح النفوس والانس والمجتمعات ، فيكون بين الأزهر وبين الجامعات العصرية بون شاسع ، باعتبار الوسيلة والغاية في آن واحد ، حيث كان للتهذيب والعمل الصالح والتوسع في العلوم الإسلامية المقسام الأول في الأزهر .

وقد أثبت الأزهر لنفسه في منصة التاريخ حق البقاء في الوجود معهدا أثريا محفوظ المكيان مدى الأزمان ، في علومه الأصلية ، وطراره في التخريج ، بما أفاض منذ مئات من السنين على العالم الإسلامى ، من العلوم العالية الإسلامية ، الهداية إلى سواء السبيل ، بطريقه الخاص في التعليم والتخريج ، ولا تزال مفاخره الخالدة المشكورة ماثلة أمام كل بصير . وأما إحداث جامعة أزهرية تسير في العلوم الكونية ، مع جامعات العصر جنباً

لجنب فعمل مبرور مالم يؤد إلى تناسي الغاية الأصلية بإهمال بعض العلوم
التي لا غنى عنها للمجتمع الإسلامي في دور من الأدوار ، وبإغفال العناية
بالتنذيب مظهرًا ومخبرًا .

لسكن نرى بكل أسف الأزهر القديم الذي هو معقد آمال المسلمين في
مشارك الأرض ومغاربها في حالة إهمال عجيب ، كما نرى الأقسام النظامية
تسودها الفوضى من الناحيتين : التعليمية والتنفيذية منذ تأسيسها ، على فرض
التغاضي عن الإهمال القريب الملموس في تطبيق مناهجها المرسومة فضلًا
عن الحرص على الغاية المطلوبة من وجود الأزهر تعليميًا وتنظيميًا^(١)

فن المناظر التي تؤذي عيون المسلمين في العالم أجمع ، أن يروا بعض
كبار العلماء وصفارهم لا يأنفون أن يخالقوا الخادم ، ويظهروا بمظهر الشباب
الأنغار ، البعداء عن التفكير في وجوب المحافظة على سمات الوقار بصفة أنهم
رجال الدين وهداة الأمة ودعاة السنة ، مع ما هو مشهود في جميع الملل والنحل
عامة من استنكار مثل ذلك في رجال أديانهم ومع ما ورد في السنة الصحيحة
من عشرات الزواجر عن ذلك خاصة ، وليس تقسيم السنة - في زمن
متأخر - إلى سنن هدى وسنن زوائد ، بمعفيهم عن اللوم بعد ثبوت تلك
الأحاديث الصحيحة الصريحة الزاجرة عن مثل ذلك - مهما أفتاهم المفتون -
بل نرى في كثير من المذاهب الفقهية رد شهادة الخلق في المحاكم الشرعية ،
فضلاً عن أن يكون قاضياً فيها ، ولولا الرأي القائل باختلاف أحكام الزكاة
على اختلاف الأزمان لوقع في الأمر حرج عظيم . وعلى كل حال هذا
المظهر في علماء الدين يؤذي أنظار المسلمين حقاً من غير أن يخفف من وقع
ذلك في النفوس استمرار العمل على تلك العادة المنكرة في بيئتنا هذه .

(١) في مقال (ذكرى الهجرة النبوية والأزهر الشريف) - ص ٥٠ - بعض

توسع في وصف حال الأزهر قديمه وحديثه . (ز)

ثم إننا نرى استمرار الدراسة في الأقسام النظامية عندما يؤذن المؤذن للصلاة ويحجب المسلمون داعي الله ويقومون إلى الصلاة في جنبهم على مرأى منهم ومسمع من غير أن يحرك هؤلاء السادة القادة ساكننا في الإجابة لهذه الدعوة الإلهية ، وهذا أيضا منظر يؤذى ويقذى أبصار المؤمنين ، بل يحمل العامة على التهاون بأمر الصلاة أو الاستهانة بالعلماء . رحم الله العلامة شمس الدين محمد بن حمزة الفناري صاحب « فصول البصائر في أصول الشرائع » المتخرج من جامعة شيخون في الفقه الإسلامي عند العلامة أكمل الدين البارقي حيث رد شهادة السلطان أبي يزيد الأول العثماني في قضيتة كان ينظرها قائلاً له : إنك لا تواظب على صلاة الجماعة فلذا أردت شهادتك كما هو حكم الشرع الإسلامي ^(١) .

ولإهمال أمر تنشئة الطلبة على مراعاة الآداب الشرعية فضلاً عن الفروض والواجبات والسنن مما لا يستساغ أصلاً . وهنا نستنزل الرحمت على جدت الأستاذ عاطف بركات مدير مدرسة القضاء الشرعي ، بما أثر عنه من كنية في التهذيب معروفة عند معارفه .

ثم إن المربي الفاضل لا يفتأ يسهر على أحوال الطلبة : في أكلهم وشرابهم ونظافتهم وأزيائهم ومخاطباتهم ومعاملاتهم ولهجاتهم ، وكيفية سيرهم في الطرقات ، وأحوالهم ليلاً ونهاراً سهرًا خاصاً ، ليتمكن من تخريج هداة مهذبين حقاً بحيث لا يقال فيهم : « دافقد الشيء لا يعطيه » ، وهذه الناحية لا تتحمل التوسع فيها من غير أن نألم أو نؤلم أكثر مما سبق ، والعيان يغني عن البيان .

(١) حتى بنى مسجداً في جنب قصره ، فأخذ يواظب على الجماعة في الصلوات ، واستمر ملوكهم على هذا . (ن) .

ثم إن زج الطلبة والعلماء في هذا المعهد في حريات ومظاهرات قاطعة عن العلم بما لا ترعاه جماعة تحترم نفسها ، وتريد المحافظة على سمعتها وتحرص على غايتها ، فالرجل الإداري الذي لا يكون حازما وحاسما في تلك النواحي ينجى على نفسه وعلى إدارته ، وعلى طلبة المعهد الذي يتولى أمره ، وليس لمثل هذا العضو الفاسد دواء غير البتر .

وبعد هذا التمهيد اليسير أعود فأقول :

أولا : إن الأصلح ليسكون محلا لدراسة العلوم الأصلية في التفسير والحديث ونحوهما هو الجامع الأزهر ، لأنه إنما يمكن هناك ربط دروس الحديث ونحوه بما بعد الصلوات من فجر وظهر وعصر ونحو ذلك ، من غير حاجة إلى جرس أو بوق أو صفارة أو طبل ، وفي ذلك أيضا مراعاة جلال الدرس ، ومحافظة الجميع على الجماعات ، وتمكين المدرس من إلقاء درسه تاما كاملا ، من غير أن تعد أنفاسه بالدقائق والآتات ، كما هو حق الدروس المالية الإسلامية الحرة ، وأما الدروس الباقية فتوزع على أوقات لا تكسر فيها جلبة ولا وضوء تحول دون الفهم والتفهم ، توزيعا حكما ، بعد تقرير ما يجب تدريسه من شئ العلوم بالنظر إلى الغاية التي يهدف إليها الأزهر .

وثانيا : تعد قاعة في الأزهر الشريف للبحوث تجمع أشتات الكتب المتعلقة بالحديث وعلومه ، بالشراء والاستئناس والنهوض ، من مكشبات الغرب والشرق لتكون تحت أيدي الباحثين من الأساتذة والطلبة ، ويكلف شيخ الحديث أو لجنة خاصة الطلبة لإجراء بحوث خاصة في موضوعات شائكة من هذا العلم ، يحملهم على التردد إلى تلك القاعة ، لاستثمار بحوثهم وتحقيق موضوعاتهم في مدة يسيرة تحدد لهم لإتمام البحث ، إنعاشا لروح المنافسة العلمية بينهم في إحراز قصب السبق في البحوث السريعة ، وبهذا يحصل تقدم كبير في العلم ، ويكثر الإنتاج العلمي بمشيئة الله سبحانه وتوفيقه .

وكم أفاضت دار المصنفين في ندوة العلماء ، بالهند ، من خيرات وبركات في الإنتاج العلمي حتى أصبح للندويين ذكر جميل في البيئات العلمية في العالم .

وعند تقرير افتتاح تلك القاعة الخاصة في الأزهر يعمل كشف شامل عن المكتب المنتخبة في الحديث وعلوم الحديث الواجب لاحتضارها إلى تلك القاعة ، من أمثال « التمهيد » شرح الموطأ لابن عبد البر ، ود القيس شرح الموطأ لأبي بكر بن العربي ، و « رجال البخاري للبياجي » ، و « شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس » وتكاملته للزين العراقي و « شرح ابن رسلان لسنن أبي داود » ، و « ثقات العجلي » ، و ترتيب الثقات لقاسم بن قطلوبغا ، و « الإكمال لمغلطاي » ، و « العلل » ، و « لدارقطني » ، و « الإرشاد لأبي يعلى القزويني » ، و « الإشراف لابن المنذر » ، و « المصنف لابن أبي شيبه » ، و « المصنف لعبد الرزاق » ، و « السنن لسعيد بن منصور » ، و « المورد الهني في شرح السير لعبد الغني تأليف القطب عبد الكريم الحلي » ، و « جامع التحصيل في أحكام المراسيل للصالح العلائي » ، و « تخريج أحاديث الاختيار لقاسم بن قطلوبغا » ، و « مقدمة معرفة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم » ، و « التقييد لرواة السنن والمسانيد لابن نقطة » ، و « تقييد المهمل لأبي علي الغساني » ، و « المحدث الفاضل بين الراوي والواعي للرامهرمزي » ، و « الإلماع في قواعد الرواية والسماع للقاضي عياض » ، و « شرح علل الترمذي لابن رجب » ، و « التحقيق في أحاديث التعليق لابن الجوزي » ، و « تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي » ، و « المشتبه للذهبي » ، و « تبصير المنتبه في تحرير المشتبه لابن حجر » ، إلى غير ذلك من الكتب القيمة .

(١) يضم القاف وسكون الطاء وضم اللام وضم الموحدة ، بمعنى الفحل الميمون قبل العلمية . والعلماء قاسم هذا ترجمة في (الغزوة) مع السخاوي ١٨٤٠-١٨٤١ في سنت صدقات .

وثالثاً : يقرر تدريس الأصول الستة للبخارى ومسلم والنسائي وأبى داود والترمذى وابن ماجه ، بطريق السرد على طبق الرواية ، والاكتفاء بشرح بعض مفردات يسيرة فيها دون التوسع فى الشرح ليمكن تلقىها فى مدة يسيرة ، وكذا موطأ مالك من روايتى محمد بن الحسن ويحيى الليثى ، وترتيب مختصر مسند أبى حنيفة لمحمد عابد السندى ، ومعانى الآثار للطحاوى ، وترتيب مسند الشافعى للسندى المذكور ، وسنن الشافعى للطحاوى .

وذلك بأن يعين لتدريس كل منها شيخ خاص يكون مكلفاً بتسميع الكتاب على طبق الرواية ، مع إلزام طلبة الأقسام النظامية وطلبة الأروقة من الغرباء أن يختاروا كتاباً منها ليحضره فى وقته المحدد عند شيخه الخاص ويلزموا مجلسه إلى إتمام الكتاب ، وهكذا يفعلون فى الكتب الأخرى كلما تم تلقى كتاب منها ، ويكون طريق تلقى الكتاب من الأستاذ بأن يقرأ الطالب الذى على يمين الشيخ صفحة أو نصف صفحة من الكتاب على تودة ورفع صوت ثم يقرأ الذى يليه ، وهكذا إلى انتهاء المجلس ، فإذا أخطأ القارئ فى لفظ رده الشيخ إلى الصواب ، فيصلح الجماعة كتبهم بعناية تامة .

ويكون الشيخ مسئولاً عن ضبط الكتاب سنداً ومقتاً ، من أصول معتمدة تداولتها أيدي الحفاظ وضبطوها طبق الرواية ، ولا يقبل منه أى تساهل فى ضبط الأسماء والكنى والألقاب ، بل يضبطها على الوجه ويحمل الطلبة على البحث عنها فى مظانها من الكتب فى تلك القاعة وغيرها تعويداً لهم على أن يبحثوا فى العلم ، مع توزيع ما يمكن توزيعه عليهم من الكتب الصغيرة فى الرجال مثل خلاصة تذهيب التهذيب للخزرجى ، و تقرير التهذيب لابن حجر ، و المغنى للمفتى ، ونحوها .

ويلزم الشيخ بأن يكتب فى بعض مفردات فى الحديث دون التوسع

في الشرح الانتهاء من تلقى الكتاب في أبسر مدة ليتسع المجال لتلقى الكتب
الأخرى على طبق الرواية من شيوخها كما هو المطلوب ، لأن الإفاضة في
الشرح تقطع الطالب عن إتمام الكتب ، وليست حاجته إلا إلى ضبط المتن
والسند على طبق الرواية ، وإلى شرح بعض مفردات يسيرة ، وأما التوسع
في الشرح فهو في غنية عنه بما في متناول يده من شروح الكتاب .

وقد كنت حضرت مجلس بعض الشيوخ الكبار من أصدقائي في مصباح
البخاري ، فوجدته قليل العناية بضبط الأسماء ومختلف الروايات ، معنياً
بالإفاضة في الشرح ، فقلت له في مجلس خاص : رأيتك تتساهل في ضبط
الأسماء وتبين مواضع الاختلاف ، مع أن حاجة الطلبة إلى ذلك فقط ،
وهم ليسوا في حاجة إلى سرد ما في بطون الشروح التي تحت أيديهم . فقال :
لا داعي إلى العناية بضبط الأسماء والكنى والألقاب ، بعد تحقق صحة المتن
فقلت : لعليكم تمدون الأسانيد في أوائل الأحاديث زينة مجردة مع أنها
مدار الحكم على الأحاديث بالصحة ، وبالتفاوت في درجات الصحة ،
فبمعرفة الأسانيد ورجالها يتمكن العالم من التخلص عن علم من مواطن
الزل عند تعارض الروايات ، فيرجع ما يرجحه عن بصيرة لا عن هوى
ولا عن تقليد ، ويأخذ ما يلزمه عن حجة ناهضة ، فبمداينة أحوال الرواة
ورواياتهم يصبح الباحث كأنه عاش معهم وعاشرهم ، فيميز بين من تقبل
رواياته مطلقاً وبين من ينتقى بعض أحاديثه في الصحاح دون بعض ، فلا
تقبل رواياته كلها ولا ترد كلها بل يقبل بعضها ويرد بعضها بضوابط معروفة
عند أهل هذه الصناعة . فقال : كان مشايخنا يعنون بشرح متن الحديث دون
ضبط الأسانيد . فقلت : إذا تساهلتم أنتم في الرجال هكذا فن بعلكم تكونون
أكثر تساهلاً ، فيضيع هكذا هذا العلم الذي لولاه لما علم وجه الصواب بين

الروايات المختلفة في التفسير والأحكام وتاريخ المصدر الأول . فسكت
على مفضل . سبحانه الله وإياه بمنه وكرمه .

وبالأمس رأينا تلك التقارير المتضاربة المسدودة عن كتاب والنقض
لدارمي المجسم (١) وهي تبقى مدى الدهر مؤذنة بمبلغ علم واضعها بصناعة
الحديث وعلم الرجال ، ومن تعامل في عدم استنكار ما فيه من المخالفات
الصارخة لعقيدة التنزيه باسم حرية الرأي نسي أن الأثر حارس للعقيدة
والشريعة ؛ وليس للحارس أن يسمح للصوم أن يستولوا على البضائع التي
حراستها على عاتقه باسم أنهم أحرار فيما يعملون .

ورابعا : يعين شيخ لعلم أصول الحديث المعروف بمصطلح الحديث
فيذهب أولا شرح ألفية الحديث للعراق ، تأليف السخاوي ، ويضم إلى
هذا المذهب آراء مختلف الطوائف من الفقهاء في مسائل هذا العلم ليكون أتم
وأوفى ، وإلى إتمام هذا العمل وإكمال هذا التمهيد يكفي الاستاذ بإفراء
شرح النخبة لابن حجر مع ضم فوائد إليه من كتاب قاسم بن قطلوبغا عليه
ومن شرحي على القاري ومحمد أكرم السندي . وما لا يهمل في هذا العلم
والمحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، - أقدم ما ألف في هذا الفن -
وإلماع للقاضي عياض ، ولاقترح للقاضي ابن دقيق العيد ، والسكفاية

(١) في الضوء اللامع للمحقق السخاوي (١ - ١٤٦) في ترجمة إبراهيم بن
محمد بن راشد المالكاوي : قرأ على الجلال بن الشرائحي « الرد على الجهمية لعثمان
الدارمي » فحضر عندهم الزين عمر الكفيري وأنكر عليهم وشنع وأخذ نسخة من
الكتاب وذهب بها إلى القاضي المالكي وهو البرهان إبراهيم بن محمد بن علي النادى
فطلب صاحب الترجمة فأغاظ له ، ثم طلبه ثانيا فتغيب ، ثم أحضره فسأله عن عقيدته
نقال : الإيمان بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنزعج القاضي لذلك وأمر
بتعزيره فمزق وضرب وطبق به ، ثم طلبه بعد جمعة لمكونه بلغه عنه كلام أغضبته
فضربه ثانيا ونادى عليه وحكم بسجنه شهرا .

للخطيب ، و معرفة علوم الحديث للحاكم ، مع التلبه إلى ما في الأخيرين من بحوث غير مخصصة .

ومدرس هذا العلم في إمكانه غرس حب علوم الحديث في نفوس الطلبة والتقدم بهم إلى مستوى عال جدا في هذا العلم ، بإيضاح وجوه الخذلان التي تلحق من قلت بضاعته في هذا العلم مهما برع في باقي العلوم ، مع ضرب أمثلة مثيرة بكثرة مما يلفت أنظارهم إلى مبلغ حاجة العالم إلى هذا العلم ليعلم شأنه بين أترابه عند محاولة تحقيق مسائل في العلوم لها صلة وثيقة بهذا العلم .

وخامسا : يعين أيضا أستاذ لعلم الأحاديث الموضوعية والواحية ، فيتخذ وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشيعية الموضوعية لأبي الحسن بن عراق السكناني ، أساسا لدراسة هذا الموضوع ، لما له من الميزة من جهة أن في أوله مقدمة نفيسة في الوضع والوضايع منقولة من موضوعات ابن الجوزي ، مع زيادة فوائده من غيره ، وفي أوله أيضا الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث لسبط ابن العجمي الحافظ ، لكثرة الحاجة إلى معرفة الرجال المعروفين بالوضع عند التحديث عن الأحاديث الموضوعية ، وقد رتب أبواب كتابه على فصول يذكر فيها ما اتفق مؤلفو كتب الموضوعات على الحكم عليه بالوضع وما اختلفوا فيه وما ترجع عنده ، فإذا استقصى أستاذ هذا النوع البحث في باقي الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعية والواحية مع التلبه إلى أحوال مؤلفيها من التسرع أو التروي في الحكم تمكن من إخراج كتاب للناس أجمع وأوثق وأنفع مما تقدم .

وسادسا : يعين مدرس خاص يقوم بتدريس أحكام المراسيل وآراء أهل العلم فيها بعد دراسة شاملة وبعد الاستعانة بتقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، وكتاب المراسيل ، له ، ود أحكام المراسيل للصالح العلائي ،

وهو من أنفع الكتب وأوسعها شرحا لأراء أصحاب المذاهب الفقهية فيها .
ود شرح عال الترمذى لابن رجب ، ونحوها مع لفت النظر إلى الأحاديث
المعلقة في صحيح البخارى ، والأحاديث المرسلة والموقوفة فيه ولا سيما في
كتاب التفسير منه ، وإلى الأحاديث المقطوعة والمرسلة في صحيح مسلم ،
وبحوث أهل الشأن في هاتين الناحيتين ، ومع الإشارة إلى ما فى الموطأ والسنن
الأربعة من هذا القليل إتماما للفائدة وتوسيعا لآفاق البحث .

وسابعا : يعين أيضا شيخ خاص لتدريس ، التحقيق لابن الجوزى ،
ود تنقيح التحقيق لابن عبد الهادى ، على طريقة المقارنة بين أدلة طوائف
الفقهاء المدونة فيهما ردا وقبولا ، وتعويد الطلبة السعى الخيث ليصلوا إلى
نتيجة إيجابية من المناقشات فى تخريج الرواة أو توثيقها فى الأخبار التى
يتمسك بها طوائف الفقهاء . وهذا باب واسع يحمل الشيخ والطلبة على
البحث الشامل فى كتب كثيرة ألفه لتخريج أحاديث ~~كثير~~ من كتب
المذاهب ، وبفعل مثل ذلك فى « تحفة الراوى فى تخريج أحاديث تفسير
البيضاوى لابن همام » مع الاستعانة بتخريج أحاديث الكشاف للزيلعى
وابن حجر ، وبذلك يحصل التبصر فى الأحاديث المدونة فى التفسير .

وثامنا : يعين شيخ أيضا لتدريس السير والمغازى بعد إخراج كتابا
مذهبا فى هذا العلم تحت ضوء علم نقد الرجال حتى يلقى عصارة بحوثه على
الطلبة بحيث تبدى وجوه التقصد فى حملات المستشرقين تحت ستار البحث
العلمى البرى . وكتاب الأستاذ شبلى النعمانى الهندى وتلميذه وزميله الأستاذ
سليمان الندوى فى تمحيص السيرة النبوية عن الروايات الزائفة - باللغة
الهندية فى عدة مجلدات - قد سد فراغا كبيرا فى فضح دخيلة المستشرقين
والرد عليهم ، وقد ترجم إلى اللغة الانجليزية ثم إلى اللغة التركية ، ولو قام
بعض رجال الأدب بترجمته إلى اللغة العربية مع إصلاح بعض مواضع أخطأ فيها

لكن هذا عملاً نافعا يرد به كيد أمثال البرانس كيتانو الإيطالي^(١) وغولد
زيهر الهنغاري^(٢)، ولم من نوابغ الكتب من انخدع بتليبسانهم اعتزازا
بنقلهم عن مصادر شرقية غير منبهيين إلى أن نقولهم زائفة الأسانيد، ولا
يستبين أمر المصادر الزائفة والمصادر الجديرة بالاعتماد إلا من هو ملم
بأحوال الرجال كما أوضحت ذلك بأمثله في مقال لي تحت عنوان (خالد بن
الوليد وقتل مالك بن نويرة)^(٣).

وناسعا: تلقى بالأزهر محاضرات في شتى الموضوعات في علوم الحديث،
مثل وجوه إعلال الحديث، وأسباب وروده، وناسخه وملسوخه، وشروط
الآئمة في قبول الأخبار، وأنواع التدايس وأحكامها، وتاريخ تدوين
الحديث، وأخبار الحفاظ والمخضرمين والمداسين والمختلطين، وأنفع الكتب
وأوقفا في ضبط الأعلام والألقاب والسكنى والأنساب استنهاضا لهمم
الطلبة إلى تحقيق تلك الموضوعات، وتدوين مؤلفات فيها.

ويكون من المستحسن جداً بعد استعادة الأزهر القديم نشاطه العلمي
تقرير تدريس والكشاف للزخشرى، ود جامع البيان في صناعات النثر
والنظم للضياء بن الأثير، ود ارتشاف الضرب في قواعد لسان العرب
لأبي حيان الأندلسي، في الأزهر احتفاظا بعلومه القديمة على تناسق
وتناسب، وكذا الفقه والأصول على المذاهب، والتوحيد وأصول التفسير.

-
- (١) كتابه في تاريخ الإسلام في عشرة مجلدات مترجم إلى بعض اللغات
الشرقية، وهو كتاب خطر يسمى في وصف الإسلام وتاريخه المقدس تحت ستار
البحث العلمي البريء، وقد قرظ الأستاذ صاحب المنار الأصل عن غفلة. (د)
- (٢) نفاثات سموه مدسوسة في مؤلفات بعض الجامعيين، بل ترجم بعض
الأزهريين كثير من كتبه بدون ردود كافية، والله الأمر من قبل ومن بعد. (د)
- (٣) تقدم في الصفحة ٤٥٥

مع العناية بطرق رواية التفسير عن ابن عباس وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ، وتبيين درجاتها صحة وضعفا على المعايير الصحيحة ولو على طريق إلقاء محاضرات عنها ، لا على تساهل السيوطي في الإتيان .

وعاشرا : تشكل لجنة تسهر على حملات المستشرقين والمبشرين ، وتجتمع في قاعة خاصة أخرى بالأزهر لدفع عادية المعتدين بجميع ناهضة بعد بحوث شاملة مع منع أبناء الأزهر من نشر ما يترجمونه من كتب هؤلاء قبل استكمال الرد على الآراء البساطلة المدونة فيها ، بل تؤلف الردود بلغات المردود عليهم ، وتنتشر في بلادهم أولا ثم تنتشر في البلاد الإسلامية بلغات المسلمين ، وهذا هو الأسلم عاقبة ، والائتم نفعا .

وهذا ما سنسح بالخاطر بما يرجى فيه خير وإصلاح وتقويم لما اعوج وانحرف عن اتجاهه الجدير به ، والله سبحانه ولي الهداية لمن استهداه ، وله الحمد في الآخرة والأولى .

الخطا وصوابه

الصفحة	السطر	خطا	صواب
٣٧	٣	صلاح	الصلاح
٤٨	٢١	نود لو	نود أن لو
٤٨	٢٢	المق فو	الموفق
١١١	١٦	يحدد	يحدد
١٢٩	٨	أ سلامي	الاسلامى
١٧٨	١٢	ظاهر	ظاهر
٣١١	٧	فا ا	فا اذا
٢١٢	٥	يبيلمه	يبيلفه
٣٠٤	٦	ظاهر	ظاهر
٣١٥	٢١	مر	من
٣٢٩	٢٢	يك	يكفى
٣٣٠	١٣	آذن	آذان
٤١٨	٢٤	خيال	العالم خيال
٤١٨	٢٥	خيال	خيال
٤٢٣	٢٣	والعشرن	والعشرون
٤٢٨	٧	أنجعل	أنجعل
٤٥٦	٢٠	الوافدى	الوافدى
٤٨٣	١٤	الانبارى	الانبارى
٥٠٢	١١	١٣٩٢	١٢٩٢
٥٠٢	١١	١٣٣٢	١٢٣٢
٥٠٢	١٣	١٣٩٤	١٢٩٤
٥١٧	٢٢	وذكرنا	وبذكرنا
٥٣٦	١٣	بكفافة	بكفافية

بعد الصفحة ٢٥٨ أخطأنا في الترقيم فنرجو من القارىء أن يرقيم من الصفحة ٢٥٩ إلى الصفحة ٢٧٤ ثم يحدد الرقم صوابا ٣٤٢ الحاشية تابعة لآخر كلمة في السطر ١٣ .

فهرس مقالات الكوثرى

مصاحف الامصار وعظم عناية هذه الامة بالقرآن الكريم فى جميع الادوار	٣
ماهى الاحرف السبعة	١٨
بدعة الصوتية حول القرآن .	٢٦
كسب الاخبار والاسرائيليات .	٣١
حول حديثين فى حديث من احاديث رمضان .	٣٦
كلمة حول الاحاديث الضعيفة .	٤١
حول حديث الجمل .	٤٨
ليلة النصف من شعبان .	٤٩
اسطورة قتل مرتدة شرقية فى عهد الصديق .	٥٣
حديث معاذ بن جبل فى اجتهد الرأى .	٦٠
حديث « لا وصية لوارث » .	٦٥
حديث « من تشبه بقوم فهو منهم » .	٦٨
احاديث الاحكام وأهم الكتب المؤلفة فيها وتناوب الاقطار فى الاضطلاع بأعياء علوم السنة .	٧١
الموطأ ورواته	٧٧
فتح الملهم فى شرح صحيح مسلم .	٨٢
الدين والفقه .	٨٥
شرح الله فى نظر المسلمين .	٩٠
أنسخ الاحكام من حق الامام كابديع عالم .	٩٧
هل لغير الله حق فى الايجاب والتحرير .	١٠٥
حديث رمضان : التجديد .	١٠٩
حول حديث التجديد .	١١٤
حول فكرة التقريب بين المذاهب .	١١٩
اللامذهبية فتنرة اللادينية .	١٢٩
خطورة التسرع فى الافتاء .	١٣٨
كلمة حول المحارب .	١٤٥

انتهاك حرية الحقيقة والتاريخ مسابقة للهوى .	١٥٠
بناء مساجد على القبور والصلاة إليها .	١٥٦
العيد والجمعة .	١٦٠
كشف الرأس ولبس النعال في الصلاة .	١٧٠
هل تصح عمارة المساجد من زكاة المال .	١٨٨
حج بيت الله الحرام .	١٩٥
محادثة قديمة حول الوقف الأهلي .	٢٠٠
خطورة المساس بالأوقاف الإسلامية .	٢٠٨
كلمة أخرى في الوقف .	٢١٢
تعدد الزوجات والطلاق .	٢١٦
الحسكة في تعدد الزوجات .	٢٢٠
حول تعدد الزوجات أيضا .	٢٢٣
بحث الحسنيين عند خوف الشقاق بين الزوجين .	٢٢٩
حول التفضية عن الأولاد .	٢٣١
منشأ إلزام أهل الذمة بشعار خاص وحكم تلبس المسلم به .	٢٣٤
حجاب المرأة .	٢٤٥
نظر المرء إلى شرع الله معيار دينه .	٢٥١
أثر العرف والمصلحة في الأحكام .	٢٥٨
رأى النجم الطوفي في المصلحة .	٢٦٣
العقيدة المتوارثة والفقهاء المتوارث .	٢٦٨
نصوص تنفع في تشخيص الأزهر الحديث .	٢٧١
إنكار نزول عيسى عليه السلام وإقرار عقيدة التجسيم .	٢٨٠
نماذج مما في (نقض الدارمي) الذي أبيح نشره .	٢٨٢
خطورة القول بالجهة فضلا عن القول بالتجسيم الصريح .	٢٩٠
حول تحمس القصصيين اليوم .	٢٩٨
تحذير الأمة من دعاة الوثنية .	٣٠١
أسطورة الأرواح .	٣٠٨
فتن المجسمة وصنوف مخازينهم .	٣١٥

كتاب يسمى كتاب السنة وهو كتاب الزبيح .	٣٢٤
حول النجاة الى كتاب الجرح والتعديل .	٣٣٣
الصراع الاخير بين الاسلام والوثنية .	٣٣٩
حول كلمة تمزى الى السيوطى غلطاً .	٣٤٠
عقيدة التنزيه .	٣٤٦
كلمة في تنزيه الله سبحانه لعل بن أبى طالب .	٣٥٠
الرسالة والازهر .	٣٥٢
مروق القاديانية .	٣٥٧
ينسب الى أبى حنيفة ضد ما تواتر عنه .	٣٦١
القوة الخفية فى الكون .	٣٦٣
مسألة الخلود .	٣٦٥
حكم محاولة فصل الدين عن الدولة .	٣٦٨
ابن عبد الوهاب والشيخ محمد عبده .	٣٧٢
محق القول فى مسألة التوسل .	٣٧٨
مولد خاتم رسل الله عليه أزكى الصلوات .	٣٩٨
المولد الشريف النبوى .	٤٠٥
المولد النبوى والدعوة النبوية .	٤٠٩
المولد النبوى الشريف .	٤١٣
الامراء والمهراج .	٤١٦
كلمة عن الامراء والمهراج .	٤٢٢
الهجرة النبوية فاتحة عهد جديد فياض .	٤٢٥
الهجرة النبوية .	٤٢٩
الهجرة النبوية .	٤٣٤
ذكرى الهجرة النبوية .	٤٣٩
الهجرة النبوية .	٤٤٣
ذكرى الهجرة النبوية .	٤٤٥
ذكرى الهجرة النبوية .	٤٤٨
ذكرى الهجرة النبوية والازهر الشريف .	٤٥٠

كلمة عن خالد بن الوليد وقتل مالك بن نويرة .	٤٥٥
رد أسطورة في سبب وفاة الإمام الشافعي .	٤٦٣
مستفات الإمام أبي جعفر الطحاوي	٤٦٧
ترجمة كاتب شلبي مؤلف كشف الظنون .	٤٧٥
مؤلف روح البيان في تفسير القرآن .	٤٨٢
ترجمة العلامة لإسماعيل السكيتي وبعض شيوخه .	٤٨٧
فقيه العلم العلامة لإسماعيل صائب سنجر .	٤٩٧
فقيه الاسلام العالم الرباني الشيخ يوسف الدهجوي .	٥٠٠
فقيه العلم والدين العلامة محمد زاغيب الطليخ الحلي .	٥٠٤
السيد محمد أمين الخانجي شيخ السكتيين .	٥٠٥
طرف من أنباء العلم والعلماء .	٥٠٩
طرف من أنباء العلم والعلماء .	٥١٦
من أنباء العلم والعلماء .	٥٢٢
من أنباء العلم والعلماء .	٥٢٦
من أنباء العلم والعلماء .	٥٢٩
من أنباء العلم والعلماء .	٥٣٨
سليمان بن عبد الملك وأبو حازم .	٥٤٢
بعض أغلاط تاريخية .	٥٤٥
رأى الشيخ محمد عبده في بعض المسائل .	٥٤٧
صلاح المجتمع الاسلامي بصلاح الأسرة .	٥٥٠
مأثرة عظيمة للسيدة فوث القلوب الدمرداشية .	٥٥٣
كلمة عن مقالات باللغة النضج .	٥٥٨
الأزهر قبيل عيده الثاني .	٥٦١
إيضاح لابد منه بمناسبة مقال لأزهرى .	٥٦٣
إحياء علوم السنة بالأزهر .	٥٦٥

فهرس لبعض بحوث المقالات

الصفحة	
٤	كتاب الوحي يزيد عددهم على أربعين .
٤	كانت الصفة مدرسة لتحفيظ القرآن المجيد .
٥	كان في المدينة دار للقراء .
٦	قوة الذاكرة عند العرب سميت عليهم حفظ القرآن .
٦	معارضة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن مع جبريل .
٦	كفر من أنكر شيئاً من القراءات المعلوم نواترها بالضرورة .
٧	إجترأ الشوكاني وصديق خان على القراءات المتواترة .
٧	خطأ ابن جرير والوخشي في كلامهما في بعض القراءات .
٧	ترتيب السور والآيات توقيفي .
٨	كان يحفظ القرآن كله من الصحابة من لا يحصيهم العدد .
٨	جمع القرآن ، والاشهاد على القطع المكتوبة لا على النظم .
٩	كتابة المصاحف وإرسالها إلى الأمصار وتاريخ ذلك .
١١	أما كن وجود بعض مصاحف الأماصار .
١٤	شيء من تاريخ تعليم القرآن والفقه فيه .
١٥	الكلام على شواذ القراءات .
١٦	نواثر قراءة ابن مسعود .
١٧	بعض أغراض المستشرقين فيما ينشرونه من آثار الأسلاف .
١٩	تلاميذ ابن مسعود وتلاميذهم في الكوفة يبلغون نحو أربعة آلاف قارئ .
٢٠	ابن جرير لم يكن متفرغاً لعلوم القراءة فأخطأ في بعض ذلك .
٢٢	السبعة الأحراف كانت في وقت خاص لضرورة ثم نسخت .
٢٤	المراعى في تغيير بعض الكلمات مرادفاً السماع من النبي صلى الله عليه وسلم
٢٧	القرآن في اللوح ولسان جبريل وألسنة الناس مخلوق ، والقديم هو القائم بالله سبحانه .

- ٢٨ ابن تيمية يتابع ابن ملسكا اليهودي الاصل في أمر خطير .
- ٢٣ قول البخاري وغيره في كذب كعب الاحبار ، تأنيب عمر لكعب .
- ٣٤ تدوين بعض الاسرائيليات ليعتصم فيها الباحثون لانه يكون حقائق .
- ٢٦ البحث في خبر (إياكم وخضراء الدمن) وخبر (تخيروا النطفكم) الموضوعين .
- ٣٩ تعدد الطرق يفيد اذا كان الضعيف في الرواة من جهة الحفظ والضعف لامن ناحية نعمة الكذب فانها لا تفيد شيئا اذذاك .
- ٤٠ قول الذهبي في الحاكم .
- ٤٣ سبب الحاكم بالوضع أو الضعيف الشديد هو انفراد الكذاب أو المنهم بالكذب أو الفاحش الخطأ به .
- ٤٤ لم يقع إجماع على تمكذيب رار مطلقا ، وإنما التعويل على كلام الثقات .
- ٤٤ شرائط العمل بالحديث الضعيف
- ٤٥ الاحكام الشرعية لا يعمل فيها بالحديث الضعيف .
- ٤٥ المنع من الأخذ بالحديث الضعيف مطلقا مذهب البخاري ومسلم وابن العربي وأبي شامة وابن حزم والشوكاني .
- ٤٦ الجدل العنيف حول قول النووي في العمل بالضعيف في الفضائل .
- ٤٦ الحديث الضعيف اثنان وأربعون نوعا ، منها الموضوع .
- ٤٦ نقد خبر (إياكم وخضراء الدمن) من حيث المتن .
- ٤٨ حكاية البيهقي جمل إلى أنبي صلى الله عليه وسلم باطلة متنا وسندا .
- ٤٩ خصائص ليلة النصف من شعبان .
- ٥١ معنى النزول في حديث (إن الله ينزل) .
- ٥٦ طعن غولد زهر في الاسلام .
- ٥٧ نقد متن الحديث من عمل الفقهاء .
- ٥٩ سقوط محاولة البرنس كيتانو في حويلاته .
- ٦٠ القياس عند عدم النص .
- ٦٠ لاجابة في تصحيح خبر التابعي الكبير إلى أن ينقل توثيقه .
- ٦٠ التابعي الكبير تقبل مروياته ما لم يثبت فيه جرح مفسر .
- ٦١ الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول لا يؤثر فيهم جرح .

- ٦١ لا يرد الحديث لانفراد راو غير مجروح .
- ٦٣ قبول المرسل عند الاعتناء بموضع اتفاق .
- ٦٨ موضع تضعيف ابن طيبة فيما رواه عنه غير العبادة .
- ٦٩ تساهل ابن حبان في التصحيح .
- ٧٠ احتياج الأئمة بحديث تصحيح له .
- ٧٠ خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول يوجب العلم .
- ٧٠ النسبة إلى القدر غير جارحة .
- ٧١ من تاريخ العلم في العراق .
- ٧٢ من تاريخ العلم في مصر والمغرب .
- ٧٣ عناية علماء الحديث بعلوم الحديث .
- ٨٦ الفقهاء متفقون على نحو ثلاثة أرباع المسائل الفقهية .
- ٨٧ معنى اختلاف الأحكام باختلاف الزمان .
- ٨٩ على الأمة إلا يجد بأوامر النبي صلى الله عليه وسلم كلها .
- ٩٠ غير نور الدين الشهيد على الشرح ، والعمل به .
- ٩١ سعادة الأمم الإسلامية بتمسكها بالشرح .
- ٩٢ ليس لأحد دخل في التشريع سوى صاحبه .
- ٩٢ ما فهمه رجال الصدر الأول من الشرح فهو المفهوم .
- ٩٣ شرح الله لا يتقلب مع الزمن والأحوال .
- ٩٣ العرف لا يغير الأحكام .
- ٩٤ كتب القواعد واسطة بين الفروع والأصول .
- ٩٤ المصلحة المرسلة هي فيما لانص فيه .
- ٩٥ الطوفى وفساد مذهبه في المصلحة .
- ١٠٠ الاسماعيلية والعبيدون .
- ١٠٢ أحكام العمل غير متحدة في الشرائع .
- ١٠٣ ترك التغريب ومضاعفة الجزية في عهد عمر .
- ١٠٥ لا يجوز تقييد الطلاق ومنع تعدد الزوجات .
- ١٠٦ ولي الأمر إذا أمر بمباح أو نهى عنه بطاع في غير المنصوص عليه .

- ١٠٦ مصادرة رد المختار لابن عابدين .
- ١١١ البدعة الحسنة والبدعة السيئة عند الفقهاء .
- ١١٧ عدم جواز تأسيس مذهب ملفق .
- ١١٩ صلة الامامين أبي حنيفة ومالك .
- ١٢٠ صلة الامام الشافعي بمالك وغيره .
- ١٢٠ صلة الامامين أحمد وأبي يوسف .
- ١٢١ سبب كثرة الاختلاف في مسائل الامام أحمد .
- ١٢١ تدوين مذهب الامام أحمد بعد وفاته .
- ١٢١ الائمة الاربعة وغيرهم كاسرة واحدة في خدمة الدين .
- ١٢٢ الجمع بين الفتوى والتقوى في مهمات الدين والدنيا .
- ١٢٣ مذهب الزيدية متفق في معظمه مع المذهب الحنفي .
- ١٢٣ مقر غلاة الروافض وشيء من تاريخهم .
- ١٢٥ لا يجوز لاهل السنة التنازل عن عقائدهم ليندمجوا في غيرهم .
- ١٢٥ الأصول الاربعة المعتمدة عند الشيعة .
- ١٢٩ عناية العلماء بالفقه الاسلامي على توالي القرون .
- ١٣٠ ذرو من تاريخ الفقه الاسلامي .
- ١٣٤ تتبع الرخص ليس من الدين .
- ١٣٥ أخبار الآحاد الصحيحة قد يحصل بتعدد طرقها وتواتر معنوي .
- ١٣٥ قد يحصل العلم بخبر الآحاد المختلف بالقرائن .
- ١٤٠ فتوى باطلة في الطلاق المعلق .
- ١٤٢ ما يجب على المفتي عند إصدار فتواه .
- ١٤٣ فتاوى أبي السعود الضعيفة .
- ١٥٩ ترك العمل بالحديث مدى القرون علة قاذبة فيه .
- ١٦٦ ابن خزيمة متساهل في التصحيح .
- ١٧٣ عالم جرى غيور على الدين .
- ١٨٣ العتبية فيها خطأ كثير .
- ١٨٣ اذا اختلفت الروايات عن إمام تعين الأخذ بما عليه الجماعة .

- ١٨٥ تساهل الحاكم وابن حبان في التصحيح .
- ١٩١ (سبيل الله) في آية الزكاة لا يشمل وجوه البر .
- ١٩٩ أثر الحج في قوة الايمان .
- ٢٠١ أبو حنيفة تابع بعض مشايخه في مسائل ضعيفة .
- ٢١١ اذا تعددت الروايات عن إمام
- ٢١٨ من شذوذ الشوكاني الخطير .
- ٢٢٧ حكاية في حكمة تعدد الزوجات .
- ٢٤٧ ترك الصحابي العمل بما رواه علة قاطعة فيه .
- ٢٥٢ يجوز الاخذ بما هو أرفق بالامة من أقوال الامة اذا قوى دليله .
- ٢٥٣ العرف لا يخصص القياس أو الاثر إلا اذا كان عاما .
- ٢٥٤ من حاول نسخ حكم فقد فسد عقله على علم الله .
- ٢٥٧ رجوع ابن عباس عن قوله في المصلحة .
- ٢٦٥ عمل عمر في الطلاق الثلاث والمؤانسة فلوهم موافق للنس .
- ٢٦٦ أخذ عمر بأخف الضررين ، والعمل بالراجح من الدليلين .
- ٢٧١ القول بقدوم العالم كفر .
- ٣٠٩ شذوذ ابن حبان في التوثيق .
- ٣١١ وجوب النظر في تصحيح بعض أحاديث الترمذي .
- ٣١٢ ما قيل ان ماسكت عليه أبو داود فهو صالح عنده ، فقيده .
- ٣١٢ المحدثون إذا ساقوا السند حتى في الموضوع يرتوا من المودة .
- ٣١٧ من تاريخ المجسمة والحشوية .
- ٣١٩ نصوص من كتب ابن تيمية في التشبيه .
- ٣٢٤ موت الامام أحمد قبل تهذيب المسند .
- ٣٣٨ من أغلاط الشوكاني .
- ٣٤٠ حول ابن القارض وابن عرب .
- ٣٤٣ من أخطاء ابن تيمية .
- ٣٤٤ جلاء العينين وتفسير الألو سي .
- ٣٥٣ الاجماع الموجب لاتباع أوامر النبي صلى الله عليه وسلم

- ٣٥٤ نزول عيسى عليه السلام .
- ٣٧٣ علم النبي صلى الله عليه وسلم ببعض الغيب .
- ٣٧٦ وجوب إرشاد العوام الى آداب الزيارة وغيرها .
- ٣٨١ الحنابلة والتوسل .
- ٤٠٢ اختلاف الافهام والفراغ في إدراك أسرار القرآن .
- ٤٠٢ أسماء بعض الموسوعات في تفسير القرآن .
- ٤٠٦ الميلاد النبوي كان في تاسع ربيع الأول على التحقيق .
- ٤١٠ اتمام المجد نتيجة ضرورية للإباحتية .
- ٤١٨ انفرادات عاطفة للشيخ ولي الله الدهلوي .
- ٤٢٣ عناية علماء الهند بكتاب الأشفاق على أحكام الطلاق للعلامة الكوثري .
- ٤٥٥ من تاريخ الأزهر الشريف واصلاحه .
- ٤٥٥ نقد الاختيار الموضوعة في كتب السيرة .
- ٤٦١ ليس كل ما في تاريخ الطبري صحيحا .
- ٤٦٢ وجوب تخصيص أنباء الصدر الأول .
- ٤٦٦ اختلاف روايات بدافع التعصب المذهبي .
- ٤٦٧ احترام قاض مالكي للفقهاء الطحاوي .
- ٤٧٠ متعصب لابن تيمية يؤلف كتابا في أغلاط ابن تيمية .
- ٤٧٢ النسخة المطبوعة من مشكل الآثار للطحاوي تعادل نصف الكتاب .
- ٤٩٢ إعجاب موزيس فرنسي بعالم تركي .
- ٤٩٨ كلمة عن مؤلف (التجمع بين الفتوى والتقوى في مهمات الدين والدنيا) .
- ٥٠٩ النواهل بين العلماء في رحلاتهم .
- ٥١٠ رغبة قاض تركي في الاعتد عن الجهرتي .
- ٥١٤ تعلق علم الله بالأمور غير المشاهدة لا يجري فيه التطبيق .
- ٥١٦ علو منزلة مشيخة الاسلام على رئاسة الوزراء .
- ٥١٦ عدد مشايخ الاسلام في الدولة العثمانية .
- ٥١٦ ترجمة شيخ الاسلام محمد سعد الدين التبريزي .
- ٥١٧ شجاعة شيخ الاسلام ودفعه الخليفة الى الحرب الذي أفتج النصر .
- ٥١٧ انتصار الملك آلب أرسلان بسبب كلمة الشيخ أبي نصر البخاري .

- ٥١٨ تطوع الشيخ الكمشخانوى المحدث في محاربة الروس مع بعض العلماء .
- ٥١٨ تطوع العلامة أحمد شاكر بن خليل مع بعض العلماء والطلبة في حرب الضرب .
- ٥١٨ ترجمة محمد بن سعد الدين شيخ الاسلام وقوة حافظته .
- ٥١٩ ضعف الأئمة بسبب انصراف الرؤساء والافراد الى المنافع الشخصية .
- ٥٢٠ جرأة شيخ الاسلام أسعد مع السلطان وتطوعه في حرب أران .
- ٥٢٠ ذرو من ترجمة شيخ الاسلام محمد البهائى .
- ٥٢٢ من زهد العلماء .
- ٥٢٢ عالم يهجر صديقه لظهور الغنى عليه بمد تولى القضاء .
- ٥٢٤ كلفة عن أبى بكر الرازى الجصاص .
- ٥٢٧ ابن أبى ذئب وأبو جعفر المنصور .
- ٥٢٩ العالم التقي يقف حيث تقف الأدلة .
- ٥٣٠ القلب في الدين هو من الجهل وفقدان الروع .
- ٥٣١ العادة في الحكومات الاسلامية عرض المقترحات الدينية على العلماء قبل عرضها على البرلمانات .
- ٥٣٨ التروى في الافتاء .
- ٥٣٩ سئل مالك عن اثنتين وعشرين مسألة فأجاب في اثنتين .
- ٥٤٥ خطأ الغزالي والقرافى في حادثين تاريخيتين .
- ٥٤٦ وهم ابن خلدون والقرافى في حادثين تاريخيتين .
- ٥٤٨ أثر المدارس الأجنبية في أولاد المسلمين .

من آثار العلامة الكوثري المطبوعة

من مؤلفاته :

النسكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة .
إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق ، ومعه :
أقوم المسالك في أخذ مالك عن أبي حنيفة وأخذ أبي حنيفة عن مالك .
تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب .
الترحيب بنقد التأنيب .

من عبر التاريخ .

الإشفاق على أحكام الطلاق في الرد على من يقول : إن الثلاث واحدة .
التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز .
محق القول في مسألة التوسل .

نبراس المهتدي في اجتلاء أنباء العارف دمرdash المحمدي .
نظرة عابرة في مزاعم من ينسكرون نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة .
صفحات البرهان على صفحات العدوان .

رفع الاشتباه عن حكم كشف الرأس ولبس النعال في الصلاة .
إرغام المريد في شرح النظم العتيقة لتوسل المريد .
تعطير الأنفاس بذكر سند ابن اركاس .

حنين المتفجع وأنين المتوجع .

الفوائد الوافية في علمي العروض والقافية .

الإفصاح عن حكم الإكراه في الطلاق والنكاح .

ملخص تذهيب التاج اللجيني في ترجمة البدر العيني في أول شرح البخاري .

له في الطبعة المنيرية .
الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار .
لمحات النظر في سيرة الإمام زفر .
حسن التقاضى في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي .
بلوغ الأمانى في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني .
الامتناع في سيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شعاع .
الحاوي في سيرة الامام أبي جعفر الطحاوي .
مقالات الكوثري :

وبما قدم له وعلق عليه

الغرة المنيفة للسراج الفزنجي الهندي في تحقيق نحو مائة وسبعين مسألة .
رداً على الطريقة البهائية للفخر الرازي .
دفع شبه التشبيه لابن الجوزي .
رسالة أبي داود في وصف سلمته .
مناقب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن الذهبي ، ومعها أيضاً
تعليق الأستاذ أبي الوفاء .
ذبول طبقات الحفاظ للحسيني وابن فهد والسيوطي .
تبيين كذب المفتري في الذب عن الامام الأشعري لابن عساكر .
التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية من الفرق الهالكين لأبي المظفر
الاسفرايني .
العالم والمتعلم .
رسالة أبي حنيفة الى النبي .
الفقه الأبسط للامام أبي حنيفة .
الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادى .

التبليغ والرد على أهل الأهواء والبدع لأبي الحسين الملقب .
 اللعنة في الوجود والقدر وأفعال العباد لأبراهيم بن مصطفى الحلبي المنداري .
 كشف أسرار الباطنية لمحمد بن مالك الخناري .
 الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر للبدن للعيني .
 شروط الأئمة الستة لمحمد بن طاهر المقدسي وشروط الخمسة للحارثي ،
 والتعليقات عليها مسماة بالتعليقات المهمة على شروط الأئمة .
 السيف الصقيل في الرد على نونية ابن القيم للشيخ السبكي والتعليقات
 معروفة بإكمال الرد ومسماة بتبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم .
 مراتب الإجماع لابن حزم ، ونقده لابن تيمية .
 التبذ لابن حزم في أصول المذهب الظاهري .
 اختلاف الموطآت للدارقطني .
 كشف المنفى من فضل الموطأ لابن عساكر العقل وفضله لابن أبي الدنيا .
 الحدائق في الفلسفة العالية للبطلاني .
 حقيقة الإنسان والروح للجلال الدواني .
 العقيدة النظامية لإمام الحرمين .
 الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني .
 منية الامة في مقامات الزيلعي للعلامة قاسم بن قطار بقا .
 الانتقاء في تاريخ الأئمة الفقهاء ، مالك والشافعي وأبي حنيفة لابن عبد البر .
 الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح لسبط ابن الجوزي .
 الاختلاف في اللفظ في الرد على الجهمية والمثبته لابن قتيبة ، والتعليق
 يسمى لفت اللحظ إلى ما في الاختلاف في اللفظ .
 خصائص مستند أحمد لابن موسى المديني .
 المصعد الاحمد لابن الجزري .

الاسماء والصفات للبيهقي .

بيان زغل العلم للذهبي .

شرح الحكيم محمد بن أبي بكر التبريزي على المقدمات الخمس والعشرين .
من دلالة الحائرين لموسى بن ميمون .

ومما قدم له او كتب فيه كلمة

شرح مقامة (الحور العين) للشوان الحميري .

الروض النضير في شرح المجموع الفقهي الكبير للسياحي الصنعاني .

نثر الدر المسكنون في فضائل ابن الميمون للسيد محمد الأهدل .

الدر الفريد الجامع لمتفرقات الأسانيد للسيد عبدالواسع التيماني .

بيان مذهب الباطنية وبطلانه من كتاب قواعد عقائد آل محمد لمحمد
ابن الحسن الديلمي .

طبقات ابن سعد من الطبعة المصرية .

نصيب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي ، تقدمته واسعة
وجداول التصويب غير وافية ، فمحتاج إلى إكمال .

فتح الملهم في شرح صحيح مسلم مولانا العلامة شبير أحمد العثماني رحمه الله
ترتيب مسند الإمام الشافعي للحافظ محمد عابد السندي .

أحكام القرآن جمع البيهقي من نصوص الإمام الشافعي رضي الله عنه .

مناقب الإمام الشافعي للحافظ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي الشافعي .
ذيل الروضتين للحافظ أبي شامة .

فهارس البخاري لفضية الاستاذ الشيخ رضوان محمد رضوان :

إشارات المرام لسكال الدين البياضي .

كشف الستر عن فرضية الوتر لعبد الغني النابلسي .

العالم والمتعلم لا يبي بكر الوراق الترمذى .

الأعلام الشرقية للأستاذ زكى مجاهد .

إنتقاد المغنى عن الحفظ والكتاب للأستاذ حسام الدين القدسى .

النهضة الإصلاحية للأسرة الإسلامية للأستاذ مصطفى الحامى رحمه الله

منتهى آمال الخطباء له أيضا .

براهين الكتاب والسنة للعلامة العارف بالله الشيخ سلامة العوامى .

قانون التأويل لحجة الإسلام الغزالى .

الغرة البهية للأصحاب البدرية لمحمد سالم الحفناوى .

كتاب بغداد لابن طيفور .

فتاوى تقي الدين السبكي .

إيضاح الكلام فيما جرى للمز بن عبد السلام .

تاريخ القوقاز .

دفع شبهة من شبه وتمرد ونسب لآل كاك الى الامام أحمد للتقى الحفنى .

تعليقة على مادة (المجرس) في تعريف دائرة المعارف الإسلامية .